

باب في بيع المستأجر والمرهون ٢٢٨
 باب في احد الشريكين وبيع المشاع في العمارة
 والشجر والزرع والنبات ونحوها وبيع
 العمارة دون الارض ٢٢٩
 باب فيما يتعلق ببيع الاشجار والثمار والاغصان
 والاوراق والمبعدة والزرع ٢٣٠
 باب فيما يجوز بيعه ولا يجوز ٢٣١
 باب جهالة المبيع والثمن وعدم اضافة العقد
 الى ملكه ٢٣٢
 باب في البيع لجمع فيه بين ما يصح العقد عليه
 وبين ما لا يصح ٢٣٣
 باب في بيع الاشياء المتصلة ما فيها استثناء ٢٣٣
 باب في المقتضة وما يتعلق بها من احكام
 الخيارات ٢٣٤
 باب في ان المتعارف بين التجار كالمشروط فيما
 يكون العبرة للملفوظ دون المتعارف ٢٣٤
 باب فيما يتعلق ببيع الوفاء ٢٣٥
 باب البيع الفاسد واحكامه ٢٣٥
 باب في احكام البيوع الباطلة والفاسدة ٢٣٦
 باب في الشروط المفسدة للبيع ٢٣٧
 باب البيع بشرط الكيل والقياس وما
 واحكامها ٢٣٨
 باب في بيع الشيعة على انه ٢٣٩
 باب في ظهور الغلط في قدر المبيع والثمن بغير
 وقع القرار بينهما على حساب آخر ٢٤٠
 باب خيار الشرط ٢٤٠
 باب خيار الروية ٢٤٠
 باب في العيوب ٢٤١
 باب فيما يمتنع الرد بالعيب ٢٤١
 باب الخصومة في العيب وما يمنع الرجوع ٢٤٥
 باب احكام الرد بالعيب في فصل الوكيل ٢٤٥
 باب فيما اذا وجد ببعض المشتري عيبا والصلح

باب في مسائل متفرقة ٢٤٢
 * كتاب الهبة * ٢٤٣
 باب الالفاظ التي ينعتق بها الهبة والقبض
 في ذلك ٢٤٣
 باب ما يجوز من الهبة وما لا يجوز وما يشترط
 فيه القبول ٢٤٤
 باب في التعويض في الهبة ٢٤٥
 باب فيما يدخل في الهبة من غير ذكر ٢٤٥
 باب في الهبة في المرض ٢٤٥
 باب في هبة الدين ممن عليه الدين ٢٤٥
 باب في هبة الصغار ٢٤٦
 باب في تفضيل بعض الاولاد على البعض
 في الهبة ٢٤٦
 باب في الاباحة والنثار والرشوة والهدايا ٢٤٧
 باب في المصلحة والتبجيل ٢٤٧
 باب الوكالة في الهبة وهبة مال الغير ٢٤٨
 * كتاب البيوع *

هذا الكتاب يشتمل على خمسة

واربعين بابا ٢٤٨
 باب فيما ينعتق به البيع وما يمنع انعقاده ٢٤٨
 باب في السلم والوكالة فيه وفي قبضه ٢٤٩
 باب في الضمان في القبض على سوم الشراء ٢٤٩
 باب فيما يتعلق بقبض المبيع وتصرف المتعاقد بين
 قبل القبض وهلاكه ونحو ذلك ٢٤٩
 باب حبس المبيع بالثمن والمسائل المتعلقة
 بالثمن ٢٤٩
 باب فيما يتعلق بالفلوس والمعدليات والدراهم
 المغشوشة في المبايعات ٢٤٩
 باب في بيع الجنس بالجنس وبما يتخذ منه ٢٤٩
 باب البيع في الذمة غير عين ٢٤٩
 باب فيما يدخل في البيع من غير ذكر ٢٤٩
 باب في البيع الموقوف ٢٤٨

باب في تسليم المشتري الشفعة للشفيع ٢٢٦
 * كتاب القسمة * ٢٢٧
 باب في تخويز من القسمة وهل يكتسب الملك ٢٢٨
 بالقبض في القسمة المفاضلة ٢٢٩
 باب من يلى القسمة ٢٣٠
 باب في نسخ القسمة والاستحقاق فيها ٢٣١
 باب مسائل متعلقة ٢٣٢
 * كتاب الاحارات * ٢٣٣
 وهو يشتمل على ثلث وثلثين بابا ٢٣٤
 باب فيما يعقد له الاحارة ٢٣٥
 باب بقاء الاحارة بعد انقضاء مدتها ٢٣٦
 ووجوب الاحارة لغير عقد ٢٣٧
 باب من يعمل لغيره او يبيع له عينا يقتنع ٢٣٨
 به ويشترط عليه شيئا لا على وجه الاحارة ٢٣٩
 او يعمل ليحصل له منفعة ما ٢٤٠
 باب الاحارة المصانة وتعليقها بالشروط ٢٤١
 باب في احارة غير المالك الموقوفه على الاحارة ٢٤٢
 باب التسليم في الاحارة ٢٤٣
 باب فيما يخص عليه الاحارة حيب لا يتعين ٢٤٤
 من يرجع اليه ما مع العمل ٢٤٥
 باب فيما يتعلق بالاحارة ٢٤٦
 باب حسن العين بالاحارة ٢٤٧
 باب احارة الاب ولله الصغير ٢٤٨
 باب احارة المستأجر ٢٤٩
 باب جهالة الاحارة والمالك والعمل ٢٥٠
 باب فساد الاحارة بالشروط ٢٥١
 باب احارة الغمام وكاتب الوثيقة من القاصص وعيرة ٢٥٢
 باب الاستيثار على المعاصي ٢٥٣
 باب استيثار المستقرص المقرص على تحط ٢٥٤
 سكين او منشط ٢٥٥
 باب الاستيثار على الافعال المباحة والاستيثار ٢٥٦
 على عمل في محل ليس عند المستأجر ٢٥٧

من العيوب ٢٥٨
 باب ما سئل مفرقة في العيوب ٢٥٩
 باب في خيار المعين والمعتز وخيار الكم ٢٦٠
 باب في بيع الاسوالام والسند والرصم والقاصي ٢٦١
 والملتقط والاح والعم للصغير وشراهم ٢٦٢
 وما تقرر فاتهم له ٢٦٣
 باب في المراجعة والتولية ٢٦٤
 باب الاستسرام ٢٦٥
 باب في الاستحقاق ٢٦٦
 باب في الامالة ٢٦٧
 باب في ما يتعلق بالشراء ثانيا بعد الشراء وفي ٢٦٨
 الهمه من المشتري يعوض وفي الشراء ٢٦٩
 من الواهب والمتصدق وفي التصديق على ٢٧٠
 المشتري وفي الرهن عند المشتري هل يعسح ٢٧١
 الثاني الاول ٢٧٢
 باب في القروض ٢٧٣
 باب مسائل متعلقة ٢٧٤
 باب في الصرف ٢٧٥
 باب في الوكالة والرعاية في الصرف ٢٧٦
 * كتاب الشفعة * ٢٧٧
 يشتمل على عشرة ابواب ٢٧٨
 الشفعة ٢٧٩
 في الشفعة ٢٨٠
 من أخذ المشقوع ونصه ٢٨١
 باب في أخذ المشقوع لغير حكم وفي دعوى ٢٨٢
 الشفعة والاحتلاف ٢٨٣
 باب في حيل ابطال الشفعة ٢٨٤
 باب في وقت ثبوت الشفعة وملكية العقار ٢٨٥
 ومن يشتد له الشفعة ٢٨٦
 باب من يشتد له الشفعة ٢٨٧
 باب في مسائل الحواري والشركة ٢٨٨
 باب في الشفيع يريد اجل بعض المبيع ٢٨٩

باب متفرقات ما يجوز ومن الاجارة وما لا يجوز ٢٨٠
 باب مسائل متفرقة في الاجارة الفاسدة ٢٨١
 باب ما ينفسخ الاجارة به وما يتعلق بالفسخ ٢٨٢
 باب الفلز في الاجارة ٢٨٣
 باب انما يسقط الاجارة ويمنع وجوبها اولا ٢٨٤
 باب العيب والخيار في الاجارة ٢٨٥
 باب ضمان المشتري بالاجارة والتصرفات التي لم يؤذن له فيها ولو بالضياع من غير تعمد ٢٨٦
 باب في احكام تجبير الخاص والمشترك وتلازماتها وضمانها ٢٨٧
 باب ضمان مكاتب اليداية والعاود في الجحافل والملاح ٢٨٨
 باب فيما يجب على الاجار وعلى المستاجر من توابيع المعقود عليه ٢٨٩
 باب في التصرفات التي لا يجوز للمشتاجر والاجر في الدار والارض المسبلة وغيرها والتي تجوز ٢٩٠
 باب الاختلاف في الاجارة ٢٩١
 باب الاستصناع ٢٩٢
 باب فيما يتعلق بالاجارة الطويلة المرمومة بخار ٢٩٣
 باب مسائل متفرقة ٢٩٤
 * كتاب ادب القاضي * ٢٩٥
 وهو يشتمل على ثمانية عشر بابا ٢٩٦
 باب من يجوز له تقلد القضاء وجوبه من القاضي وكيفية حكمه وما يتعلق به من ضابط المجلس واجرة الوكيل والكتاب ووزايله ٢٩٧
 باب من يشترط حضرته لسماع البينة والقضاء عليه ومن يصلح خصما ومن لا يصلح ٢٩٨
 باب ولاية القاضي وتصرفاته على الغير ٢٩٩
 باب ما ينقض به القضاء وما لا ينقض ٣٠٠
 باب القضاء بشهادة الزور والنكول مع كذب المدعى ٣٠١
 باب الجرح والتعنيل ٣٠٢
 باب القضاء في المجتهدين وما يتصل به ٣٠٣
 باب التقاضي يقضى بعلم نفسه ٣٠٤
 باب ما يكون حكما من القاضي وما لا يكون ٣٠٥
 باب القاضي الميت ٣٠٦
 باب الاستحلاف ٣٠٧
 باب الحيس والافلاس والشهادة على الافلاس واليسار ٣٠٨
 باب ما يصير مقضيا به ويدخل في القضاء والشهادة والدعوى من غير ذكر له ٣٠٩
 باب القضاء في الغائب ٣١٠
 باب تصرف المدعى والمدعى عليه في المدعى بعد المدعى قبل القضاء ٣١١
 باب منع القاضي المدعى عليه من التصرف وبعث الامين لخم الباب والحفظ المال وما يتصل به ٣١٢
 باب فيما يقبل البينة على المقر والمنكر ثم يقر فيقضى بالبينة لا ٣١٣
 باب التحكيم ٣١٤
 باب مسائل متفرقة ٣١٥
 * كتاب الشهادات ٣١٦
 وهو يشتمل على احدى وعشرين بابا ٣١٧
 باب كيفية الشهادة التي تقبل والتي لا تقبل ٣١٨
 باب ما يلزم الشاهد من ادعاء الشهادة والمرونة في ذلك ٣١٩
 باب متى يحل للشاهد ان يشهد ٣٢٠
 باب ما يجوز ان يؤمر بالشهادة ويطلب منهم لزيادة الثقة في اتيهم ٣٢١

باب متفرقات ما يجوز ومن الاجارة وما لا يجوز ٢٨٠
 باب مسائل متفرقة في الاجارة الفاسدة ٢٨١
 باب ما ينفسخ الاجارة به وما يتعلق بالفسخ ٢٨٢
 باب الفلز في الاجارة ٢٨٣
 باب انما يسقط الاجارة ويمنع وجوبها اولا ٢٨٤
 باب العيب والخيار في الاجارة ٢٨٥
 باب ضمان المشتري بالاجارة والتصرفات التي لم يؤذن له فيها ولو بالضياع من غير تعمد ٢٨٦
 باب في احكام تجبير الخاص والمشترك وتلازماتها وضمانها ٢٨٧
 باب ضمان مكاتب اليداية والعاود في الجحافل والملاح ٢٨٨
 باب فيما يجب على الاجار وعلى المستاجر من توابيع المعقود عليه ٢٨٩
 باب في التصرفات التي لا يجوز للمشتاجر والاجر في الدار والارض المسبلة وغيرها والتي تجوز ٢٩٠
 باب الاختلاف في الاجارة ٢٩١
 باب الاستصناع ٢٩٢
 باب فيما يتعلق بالاجارة الطويلة المرمومة بخار ٢٩٣
 باب مسائل متفرقة ٢٩٤
 * كتاب ادب القاضي * ٢٩٥
 وهو يشتمل على ثمانية عشر بابا ٢٩٦
 باب من يجوز له تقلد القضاء وجوبه من القاضي وكيفية حكمه وما يتعلق به من ضابط المجلس واجرة الوكيل والكتاب ووزايله ٢٩٧
 باب من يشترط حضرته لسماع البينة والقضاء عليه ومن يصلح خصما ومن لا يصلح ٢٩٨
 باب ولاية القاضي وتصرفاته على الغير ٢٩٩
 باب ما ينقض به القضاء وما لا ينقض ٣٠٠

باب الاقرار بتمام الدين بالملك او بالورثة
 او ولاية القبض ٣٢٣
 باب بيع الكفالة المقررة في اقراره ثم يعود
 الى تصديقها او لا ٣٢٤
 باب من يقرم يد على الغلط في اقراره ٣٢٥
 باب اقرار المرئف وتبرعاته ٣٢٦
 * كتاب الوكالة ٣٢٧
 وهو يشتمل على تسعة عشر بابا ٣٢٨
 باب الالفاظ التي تثبت بها الوكالة ٣٢٩
 باب التوكيل العام ما يملك فيه وما لا يملك ٣٣٠
 باب الوكالة في البيع والوكالة في قبض الثمن
 من مشتريه او مشتري وكيله ٣٣١
 باب الوكالة في الشراء ٣٣٢
 باب شري الوكيل وتبعه لغير جوده الوكالة ٣٣٣
 باب فيما يتعلق بالذات والمضمان على
 الوكيل بالبيع والسمعة ٣٣٤
 باب فيما يتعلق بالشروط في التوكيل بالبيع ٣٣٥
 باب عزل الوكيل وما ينعزل به من الوكالة
 المتجددة وغيره ٣٣٦
 باب من يجوز للوكيل بالبيع والشراء ان يعقد معه
 بالوكيل ٣٣٧
 باب الوكالة في قضاء الدين وقضيه والايجاد
 ٣٣٨
 باب افيما يتعلق بالتوكيل بالاتفاق ونحوه ٣٣٩
 باب الوكالة في اداء الزكاة والصداقات ٣٤٠
 باب الوكالة في الطلاق والنكاح ٣٤١
 باب الوكالة بالخلع ٣٤٢
 باب الوكالة بالخصومة والتوكيل بالاقرار والرائي الى
 القاع في التوكيل بالخصومة مع اباة خصمه ٣٤٣
 باب التوكيل بنقل المرأة ٣٤٤
 باب اقرار الوكيل على الموكل واختلافه ٣٤٥

باب مسائل متفرقة ٣٤٦
 * كتاب الكفالة ٣٤٧
 وهو يشتمل على سبعة ابواب ٣٤٨
 باب ما يكون كفالة ٣٤٩
 باب اتخاذ الكفيل ٣٥٠
 باب تعليق الكفالة بالمال بشرط عدم تسيئته لنفسه
 وتعليق الكفالة بمسائر الشروط ونحوه ٣٥١
 باب ما يصح من الضمان والكفالة ومن يصح
 كفالته ومن لا يصح ٣٥٢
 باب الكفالة بالنفس ٣٥٣
 باب اداء الاصيل الى الكفيل ٣٥٤
 باب ما يقع به البراءة من الكفالة ٣٥٥
 * كتاب الخوالة ٣٥٦
 * كتاب الصلح ٣٥٧
 وهو يشتمل على اربع ابواب ٣٥٨
 باب الصلح الصحيح والباطل ٣٥٩
 باب الصلح في الملوكة ٣٦٠
 باب صلح الاب والابن ٣٦١
 باب مسأله متفرقة ٣٦٢
 * كتاب الرهن ٣٦٣
 وهو يشتمل على سبعة ابواب ٣٦٤
 باب ما يصح من الرهن ٣٦٥
 باب رهن المستعارة ومالك العيل ٣٦٦
 باب الرهن في الرهن ٣٦٧
 باب مسائل متفرقة ٣٦٨
 * كتاب المذمة ٣٦٩
 باب ما يتعلق بالاذمة في القرض ومسائر الذيون ٣٧٠
 باب فيما يقع به البراءة من الذيون وما يتعلق

باب ضمان المدعي ودينه من المبيع ٣٨٢
باب كتاب الوصايا ٣٨٣
باب الإلحاق التي يصح بها الوصية ويكون إيصاها ٣٨٤
باب ما يستحب من الوصايا وما يجب ٣٨٥
باب ما يجوز من الوصايا وما لا يجوز ٣٨٦
باب الوصية التي تحتاج إلى الإجازة ٣٨٧
باب الوصية للعقيد والبرقة والعصبة ٣٨٨
باب الوصية بالصلقات وتنفيل الوصى من ٣٨٩
باب مثال نفسه وبغيرها وصى به الوصى ٣٩٠
باب كيفية تنفيل الوصايا إذا اجتمعت ٣٩١
باب الوصية لجنين من الإناس ٣٩٢
باب فيما يتعلق بالوصى والإلحاق والعزل ٣٩٣
باب واليتيم ٣٩٤
باب تصرف الأب والأم والوصى في مال ٣٩٥
باب الصغير ٣٩٦
باب فيما يتعلق بانفاق الأب والوصى ٣٩٧
باب والوزنة على الصغير ٣٩٨
باب ما يدفع الوصى إلى الظلمة ونحوهم ٣٩٩
باب الوصايا إلى الصلوة وغيرها ٣٩٩
باب فيما يتعلق بالنذور في الوصية وفيما ٣٩٩
باب يتعلق بالوصى في ذلك ٣٩٩
باب تصرف الوارث في التركة ٣٩٩
باب ثبوت الملك للوارث في التركة ونحوه فيها ٣٩٩
باب من الوصايا ٣٩٩
باب تصرفات المريض ٣٩٩
باب مسائل متفرقة ٣٩٩
باب كتاب الفرائض ٣٩٩
باب كتاب الخيل في الشفاء ٣٩٩
باب السجلات والإخلل فيها عرض على ٣٩٩
باب مسائل لم توجد فيها رواية منصوصة ٣٩٩
باب ولا جواب من المتأخرين شاف ٣٩٩

[illegible]

هذه

النسخة المسماة

بالقنية المنية لتتميم

الغنية من تصانيف مختار

بن محمود بن محمد الزاهد في أبي

الرجاء الغزيمي الإمام العلامة الملقب

بنجم الدين وله شرح نفيس للقدوري وله

رسالة لطيفة سماها ناصرية وهي مشتملة على اثبات

الرسالة وذكر المخالفين لنبوته صلى الله عليه وسلم والمناظرات

معه وكان تفقه على علماء لد بن صديق بن محمد

الخطاطي وبرزهان الأيمة محمد بن عبد الكريم

وغيرهما وقرأ الكلام على يوسف بن أبي بكر

السكاكي الشوازي ومات في

سنة ثمان وخمسين وستمائة

كذا في الجواهر

المضية في طبقات

الحنفية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

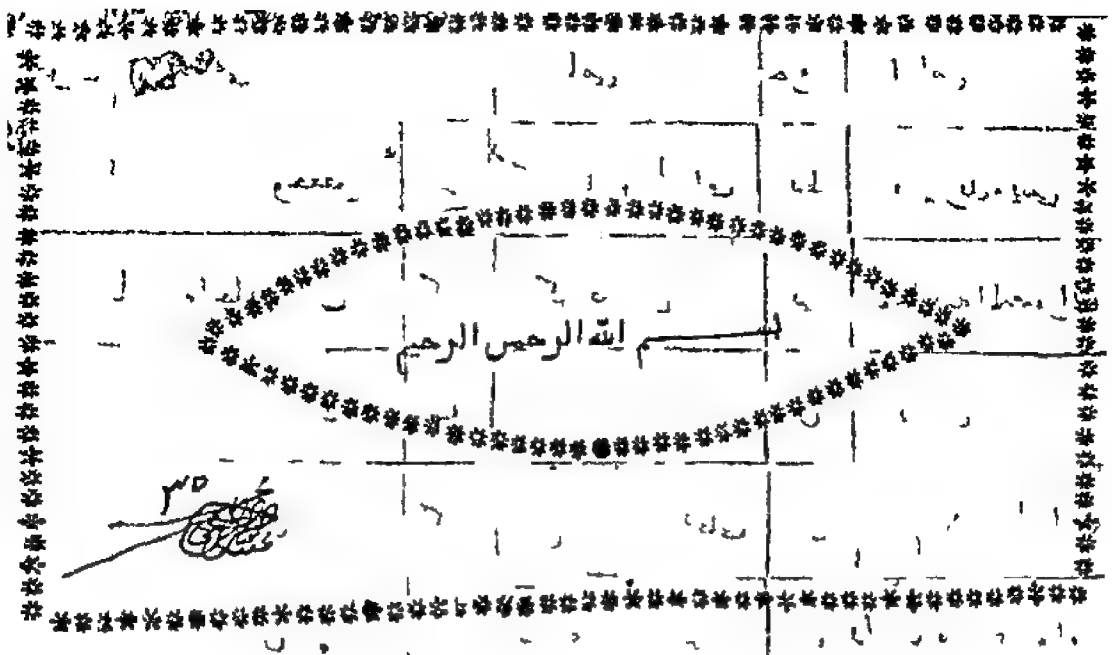
لهذه الحروف التي رمز بها المصنف رحمه من اصامي العلماء والكتب

حروف	اصامي	حروف	اصامي	حروف	اصامي
ب	باب ما جاء بالالف	ب	باب ما جاء بالجيم	ب	باب ما جاء بالالف
ص	الجامع الصغير	بض	برهان الصدر	ج	جامع التفاريق للبقائي
ب	باب ما جاء بالباء	بف	ابو بكر محمد بن الفضل	جس	اجناس ناطقي
ب	برهان الفتاوى البخاري	بص	برهان صالح ترجماني	جص	جامع الصغير
بدر	بدر الطاهر	بم	برهان كاشي	جب	جمع البخاري
بزي	بزدوي	ب	باب ما جاء بالفاء	ج	جامع العلوم
بق	البقائي	ب	واقعات ناطقي	حك	جامع الكبير
بو	وبوي	ب	تاج الدين اخيه حسام	حه	ابو جعفر الهندواني
بم	برهان صاحب المحيط	بم	تجفة	حل	قاضي جلال
بس	برهان سمرقندي	ب	باب ما جاء بالياء	ب	باب ما جاء بالياء
بط	بحر محيط	ث	ابو الليث او الغياثي	حك	ابو حفص الكبير
بت	برهان ترجماني	ثو	ثورى	حم	ابو حامد

حروف	اسامي	حروف	اسامي	حروف	سامي
حل	حلواني	هي	سيف سائلي	شط	شرح ظهيرى
باب ماجاء بالخاء		سم	اسماعيل متكلم	شظت	شرح ظهير تماشى
خج	خجندى	س	سمرقندى بمجموعاته	شع	شرف الائمة العقيلي
خع	خلاصه عزبي	باب ماجا بالشين		شجك	شرح النجام الكبير
حك	خزانة الاكمل	شه	شرح بكرخواهرزاده	شق	شرح قدورى
خو	خمير وبرى	شح	شمس الائمة الحلوانى	شبق	شرح بقالى
باب ماجاء بالذال		شد	شرح ارشاد	شم	شرف الائمة المكى
ذخ	ذخيره	ش	شمس الائمة الاوزجندى	شز	شرح زيادات
باب ماجاء بالراى والزاء معا		شبز	شرح بز دوى	شبه	شهاب الائمة الامامى
ر	روضة	شخ	شرح سرخسى	شب	شرح ابوذر
ز	زيادات	شقخ	شرح قاضى خان	باب ماجاء بالصاد	
باب ماجاء بالسين		شص	شرح صباغى	صغر	الفتاوى الصغرى
مصح	اسبجايى	شط	شرح طحاوى	صق	صدر القضاة

حروف	امامي	حروف	اسامي	حروف	اسامي
صق	صلوة نقاني	طم	ظهير مرغيناني	صح	عبد الرحيم ختني
ص	اصيل	باب ما جاء بالعين		صحت	ملائي الصامي والتاجري
صح	صلوة خلائي	عت	علاء ترجماني	باب ما جاء بالفاء	
صب	صلوة برهان الايمة	عتج	علاء قاحري	نبتا	فتاوى نزهاتي
صهب	صدر المصهيل بخاري	صح	علاء حمامي	فصح	الفتاوى البخارية
صح	صدر حسام	صح	علاء خياطي	فث	فتاوى ابي الليث
باب ما جاء بالصاد		عس	علاء سعدي	فع	فتاوى العصر لعلي السعدي
ضصح	ضياء الايمة الحبيبي او الايضاح	عز	علاء الدين زاهدني	فض	فتاوى الفضلي
باب ما جاء بالطاء		ع	عيون	فج	فتاوى خواهر زاده
ط	محيط	عك	عين الايمة الكروباسي	فس	فتاوى صمر قندي
طح	طحاوي	عن	صمر نسفي	فص	فتاوى صاعدي
باب ما جاء بالظاء		عج	عمر الحافظ	فن	فتاوى النسفي
طت	ظهير تمر تاشي	عطا	عطاء بن استمزة السعدي	فك	فتاوى ابي الفضل الكرماني

حروف	اسامي	حروف	اسامي	حروف	اسامي
فج	فقيه ابو جعفر	كج	ركن الدين الخزاف	نظ	نظم زند ويسي
باب ما جاء بالقاف	كص	ركن صباغى	نم	نور الائمة المنصورانى	
قب	قاضى بديع الدين	كك	كفاية	ن	نوازل
قج	قاضى جلال البخارى	كن	ركن الدين الونجاني	نخ	نجم الائمة البخارى
قح	قاضى خان	باب ما جاء بالميم	قاب ما جاء بالواو		
قص	قاضى صدر	مت	مجد الائمة الترجمانى	وب	واقعات برهاني
قظ	قاضى ظهير	مخ	ميدان الائمة البخارى	وخ	واقعات حسام الدين شهيد
قع	قاضى عبد الجبار	مخ	محسن	ود	واقعات صدر الشهيد
ق	قدورى	مل	امالى	وك	واقعات كبرى الحسامى
قعم	قاضى علاء المروزي				
قض	قاضى ابو البشر	م	منتقى	باب ما جاء بالهاى والياء معها	
قضم	قاضى القضاة المتكلم	مخ	مجد الائمة الخياطى	ك	هذا ايه
باب ما جاء بالكاف	باب ما جاء بالنون	ت	تبت	يوسف بلالى	
كب	كمال بياغى	نجم	نجم الائمة الحكيمى	يف	نجمه الدهرى فتاوى العصر



لحمل الله الذي اوضح معالم العلوم واعلى مدارها * وشرف ملكوت السموات والارض اصواءها وانوارها *
ورفع العقه من يسها بعد التوحيد والعدل حتى انتعل في شرفه هام العرقد ين * واصاء بتعليمه للنفائس
ما بين المشرق والمغرب * نلسان اصل المرسلين * صلى الله عليه وعلى آله واصحابه واتباعه الحميين *
وتعد بقول الشيخ الامام الاحل ندوة العلماء * رابع اعلام الفصلاء * مبين الحلال والحرام كشاف المشكلات
مقتضى حوادث المشرق * امام اهل العقه والاصول والمطر * الراعي عقوده المعهود * والرحامه المستأمن *
عن نعم الحق والد بن شمس الاسلام والمسلمين * واعطى الملوك والسلاطين * الراهدى تعلمه * الله بالرحمة
والرؤا * ومهله سارق مصعوفة في اهل الحسان * لما حلت قوائم العصائل عن فقهاء البرقة * وكثر
وموع الحوادث الشرعية * واحتاج من اساره السيوف الحائرة * من المتعلمين * ومن نشاء بعد هذه
الصبة البطامة من فرق المتكبرين * الى معرفة احوتها * وانتهى الى تمييز اصوات من الخطاء الى
اصيبتها * وقد شئت عن اصول المتقل من * ولا توحى شرج اكثر المتأخرين * الا الى تصنيف استاذي
ومرلاي حاتمة المجتهدين * وصعرة الاولين والآخرين * بحول الله والد بن * تدبى من ابي منصور العربي
صاحب بحر المحيط سقى الله رومته الفناء نشأ بيسار صوانه * والعنه ملائس عقوه وعمرانه * الموموم بمعية

وعز المبتغي والرام * فاستصغيت منها لبانها * وحررت على رطوم سائر الكتب خواياها * وسميته قنينة المنية *
للتعليم الغنية * فخرجت اسامي الكتب والملفات * بأول خروفها * ولجملة تمتاز بها عما فيه يشاركها *
تجروا للتيسير والاختصار * بعون الملك القادر المختار العزيز الكريم السعادر * لكتاب الطهارة *
وهو اثنا عشر بابا الاول في الوضوء (فجع) الجمل وجهه ولحيته فتوضأ ولم يصب الماء بشرته لا يجزيه (شمت)
ارسل الماء في الوضوء من وسط راسه او هامته على وجهه يسقط به فخرق المسح وغسل الوجه (شمت) ترك
استيعاب الرأس في المسح في ديارنا واذوم عليه في المسح في غير زمان البرديا ثم (ش) ان داوم على تركه من
اغفل على رأته (يتم) قال في ابتداء الوضوء لا اله الا الله او الحمد لله او اشهد ان لا اله الا الله صامقينا
لسنة التسنية (بو) على راسه جواحة قمحه على الاذنين لا يتوب عن مسحه وفي (فجع شب) الوضوء من
ركن والثانية والثالثة سنة وقيل في الثانية سنة وفي الثالثة فعل وقيل على عكسه وعن ابى بكر الاسكاف اذ
توضأ ثلاثا فالثالثة فرض كاقامة الركوع والسجود (شخص) تحليل اصابع الرجل سنة مع وصول الماء
الى باطنها من غير تحليل فيجلى بخضر يده اليسرى فيبين الخضر رجليه اليمنى ويختم بخضر رجليه اليسرى
(عن) ويلزم الوضوء الاقطع (مسح) ولا يأم بالوضوء بالماء المشمس عندنا وقال الشافعي لا كراهة الا من
جهة الطير في التهليل لا يكره الظهارة بالماء المشمس بالنار ويكره بالماء المشمس نقول عليه السلام لعائشة
رضي الله عنها حين سخنت الماء بالشمس لا تغلي يا حميراء فانه يورث الهرم وعن عمار مثله (شمت) فجع
(عج ضح) النية ليست بشرط في التوضي بسور الحمار (شمت) خمر الافاء اذا غطاة ومثل محمود بن الواسع
اي الوضوءين احب اليك من ماء مخبر او من متوضأ العامة قال من متوضأ العامة قال عليه الصلوة والسلام
ان احب الاديان الى الله تعالى السمحة الحنفية (جلك) كان يكره ان يستخلص الانسان لنفسه انا
يتوضأ منه دون غيره (بج) يجب على المولى ماء وضوء عند (بو) يغسل وجهه ويمسح بالماء من الذقن الى
الجبهة يجوز السنة ان يمر من الجبهة الى الذقن * (باب) في الاستنجاء * (بق) من عليه الاستنجاء
بالماء اذ لم يجد موضعاً خالياً يتركه لان كشف العورة منهى عنه والاستنجاء ما موز به والله في راجع على

(الامر) (شمر) مضمحل اليد على الجذر بعد الاحتجاج ادب ولا ان يستحقها على حد او مسبل (لو لم يتأخر
 (حج) ويصع له دخول الحلاء ما عليه اسم الله تع ولا يد حله الامستور والراس ويعتدل على يسر الاله لا
 اقصى لحاحته ولا يستنح ولا يبرز ولا يمتشط ولا يابس بطراح الشعر والطمر ونحوه فلا الكنيف وقيل لا يكره
 والصحيح حواذ ذكر الله تعالى فيه للحد يث كيف اذكر ك واناطى جلال استحيى من نفسي ان اذكر ك
 فقل ادكرني على كل حال (ثو) لا يابس به وقيل مثله من البعينة ومحمد روح وينستر عاتلم حتى لا يلحقه
 اللعين (بو) ولا يد عو حال تصاء الحاحه والجماع بل قبله والدعاء اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وللجماع
 ويبلى من لدنك ذرية طينة مطيعة لك (عابك) يتروى من الحلاء ولا يندكر التسميمجات التي توردت
 (فك) يجوز قراءة القرآن في الحلاء (حيم) دخل الحلاء في ملكته ولا هم فيها آية من القرآن يكره
 وفيما دون الآية لا يكره (يسح) الافضل ان لا يدخل وفي كنه جامع القرآن واذا اضطر لا يائمه ولكن اذا
 لم يضطر نرحوا ان لا يائمه (بو حج) ولا يستنجي وباصبعه اليسرى حاتم فيه اسم الله تع حتى ينزعه الا اذا
 محي ولم تبين كتابته وفي شرح السنة جمع الحد يث النهي عن الاحتجاج باليمين ومس الذكر باليمين
 ولا يمكنه الا بار كتاب احد هما فالصواب ان ياخذ الذكر شماله فيمزجه على حد او موضع يأتي من الارض
 وان تعذر يقعد وتمسك الحزبين عقبيه فيمزج العضو عليه بشماله وان تعذر ياخذ الحزبين بينه ولا يكره
 وبجو العضو عليه بشماله فلت ونيا اشار اليه من اصماك الحزبين عقبيه اخراج وتعسير وتعنيف
 وتلويت وتصييق وتعسف وتكلف وقال الله تع قل ما اسألكم عليه من احروما انا من المتكلمين بل يستنجي
 بعد ارو نحوه ان امكن والابياخذ الحزب يمنه ويحتجني بيساره يريد الله لكم اليسر ولا يريد بكم العسر
 (عج) الاستنجاء بماله قيمة لا يجوز* (باب) فيما ينقض الوضوء والشك فيه* (شمر) قاء دودة كثيرة
 لا ينقض (ظم) وكل اذا قاء حية ملا فاء (ع) عصر القرحة فسال بعصره لا ينقض لانه مخرج وليس يسال
 (فع ظم) ينقض قال رضي الله عنه وهو الاشبه ولو خرج دبره وعليه نجاسة ثم دخل فيه فمعه اختلاف (فع)
 لا ينقض (ظم) ينقض (ط) ان عالجه بيد او حرقه حتى دخل ينقض وان تمس فلحل لان اليد تنزل
 بلة منه بخلاف التمس (شمر) في الملاسة العاشية لا يعتبر انتشار آلة الرجل في انتقاض طهارة المرأة كالمس
 في حرمة المصاهرة (خوب) خرج للام من اذنه لا ينقض كيف ما كان الا القيق والصديد (ضم) مثله

(بَحَث) تَنْقُضُ إِذَا دَخَلَ أَذُنُهُ ثُمَّ خَرَجَ (ط) إِنْ خَرَجَ الْغَيْضُ مِنَ الْأَذْنِ بِلَا وَنِ الْوُجَعِ لَا يَنْقُضُ وَلَا يَنْقُضُ
 (أَفْعُ صَح) الْمُبَاشَرَةُ الْفَاحِشَةُ بَيْنَ الْمَرَاتَيْنِ وَبَيْنَ الرَّجُلِ وَالْغُلَامِ الْأَمْرُ دُ تَنْقُضُ الْوُضُوءَ عِنْدَ هَذَا كَرَأْيُ فِي
 تَرْجُحِ الصَّلَاةِ الظَّاهِرِ أَنَّ الْمُبَاشَرَةَ الْفَاحِشَةَ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ أَوِ الْمَرَاتَيْنِ تَنْقُضُ الْوُضُوءَ عِنْدَ هَذَا خِلَافًا لِمَحْمَدٍ (صَت)
 وَعِنْدِي لَا يَنْقُضُ وَإِلَيْهِ أَشَارُ فِي صَح (بَت عَكَ حَم) الْمُبَاشَرَةُ الْفَاحِشَةُ تَرْجُبُ الْوُضُوءَ عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرَأَةِ
 عِنْدَ هَذَا فِي الْمَجْرَدِ مِثْلُهُ (فَج) هِثْلُهُ فِي مِثْلِ الْأَثَرِ وَشَرَحَ السَّيِّدُ أَنَّ نَوْمَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَنْقُضُ وَرَوَى
 عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِإِسْنَادِهِ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ نَامَ عَلَى جَنْبِهِ وَصَلَّى بِغَيْرِ وَضُوءٍ وَقَالَ تَبَاهِي
 فِينَايَ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي وَهُوَ مِنْ خَصَائِصِهِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ (شَم) خَرَجَ مِنْ ثَدْيِ الرَّجُلِ مَاءٌ خَالِصٌ
 لَا يَنْقُضُ (صَت) بِهِ جَائِزَةٌ فَخَرَجَ مِنْهَا رِيحٌ لَا يَنْقُضُ كَالْجِشَاءِ الْمَذْنُونِ (شَمْرُفَع) مِنْ بَنِي سُلَيْسِ الْبَوْلِ لَا يَنْقُضُ
 وَضُوءَهُ بِالْوَدْيِ فِي الرِّقَّةِ لِأَنَّهُ مِنْ جِنْسِ الْبَوْلِ (شَه) يَنْقُضُ لِأَنَّهُ حَدَثٌ آخَرُ (شَمْرُفَعُ كَص) امْتِخَاطُ ثَمَرٍ
 حَمْرَةٍ تَعْتَبَرُ الْغَلْبَةُ كَمَا فِي الْبِرَاقِ (كَص) تَبَيَّنَ فِي وَضُوءِهِ فِي حَدِّهِ وَلَا يَتَلَكَّزُ كَرَأْيُ خِلَافًا لِمَحْمَدٍ (صَت) يَعْبُدُ
 احْتِثَاطًا (عَكَ) وَالصَّيْحُ أَنَّهُ إِذَا نَامَ الْأَطْعَامُ مِنْ سَاعَتِهِ يَنْقُضُ وَعَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَنْقُضُ
 مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ قَلِيلٌ وَهَذَا إِذَا خَرَجَ بَعْدَهُ أَوْ صُلِيَ إِلَى مَعْدَتِهِ وَأَنْ كَانَ بَعْدَ فِي الْمَرْءِ لَا يَنْقُضُ بِالِاتِّفَاقِ (بَو) أَصَابَهُ
 رَعَفٌ فَشَدَّ أَثْفَلَهُ بِقَطْعِنٍ فَإِنْ وَضَعَ الدَّمَ إِلَى الْغَضْرِ وَفِي نَقْضٍ وَالْأَثْلُ (بَو) ظَنُّهُ أَنَّهُ لَمْ يَتَوَضَّأْ إِنْ كَانَ خَارِجَ الصَّلَاةِ
 تَوَضَّأَ الْإِفْلَاحُ (بَابُ) فِي الْجَنَابَةِ وَالْغَسْلِ * (شَمْرُفَع) تَمْضُضُ الْجَنَابَةِ وَسَيْقُ الْمَاءِ إِلَى أَثْفَلِهِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَنْتَوِبَ
 عَنْ الْأَسْتِنْشَاقِ (صَت) الْجَوَابُ عَلَى الزَّوَائِدِ أَنَّ فِي صَيُورَةِ الْمَاءِ مَسْتَعْمَلًا ثَلَاثَةً الْعَضْوَامُ لَا (أَفْعُ شَه مَنِي)
 احْتَلَمْتُ أَوْ وَطِئْتُ ثُمَّ بَالَتُ وَأَخْتَسَلْتُ ثُمَّ خَرَجَ مِنْهَا مَنِي أَوْ بَقِيَّةُ الْمَنِيِّ لَا تَعِيدُ الْغَسْلَ وَلَوْ احْتَلَمْتُ الصَّبِيَّ أَوْ الصَّبِيَّةَ
 الْإِحْتِلَامُ الْأَوَّلُ الَّذِي هُوَ مَارَةُ الْبُلُوغِ وَانْزِلَ مَعَهُ الْكَفُّ يُلْزِمُهُ الْغَسْلُ نَوَاقِلُ (بَو) لَا يُلْزِمُهُ وَهُوَ الطَّاهِرُ (بَو)
 يُضْرَبُ الْغَسْلُ رَأْسُهُ لِيَتَرَكَهُ وَلَا تَمْنَعُ نَفْسُهَا عَنْ رُوحِهَا فِي الْوُطْئِ (شَمْرُفَع) لَمْ يَجْزِ إِلَّا إِذَا مَسَحَتْ جَمِيعَ رَأْسِهَا
 (بَو) فَمَنْ عَلَيْهِ الْأَسْتِنْشَاقُ يُجَنَّبُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ الَّذِي حَتَّى يُصَلِّ الْمَاءُ إِلَى يَشْرُوءُ أَثْفَلَهُ أَنْ كَانَ يَأْسُوفِي الدَّرَنَ
 الرُّطْبُ اخْتِلَافُ الْمَشَاءِ كَالْأَطْعَامِ الَّذِي يَبْقَى فِي خَوْفِ السِّنِّ فِي الْغَسْلِ (أَفْعُ) قِيلَ يُجَنَّبُ عَلَى الْجَنَابِ إِذَا
 اخْتَسَلَتْ أَنْ يَدْخُلَ أَصْبَعُهُ فِي أَذُنِهِ وَسُورَتُهُ وَأَنْ لَمْ يَقْعُدْ يُعِيدُ (عَكَ حَمْرُ خَوَيْتُ) احْتِمَامُ الصَّبِيِّ وَلَمْ يَنْزِلْ
 لَا يَحْكُمُ بِلُوقَتِهِ وَلَوْ وَجَدَ امْتِنَا فِي إِفْرَاشِهِمَا وَلَيْسَ هُنَاكَ غَيْرُهُمَا فَالْإِحْتِثَاطُ أَنْ يَغْسَلَ وَقِيلَ يَتَعَبَّرُ بِالْغُلَظِّ

ولقوة واللين وماؤه ابيض خالو ومن لم يدرى كيف لا غسل فليغسلها (ب) عليه التمسك بها
 لا بد من ان رده ولغنا ما هو احقر والمرأة توخره وبه (بق كسر) كذا الجواب في غسل المرأة بين النساء
 كذا الرجل بين الرجال (هو) يجوز كشف عورته لاجبة نفسه (يت ط) ويتنزه في الماء الى ما تحت شعر
 اللحية في الغسل يغسل شعر راس المرأة (جس) قال ابو يوسف راح فرج للبهيمة كفيها لا غسل فيها
 بغير انزال ومن رقت لم يمتحرق على وهذا الاستحسان ولا يحرم اكل لسه به وقال محمد بن علي ومحمد بن علي
 لا يغسلها مستحب لها ان تغسل (مسح) كذا لم يدرى من جبرها وتاد بها على ذلك وقال ابو علي الرازي ما تضر بها على
 الاستحسان وبه نقول وكل الغلام المراهق يضرب على الطهارة والصلوة (فج شين) المبالغة في المضمضة
 والاستنشاق منه في الطهارة (صديق) استن في الزهر واجبة في الجنابة اذا لم يكن مائلا (جس) يغسل
 يوم العيد والجمعة يتوب من العيبتين كذا لا يغسل عن الحيض والجنابة ينوب عن الغرضان (فج شمر) ادخل
 بيده في دبر نفسه ولم ينزل فعليه الغسل (عشر) لا يغسل عليه كالبهيمة (عن) مراحم استيقظوا على
 ما هو لم يتذكر احتلاما ان كان مينا صاريا لغاوزه الغنبل والاطا (كس) من الرجل ابيض ومنه اصف
 وتظهر فانه فيها اذا اغتسلت عن جماع ثم خرج منها منى فالتكافؤ منه فاعليه الغسل وفي منى الرجل
 لا (بمع) جسد الرجل فوجدت للذة قرات بل لا ولم تعلم انه منى او غيره فعليه الغسل (فلسد) احتلام
 ولم ير شيئا ثم خرج منه منى بعد ساعة لا يغسل عليه (باب) في حكم ماء الحيض والآبار والاراني (شمت)
 هو من كبير نجس انجبل ما ورد داخل الماء من جانب وخرج من آخر والجمل متصل بالماء فهو نجس
 وان كان متجاننا فطاهر وان كان يتقاطر عليه الجمل (فج شيد) حكم الركبة حكم البير (شمت) تقاطرون
 في البير مثل رؤس الابر لا يتنجس ولو اشتهق ماء من الراد وجبه في الحب وفيه بكرة الغنم او بعرتان
 لا يتنجس والاراني كالبيير (فبمع) فيه اختلاف الاجوة وقال بهاء الدين الاسميني في اختلاف من ماء
 النهر باكثر من دخل فيه بكرة او بعرتان لا يتنجس (ظم فج) يكون نجسا (بمع) ونزع البيير ان ينزح
 حتى لا يستلم من دلوها الا نصفه فتطهر (كس) ضرب في ماء البيير لا يتنجس (فج) استنجى من ماء الترس
 وغسلته تجري فتغتسل ثم يغترف الماء منه يديه في السجالات يجوز في الوضوء ولو لم يصيب الا ناء من البيير
 وسب في الكوز فاصاب كفه ثم دخل الكوز في طاهر الا اذا عرف نجاسة الكم (بمع) يد ورائد ولا بد من جدول

يحبس بحيث عليها ان يشرب (جهد) لا يجيب (يدف) رأي رجلا في حوض ثمانية اذ رج في ثمانية يغتسل فيه
من جنابة لا يغتفر منه ولو رأي غيره يغتفر منه لا يجنب ذلك لان الحوض يجلس على قول مجيد بن سنان
روح (يدف) وقع من قدام خفيه قطعة في الحجب لا يجلس ما لم يستيقن ان بها نجاسة وكذلك النور وجن في الرواية
خفف خلق وكل الذي يلقى عليه الصبيان اذا وقع في البير (دوخج) مثله (ثو) ولو اسود الماء بالاوراق
يجوز التوضؤ به اذا لم يغلب ولو استنجى بالماء الى اثم ولم يرف فيه اثر النجاسة لا يلزمه تكرير الماء لغسل بقية
الاعضاء لكن يميل الى الجاذب الاخر (ص) فارة ماتت في البير فنزع منها عشرين ذلوا فاصاب الثوب اكثر
من قلن الذين لم يحز الصلوة فيه (ظم) والمتزوج ما بين العشرين الى ثلاثين طاهر في شرح صدر القضاة
اذا كان عتيق ماء البير عشرة اذرع فصاعدا لا يجلس بوقوع النجاسة فيها في اصرح الاقوال (جفت) روي
ان الماء اذا كان في البير بقدر الحوض الكثير لا يجلس بوقوع النجاسة فيه (جتن) تطلخ عظم بنجاسة ووقع في
بير فنزحوا ماءها وتعلوا خراج العظم ظهر وصار كغسل العظم وان اعجزهم بن جهان نزحوا ثلثمائة دلو ويحكم
بطهارتها (شهر شه فح) امتلا البير من ماء نجس يطهر ونزع جميع الماء (برج) تنجس ماء البير ثم انتقص
الماء ثم نزح لا يطهر وفي الجا مع الاصغر قال شاذل اذ نزع ما تذاق في بير وغار جميع ما فيها ثم عاد فهو طاهر
ولو غار منه قلن عشرين ذلوا طهر الباقي من الماء وقال ابو يوسف راح لو غار الكل ثم عاد ينزع منه دلو واحد
وقال مجيد راح ينزع عشرين ذلوا (شبد) روثا يابس او سرقين كثير يابس القى في النير قال ابو يوسف
روح استحب ان لا يغسل الماء ولا يحفظ من الحقيقة روض وعجانة الكافي قليل السرقين وكثيره يغسل الماء
وطما كان ابو يابس وقال ابو يوسف راح لموكان ينشروا يا يسلم يغسل الماء ففقيه الحار كم بالينسيو (دو) وقع
الزعفران في الماء ان امكن ان يصنع به فليس بماء مطلق ولو رأي اقل ام الروحوش عند الماء القليل لا يتوضأ به
ورأي سبعايمشي من الرواية ان غلبت على ظنه انه شرب منها فنجس والا فلا * ياب في الماء المستعمل
والاثر والخرق والنجاسة نوالك مع * (يدف) لا يحفظ رواية في وضوء الضبي ولعله مبني على اختلاف فهم
في صلواته فمن جعلها صلوة حقيقة جعله مستعملا ومن جعلها تخلقا واعتقادا فلا وفي التهل ياب على

١٠ قال روى وهو الخائف مسجلاً لأن يصرها مستحباً (نو) غسأت يدها من العيين وإن لم تكن موحدة
 ١١ لا يصير مستحلاً (فأب) في التيمم والجوع يسه وييس سور الحمار* (فعم) يدل به قروح يصره الماء دون
 ١٢ مثلاً أعصابه دبر أنه أدهل وجهه يسيل الماء على يده يصره له التيمم إذا لم يجد من يعسل وجهه
 ١٣ (يُح) له التيمم مطلقاً (فب) مسافر معه ماء رائد عن شره لكنه يحتاج إليه لطعم التناج أكلان معه
 ١٤ خسر تكفيه إلى الماء لم يتيمم ولا تيمم (شع) تيمم (لم) حصر حماره لوتوباً يسبق تكبيرتين وتيمم يرك
 ١٥ جميع التكبيرات فانه يتوضأ (عج فح) في مرض بصره غير أنه عليه على المريض أدون التيمم (فك) فلك
 ١٦ معه حدث في السفر أو تلح وله آلات الذوب لا تيمم (حم) حار له التيمم (عك) انتهى إلى نهر
 ١٧ حامد تحت الحمل ماء ومعه آلة التقوير يحس ما به التقوير (حم) تيمم (ط) تيمم (توصاً) سور الحمار
 ١٨ ولم يتيمم وصلى ثم أخذ ثابته تيمم ولما أدت تلك الصلوة بجزءه (فع) لا حريه (فح) تيمم الحسب لصلوة الحمار
 ١٩ حار (عن) يصلى بالتيمم يرى رجلاً معه ماء قائم صلواته ثم سأله الماء فاعطاه لا يعيد لأن القدر لا لا حاجة
 ٢٠ لا يكرهه قال وهو روى كرى السامع الكرخي أنه يعيد ذلك في الماء الكثير (عس) مسافر وإن انتهى إلى ماء
 ٢١ فمهم أحدهما بحاسته تيمم ورجع الآخر طهارته فتوضأ ثم جاء متوسلاً ماء مطلق وإمهما ثم سئله حدث
 ٢٢ في صلواته يدسب يدل الاستحلال وإم كل واحد منهما صلوة يعسه ولم يقتل صاحبه حاز لا أنه لم يقتل
 ٢٣ إن جاسه يمدد به اتفق إمامة ولم وهو حسن (صح) والتيمم على التيمم ليس بقرينة ولو مر التيمم ماء وهو
 ٢٤ قائم في استغفار التيمم روايتان وفي المستحبات روايتان في ما إذا انتظر الماء يقرت الوقت (صح) الاستحباب
 ٢٥ في الأول العل ويصح من الطهور والصلوة تيمم ويومي وتعيد وكذا من منع من الطهور والصلوة تهمل يد وتعيد
 ٢٦ ولو كان عليه الماء قصر أو طالم يديه أو مسح أو حية تيمم (صح) المريض وحده من يصره غير أنه لا يتيمم
 ٢٧ في مولهم وإن طلمه أخرى تيمم وقال إن روى ناهي مثله لم يتيمم ولا تيمم الحلب ويؤى الحمل في حمار
 ٢٨ (ر) بقى على غسل الشئ لمعة ثم أخذ ثابته تيمم لها حار ويؤى لها لا أنه لا يؤى إلا أحدهما يعني الآخر
 ٢٩ لا يئنه (شد) تيمم لمعة القرآن أوله حول المسجد بحوره له أء اعراض حلالاً للشايعي (حج) اتيمم في

وحسن وجهه ويحسب ان خاف فوت الوقت ولو كان في سطح ليلا وفي بيته ماء
 ان خاف في الظلمة ان يدخل البيت لا يتيمم اذا لم يخف فوت الوقت قال رضي الله عنه وفيه اشارة
 الى انه اذا خاف فوت الوقت تيمم ولو كان غلبه امانه يخاف عليه ان ذهب الى الماء تيمم (بو) الا حيز
 لا يجز الماء ان علم انه لا ينجس فيل يصبف ميل لا يجعل في التيمم وان لم ياذن له الاستحاضة تيمم ويصلي ثم يعيد
 ولو صلى صلوته اخرى وهو لا يكرهه فيفسد ولو سار في ارض غيره وصل الى الماء قبل خروج الوقت لا يجوز
 صبره فيها ان كانت مزرعة ولا فيحوز ان لم يكن فيه ضرر * **باب المسح على الخفين والجباثر ***
 (فع عك) لا يجوز المسح على خف من مسك (عت) مثله لانه لا استمسك له كالعصا وقال القاضي
 الزرنجري يجوز (بو) ان كان ضلنا غليظا وعنه يجوز ان كان ذكيا وعنه يجوز المسح على الجوب المسكى عند
 ابي يوسف والشافعي وفي قول البيهقي في ح نظر (ظن) يجوز المسح على الجرموق الواسع الذي يبدى
 للناظر الكعب (عت) المسح على الخف افضل من غسل الرجلين المخل باليسر (شبه حبس) الغسل
 افضل (شس) الخرق المانع مقدر يقتل ثلث اصابع سواء كان في باطن الخف او ظاهرة او ناحية
 العقب (شبه) انما يعتبر ثلث اصابع في موضع الاصابع وفي القدم يغتفر انما القدم ولو مسح على خير
 ظاهر القدم لا يجوز لان موضعه ظاهر القدم (فع) قال في الزاوي في فضل من جرموقه او خفه قد رثنا
 اصابع فمسح عليه لم يجز ولو كان الجرموق واسعا فادخل فيه يده ومسح على الخف لم يجز كالمسح على باطن
 الخف (صح) سقطت الجباثر من غير بر وفالمسح بحاله عند البيهقي في ح ويطلب عندهما وان سقطت
 عن بر ويطلب عندهم * **باب في الاعيان النجسة واجسامها *** (شم) قام قليلا قليلا والسبب في المجلس
 متجدد ان يحكم النجاسة الكل والوطوء التي تنتقل من الجرموق الى الخف عقلا لا تقبل دواء (فع)
 فعوه (شم) والبول الذي يصيب الثوب مثل رومن الابيض اذا انقل (شم) وانما يطهره على قدره والدم
 ينبغي ان يكون كالدهن النجس اذا انسلط (فتب) ما عدا ذلك القرون وعنه وخروءه ظاهر (يت عك) مثله
 (عت) عن ابن ابي اكرام خروءه المجلس (يت) البول ان البراغيث لا تمنع جوارزا المصلوة (فع) (شم) لا ينجس
 بالاحجار وطل ثوبه نجاسة لو جمعها في ذلك على قدر الدرهم فقيه خلا في ظاهره والاحوط الا حادة (شم)
 يمشي في السوق فيبتل قن مائه يمارش به السوق فصل في الجوز لان النجاسة غالبة في امرائها (شم) تجزيه

يقول في ماء قبل به الطين اذ وقع روث في طين يعتبر العلية فلان غلبت النجاسة لم يجز ومن غلبت الطين اظاهرو
 قال رضي غصم به جوارح ابن نظرو كان (مشرع) اعتبر روث هذه الرواية بقوله العالم في (احوالنا النجاسة)
 انه حش من هذا المنصف دون المخلد (فح) وماذا المتصلة النجاسة طاهر ولو كانت في حذائية حتى امن
 فان يحمي تعسرا متعلا له من شدة قبحه فهو طاهر وكان (فحتم) لما تحلى صوف العنم لبوا بجوز
 الصلوة فيه وعليه قيل لهما انها ترعى في مريض فيها البعر الرطب ولو لم يفتلوث من مائها بقالا هو غفور
 (البدوة المتولدة اليابسة من العذرة وقعت في الماء نجسة) (بم) وقع شهيد في الماء القليل
 على حراحيته دم جاف لا ينجس قال رضي الله عنه وفيه نظر قل قال جليل الله الجرجاني في كتابه
 احاد الدم الكثير مع المصلي يمنع صلواته لا اذ لحمل للمضلي شهيد اعليه اذم كثير حازت صلواته ولو
 اصاب المصلي من ذلك لم يجز صلواته لان عن المكان الذي حكم فيه بطهارته قال رضي الله عنه
 كذا اذ وقع في الماء بول للهرة نجس الاصل شاذ ان وقيل هذا في الذكور ونول الانثى نجس بالاجماع
 الكثير من اقدار الذرهم يستوعب ومن يجد بين السلام كان يقول لولا بتليت به لغسلت ولكن لا امر غيري
 باعادة الصلوة في متخبات (كص) من حديث رواية شاذة ان يقول الهرة طاهر من غير فصل (فح)
 (الصحيح) ان من جعل القراج الطاهر كالقصبه قبلته نجسة ومن جعل كالقلقة فطاهرة (خو) بيضة
 ملوت من غير ان تحضنها تجلجعة فهي نجسة لانها يتحول ما بخلاف اللبن لانه يتغير بالفساد طعمه
 يتغير الطعم لا ينجس العيان (يت) مثله ولو لم تصرد ما ولكن تغير الى فتن وفساد ينجس ايضا كالعلوة (مت)
 فيه اشكال (حم) المرفقة اذ انتنت لا ينجس (ضج) لطعام اذا تغير واشتمل تغيره ينجس وفي كتاب
 لاشربة ان بالتغير لا يحرم قال (مت) فيحمل ما ذكر في الخلائي على انهاية التغير وما ذكره في الاشارة على من
 عس التغير (طج) في مشكل الاثار اللحم اذا اذن يحرم اكله والسمن واللبان والزيت والبن هن اذا
 نتن لا يحرم (فح) وقع في اللحم ذود وفان فهو طاهر (مت) التي تجس نجاسة غليظة ذباجة ذبحت

وأغلب من يمشي بطنه نجس الماء والد جاجة ولا طريق إلى أكلها إلا أن يحمل الهرة عليها
 أكلها (جو) عرق في الثياب النجاسة تنجس بدنه (بو) خشبة الدارة تدفن في السرقين وجنب
 أن يتنجس (ظم) خر و الطاووس والدرج بمنزلة خرو الحمام وتصف النجاسة الخفيفة ونصف الغليظة
 بجمعان (فع) صلى ومعه بذر رد القز جاز (حت) هذا النقص والبيض ظاهر (س) هو ظاهر ولا يعرف له نجاسة
 وغند الشافعي ربح نجس (صح) واختلف في نجاسة الكلب والد غاص عندى من الروايات في النوادر
 والأما في أنه نجس العين عند هما وعند أبي حنيفة ليس بنجس العين أو أئدته تظهر في كلب وقع في البئر
 وخرج حيناً فاصاب ثوب إنسان بنجس الماء والثوب عند هما خلافا لأبي حنيفة ربح (يع) بول الضفدع
 البرئ نجس (بو) قتل بول الفرس نجس نجاسة خفيفة وقيل غليظة وحكى ابن تركيا أمسك فرسه فبال
 في السوق فنقر الناس عنه فضحك وقال تفرون من بول مختلفة في نجاسته ولا تفرون من تجارة متفقة
 حرمته (تح) بول ما لا يؤكل لحمه نجس نجاسة غليظة بالإجماع وأما العذرات وخر والد جاجة والبط
 غليظة بالإجماع (شمم كنهه فع) شاة تعلق وتسليح ثم تطعن عند المذبح فينخرج تينها دم فهو نجس
 (بو) ولو اصابه دم القلب بنجس لأن الدم الطاهر ما يبقى في العروق أو لم يطلخ باللحم فاما السائل
 فلا (ط) عن بعض المواضع الدم الذي في القلب ليس بشيء (اضغر) أبو بكر العياضى الدماء كلها نجسة
 مسفوحة أو غير مسفوحة ودم قلب الشاة نجس وقال عبد الله القلاء من الدم الذي ليس بمسفوح ظاهر
 وفي الإيضاح الدم الباقي في العروق واللحم ظاهر وعن أبي يوسف رح أنه يغنى في الأكل دون الثياب
 (حك) صلى ومعه عتق شاة غير مغسول جاز لأن الدم المسفوح ما سأل منه وما بقى لأبائن به لما روي
 أن عائشة رضى كانت ترى في بومتها صفرة لحم العنق وغيره وقيل مرارة الشاة كالدّم وقيل كبولها
 خفيفة عند هما طاهرة عند محمد (شز فع) عصب اخراج منه البعرات صحيحة فهو نجس (شمم)
 طاهر (صح) اختلف في القن والصحيح رواية الحسن عن أبي حنيفة أنه عقوما لم يفحش أن كان طعاما
 أو ماء أو مالا ليرة فلا (ط) القن في ظاهر الرواية كالعذرة وفي رواية الحسن خفيفة (شمم فع صح) ذبح
 دجاجة وغسلها عليها من النجاسة وصلى معها جاز وأذا لم يشق بطنها (صح) أن كانت حية جاز
 والا فلا حتى يشرج ما في بطنها وتغسل (مست) والصواب هو الأول لأن النجاسة متى كانت في معدتها

من بوحه جاز (حت) ولا يجوز الصلوة مع المأكول المذبح وقيل يجوز إذا لم يزد فهو مخرج الزكوة
حتى الدرهم وقيل يعتبر السائل فاما عتيق الشاة طاهر (فلس) وحيوان البحر طاهر وان لم يؤكل (شق)
مثله حتى حيز البحر (صح) وحيوان البحر طاهر وان كانت ميتة قال رضى الله عنه واختلف اصحابنا
في ذلك من الذي يجلب من البحر البلغاري ولكن ما ذكره في التجريد وشرح القنوري وملوة
في خلائي نص على طهارته (كتب) طاهر (حت) من الحسن في بكرة وقعت في وقر جنطة فطخت
تؤكل وقال ابن مقاتل تؤكل ما لم يتغير طعمها وكذا الذي ليس وكذا أمن ابن سلام في الروث
كزليب من البقرة ايام الربيع في الغلاة وكذا عين شاذان فيه وفي عصير العنب إذا دعت الرجل فسأل
وكذا العنب يأكل منها الكلب (شرح) ومن ما لك المعرة طاهر قال اغصاء عاقية البلوى اولى
بما يقول من قال بطهارته وفي غيره الاحتياط اولى واقوى (عن) من ابي يوسف راح الله صلى
الله عليه وسلم وخرجوا ثم احبر بوحود دارة ميتة في يده حمام اغتسل منه فقال فاحذ بقول اصحابنا
من اهل المدينة اذا بلع الماء قلن لم يجتمعا خبثا (جمع) سور الكلب والحريز نجس خلاف ما لك
وغيره (يث) ولو اتي يقول ما لك اجراه (يو) عصه الكلب ولا يرى بلالا باس به (به) اطاب
القول طرفه اجليله اكنو من قدر الدار هم ملقائل ان يقول يجوز له كالمقعد (فج) الصحيح عندي
ان لا يجزى به (شيب) فيج (و) عصا في محبسه ما لم يكن جلد ثامن دم او قرح او قرح روي عن ابي يوسف
انه طاهر وقال عبد بن نجس بن نجس المام بوقوعه فيه ويضم الى نجاسة اخرى في المانعة (بج) كعب وعلة
بشيلون ضرع البشاة يجوز في ملحطية تطاين ملحط بغيرها كيلاو تضعها ولد هار ينجف ثم تحلبها بعد الحلب
يبل رطبة فيصيدها ببقية ذيك الطين على الصرع فهو عور (فب) راع طلع صرع البشاة يسرقينها ويبست
ثم حلبها يبل رطبة يعى نجاسة اللبن روايتان (بج) جلدة الإلية التي يتركها القصات ما خولت
المقعد وهي تتلخ بغيرها وتطها ولكن لا يرى إلا أن عين النجاسة اذا التصقت بالية أخرى ولو لم يزل
منه بل رطب وفوره ما يكل طاهر (بج) دام ما لم يمس راس البحر بالساكن نجس ولو بقي من راسه
لا يحد حكم النجاسة (فبج) الجلود التي تدبغ في بلد نا ولا يغسل من نجسها ولا يتوقى النجاسات في

واستعمل وقال ~~من غسلها بعد تمام الدرع فهي طاهرة يجوز اتخاذ الخفاف~~
~~التي تحتها~~ الكتف والمشاط والقرايب والد لا رطباً او نابساً (شم) جلد الميتة الرطب دبع بالقرط
 اصاب الثوب من رطوبته لا ينجس (بو) البيضة اذا وقعت من الد جاذبة المرقية وهي رطبة لا ينجس
 المرقية وكذا السلخة الرطبة اذا وقعت على الثوب (بو) لبن الميتة طاهر خلا فالهنا والبيضة من د جاجة
 ميتة لا يابن بها عند هم (ط) روي عن اصحابنا ان لبن المرأة الميتة والشاة الميتة والبقرة الميتة طاهر
 (ط) لبن الاثان نجس في ظاهر الرواية طاهر عند محمد ولا يوكل (م) عن محمد لبن الاثان كعرقها (ص)
 مشكل كعابها (فصح) ولبن الهرة طاهر (شج) مثله وعنه قال اكثر العلماء ريقها نجس وكذا لبنها
 * داب في تطهير النجاسات والد باع * (شمسي) المنقش الذي يقال له بالبح قلمياد يك يكون في
 صيغته دم لا يظهر بالغسل بالم يزل العين (فع حم) يطهر (عك) جدير من بوي تنجس يمكن غسلها
 بان يجعل في ماء حار فيمر عليه ملياً يظهر ولا يحتاج الى الجفاف (عبت) عند محمد ربح لا يطهر ابل
 وعند ابي يوسف يطهر بان يبل بالماء ثم يجفف ثلث مرارة (شم فح) بال ثم احتلم او حامض واصاب
 ثوب يطهر بالفرك (شم) اصاب بظهر قدم الخف نجاسة فغسله ثلث مرات وامر به في موضع
 الغسل بحيث يعمل عمل العصر ندوباً عنه (شم فح) اصابه بول فيبس فصب الماء عليه ثلاثاً ولم يدلكه
 طهر ولو اصاب البول خشياً مستعملاً كالحوز والنقير والمائدة والقصعة فصب الماء عليه ثلاثاً فيقع
 واحدة طهر دلكه او لم يدلكه ولو كان على يد نجاسة فغسلها بالكز او بالقمصة وكان ياخذ من عروته
 ويضع يد له منها في كل مرة في غير موضع المرة الاولى فالعروة لا تطهر مع طهارة اليد (بمع) خرق كثير
 جمعت وغسلت وعصرت في كل امرة طهرت وكل الوك انت في خرطة فغسلت وعصرت وعن علاء الايض
 التاجر لا يظهر قال وهو منصوب قال شيخ الاسلام علاء الدين الخطاطي عن ابي اسحاق الجافاري ان
 لا يظهر بلا خلاف وذلك في الثوبين في الاجابة فاما في الغسل يصح الماء يطهر بلا خلاف ولو خيطه
 الخرق بعضها ببعض وغسلت يطهر كلها (بمع) غسلت ثوبين نجسين ثلث مرات وعصرتها اجملة في
 كل مرة يطهران الا اذا غسلتهما في الاجابة فلا الا اذا كانا صغيرين يغسلان كذلك عادة (بمع)
 لا يظهر ان في الغسل مطلقاً (كسب) يطهران مطلقاً (بمع) غسل الثوب النجس بالامتنان والصابون ثلث

الأرض ثم سقاها فلنا يجوز التروعي من الماء مرة واحدة ان ذهب الرائحة للنجاسة ولو لها أثرها في المراتين
 (ظلم) مثله (نفسه) استنجي بالماء وتبلى حيفا مشدود لا يظهر عطره في اليد ما لم يمس الليل بالحيطة
 من ازالها (ظلم) فارة ما تنال طليقة يظهر بالغمط فلنا ان كان انشرب الماء فيها (يك) لا يظهر
 ان ماتت فيها فارة بعد ما تشرب عصارها مضافا والا فلا (فج) مثله في تحقنا الفقهاء اصاب الجمل نجاسة فغسل
 بالماء ثلاث مرات من غير تعفيف ظهر (فصح) مثله في الجف والمكس والجرم اذا امر عليه الماء
 فلنا ظهره كم غير تعفيف (معت) يشترط التعفيف في كل مرة في المكعب العتيق دون الجمل في ذوق
 في المكعب ويجب في كل مرة (فب) والمختار انه يغسل فلنا ويتر في كل مرة حتى يد عن التمدد
 لا يشترط اليتم (بم) غسل الثوب عن الخمر فلنا واقتضاها باقية ظهر (معت) لا يظهر ما لم يزل
 الرائحة (فج) يشترط ازالة الرائحة عن موضع الاختباء والاصبع الملقى به استنجي فان هجر
 لا يضره (معت) لا يظهر ما لم يزل الرائحة والبالغ وقيل اذا لم يزل الرائحة الخمر يلقى فيه الحبل فيطهر
 (معت) تمسكه او هجر او حذبه اصابته نجاسة غير مرقية يظهر بالغسل مرة اذا اكثر عليه الماء (نحو)
 ان لم يكن عليه وسع يظهر مرة والا فلا (ف) يشترط التعفيف في غسل الاجز العبد دون العتيق (معت)
 وفي المسئلة بخلافه وقد اشار اليه (معت) وفي صلوة الا فرعن الحسن البصري وعرف ان ذوق اناه للصبي
 عبال فيه صبي يصيب به الثوب ثم يغسل فلنا يظهر قال هشام وهو قول اصحابنا (معت) والشافعي (شس)
 دبح الحبل بودك الميتة ثم غسل طهر وما تشرب فيه فهو طهر (شطب) مثله قيل هل اقول اني يوسفة
 وعند محمد لا يظهر (بق) فالظاهر ان هذا لا اتفاق (عتمج) المكي تحت المدبوع بل هو الحنزير
 ان يغسل يطهر ولا يضر بقاء الاثر وهذا قول (فج) (عس) (فج) لا يظهر (ط) ص كوز من حمرة في
 دن من خل ولا يوحط طعمها ولا يصبها يباح الحبل للحال والوقوف فيه قطرة من حمرة لا يباح من ساعته
 (معت) يباح للحال (طم) اخرج ظرما من خاية الخمر وان حله في خاية الحبل يتخلل الحبال قال رضي

والنقل وقال في كتابه في حجية الحديث وصلى معها جازلا نهال من الأرض أبو ذر آنية ثقيلة
في حجة الجوزي (جئت) ولواختلف المتأخرون في إطلاق الثاني من الثوب الذي أصابه
الحمل والصحيح أنه يفرق كالأعلى (صحت من) الاستغسل لا يطهر إلا بالغسل لأنه يصبه الملقح الجرم (صحيح)
النجاسة الغليظة تنسخت على الثوب ففرق كالأعلى والصحيح أنه لا يطهر إلا بالغسل (صحيح) طرح خل
في حجب فظهر (حج) تخلل الخمر في خاليه جيل من في طهرت بالافتقار (سج) أصاب ثوبه خمر
لا يطهر إلا بالغسل والله القبيح عليه ما لم يبق من طهرته بتخلل وفي خروج جيل والقضاة أصحاب الثوب
ختموا بفصله في خلاف في موضعين يجوز أن الملوحة فيه من غير غسل فتوصلت المسئلة الخلافية: (شبه) بالوفا
التيست في عادت ثوبا باظهر منه عند حمل خلاف لا يبي بواصف والنجاسة إذا الخوقت والخزير أو الحمار أو
في المصلحة أيضا في المصلحة المحامي هذا الخلاف (صحت) تنور حامي بالعدل أو الحطية النجس فغير
بالبي يوصف: يخمي بالباطل من ثوبا في طهره ويحذف لا يطهر أبدا ولو أحمل بالظاهر ثم بالعدرة يحس
بالحطية بالظاهر مرة (شبه) هذا إذا (حج) أول مرة في النجس والا فكفيه الإخفاء بالظاهر مرة
البي يوسف وهذا قول البي حنيفة راجع في الظاهر وأما يفتي (صحيح) منسج الثوب بخمرة وطية نجس
أورثه بها أو نجس ثم ألزق الخيل لا يبرهن به (ابن) من ألبا يوصف حرق السرقة في الثوب يكره إذا
خبره (نثر) لا ياب من يفر (حج) شعير الثوب والاختفاء والريوالت يكره الخيل فيه ولورشه بالماء يطهر
الكر أهة (شبه) فجع) إذا وب القلعي النجس يطهر بخلاف الموم (شبه) كيص) لا يطهر إلا بالغسل ثلاثا بعد
(شبه) غسل الثوب النجس في الطست فإنه يغسل الطست ثلاثا في كل مرة بعد عصر الثوب (صحيح)
وغسل بالطين بعد الأولى ثلاثا وفي الثانية يغسل (صحت) أقل عبد الرحيم الخنثي ظاه
والشيار إليه في النجاسه أنه لا يحتاج إلى غسل إلا إذا كانت كالزمام والدلو في نزع البير (فجع كيص) جا
بغير من يورغ أو ألزق جعل في الخمر يغسل ولا يطهر باليد (سج) غسل نجس يجعل في طنجير ويص
الماء عليه ويطبخ حتى يعود إلى مقدار الغسل هكذا أيضا في طهر (كيص) لكن جربناه فوجدنا العبد
من أقال ويكن كذا إلى يس إذا نجس (ط) من طهر يملك وأقال يا غ طهر جلد وجمه بالزكوة في
في شتر طعن على أن يكون الزكوة دين البلية والنجس من أهلها (سج) فقررنا بالتسمية ولم يذ

وَمَنْ يَمْنَعُهَا * (فَخَوَا) قَالَ الْقَاضِي الزَّرْفِيُّ الْمَقْصِدُ الِإِسْنَانُ حَيْثُ حُكِمَ الْمُسْتَحَاضَةُ وَإِنْ كَانَ مَوْضِعُ
 الْعَصَدِ مَقْتَرِحًا لِأَنَّ الدَّمَ فِي مَوْضِعِهِ - (خَمْسًا) مِثْلَهُ وَقَالَ الْقَاضِي الْحَكِيمُ هُوَ فِي حُكْمِ الْمُسْتَحَاضَةِ كَمَا
 بَعَثَ الدَّمَ مِنَ السَّيْلَانِ بِقِيَّةِ (سَمْتًا) مِثْلَهُ وَحَرَابِ (م) دَلِيلُ عَائِدَةٍ وَقَالَ عَنْ أَبِي يُونُسَ أَنَّ رَجُلًا
 مِنَ الْمُسْتَحَاضَةِ لَدَّ حَبَسَتْ الدَّمَ مِنَ السَّيْلَانِ لِأَنَّهُ تَصَرَّجَ عَنْ كَوْنِهَا مَسْتَحَاضَةً (صَعْلًا) تَصَرَّجَ عَنْ كَوْنِهَا مَسْتَحَاضَةً
 (مَنْعَ الدَّمَ) وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْأَوَّلِ وَالثَّانِي تَحْوَطُ لَتَجِدَ بِدِ الْوَجْهِ وَهُوَ مَوْضِعُ الْعَصَدِ مَقْتَرِحًا
 كَمَا سَمِعْتُهُ عَامِلُونَ (قِيَّةً) وَمَا لَمْ يَنْحَرِجْ عَنْ حَرَجِهِ دَمٌ يَسْتَلْزِمُ الْآخِرَ الْوَقْتُ فَإِنْ لَمْ يَنْقَطِعْ تَوَضَّأَ وَصَلَّى قَبْلَ
 رُجُوعِ الْوَقْتِ ثُمَّ لَمْ يَنْقَطِعْ قَبْلَ رُجُوعِ الْوَقْتِ الثَّانِي تَوَضَّأَ وَعَادَ الصَّلَاةَ وَالْأَوَّلَ (الْمَكْرُومُ) اعْتَادَ السَّيْلَانِ
 وَلَمْ يَحُولْ وَتَوَضَّأَ الْعِشَاءَ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ وَالْأَوَّلُ نَهَارًا يَقْصُرُ الْعِشَاءَ بِدَعْوَى الصَّلَاةِ بِطَهَارَةٍ
 كَامِلَةٍ قَالَ رَجُلٌ وَاسْتَقْرَأَ حَرَجَهُ حَيْثُ حُكِمَ الْعِلْدَةُ مِنْ التَّأْخِيرِ فَقِيلَ وَتَوَضَّأَ بِالصَّلَاةِ قَصَادَةً بِطَهَارَةٍ كَامِلَةٍ
 وَالْأَوَّلُ تَوَضَّأَ كَمَا مَرَى (فَعِ) أَصَابَتْ قَوْلَ الْمُسْتَحَاضَةِ دَمٌ لَمْ يَحْسَبْهُ بَقِيَّةً طَهَّرَتْهُ إِلَى أَنْ تَصَلِّيَ لَكُنْهَا لَا تَبْقَى إِلَى
 آخِرِ الْوَقْتِ لُجَارَتْ صَلَاتُهَا مَعَهُ أَغْلًا بِالْعِشَاءِ عَلَى الرَّجُلِ ثَلَاثًا عَلَى مَقْدَرِ الرِّخْصَةِ (صَبَقًا) لَمْ يَجْزِ صَلَاتُهَا بِالْإِجْمَاعِ
 قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَذَا صَحِيحٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَالْأَوَّلُ مَعْنَى حَيْثُ الرُّوَايَةُ فَقَدْ نَصَّ عَلَى الْأَوَّلِ الْقَاضِي الْحَكِيمُ
 فِي مَعْصَرِ حَيْثُ حُكِمَ بِالْمَرْجِعِ إِذَا (تَوَضَّأَ) وَلَوْ عَلِمَتْ أَنَّهَا لَمْ تَحْسَبْهُ بِغَيْرِ نَحْسَانٍ تَغْسِلُهُ سَنَدًا إِلَى رُوَايَةِ الْكُلِّ صَلَاةً
 وَفُتْلَ مَعْنَى لَا تَحْسَبُ وَتَصَلِّيَ هَذَا (تَحْصُلًا) لَا يَكُونُ السَّيْلَانُ الْمُسْتَحَاضَةُ أَحْتَمَالًا وَإِنْ وَمِنْ صَلَاةٍ كَالْإِنْقِطَاعِ
 لَا يَتِمُّ (حَتَّى يَنْقَطِعَ) الدَّمَ الْوَقْتُ كَيْفَ اعْتَمَدَ الصَّلَاةُ بِالصَّلَاةِ (مَنْعًا) صَاحِبُ الْجِرَاحِ السَّائِلُ أَنْ يَسِيلَ إِلَى
 رِجْلِ كُلِّ صَلَاةٍ مِنْ قَبْلِ تَوَضُّعِ الرَّأْسِ إِنْ كَانَ لَمْ يَكُنْ طَاهِرًا خُرُجَ مِثَالِ قَالَ رَجُلٌ فَلَمْ يَتَجَبَّرَ السَّيْلَانُ وَتَوَضَّأَ
 صَلَاةً كَمَا مَرَى (مَنْعًا) لَمْ يَكُنْ الْمُسْتَحَاضَةُ وَهِيَ السَّلْسُ الْكُلُّ وَتَوَضَّأَ الْوَجْهَ وَتَوَضَّأَ الْوَجْهَ وَتَوَضَّأَ الْوَجْهَ
 مَوَادِّ أَنْ طَهَّرَتْهُمْ تَحَقُّقًا بِالْوَقْتِ لِلْعَلَلِ وَفِي الْمَعْلُومِ أَنْ سَلْسَ السُّوْلُ وَتَوَضَّأَ الْوَجْهَ وَتَوَضَّأَ الْوَجْهَ لَا يَلْزِمُ
 بَقِيَّةَ صَلَاةٍ بَلْ يَتَحَلَّلُ بِإِعْثَارِ خَالِيَةِ صَلَاةٍ بِدَوَائِمِ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا بِحُكْمِ الْمُسْتَحَاضَةِ أَصْلًا قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ

ونسبوا أن الدم فيها شرط الثبوت وكان في قلبه انكاره ثم وجدوا جوابا (قلت) ان
 السيلان في الوقت مئة يكفي حال البقاء وفي الثبوت يشترط دوام السيلان فقل انكاره ولكن لو كان الاخر
 الى لقلت لا يشترط الى دوام الا في دم الاستحاضة ويكتفي في غيره السيلان والوجود في الوقت مرتين او ثلث
 قلت وما اشار اليه استاذنا زح دقيق حسن لكن غالب ظني ان من قال بالعدم لم يرد به عدم انقطاع
 الدم في الوقت اصلا وانما اراد به انه لا تجد في الوقت ساعة خالية يمكنها البرودة واداء الفرض فيها وكيف
 يعرف دوام دم الاستحاضة
 لها وضع الكرسف في هذه الحالة ومع وضع الكرسف لا يعرف
 الدم والانقطاع فيما بين القطرات واذا كان المراد منه ما ذكرنا يستوي فيه اصحاب الاخذ ان فيكون
 الحكم في الكل سواء على ما نص عليه في الكتب وهكذا اقرس في عقيدتي من ايسا لنتي الواقفين على هذه
 الحقائق وفي الجامع الاخير متى اجتمع في المكتوبة علتان احدهما تجوز في التطوع من غير ضرورة
 والاخرى لا تجوز الا في حال الضرورة فالتي تجزي ايسر العلتين قلت فعلى هذا لوصلت قائمة تجزئ
 ثباتها واغصائها ولوصلت قاعدة لا تنجس تصلي قاعدة (صح) به سلس البول فان ركع او سجد او قعد
 تنجس ثبائه وان صلى قائما اياهما لا ينتجس قيل يركع ويسجد وهذا والصحيح انه يصلي قائما اياهما
 وكذا ذكره هشام عن محمد لان الركوع والسجود يجوز تركهما بالاختيار في التطوع اذا ركب بخلاف
 طهارة الثوب * باب في الحيض والنفاس * (شمس) شكت الحائض في يومها انه المعاشرام الحادي
 عشر ولا يثبت لها رأي فان كانت ترى الدم فهي حائض (فجع شمس) تعمل بغالب ظنها (فجع) جادتها
 في النفاس اربعون وعادتها ان الدم ينقطع يومين او ثلثة ثم يعود فان غلب على اظنها ان الدم يعود
 لا يجتنب عليها ان تغتسل وتصلي برواية عن ابى يوسف (شمس) تغتسل وتصلي اذا خافت فوت الوقت
 لان الدم موهوم وهكذا في صاخبة العشرة في الحيض اذا انقطع دمها بعد الثلثة دون العشرة وان اضر بها
 الغسل تيممت وصلات وفي الاربعين للمبالي وكما قد ركت على زوال السيلان بحشو او رباطا او خلو من في
 البصولة او ايناها لم تغالج لم تجز صلواتها (بحس) قضاء القاضي بالاياس ليس بشرط للحكم به وهو الاظهر
 (يشتب) اذا بلغت مئة الايام لم تعتد بالا شهر ولا تحتاج في ذلك الى القضاء (شمس) سرحي ذلك من ايام
 حيض باسفيندي مائة والنياض غالب فليس الحيض كمسئلة لبزاق (صح) لا يؤمن للمرأة تعاد فان

لك ولو كان خبثها تسعة فرأى ثلثة ثم ظهرت خمسة اختلف المشايخ في قول محمد ولا يصح ان يجعل
 وطيه لان احتمال كونه خبثا بالزيادة على المادة فلم يعتبر وكذا الخلاف اذا رأت يوما ما دام
 به خمسة ولو انقطع دم الفسالة ورأى على خمسة ايام حمل وطيه الزواحف من عند محمد ومحمد بن حنيفة
 جعل حتى يتم عشرة وعقد ابن يوسف لا يجعل حتى يتم خمسة عشر بناء على اختلافهم في الطهر العاقل
 (صحيح) سقطت سقطا قبل استبان خلقه يحكم بكونها حاملا من ستة اشهر وقال ابن قاق من اربعة
 شهر وهو الاصح لانه المتيقن كالسنة في الولد التام ولو شك في الحمل يجعل بعد الولادة حاملا من
 اربعة اشهر الى ستة اشهر الى سبعة اشهر وقيل حائل ما لم يتيقن بالحمل والاول اصح لان التحريم سائغ في
 الامور (صحيح) قالت لها امرأة عالة بالحمل انك حامل او امرأتان وهي لا تعلم ذلك فترأت الدم
 في ايام خبثها لها ان تترك الصلوة وتقطر (كص) كانت ترى الدم في ايامها ثم سقطت سقطا مستبين
 لخلق نقص ما تركت من الصلوة اربعة اشهر وما اطرت من الضيام بناء على ما ذكر في (م) هشام
 بن محمد تزوج امرأة لم يكن قبله لها زوج وثني بها فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر من الكاح فالتكاح
 بامد من يها وقتل ابن يوسف لانه تزوجها وهي حامل وان جاءت به وقد استبان بعض خلقه لاكثر
 من اربعة اشهر وعشر فالتكاح بما تزوج ابن جارية ثمانية اقل نفاسه وكص ما انقطع دم المتبين له دون
 العشرة لجلساء لئلا ينقض ثانيا بعد العشرة (صحيح) لا يجب (صحيح) بوقف (كص) (صحيح)
 ولئن كان في حرة رمضان واستمر الحمل من رمضان ثم جاءت بولد اخبر استقام شهر ونصف من الولادة
 لا يقضي بتمام النصف الاول ويصح صومها في النصف الاخير وكل حملوها اذا كانت اغتسلت بعد النصف
 الاول لا ينقض الحمل من النصف الاخير (صحيح) (صحيح) وفيه يستحب للحائض ان تتوفا بالوقت كل صلوة
 وتغتسل في صلاة فاستسبح وتهلل وفي رواية يكتسب لها ثواب احسن صلوة كانت تطلى اركان خلف بن ابي
 محمد بن ابي ميطيع فقال له خلف اذا كان ابو ميطيع فائبا فاذهب الى ابي ميطيع واجلس ساعة كيلا
 تقول عنك ما ذاك الاختلاف في كل الحائض (صحيح) ولا يجب على الحائض ان تغتسل في كل وقت

وصلاة باب الاذان * (فتح شمر) سمع الاذان من كل جانب يكفيه اجابة
 صلاة واحدة (شمر) ولا ينتظر المؤذن والامام لواحد بعينه بعد اجتماع اهل المحلة (بوم)
 المؤذن ينتظر شريرا للنقص مساويه وفي الوقت سعة فقال اعتبر الاصلح ويعذر وقال ابو ذر يؤخر
 (شمر) يتكلم في الفقه والاصول فسمع الاذان يجب الاجابة (فتح) سمع الاذان وهو يمشي فالاولى
 ان يقف ساعة ويجيب (بم) وغيره حضر الامام بعد اقامة المؤذن بساعة او صلى سنة الفجر بعد هالايح
 عليه اعادةها (ظم) ذكر في الصلاة انه كان محدثا قدم رجلا جاء ساعتئذ لا يسكن اعادة الاقامة
 (جمع) عن عائشة رضي الله عنها اذا سمع الاذان ما عمل بعده فهو حرام وكانت تضع مغزله
 وابراهيم الصائغ يلقي المطرقة من وراءه ورد خلف شاهد الاشتغال بالنسيج حالة الاذان وعمر
 الساماني كان الامراء يوقفون افراسهم له ويقولون كفروا واختلفوا ايها اولى فليل التاذين اسلم لقي
 عليه الصلاة والسلام الائمة ضمنا والمؤذنون امتاء (صت) وقف في الاذان لتتخيم او سعال لا يحسن
 وان كانت الوقفة كثيرة يعيد (شد) وينبغي ان يكون المؤذن مهيبا ويتفقد احوال الناس وينزجر
 المتخلفين عن الجماعة ولا يؤذن لقوم آخرين اذا صلى في مكانه والسنة الاذان في موضع عال
 والاقامة على الارض وفي اذان المغرب اختلاف المشايخ (صح) قوله اذا انتهى الى الصلاة والفلاح تحول
 وجهه يمينا وشمالا قالت المرأة اوزة الصلاة عن يمينه وشماله والفلاح كذا لك والاصح ان الصلاة
 عن يمينه والفلاح عن شماله (صت شمر فتح صبح) والاقامة كذلك (صح) وجعل اصبعيه في اذنيه
 فذلة الاذان ليرفع صوته بخلاف الاقامة وعن الحسن عن ابي حنيفة راح انه يفعل ذلك في الاقامة (بم)
 يرفع صوته في الاذان والاقامة (شقي) والاذنان من سنن الصلاة عندنا وقيل واجب وعن عطاء
 من نسي الاقامة اعاد الصلاة وقال الاوزاعني يعيد ما بقي الوقت وقال متجاهد نسي الاقامة في
 الشبر يعيد (صح) وعن علي بن الجعد عن ابي حنيفة وابي يوسف ضلوا في مصر جماعة الظاهرة والعصر
 بغير اذان واقامة اسطوا السنة واثموا فبدل انهم رأوه وانجبا (كص) اعطس المؤذن حال الاذان
 لمحمد ونسبته غيرته (صت فتح) لا يحمد وفي الملتقط لا ينبغي الاخذ ان يقول لمن فوقه في العلم
 ولجاءه خان وقت الصلاة صوتي المؤذن لانه استفضل لنفسه وقية لا يحول راسه في الاقامة عند

منهم بغير صوابها لان منها عورة واحدة قال رضي وهذا نص في امرين والناس
 بهما غالون احد محاذاته لا يعتبر الجمع بالاجزاء كالا ميس والاسباع والاسباع بل بالقد والناظر
 ان المكشوف من الكل لو كان قد رربع اصغرها من الاعضاء المكشوفة يمنع الجواز حتى لو انكشف
 من الاذن تسعها ومن الشاق تسعها يمنع الجواز لا المكشوف قد رربع الاذن (ز بـ) عرياته لها
 ثوب ان صلت فاقعة انكشف فخلها وساقتها ورربع ساقتها تصلى فاقعة لجواز القعود في النقل بلا على
 لما مر ولو انكشف اقل من ربع ساقتها فاقعة (شيخ) واختلف في ذلك بوضع الاليتين ثقيل الكل عورة واحدة
 فاعتبر ربعه وقيل كل الية عورة والكل ثوبانها (ظ) الجيب تبع للبطن (نص) الا وجه ما يلي البطن
 يجمع له وما يلي الظهر ربع له (نص) عريان قد ربح ظن يسلطه بعورته ان علم انه يبقى عليه لم يجز الا
 لذلك كما لو كان ان يصف عليه ورق الشجر (نص) لو ستر عورته برجاء يصف ساخته ينبغي ان لا يجر
 وان كان يجره لوجود الثوب يجره مالم يخف عورت الوقت كطهارة المكان (نص) ما عمن عند مع صاحبه ثوب وع
 ليعليه اذا اخرج من صلوته ينظره وان خاف عورت الوقت ومن السبعة ينظر مالم يخف عورت الوقت (نص)
 قول ابي يوسف مع قول البيهقي ايضا (نص) وكما جاز الصلوة في مكان فجلس خوف عورت الوقت جاز
 بالايماء في السفينة اذا تعذر عليه السجود مستقبل القبلة خوف عورت الوقت (نص) يسجل في
 القبلة فيها ولا يومي (نص) انكشف عورته في الصلوة بفعله فسدت في الحال عندهم وان لم يكن بفعله
 عما يشتر من ساعته قبل ان يودي جزء منها لم يفسد والافسدت وقال ابو يوسف والساق ففقدت
 احدى جزء منها ولم يفسد (نص) عريان وجل قطعة تستر ربع اصغر العورات فلم يفسد فسدت والا فاف
 (نص) قال نصير سمعت يحيى عند ثوب فجلس ولا ماء عند فان كان البنول في كلمة بشير وقال الصلوا
 معه احب الي وان كان في ثلثه او نصفه وقبل بقي منه ما يورث عورته يصلي فيه وفاق جعل عين في زياد
 الزيادة قبل رربعه الطاهر ما نعا من جواز الصلوة عن ثوبنا المصنوع في المصنوعة بالربع في الانكشاف
 (نص) صنية صلت مكشوفة الرا من لا تومر بالاعادة ولو عدلت مكشوفة العورة تومر بالاعادة وكان المني
 وخمسة جازب فيضا يتعلق بلباس الصلوة وقوته وكل من احكام التجانية وغيرها (نص) على مضلاه نجاسة
 على رايهم وعلى رايه فيله لا يجمع ولو صلى على غراش طهارته وطائنته طاهرة وحشوه نجس مجازت الصلوة

عليه (رحم) إما اعتاده أهل بلد تسمى مشبههم جفاعة وبلاحة مؤن ويطلقون عليه
التيك واللام وا قد تم بطاؤون بسط المسح ويطعون بها ولا يلزم المصلي حمل الوتر على يده
ولا يلتزم الراجح احتمال النجاسة قال رضي الله عنه في الزرع والاحتياط إمامي زما ناني بلد فالأدعى
أن يصلي عليها حتى يلقي عليها شيئا طاهرا فيسقط طهرها في الصلاة التي هي وجه دينه وعياده (مسح)
شد البساط على الأشجار القائمة لا يجوز الصلاة عليه ويجوز على قطعة حمل بحري في النهر (شرح)
البحر حتى تصل إلى نهر شبه القنطرة (فج شيمز) الصلاة على الرميث الجاري بجوز كالسفينة
والنجاسة في موضع القل من والسجود تجمع (شع) والنجاسة تحت القيد من تجمع كذا ذكرت من
أي موضع خارج لأنه يقام بها الفريس وإن أمكن ما يجد من الجلابي النجاسة تحت اليد من لأنه لا عبوة
شأنه لا يقام بها العرض (حجت) لا يمس بالصلوة على الأزار الذي يمسح به أعضاء الوضوء (عكس)
البركة أول (شرح) صلى في مكان نجس فأرسل طرفه مراد به فقام عليه وهو يسجد على طرفه كنه يجوز
في خويته لا يجوز وكل الوضوءات المصلي على ما فيها وبعضه على مكان نجس لا يؤثم بتحركها
على النجس بتحركها وكب الزملى في أكلة الجبسة (يت) يصلى في الحية ورأسه يتناول سقفها لم يجر
(فع) يجره إذا كان إلى القيام أقرب والأفلا فإن رفع سقفها التمام قيامه جاز إذا كانت ظاهرة والأفلا
(نحو) صلى على مصلى في مكان نجس يصفى ما تحته بجوز (يت جمع) بنفس (منج) مثله ولو صلى على
زجاج يصفى ما تحته قالوا جميعا بجوز (نظ) إصابه من نجس يقبل أدرهم أو أقل ثم انبسط فزاد
قالوا يمنع الصلاة (ع) وفي فتاوى أبي جعفر لا يمنع وبه يقتضي لأن البرادة المروية ليس بعين (مسح كين)
لو وصفت كبريها نجسا لا يتبين منه شيء إذا لم يكن الكائن في الفرج الخارج زائد إلى اليد ثم يجوز
والأفلا * وأبى النية والدخول في الصلاة * في شرح القاضى الصد زونية النقل ومنين رسول الله صلعم
أن ينوى الصلاة فحسب ونية صلاة القرآن يتوي صلاة الترتونية صلاة الجنائز أن ينوى الصلاة لله
والدعاء للميت ونية صلاة العيد أن يتوي صلاة العيد ونية التراويح أن ينوى مطلق الصلاة فإنها
منه الصحابة وفي السنة يكفي مجرد نية الصلاة وقيل لا يستحب أن يتكلم بلسانه لما ينوي بقلبه والمجتار
أنه يستحب وإياه أشار محمد بن المناسك ولأنه إنما يتعوه به تحقيقا للصدق وطلباً للتيسير وهو واجب

... فيسرها في وقيلها منى وفي الغرض اللهم اني
... فيسرها في وقيلها منى وكل اني سائر الصلوات وفي صلوة التجارزة اللهم
... اني اريد ان اصلي بك وادعوك لهذا الميت فيسره لي وتقبله مني وللمقتدر ان يقول اللهم اني اصلي
فرض الوقت متابع لهذا الامام فيسره لي وتقبله مني ومن لا يقدر ان يحضر قلبه لينوي بقلبه او يشك
في النية يكفيه التكلم بلسانه لا يكلف الله نفسا الا وسعها ويجب ان ينوي الصلوة متصلا بالشرع ولا يجب
المقارنة وقال الشافعي تجبوا واختلف في نية القبلة اذا بعد والا صح انه لا يحتاج اليها اذا صلى الى
جانب الجارية القديمة اذا الجديدة لا تكون على سمت القبلة غالبا (شهر) وانه يصح بناء العصر
على تحريمة الظهر وبناء الغرض على تحريمة المغرب وعلى عكسه والقضاء على الاداء لان التكبير شرط عند
وعند الشافعي ركن حتى يشترط لكل صلوة تكبيرة على حدة (شبه) مثله (ظم بنو) قال المصنف
او الخالق او العليم او الحكيم يكون ذكر الله يصير شارعا ولو كان الاسم مشتركا كالرحيم فان اراد به ذكر
الله تع يصير شارعا لان الارادة والنية تقطع وجوه الاحتمالات (حلف) يريد ان يصلي الظهر
او العصر في يوم غيم لا يري الوقت ينوي ظهر يومه او عصر يومه (فيخ) قال عبد الواحد في صلوته اذا
علم اي صلوة يصلي قال حين بن سبلة هذا المقدر نية وكذا اي الصوم والاطح انه لا يكون نية لان النية غير
العلم بها الا يري ان من علم الكفر لا يكفر ولو نواه يكفر والمساكن اذا علم الإقامة لا يصير مقبلا ولو نواها
يصير مقبلا (شجع) كبر وغفل عن النية ثم نواها يجوز ان الصوم ثم اختلغوا فيه فقبل يجوز الى الشاء وقيل
الي ما بعد البناء وقيل الي ما بعد الفاتحة وقيل الي الركوع (صديق) ترفع المرأة يدنها في التكبير الى
مبتكبيها حل اثناء بينها قيل هو السنة في الحرة فاما الامة فكانت لرجل لان كفها ليضرب بعورة (خجج) عزم على
صلوة الظهر وجري على لسانه نويت صلوة العصر يحزبه (عس) شرع في الغرض وشغله الفكر في التجارة
او المسئلة حتى اتم صلوته لا يستحب اعادة (ظم) لا يعيد (بو) لم ينقص اجره اذا لم يكن التقصير
منه وفي صلوة قاضي القضاة المتكلم لا يلزمه نية العبادة في كل جزء وانما يلزمه في جملة ما يقع في كل
حال اي القيام او القراءة او الركوع او السجود او القعود ونحوها فان حقق الفعل والذكر ما نوى به
التعبد كفاه وان افرد كل واحد منها بنية فهو افضل ولا يواخذ بالنية حال سهوه لان ما يفعله من الصلوة

اكبار لا تفسد ومن رين المشائخ قال الله اكبار واكبر لا تفسد لانه اشباع وهو لغة قوم (خوطة)
 تفسد لانه من اسماء اولاد ابليس (صديق) لم يكن له شاعراني صلواته ومن محمد بن مقاتل من لا يفتن بين
 العطين يصير به شاعر الضرورة (عيس) لا يصح الشروع بقوله امرؤ عاتقه لو سلم الله لانه في معنى اللام
 (شرح) يصح بقوله بسم الله هذا ابي حنيفة (طبري) يصح بقوله بسم الله الرحمن الرحيم
 الكيان التكبير (حيت) انسى الية هذا التكبير ونوى عند قوله ولا اله غيرك معاذ (طبري) خوة صلوة
 الايام بثبوت دجلت عليه انه الطاهر او العصر وهذا ان عليه الطهر ثم تبين انه كان العصر بحزبه
 اكان الوقت صقلا (شمس) مثله (فخ) يجوز له وان لم يكن الوقت حقيقة (صديق) الثبوت عمل القلب
 القبول الى الشئ والامكان كذا الا ان لا يمكنه اقامته في القلب الا ان احرازها في اللسان ثم يتأخر
 (صحيح) والنية الانتصار الى نية القلب بان عز بلسانه عنه حاز (شعب) مثله (الذكر) اللسان افضل
 (صحيح) عليه فائدة تنوي الصلوة التي عليه ولم يعينها يعجز او ظهر او غيرهما قال الطحاوي يجوز له لانها
 لمعينة في نفسه كمن نوى صلوة الامام ولا يلزم ان يظهر او يعجز او لا يلزم انه حجة او طهر بحزبه كذا
 ربه لو نه احد ابو حنيفة النخعي وقال القائل في لا يجوز له لما قال ابو حنيفة فيمن تنس صلوة من يؤم وليته
 ولا يلزم ما هي اليه يصلي بخص صلوات يعين كل صلوة تنيتها ولو صلى اربع ركعات بثلاث تعد انت بنية
 ما عليه لم يعجز * بات في القراءة والسكرات والتسليم في الاخرين والعود والشاء * (شمس) امام
 يقرأ ليتقل الى موضع اخر فقل كلمة او كلمتين مكان حميرة تعز قوله لعنكم تشكرون فقرأ قليلا ما تشكرون
 يسغى ان يعود الى ترتيب الاول وكذا ان كان آية او اكثر ان انتقل الى ما بعده والاعلا (سبي) يغوزد
 الى ترتيب قرأته على كل حال لقوله عليه السلام لانس رضى اذا اشدت سورة فاتمها وكان يتقل من
 سورة الى سورة (شرح) السنة ان يقرأ بعد العاتجة سورة واحدة ونوى النسي من اليحقة رضى
 فانه قال لا احب ان يقرأ سورتين بعد العاتجة في المكتوبات حتى لو قرأ سورة حية فاستقصرها فزاد

[illegible]

مروية زاد فيه مورثان دعاء الرتر اللهم انما قصيت عنك اللهم اياك نعبدا الى قوله الملقى لا فيه صح
المبني عليه السلام يقرأها في دعاء الرتر مطلقا انها من القرآن ولم يسأل النبي عليه السلام منه ثم
رجع الى الامام المجمع عليه فعلمه بان ذلك كان وهم امته والقرآن ما تضمنه الامام مصحف عثمان
ابن عفان باجماع الصحابة على ذلك وما عداه فانك لا يعي قرآنا ما لا استاذ في صدر القراء سبيل الشاهد
شيد الائمة (القول) في ذكر في البشائر في عيلن القرآن اذ تم الذي يدرى هذه الشبهة فيما يلزم وذا من
عبد الله بن مسعود واني ان الامة اتفقت على القراءة التي اختارها ائمة القراء واجتمعت الامة
انها صحيحة ويوجد ناسا يدل اكثرها راجعة الى هذين الصحابيين بان قراءة ابن كثير ونافع وابي عمرو
البن ماجة الى ابي بن كعب وقراءة عامر وحزرة واليكساني مستندة الى ابن مسعود وفي كلها اثبات
مؤدتين وليس فيهما جواز القلتوت فدل ذلك على بطلان قول المخالف (ط) واختلوا في كفر من
هم ان المعوذتين ليستا من القرآن فاولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعين ولان الامة
اجتمعت يوم الصدرا الاول انهما من القرآن والاجماع المتأخرون في الخلاف المتقدم (فصح)
في غريب الرواية كبر فتعوز ونفى النناء لا يعيد لغوات محله وكذا ان كبر فبداه بالقراءة لا يعيد النشاء
والتعوز والتصنية ولا سهو عليه وان كبر فتعوز ثم مجل يوصل وكذا ان كبر فيستعمل ثم مجل ناسيا ثم ذكر
بداهة بالقراءة ولا سهو عليه بخلاف ما اذا نفى العاتجة في الاولى او الثانية وذكر في السورة او بعدها
اولي الركوع فانه يقرأ القاتجة ثم السورة ويحذف للشهر (ط) مثله (عن) الا يقبل على تعلم القرآن
عالم النظم العربي ويقدر عليه بلغة اخرى فيفتروض عليه تعلمه لان القرآن لا يختص بالعربي عند ابي حنيفة
مرجوعا عنهما بجور قرآته بغير العربية اذا كان لا يحسن العربية فيفتروض عليه ذلك بالاجماع في هذه
الحالة (بو) بقراءة آية في قيام الليل تعدل ثلثا يحصل السنة (فك) قرأ في الاولى من النفل
تبت وفي الثانية اذا جاء نصر الله بكرة وفي شرح قاضي صدي بكرة في الفرض لان النفل (نحو) شك
قبل المصرفة في انه هل يقرأ القاتجة ام لا يتعزى فان لم يثبت له رأي يقرأ المصرفة لا غير (وب) يقرأ

عن أبي الأولى فحسب فقد غلط على أصحابنا فلفظنا حاشا عرفه من تأمل كتب أصحابنا والروايات
عنهم لكن الخلاف في الوجوب فعندهما رواية المعلق عن أبي حنيفة أنه يجب التسمية في الثانية
كوجوبها في الأولى وفي روايتهما ورواية الحسن عن أبي حنيفة روح أنه لا يجب إلا عند الافتتاح
وإن قرأها في غيرها تحسن والصحيح أنه يجب التسمية في كل ركعة (شرح) قرأ بعد الفاتحة من وسط
السورة لا يكره (خو) يكره بالاجتماع إلا تنمي ما ورد (خو) خاتمة السورة في ركعتين يكره بالاجتماع
وكذا خاتمة سورة في ركعة واحدة أو سورتين في ركعتين منذ الأكثر وقيل لا يكره (شرح) لا يكره
جميعهما (ثبت) جمع بين السورتين في ركعة لا يكره لأنه عليه السلام كان يؤتى بتسع من المفضل (قص)
يكره ولو قرأ السورة في ركعة ثم كررها في الثانية يكره إلا في التوافل (ثبت) قراءة الفاتحة ثم السورة
واجبة لكن قراءة الفاتحة أوجب حتى لو تركها في الصلوة يؤمر بإعادة الصلوة ولو ترك السورة
لا يؤمر (ثبت) سئلت عن سبحة القراءة في حق المنفرد وجلا كان أو امرأة فقلت لم يبلغنا فيه تغل يد
لكن يجب أن يكون المستحب في حقهما ما كان أطول ولهذا قال محمد طول القنوت أحب إلى من
كثرة الركوع والسجود ثم ظفرت بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا لم يكن أحدكم
إماما فليخفف فإنه يقرم وزاءه الضعيف والكبير وذو الحاجة وإذا صلى لنفسه فليطول ما شاء
فحملت الله تعالى عليه قال رضى الله عنه قد ورد فيه تغل يد لأنه ذكر الحسن في المجرى عن
أبي حنيفة راج قراءة الإمام المفروضة والمستنونة ثم قال قال أبو حنيفة والذي يصلي وحده بمنزلة
الإمام في جميع ما وصفنا في القراءة سوى الجهر وهذا نص على أن القراءة المستنونة يستوي فيها
الإمام والمنفرد والناس عنها غافلون (صح) قراءة سورة الحمد كالواقعة بل أتم وإن كان
تسعا وعشرين آية والواقعة سبعا وتسعين آية (شرح) قرأ المسترق في الآخرين مع الإمام لا ينفع
وعليه القراءة فيما يقضي (ثبت) الآخر من يلزمه تحريك اللسان في الصلوة ما كان القراءة عند محمد
بن الفضل (فتح) لا يلزمه (شرح) يؤمر بتحريك الشفتين واللسان ويلزمه (ثبت) والامى فيه

من لا يقرأ في أول ثلث آيات وثالث ثلثة تسع آيات ويكره الزيادة والكثيرة وأما ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في
 خمس بالجمعة سمع منهم ترك الأمل في الثانية هل أتتكم نحن ثلث العاشية فزاد الثانية على الأولى بسبع
 وآيات لكن السبع في السور الطوال يسير دون القصار لأن السبع فيها ضغلت الأصيل والسبع ثمة أقل من
 في غيرها (شعير) قال علماء ونازح يومئذ بالثلاثة في الآخرين الذكر والثمانية لا القراءة في تفسير الماوردي
 وقال شيخنا أبو القاسم أول الفصل قال أكثرهم ثمن سورة حمد وقيل من ثاب وقال ابن عباس من سورة
 في المصحف إلى الباقين (وما قيل من السجرات) (شعير) يعني أنه لا يوصل بين الركعتين سورة أو
 سورة تقرأ في الصلاة يسير (فتح) ولو تهيى بالسجدة لا يجزئ ولو تهيى في الصلاة لا يقطع لأنه قرا
 في حروب القرآن لكن لا يربط من القراءة (فك) (مراعاة الترتيب في القراءة أصول من الآيات المفصلة
 بكافية الذكر في ونحوها ولو تركها القراءة في الثالثة من الترتيب في إحدى الركعتين من الفجر وضلوة السفر
 في الصلاة قال ابن عباس ولا يمكنه إصلاح صلواته إلا بما أتى بها من الركعة الأولى والسجدة والأدكار
 (شعير) بسط يد به وسجل عليها يعزى ويكره (يشت) رافع راحة من الركوع وأما التزديل في القراءة
 من بعض حتى لو لم يعد لا يفسد صلواته وعن أبي حنيفة إذا ركع ركعة واحدة رافعا يلم بقراءة يرتجل
 في الركعة الثانية على فواصل قول أبي حنيفة خلافا لأهلنا كالمسعى إلى الجمعة فلو شدة في السجدة يرتفع
 في الصلاة ولو ترك التسليم حتى أميوت قائما لا يأتي به كالمسلم بكر حال الانحطاط حتى ركع أو سجد بتركه
 ويحب أن يخطو هذا أو يرأى في سجدة (الحج) كبر قائما ركع ولم يرفع صوته أو يد يا مربي التكبير
 أو القيام جميعا على كل موضع الوقت فيكون قائما (أقص) مثله قال رضي لأن ما أتى به من القيام إلى أن يصير
 أقرب إلى الركوع تكفي (أقص) كما السجدة لم يعد من سجدة للسجدة وللرحمة ولو أخر الصلاة تقبل الرخصة
 جميعا من صعد أو جرها وإن خرج الوقت على قيام من قول أبي حنيفة في المحصول إذا لم تجزها أو لا تنال
 فطعنا (صلى) أي من صلاة أو رواية من الرأى المحمي كما ينحط في التكبير ويصل ثمانية السجدة بتكبير
 في الركوع قال ابن عباس وكذا في الصلاة ولو تركت (فتح) أي صلها أو صلا أو أصا ترك الوصل في الركوع

في الجواب الظاهر قال رضي الله تعالى عنه وهو الصحيح وقد روى ابو هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلوة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده عند الرفع ثم يقول اوهو قائم زيننا لك الحمد وفي بغض شروح الجامع الصغير لما تقدم من انه يقول سمع الله لمن حمده عند الرفع ويقول زيننا لك الحمد عند الانحطاط (شرح) رفع رأسه من السجود قبل امامه يعود اليه (فتح شب) ثم الطمانينة في الركوع والسجود واجبة عند ابي حنيفة على اختياره كركوعي حتى لو تركها ساهايا يلزمه السجود وعلى اختياره الجرجاني هي سنة حتى لا يلزمه سجود الشهر بتركها واجمعوا على ان الامتثال في القومة بين الركوع والسجود وبين السجود بين ذلك وتبيينه واحدة هنية قال رضي الله تعالى عنه وقد شد القاضي المدر في شرحه في تلخيص جميع الأركان تشد يد بايعا فقال والكل كل ركن واجب عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف والشافعي رخص في ركعة فيمكن في الركوع والسجود وفي القومة لينهما حتى يطمئن كل عضو منه هذا هو الواجب عند ابي حنيفة ومحمد حتى لو تركها او ترك شيئا منها ساهايا يلزمه السجود ولو تركها عند ايكراه شد الاكراه فيلزمه ان يعيد الصلوة اذا اخفها ويكون معتبرة في حق سقوط الترتيب ونحوه كمن طاف جنباً يلزمه الاعادة والمعتبر هو الاول كذا هذا وعند هذا الصلوة فاسدة (كبص مشف) هللى قائما على اصابع رجليه او عقيبته ولا يمكن به يجوز (فتح) لا يجوز (حبس) وقيل في من ينحط للسجود يحز به من الركوع الى ان يتعمد (شرح) وتفرق الاصلح سنة ركوع الرجال لا النساء (شبه) في الجمعية اذا سجد على ظهر راجل يجوز قال ابن مقاتل هذا اذا وضع ركبتيه على الارض والا فلا ومن يضع رجليه على فخذه في القعدة بحيث يكون اطراف الاصابع عند ركبتيه (شط) يضعهما على ركبتيه كل ركوع (ز) دخل في ركوع الامام فلما سمع تسيبحة رفع الامام رأسه اتصافا ثلثا وان دخل قول ركوع الامام لا يتجه اليك يرفع (ط) لا يتصافا طلقا * بآب في القعدة والد كزقيها والقيام منها والخروج من الصلوة * (شبه) ترك القعدة الاولى في الفرض فلما قام عاد ليها وذكر انه لم يكن

البقرة الاولى بتمام الامام قبل ان يشرع هو في التشهد فانه يتشهد وفي الاخير ان اسلم يقوم وسيلته
 في فصل المسبوق انشاء الله تعالى (من) بعد ذلك والتشهد في البقرة الاخير انما فلما انتهت
 يعلم بحجبه وله ان يدعوى البقرة الاخير بعد التشهد بما يحب بعد ان لا يدعوه بما يقبل الصلوة
 لا فيه عليه السلام علم ابن مسعود والتشهد ثم قال له ثم احترم من الدعاء افضل (صلى) الله عز وجل
 المائتين بعد التشهد فارادها ما قال زيد بن علي بن الحسين بعد من في ايدي ابي علي بن الحسين وقال
 له عبد من في ايدي ابي طالب رضي الله عنه وقال عبد من في ايدي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليه السلام من
 في ايدي جبرئيل وقال فكتب انزلت بهن من تحت عرش الغرة اللهم صلى على عبد وعلى آل عبد كما صليت
 على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على
 ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم ترحم على محمد وعلى آل محمد كما ترحم على ابراهيم
 وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم تحسن على محمد وعلى آل محمد كما تحسن على ابراهيم وعلى آل
 ابراهيم انك حميد مجيد اللهم سلم على محمد وعلى آل محمد كما سلمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
 انك حميد مجيد قال رضي الله عنه في الرواية محققا اعتل فاذ بعد التشهد وتبعته الاصول وسألت
 العلماء فلم اجد فيها رواية لا موافقة ولا مخالفة حتى اعتقلت ما اعتدت فانه مبتدع اعانت ظفرت
 بحمد الله في الصلوة لعمير الوري صاحب الاصححة كيفية الصلوة التي مرت من علي رضي الله عنه
 وفيه عن كعب بن جبريل ان الصحابة قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم عرفنا السلام عليك فكيف الصلوة عليك فقال
 قولوا اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم
 بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد روى عن علي
 وعبد الله بن عباس وابن مسعود وحاذر رضي الله عنهم انهم قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم عرفنا السلام
 عليك فكيف الصلوة عليك فقال صلى الله عليه وسلم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك وسلم على محمد وعلى
 آل محمد وارحمهم اوتكلم عبد كما صليت وباركت وترحمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين

(عن) المقتل في ثمن الشهيد في القعدة الاولى فلان بعد ما قام فعليه ان يعود ويتشهد بخلاف
 الامام والمنفرد يؤيد جواب (ظلم) فيمن ادركت الامام في القعدة الاولى فقام الامام قبا
 مشروعا المشقوق في التشهد فانه يتشهد ثبعا لشهد امامه كذلك هذا (كص صفا) فرغ المقتل
 عن التشهد قبل امامه فانه يسكت (شبهت) سلم عن يمينه وسه عن يساره يسلم عنه ما لم يخرج من
 المسجد والصحيح انه اذا استل بوالقبلة لا يأتي بها (احت) وبطل القعدة بالعود الى التشهد وسجد
 التلاوة عندنا في حنيفة والي يوسف وعنه وعن زرارة لا تبطل (صحيح) يعتبر في قدر التشهد عند النبي يوسف
 فراغ الامام عن قرأتها عن عمداته لا يعتبر الفراغ وانما يعتبر قدر التشهد لا الفراغ (ز) فرغ المقتل
 عن التشهد قبل امامه وذهب جازت صلواته * باب في السترة والمزور بين يدي المصلي * (صحا)
 في غريب الرواية النهر الكبير ليس بسترة كالطريق وكل الحوض الكبير (عك) البيروسترة (فتح) في
 المزور بين يدي المصلي فان كان معه شيء يضعه بين يديه ثم يمر ويأخذ ولو من ثنان يقوم احده
 امامه ويمر الاخر ويقبل الاخر هكذا ويمر ان وان كان معه دابة فمر راكبها ثم وان نزل وتستر بالدا
 ومن لم يات ولو من رجلان متخاذين فالذي يلي المصلي هو المار (فمخرج) قام في آخر الصف في المسج
 وبني الصفوف مواضع خالية فلذلك اخل ان يمر بين يديه ليصل الصفوف لانه اسقط حرمة نفسه
 فلا يات المار بين يديه قال رضي دل عليه ما ذكر في الفردوس رواية ابن عباس راح عن النبي علم
 السلام انه قال من نظر الى فرجة في صف فليس عليه ما ينفسه فان لم يفعل فمر مار فليتحفظ المار على رقبته
 فانه لا حرمة له اي فليتحفظ المار على رقبته من لم يسد الفرجة * باب فيما يكره من العمل في الصلوة
 (شرح) لا يات يان يتكلم مع المصلي ويحيب هو برأسه (بم) مثله به ورد الكتاب والاثر عن عائشة ر
 (حسن) فرغ المقتل عن الصلوة والاعوان لما فرغ امامه من التشهد لا يكره والموافقة في الافعا
 شرط دون الاذكار (شبه) جلس في الصحراء للصلوة يكره ان يتنخم يمينه ويساره والانضال في التنخم ا
 اليسار (عك) السدل ان يلبس الصدرة ولا يدخل يده في كفيها كعادة اهل بلدنا وعن جازا

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

وكذا في الخامسة من ذوات الازنح فعلم به اولم يعلم وبه (ث) لا قتله في موضع الانفراد (ج) مثله (شظ) وذكر الفضلي انما تفسد اذا فعل الامام في الرابعة والام تفسد لانه لم يحق عليه الانفراد حتى يقيد الخامسة بالسجدة (ظمت) والصحيح ما ذكر في الشافعي انه لو قام الى الخامسة قصد اللبنة خرج من الظاهر في الحال وان لم يقصد لا يخرج حتى يقيد بها بالسجدة فكذا ههنا لو قام المتنفل ساه لا تفسد وان قام عالما بخطا الامام تفسد وكذا في المسبوق قال رض وملي هذا اذا سجد الامام سجدة ثالثة سهوا وتابعه المقتدي مع علمه انها ثالثة فالفساد فيه اظهر (ط) تابع المسبوق الامام في سجود السهم ثم تبين انه لم يكن عليه سهو فسدت (اصغر) الذي يسمى سجدة الامام لتلاوة من غير ان يجب على وتابعه القوم فسدت جعلوتهم ثم قال هذا رواية عن اصحابنا واما عندى فلا تفسد (م) بشرع ابي يوسف رفع المصلي الى صف النساء او حول وجهه او كشف عورته او وقع قدام امامه من الزحام فصلوا تامة ما لم يركع اولم يسجد الى تلك الحالة وهذا قول ابي حنيفة وان تحمل شيئا منها فسدت (ج) من محمل يصلى ويبدى عنان دابته او مقودها وهو نجس فان كان موضع قبضته نجسا لم يجوز الا ان كان يتحرك يتحركه في ركوعه وسجوده وان جلد بته الدابة حتى زال عن موضعه فجاوز موه السجود فسدت والا فلا (صغر) سهى عن القعدة الاخيرة وافتتح التطوع لا تفسد ما لم يقيد الركع بالسجدة ولو تحمل فسدت (س) تفسد في الحالين * باب في الاقوال المفسدة * (ظم) ارتجى الامام ففتح عليه من امس في صلوته وتذكر فان اخذ في التلاوة قبل تمام الفتح لم تفسد والا فتفسد لان تذكره يضاف الى الفتح (ظم) وفتح القراءة من المراهق كالبالغ وعن عبد الله الصغار ولو لم ياتوا ممن ليس في المحلوة ففتحه على امامه يجب ان تعطى صلوة الكل لان التلقين من الخارج (شم) ولو تلا سنة القراءة ثم ارتجى عليه لا يفتح عليه المقتدي ما لم يخف فساد صلوته (بو) سمع المصلي معصيا آخر ولا الضالين فقال امين فعن ابي حنيفة انه لا تفسد صلوته وعند المناخرين تفسد (فيم)

أما قوله فسدت صلواته وكذلك الرمال عند حتم الامام فرائه صدق الله وفليق رحوله وكذا اذا ذكر في التشهد
(الشهادتين) عند ذكر المؤذن الشهادتين تغسل ان فصل الاجابة (بسم) قام الامام الى الخامسة
فتسبح المقتدى في تسبيحها لا تغسل (ظم) احطاً الامام بتسبح المقتدى ليتهدي الى الصواب لا تغسل
الاصح (بسم) لتسبح بغير مسب يكره وان كان بسبب كمشرونة في حلقة او اعلام لغيره انه في الصلوة
لم يكره ولم تغسل صلواته (سي) ان لم يمكنه القراءة الا بالتسبح فهو على روالاصح ان التسبح لتريين
القراءة لا تغسل الصلوة (فلس) لدغته العقرب فقال سم الله فروي عن ابي حنيفة انه تغسل كالاثنين
ان وضع (بسم) عند الهارونيات لم يخطأ على طس انه ام الصلوة ثم علم انه لم يتم فسدت لانها سلم في
المرحلة بحلوى القعود وصلوة الحنازة وقيل يسي ولو قام الى الثالثة عالماً ما تم المقتدى فطن انه
خطأ فمعد وسلم ثم ذكر انه لم يتم يسي (بسم شبح) قرأ الامام باليها الذين امور افقال المقتدى ليك
وقال سمعتوا اطعوا لا تغسل (ظم فس) قال بعد التشهد الاول ناسيا السلام عليك ثم ذكر فقال
ورحمته الله لا تغسل (حت عك) سلم المسنون ناسيا ودعا بدعاء كان عادته ان يناد (شمسي) لو قال
استغفر الله وهو عادته لا يعيد كرحى يعيد قال رض ولو قال المسنون بعد الترويض سبحان الله الخ
كما هو المعتاد يسغى ان لا يغسل (لمج) قرأ المسنون الثالثة بعد سلام الامام على المحتاح ناسيا فسد
(بق) ترك جزءا وآية او احطاً في لعاف ناداه المؤتم بدك الشرف او الآية فاحله بطلت صلواتهم
اذا احله لانه تعلم بلا حاجة وكل الرشح امم الى صلى الله عليه وسلم بصلى عليه (كص) اسعطف
هرة او كلاما او مياق حمارا او وقع ببلعة اهل الرستان لم تغسل الصلوة لانه صوت لا شفاء له بحلوى الاين فانه
همزة ممدودة مع عنة (شبح) رأى سكرا يحمر بالقراءة رحر او منعا لا يضره واحمعو ان الحولقة
لا تغسل الصلوة والحمد لله لعطاسي غيره لا تغسل وعن ابي حنيفة انه تغسل (بسم) وعيره قام الامام
الى الثالثة فقال المقتدى سبحان الله لا تغسل والتهجي كلمات القرآن والتعود عند الوسوسة لا تغسل
(ط) والحولقة لدفع الوسوسة في امر الدنيا تغسل وفي امر الآخرة لا تغسل (فمخ) قال عند ذكر البار بالبح

او خوف او حبس فلا يكمل له يمنع لزوم الجماعة (شمر) الوخل عتار (صح) والسفر ليست بعد (شمر) رفع
 يصلي بهم فطلعت الشمس يستحب الجماعة في القنءاء (رفع) ولا يترك مسجد محلته لزيادة بقوعة غير
 او علمه في فتاوى صاحب امام محلة يصلي الغشاء قبل غيوبة البياض اخذ بقولهما فالأفضل ان يصلي
 وحده بعد البياض وفي النظم ترك الجماعة في مستقبل حجة وصلى عامة صلواته او بعضها في جماعة
 جامع مضره فقيل هو أفضل وقيل جماعة مسجد حية أفضل واذا كان متفقها فجماعة مسجد امتاذا
 لدروسة او لسماع الاخبار او مجلس العامة افضل بالاتفاق لتحصيل الثوابين كل اثنى ايو محمد غبل انا
 بن الفضل (شمر) الاشتغال بالجماعة كيلا يفوته ركعة او ركعتان او أكثر افضل من اتمام الوضوء
 السنن ثلثا (بو) التوضي ثلثا افضل من ادراك التكبيرة الاولى لان الاخبار في التوضي ثلثا مثلاً
 وفي التكبيرة الاولى مشهورة (رفع شمر) يترك التكبيرة الاولى في مسجد آخر وفي مسجد يفروا
 ركعة او ركعتان فالأفضل مسجد (شمر) عجم) وغيرهما ترك الجماعة بغير عذر يجب التعذر بويالهم الجيرا
 بالسكوت عنه (شمر) يشتغل بتكرار الفقه ليلا ونهاراً ولا يحضر الجماعة لا يقبل شهادته ولا يعدر الام
 والمؤذن والجزان بالسكوت (بمنع) يشتغل بتكرار اللغة فيقوته الجماعة لا يعدر بخلاف تكرار الف
 ومطالعة كتب الفقه فانه يعدر في ترك الجماعة قال رضي الله عنه وخوابه الاول في من واطلبنا
 ترك الجماعة تكاسلاً وقلة مبالاة بها وخوابه الثاني في من لا يواظب على تركها الاشتغال بالفقه لنف
 والمسلمين ولا الجيران على هذا التفصيل حسن (بمنع) شرع في فائنة لا يوجب الترتيب ثم اقيم
 الجماعة لا يقطعها وان خاف قوت الجماعة (جت) ومن شغل عن الجماعة جمع باهله في منزله (في
 مت شمر) قال ابو حنيفة سهر او نام او شغل عن الجماعة جمع باهله في منزله وان صلى وحده
 يجوز (شمر) يصلي باهله في منزله الحياء بكرة اي من غير عذر (صح) خالفه (عليه السلام) انه
 السوق الذين منازلهم في السكك فمسجد السوق مسجد مسئلتهم ماداموا فيه ومسجد السكك

أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية وابن خزيمة حتى قالوا الرمي وحده لم يجز في الصلوة التقى
 الجماعة واجبة عند العراقيين يائمه تركها مرة بلا مد ز وعند الحراسانيين انسا يائمه اذا اعتاد تركها
 اختلف العلماء في اقامتها في البيت والاصح انها كاقامتها في المسجد الا في الغضيلة وهو ظاهر مذهب
 شافعي (ن) ابو بكر رأى المصلي في ثوبه نجاسة اقل من الدارهم يغسله وان خاف فوت جماعته
 ان خاف فوت الوقت والجماعة مضى صلواته واحب اليه ان يدخل في الجماعة اذا خاف فوتها ولا يغسله
 ما تته الجماعة في مسجد فاتي مسجد آخر فيه جماعة فهو افضل الا في المسجد الحرام ومسجد
 معلم (س) مؤذن المسجد اذن واقام وصلى وحده ليس لمن يجي بعده الجماعة فيه (عج) ينتظر
 مدة لدخول المسجد فهو مسمي (فع) مثله (شم) صلى ثلاثا من العصر ثم اقيمت ليس له ان يصلي الرابعة
 اهل لينقلب نفل قيد رك الجماعة لان الانتماء فرض والجماعة سنة باب الاقتداء وما يمنعه (شم)
 مع ارفع رأسه من الركوع والسجود قبل امامه يجب عليه القود متابعة للامام والمعتبر هو الاول
 (طح) مثله (يت) للمقتدي في العجماء ان يذكر الله في قلبه دفعا للوسوسة (سج) امام لا ياتي
 بالطمأنينة لا يعتد في الاقتداء به ويقتهى بمن ياتي بها (كسب) وغيره يعلمه الطمأنينة ويصلي معه
 بمن نسي القنوت وركع ولم يتابعه القوم فرفع رأسه وقنت وركع ثانيا وثابعه القوم فسد صلواتهم لانهم
 اقتدوا في الركوع الثاني مفترضين بالمتنفل (شبه فع) لم تفسد صلواتهم على الراويين في العود الى
 القنوت (فع عك) انتهى الى الامام وهو في الركوع فان قام في الصف الاخير يدرك الركعة وان
 مشى الى الصف الاول لا يدركها يدركها ولا يمشی (سج) لا يكره عند الباب اذا خاف فوت الركعة
 (خو) لا بأس بالجماعة في الصيغ في مدرسة الترجمانيين لانها فناء المسجد قال رضي جوز الجماعة
 في فناء المسجد للبر فيحفظ اهل الان فيه بلوي لاهل الرساتيق في الصيغ (مت يت حم) ولو كان
 الامام في صفه واقتدي به انسان في صفة اخرى لم يجزه (عك) صلوا بالجماعة في خان القاضي او

أنه يجوز في البيت كالمسجد وهو ركن جوارب (عليك ع) معه صنف واحد في المسجد وباقية خال تمام
رجل خارج المسجد لوقوف الباب واصطف الناس عنده يجوز صلواتهم لأن المسجد مكان واحد فالتدبير عند
الامام كانه عند الباب حكما (طهارة) مثله (شبه سن ظهير) لا يضح (سن) ما تاتي جماعة ولم يجد في
المصنف في ركنه يقوم ويحذر ولا يجلي بها احد (اصح) قيل يقوم وحده ويعتد ووقيل يجلي بها واحد
لأن الصنف إلى نفسه يقيم بيديه والاصح ما روي في فتاوى من عندنا أنه ينتظر إلى الركوع فان جاء
رجل أو الاجل ب اليه رجلا أو دخل في الصنف قال روي في القيام وحده أو في ركنه نال غلبة الجهر
على الغوام فاذا اجزؤه يقبل صلواته وفي المجرى عن البيهقي في ركنه ان من دخل المسجد يقوم بانقضاء
المجانبين من الصف فان استويا فلا يمن فيصير الامام يحل له وسطا الصف والقيام في الصف الاول
افضل من الثاني وفي الثاني افضل من الثالث وهكذا روي في الاخبار وهو ان الله تعالى اذا نزل الرخمة
الجماعة ينزلها الاولى الامام ثم يتبعها ومن خلفه في الصف الاول ثم إلى الميمنة ثم إلى الميمنة
ثم إلى الصف الثاني وروي عنه عليه السلام انه قال يكتب للذي خلف الامام يحل له ثمانية فيلوة وللذي في
جانب اليمين خمسة وسبعون صلوة وللذي في جانب اليمين ثمانون صلوة وللذي في مائة الميمنة
خمسة وعشرون صلوة (صح) محمد بن ابراهيم النخعي اذا تكامل الصف فلا تراحم فانك تؤذي والقيام
في الصف الثاني خير من الاذي (بو) ويجلي في الصف الاول فرجة دون الثاني يخرق الصف الثاني
لانه لا حرمه لهم لتقصيرهم حيث لم يسئلوا الصف الاول وبه (عليك صح) والسواقي تمنع الاقتداء
كما لا نهان عند أبي يوسف ربح وبرواية عن أبي يعقوب وقال محمد لا تمنع الامام يجري فيه السبق
ولو زاد ركع الامام في القيام وهو يخاف بالقرأة يستفتح ولا فلا روية فيه عن المتقدمين وقا
الثلاثون لا يستفتح سماع المقرأة أو لم يستفتح وقال ابو بكر محمد بن الفضل لا يستفتح من كان عد
مناعه ليعمل أو قل يصم لم يستفتح ولم يعد يستفتح والاصح لا التسوية كما في الخطبة (صح) تقل
قد تم التمام عليه قليلا قليل لا يجوز كيف ما كان وقيل يجوز ما بقيت المجازاة في شيء من القل

وأما من الركوع بقوله (يؤتي السجدة) فلهذا قال رض وقال المتأخرون إن لقيه وهو
 أقرب إلى الركوع من الركعة والأولى (صحيح) مثله * باب فيما يتعلق بالإمامة ومسائل الأحاديث *
 (فج) يصلي العشاء وحده فقرأ الفاتحة أو بعضها فجاء وحلان واقتل يلته بجهر فيما بقي وفي (فج) مثله
 (عليك) أن فصل الإمامة بجهر (ظن) ليس في السجدة إلا واحد يصلح للإمامة لا يلزمه ولا ياتم بتركها
 (شبه) ونية الإمام إمامة النساء تعتبر وقت الشروع لا بعده (بهم) ولو تولى إمامة امرأة بعينها
 لا يصلح اقتداء غير هاته (فصح) مثله (فعليك حمدا) ونية للنساء تصح بدون حضور من (عليك)
 يشترط حضورها (جرب) نوى النساء الأهل عهلت نيته (فك) المحارم كالاجنبيات في المجازات
 (شبه) والمجازاة في صلوة لا تشتركان فيه مكروية (عليك) اقتدت به ولم ينوها هل تصير شارعة
 لنفل فيه روايتان (عليك) لا تصير شارعة لاف الفرض ولا في النفل (حل) الجنب
 المحدث تيمنا بالمحدث أولى بالإمامة أو ذر المقتدى بالمرجى لا بعيد وبالمجبرة والمشبهة المحالفة
 للمعنى بعيد (صحيح) اقتدى خفي المذهب في إلو تر بمن يراه سنة يجوز لأن الوجود فيه
 ضعيف ولهذا يلزمه القراءة في الركعات كلها (شبهه صحيح) لم يجوز (ط) عن عبد بن الفضل أنه يصح
 (جئت) إمام يتحرك الإمامة لزيارة أقربائه في الرستاق أو نحوها أو لصيغة أو لاستراحة
 لأبأس به ومثله عقرى العادة والشرع (بؤ) علم الإمام بفساد صلواته المختلف فيه فلم يأمرهم
 بالاعادة لا بسعة ويجب العمل فيه على ما يعتقده (صحيح) قبل أن له أنه صلى بغير وضوء يجب عليه الإخبار
 بقدر الممكن (عليك) لا يلزمه الإخبار بذلك لأنه ما سكت عن معصية بل عن خطأ معفو عنه قال رض
 وهذا الصريح من أخبار (بؤ صحيح) واليه أشار أبو يوسف في صلواته كان فساد صلواته مختلفا فيه أو متفقا عليه
 فإن الإمام إذا لم يعلم فساد صلواته لا تقبل صلواته المقتدى بأن عند الشافعي فينبغي أن لا يلزم الإمام
 إخبارهم بذلك أصلا (ن) لا بأس بقول الإمام قبل التكبير استنوا أو يكبر قبل الاستنواء أو يعد
 قولوا فتتح الصلوة منقذة أو اقتدى به رجل فكبر لا فانيا لا جله فهو على التكبير الأولي لعدم تغيير تعريضته

قتل انما بالنكاح كقتل اء الخنثى المشكل بالخنثى المشكل فصارت مسئلة اقتل اء خنثى المشكل بالمشكل
 روايتان (ثمن) اذ كان برجل اجرح سائل فتوضيها ما عتق ما قال بشارخ بلح لا يجوز وقال محمد بن شجاع
 صلوة القوم جائزة كمتيم ام المبتوتين قال رضى الله عنه بقول صحيح فقتل قلب في الجامع الا بصغر صاحب
 الجرح السائل ام الاصحاء قيل لا يجوز في حق المقتل بلان وقيل يجوز لهما وبه قال ابو يوسف وفي هذا
 الخلاف المبطلون والمستحاضة في تأسيس النظر وينبغي ان يجوز اقتل اء الحرة بامة حاضرة الراس
 (شبه) قال ابو يوسف يكره امانة صاحب هوى او بكعة وهو من كان على غير الحق بتاويل فاسد
 كالخوارج ومن كان من اهل الخصومات في الدين فهو صاحب بدعة (بوء) دخل المسجد من
 هو اولى بالامامة من امام المحلة فامام المحلة اولى (كص) عاير صاحب جرح سائل لا يؤم احد
 صاحبه لانه اقتل اء كمن بعارواقتل اء صحيح بصاحب عذر (شخ صبح) حاذته المرأة اقل من مقل
 ركن تفلس عند ابي يوسف وعندهما انما تفلس بمقل ار ركن (صبح) قال الرازي في شروحه اقتل
 الخفيف في الترتيب من سلم عند الركعتين لا يسلم معه ويصلى معه بقية الترتيل ان امامه لم يخرج بالسلا
 من صلواته لانه مجتهد فيه كما لو اقتل عاير امام قبل ركب اتفه ويرى الامام انه لا ينقض وضوءه
 الاقتل اء لانه مجتهد فيه فظهارته صحيحة في حقه (صبح) قيل صبح الاقتل اء في فصل الرعاى والحجامة
 وقيل لا يصح وبه الاكثر وان رآه انه اجتيم ثم غاب فالاصح انه يصح الاقتل اء به لانه يجوز ان يتوضأ احتياطاً
 وحسن الظن به اولى فان شاهد التعمى انه من امرأة ثم صلى قبل الوضوء فان مشاخصه الاقتل اء
 وقال ابو جعفر ومجاعة لا يجوز كاختلافهما في جهة التعزى يمنع الاقتل اء * باب في السنن
 وما يتعلق بتركها * (شبه) قال الله على ان اصل سنة القجر اربعاً لا يلزمه وينبغي ان يصليها اربعاً
 وفي وقت آخر كما في الصوم (شبه بفتح) عليه سنة العشاء وقام الامام الى التراويح يقدم السنة ويقض
 التراويحة (شهر) صلى سنة الفجر وفاته الفجر ينبغي ان لا يعينك السنة اذ قضى الفجر (ظفر) لا يصلى في
 القعدة الاولى في سنة الظهور ولا يصلى فاسبياً فعليه السهو (يتم) لا يلزمه السهو ولا يصلى في الاراء

من التعلين ليقرح من العرض وقيل المستحب فيها اول الوقت (رشد ظمرا) فلا يزال بالسنين والاربع
بالمثل ووجهه فهو السنة او ثلث قاصح الدين ابرها حب المحيط لا يكون آتيا بالسنة (ظلم) صلي
الظهر فطنتها الظهر فشرع في الركعتين ثم في ركعتيها ولم يغسلها فيها (جنب) نوال الرجل والمرأ
في الاربع قبل الظهر سواء ولو حاف ايه ولو صلي ستة الفجر بوجهها يتقوته الجماعة ولو اقتصر بميد
بالعائنة وتبسيحة في الركوع والسجود يدل كماله ان يقتصر عليهما لان ترك السنة جائز لا يراكم
الجماعة فترك سنة السنة اولى وعن القاصي الرزحري لوصاف ان يفرقه الركعتان يصلي السنة ويترك
الشاء والتعود وسنة القراءة يقتصر على آية واحد وليكون اجتماعيهما وكل اى سنة الظهر (شمت)
شرع في سنة الفجر ثم علم ان الجماعة تعوته لا يقطعها ولا يقتصر على آية لكن يتم المفاتحة (ظم)
شرع في السنة ثم ذكر انه اذا ما قطعها عليه القماء (فتح بمر) الحلافة (محل) صلي سنة العشاء
تشرين انها وقعت بعد الفجر فانه ينوب عن سنة الفجر ولو اذرك الامام في التشهد في الفجر يتابعه
ويترك سنة الفجر (حمت) والقصر في ركعتي الفجر في المقرأ فمثل من التطويل (طخ) في شروح
الانار الاصل ان بطل (شخ) ولو طول القراءة فيهما لا يجوز بخلاف الفرض (شس) مثله (حت)
والتطوع قبل الفجر ركعتان قائما وحفهما (ح) بقرا فيهما قل يا ايها الكافرون والاخلاص ولان
قطولهما فلا بأس ومن اى حنيقة رما قرأت فيهما جزئين من القرآن (علث) الكلام بظلم العرض
لا يسقط السنة لكن يقص ثوابه (صيح) وكل مصل ياتى التحريمة ايضا قال رض وهو الاصح (شخ)
من الصلوات على مراتب فانها ركعتا الفجر ثم سنة المغرب ثم التطوع بعد الظهر لانه متفق عليه
وقماء مختلف ثم التطوع بعد العشاء ثم التطوع قبل الظهر ثم التطوع قبل العصر ثم التطوع قبل
العشاء ثم الفصل ان يكون كله في نية الا التلويح (فتح) واختلف في اكد السنين بعد سنة الفجر فقليل
بالاربع قبل الظهر والركعتان بعد دو الركعتان بعد المغرب كلها سواء والاصح ان الاربع قبل الظهر اكد

لا اذان والاقامة وعند أهل خراسان لا تقضى بخلاف سنة الفجر لئلا يترك المسافر ركعتي
 الفجر وله ترك ما سواها (صح) ولا يؤد بهما قاعدا ولا راكبا واختلف فيما سواهما (ركعت
 من عهد أهل تلك تزكوا الاذان او سنة من السنن يقالون وان كان واحد اضربته وحبسته وعمر
 ابي يوسف رخص لا يقالون على السنن وعنه انهم يقالون على الاذان وعن نصير في الموتى واليه
 والاتف في الجنبه يؤدون ويحتمون ويقالون في السجدة والقم والاتف في الوضوء والركعتي
 والفجر تأمرهم ولا تؤد بهم قال الباقي واطلاق ما ذكرنا يقتضي خلافه (سن) بترك الاربع قبل
 الظهر والركعتين بعدة اوركتي الفجر لا يلحقه الاساءة لانه تطوع الا اذا قال فعله النبي صلى
 وانا لا افعله فيكفر (كف) صلى الغريضة وجاء الطعام فان ذهب الخلوة الطعام او بعضها يتناول
 ثم ياتي بالسنة وان خاف فروع الوقت ياتي بالسنة ثم يتناول الطعام (ركعت) مثله (نشب) اذا
 لم يسع وقت الفجر الا للوتر والفجر او السنة والفجر فانه يؤوتر ويترك السنة عند ابي حنيفة
 وعند هيا السنة اولي من الوتر (صح) شرع في سنة من السنن او التراويح لا يلزمه المضي ولا تضاعفه
 اذا فصل ولو شرع في سنة الفجر ثم ذكر انه اذا هيا يقطعها ولا شيء عليه (بما) كان لك (ابو) اقبل
 المؤذن ولم يصل الا لتمام ركعتي الفجر يؤد بهما ولا يجب عليه اعادة الاقامة * باب المنافاة والصلوة
 المنذرة * (نم) دخل مع الإمام في المظهر مشطو غائم ذكر انه لم يصل هذا المظهر يقطعها ويشتر
 صفة في المظهر لان ما شرع فيه يصير مؤذيا باداء المظهر فيكون قطعه لا كماله (نم) يؤذ
 يتطوع ان يعا وشرع فيه فهو شارع في الركعتين عند ابي حنيفة وعمر فلو سلم عند الركعتين تأتيا
 ان يشمها اربعا (فم) مثله (يت) اوجب على نفسه صلوة في وقت بعينه يتعين ولوفات يقضيها كالصو
 (نم) اذا انفل بعد الند افضل من ادائه بدون الندرة (حك) اراد ان يصلي نوافل قيا
 ينزلها ثم يصل عليها وقيل يصل عليها كلها (شم) انظر ان في الوقت ساعة فشرع في التطوع ثم علم ان
 لواتها يفوت الفرض عن الوقت لا يقطعها ولو شرع في الثلث ثم اخرج المصلي للعبادة (فم) طم

(مستحب) كما باب وجوب ان يقال خمس مثل المفروضات لكنه يتم بالمغرب الرباعا مستحب وهو الاول (حضر)
 ان معنى العرائض الخمس الخمس عليه وان معنى مثلها يلزمه ويتم المغرب اربعاً (شهر) يخرج فحسباً ان يصلي
 اربعاً بتسليمية يصلي فيها التسليم ويستحب ان اذا اقام الى الثالثة (شعب) قص بـ (شعب) فخرج ولو قام بالتطوع
 في الثالثة ثم ذكر ان لم يقم بعد ووجد وان كان حصة الظهور وعن علي بن النضر وعنه انه لا يعود (فخرج) اي عن يمين
 الرواية انه قام الى الثالثة في المصلية ساهما يصلي فيها عشرين ركعة واحدة بحد وجهه الى الله يجلس
 ويسجد للسجدة ولو ترك المقعة الاولى فسد قياسا لانا فتحبسنا (ا) (شعب) مثله وان لم يقرأ اربعاً وقام الى
 التسعة اثني عشر في اليهود في الاحوال كلهم فسد لان لم يعد (شعب) يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
 ويستحب في ذوات الاربع من التواضع فيون (استن) (فخرج) الاصح ان لا ياتي بها لانها صلوة واحدة
 (فلك) مثله (ظلم) لا ياتي بالمصلية في المقعة الاولى من الاربع قبل الظهور ولا في غيرها وقد هو
 حسنه (شعب) صلوة تحية المسجد ثابتة لا تؤدى قبل الجلوس ثم يعود لم يكن اروح والاصح ان يصليها
 كما دخل قال النبي صلى الله عليه وسلم انما دخل احدكم في المسجد فليصل ركعتين قبل ان يجلس
 (بق) ولا يجوز بعد طلوع الفجر (تحمل) مثله في شرح العينة من دخل المسجد عند الشايعي لا يجلس
 حتى يصلي ركعتين تحية المسجد وذهب قوم الى انه يجلس ولا يصلي وهذا قول ابن سيرين ومطاء
 والجمهور وفتاة وبه مالك والجمهور والمجيب الرأي وفي مناقب ابي حنيفة ان ابا حنيفة رحمه الله كان يصلي
 ركعتين تحية المسجد بعد طلوع الفجر وقال علي بن ابي طالب (شعب) وليس بواجب (شعب) ولو دخل المسجد
 بنية الفرس او الاقتل او ينوب من تحية المسجد واتصل به من تحية المسجد اذا دخله لغير الصلوة (شعب)
 فوت اربعاً فرضاً او فعلاً ثم حصلت لا قضاء عليها (شعب) عاينها تصاف النفل وفقد صوم النفل روايتان
 (شعب) شرعت في صوم النفل ثم ايسر به فحاضت فعليه القضاء وان حاضت قيل الا نسا في فيه (روايتان)
 ولو شرعت في الصلوة ثم ايسر فحاضت فقتلها ولو حاضت ثم ايسر فحاضت فقتلها (حضر)

[illegible]

أمه لا يشترط أن يصلي ولا في الوقت (يك) إذا صلى معه بعض التراويح صلى التراويحة كلها
 لم يدركها شيئا منه وكل إذا صلى التراويح مع غيره له أن يصلي الوتر معه وهو الصحيح كذا ذكره
 (شمس) في بيان الرويعة بقصاها يكون ترويعة (صحيح) بدليل المسند والامام في التراويح قال
 شيخنا أبي العلاء الألام بتابعه في التراويح وعن الرضا في أدرك الإمام في بعض التراويح
 يصلي معه الترويحة صلى بقية التراويح معه (نو) يرى في أيام الليل أنه قد نال ما صار فهو مسنون
 (ظن) ولو نام أو نسي أو نسي القعود منه ولا يلزم الأمل عليه يتم تشهد ثم يسلم وإن لم يكن مسلما بقي
 من التشهد يسلم وتلبيح أمه في الترويحة (صح) الإمام يصلي التراويح على سطح المسجد
 بعد أحلت في كراهيته والأولى أن لا يصلي فيه عند العذر فكيف في غيره (ط) فلا هي شدة الحر
 على سطح المسجد يكره (نو) أمه عليه على أن من التراويح فإذا هو وترتبه معه ونصم إليها
 مد كعمر رابعة ولو أقبل لها لا شيء عليه * باب في السهو والشك في الصلوة * (شمس) كسر المسوق حصر
 وهو ما مع الإمامة تكبير الشريك يسعى أن يلزمه السهو ولو تعمد ولم يفسد صلواته (سي) مثله (صح)
 على ما عليه الإمامة فأنها وقعد وصم إليها أخرى وعند احتياط فهو مضمون لأن العالب كاليقين
 ولو نام في صلواته مرار كوعا أو محوذا لا يلزمه السهو (صح) المائم فيما رويها السهو كاليقظان (ط)
 شك المقتدي في صلوة الإمام وهو في القعدة الأخيرة أنه صلى ثلثا ثم أربعا يصلي في صلواته مع
 الإمام (ط) وغيره المنفرد يعتاد الجهر في صلوة الجهر محامد في بعضها تأسيما ثم الجهر أو جهر
 ثم حانت لا يلزمه السهو ولو عاد المقتدي قبل سلامه إلى سجود السهو مع الإمامة بعد ما سلم هو وقع موقعة
 لا به يجتهد فيه (علك) شك الإمام أنها الثالثة أو الرابعة منتظر قيام القوم أو عودهم ونسي عليه
 حار لأنه طالب إماراة لخلأ ما إذا دخل في صلواته وخلأ معا فلما فرغ عا شك أحد هما أنه مسوق
 أم لا فالحلل في فعل صاحبه تعمد وكذا إذا شك في قدر ما سبق فاعتبر فعل صاحبه تعمد (ط)
 موع من العائنة وتكرار كذا في صورة يقرأ مقدا ركن يلزمه السهو ولو ترك الإمام الجهر في
 السريحي أو الترويحة أو السهو ولو قرأ الطائفة في حلال المقيوت أو سلم ساهيا لا سهوا عليه (صح)

وبنائك الحمد وكل ذكر ليس بمقصود وهو ما يجعل علامة لغيره فبتركه لا يلزم السهو وما هو
 مقصود كالقراءة وهو ان لا يجعل علامة لغيره فبتركه يلزمه السهو (صح) ولو ترك تكبيرة او تكبيرتين
 من صلوة العيد فعن ابي حنيفة رح انه يلزمه السهو (يزدوي) ولو ترك تكبيرة الركوع من
 صلوة العيد يلزمه السهو دون غيرها قلت والظاهر انه اراد بها تكبيرة الركوع الثاني لانها تقوى
 بتكبيرات العيد لكونها تبعاً لها (سج) ترك سجدة التلاوة عن موضعها يلزمه السهو وفي الغنية مثلاً
 (جبت) بدأ بالسلام من اليسار فلا سهو عليه ويثنى باليمين ولا يعيد وعن ابي يوسف اعاد في الاخر
 ما قرأ في الاولى يسجد للسهو قال (مت) وهذا نص على انه لا يجوز ان يقرأ في الثانية ما قرأ في الاولى
 (صح) في غريب الرواية عن ابي يوسف يجب السهو وهذا في الفرائض اما في الفضائل فلا سهو عليه
 عندى للآثار الواردة فيها (شذفع شمر) لما جلس المثنى يوم الجمعة صعد الامام المنبر وعابيه سهو
 يسجد ها قال (فتح مت) صلى العصر وعليه سهو واصفرت الشمس لا يسجد للسهو (كص) قرأ
 القرآن في ركوعه او سجوده او عودته فعليه السهو فكل في القومة بعد الركوع (شبه شص) نسي
 السورة وركع ثم رفع رأسه وقرأ السورة انتقض ركوعه (كص) حتى لو لم يعد الركوع تفسد صلوته
 (سج) قيل على قياس قول زفر تفسد وعند اصحابنا لا تفسد (صبق) دخل المسبوق في صلوة امامه
 بعد ما سجد سجدته واحدة المسهو فتابعه في الاخرى لا يقضى الاولى اصلاً (حك) قيد الخامسة
 بالمسبقة ثم رفع رأسه رافضاً قبل الحنث لا ينقض (شبه) العاجز عن السجود والمومي والذي يميز
 على دأبه اذا سهوا يسجد ون للسهو (صح) سلم المسبوق مع الامام فعليه السهو في التسليمة الثانية
 لا في الاولى كل اذكرة ابن سباعة في النواذر عن محمد ولو ترك سجدة من ركعة وسجد في الثانية ثلثاً
 لا ينوب الزائفة عن الفائتة الا بالنية لانها دين ولو سهى عن سجدة في الاولى وقام الى الثالثة قبل
 التشهد ثم ذكر السجدة الفائتة فسجد بها لا يقعد بعد ها لان المسجدة التحقت بالاولى فلم يكن القعد

ولربني على الفرض تطوعا وقد سهى في الفرض لا يسجد (فك) سهى عن التسمية قبل الفاتحة باز
 السهو (عك) اوجب السهو بترك التسمية بين الفاتحة والسورة * باب في سجدة التلاوة والشكر *
 (شمسي فع) يستحب تقدم التالي في آية السجدة على السامعين (شبتن) يتقدم التالي ويصطف
 السامعين خلفه (شص) مثله ولا يرفع السامعون رؤسهم قبله فان فعلوا اجزأهم وليوتبين فساد
 سجدة بهبب لم تفصل عليهم (عسن) يسجد التالي ويسجدون معه حيث كانوا وليس كانوا لا يرفعون
 بتسوية الصف خلفه لان تقدم التالي في الفعل نوع متباعدة لمرؤاها تون ما هوها (شم)
 ويستحب ان يقوم للسجدة ثم يخرمته الى السجود وان كانت كثيرة واراد ان يسجد هاترا دة (فع) قرأ
 اقرأ باسم ربك فلما قال واسجد سكت ولم يقل واقترب يلزمه السجدة (ظم) وقاضى حكيم ولو نواها
 في الركوع عقيب التلاوة ولم ينوها لقتلني لا ينوب عنه (فع) مثله ويسجد اذ اسلم امامه ويعيد
 القعدة ولو تركها ففسد صلوته (شم) تلا آية السجدة ويريد ان يكررها للتعليم في المجلس فالاولى
 ان يبادر فيسجد ثم يكررها ولو احر سجدة عمل او ناسيا يسجد ها حين تدكر في اي حال كان
 ولو تلا آية السجدة في الشفع الاول من النفل او سنة المطهر وسجد هاتم تلاها في الشفع الثاني
 يسجد وفي الفرض اختلاف بين ابي يوسف ومحمد زح ويكره ان يقرأ الامام آية السجدة في صلوة
 المحافضة الا اذا ركع بها (نعت) مثله (شم فع ينث فك ظم خو) ولا يجب على المحتضر الا يمام
 بسجدة التلاوة (فع) قيل يجب سلم في صلوة الشجر بعد ما قبل قد والتشهد ثم تدكر ان هاية سجدة
 التلاوة وطلعت عليه الشمس في تلك الحال فسد صلوته عند البسنية (ظم صح) لا يجب نية التعيين
 في السجدات (عت) السجود اول من الركوع بها في صلوة الجهر دون المحافضة (عص ظم)
 قام بعد المنبر او من جلس للدرس فتلا آية السجدة ثم قص للناس حتى اتمه او قرأ عليه سبعة
 او ثلثا ثم قص للناس حتى اتمه او قرأ عليهم ثم اعاد تلك الآية فعليه سجدة واحدة (بو) تلاها في مجلسين
 العلم مرتين يسجد مرة لان المجلس واحد وان ظال (صح) قرأ آيتين بعد هاتم ركع بها يجزئه وفي

أخرى قرب من ذلك المكان أو بعد (عن) ولو تلاها في الصلوة فسدت صلواته فعليه ان يسجد لانها
 لما فسدت بقي مجرد تلاوة فلم تكن صلوية ولو آداها فيها ثم فسدت لا يعيد السجدة لصحتها لان
 بالفساد لا يفسد جميع اجزاء الصلوة وانما يفسد الجزء المقارن فيمنع البناء عليه (صح) صلى
 الظهر خمسا ثم ذكر بعد سجدة تلاوة يسجد ها ثم يضم اليها السادسة ويجب ان لا يسجد في قول
 اي يوسف لانه خرج من الصلوة التي تلاها فيها عنده (شبه) المرأة تصلح اما للرجل في
 سجدة التلاوة دون صلوة الجنائز ولو صليا على الدابة فقرأ احدهما آية السجدة في الصلوة مرة والاخر
 في صلواته مرتين وسمع كلاهما من صاحبه فعلى من تلاها مرتين سجدة واحدة خارج الصلوة وعلى
 صاحبه سجدتان (صحيح) وعن ابن حنيفة لا ارى سجدة الشكر شيئا اى مسنونة وعنه انه كرهها قال محمد
 لكننا لا نكرها ونستحبها وسجدت الشكر اذا اتى الاسام امر يسره فاراد الشكر فعليه ان يكبر ويضم
 صاحب مستقبل القبلة فيحمد الله ويشكره ويسبح ثم يكبر فيرفع رأسه وقال الشافعي احب سجود
 بالشكر اذا انعم الله نعمة ظاهرة او دفع عنه نقمة متوقعة اما اذا سجد سجدة منفردة فليس بقربة
 ويباح فاما السجدة التي تقع عقيب الصلوة فيكره لان الجهال اذا رأوها اعتقدوها سنة او واجبة
 وكل مباح يؤدى الى هذا فهو مكروه كتعيين السورة للصلوة وتعيين القراءة لوقت ونحوه (صح) يكره
 ان يسجد شكر بعد الصلوة في الوقت الذي يكره فيه التفل ولا يكره في غيره * باب صلوة المسافر
 والصلوة في السفينة وعلى الدابة * (شم) سفينة وقعت على الارض مبيت لا يصلى فيها الا قائم
 (بمقرب) مسافر دخل مصر او تزوج لا يصير مقيما بنفس الزوج (فصح) صار مقيما لم يثبت عم
 رض ولقوله عليه السلام من تزوج في بلد فهو منها والمسافرة تصير مقيمة بنفس الزوج عند
 (ممن ظم) مسافر ومقيم اشتريا عبدا يصلى الغد صلوة مقيم (عصح) الاصح انه يصلي صلوة مقيم
 في الاصح الجواب في (شبه) نية السفر والاقامة الى الزوج اذا استوفت مهرها والا فاليها لان له
 ان تحبس نفسها وان سلمت نفسها عند ابى حنيفة قلت وهذا في المهر المعجل دون المؤجل قال وكذا

وله الاختيار وكذا النية الى الاعمى دون قائمه اذا فاده بالخر والافلام اذا علم اتباع فيها بنية المتبوع
 ما رقيقا والافيه اختلاف والاصح انه لا يصير مقيما حتى يعلم وفي النوادر كوني باع داره وخرج
 مع عياله يريد ان يتوطن بمكة فلما انتهى الى الثعلبية رجع الى خراسان ليتوطن بها ومرا بالكره يتم
 لان الوطن الاصل لا ينقص الا وطن الاصل وهو لم يتوطن بعد (صح) الراكب اذا كان مطلوبا
 ان يصلي وهو سائر (كص) وان سيزال دابة لا يجزيه اصلا كرخى يجزيه للمطلوب ان كان يرتكض
 (صح) ولا يجزي للطالب اصلا (شبه) اذا لم يجد في المطر مكانا ينزل يقف بدابته نحو القبلة ان
 مكبه والا فليستدبرها ويصلي بالايما (فتح) مثله وكذا اذا تعد عليه النزول للحرف وكذا في المجل
 بدور الى القبلة ان قد روه الكه اذا كانت الدابة تسير بنفسها اما اذا سيرها راكبها لا يجزيه الفرض
 لا التطوع عليها (كص) واذا لم تسر لا بتسييره يؤخر الصلاة الى الوقت الثاني كافي حالة المسابقة
 والسباحة (شج) اقتدى مقيم بمسافر وترك القعدة مع امامه فسدت صلوته فالتعد ثان فرض في
 حقه (شق) والعامري وغيرهما من المشرحين انها لا تعيد وهي ثقل في حق المقتد في (خيل)
 ولواقتدى مسافر بمقيم وترك القعدة الاولى فالاصح انه لا تقس صلوة المسافر (جث) وليس على
 المسافر ان يصلي السنن وقيل اذا كان نازلا فانه يصلي وقيل يصلي ركعتي الفجر خاصة وقيل ركعتي
 المغرب ايضا حاشا في ما فر الرستاقين يقصرا اذا اجا وزيت القوية وحيطا لها وان لم يكن فيه قرية فالبيوت
 (جث) نرى اقامة خمسة عشر يوما فليل يعتز عزمه على البتات وقيل اذا غلب على ظنه انه لم يضي
 على عزمه ولا يرجع عنه كفى (شج) رجل ام قوماني بلكة وسلم على رأس الركعتين وذهب وانهم القوم
 صلواتهم ولم يعلموا انه كان مسافرا فصح صلواتهم ام كان مقيما ففسدت فسدت صلواتهم لان الظاهر انه
 كان مقيما سلم على ركعتين سهوا وان كان خارجا لمصر لا تقس ويجوز الاخل بالظاهر في مثله كمقيم ومسافر
 ام احدهما صاحبه وصليا اربعاً ومضى الا حاشا عن القعدة الاولى وسجل للسهر ثم شكاهما الامام فان كان
 هو المسافر ففسدت صلواتهما والا فلا فانه لا تقس صلواتهما لانهما لما اتاها فالظاهر ان الامام هو المقيم

الأولى فسدت أو الفجر فلا ينقلب صحيحاً بعده ولو ترك الركعة الأولى ثم نوى الإقامة يجوز لأنها سنة في
 الفرائض * باب في صلوة الجمعة * (بيت) مصلى الجمعة في الرستاق لا ينوي الفرض بل ينوي
 صلوة الامام ويصلي الظهر وايهما قد ماز في الرستاق الذي لا يجب الجمعة فيه بالا اتفاق قلت وفيما
 اشارة الى انه يؤخر الظهر اذا اختلف فيها قال (بيت) ويلزمه حضور الجمعة في القرى ويعمل بقول علم
 رض اباك وما يثبت في القلوب انكاره وان كان عندك اعتذاره فليس كل ما مع فكر تطبيق ان تسمع
 حذرا ولو علم وهو في داره ان الامام قد خرج للخطبة فان قرب دارة بحيث يسمع الخطبة لا يصلي
 السنة وان يعدل تخير ان شاء صلى السنة فيها ثم حضر وان شاء تركها وحضر (شبه) كان المؤذن واجداً
 للجمعة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ثم كثروا في عهد عثمان بن عفان (ظلم) شرع في سنة الظهر
 ثم شرع الامام في الخطبة بمضى وان كان في النفل يقطع قبل المسح وبعد الركعتين (فيخرج
 مصلى خطيب يوم الجمعة وهو يعقل والمختار عندي انه يجوز (ط) صمى خطيب يوم الجمعة وله من شئ
 البراءة وصلى بالناس بالغ حاز (فيجرب) لا يجوز ولا يجوز صلواتهم وان قد مو بالغا صمى فاما الخطيب
 فيستمر طفيه ان يصلح للامامة في الجمعة (مسح) ولما ابتلى اهل مرو باقامة الجمعتين بهما مع اختلاف
 العلما في جوارحه فحق قول ابي يوسف والشافعي ومن تابعهما هو ابا طائبان ان وقعت معا والا فجمع
 الميسوقين باطلهما من ايتهم فاذا الاربع بعد الجمعة جتما احتياطاً ثم اختلفوا في نيتها فقبل ينوي السنة
 وقبل ينوي الظهر يومه وقيل ينوي اخر ظهر عليه وهو الاحسن لانه ان لم يجز الجمعة فعليه الظهر وان جازت
 اجزته الاربع عن ظهر فائت عليه قلت والاحوط ان يقول تربت آخر ظهر اركبت وقته ولم اصله بعلم الاربع
 ظهر يومه انما يجب عليه باخر الوقت في ظاهر المتن (مسح) واختيارى ان يصلى الظهر بهذه النية
 ثم يصلى اربعاً بنية السنة ثم اختلفوا في القراءة فقبل يقرأ بالغا تجة والسورة في الاربع وقيل في الاوليين
 كما لظهر وهو اختيارى وعلى هذا الخلاف فيمن يقضى الصلوات احتياطاً واختار عندي ان يحكم رأياً
 فيها واختلفوا انه هل يجب من اعاد الترتيب في الاربع بعد الجمعة بمنزلة العصر حسب اختلافه

وقيل بهما والاول اصح واحتلف في الممرس هل يصح عليه الجمعة بغيره هو كما لم يصر والاصح
 اذا بقي الممرس صائعا لغيره وهو عند رولو وحده الممرس ما يركبه فمختلف كالا معى اد او حد قائدا
 وقيل لا يصح عليه اتعانا كالمقعد وقيل هو كالعادر على المشى في ممرسهم وهو الصحيح لان الممرس
 مملوك له وسرعة المشى والعدو الى الجمعة لا يصح عليه نارامة الفقهاء واحتلف في استحبابه
 والاصح ان يمشى على السكينة والوقار والمستحب المشى اليها لانه عليه السلام ما ركب في جمعة
 وفي الرجوع اختلاف والاصح ان يكون مسيا بركب الحلة بين الحطتين (عس) اهل مصر لم يصلوا
 الجمعة لما بع نكره لهم اداء الطهر بجماعة واليه اشار محمد في خرافة العقه الخطب نصاية بند ابنى
 تلك مسها بالتحصيل وهى حطة الجمعة والامتنعاء والكاح وفي المجلس والتكبير وهى حطة العيد بين
 والحط الثلاثين بالموهم لكنه بند انا الحطة بركة وعرقات بالكبير ثم بالتلبية ثم بالتحصيل (شم) نزل
 الحطيط ومسقه الحدث ولم يستحلف احدا للوقوف ان يستحلفوا (صحيح) قال ابن جماعة سمعت
 محمد يقول لو ان اهل مصر مات واليهم تولوا رجلا يصلى بهم حارا لا ترى ان رجلا لو تهرم طلعا ثم صلى
 بهم الجمعة احترت ذلك (طح) بحور الجمعة حلف الحارح والمتعلب وقال ابو نكر الراوى لو كان
 السلطان فاسقا فلهم ان يجتمعوا على رجل يصلى بهم الجمعة ويصير كان الامام اذن لهم فيه لتعلر
 استيل انه (صحيح) قال ابو يوسف في الخوامع يدعى للامام اذا صعد المنبر ان يتعودنا لله في نفسه
 بدل الحطة (شم) برقص الطهر ناداه بعض الجمعة ان يكلم فيها عبد ابى حبيبة رحمه الله
 وعبد همالا يرتقى ما لم يودها كلها هكذا روى الحسن وفي طاهر الرواية اذا راك بعض الجمعة كاف
 لارتفاع الطهر عند هما * باب العيد بين التكبير الشرقي * (فعمر نحم) تقدم صلاة العيد
 على صلاة الحارة اذا اجتمعوا (صحيح) وتقدم صلاة الجنازة على الحطة (ش) شرع في العيد ثم
 اسلمه قصي ركعتين عند هما وعند الحقيقة شرح لاقضاء غايه ابو حفص التكبير بقصي ركعتين لا يكسر
 بينهما (عك) التسميع بين تكبيرات العيد اولى (حت) عن الحسن بعصل بين كل تكبيرتين بقدر
 ثلث تسميعات ولا يقول شيئا (صحيح) ولا يصلى العيد اهل القرى والروادي وقال الشافعي يصليها

قبل الله منا ومنكم من فعل الاعاجيم وكرهه وهكذا رواه حنابلة بن الصامت عن النبي صلعم وعن الازاعي
التحية بالسلام حسن وتلاقيهم بالدماء بدعة وكل ائمة الحسن انه محبت وعنه انه كان يقال له فيقول
قبل الله منا ومنكم وكل ائمة وائله وكل ائمة الليث لا يامن به وكل ائمة عمر الصغير تقبل الله
منا ومنكم فلا ينكر (شك) يستحب يوم الفطر للرجل اثنا عشر شيئا الاغتسال والمساكن والبس احسن
ثيابه والنختم والتطيب والتكبير وهو مبرعة الا ثيابه والا بتكباره وهو المسارعة الى المصلي والافطار
بالحلو قبل الصلوة ولو لم ياكل قبل الصلوة لا يائم وان لم ياكل بعد العشاء يعاتب عليه واداء
صدقة الفطر قبل الصلوة وطلوة الغداة في مسجد حيه والخروج الى المصلي فاشيا والرجوع في طريق
آخر والا يصلي كالفطر فيها الا انه يترك الاكل حتى يصلي العيد وهو سنة وكانت الصحابة رض يمنعون
صبيانهم عن الاكل واطفالهم عن الرضاع الى ان يصلوا وقيل هل في حق من يصلي لياكل من اخصيته
اولا واما في حق غيره فلا (مت) المتطوع اقتل بما لغرض في ايام التشريق تكبير معه تبعا (شك)
توجه الرستاق الى المصلي ليلا من فرسخ او نحوه يندأ بالتكبير اذا طلع الفجر وتوجه الى المجبنة قال
رض الصواب ان المسبوق يكبر اذا فرغ عند الكل فقد اطلق الكرخي انه يكبر بعد القضاء (تجبت)
ولا يكبر المسبوق حتى يفرغ وقال ابن ابي ليلى يتابعه (شك) مثله وقال ابن ابي ليلى يكبر تبعا لامامه
ثم يكبر بعد القضاء مقصود اوقال الحسن يكبر تبعا لامامه ولا يكبر بعد القضاء (كض صبق) ويستمع القوم
خطبة العيد وينصتونه لانه يخاطبهم ولكن لا يكره الكلام كما يكره في خطبة الجمعة وتعجيل صلوة العيد
واجب وما خص عيد ادون عيد * باب قضاء الفوائت * (شك) يعين صلواته المؤدات احتياطا
لا احتمال فسادها فالاولى ان لا يفعل ولو فعل لا يائم لكن لا يصلحها في الاوقات المكروهة (سني فجع) يكره
ذلك لانه امر لا دليل عليه (سني شم) صلى مسافرا المغرب ركعتين شهرا ثم علم انه لا يجوز سقط الترتيب
(سني) امرأة تركت المظهر فحاضت في العصر ثم ظهرت سقط الترتيب وعنه لا يسقط الترتيب وكذا

فَيَأْتِي قَوْلُ إِلَى نَفْسِهِ وَأَيْ يُوْصِفُ أَوْ رَوَاةٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ يَصِحُّ الْمَوْقِفُ قَبْلَ تَعَامُلِهِ (صَحَّحَ أَبُو هُرَيْرَةَ) أَوْ هُوَ الْإِنْفِ
 عَلَى أَنْ لَا يُتَبَارَكُ فِي الْكُثْرَةِ بِالْمَدَّةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَلَيْسَ بِوَصْفٍ مُثْلِ عَمْدٍ بِالْمَصْلُوحَاتِ ذِكْرُهَا (صَحَّحَ) يَفِينُ
 نَسِيْ لَمَّا تَمَّ ذِكْرُهَا بَعْدَ شَهْرٍ فَإِنْ رَفَضَ لَكِنْ نَفْسُهُ وَبَيْنَ الْحَاقِقِ فَرْقٌ وَاضِحٌ فَلَا يُمْكِنُ بِنَاءُ مَسْأَلَةِ الْحَاقِقِ
 عَلَيْهِ فَيَجِبُ عَلَيْهَا التَّرْتِيبُ (فَعُ كَضَ) (مِثْلُهُ) (شَمْسٌ) وَكَذَلِكَ أَمِنْ أَغْمَى عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ (كَضَ)
 وَكَذَلِكَ الْمَوْصِي ثُمَّ جُنَّ مِنْ مَّصَاتِهِ ثُمَّ أَفَاتَى بَعْدَ مَلَّةٍ يَكْمُلُ مَسْخُ الْمَلَّةِ (بَطْ) لِخِلَافِ الْأَعْمَاءِ وَلَوْ قَضَى فَرَأَتْ
 وَلَمْ يَنْوِ أَنْفَ الْأَوَّلَى أَوْ الْآخِرَى لَجَهْلُهُ بِذَلِكَ ثُمَّ شَعَلَ عَلَيْهِ عَادَةُ مَا قَضَى بِذَلِكَ هَذَا وَالنِّيَّةُ (ظَلَمَ) الْأَمْرُ
 أَنْ يَنْتَوِي الطُّهْرُ وَالْفَصْرُ وَغَيْرُهُمَا وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْوِي أَنْفَهُمَا هِيَ الْأَوَّلَى وَلَوْ خَالَفَتْهُ صَلَاةٌ وَنَسِيَهَا أَيْ مَا تَمَّ
 ذِكْرُهَا لَا يَجِبُ التَّرْتِيبُ (صَحَّحَ) كُذِّبَ نَصُّ أَبِي يُوْصُفٍ وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَيْمُونَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ يَجِبُ التَّرْتِيبُ لِأَنَّ
 عِنْدَ هَذَا خَلَّتْ سَامَاتُ بَيْنِ الْفَائِئَةِ وَالْمَوْقِفَةِ فِي التَّكْرَارِ وَخَسِطَ التَّرْتِيبُ وَعِنْدَ عَمْدٍ الْإِفْتِيَارُ بِالْمَصْلُوحَاتِ
 وَلَيْسَ خَمْسُ فَرَائِثَ فَلَا يَصْقِفُ التَّرْتِيبُ (شَمْسٌ) عَلَى الْمَغْرِبِ أَوْ بَعْدَ أَنْ يَقْعِدَ عِنْدَ الثَّلَاثَةِ وَهُوَ يَطْلُبُ أَنْ
 يَجْزِيَهُ ثُمَّ عِلْمٌ بَعْدَ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ نَسَاهَا لَهَا لَهَا كَالنَّاسِي لَا يَجِبُ عَلَيْهِ قِضَاءُ مَا صَلَّاهَا (فَعُ) لِتَبَيُّنِ الْأَوَّلَى
 مِنْ قِضَاءِ الصَّلَوَاتِ الَّتِي فَسَدَتْ فِي قَوْلِهِ وَهُوَ يَرُدُّهَا جَوَازًا وَكَذَا إِذَا لَمْ يَطْلُبْ قَلْبُهُ بِالْمَصْلُوحَاتِ الَّتِي صَلَّاهَا فِي
 شَبَابِهِ فَالْتِمُثُ الْأَوَّلَى أَبُو نَصْرَةَ الْبَرْسِيِّ لَا يَسْتَحِبُّ قِضَاءَ مَا قَالُوا مِنْ الْعَادَةِ إِحْمَلْنِ إِذَا كَانَ فِيهِ اخْتِلَافٌ
 مِنَ الْمُجْتَهِدِ بَيْنَ (خَوْ) إِذَا لَمْ يَتِمَّ رُكُوعُهُ وَلَا مَجُودُهُ وَبِهِ مِنَ الْعَادَةِ فِي الْوَقْتِ لِإِعْلَافِهِ (يَسْتَأْ) الْقِضَاءُ الْأَوَّلَى
 فِي السَّائِلِينَ (ط) سَجِدَ عَلَى الصُّورَةِ أَوْ كَانَ قُوتُ رَأْسِهِ بِعَدْلٍ إِلَيْهِ أَوْ أَمَامَهُ فِي الْجَانِبِ أَوْ السُّتُرِ يَصِحُّ وَيَكُونُ وَكَفَى
 بِمَعْنَى أَنْ يَقَالَ بِالْإِعَادَةِ لِلْحَلِيِّ وَجْهَ الْكِرَاهَةِ وَكَذَلِكَ الْحَكْمُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ أُدِيَتْ مَعَ الْكِرَاهَةِ (شَمْسٌ) عَلَى خِلَافِ
 الْأَمْرِ بِالْحَنْ فِي الْقِرَاءَةِ يَنْبَغِي أَنْ يَعِيدَ (ط) يَكْرَهُ لِاتِّسَالِ أَنْ يَقْضَى صَلَاةٌ عَمْرَةً ثَانِيًا قَالَ رَضِيَ هَذَا مَحْمُولًا عَلَى
 مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا شَبَهَةٌ بِالْحَلَالِ فِي الْجَوَازِ لَمْ يَكُنْ مَوْدَعَةً عَلَى وَجْهِ الْكِرَاهَةِ (كَمَحْ) مَنْ يَقْضِي الصَّلَاةَ احْتِيَاطًا
 لِشَبَهَةِ الْاِخْتِلَافَاتِ بِصَلَى الْمَغْرِبِ وَالْمُتَوَاتِرِ بَعَاثَتِ تَعْدِاتٍ (بَسَجَ) (فَعَمَّ) مِثْلُهُ عِلَاءُ الْخِيَاطِيِّ (ظَلَمَ)
 بِصَلَاةِهَا ثَلَاثًا (فَسَجَ) نَسِيَ بَلْعَ وَقْتِ النَّجْوَى لَمْ يَصِلِ الْمَغْرِبُ وَصَلَى الْمَطْهَرُ مَعَ تَذْكِرِهِ بِجَوَازِ وَلَا يَجِبُ التَّرْتِيبُ
 هَذَا الْقَدِيرُ (بَسَجَ) شَرَعَ فِي الْمَكْتُوبَةِ وَغُفِّلَ عَنْهَا حَتَّى ضَلَّاقَ عَنْهَا وَقِيَّتَ الْفَرَضَ الْآخَرَ بِحَيْثُ لَا يَسْعَ إِلَّا

لا اتحاد الجنسين والمذهب انه لا يجوز به لان اختلاف الاوقات يجعلها كالقراءات المختلفة (عليك) يصلح
 المغرب مع الامام وذكر ان عليه العصريتم اربعاً (خو) يقطعها لادائه الى تاخير المغرب وانه مكروه
 وفي صلاة التقي ذكر في النوات ان عليه المغرب تغسل عند البطينية خلافا لهما (شنب) مثله (صح) عليه
 قولت اربع والوقت لا ينسعهما والوقتية ويسع البعضها والوقتية فالاصح انه يجوز الوقتية (فمنح) لا يجوز
 حتى يقضى ما يسع فيهما معها (صح) صلى الوقتية لضيق الوقت حتى سقط الترتيب ثم خرج الوقت لا يغير
 على الاصح كما اذا سقط بكثرة الغرائث * بانيب الحدث في الصلوة والاستخلاف فيهما * (فمنح) سبقه الحد
 في صلوة الجنائز لا ينعى ان يبني وفي الاستخلاف خلاف فلي رغب في صلوته فلذهب ليتوضأ وغسأ
 ثوبه عن دم اصابه منه او به ضار دم ثوبه اكثر من قدر الدرهم بنى ولو غسله من نجاسة اخرى استأنف
 ولو مر على خوض ماء ثم جاز منه الى خوض آخر يبني (حك) عطس فتسبقة حدث يبني (فمنح) سقط
 منها الكرسف مبلولاً بغير فعلها بثت في قولهم وان سقط من تحريكها بثت في قول ابي يوسف خلافا لهما
 (جنب حيم) احدث الامام فقلد من جانب الصف او من آخر الصف لا بأس به (عليك) الباني
 احدث نعله ليتوضأ او شيئاً اخر فسدت (س) احدث في ركوعة فاستوى قائماً او في سجوده فاستوى
 جالساً فسدت لانه اذا عجزاً منع الحدث ولو تاخر محد وباصتخفا يبني ولو استخلف الامام وجهه
 بالاية التي ينتهي اليها فسدت صلوته وصلوته لا يقرأة يعلى الحدث وهو اداء الصلوة مع الحدث
 (شنب كص) اذهب الى البناء ثم وقف ويتكبر في امر دنياه فسدت (كص صت) ولو وقف وتفكر ثم ركعة
 صلى يبني (شنب) ولو سبقه الحدث فمكث ساعة ثم انصرف فسدت لانه مكث غير محتاج اليه كوخى
 ولو استغنى الماء من البيز فسدت وقال الجوزجاني لا تفسد الا اذا وجد غيرة وللامام ان يستخلف مادام في
 المسجد والصغير والكبير فيه سواء الا اذا كان مثل جامع المنصورة وجامع بيت المقدس (شنب) استخلف
 محد فسدت صلواتهم وفي الجمعة يجوز ويقبل ثم هو غيره فيصلي بهم ولو قدم امرأة فسدت صلواتهم (م)

فعليه سجدة السهر * يا أيها الميسوق واللاحق * (فتح) قد كره الإمام وأئمة بعد الفراغ وخلقه
 ميسوق ولا حتى لا تقبل صلوة الميسوق ولا يظهر أنه تقبل صلوة الملاحق (كذا) وكذا إذا أركب الإمام
 (مخ) ولو هبته الإمام بعد التشهد فسدت صلوة الملاحق عند الجوز بخلاف ولا تقبل عند البني مطلقا
 الكبير (نعم ظن) سلم الإمام ولم يتم الميسوق المتشهد بوجه (ظن) أو كذا قبل شورعه فيه يتشهد
 (فتح) الميسوق بخلاف الملاحق في أحكام سواء مشأله الجذات ومنها إذا نسي الإمام المقعدة الأولى
 يأتي بها الميسوق دون الملاحق ومنها إذا ضحك الإمام أو حدث عمل الخا مضع السلام فسدت
 صلوة الميسوق عند أبي حنيفة روي في الملاحق ورويتان جميل والأصح أنها لا تقبل ومنها قال الإمام
 بعد فراغه من العجركتة محل ثاني صلوة العشاء فسدت صلوة الميسوق وفي الملاحق ورويتان ومنها إذا
 تجرد أو علموا بعد فراغ الإمام مخالفة تجزئ به لتجزيهما فسدت صلوة الميسوق وفي الملاحق ورويتان
 ومنها إذا أخرج وقت الجمعة فسدت صلوة الميسوق وفي الملاحق ورويتان ومنها تذكير الميسوق إن عليه
 فائتة فسدت صلوته وفي الملاحق ورويتان ومنها إذا كانا متعيمين نرايا في الصلوة ماء كلك ولم إذا انقضت
 مدة مبيحها فقبل تعدل صلوته ما بالانفاق وكان قبل إذا أخرج وقت الفجر وعلو العبد ومنها إذا طلعت
 الشمس عليها في العجركتة فسدت صلوة الميسوق وفي الملاحق ورويتان والأصح أنه لا تقبل لأخفا
 مع الإمام معنى ومنها إذا هبته الميسوق فسدت صلوته وفي الملاحق ورويتان وأما إذا تحول تجزئها بعدا
 فربما الإمام يعني الميسوق وتقبل صلوة الملاحق (يو) لم يقبل للميسوق مع الإمام ابن يفتي فلما قلنا قرا
 قوله عليه السلام ولا تستغل بالمصلصم تجزئ ذلك قرا بعد فاقب وما تجزئ في الصلوة (فتح) أشك الميسوق بعد ما قام
 إلى القضاء أنه متيق بركة لمور كعتان فكم ويمنوعه الاستقبال في حق من صلوته وكذا إذا غلظ ما لم يظن
 أنه صلوته فسدت فكبر بنوعه الاستقبال في الممنوعة إذا شك في حاله فكبر هيمش لا تجزئ لأن صلوته
 واحدة بخلاف الميسوق في صلوة المريف علة (شعر) من يفتي يشبه عليه الغلظ للركعات بالو
 المسح أن لا يعمل بلحقه لا يلزمه إلا أنه ولو أداها بينة في غير وقتها فبني أن تجزئ (فتح) فعلى العمل
 عند نعتيه أيضا فافهمه إذا فهم من ركوع أو سجدة تجزئ به إذا لم يمكنه إلا بهذا (فتح) فعلى من يرض

مثله (شمل) مريض لا يقدر على القيام الا بمقدار آيتين او ثلث يفتلش عليه لقيام (ظلم) ولو قل رمل
 القيام قل تكبيره الى خمسة يصلي قاعدا (ط ف ج) تكبر قائما ثم يقعد ولو قل رمل بعض القيام يومه
 يقدر ما يقدر فاذا اعجز يقعد (شرح) مثله (فتح) مريض اضطجع على جنبه وصلى وهو قاعد رمل الاستلقاء
 قيل يجوز والظاهر انه لا يجوز وان تعد الاستلقاء يصح على شقه الا ان يمشي او لا يسر ووجهه الى
 القبلة (شرح) الحذف شقيقة فلا يمكن السجود يومئذ (خو ينفذ) ولا تلبية في الصلوات حالة السجود
 بخلاف الصوم (ظلم) مثله (فتح شرح) من عطف في النواحي وقطعت يده من المرفقين وقت ما دمر
 الساقين لا صلوة عليه وفي الطريقة البغائية اغشى عليه ثم افاق قبل الحمال يوم وليلة ثم اغشى عليه ثم
 افاق كلك يلزم منه الصلوات وان لم يم اياها للفصل (شخص) عجز عن السجود لا يلزم منه البركون
 (كض) سقى النبي اتمام يومين يقضي الان العذر رجاء من قبل العباد (بو) سجد على وسادتين او ثلث
 وفرضه الايماء يجوز عن النكاح والممكن قال رضى عنى بهذا ان من فجره الايماء لا يكفيه اجل
 الايماء او الشفط بول يتخفف بالعدا الممكن * باب الجنائز (شط) الشئ مرضه ودنا موته فالواجب
 على اخوانه واهل قاعته ان يلقوه بالشهادة ذوق ولا يقال له قل ولكن يقال وهو يسمع ويستلقن (فتح) اجتمعت
 جناتهم فقالوا يا ابا عبد الله بالصلوة الاولى من الجمع لانه لم يجمع فيه (دع) استوى الوضوء من تركه الى ايماء
 تابوته ثم لما تلقى عليه ويخطي الى الشرايع والشعر الاعور والناشئات الحضر في الشجرة ويبتلي فتون القبر بالخ
 بنا ليمك او حاتونا او خطيرة او مقبرة من الشجرة لا يجوز ويضمن جهة مع فرك الا التابوت ووضع الميت في
 البيت مكره ولو دفن في ارضه لا يتابع ذلك الموضع في ذبونه او يمتليح ان لا يستثنى من التركة موضع الدفن
 في البيت لان دمه فيه مكره ولا يبيع جوار البيع (علك) استرجع احد التركة تابوته الى الميت بغير
 اذن البايعين والارض مما يقبر فيها الموتى من غير تابوت يجب عليه ثمة دون التركة (بم) امنت امرأة
 في مشقة الجنان ولا تناله (نظ) لم يزوج رجل فنانها التمساعجا وعن ابى بكر بن حاتم الداهاء

الجنائز على سنة المغرب (شد حب) يقدم سنة المغرب (بمسح) حرقاً داخل دار الإسلام ومعه عبد
مغير مات فيه يغسل ولو صلى غير الولي قام بها الولي ليس لمن صلى عليها أن يصلي مع الولي مرة
أخرى ولو جهز الميت يوم الجمعة يكره تأخير الصلاة وذوقه يصلي قبله الجميع العظيم يؤخذ
صلوة الجمعة ولو خافوا فوت الجمعة بسبب ذننه يؤخروا ذلك (بمسح) ويقدم صلوة الغيل على صلوة
الجنائز ويقدم صلوة الجنائز على الخطبة والقياس أن يقدم على صلوة المعين لكنه تقل صلوة المعين مخافة
التشويش وكلاهما يظهرها أخريات الضغوف إنها صلوة العبد (جنت) من شئ إذا كراهة التعزية عند
المقبر ذكرها في الجرد وعنه اتباع الجنائز أفضل من التواقل إذا كان للجواز وقراءة أو صلاح مشهور
والأنالواؤل (حك فك) أفضل صفوف الرجال في صلوة الجنائز آخرها وفي غيرهما ولها أظهارا
للتواضع ليكون شفاعته ادعى إلى القبول (ظم) لو لم ينتظر المسبق تكبير الإمام بل كبير قبله يصير خراجا
(عس) ويكره ذفن ميت على ميت يعد ما هيل عليه أعرافه الم يجعل بينهما حاجزا (ظم) لا يكره
(فع) وجد راس آدمي لا يغسل ولا يصلى عليه ولو غسل جاز الماء مستعملا وغسلته البخا يفسد لا يكره
عند البجنيقة روح وكرهه أبو يوسف ولو كانت متحللة لا يكره اتفاقا (مس) مات في بيته فقال المورثة
لا نرضى بغسله فيه ليس لهم ذلك لأن غسله في بيته من حوائجه وهي مقدم على حق المورثة (شنب)
يقول بعد التكبيرة الأولى سبحانك اللهم وبحمدك المع وبعد الثانية اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبعد
الثالثة اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذرنا ونانا من المؤمنين والمؤمنات
والمسلمين والمسلمات اللهم من أحييته منا فاحيه على الإسلام ومن توفيته منا فنوفه على الإيمان
والمعبروق بتكبيرتين يقرأ مع الإمام ما يقرأ الإمام وفيما يقضي الاستفتاح والصلاة (بو) لا قراءة في
صلوة الجنائز وفي التكبير الأول يجب التحميد ولو قرأ فيه الحمد لله جاز ولو كان ما كتبنا يجوز صلواته
(مسح) ولو زاد على أربع تكبيرات ففي رواية عن البجنيقة روح أنهم يسلمون ومنه أنهم ينتظرون سلامه
فيسلمون معه (جنت) ولو كان القوم صبعة يصطفون ثلاثة صفوف يتقدم واحد وخلفه ثلثة وخلفهم

رَسْرَسَ رَحْمَتُكَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةَ صُغُوفٍ غُفِرَ لَهُ (شَح) وَيُكْرَهُ لِمَشْيَعِي الْجَنَازَةَ رَفَعَ
 الصَّوْتُ بِالذِّكْرِ وَتَرَاةَ الْقُرْآنِ (مَت شَمْرَهْ فَع) كِرَاهَةُ تَحْرِيمِ (عَمَت) هُوَ نَارِكٌ لِلْأُولَى (شَمْر) كَرِهَتْ
 صَلَاةَ الْجَنَازَةِ فِي الْمَسْجِدِ كِرَاهَةُ تَحْرِيمِ (شَمْر) كِرَاهَةُ تَنْزِيهِهِ وَلَوْ خَرَجَ أَكْثَرُ الْمَوْلَدِ حَيَاتِهِ مَاتَ صَلَّى عَلَيْهِ وَالْأُ
 فَلَا (غَمَس) وَلَا أَعْتَبَا رَلَا سَهْلًا فِي الْبَطْنِ (شَب) سَبِيٌّ صَبِيٌّ مَعَ أَبِيهِ الْكَافِرِ ثُمَّ مَاتَ أَبُوهُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ
 ثُمَّ مَلَتْ الصَّبِيَّ لَا يَصَلِّي عَلَيْهِ لَتَقَرَّرَ التَّبْعِيَّةُ بِالْمَوْتِ (صَح) وَالطَّهَارَةُ مِنَ التَّجَاسَةِ فِي الثُّوبِ وَالْبَدَنِ
 وَالْمَكَانِ وَسُتْرِ الْعَوْرَةِ شَرْطٌ فِي حَقِّ الْإِمَامِ وَالْمَيِّتِ جَمِيعًا (فَبَسَّج) السَّارِقُ الَّذِي يَصْلُبُ بِأَمْرِ السُّلْطَانِ
 فَقِيَ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ اخْتِلَافُ الرِّوَايَاتِ (بَمْر) مُقَابِرُ بَلْغِ الْيَهَا حَطَمَ النَّجَّيْحُونَ لَا يَجُوزُ نَقْلُهُمْ إِلَى مَوْضِعٍ
 آخَرَ (ش) صَغِيرٌ لَا يَبْلُغُ حَدَّ الشَّهْوَةِ مَاتَ مَعَ نِسَاءٍ لَيْسَ مَعَهُنَّ رَجُلٌ غَسَلَتْهُ وَكَذَلِكَ الصَّغِيرَةُ مَعَ الرِّجَالِ
 لَا نَهْ لَيْسَ لَهُمَا حُكْمُ الْعَوْرَةِ حَالِ الْحَيَاةِ حَتَّى لَا يَجِبَ سِتْرُهُ وَيَبَاحُ النَّظَرُ إِلَيْهِ وَكَذَلِكَ أَعْدِلُ الْمَوْتِ كَرِخٍ
 قَالَ أَبُو يَوْسُفَ رَحِمَهُ فِي الْجَارِيَةِ الْعَظِيمَةِ وَالرَّضِيعِ لَا بَأْسَ بِهِ أَنْ يَغْسِلَهُمَا الْآبُ وَالْجَدُّ وَالزَّوْجُ وَذَوُ الرَّحِمِ
 الْمَحْرُومُ وَكَرِهَتْ غَيْرُهُ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا بَأْسَ بِهِ أَيْضًا (بَو) أَمَّا التَّنْزِيلُ بَعْدَ مَوْتِهَا وَالْإِمْتِشَاطُ وَقَطْعُ الشَّعْرِ
 لَا يَجُوزُ وَالطَّبِيبُ يَجُوزُ وَالْأَصْحَابُ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلزَّوْجِ أَنْ يَرَاهَا (عَمَت) التَّابُوتُ فِي بِلَادِنَا أَفْضَلُ مِنْ تَرْكِهِ
 (شَبَن) إِذَا تَعَدَّى الْحَدَّ فَلَا بَأْسَ بِالتَّابُوتِ لَكِنْ يَفْرَشُ فِيهِ التُّرَابُ وَيَجْعَلُ عَنْ يَمِينِ الْمَيِّتِ لِرُخَاوِ
 الْأَرْضِ وَيَسَارِهِ اللَّيْنُ الْخَفِيفُ وَيَطْلِينُ بَطْنَ الطَّبَقَةِ الْأَعْلَى لِيَصِيرَ كَالْحَدِّ (بَسَّج) وَلَوْ مَاتَ وَلَا شَيْءَ لَهُ
 وَوَجِبَ كَفْنُهُ عَلَى وَرَثَتِهِ وَكَفَنَهُ الْجَاحِظُ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ لِيَرْجِعَ عَلَى الْغَيْبِ مِنْهُمْ بِحَصَّتِهِمْ لَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ
 إِذَا انْفَقَ عَلَيْهِ بَغِيرُ أَذْنِ الْقَاضِي قَالَ وَضَّ كَالْعَبْدِ أَوْ الزَّرْعِ أَوْ النَّخْلِ بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ انْفَقَ أَخْذُهُمَا عَلَيْهِ لِيَرْجِعَ
 عَلَى الْغَائِبِ لَا يَرْجِعُ إِذَا فَعَلَهُ بَغِيرُ أَذْنِ الْقَاضِي (عَمَس) يَجِبُ مِنْهُ سَوَاءٌ انْفَقَ مِنْ تَرْكِهِ أَوْ مَالِ نَفْسِهِ (خَسَج)
 مِثْلُهُ (مَت) إِنَّمَا يَرْجِعُ إِذَا انْفَقَ ذَلِكَ لِيَرْجِعَ قَتْلُ عَبْدٍ غَيْرِهِ وَضَمْنُهُ لَا يَمْلِكُهُ حَتَّى لَا يَكُونَ الْكَفَرُ
 عَلَيْهِ (صَح) أَوْ مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ عَمْدًا أَوْ خَطَاةً يَغْسَلُ وَيَصَلِّي عَلَيْهِ عِنْدَهُمَا وَهَذَا أَبُو يَوْسُفَ لَا يَصَلِّي عَلَيْهِ
 * بَابُ فِيمَنْ يَبْتَلَى بِأَمْرَيْنِ أَيْهَاتُ اخْتَارَ مِنْهُ فِي الطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ * (نَم) يَخَافُ الْخَائِفَانِ أَنْ أَشْتَدَّ
 بِالطَّهَارَةِ يَفْرُتُهُ الرِّقْتُ يَصَلِّي لِأَنَّ الْأَدَاءَ نَعَى الْكِرَاهَةَ أَوَّلَى مِنَ الْقَضَاءِ (ظَم) مِثْلُهُ (سَي) شَمْرُ
 لَوْ أَشْتَغَلْتَ بِالصَّلَاةِ يَبْكِي وَلَدَهَا وَإِنْ أَرْضَعَتْهُ يَفْرُتُ لَوَقْتُ تَوَضُّعِهِ إِذَا انْفَقَتْ عَلَيْهِ فَمَرُّ غَالِبًا (بَو)

احرب الصلوة الى طلوع الشمس خوفاً من ولد هانم (فمعظم امرنا من ثوبنا ببيت حرام) فيه
فيه بحاسة اكثر من قدر الدرم يفترون عليه ان يصلي في ثوب الكياح (بشعر) مريض لو صلى فاعدا
امكنه صفة المرأة ولو صلى قائماً يعجزه فالاصح ان يقعد (مست) قال اس معادل او علم انه لو قام
لم يرد على قوله الحمد لله رب العالمين وان قعد عدرا لعائجة والسورة بعد ما في قياص من قول ابي حنيفة
رح لا يحركه الا قائماً وقال محمد رح لا يحركه الا حال الساء على قدر مرض القراءة (فصح) وعندي ان في
قياص من رواها يمين انا يوسف ومحمد ارح ان يد على مومة لا تسع لثلاث آيات يقوم عند في حتم ذلك
القومة فيؤدي مرض العيام ثم يجلس فيؤدي ما مرض القراءة الاثر في المقلد في عليه القيام ولا قراءة
عليه وكذا في الاحرام والامى وليس عليه ان يقرأ بعض المرأة قائماً بقدر القوة وبعضها قائماً
لان المرأة شرعت اما قائماً واما فاعدا (فصح) هذا هو اشبه الاموال عند ما قال في مرض ما يحكم
(مست) عن عبد الرواية مختصراً في منه شيء لا نه قال (فصح) لا يقول بقرآن من ثلث آيات
قائماً ما يمكنه حتماً النقية حال السال ان الفرس لا يباد يلد لك ثم قال (فصح) وهو الاشبه عند في يلد
فالحاصل انه يتخير ان شاء قرأ المعص قائماً وما نقي حالها وان شاء قرأها كلها حالها في الشاء من
ماوى ابي الفصل وعيرونه حر احاب لو صلى في المنزل قاعد اعير قراءة لا تسيل وان وحدا حل هنا
تسيل ويصلي في منزله فاعدا اعير قراءة (حت) يحلعه قرح ادا مسجد ما لم يمسجد عند ابي حنيفة
رح وعند شمس سعد وكذا اذا كان يسيل لم يقرأ والاصح ان محمد ارح مع ابي حنيفة رح (فصح) (مست)
وهو جمع الس والسا يسكن مادام يمسك في يده ماء باردا او دواءين اسانه وصاق الوقت فانه
يقدر في غيره فان لم يحل ويصلي بعير قراءة قال من وكذا في تكبيرة الاستحاح ولو كثر تكبيرة الافتتاح
سال حرجه بشرع فيها بعير تكبيرة (نو) يلجس في ثراعه لحدامصيل وصاق الوقت يصلي ولا يقرأ
قال رص لو حارب احير الصلوة لا صلاح لاحر شهور او اعواما وانه شيع (شع) معسا فلا يقدر
ان يصلي على الارض لانهما تحسة من آيتك بالمطر يصلي بالايامه ولا يعيد ادا حاي موت الوقت والا
فيؤخرها حتى يحل مكانه سعد فيه قال مشائخنا ونحو التيم لحوف موت الوقت والرواية في مسئلة
البحامات رواية في التيم لعدم الفرق وقياص ما روى في التيم يقصى مثله في الحاسة ناداني

السيلان لان هذا ذهب جزة من اجزاؤها * باب مسائل متفرقة * (فج) ام في الصبراء
 خلقه صغوف فكبر الصبف الثالث قبل الاول يجوز (شهر) حنفى المذهب اذا كان لا يتوضأ من
 الفصل لما سمع انه من هب الشانعى فعليه الاعادة (فج) الا ان اخذ بفتواه ومن ركن الاسلام
 اللبادى ابن مسلمين في دار الاسلام بلغ ولم يتفكر في معرفة الله تعالى مدة طويلة وكان يترك
 الصلوات ثم تنبه وتفكر فعرفه بآية وصفاته حق معرفته فعليه قضاء ما ترك من الصلوات اذا كان
 مقر ابا الاسلام ملزم ماله حال كمال عقله ولو كان صلاها قبل معرفته فعليه قضاءها لان المعرفة شرط
 كالطهارة وقال نور الائمة البيهقي يلزمه قضاء ما ترك ولا يلزمه قضاء ما صلى قبل المعرفة (ميت)
 يجب عليه ما يجب على المسلمين من وقت بلوغه (شهر) من بلغ عاقل اذ ان الاسلام فالظاهر انه
 يعرف الله جملة فيؤمر بقضاء ما ترك (صح) المصلون ستة من علم الفروض منها والسنن وعلم معنى
 الفرض انه ما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه والسنة ما يستحق الثواب بفعلها ولا يعاقب على
 تركها فنوى الظاهر او الفجر اجزائة واغنت نية الظاهر عن نية الفرض والثاني من يعلم ذلك
 وينوى الفرض فرضا ولكن لا يعلم ما فيه من الفرائض والسنن يجزيه والثالث ينوى الفرض ولا يعلم
 معناه لا يجزيه والرابع علم ان فيما يصلحها الناس فرائض ونوافل فيصلى كما يصلى الناس ولا يميز
 الفرائض من النوافل لا يجزيه لان تعيين النية شرط وقيل يجزيه ما صلى في الجماعة ونوى صلوة
 الامام والخامس اعتقد ان الكل فرض جائز صلواته والسادس لا يعلم ان الله تعالى على عباده
 صلوات مفروضة ولكنه كان يصلحها لا وقاتها لم يجز (شهر) صلى قائما على عقبيه او اطراف اصابه
 او رافعا احدى رجليه عن الارض يجزيه ويكره ان كان بغير عذر (بو) قضى بعض المقتل بين صلواته
 وقال ان الامام الحسن في قرأته فعلى بقيتهم قضاؤها ان كان ذلك فقيها ثقة (حيث) وقيل فيمن كان عنده
 انه يصلى مع النجاسة او ظن انه صلى الفرض فاعادها ثم ظهر خلافه انه يجزيه ومن كان عنده ان امامه
 محث او عليه فائتة او كان عنده ان الشمس لم يزل اعاد ومن كان عنده انه محث او خالف تحريره
 في القبلة ثم ظهر خلافه فكل لك ويخشى عليه الكفر (من) انه آثم في القبلة وعن ابي يوسف رح انه يجزيه

او بترك المسح ثم تيقن بحلّاقته ان اذما رُكعتنا مع التيقن الاول امتقبل والامضى (كص صحت) فا
 الى الخامسة في الطهر قتل ان يقعد وفيه القوم ولم يرفع ماذا يصنعون حتى يصح صلواتهم قال ليس
 ذلك في ايديهم ولو كان قتل في الرابعة ثم قام الى الخامسة فالاصح انهم لا يتأخروا بل يستطرون
 فان عاد قبل ان يقيد الخامسة بالسجدة يسلمون معه وان قيدها سلموا بانفرادهم (فع شمس صحيح
 كص) امر بضدفع ما لا الى فقير من صلواته ثم يرا لا يسترده نظيره (ت) دفع ركوته الى فقير ثم
 لمهراته لا ركوة عليه لا يسترده لانه وقع تطوعا ومن فاض المتكلم الحمد الى صلى في الار المعصومة
 لا يجزيه لان التسليم لا يكون قرصا ولا شرح (فص) اذا وحيت عليه في غير الارض المعصومة باداها
 في الارض المنصوبة لا يجزيه وقال العياشي رجع اذا ادى الصلوة في الارض المعصومة صح فحصلت المسئلة
 خلافة وفي شرح العمدة للقاضي المتكلم غضبوا وكان فرضه ان يؤدي الصلوة فلا تستر نستره غورته
 وصلّى والمطالبة قائمة فسد اذا صلى به والوقت متسع والا فلا لان الواجب عليه تقبل يمهالي
 الرد وكذا اذا الزمه ردود بعة او قضاة دين الا ان ينتهي حال صاحب الحق الى ان لا يجوز تاخير
 حقه لضرورة وحاجة تعسّد وان ادهل في آخر الوقت وقال ابراهيم بن الحسين الاصول صلواته جائزة
 ان لم يستمر صاحبها بالتأخير صراشا يدل (بصح) صلى ثوبا منصوبا مع مطالبة صاحبه وفي الوقت
 مئة لا يطالب بها ثانيا وقضاء الدين اولى من مراعات الوقت اذا كان في التأخير ضرر بالطالب
 (فع) عن ابي القاسم الحكيم من عز في هذا الزمان نسيته صلوة عن وقتها يحتاج الى مائة عزوة
 ليحسّن كفارة لها (بصح) من ليس له يد ولا راحل أصلا دالك ان يجمع لا يجب عليه الصلوة
 * بآب زلة انقاري وانه تسعة اتراح نوع في ذكر حرف مكان حرف * (عك) حمت حمد بو) قرأ
 ونحوه بالذال المعجمة فسدت صلواته (عك) التحيات بالطاء تعسّد وعن زين المشائخ وفخر المشائخ
 قال سبحانه ربي المعطوم لا تعسّد (بو) قولكم الادبار ثم لا تصرون والقاء تعسّد وقال جارا لله
 لا تعسّد قال الشيخ وهو خمس وانه المتعات عند اهل البيان وعن خا لله لو قال التحيات والصلوات
 والطيبات والهاء لا تعسّد وهي لغة فان من الغرب من يقول جاء في البنون والبنات (عك) لو قرأ امرؤ بالله

بر ... و ... قيل ان اذا كان في لسانه لكمة لا تفسد (عليك عيت) الحمد رله تفسد وكل
 اياك نعبت او غير المغذوب او التحيات رله اول التحيات او الصلوات اول ملت ولم ذواتك والصبرات او الصبر
 وان سورته (عليك) السباحين تفسد وعن القاضى المزور نحو ما لا تفسد لان السالحي الذي يحافظوا السلام
 فلا يتغير المعنى (صحت) وفي المستقيان عامة المسألة انه تفسد وقيل لا تفسد (صحت) سألت جابر الله عز
 اقرأ وصلا او واصبح او صقراء او مصخرات بالصاد مكان السين فقال لا تفسد لان كل كلمة وقع عليها بعد
 السين طاء او عين واقاف او جاء ان يدل على السين صاد او لو قرأ او رخصت لا تفسد لان ولطم بعظمي
 ورحم لغة اهل اليمن ولو قرأ رجلة الشطاء تفسد (عليك) قرأ اللهم صل في التشهد الاول او نستطع فردد
 او نخرج او نرجل او نتوكل او نسمي او العذيم تفسد (عجبت) واصروا بالسين لا تفسد لان الاسرا
 يستعمل للاظهار قال الله تعالى واسروا المنكامة بعدوا وظهروها ولو قرأ كنيما مهييا مكان مهيلا لا تفسد
 لان المعنى لا يتغير (يو) ويشارك الحمد لا تفسد لان الحرفين لا يكون كلمة بخلاف الحمد رله فان
 ثلثة احرف غير مصغرة بتفسد قال رضي يحتمل ان يكون في المسائل ان الراء واللام من مخارج
 واحد فلا تفسد هذا وفي قوله ايضا الحمد رله (قبول) قرأ السورات مكان الضراط لا تفسد والاعادة او لو
 او لو قرأ الراد امين في كل التقرآن فكل لك الجواب قلت وهذا بالقضية والعمامة حسنة لكن بناء على
 الضراط لا يصح لان السين فيها قرأة مشهورة ولين بلحن (صحت) قرأ متعبد بالياء فهي لغة بني
 اهل الجبلون الجيم ياء وبتو تميم يقلبون الهمزة عينا فيقولون اشهد عن محمد او اردت عن افعل كذا
 ويقلل له صنعتة تميم وهذا يلزم حقيقة يجعلون الحاء عينا فيقولون عني مكان حني وفي دخل عرواني على
 بهر رضى فقال له قتلت ضليبا مكان ظيلا وانا محرم فلم يد ر عمر فقال بعض جلسائه وهي لغة بني عقيل
 وتميم يجعلون الصاد رايا في كل موضع وربيعة يجعلون الصاد سيناً و تميم وينزلون مكان كاف
 الخطايت سيناً فيقولون اصطفاش وظهوش ولست من تميم لغة يقولون وقلوبهم وجره مكان ونجالة
 وتيمم يقولون في كسطط كسطط (صحت) صلى هذا اذا قرأ اذ ان في صلواته لا تفسد عند
 بالبحنيقة وشهد وعند بني تيمم تفسد الا اذا كان مثليها في القرآن (فاجب شخراً) قرأ في التشهد الاول
 حنة بيت تميم تفسد (عليك) اللذين مكان اللذان تفسد ولكن الصمت ورضوله وفي المسالوات يعين

يدري ان نشوت المراد ونشوت ونشوت بصي (الحج) فمن ابن مقل قال لل محمد له في المزا
 من الركوع ارجوا ان يجوز قال رضي الله عنه وعل احسن نقل في كرا (شخص) الى من الصلابة من وروا
 من النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا ارجع رأسه من الركوع قال سمع الله الحمد باللام وهو لغة
 ويعمل العربي من ضد الائمة الكلى والذين للشياخ المفسرات بالراء لا تفسد قال ومن ما لث استأذنا
 علاه الما لثا يبرهان الائمة المطار ورواه عن الله ورواه عن قرأت صلواته كلفه ليها تخيم بالهيم كما في
 راول خوارزمية للجلد لوجها كالذي في آخر خوارزمية الزحل والباء بالكل الذي في اول خوارزمية
 الامة مؤقلا تفسد بملوته فبالل عليه كثير لم يقرر رأي على انه لحن معصدا قلت في معنى ان لا تفسد على
 وما اختاره المتأخرون انه لا يقرأ بالمحرج لا يكون في المفسد بالصلوة فكيف اذا نزل المحرج
 وبهذه القدر من المتغير لا يختلف المحرج في معنى ان لا تعمل على ما اختاروه وكذا في (ع) في
 غير ما بالعين المهملة لا تفسد لان المعنى هو التجزية والمجرم فلم يتغير المعنى في غير ما حاشا لا تفسد
 * باب في ذكر كلمة مكان كلمة * (ص) ما لث الما لثا في النجوى عمن قرأت صلواته لا يشقيها مكان
 لا يصلحها فقال لا تفسد لان الهاء مصدرية معناه لا يشقي هذه الشقاوات كما في قوله لا اعل به احد
 من العالمين يعني لا اعل ب احد اب احد او عن حار الله قرأ وما جعلنا جنههم مكان هذا تهم لا تفسد
 لان العن هي الفتنة (بسم) قرأ نضر بما على آثارهم مكان اذا تهم تفسد (يو) قرأ ما تنزل الملائكة
 مكان قوله ما تنزل الملائكة او هو الله فيلا مكان حقا تفسد (عس) قرأ ما نجات عبيات مكان لينات
 تفسد ووجوب اعادة مثل هذه الصلوة لا يوجب الترتيب لان من العلماء من قال لا تفسد الصلوة
 بخطا القاري اولا ومنهم من لا تفسد اذا كان مثله في القرآن قلت فاعلم بهله الا حوجة الملائكة
 ان المتوى في مثله على قولها لا على قول ابي يوسف انه اذا تغير المعنى تفسد وان كان مثله في
 القرآن * باب في التقديم والتأخير واللعن في الاعراب * (فع عس) قرأ اذا العناق في
 اعلالهم لا تفسد لعدم تغير المعنى وعن حار الله قرأ اميك يا احد كل مفيدة غصبا بفتح اللام تفسد ولو
 قرأ بركت بالكسر ينفى ان لا تفسد لان بنى طي يلقبون الماء بعد الكثرة العار فيقولون الى اياه

يُعِيدُ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَعَلَى مَا ذَكَرَهُ جَارِ اللَّهِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُعِيدَ (عَلَيْكَ) عَنْ زَيْنِ الْمَشَائِخِ قَرَأَ
بِالْمِغِيثِ بِهَمْزٍ الْكَفَّارَ بِالرَّفْعِ لَا تَفْسُدُ لَاقٍ بِالْأَلِفِ الْعَرَبِيَّةِ لَا يَتَغَيَّرُ الْكَلِمَةُ عَنْ سَنَتِهَا عَنْ زَيْنِ الْمَشَائِخِ قَرَأَ
رَضِيَ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ بَرَفَعَ النُّونَ وَالْمِيمَ وَالْوَيْصَ هَا لَا تَفْسُدُ وَتَجُوزُ رَفْعُهُمَا مِنْ أَحَدٍ أَنْ تَعْرِيبُهُ
وَتَنْصِبُهُمَا بِالْإِخْتِصَاصِ * بَابُ فِي الْوَقْفِ وَالْوَصْلِ * (قَرَأَ عَلَيْكَ) قَرَأَ سَيِّدَانِ كُلُّهُمَا بِالنَّصْلِ تَفْسُدُ إِذَا
بَيْنَهُ نِيَابَاتَا ظَاهِرَا (بَو) إِذَا لَمْ يَطَّلِ السَّكَنَةُ عَلَى النُّونِ يَجْتَبِئُ أَنْ لَا يَطْرُقَ وَالْإِفْلَاحُ وَهَكَذَا أَجَابَ فِي أَمثَالِهِ
* بَابُ فِي حَذْفِ الْحَرْفِ وَالرِّيَادَةِ * (قَرَأَ حَمْدًا) قَرَأَ وَتَعَالَى جَدُّكَ بِغَيْرِ يَاءٍ لَا تَفْسُدُ وَعَنْ جَارِ اللَّهِ
مِثْلُهُ لِأَنَّ الْعَرَبَ يَكْتَفِي بِالْفَتْحَةِ عَنِ الْآلِفِ الْكَسْفَةَ هُمْ بِالْكَسْرِ وَتَحْمِلُ الْيَاءُ وَلَوْ قَرَأَ أَعْلَى بِاللَّهِ لَا تَفْسُدُ أَيْضًا
لَا كِتْفَانُهُمَا بِالضَّمَّةِ عَنِ الْمَوَاوِ (عَلَيْكَ) وَجَارِ اللَّهِ وَالصَّلَاةُ لَا تَفْسُدُ وَكَانَ الْوَقْفُ أَوْ طَوْرُ سَنِينَ لِحَذْفِ
الْيَاءِ لَا تَفْسُدُ (عَلَيْكَ) وَلَوْ قَرَأَ نَسْتَعْتِكُ أَوْ نَوْتُومِينَ بِكَ لَا تَفْسُدُ (عَلَيْكَ) وَكَانَ إِلَى اصْطِفَائِكَ مَكَانَ
إِلَى اصْطِفَائِكَ جَارِ اللَّهِ وَقَرَأَ أَوْ عَافَتَا فِيمَنْ عَفِيَتْ أَوْ قَرَأَ فِيمَنْ هَادَيْتَ لَا تَفْسُدُ لِأَنَّهُ أَشْبَاهُ لِلْفَتْحَةِ
(عَلَيْكَ) فِي الْإِخْلَاصِ لَمْ يَأْتِ إِلَّا عَادَةُ الْحَوْطِ فِي قَوْلِهِ تَشْكُرُوكَ وَتُكْفِرُوكَ وَتَتْرُوكَ يُعِيدُ (كَيْسُ) قَالَ ابْنُ
الْمُبَارَكِ قَرَأَ أَيْدِ عَوَالِيهِمْ لَا تَفْسُدُ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ ابْنِ حَنِيْفَةَ وَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ وَابْنُ الْمُبَارَكِ مِنْ زَادِ حَرْفَا
فِي كَلِمَةٍ أَوْ نَقْصٍ وَهُوَ يَرِيدُ الْكَلِمَةَ بِعَيْنَيْهَا لَمْ تَفْسُدْ صَلَوَتُهُ وَلَوْ قَرَأَ فِي السَّمَاءِ زَكَتُ أَوْ إِذْ وَقَعَ الْوَاقِعَةُ أَوْ لَا
قَرَعُوا أَصْوَاتَكَ لِحَذْفِ الْمِيمِ وَجَمِيعِ مَا يَجْرِي عَلَى لِسَانِ الْقَارِئِ مِنْ هَذَا النَّوْعِ مِنَ الْخَطَأِ جَارَتْ صَلَوَتُهُ
عَنْ الْمَتَاخِرِينَ وَقَالَ الْآخَرُونَ هَذَا غَيْرُنَا إِنْ أَرَادَ اللَّهُ تَفْسُدُ * بَابُ فِي الْمُتَفَرِّقَاتِ * (عَلَيْكَ) قَالَ زَيْنُ
الْمَشَائِخِ وَلَوْ قَرَأَ اللَّهُ أَكْبَرُ مُشْدَدًا لَا تَفْسُدُ وَهُوَ لَعَنَ بَعْضَ الْعَرَبِ فِي الْوَقْفِ يَقُولُ فِي جَعْفَرٍ جَعْفَرُ وَعَنْ
فَخَرِ الْمَشَائِخِ مِثْلُهُ جَارِ اللَّهِ وَرَدَّ مَا مِنْ بَيْنِ مُشْدَدِ الدَّالِ تَفْسُدُ (عَلَيْكَ) قَرَأَ وَتَرْحُمْتَ بِتَخْفِيفِ الْحَاءِ
تَفْسُدُ وَبِهِ جَارِ اللَّهِ (حَمْدُكَ) لَا تَفْسُدُ (فَع) عَنْ زَيْنِ الْمَشَائِخِ قَرَأَ اللَّهُ بِالْتَّخْفِيمِ يَجُوزُ وَحَكِي جَارِ اللَّهِ
عَنِ الزَّجَاجِ أَنَّهُ قَالَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بِالْتَّخْفِيمِ وَكَانَ شَيْخُنَا عَلَيْهِ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا (بَو) قَرَأَ هُوَ
الَّذِي مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ لَا تَفْسُدُ وَلَوْ لَحَنَ فِي صَلَوَتِهِ ثُمَّ تَرَدَّدَتْ فِيهِ نَفْسَانِ أَمْ لَا يَمْضِي فِي صَلَوَتِهِ ثُمَّ يَسْتَقِفِي
(شَمْسُ) وَإِنْ تَرَدَّدَتْ فِي حَذْفِ حَرْفٍ مِنَ الْكَلِمَةِ أَكْثَرُ لَمْ يَكُنْ لَكَ فَقْدٌ مِنْ (عَلَيْكَ) مِنْ قَالَ لَا أَدْرِي

[illegible]

قبل الحول ثم حال عليه الحول هناك قوم في البلد الذي فيه الغلب وان كان في مقارفة اعتبر المصو
الذي يضم اليه (بق) الذهب البيغوني اذا بلغ الذهب الذي فيه نصاب الذهب وجبت زكاة
الذهب مساو اذا بلغ الفضة فيه نصاب الفضة وتجب زكاة الفضة وهل اذا كانت الفضة غالبية فاما اذا
غلب الذهب فهو ذهب كله ويجعل الفضة مستهلكة تبعا وان غلب الفضة لم يجعل الذهب تبعا لانه
اعز واصل قيمة (فج عك) له ايل عوامل يعمل بها في السنة اربعة اشهر ويسمى بها في الباقي ينبغي
ان لا يجب فيها الزكاة * باب في اداء الزكاة والنية * (عج) له مال خبيث يتصدق به وينوي به
اداء الزكاة عن ماله يقع عنها وقال تاج الدين اخوان الصدق والشهد لا يسقط عنه الغرض ولو كان الخبيث
نصابا لا يلزمه الزكاة لان الكل واجب التصديق عليه فلا يفيك الجواب التصديق ببعضه (من) مسلم له
خمر فوكل ذميا فباعها من ذمي فللمسلم ان يصرف هذا الثمن الى الفقراء من زكاة ماله فصح بهي
جواب (عج شمر فجع) له والدين محسيران فاحتال في صرف زكواته اليهما فتصدق بهما على الفقير
ثم ضرب به الفقير اليهما يكره (عك) عليه زكاة ودين ايضا وماله يفي باحد هما يقضي دين الغريم
يؤدي حق الكريم (عج) دفع لم يسترم زكاة ماله وقال دافعت اليك قرضا ونوي الزكاة يجزيه لان
العبرة فيه للقلب دون اللسان (عك) لا يجزيه (يت) يجزيه اذا تناول الغرض بالزكاة قال رض
وهذا احسن الاجوبة والا صح رواية انه يجزيه لان العبرة لنية الدافع لا لعلم المذوق اليه الامر
قول الشيخ عفر وقد اعترض عليه في (حج) في انه ينوي الزكاة بما اخذ منه الظالم ظلموا وان كان
ياخذ الظالم على غير جهة الزكاة (من) وهب لمساكين درهمًا وسماه هبة ونواه من زكواته اجزا
(شع) لان العبرة للنية فلا يعتبر بلفظ الهبة ومن امتنع عن الزكاة فاخذها الامام كرها ووضعها في
اهله اجزائه لان الامام والاية اخذ الصدقات فقام اخذ مقام دفع المالك (مت) وفيه اشكال لان
النية فيها شرط ولم يوجب منه (فك) امتنع عن اداء الزكاة لا يجوز اخذ منه خبز لكن يحبس خبز
مروذيها عن اختيار وقال الشافعي اخرج يوجب خبز (فج) في ماله الا فضل هو الاعلان في اداء الزكاة

لان موصعه المقاتلة وهو لاء بمقاتلة لانهم يحجون بيت الامام * باب في حلال الجوز * (رفع ظمنا
 العبرة في الزكوة للجوز المقسري فلوا برأ رب الدين المدين عن الدين بعد الجوز فان كان المدينون
 فقير لا يفضل بالاجماع وان كان غنيا ففيه روايتان * باب من الجوز دفع المصلحة اليه * (كسح)
 له نصاب على ثمانية اوى يهتمون ان ابن السبيل فله قد يركب في المعيشة وزائد يكفيه الى وطنه لا يجوز
 دفع الزكوة اليه (بمع) صبي له ام غنية ولا اهل له يجوز دفع الزكوة اليه (فع فلك) دفع زكوة الى مريض
 موته الى اخيه ثم مات وهو وارثه وقعت موقعتها (يت حمت) لا يصح كمن ارضى بالجمع ليس للراضى
 ان يدفعه الى قريب الميت لانه وصية كذا هذا (عك) يصح لكن للورثة الرد باعتبار انه وصية (ظم)
 صرف زكوة الى ام ولد غني فل يهب بطله وغاب وتركها بلا نفقة لم يجزه * باب في الحراج والعشر *
 (يت) استخلص نفسه من عهدة الحراج شفاعا او غيرها لا يلزمه التصديق ويعذر الى صرفه الى نفسه
 اذا كان مصرفا كالمعتى والمجاهد والمعلم والمتعلم والمذكر الواعظ بحق وعلم ولا يجوز لغيرهم وكذا اذا
 ترك عامل السلطان الحراج لاحد بدون علمه (عك) اترك ارضه المزروعة بعد زراعتها رجل باذن
 الراى حتى يستحصل فالربع لصاحب البذر ولا يضمن ما انفق المربي لكنه اذا ادى الحراج يرجع على
 رب الارض (شم) اعطى تصيب شريكه من الحراج بغير اذنه فهو متبرع (ط) مثله (عس) جبي
 العامل الحراج من الاكارم لم يجد رب الارض جبر ان يرفع عليه لانه مضطروا الارض في يده
 فلم يصبر متبرعا (ظت بمر) لا يرجع الاكارم عليه في ظاهر المذهب (عس) اشترى ارضا وقد بقي من
 السنة ما لم يتمكن فيه من زراعتها حتى لم يجز عليه الحراج فاخذ العامل منه لا يرجع الى البائع
 (بمع) يحمل السراء بالخراج اخذ ما يبراه من وجد من اهل القرية ليس لدان يرجع على
 اهل القرية بخلاف الاكارم على قول السعدي وكان الجبايات ونزل النازلين ونحوها (يت) اهل
 قرية نصبوا عاملا بالاتفاق ليجبى خراجهم ويصرفه الى الراى ثم توارى واحد منهم واخذ خراجه من
 العامل فله ان يرجع عليه ولو كان له الرض يصلح للكرم مزرعها حنطة فعليه خراج الحنطة بخلاف ما ذكره

ويخبر عن رولا كذا لك ههنا (عنه) ولو اثبت كرم ما ولم يطعم سنين ففيها وظيفة الارض الى ان يطعم فان
 الطعم قليلا فان كان ضعيفا وظيفته الكرم ففيه وظيفة الكرم وان كان دونه فنصفه ولا ينقص من قفيزود رهم
 وفي رواية فيه وظيفة الارض الى ان يطعم اطعام الكرم قال رضى فعرف بهذا ان حقيقة الكرم هو
 المعتبر في خراجها لا صلاحية (عنه) مقطوع ارض من الديزان ان باع ارضا من جملة الاقطاع
 من املاك نفسه وعين خراجها اليه اليه المشتري ولم يؤدده المشتري اليه سنين وكل سنة يحسب
 عليه من جاكيتته فله ان يطلب ذلك منه (عنه) ارتهن ارضا واباح له الراهن الانتفاع بها فزود
 سنين والمالك غائب فالخراج على المالك (يست) مثله (ظلت) خراج المرهونة على الراهن لانه
 مؤنة الملك فتاوى النسفي عن عطاء السعدي ان الخراج في بيع النوافل على البائع ان نقصتها الزراعة
 لان النقصان يوجب الضمان والضمن كالاجرة والخراج على الاجر عند ابي حنيفة وكذا اذا لم يطالبه
 بالضمن لانه هو الذي ضيع حقه كالاجر ابرأه عن الاجرة (سج) اذا كانت الارض خراجية ففي
 الوجوه كلها يجب خراجها على رب الارض الا في الغصب اذا لم ينتقص الارض من الزراعة فخراجها
 على الغاصب (بو) الجريب كردة بدرها من الحنطة ستون منا وعن ابي ذر خمسون منافي دينارنا
 (جبت) الجريب ستون ذراعا في ستين بدرها الملك وهي سبع قبضات وهو الصحيح وقيل مائة قصبة
 في مائة قصبة كل قصبة ثمانية اذرع وقيل بدرها مائتي رطل وقيل ما يعمل فدان وقيل في القبضات
 غير منصوبة الا بهام (سج) دفع الرالى الى رجل ارضا مواتا ليحييها لنفسه ولا عشر عليه ولا خراج
 فهذا الشرط غير لازم وله اولك يوانه اولوال آخر بعد طلب ذلك (فسح) الدين لا يمنع وجوب
 العشر والخراج بخلاف الزكاة وصدقة الفطر * باب في بيع المال ومصارفه ومسائل متفرقة *
 (بو) من له خط في بيت المال فظرفها هوجه لبيت المال فله ان ياخذها ذبابة ولا امام الخيارات في المنع
 والا عطاء في الحكم (ط) مريض له مائة درهم وعليه من الزكاة مائة درهم لا يعطيها ولو اعطاها
 فللورثة ان يرجعوا على الفتراء بثلبها فان رضى هذا قضاء لا ديانة فقد اطلق (فسح) في اماليه انه

الصلوة خارج الوقت فإنه لا يلزمه الاداء ومن يؤخر الزكوة ليس للفقير ان يطالعه ولا يأخذ ماله
 بميرغلمه ويضمن بالاحل فان لم يكن في قبيلته الغنى من هرا حوح منه يضمن باخذ في الحكم أما
 ديانة ميرجى ان يحل له ذلك والله اعلم * كتاب الصوم وانه يشتمل على لما نية ابواب *
 * باب في نية الصوم * (حج) ثوى في صلوة مكتوبة او نافلة الصوم يصح نيته (مت) ولا تقبل
 الصلوة (عس ثب) والصلوات اصح يوم الشك متلوما ثم اكل ناسيا ثم طهر رمضان نية وفوت الصوم
 لم يجزه (حت) والصحيح في النسيان قبل النية انه كالعدم (شب) لم يجزه * باب فيما يتعلق
 تهلل رمضان والعيد * (فع حج) لا يأمن بالا عتاد على قول المنعمين وعن ابن مقاتل انه كان
 يسألهم ويتعمد على قولهم اذا اتفق عليه جماعة منهم (شص) (وتول من قال انه يرجع الى قول
 اهل الحساب عند الاشتباه بعيد فانه عليه الصلوة والسلام قال من اتى كاهما او عرا فاصدقه بما
 يقول فقد كفر بما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم وفي التهلل يستأمن على من هب الشافعي ولا يجوز
 تقليل المنعم في حسابه لاني الصوم ولا في الافطار وهل يجوز للمنعم ان يعمل بحساب نفسه فعليه
 وحده (شخ) الشرط عند ثاى وخوف الصوم والافطار روية الصلال ولا يجوز فيه نقول المنعمين
 (مت) فاذا اتفق اصحاب ابي حنيفة الا التادار والشافعي انه لا اعتماد على قول المنعمين في هذا
 * باب فيما يغسل الصوم * (فع) وصغت الكرسف في الفرح الداحل وعلقت به خيطا ضعيفا
 ليس له قوة الا خراج فهو في حكم الخارج ولو دخل حلق النصارى حرم مثل الحمصة من ثقبه فسد
 صومه وكان الوتة فسد الشاخذ على لتل قل حل حلقه من اخزاء اللين وهو ذاك لصومه (حك) (حك)
 لا تقبل (شخ) فتل خيطا فبله لمرافقه ثم ادخله في ثوبه ثم اخرجته وفعل ذلك مرارا لا يغسل صومه
 وان جعله مشرورا وبقي في الشيطاط على البزاق وفي النظم يغسل (فك تسج) نزل المساط الى رأس
 الفه ولكن لم يظهر ثم حل به فوصل الى الجوفه لم يغسل (فع شخ) اسبب شق غار تفع الماء الى انعه حتى
 خرج الى منه ولم يصل الى دماغه لم يغسل (شص) اكل او شرب او جامع ناهيا لم يغسل في يعرف

رَأَتْ الدَّمُ فَظَنَّتْ أَنْتَزَمَ حَيْضٌ فَأَفْطَرَتْ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَلْزِمُهَا الْكَفَّارَةُ (بِمَنْ) تَلْزِمُهَا (فَمَنْ) وَكَانَ الْوَرَأْتُ
 الدَّمُ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ طَهْرُهَا خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا فَأَفْطَرَتْ عَلَى ظَنِّ الْحَيْضِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَلْزِمُهَا الْكَفَّارَةُ (بِظَمِّ
 فَع) عَلَيْهَا الْكَفَّارَةُ (فَلَمْ) ظَنَّتْ دَمَ الْحَيْضِ وَلَمْ يَكُنْ لَا يَلْزِمُهَا الْكَفَّارَةُ سِوَا رَأَتْ فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ لِأَوَّلِ
 (فَع) ظَهَرَتْ بَعْدَ نَفْسِهَا الْأَرْبَعِينَ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً ثُمَّ رَأَتْ الدَّمُ فَظَنَّتْ دَمَ نَفْسٍ أَوْ دَمَ حَيْضٍ فَأَفْطَرَتْ
 لَزِمَتْ الْكَفَّارَةُ عَلَيْهَا (بِمَنْ) اسْتَمْرَبَهَا الدَّمُ إِلَى الْحَادِي عَشَرَ فَأَفْطَرَتْ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهَا أَنْ ثَبَتَ الْخِلَافُ
 فِي الصَّدِّ وَالْأَوَّلِ وَالْأَوَّلِ الْكَفَّارَةُ وَلَا يَكُونُ خِلَافُ الشَّاعِي شَبَهَةً فَلَيْسَ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ
 لِأَنَّ أَكْثَرَ الْحَيْضِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا فِي قَوْلِ ابْنِ حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهُوَ قَوْلُ مَا لَكَ وَالشَّاعِي (عَلَيْكَ)
 وَلَا يَجُوزُ اسْتِقْبَالُ الْوَلَدِ قَبْلَ أَنْ يَصُورَ الْوَلَدُ فِي الْحَرَةِ قَوْلًا وَاحِدًا أَوْ الْأَصَحُّ فِي الْأَمَةِ هُوَ الْمَنْعُ وَالِدُ
 بَعْدَ الْاسْتِقْبَالِ اسْتِحْضَاةً وَلَوْ أَفْطَرَتْ عَلَى ظَنِّ أَنَّهُ حَيْضٌ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهَا (فَع) تَسْمَحُ بَعْدَ الْعَجْرِ الْكَافَّةُ
 فَظَنُّ أَنَّهُ فَطَرَهُ فَكُلَّ بَعْدَ الصَّادِقِ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ (بِمَنْ) أَكَلَ هَجِينًا بِالْخِمْ فِي بَيْحٍ مَعَ حِمِينِكَ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ
 (فَع) وَلَوْ أَفْطَرَتْ فِي كَفَّارَةِ الْفَطْرِ مُتَعَمِّدَةً ثُمَّ خَاضَتْ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ لَا يَنْقُطُخُ التَّبَاعُ (ظَم) مِنْ الْأَكْلِ
 فِي رَمَضَانَ شَهْرَةً مُتَعَمِّدَةً يَوْمًا يَمُوتُ بِقَتْلِهِ (شَمَّ فَع) رَأَى الْهَيْلَالَ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ قَبْلَ الْغُرُوبِ
 وَأَفْطَرَتْ مَتَا وَلَا يَقُولُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَأَفْطَرُوا بِالرَّوْنَةِ فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ (فَع) فِي (شَمَّ) خِلَافُهُ فَقَالَ
 لَوْ رَأَى الْهَيْلَالَ فِي الثَّلَاثِينَ نَهَارًا لَا يَفْطَرُونَ فِي قَوْلِ ابْنِ حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَحُضِرَ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ لَنْ رَأَوْا
 قَبْلَ الزَّوَالِ أَفْطَرُوا لِأَنَّهُ مِنَ اللَّيْلَةِ الْمَاضِيَةِ وَبَعْدَهُ لَا فَإِنْ أَفْطَرُوا لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُمْ أَفْطَرُوا
 بِنَاءً وَدَلَّ (فَع) يَدَّهَا فِي الطَّهْرِ شَهْرًا أَوْ أَكْثَرَ فَحَيْضُهَا لَا يَقْطَعُ التَّبَاعُ فِي كَفَّارَتِهَا لِأَنَّهُ بَادِرُ
 (بِمَنْ) أَفْطَرَتْ فِي رَمَضَانَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى بِتَرَاتُوتٍ أَوْ مَرَّةً لَا لِجَلِّ الْمَعْصِيَةِ فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ زَجْرًا لَهُ وَكَتَبَ
 غَيْرُهُ نَعَمْ وَالْقَتَوِيُّ عَلَى ذَلِكَ فِيهِ أَمَّةٌ وَاضْرَارُ (بِمَنْ) وَغَيْرُهُ قَالَ كَلَامُ الشَّارِبِ أَمَّةٌ أَوْ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا
 يَمْلِكُ بِأَيِّ طَرِيقٍ مِنَ الطَّرِيقِ الشَّرْعِيَّةِ فِيهِ حَزْرَةٌ أَوْ حَزْرٌ وَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ الظَّهَارِ أَوْ الْأَفْطَارِ وَهُوَ
 غَنَى لَا يَجُزُّ فِي الصَّوْمِ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى التَّكْفِيرِ بِالْإِمْتِنَانِ فَقَدْ ذَكَرَ فِي (جَبَّ) فِي الظَّهَارِ إِذَا حَلَفَ بِعَقْدِ
 كُلِّ مَمْلُوكٍ يَمْلِكُهُ إِلَى كَيْلٍ أَوْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ فَقَالَ لِرَجُلٍ أَمْتَقَ عَبْدِيكَ بِعَيْنِي يَكُنْ أَنْ يَجُوزَ وَلَا يَجُزُّ (عَلَيْكَ)

رواية فيه وقيل لا يصح عند من اتبعوا فالأصح أن يؤسف روحه كما يجوز منه بالصياح وقيل هو كالجسماء وقيل
لا يصح بالاجتماع والى كل واحد من الكرمين الجيرة بالغة العاقلة إذا مكنت نفسها من صبيته أو يموتون فزوى
بها فليها الكفارة بالاعتاق وفي الدر المنثور في بيان الحد لا يلزمها (لأنها جامع بيمينه أو يمينته فلا كفارة
عليه) فزاد ولم يذول خلافا لما على (هذا) ليقدم كونه بخوفه فيها معها كفى أن لم يصح الخرقه ومنول الجيرة
إليه والامتناع منه في التحليل (لأنه لا يملك من الحق الحليل لا كفارة عليه) (ط) بكفر (يحيى) طين من البحر
طالع فاعلى ما كان كاطل كثر (هتج) إلا كفارة عليه (محمد بن) (الأنصاري) أنه لا كفارة عليه (فكأن) (سمع) أهل
البحر ما تيقن وهو ابتداء الطبل يوم الثلاثاء ينظرون ويوم عمن فاطم ورثم تهيى أن الطبل كان يغلي ولا كفارة
عليه (هذا) (ب) في المبيح الانظار والقدية في الصوم وأجواز من الميرة والعيلة على الصوم (شهر) (صحيح)
من يرض لا يقد من شرب الماء وأولهم الطبيب أن لما تشوهد لك لها أن يفطر والظن للفتنة كالألم
في إباحة الانظار ومن أبيع للانظار يعطون (لأنه لا كان) (العد) (هذا) (المحافل) (تفطر) (البيع)
نظف نقصان العقل أو زيادة الروح من الصوم فله الانظار (جميع) اشتد مرضه كونه صومه (فج) (أن) (أراد)
يمينه وحماه شدة في الانظار (لأنه) (الوقت) في الشيخ الفاني في الليل من صوم الغد يجزيه في فتاوى
الشيخ الكبير أن شأ أعطى القدية في أول رمضان لميرة وإن شأ أعطاه في آخره وعن أبي يوسف لو أعطى
نصف ماع من يوم واحد للمساكين يجوز قال الشيخ وبه يأخذ وإن أعطى مسكيناً ماعاً من يومين فعن
أبي يوسف روايتان وعند الشيخية لا يجزيه كالأطعم في كفارة اليمين (عم) (الحامل) إذا خافت على ولدها
الهلاك بإباحة الانظار في أول الجزء ويفترض في أخره (بوعلي) المحترف في المحتاج إلى ثقته علم أنه لو اشتغل
بغيره بلحقه ضرر مبيع للفطر يحرم عليه الفطر قيل أن يفرض (حم) لا يجوز للحجاز أن يجيز خبز يؤمله
على ضعف مبيع للفطر بل يجز نصف النهار ويستريح في النصف قيل له لا يكفيه أجرته أبو ربحه يقال
هو كاذب وهو باطل باتصرايام الشتاء (جميع) (تعب) (شئ) أو عمل حتى اجتهد العيش فافطر
كفر وقيل لخلاله (هف) (يق) (والتزوج) أن يمنع زوجته عن كل ما كان الإيجاب من أهيتها كالطهارة
والنداء اليمين دون ما كان من جهته تعالى قضاء رمضان ونحوه (صحيح) في كفارة اليمين بمنعها عن

من كفارة الظهار ويتعلق بحق المرأة فيها (خج) سافر من مكانه وانخفض من سفره بكرة الا فطار وفي
ذلك اليوم (ط) ان شاء السفر بعد ما يصلح لا يجعل له الا فطار بخلاف ما لو مرض بعد ما أصبح صائما
* يتألف في (النزول والشور) عفة الصوم * (بق) نذر بضم الاء فاكل نلرض او حيض اقبل ي له (ط)
لو قال لله علي ان اصوم ابد اضعف من الصوم لاشيغاله بالمعيشة فله ان يفطر ويطعم كل يوم نطف صاع من
معتقة ولو قال لله علي ان اصوم اليوم المثلث فيقدم فيه فلان تقدم في يوم نواه تطوعا يوجب عن النبي
ولا يلزمه لدية التطوع شيئا كرمضان والمبني والعين (ط) وعن ابني يوسف قال لله علي ان اصوم اليوم
الثلث فيقدم فيه فلان تقدم في يوم هو صائم فيه من رمضان او كفارة بوجع يجزيه لما هو به صائم وعليه
صوم يوم لقد وم فلان * يتألف الاحتكاك * (خج) فان الله علي احتكاك في شهر ان دخلت الدار ثم
كأجل فعلية احتكاك في شهر عند علمائنا رحمهم الله تعالى * باسب صدقة الفطر * (شمر) عجل صدقة
الفطر قبل ان يملك مقل ان النصاب ثم يملك لثبغى ان يجزيه لان السبب رأس يموته ويبي عليه ولو
اداهما على ان انها عليه ثم ظهر انها لم تكن عليه فليس بتعجيل او تكون نافلة (فع بفتح) تزوج طغيرة
معترة فان كانت تصلح لخدمة الزوج فلا صدقة على الاب والافعلية صدقة فطرها (فعم) له عبد
للتجارة لا يشاوي نصا بالوليس له مال الزكوة سواه لا يجب صدقة فطر العبد وان لم يود الى الثنا
لان لتبب تزوج الزكوة فيه موجودا والمعتل سبب الحكم لا الحكم فلم يستحسن (اسج) هذا الجواب
وتؤد فيه (بفتح) وضع عمل الفقير متولين من الخبز فاكل بعضه وقال المضيف له خذ هذه البقية يوجب
ضمن صدقة الفطر اذا اتواها ان كان الدفع بجهة التملك والا فلا ولا يحتاج فيه الى معونة الفقير في
الظاهر (بق) تصدق بطعام الغير عن صدقة الفطر يجوز اذا ايجازة المالك والطعام قائم والا فلا
فان وضعه جاز في جميع الأحوال (خج) عبد ماذون له في التجارة لا للتجارة لا يجب صدقة الفطر
على مولاه وهو للتجارة (ط ش) يجب صدقة الفطر عن عبده الماذون المليون (خج) تزوج امرأة
على عبد وماله فهو يوم الفطر ثم طلقها قبل ان يدخل عليها صدقة فطره (هـ) مثله وان كان قبل
التسليم فلا صدقة على واحد منها (ظم) لها جواهن ولا يلبسها في الاعياد وتزين بها للزوج

* بأشبه اثنين يلزمه الحج وموافقه * (فجرح) له الأرض وفقره وكروم يستغلها، وحواليه يستغلها
 ويكفيه وعياله في السنة حلة لبعضها وفي قيمة زينة لبعض الأخر وفاء بما يحج به لزمه الحج وفي أروضة
 التماطين من له دراهم رافد قاتين أو هو ومن أو مقال قلنا ما يكفيه لنفقته وأجرت ما يركبه ولعياله نفقة
 سنة فعليه الحج والأفلا ولو كان له مسكن في المشرق ثمته كثير ويجلو بعض ثمنه منزلاً في أعيانة أو صلح فيه
 ويحج بالباقي لا يلزمه الحج وإن فعل فهو أفضل (فجرح شنب) فقد المحرم يمنع الوحوش في ذمة المرأة كقصد
 إلى الأثر والراحلة عند أبي الحسن الكرخي وإني خفت الكثير ومنع وجوب الاداء عند الميداني (يؤا)
 للقاء وفي الحج أن يمنع عنه بسبب المكس الذي يدخل من القافلة (يحيى) وعيزة بحج الحج وإن علم أنه
 يدخل منه المكس قال رضى ولا اعتماد إلا على هذا أرمي خلت قافلته عن ذلك فلو سقط الحج به فمضى بعمل
 بقوله تعالى والله على الناموس لخبير من استطاع إليه سبيلاً وشل الكرخي ممن وجب عليه الحج إلا
 أنه لا يخرج لما إن القرامطة تدخل على الحاج بالبادية فقال ما سلمت البادية عن أخذ يعني ليس بعذر
 بلان البادية لا تخلف من الأمان وقلة المياه وشدة الحر هيجان زرع السموم وبه انتهى بعض فقهاءنا وقال
 أبو القاسم الضعاف لا شك في سقوط الحج من النماء في هذه الزمان والنما لشك في السقوط عن الرجال
 أو عنه لا أرى الحج فرضا ملها عشر دين جنة مثل خروج قرامطة الأولى قال والبادية عند يدي أرضنا
 بدور العرب (بث) أرو عن أبي غنيد الله البلخي أنه كان يقول ليس على أهل خراسان حج مبتلى كذا
 وكذا آتته وقال أبو بكر في زماننا لا نقول الحج فريضة قاله في سنة ست وأربعين وثلاثمائة (ممنه)
 وإنتي أبو بكر الرازي بعد أن أنه سقط عن الرجال أيضاً في هذا الزمان وبه الوجهين والشراطين
 الصغير بخوارزم وأبو الفضل الكرماني بخراسان وعن أبي بكر النوراني أنه خرج حاجاً إلى بيت الله تعالى
 فلما سار مرحلة قال لأصحابه زدوني أركبت سبعة كعبية في مرحلة واحدة فراداه وعن أبي
 سليمان الدارقي أنه قال خرجت أربعين حجة وما أرقاني قضيت رخصة الله تعالى عن نفسي وقال
 أبو القاسم الحكيم من عثر في هذا الزمان فزوة وأخذ لفاته الصلوة عن وقتها يحتاج إلى مائة غزوة
 ليكون كفارة لما فاتته من الصلوة (وقتا) إن كان الغالب في الطريق السلامة فالجرح يفرغ وإن كان

إلى الاستزاج فيمنع من ثم يمشي قليلا فلا يقف عليه إلا بعد الاستزاجية هكذا وله راحة ولا يجوز
 له تأخير الحج وإن كان من نيتة الوصية وكذلك الزكاة يضربها هواها البازد وينحيد بلغمه بالحج صحيح وشي
 أي يصير ضيق النفس * باب في الحج يحرم على المحرم وما لا يحرم * (فتح) باب في الحج لا يباح للمحرم أن يستجيم
أو يقتصد أو يطير أو يكتسب أو يفتش لأن ذلك ليس من محظورات الحج إلا آخره (م) (عن) مثله وله نزاع منه
 إذا اشتكى * باب فيما يتعلق بالحج عن الغير والوصية بالحج (عنك) دفع إلى آخر اثنين دينارا على
أن يحج منه فحج منه يترك فلما توافى الفقي في الحج جوع من نفسه ثلثين بعد نفاذ ذلك فان كان هذا
 تطورا رزم فلا يصح ونضمن (يتم) أوصى بأن يحج من ثلث ماله وأمر وصيه بذلك وفوض القيام بإقامة
فريضة الحج بعد موته إلى رجل بعينه وعين للحج شيئا معيناً بحيث يخرج من ثلثه ثم صار الطريق مخوفاً
 والشئ المعين لا يفي لأقامة الحج لما في ذلك من تحمل المشقة والعاجلة إلى زيادة الثقة لكي يقام العباداة
 فلو تصرف الوصي في الشئ المعين ليزيد أو ينقص فوض إليه القيام بأداء الحج ليس له ذلك بل يحج
 من ذلك المال من حيث يبلغ (فع) أوصى إلى رجل بالحج عن ثلث ماله وتعد رعايته الميضي الكعبة فله
أن يقروض ذلك الثلث إذا كان القاضى (فع) أوصى بأن يحج من ماله عن أبيه المييت يصح وعن
أبي بكر الأسكاف أوصى بماله للحج عنه أن حسن الطريق والإصراف حيث يراه الفقهاء ومن وجوه البر
 فالوصية جائزة وإذا اختلف القوافل فعلى الوصي أن يحج به عنه إما شروحاً واحداً أو اثنين أو عشرة
 فلا بد فعلى بل يمسه عشر سنين ثم يتصدق به على الفقراء لأنه أعظم وجوه البر * باب في مسائل متفرقة
(صفت طم) صلى الظهر والعصر يوم عرفة في وقت الظهر فليس له أن يتنقل بعد ما صلى العصر (فع)
 قال السمرقندي قال بعض فقهاءنا حج الغني أفضل من حج الفقير لأنه يؤدى إلى فقير الفروض من مكة
 وقبل ذلك متطوع في ذهابه وفضيلة الفروض أفضل من فضيلة التطوع * كتاب النكاح وأنه يشتمل
 على سبعة وعشرين باباً * الباب الأول في الألفاظ التي يتعلق بها النكاح وما يتعلق به (فع) قال
 لأجنبية بالحج أخشوقا ربح ما يرا دينارا وقالت قازين ويعلمان أنه عقد نكاح بينهما لا يصح حتى يصرحا
 بالنكاح أو ما يقوم مقامه (فع) شتم قال لها أخشوقا ربح ما في نكاح بكنا أدنارا فقالت نعم فقال

الزوج آزانين يا حقا زنين ينعقد النكاح (فمنع) قال لها يا ابي ما نأخذ من في سدا دينار فقالت هي
 امير دينار بشهوة الشهوة (شتم) قال الآخر يا ابي ما نأخذ من في سدا دينار كايين نقا
 الآخر قبلت النكاح وان لم يقل الاب ما نأخذ من في نكاح لانه صان مختار فافيه (ط) في نحو المختلف
 المشاف (شط) واله ينعقد النكاح بلفظ الاظهار وقال بالبح هي ها نأخذ فقال ها نأخذ فان كان
المجلس للعقد فوقه وان كان للعقد فكاح (شتم) قال زوجتك بنتي كذلك ان كان اسما كنا يقال له اب المراة
ادفع الي المهر فقال الزوج شملد افه قبول في المجلس وبعد لا يكون قبولا (فمنع) ليس بقبول
(فمنع) لخطب لابنه المضيق لكن قال في العقد هل زوجتني بنتك بك او لم يقبل لا بنتي فقال ابو المضيق
اعطيتها لا بنتك لان بكذا لا يصح (شتم) قال لزوج تزوجت كلى عشرة دينار فقال الرجل
زوجت نفسى منك بجواز ولا فرق بين ان يكون هذا من جانبه او جانبها (ن) ابو بكر خشي بشك
زواج من خشي مشك آخر برضى الولي فكبر له افاد للزوج اسما لزوج رجل فالنكاح جائز عند هم
لان قوله تزوجت يكسر على من الجائز ان في جواز النكاح وقال (يبي) المظهر الزوج غلاما والزوجة
جارية جاء ولا الا فلا (منع) قام احد الزوجين قبل القبول بطل فان لعل وهو مستقيم على الخلق
لروا يتين في البيع فرون الا خوب فانه لو قام احد المتبايعين ففى بطلانه روايتان (يمن) ان كان
حمل زوجتي بنتا فزوجتك بك او للت بنتا لم يصح لعل مكون الحمل محلا للنكاح حتى لو كان زوجتك
قد الحمل وه تنت بنتا لم يصح (منع) قال زوجت نفسى منك فقال تقصا عد الى لا يصح وكالا يصح
تعليق النكاح بالشرط لا يجوز اذا ضافه الى وقت مستقبل (يمن) له بنتان لهم وذا تزوج فقال لرجل
زوجت بنتى منك او لم يسمها صح ولو زوجت نفسها منه فلم يقبل شيأ بل دفع اليها المهر في المجلس فقبول
(يمن) مثله (فمنع) لا ينعقد (فمنع) قال لها بشهوة الشهوة خوب بستان وابن في يمن د وقال شايا بش
فان قالت استهزأ أفرد وا كان فيه دلالة قبول فقبول (يمن) لا ينعقد (فمنع) قال لهان من بش فقال
باسمك كبر وقال خوب بستان بمن دا دي فقال دا اذا كبر ينعقد اذا اراد بش به التحقيق (عس) قال
لا مرأة السلام عليك باز وحتى فقال السلام عليك باز وحى بعض من الشهوة لا ينعقد (منع) قال
لها هل زوجتني نفسك بك ان قالت بالبح لا محال فجواب باني الشف بمستحب ان يكون النكاح ظاهرا وان

يكون قبله خطبة وان يكون عقد في يوم الجمعة وان يتولى عقده ولي رشيد وان يكون بشهود عدل
 * باب في الشهادة (بم) زوج عبد وامرأة وهو حاضر بشهادة رجل واحد سوى المولى جاز ذلك
 في الامة (بم) لا يجوز بينهما اختلاف البتة البالغة وقال استاذ نارض فيهما روايتان (فم) فقولن
 زوج اتجلا امرأة بشهادة واحد والزوج حاضر ينعقد ولو تزوجها الحضرة البائمين ففيه اختلاف
 المشايخ والاطيح انه ينعقد (بم) تزوجها لئلا يسمع الشهود ضررها ولم يروا شخصها يصح ان كانت في
 البيت وحدها والا فلا وكذلك في التوكيل * باب في نكاح الصغار (بم) (بم) شبه تزوج
 امرأة بغير اذن ابيها واذا دخل بها لا مهر عليه وفي العبد المحجور يجب بعد العتق لانه ضمان قول
 (بم) قبت) زوج بنته البكر البالغة برضاها فدخل الممحل واشتوى بها جهازا له وسلمت اليها فليس
 لها انكاره لان الاب ماذون بشرى النجهاز عرفا وعادة ومروءة علمت ولم تعلم انه اشتراها من مالها
 (بم) زوج بنته الصغيرة من رجل ظنه اخر الاجل وكان متعقفا فهو باطل وقال رضي وينبغي ان يكون
 بالاتفاق (ط) ان دخل زوج بنته الصغيرة من رجل ظنه محلا لا يشوب الخمر واخبره الناس بذلك
 فوجدها مشربا من ماء ان لم يعلم الاب بشرى بها وكان غلبة اهل بيته الصلاح قال النكاح باطل بالاتفاق وانما
 الخلاف فيمن زوجه من رجل عرفه غير كفول (ط) والوزوجه بالقلاضي من غير كفول (ط) (بم)
باب البنات ان يقول الاب والزواج اذهب بها الى بنتك وزوجه وان كان الزوج صغيرا * باب في نكاح
البكر (بم) (بم) انما من البتة البكر البالغة وقال لها ان فلانا يذكرك به فذكرتك فوئدت من مكنها
 وهي سائلة هكذا مرتين ان تزوجه الاب جاز (فم) استأمر البكر فسكت فوكل من تزوجه ممن استأمره
 جاز ان عرفت الزوج والمهر (بم) مثله ولو وكل رجل ابنته قبل الاستيحاء ثم استأمرها
 التوكيل بين كبر الزوج وقت المهر فسكتت فزوجه جاز (ط) سكوت البكر عند العلم بنكاح وكيل الاب
 يسكتها عند نكاح الاب (بم) ليس يراد منه ان علمت وقت العرض انه وكيل الا في فهو رضا
 (بم) قال لها معها الذي هو وليها لا تغيره لك وكلتني في المهر ان لا تزوجك على ما استصوب فسكتت
 فزوجه ممن ابنته او غيرها بعشرين دينار او اقل (بم) (بم) زوج البالغة وليها بحضورها وعلمها
 فسكتت ولم يسب منها ففيه اختلاف ولا يمتنع انية رجلا (بم) (بم) (بم) فسكتت الممثلة البكر

[illegible]

بنتا خمسين سنين لا تثبت وفي بنت التسع تثبت وكذلك ابنت السبع ان كانت ضخمة مشتهرة والا فلا
 (ط) ادخلت ذكر صبي في فرجها والصبى ليس اهل الجماع تثبت حرمة المصاهرة (ط) قبل المجنون
 أم امرأته بشهوة او السكران بنته تحرم (تج) وبجرمة المصاهرة لا يرتفع النكاح وكذلك لكب بالرضاع
 حتى لا يحل لها التزوج بزواج آخر الا بعد المتاركة والوطى فيها لا يكون زنى * باب ما يجوز من
الاكل وما لا يجوز * (ثمت) اهل الجرب الذين هم يقرب دارنا معطلة فلا يجوز للمسلم ان يتزوج
 من نسائهم (عك) مثله (يمنح) تزوج امة ثم سيدتها لم يجوز وفي الجماع والزبادات يجوز وبه
 (ظف عك) وقوله في مشقة من القدرى ولا يجوز الجمع بين امرأتين لو كانت كل واحدة منهما
 رجلا لم يجزله ان يتزوج بالاخرى في الحرمة المؤبدية وانها موقفة تزول بزوال ملك الجين (يم) باب
شعوي المذهب تزوج بعنقبة بغير ولى لم يجوز ولى عكسه جاز (يمنح ظف) يجوز للمناكحتين اهل
 العدن وبنين اهل السنة الذين يقولون بالروية عند فقهاءنا سئل الحسن البصري عن التزوج بعنقبة
 فقال يجوز بشهود (خم) لا يجوز (عك) يصقع السائل لحماقته * باب في النكاح الفاسد * (يم)
 اتت بولد في النكاح الفاسد يثبت النسب بغير دعوة (ش) الخلو في النكاح الفاسد لا توجب المهر
 والعك في الشامل اذا اتاها في الذرية النكاح الفاسد لا يجب المهر لانه ليس بمحل النسل (خج)
 تزوجها في علة غيره ودخل بها فعليه الاقل من المسمى ومهر المثل وعليها البعدي ويتل الخلان
 (صغر) قال ابو القاسم الصغار ابتداء العك في النكاح الفاسد من الوطى الاخير وهو قول زفر وقال الفقيه
 ابو جعفر هو قول ابى يوسف من وقت الفرقة (بمن) من وقت المتاركة وعلم غير المتاركة شرط الصحة
 المتاركة وهو الصحيح حتى لو لم يعلمها لا ينقض عداها (بمن) المتاركة لا تكون الا بالقول كانت من خولية
 او لم تكن حتى لو تركها ومضى الى غيبته استنون لم يكن لها ان يتزوج باخر (فمنح) اذلك في المدخولة
 وفي غيرها بفرق الا بد ان وهو تركها على قصد ان لا يعود اليها (بمن) في النكاح الفاسد يستبد كل
 واحد منهما بنفسه قبل الدخول بالا جماع وبعين الدخول مختلفا وهما المرأة في المتاركة ليس بشرط
 في الاصح كافي النكاح الصحيح وبه (ظم يمنح) وانكار الزوج النكاح يحضر قضاة متاركة والا فلا كذا نكار
 الوكيلين بالوكالة هكذا عن ابى يوسف زوج وقول المرأة عند خبر العدل من ان زنى بين ارم متاركة

* باب في الرضاع * (فجع شى) امرأة كانت تعطي ثدييها صبية واشتهر ذلك بسنهم ثم تقول لم يكن في ثديي لس حين القيتها ثديي ولا ينلم ذلك الا لمن جهتها الحار لا ينهالين تزواج بهن الصبية (فجع) رنى بامرأة تحرم عليه بنتها من الرضاع وهى منصوبة (من) بمثله ولو ارضعت اللبن وحل والمرصعة ام يحوز لك الرجل ان يتزوجها وكذا يجوز ان يتزوج بنت المرصعة التى ارضعها مع ابنه (بمع) ارضعت صبية امها عائشة ولزوح المرصعة بنت من زوجة اخوة ماتت هل ومع عائشة الختبن من الرضاع ولا يجوز الجمع بينهما في النكاح اذا ارضعتها بلسم * باب في المهور * (شم) تزوج بامرأته وهى حلال له مهر معلوم لا يجب المهر (فجع) يجب ويجوز الزيادة في المهر من غير شهيد (فجع شبن) افتراقا وبقى عليه عشرة دنانير من المهر ثم تزوجها متلك العشرة فهو تزوج بمثلها (بمع) قالت زوجت نفسى منك تحمين دينار او ابرأك عن الخمسين فقال قبلت ينعتد بمهر المثل (بمع) مريضة زوجت نفسها باقل من مهر مثلها ثم ماتت طيس للاولياء ان يملأوا الى مهر مثلها (فب) قالت زوجتك بمهر جائز في الشرع ينصرف الى مهر المثل (فبمع) مثله (بمع) ينصرف الى عشرة دراهم (بمع) اختلفا في هبة المهر فقالت وهبته لك بشرط ان لا تطلقني وقال بغير شرط فالتقول قولها (بمع) عادة خوارزم ان النساء لا يطلبن المهور الا عند الفراق او بعد الموت فهو تاحيل هرا ولو طلقها ردعيا لا يصير المهر حالا حتى تنقضى العدة وانه احد عامه المشايخ (فب) يصير حالا (فمع) مثله (مع) لها طلت المهر مع الحل لكن للقامي ان لا يسمع ذلك مادام حلالين (بمع) المهر في عرفها غير مؤجل ولها المطالبة متى شاءت (بمع) ولو تزوجها بازيد من مهر مثلها على انها بكر فاذا هي ليس لا يجب الزيادة (بمع) وكل اخاه ان يتزوج ابنته فزوجها الوكيل كرها وزنت اليه كرها ودخل بها كرها يجب مهر المثل (بمع) ولو وطى المطلقة ثلاثا مراء على طن انها تحل له فعليه كل وطى مهر ان ادعى الاشتباه عند كل وطية ولو وقعت بين الزوجين حرمة المصاهرة ثم وطىها قبل المتاركة لا يحل وعليه مهر المثل وبعد المتاركة يحل (ط) قبل الزوج ام امرأته او بنتها او على العكس ثم وطىها لاحد عليه ادعى الاشتباه او لم يدع لاختلاف الصيغة فيه (بمع) ولو قال لغير المدخولة ان خلوت بك فانت طالق فحل بها يجب نصف المهر لا كماله (بمع) دفع الى زوجته ما لا نقالت هي من المهر وقال

البروج وديعه فاعول مولها ان من جنس المشروط والافلز ووج (فك عك) تزوجها بكنز
 ولم يذ كر طول ولا غيرضا فعلية كراش من قطن يبلغ دينار (عش) تزوجها وخطابها وقال لم اجامعها
 وحل قته فعلية كالالمهر (فمخ) خطبها ولم تمكنه من نفسها ففيه اختلاف المتأخرين (فعم) صغير
 يقل رمل الا يلاج زفت اليه امزأته وهي صغيرة تجامع به ثلها وخطابها لا يجب كمال المهر كالريض القادر
 اذ لم يشته (شمس) خلوة الصبي الذي لم تحرك آله ويشتهي بشي ان يوجب كمال المهر (خج)
 بتا كن المهر (نمخ) افترا فقلت افترا فتابعن الدخول وقال الزوج قبل الدخول فاقول قولها
 لانها تنكر سقوط نصف المهر * باب الزيادة في المهر * (ط) الزيادة في المهر بعد هبة المهر
 تصح (فمخ) قال بعد الهبة جعلت الف درهم مهر ك لا يلزم (فمخ) جد للحال نكاحا بمهر يلزم
 ان جدد له لاجل الزيادة لا احتياطا (عك) ابرأني فاني امهر بك مهر احد يد افا برأته فجد
 لها مهر مع الحل في هذه الصورة يبرأ من المهر الاول ويجب الجدي (فك) تزوجها بمهر جد
 مع قيام الحل ففي وجوبه اختلاف بين ابى يوسف ومحمد (خج) وهيت او ابرأت ثم جدد بمهر فعلى
 قيا من قول ابى حنيفة ومحمد ثبت خلاف ابى يوسف وقيل بالاتفاق لا يثبت الثاني بعد البراءة وانما
 الاختلاف فيه حال قيام المهر والاصح انه مختلف (عك حم) لا يثبت الثاني * باب في نكاح
الكفار والمزود * (فمخ) مجوسي اسام وتحتته اخته تبين بدون تفريق القاضي (فمخ عك) جاهلة
 متى خاصمت الزوج اظهرت كلمة الكفر مغايظة او فرار عنه تحرم اللعينة وتجبر على الاسلام وكل
 قاض ان يجد النكاح بينهما بمهر يسير ولو بد ينار رضىت او ابت (حم مثله) (ن) ثبت التجبر على
 الاسلام وتعز زخمسة وسبعين وليس لها الا التزوج بزوجه الاول (فمخ) مثله (ط) تجبر على النكاح
 وبعض مشايخ بلخ منهم (جده فمخ) وا بنو القاسم الصغار واسماعيل الزاهد من ائمة بخارا وبعض ائمة
 هم قند كانوا يفتنون بعد م الفرقة بردتها حسم الباب المعصية وفي الجماع الا صغر كان شاذ ان
 وابو نصر الد بوسى يفتيان بانها لا تبين (شص) المرتدة ما دامت في دار الاسلام فانها لا تسترق
 في ظاهر الرواية وفي النوادر عن البيهقي انها تسترق (ص) ولو كان الزوج عالما استولى عليها
 بعد الردة فتكون فيا المسلمين عند البيهقي زح ثم يشتريها من الامام او يضر فيها اليه ان كان مصر فا

فأرأيتي معت بهذه الرواية حسيما لهذا الامر لا بأس به قلت وفي زماننا بعد فتنه التثرة العامة ما روت هذه الولايات التي غلبوا عليها واجروا الحكم عليهم كخوارزم وماوراء النهر وخراسان ونحوها ما روت دار الخوفاني الظاهر فلما احتل عليها الزوج بعد الردة يمكنه اولا الاحتجاج الى شوائها من الامام فتبقى في يده بحكم الرق حسيما نكيد الجهلة ومكر المكورة على ما اشار اليه في السير والكثير

باب فيما يتعلق بكناح العبد والاماء (بمع) اذن لعبد في التزوج ثم ابقى لا يبقى ما دوننا (خرج) فيبقى ما دوننا (بمع) سكوت المولى عند تزوج العبد ليس برضى (بمع) اذن لعبد ان يتزوج ملاقته باللف تنزوجهما باللفين يتوقف الحل على اجارة المولى (تفع عكث) اشترى جارية تحت زوج قبل الدخول لم يدخل بها يملك المشتري فالمهر للبائع (عكث) باغ عبد بعد ما زوجته امرأة فالتهم في رتبة الغلام يدور معه اينما داز هو الصحيح كدين الاستهلاك (جميع بو) المهر في الثمن (عكث) زوج عبد حرة ثم اعتقه تحيرون تضمن المولى والعبد (شمر) بضمن المولى الاقل من قيمته ومن مهرها (بو) زوج مدبره امرأة ثم مات المولى فالتهم في رتبة العبد يورث به اذا احتق في الجامع التاحري الامة كالحر في حق الكناح حتى استحققت مطالبة الزوج على القسم والوطى والنفقة باب فيما يحول الروح والزوجة الى فعل (شمر) تزوج في البلد ثم اخرجها الى الرستاق فابت ذلك فلها ذلك اذا عصمت نفسها بالعين لق والا فلا (كص) والبد والظاهر تزوج بملكية في البلد فولدت له ثم اراد اخرجها الى الرستاق فلها الا باء ولو اخرجها ثم ابت فلها ذلك (بمع) بالوان يخرجها الى الرستاق ان كان الرستاق قريبا قيل له ما القريب قال ما دون السفر قال رضى الله عنه وهو المزاب وتاويل ما اجاب به (شمر كص) والبد والظاهر ما اذا كانت المسافة سفرا بان ابا المقاسم الصغار هو الذي يختار قول البيهقي في منع نفسها من السفر لها لا حل للمهر ومع هذا قل للزوج ان يخرجها الى ما دون السفر وان لم يوف مهرها بعد فعرف بهذا ان للزوج ان يخرجها من البلد الى القرية اذا لم يكن المسافة سفرا باتفاق بين البيهقي وما حيه وان لم يوفها مهرها (بمع) امرأة لا ينطق عليها زوجها ولا يكسوها وقد ارفاها مهرها ولم يوف اليها لكنها لا تطالبه به ليس لها ان تمنع نفسها منه باب في الحضانة (بمع) الام احق بالصغيرة وان كانت ميمنة السيرة معروفة بالفجور

او كانت مطربة ما لم يفعل ذلك واذا افتراقا تزوج كل واحد منهما فحضانة الصغيرة للاب اذ لم تكن
لها من تكون لها الحضانة ولو تزوجت الام بزوج آخر وتمسك الصغيرة معها ام للام في بيت الراب
والاب ان ياكلها منها (يخ) الصغيرة اذ لم تكن مشتتة ولها زوج لا يسطحق الام في حضانتها
ما دامت لاتصلح للرجال الا في رواية عن ابي يوسف اذا كانت تصلح للاستيناس بها والصغير اذا كان
في حضانة الام وهو من اولاد الاشراف يستحق على الاب اخاذا ما يخلد فيه فيشترية او يستاجر (خج)
صغيرة عند حلة تخون حقها فلعمها ان ياكل منها اذ اظهرت تخايتها * باب في ما يتعلق بنكاح
الفضولي وفسخ اليمين في تعليق الطلاق * (سي) المبيز في النكاح الموقوف لو قال خذ هذا من المهر او قال
ادفعه الى فلانة من المهر فهذا الاجازة بالفعل (فج) قال ادفع هذا اليها ولم يقل من المهر فهو اجازة
قولا وكذا لو قال بالبحر حلال مني پاروزدوا الاجازة بالفعل ان يدفع ما يدفع ويضم في قلبه انه من المهر ثم
يظهر يعن الاجازة (ظم) فم (فب) لو قال عند البعث هذا من المهر فهو اجازة بالقول (ظم) فم
وصول المنة والى المبيز يشاء اليها ليس بشرط للصحة (فب) لا رواية في مجرد البعث وقيل يكون اجازة
ولو قال ادفع اليها هذا الشيء فهو اجازة بالفعل (ق) حلف لا يطلق امرأته فاعجب اعنه فيزني
فلن اجازة باللسان حثت وان اخذ بدل الخلع لا يحنث (شم) لو قال بالبحر خجيبا كام كام حلالا
يوزن اجين فلا خبة فهي طالق ثلثا لا سبيل له اليها يعني بل ونفسح اليمين (فم) ان تزوجت فلانة
او دخلت في نكاحي فهي طالق ثلثا فزوجها منه فضولي واجازة بالفعل طلق ولا ينفعه هذا نكاح الفضولي
(ط) عن نعيم الدين النصف في راج كل جواب عرفته في قوله كل امرأة اتزاجها يعني من جواز نكاح
الفضولي فيه فهو الجواز في قوله كل امرأة تنخل في نكاحي لان دخولها في نكاحه لا يكون الا بالتزوج
فيما ذكر الدخول في نكاحه كذا في التزوج قولاً فكان تعليقاً به فينخل اليمين قبل الاجازة فلا يحنث
واذا قال كل امرأة تصير حلالا لى فهذا او ما لو قال بكل امرأة تنخل في نكاحي سواء قال رضى الله
عنه الا ان جواب (شم) فم (الحسن) سئل (شم) قال كلما تزوجت فلانة او زوجت منى بعقد
فضولي واجزت بقول او فعل او كلما تصير فلانة امرأة لى او زوجت لى فهي طالق ثلثا قال هذا كله
هل له طريق ان يتزوجها ولا يحنث سوف التكم فكتب نعم طريقه نكاح الفضولي واغطاء شيء من المهر

قَالَ رَضِيَ كَانَ هَذَا أَقُولًا أُخْرَاهُ يَعْنِي (شَمْسٌ) وَذَكَرَ الْأَمَامُ مَنْشَقَ النَّظَرِ رَضِيَ الدِّينَ النَّيْسَابُورِي
 أَنْ فَعَلَ الْفُضُولِي فِي نَحْوِ هَذَا لَا يَدْفَعُ الطَّلَاقَ (بِمَتِّ) قَالَ لَا جَانِبِيَّةَ هَرَكَةٍ كَمَا تَوَذَّرَ نِكَاحَ مَنْ آتَى بِهِزْ
 مِنْ هَيْكَلَةٍ تَوَازَى مِنْ بَسَمَةِ طَلَاقِ فَضُولِي هَمِينَ زَنْ رَأَى بِهِزْ وَخَوَّاهُ وَرَوَى بِفَعْلٍ أَجَازَتْ كَرَدَ
 لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ (فَعَمَّ مَتِّ) قَالَ أَنْ تَزَوَّجْتَ فَلَا تَهْمُ بِثَلَاثٍ وَأَنْ عَقَلَ لَهَا فَضُولِي فَهِيَ بِثَلَاثٍ وَأَنْ حَكَمَ
 الْحَاكِمُ بِصِحَّةِ النِّكَاحِ فَهِيَ بِثَلَاثٍ فَطَرِيقُهُ الْحَكْمُ بِقَسَمِ الْيَمِينِ بَعْدَ دَعْوَى صَحِيحَةٍ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ
 وَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا لِتَكْلِيفٍ فَإِنَّهُ لَوْ عَقَلَ لَهُ فَضُولِي يَنْعَقِلُ الْيَمِينَ لَا إِلَى جِزَاءٍ ثُمَّ يُجِيزُ بِالْفَعْلِ فَتَبْقَى جَلَالًا
 لَهُ وَلَوْ قَالَ بِالْحَالِ كَمَا تَضُولِيكَ نِكَاحٌ أَكْفَيْتُكَ طَرِيقُهُ فَسَمِعَ الْيَمِينَ لِأَنَّهُ يَرَادُ بِهِ الْعَقْلُ الْمَقْرُونُ بِالْأَجَازَةِ
 (قُبَّ) قَالَ أَكْرَفَ لَنَا زَنْ مَن شُودَ فَهِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا تَزَوَّجَهَا لَهُ فَضُولِي وَأَجَازَ بِالْفَعْلِ لَا تَطْلُقُ هُوَ الْمُخْتَارُ
 (فَعَمَّ) قَالَ فِي الْمَصَاهِرَةِ أَنْ أَصْلَحْتَ هَذَا الْأَمْرَ فَالْتِمَالُ عَلَى حَرَامٍ فَعَقَلَ لَهُ فَضُولِي وَأَجَازَ بِالْفَعْلِ
 لَا يَحْتَسِبُ (تَجَّ) قَالَ بِالْحَالِ كَامٍ يَأْنَا نَامَ وَذَاتُاجٍ أَوْ قَالَ أَنْ صَارَتْ خَلَالًا لِي فَهِيَ طَالِقٌ يَحْتَسِبُ بِعَقْلِ الْفُضُولِي
 قِيلَ لَهُ أَتَتَرَكُ مَذْهَبَ نَجْمِ الدِّينِ النَّسْفِيِّ وَحَقَّ قَالَ نَعَمْ لِأَنَّ هَذَا تَعْلِيْقٌ بِالْمَلِكِ لَا بِسَبَبِهِ وَالْمَلِكُ يَثْبُتُ
 مِنْهُ الْأَجَازَةُ يَقَعُ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَلَوْ قَالَ هُوَ زَنْ نِيكَهُ أَوْ رَأَى بِهِزْ لَا يَنْفَعُهُ نِكَاحُ
 الْفُضُولِي قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسَمِعْتُ (بَحْ) فِي مَجْلِسَيْنِ يَقُولُ قَالَ لَهَا إِذَا تَزَوَّجَكَ الْفُضُولِي لِي وَأَجَازَتْ
 نِكَاحَكَ نَأْتِ طَالِقٌ لَا يَنْعَقِلُ الْيَمِينَ أَصْلًا وَأَصْرَ عَلَيْهِ بَعْدَ مَبَاحَثَاتٍ كَثِيرَةٍ وَيَقُولُ الْيَمِينَ لَا يَنْعَقِلُ إِلَّا
 فِي الْمَلِكِ أَوْ مضافًا إِلَى سَبَبِ الْمَلِكِ وَلَمْ يَوْحِدْ شَيْئًا مِنْهُمَا لِأَنَّ سَبَبَ الْمَلِكِ أَيْضًا هُوَ التَّزْوِجُ لَكِنِّي وَأَكْثَرُ
 أَصْحَابِي أَلَمْ يَعْبُدُوا هَذَا الْجَوَابَ (بِمَتِّ) وَلَوْ زَوَّجَ اجْنِي صَغِيرَةً لَا وَلِيَّ لَهَا ثُمَّ بَلَغَتْ بَعْدَ شَهْرَيْنِ فَأَجَازَتْ
 جَازَ وَلَوْ زَوَّجَ ابْنَهُ الْبَالِغَ بِغَيْرِ أَمْرٍ فَقَالَ ابْنُهُ أَنْ كَانَ أَبِي خَطْبَهَا لِي فَهِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا لَا تَطْلُقُ (ظَمَّ) زَوْجُ
 ابْنِهِ الْبَالِغُ أَمْرًا بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَضَمَّنَ الْمَهْرَ فَأَجَازَ النِّكَاحُ لَا يَكُونُ أَجَازَةً لِلضَّامَانِ (قُبَّ) هُوَ أَجَازَةُ لِلضَّامَانِ
 (بَسَمَتِ) زَوْجُ ابْنِهِ الْبَالِغِ أَمْرًا بِغَيْرِ إِذْنِهِ ثُمَّ بَلَغَ وَخَلَا بِهَا فَهُوَ أَجَازَةٌ (بِمَتِّ) مِثْلُهُ (قُبَّ) لَا إِلَّا إِذَا مَسَّهَا
 أَوْ قَبَّلَهَا شَهْوَةً وَعَنْهُ أَحَازَةُ مُطْلَقًا (فَسَجَّ) بَحْ زَوْجَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْأَبِ وَالْمَتِّ الْخَبَرُ فَاجْعَلْ فِي تَجْهِيْزِهَا
 فَهُوَ أَجَازَةٌ (قُبَّ) صِغَةُ زَوْجَتْ نَفْسَهَا وَلَيْسَ لَهَا وَلِيٌّ وَلَا قَاضِيٌ يَنْعَقِلُ وَيَتَوَقَّفُ عَلَى أَجَازَتِهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ
 (فَمَحَّ) الْأَصُوبُ فِي زَمَانِنَا فِي حَقِّ مَنْ قَالَ أَنْ تَزَوَّجْتَ فَلَا تَهْمُ بِثَلَاثٍ وَأَنْ يَتَزَوَّجَهَا بَعْدَ الْفُضُولِي

ولا يشترط في بفسخ اليمين لأن قسامة العضر ظهرا لا يخلون عن الارتشاء فلا ينقذ قضاءهم خصوصاً عند الشافعي
 ربح (فمخ) الاحتجاج في نفاذ الجارية عقد الفصول إلى معرفة الفصول (بم) طلق منكوبة نكاحاً موقوفاً واحدة
 أو ثلثاً فيموت أجازة (م) ابن سماعه عن محمد هو ولا أجازة ولو قال فهي طالق فعند الشيخية ربح أجازة
 وتطالق وعند محمد رد ولا تطلق (بم) زوجها فصولي ثم بعث الزوج إليها ثوباً فقبضت لا يكون أجازة إلا
 إذا قيل لها إن الزوج بعثه إليك أوجهة نكاح وقبضت فهو أجازة (فمخ) زوج له فصولي وبعث قوم المرأة
 إليها ثوباً فألبس بعضها فهو أجازة (شم) قيل له في عقد الفصولي كم تجعل المهر فقال كذا دينار فهو توكيل
 وكل إذا قال أناراض بعشرين لا بأكثرية وإن زاد الفصولي شيئاً قليلاً ولو نصف دينار لا يحسن (فمخ) قال
 كل امرأة تزوجها فهي طالق ثلثاً ثم أجاز عقد الفصولي بالفعل ثم خالها بعد ذلك ثم تزوجها بنفسه يقع
 الثلث (فمخ) قال مشائخنا العراقيون وأبو الليث لا بأس بأن يؤخذ في تعليق طلاق الأجنبية بنكاحها
 بقول الشافعي ربح أنه لا يقع وعند ذلك يصح القول بالحل إذا اتصل به قضاء القاضي بفسخ اليمين
 أو إذا أجاز الحالف عقد الفصولي بالفعل * بناب فيما يتعلق بالتحليل ونكاح المطلقة ثلثاً * (فمخ) عن
 الصديريين البزدوين محمد وعلي بن سعيد بن المسيب رجع عن من هبته في أن الدخول بها ليس بشرط
 في صيرورتها حلالاً للاول (شم) ولو قضى به قاض لا ينقذ قضاؤه فان شرط الدخول ثبت بالأخبار
 المشهورة (شم) فع (يت) يستل في التطليقات الثلث ويأخذ البرشي بدل لك وتزوجها للاول بدون
 دخول الثاني هل يصح النكاح وما جزاء من يفعل ذلك قالوا أن يسود ويعد (فمخ) فقيه يفتي بمن هب
 سعيد بن المسيب وتزوج للاول فقال بقيت مطلقة بثلث ويعد (فمخ) عت) المحلل إذا أوج إلى
 مكان البكارة يحل للاول والموت لا يقوم مقام الدخول في حق التحليل (ظ) وكذا الخلوة في نوادر
 هشام إذا اتاه في دبرها لا تحل للاول (من) والزواج الثاني لا يهدم ما دون الثلث إلا بالدخول
 (فمخ) عت) قال لها إن دخلت هذا الباب فانت طالق ثلثاً فدخلت ومنعت نفسها عن الزوج ثلثة
 أقراء وتزوجت بأخر ودخل بها وطلقها وانقضت عدتها ثم طابت من الأول أن يجعل دلتها نكاحاً ففعل
 غير عالم بما صنعت وهي في بيته لا يجوز لها ذلك ولا تحل للاول (عن حمز) لا يصلح أن في حق إسقاط
 العدة قضاء ويصلح أن ديانة (شبن) طلق امرأته ثلثاً ثم أنكر وغاب عتها فلها أن تتزوج بأخر بعد

البرقة ذبانه لا يجر في المذهب الصحيح (عن) خلف اثبات نكاح انما لم يثبت وجوب
الحيث وظلت انها لو اخرجته ينكر المصنف فاذا غاب عنها يشهد من الايجاب فلها التحليل ذبانه لا
قبضه قال (عن) ما لم يثبت عنها السيد ايا شجاع فكتب انه يجوز ما سألته بعون مدونة قال لا يجوز والظاهر انه
انما ايجاب به في امرأة لا يوثق بها (عن) شهد عبد لان لا امرأة ان زوجها طافها ثوبا وهو يحسد ثم ماتا
او قايما قبل ان يشهد عند القاضي لم يسعها المقام معه وكذا اذا شهد على رضاء بينهما ان قد رتا
على الهرب منه لم يسعها ان تتبنا وتزوج بزواج اخر لا نهائي الحكم زوجة الاول قبل القضاء بالفرقة
(عن) قالوا هل ابي القضاء وله ذلك ذبانه وكن يك ان سمعته انه طافها ثوبا ثم حلف انه
لم يفعل فردها للقاضي فله لم يسعها المقام معه ولم يسعها ان تتزوج بغيره ايضا قال رضي الله تعالى
عنه فالجواب ان ابي خروا بيا شمس الاسلام الا وزجند غا ونجم الدين الشافعي والسيد ابي شجاع
وابي حامد والسر قس على هذا ان يتزوج بزوج اخر فيما بينهما وبين الله تعالى وعلى جواب الباقيين
لا تحل (عن) ما لم يثبت عنها السيد ايا شجاع فكتب انه يجوز ما سألته بعون مدونة قال لا يجوز
وتعويض الجوز ان عن نفسها يسعها ان يتزوج بزوج اخر فيما بينهما وبين الله تعالى وعلى جواب ما مر (عنك)
لو قالبت جلست بك او قالت جلالة كرم لا يعمل له الزوج ما لم يثبت عنهما الاختلاف في التراضي في كيفية
التحليل قال رضي وهو الجواب في النسيب والعزل (عنك) (عنك) تزوجها وولدت ثم كين اذها امه ثبت
نسيب الولد منه ويرث ولو تزوج بمجنون امرأة يشهد به ودخل بها وولدت لا يثبت النسب منه جارئة
لها ولد فقال مولاها وولدت هي مولى ولد اولم يبين لا يثبت نسيب هذا الولد منه (عنك) (عنك) له آية
قصيرة لا يمكنه ادخالها داخل الفرج ليس لزوجته حق المتالبة بالتفريق * باب في عزل المرأة
وما يجتمع بسبعها لمن يكون * (عنك) اغزلت جوزة الزوج باذنه او سكوتة ونسجتها كذا ليس نهى
للزوج وان منعها وضع هذا اغزلته ونسجتته فله طارعا عليه اقية الجوزة ولو نسج العزل الزوج او دفع
الاخوة الى الحائض في فصل يمنع فهو متبذرع (شمس) دفع اليها الجوزة ونسجت لتعذر ما يابو تغزل
فغزلت ثم نسجت ثانيا كثيرة فيمنع للزوج ان كان النسب باذنه والا فللمرأة (شمس) عزلت القطن ليامم
الزوج لتعذر له منه فلا تداخت قبل النسيج فهو لصاحب القطن (جندج) رجل قوام على امراته ينفق

عليها ويشترط لها من الجوزة فهي تغزلها ويدفع الزوج غزلها الى الخائف فينسجها اثوابا ثم وقعت
 الفارقة بينهما فان كان نسيحها التيلج والا تخاذ الثياب له فهي له وان كان لها فهي لها * يا رب في الاسوال
 التي تدفع في العاصي هو انت والواجوع فيها عكث حمل الى الخطيئة المذمومة من جنس ما يحتمل
 اليهن في العادة ودفع اليه اهل الخطيئة مثل ما يحتمل اليهم فلا رجوع لهم فيه اذا افتوتوا والمساهلة
 في مثل هذا عزيمة فيماليهم ففع في المبعوث بالبحر انك يك يطلبون في موف في جويك انية خوارزم
 موضعا مثلا لمثل لا محالة وفي رشايق خوارزم يطلبون موصا وان قل يرضون به جزى العرف والعادة
 ويظن كل بلد الى عرفهم شمن بعث اليها شيئا معينا كما هو العاد ثم تزوجها ولم يخل بها وخلعت
 نفسها منه بنصف المهر فليس له طلب ما بعث اليها اذا غوصته صم صم له طلب المبعوث ففع
 له طلب العوض ان لم تجزوه فمخ بعث ابو الزوج الى الخطيئة مستقيما ثم اختلعت نفسها قبل
 الدخول منه بالمهر ونفقة العدة ليس لاب الزوج ان يطالبها بما بعث اليها فمب ان كان بعث اليها
 اربعة مائة كباد نكاح يرجع بالقائم دون الهالك كسج خطب لابنه الصغير المرأة ويغسلها اليها قد را
 ثم فسد بها المصاهرة فالبعوث بالابن فمخ ان عقد النكاح فهو للابن فمخ خطب
 لابنه خطيئة وبعث اليها ثمانية مات الاب فان تلت الوصلة فهو لابنه والا فغيره وان كان الاب
 جبارا جع الى بنته فمخ ولا يسلك الابن الصغير ما بعث الاب بنفسه قبض الاضهار فمخ بعث
 بهن ايا الى خطيئة ابنه ثم مات الابن قبل الزفاف يرجع الاب بالقائم منها دون الهالك وان بعث
 الله ايا من مال الابن بزيادة لا يرجع فمخ بعث الى خطيئة بالبحر انك يك وبعث قوما خطيئة بيد
 المتوسط ايا من العيين وقالتهن الك عيينة فاطعها ثيا با ففعل وهو بعث اليهم قد را من العيين
 والفرأكه ثم فسد بها المصاهرة فهم يتحاسبون ويشترادون الفصل ولا يشترادون ما اتفقوا في الضيقات من
 الجانبين ففع عكث العادة الجارية في بلدنا اننا عظمنا الخاطب اليه بعث اليه كذا والى ثيا با الخطيئة
 يك او يتخل تايرها ثيا با ففعلوا ذلك وزوت اليه وتزوجا بعد مدة ليس للزوج ان يحسب ما بعث اليها
 من المهر اذا بعث اليه في مقابلته ثيا با ولو ارسل الى خطيئة دنا ليرقم التحن واله ثيا با كما هو العاد ثم يقول
 انقل لها من المهر ما القول قوله ولو كان قال اطر قوا بعض الدنا نيز الى الجزء الخائف ويغضه الى ثمن

الشيا والحياء والشمع لا يقبل قوله في التعيين قال رضي الله عنه فحاصل جوابه في هذه المسائل إنه
 إذا بعثت إلى نائير إلى جهة أخرى غير المهر لا يقبل قوله بعده أنه من المهر والا فالقول قوله أنه من
 المهر وإن تعذر والله ثيابا (ظنت) بعثت إلى امرأته متاعا وبعثت اب المرأة متاعا ثم ادعى الزوج أن
 المبعوث كان من أقال القول له مع يمينه فإن جلف والمتاع قائم فليمرأة إن تردده وتراجع بما بقي من المهر
 وإن كان مما لا يرجع بالمهر وأما ما بعثت إليه اب المرأة أن كان هالكالم يكن على الزوج شيء وإن كان ثيابا
 وقد بعثه من مال نفسه يرجع وإن كان بعثه من مال البنت برضاها لم يكن له أن يرجع (من) تزوجها
 وبعثت إليه أهدا أو عرضته على ذلك ثم ردت إليه ثم قارعتها وادعى أن ذلك جارية فالقول له فإذا استردت
 من المرأة بلها إن تسترد ما عرضته عليه قيل ولا يرجع كل واحد ما فرق على الناس صاحبها بإذنه
 صريحا أو دلاية ولا يملك كولات من الاطعمة والعواكبة الرطبة * بائب فيما يتعلق بتجهيز البنات وثياب
 الاختان والروس * (شحية) زوج ابنته البالغة وجهازها متعة معينة ولم يسلمها اليها ثم فسح العقد
 وزوجها من آخر فليس لها مطالبة الاب بدينك الا جهازا لأن التجهيز تمليك فيشترط فيه التسليم (فثبت)
 ولو كان لها على ابها دين فجهازها برها قال جهازتها يدنها على وقالت بل بما لك فالقول للاب (لمسح)
 القول للبنت وعنه القول للاب فإنه قال لو قال الاب كان لا مك على مائة دينار فاحتلت الجهاز بها
 وقالت بل من بما لك فالقول للاب قال رضي الله عنه ولعل الفرق بينهما أن دين البنت على الاب
 معلوم في المسئلة الاولى وقد ادعى البراءة عنه فلا يصدق وفي الثانية انما عرف الدين باقراره ولكن
 مع البراءة عنه فكان القول قوله كمن قال للقاضي بعثت هذا العبد من فلان وغاب قبل نقل الثمن
 ببيعه للقاضي ويوفيه الثمن وإن كان قضاء على العائبة لأن كون العبد للغائب انما ظهر باقراره مشغولا
 بحقه بخلاف ما إذا كان قبله معلوما لا يبيعه (ظنت) دفع إلى أم ولد شيئا لتتخذ جهازا للبنت ففعلت
 وسلمت اليها الا يصح تسليمها ما لم يسلمها ابوها وفي الصغيرة نفس الا تخاذ يكفيها الها المشهور الملك لها
 في المتخذ (بمر) بعثت إلى الخطيبة دستقيمان وزفها الاب اليه بلا جهاز فله ان يطالب الاب بقدر المبعوث
 جهازا (لمسح) انه ان يطالبه بجهاز مثله فان امتنع فله ان يسترد ما دفع اليه من دستقيمان وهو اختيار
 الأئمة الكبار وجمال الدين الزينلي موفى وبرهان الدين والد الصدق المشهيد (فجع عنه) ولتزوجت

إليه بلا جهاز فله ان يطالب الاب بما بعث اليه من الدنانير وان كان الجهاز قليلا فله المطالبة بما يليق
بالمبعوث في عرفهم (بمع) يفتى بانه اذا لم يجهز بما يليق بالمبعوث فله استرداد ما بعث والمعتبر بما
يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها ولو سكت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك ورضاه لم يكن له ان يخاصم بعد ذلك
وان لم يتخذ له شيء (بمع فعم) صغيرة نسجت جهازا بمال امها وايبها وسغيها حال صغرها وكبرها
فماتت امها وسلم ابوها جميع الجهاز اليها فليس لاختها دعوى نضيبيهم من خة الام (فع عت)
جهاز بنته وسلمه اليها ليس له في الاستحسان استرداده منها وعليه الفتوى قال رضي الله عنه الصواب
والصحيح في تسليم ثياب الختن ما اجاب به (بمع) انه اذا خملت الثياب التي اتخذت باسم الختن الى
بيت الختن ثبت الملك له فيها اذا لم يكن الحمل اليه للرؤية والاسترداد بعد ها وان كانوا وضعوا في الجهاز
ثيابا باسم اخ الختن وحملت مع ثياب الختن الى بيته لا يثبت الملك لاخيه ما لم يقبضها (علك)
امراة نسجت في بيت ابيها اشياء كثيرة من ابريسم كان يشتريه الاب ثم مات الاب فهل الاشياء لها
باعتبار العادة (ظم) صهر قال لختنه خذ هذه الدراهم واشتر بها لنفسك عتاييا ولا مك ديباجا
ففعل فليس له دعوى الدراهم عليه (فب) ارسل الى ختبه ثيابا فقبضها ليس له استردادها اذا
خاطها الختن (بم) الصهرية بعثت الى ختنها ثيابا ليس لها الرجوع بعد وان كانت قائمة وسئل
مرة اخرى انها اذا بعث ثوبا الى الختن بطريق الهبة فلها الرجوع ان كان قائما قال رضي الله عنه ووجه
التوفيق بين الجوابين ان البعث الاول كان قبل الزفاف ثم حصل الزفاف وانه كالهبة بشرط العوض
وقد حصل فلا ترجع والثاني بعد الزفاف فترجع (بمع) دفعت في تجهيزها لبنتها اشياء من امتعة
الاب بحضرته وعلمه وكان ساكنا وزفت الى الزوج فليس للاب ان يسترد ذلك من بنته وكذا لو نفقت
الام فبجهازها ما هو معتاد والاب ساكت لا تضمن (ظم) بعث عند الخطبة اليها اشياء مرسومة
فيهاديباج ثم زفت اليه ثم قال اخذت اللديبا من البراز يعني لا رده فليس له ان يسترد ومنها جبيرا
اذا بعث اليها ملى وجهه التملك (بمع) افترقا وفي بيتهما جارية نقلتها مع نفسها واستخذ منها سنة
والزوج غالم به ساكت ثم ادعاها فاقول له لان يداه كانت ثابتة ولم يوجد المزيل * باب الاختلاف
في صحة النكاح وفساده * (فمع خج) تزوجها وكن في الدار شهرين ثم قال الزوج كنت غير بالغ حين

تزوجها وهذا رجل تام الخلقة لا يصدق فيه وعليه تمام المهر واذا لم يطأها وهو غير بالغ لكنه خلا بها حلوة صحيحة فعليه كامل المهر (ظ) قالت لزوجها تزوجتني بغير شهري وقال بل بشهود فالقول للزوج ولو قالت تزوجتني ذاتا صبيته وثالث الزوج لا بل كنت يالغة فالقول لها والاصل في تجنس هذا المسائل ان الزوجين متى اختلفا في صحة العقد ونسباده كالمشهود فالقول لمن يدعي الصحة لشهادة الظاهر به واذا اختلفا في وجود اصل النكاح كما في المسئلة الثانية فالقول لمن ينكر الوجود ونقص عليه في الجامع الاصغر كذلك في فصل الذكرو حواب (بخنج) في رجل تام الخلقة يكد به الظاهر (هو) رجل تحته امرأة يدعي نكاحها غيره قبله وتصدقه الثاني لرغبتها عنها ولغلاء مهرها ولا دخول هناك بينهما يرجع اليها فان اقربت للاول فهي زوجته وان انكرت فلا بد له من البينة وقد بان ان من الثاني وعليه نصف المهر (من) يدعي امرأة في يد غيره وقال طلقتها وكنت منجونا ان عرفت منه الجنون بان كان رآه القاضي او كان مشهورا عند اكثر اهل ذلك المكان فالقول له * بما قب في القسم بين النساء * (فك) رجل له زوجة وجارية يبيت عند الزوجة خمس ليال من الاسبوع وليلتين عند الجارية اوتى المطالعة فله ذلك اذ لم يقصد الاضرار بها (ظما) مثله (ثمن) لا يتعين حقها في ظاهر الرواية في يوم وليلة من اربع ليال ولكن يوم من الزوج بان يرأى قلبها ويبين معها احيا نا وروي الحسن عن ابى حنيفة رضي اذا كان له امرأة واجلوة فاشتغل عنها بالصيام والقيام او بعجينة الاماء فخاصته في ذلك قضى القاضي لها بليلة من كل اربع ليال لان للزوج ان يسقط حقها في ثلث ليال بان يتزوج بثالث سواها ثم قال والصحيح ان يؤمر بان يولسها بصحبتها احيا فاما من غير توقيت * بما نسب في مسائل متفرقة * (فج) قالت لاجنبي تزوجني ولا اريد منك من حقوق الليل ولا من حقوق النهار فتزوجها لا يعدل ويمنع النعقة والمبيت الا ان يشرك ذلك بغير النكاح (فج) البقال في القاضي يقول اذ عقدت عقد البكر فلي ذبنار وان عقدت عقد الثيب فلي نصفه يحل له ذلك ان كان لها ولغيره ولا يراد بحل له لانه يفترض عليه قتلنا آخر نفسه على عمل هو واجب عليه * كتاب الطلاق * وانه يشتمل على ثلثين بابا * بما نسب فيما يكون ابقا وما لا يكون وما يكون رجعيا او بائنا * (فج) قال الترمذي حلف على بطلاق فقال احسبته محلوا عليه يقع ان نوى ولو قال هفجع دي باروز ويقع ولو قال هفج هيل اغفني لا يقع (عمك) مثله (خمس) مثله (عمك)

فيه اختلاف الصريح أنها تقع لأنها للتحقيق (ب) مثله (ج) فتروى إلى قال قالت طلقني ثلاثا فقال
بالخ خرجني ناد السيامي لا يقع ما لم يقل شيئا ناد ولوقال خرجني ناد دعني يقع وإن لم يقل عاين لأن قوله
عني لا يستعمل إلا في المرحونة (الحلف) مثله (ج) قالت طلقني فقال هذا الزنا حين في يكون ساد فان
هذان يقع الثالث وكذلك الزنا في فاعلى يحكم من قنحي يقع أن فتروى وإن لم ينو طلق نفسها في المجلس
يقع (يضي) لو قالت طلقني طلبة فقال حتى ما هادي شئت فتالت اعلم غناي كما هو قير فقا لثينا ما افر
الخيال وهو قار بكسر الراء لا يقع شيء وإن نوي (افع) مثله وكذلك الموقال هو قار بفتح الراء لا يقع وإن
نوي (شمر) قال لها في الغضب أو كذا شيء أو لا شيء ولم يقل براح ولم يكن له نية لا يقع شيء (عنت) يقع
الثالث وإن لم ينو لأنه ليست ههنا شيء مخصوص وهو في الطلاق فانصرف إليه (بع) قالت مر اطلاق ده
فقال الزوج صيد هم بالخ كغلام هي قال بعض مشايخ سمرقند يقع (فع) قالت لزوجها براح طلاق فقال
ترامه طلاق باد يقع (فع) براحها قين يقع كل حكمي من (فع) لأنه وإن كان للاستقبال لكن الزمان الذي
يعقبه إلامة مستقبل (الجو) مخامينا يقع بغير نية وهو تفسير قوله طلقك بمر فأمر إن نوي حقيقة
بالعوية قيل يصدق (عكسا) أنك شتا و براح برفع الباء يفتي بالوقوع وجنبه إن كان مظلوما يصدق
والأفلا ولو قال لها أنت طالق خمسين طلبة فقال لثا كفيتمني فقال الباقي أيضا جاك تطلق كل واحدة
من البواقي ثلثا ثلثا وقال (اطمح) و بحتين شجاع ولا يبرح إلى الزنا ويأخذ الشافعي لا يقع على صاحبها
شيئ (ط) مثله لأن المثلث غير عاجل أصلا في حكمه كما أنه أجمل بين الرجل وبين ان استأذ الطحاوي
(يش) وخمير البردي قيل له اناخ بات باتت باتت شيئا و براح أو قيل له يا بوشمنا و براح فقال الزوج
شيئا و براح شيئا يريد يتبعني لأن لا يقع (مت) ينبغي أن يقع ومثله (عنت) قيل له البك امرأة
قال لا قيل له اناخ بات فقال بات فقال اشبر أن مخته وقبضها يندة يصدق وأنه لم يعن المرأة إلا
يقع طلبة عشر الحافق قيل له اناخ بات لعجفتك فقال بات إن نوي يطلاق والأفلا خلو ما يقع رجعي
(بنت) يقع بلا نية للبرائة (نوع) بوتا قلنا له طلقني أو يجعله فقال بالخ أيضا خيل يقع (منته)
و عند من لا يقع شيء * بأسبأ بها يكون خوار و ليا لطلاق والليلت والليلت * (يش) قالت لو طلقني
فأنا مطلقه بكلمة فقال بل الثنتين قالت إنما مطلقه بثلث فقال بالخ شق شيئا وقع الثالث والأب قبل مثله

ليس باقرار بالطلاق لا اختلاف اسمائها (بمع) قوله بالبع فالحق في البع فوالا يدخل العين اقرارا بالباين في
 عرفنا قلت وفي زماننا يسمى به الصك بالطلاق الرجعي فارقا ايضا فلا يكون اقرارا بالباين (بك) ولو
 قال اذ هي وتعالى فاقرا بالثالث (فب) جماعة على ان كفتها هل يكون بالثالث ان يطلق است في كفتها بلزيم
 بالبع بما فيها ذهنة دنت زدني طلق امرأه كل واحد منهم (م) لا تطلق (فب) دلتها جماعة الى شريفة
 الخمر فقال لي خليف ان لا يشرب الخمر وكان كاذبا فيه ثم شرب ذلك طلق امرأتك (بمع) ان تزوجتها
 ثلث مرات بعد الاول لا يكون اقرارا بالثالث ولو اذعت عليه امر الا بخرقة فقد بولغنا الى الصلح ايقان
 بالبع ما نبا كية خلال اكنتم كام وما نفوسهم كام فاقرا بالخرقة ولو اظهر نسخة فقيل اليه متى كتبتها فقال
 بالبع او غالى مكي خلال منيت فليس باقرار بالخرقة فلو قال لها زوجي نفيسك فاقرا بالخرقة كالمساومة
 الا اذا كان النكاح بينهما ظاهرا (يث) عكس (خو) قيل له طلق امرأتك فقال لا تقبل انك واجبتها
 فقال واجبتها تطيبا لقلبها لم يكن اقرارا بالطلاق السابق (خو) علق طلاق اصله بالشروط ووجد
 فقيل له لم فعلت الشرط فقال بالبع فاقرا بالثالث (فب) وخطيبي الاقر لي بالجلف
 لا يكون اقرارا بالطلاق (بمع) وتوكله بالبر بالشيخ فيمن امين اذ كتبت لها الفك فاقرا بالخرقة (ظم)
 اعطى لها حنطة وقان احسبها عن نفقة فقل تلك فاقرا بالطلاق (شبو) لشكل واعطيه اليه قالوا كواين
 ترون من حر الم تروا في ورا دستور في ادي ادي تالين جا ائمن على لا يثبت الحرمة فله في الشهادة
 * بآل في الطلاق الذي لا يقصد البقاء ونحوه (شم) كثبتت انت طالق وقالت لزوجها اقراره
 فقل لا لا يقع ما لم يقصد به خطا بها (شخ) مثله (جشن) يكون مشاغل الطلاق عند زوجة وتقول انت
 طالق ولا ينوي الا تطلق (بم) متعلم يكتب لنا فلا عن كتاب فتقل فقل قال وتوقفت ثم نقل عنه امرأتى
 طالق ثلثا وقاله باللسان وكتب وتوقفت ثم نقل عنه ان لم اذا حلن الد او قاله باللسان وكتب وتكن
 وقصد في الحكاية لا يقع لا يقع (ظن) قالت لزوجها اقراره اطل طالق انت طالق باين فقال له
 لا تطلق ان كان معروفا بالجهل (شز) في (زا) سئل عن ائمن ائمن الطلاق تطلقها وهو لا يعلم
 بك فقال شاورت المحامي عليه فاتفقت اراؤها انه لا يقضي بالزوج (شز) ائمنه طلاق بالعرفية
 فطلقها وهو لا يعلم ويقع ومثله بين ادين ومثله بين عينا (ن) عن ابي القاسم البغلي (يقع) (ب) (ب)

فصاها لا ديانة بخلاف البيع والشراء والهبة والامتناع وقيل تطلق ويعتق قال لعمري انيت لمخروده
لا يعرف الى هذا القول الحق لو قال انك طالق ولا تعتقك انه طلاق قال (م) تطلق ويعتق اقباه
لا ديانة (بمع) قال للجماعة لا يعلمون في المعاصرة تعلمت في عصر القرون الواسعة المعنى فقال زان من سوطلاق
فقالوا ذلك لا يحكم بالمعومة وكل الهم لم يعتقدوا به فسموا من يعتقدوا به شيئا محرما لم يعرفوا معناه (فمنح) تكلمت
بكلمة يقال تكلمت بكلمة وتحرمت ما في غاية شدة المرأة فالتوا لها انها لم تكلم بكلمة لا تعلم عليه ان كل
قال الزوج الكلمة للنكاحية بهذا هي هذه الابو) ظن ان موقع التليك على امراته يا فتاه من لم يكن اهلا
للمعروف وكلمة الحكم كقوله في الصك فليست هي من هو من المفتوح فاننى بانها لا تقع والتطبيقات
ما تلت مكتوبة على الصك بالظن فليست هي من هو من المفتوح فاننى بانها لا تقع والتطبيقات
باب في التطليق يقول لعمري طالق من كذا الى كذا (بمع) قال طه انيت طالق من واحدة الى
مخشوة تقع مثلان عند البيهقي راجح كان قال الى التليك (بمع) يقع التليك في الاحكام لان اللقطة الطلاق
معتبر المسمى لو قال انك طالق لست باللف فطلقها فلنا يقع التليك بعينه انه قال انك طالق وهذا احسن
من اخفى المعنى (ظم) قال لها انيت طالق من تليك الي واحد يقع التليك قال الشيخ (بمع) انك طالق من
روى في ان يكون هذا بالاتفاق ثم طهره انه على قوله كما يقع نص في (بمع) انك طالق من تليك الي واحد
من واحدة الى تليك او ما بين واحدة الى تليك او ما بين تليك الى واحدة او ما بين تليك الى واحدة
وقد قيل انيت طالق من تليك الي واحد او ما بين تليك الى واحدة او ما بين تليك الى واحدة او ما بين تليك الى واحدة
فيها اول باب في الطلاق مشبه بالبيع (شمر) قال لها انيت طالق جارك وبارك ووقامه جارك
شكرتك لاني احسن بيع واحدة وعنده يقع اثنتان فليست واحدة احسن لان لفظ الجرح بالجنس لا يميز بين
ثنتين ولا تميز لهما (بمع) قال لا امرأته انيت طالق له اكثر من واحدة او اقل من اثنتين فليست (رفع)
وقال انك طالق الصغار قال لها طلقك غير مرة يقع اثنتان * باب في ايقاع الطلاق اذا عرض قبل
بما يبيع وما يبيع ايقاعه (سبي شمر) قيل في حال الغضب لهما انك طالق او ما بين تليك الى واحدة او ما بين
تليك الى واحد (رفع) قال لها انيت طالق ثم وقف فقال قلنا قال ابو ذر وان كان لنفس فليست الا فواحدة
وقته (بو) * باب في طلاق السكران وما يقصد به انك طالق * (رفع) علك * شكر ان قال

لامرأته ای حلال ما پرهوام ان لم اكتب لك الصك غد ان لم يفعل حزمت عليه (ظم) اشهد المظلم
 انه ان هو قال منى استعلا في الظالم هي طالق ثلثا كان كاذبا ثم قال ذلك منى ظلمه يقع (فع بو) يصدق
 لما شهد قبله في الطلاق والحرية جميعا قال رضى الله عنه وهذا صحيح (ط) قال لعبد هو حر واراد به
 الكذب يعتق منه قضاء لادبانه قال رضى الله عنه وانما يقع قضاء لان القاضي يتهمه انه اراد الكذب فاذا
 اشهد قبل ذلك زالت التهمة وذكر شمس الائمة العلواني في مجالسه قال لعبد هو حر وعنى به
 الاخبار كذبانه لا يعتق وكذا قال لامرأته هي طالق وعنى به الاخبار كذبها (ص) في باب التلجئة
 اذا تواضعا انا نخبر عن الطلاق او العتاق على ما لك باثم اخبر عنه لم يكن ذلك طلاقا ولا اعتفا وبدين
 فيما بينه وبين الله تعالى لكن القاضي لا يصدقه (خج) سمى امرأته حراما عند قوم ثم سماها بذكر
 عند آخرين تحرم قضاء لادبانه (ص) وعلى ما ذكر في (ن) ينبغي ان لا تحرم قضاء فانه قال اشهد وا
 ان اسم عبدى حر ثم دعا به يا حر لا يعتق ولو قال يا آزاد يعتق * باب في تفويض الطلاق اليها
 والغيرها * في الهداية قال لها انت طالق كيف شئت فقالت شئت بائنة اوقالت ثلثا ولم ينو الزوج شيئا
 قالوا يقع على ما شاءت قضية للتخيير قال وفي الاصل اذا لم تشأ شيئا يقع طلاقه واخذ رجعية عند
 البعينة رحمه الله وعندهما لا يقع شئ ما لم تشأ (شم) قال لها سكند خراجا ند سكند غواج فقالت
 انا طالق منك يقع ولو قالت انت طالق منى لا يقع (ط) وغيره قالت خواجها وچ سينس اك دانا
 حد يثا اك فقال الزوج مكثا وجا ند اك دنا د اك فقالت طلقت نفسي ثلثا لا يقع (طن) قالت له
 يك مخن كويم تو را واداشتي او قالت يكي كار كتم زو ادشتي فقال داشتم فطلقت نفسها ثلثا لا يقع
 والقول للزوج انه لم يرد الطلاق فهل ايند لى انه لو لوى يقع (ص) قال مشا تخنا من قال لغيره
 خواها وچ مى اك د د شا هيدك اك فقال له ها زلا اذنت لك فقال طلقت امرأتك ثلثا لا يقع (فع عك)
 قال لاخر ساطلق زوجتك فقال طلقها الف مرة فطلقها ثلثا ان كان قال ذلك على وجه التفويض يقع والا فلا
 قال الشيخ زح وهذا حسن لانه يذكرون هذا لعدم المبالة بتطليقه بغير اذنه (شز) مردي ديكرى را
 كفت زن را طلاق كن او جواب كفت حكم تراست وى كفت حكم تراست طلاقش كردم لا يقع لان قوله
 حكم تراست في الامر بالتطليق لا في التطليق (فم بجم) ان تزوجت هايك امرأة فامر لها بينك ثم

وحلت امرأته في تكاحه بيجاح الفضولي واجار بالفعل ليس لها ان تطلقها ولو قال ان حلت امرأته في
 تكاحي فلها ذلك وكل التوكيل بذلك (ثعب) قال لها ان لم يصل اليك النفقة الى ثلاثة ايام فامررك
 بيدك فجاء بالنفقة في اليوم الثالث فتوارت المرأة فلم يجد ما احتى نصي اليوم الثالث فامررها
 بيد ما لو حوذا الشرط (بم) تزوجها بهرة وقال لها اذهبي اليها مرووان لم اتك الى خمسة اشهر
 فامررك بيدك تطلقين نفسك لو اجدية وذهبت الى بلخ ولم يمكنها الا تيان الى مروان فحضر مروان قتل
 خمسة اشهر فما وجد ما و ما علم بمكانها حتى تمت المدة فطلقت نفسها يقع ان كان لا يمكنها الا تيان
 الى مروان لو قال لها امحار ان غبت منك ومضى من غيبتى خمسة اشهر ولم تصل فعقتى اليك فامررك
 بيدك ثم غابت الى بلخ ثم بعد اربعة اشهر من غيبتة ذهبت الى بلخ واقامت فيه مع زوجها مدة ثم رجعت
 المرأة ونقض الزوج صلح سنة ولم يرجع اليها فلها ان تطلق نفسها بذلك الامر (حل) مثله (بم) (بم)
 قال لا خوان غبت من زوجتي شهر اطلقها معايب منها شهر اثم حضر ثم غابت فطلقها الوكيل او طلقها
 قبل ان يغيب مرة ثانية يقع (بم) وصلا الى الصكاك فقال الزوج امر زن من بنو يس بيك طلاق كه
 اكر يكما ه را بوي نرعم تطلق نفسها متى شاءت ثم بد الهما عن كتبه ذلك الصك يصير الامر بيد ما
 (ثعب) هل انرا رمنه بالامر قال رضى الله عنه فجوا بهما يؤبد قول من قال ان سجد الامر بكتبة
 صك الطلاق يقع الطلاق او يطهر ولا يشترط الكتبة ولا يكون توكيلا (بم) ان غبت عشرة ايام
 ولم تصل اليك النفقة فامررك بيدك ثم اختلعا بعد مضيهما في وصول النفقة فالقول للمرأة (ص) مثله
 (م) على العكس (بم) كتب الى اخيه اما بعد فان وصل اليك كتابي فطلق امرأتي ان سألت ذلك
 فوصل وعرض عليها فلم تستل الطلاق الا بعد اربعة ايام او خمسة ثم سألتها فطلقها لا يقع الطلاق (ط)
 قال له طلق امرأتي ان شاءت لا يصير وكيل ما لم تشاء ولها المشية في مجلس ملحمها فاذا شاءت فعاد وكيلها
 فلو طلقها في المجلس يقع فلنقام من مجلسه بطل التوكيل (شع) وينبغي ان يحفظ هذا بيان البلوى فيه
 يقع فان مائة كتب الطلاق بهذه المثابة والوكلاء يؤخرون الايقاع من مشيتها ولا بد روى ان الطلاق
 لا يقع (بم) جعل امرأته الصغيرة او المجنونة بيد ما فطلقت نفسها يقع (ثعب) ان فعلت كذا
 فامرركا بيدك ثم طلقها قبل وجود الشرط طلاقا باثنا ثم تزوجها بقي الامر بيد ما بعده (بم) لا بقي

في ظاهر الرواية (فصح) ان تزوجها قبل انقضاء العدة فالامرياق وان تزوجها بعد انقضاءها فلا يبقى
 (ط) ان دخلت الدار فامر بك يبدك ثم طلقها واحدة او اثنتين لا يبطل الامر حتى لو تزوجها ثم
 دخلت الدار صار الامر بيد هاسواء تزوجها في العدة او بعد ها او كانت غير مدخول بها قال رضي
 الله عنه فان كان المراد انه طلقها قبل وجود شرط الامر وهو الظاهر فجواب (قبح) موافق لما ذكر
 في (ط) وان كان المراد انه طلقها بعد ما وجد شرط الامر وصار الامر بيد هاسفجواب (بم) موافق لما ذكر
 في (ط) فانه قال فيه لو جعل امرها بيد هائم طلقها طلاقاً قابلاً فخرج الامر من يد ها ولو طلقها رجعيها
 بقي الامر على حاله (بم) لو قال لها امرك بيدك ثم اختلعت منه وتفرقا ثم تزوجها نفى بقاء الامر
 في يد ها روايتان والصحيح انه لا يبقى (ظلم قبح) قال لها ان غبت عنك اربعة اشهر فامر بك يبدك
 ثم طلقها وانقضت عدتها وتزوجت باخر ثم عادت الى الاول وغاب عنها اربعة اشهر فلها ان تطلق
 نفسها ولو تفرقا بثلاث بطل الامر (بصح) ولو جعل بيد امرأته امر كل امرأة يتزوجها ثم اباها ثم
 تزوج امرأة فامر الجدة بيد هالا اذا جرى في مقدامات الكلام ما يدل على التقييد بحال قيام
 الزوجية فيتعبد كرخي جعل امرها بيد هافقالت ها ترا بلاءني لو كانت عريانة فلبست لا يخرج الامر
 من يد ها (فصح) جعل امرها بيد ها ان ضربتها بغير جنابة فخرجت الى المأثم بغير امرأة ثم ضربها
 بعد سنة وقال ضربتها بتلك الجنابة وقالت بل بغير جنابة فالقول له لانه العالم بالجهة وقال ايضا
 قال لها ان لم ادفع اليك الدينار الذي لك على الى شهر فامر بك يبدك ثم وهبت الدينار قبل مضي
 الشهر بطل التعليق ولو قال لها ان لم اتخذ لك ثوبا غدا فامر بك يبدك ثم ابرأته قبل الغد بطل
 ان كان القاضي افرض لها ثوبا والا فلا (بم) ملق امرها بيد هابعد ثم ايسال النفقة الى شهر ثم احوالها
 هوالة شرعية وغاب ولم يؤد احتمال عليه بقي الامر بيد ها (قبح) لا يبقى (بم) قال ان شربت مسكرا
 بغير اذنك فامر بك يبدك ثم شر به واختلعا في الاذن فالقول للزوج والبينة بينة المرأة (بصح) وكله
 بتطليق امرأته اذا ابرأته من المهر فقالت هي ابرأته بشرط الصك والطلاق وقبله الوكيل وطلقها
 وكتب الصك لا يقع لانه وكله بالتطليق بعد البراءة وهذا قبله ولو شهد ان زوجها الغائب وكل
 منه بتطليقها اذا ابرأته فطلقها بعد البراءة ثم قال كل بنا وتزوجت هي باخر لا يفرق بينهما (بصح)

قال لها اطلقى نفك فقال حلال الله على حرام يقع بحرارهم وبحاراً * باب في العكبات *
 (شمر فع) قالت له اي ليندك زار مائع فقال فاخاف ونوى يقع (فع بمر) ولوقالت يا زنت
 ما زاد انبزم اك فقالت فعلت ونوى يقع (ط) انت على حرام الف مرة يقع واحدة (فع شمر) بالبح
 انك ما زاد لرفي جمعناوك في شاي ونوى لا يقع (بمع) قالت لزوجها في محاسنة المال ان ما تاحل
 حرام فقال بالبح حرام يا اوكت ولم ينو الطلاق لا يقع لانه رد (شمر) بانك في عرفنا بتطلقية (شمر)
 ان فعلت كذا ادام رذ حلال ما ناهج ونعل لا تحرم امراته (شمر ن) انت اجنبية ونوى الطلاق
 لا يقع وفي حال من اكرة الطلاق اقرار (بمر) تو مراهيچ كس نة ونوى الطلاق لا يقع (فع) قال لها انت
 حرام فقالت انا حرام فقال بل الف مرة حرام فهو واحدة ان لم ينو الثالث (فع شبهه) قالت تعير لوني
 فقال الزوج رد دتک بهلا العيب ونوى الطلاق وقع (فع) انت حرام وقال ما نويت به الطلاق
 لا يصدق وليس للمعتى ولا للقاضي ان يحكما على طاهر المدسب ويتركها العرف (فع عمت) انت حرام
 او انت على حرام يقع الطلاق بدون النية وهي بائنة (مت) لا يحتاج الى كلمة على وكذا الى (شمر)
 فقال لوقال لها انا بائن ولم يقل منك او انا حرام ولم يقل عليك فليس هذا ايشيى بخلاف ما اذا قال انت
 بائن او انت حرام قال رضى الله عنه وفي خزائن الاكمل (ع) لوقال انت حرام او بائن ولم يقل
 منى فهو باطل وهذا سهر منه حيث نقله من العيون وفي العيون ذكر هادك من جانب المرأة
 فقال ولو جعل امر امراته بيد ما قالت للزوج انت على حرام او انت منى بائن او انا عليك حرام
 او بائن لوقع ولوقالت انت بائن او حرام ولم يقل منى فهو باطل ووقع في بعض نسخ العيون ولوقال بغير
 تاء التانيث فظن صاحب الاكمل انها مسألة مبتدأة فظن انه لو قال ذلك الرجل لامرأته فهو
 باطل قال رضى الله عنه وعند هذا ازداد سهر شيخنا نجم الايمه البخاري فزاد فيها اللفظة لها فقال
 ولوقال لها انت حرام او بائن فهو باطل والمسئلة بحالها مع تاء التانيث مذكورة في الوافات
 الكرى المرتبة وغير المرتبة في مسائل العيون فعرف به سهرها (بمع) لوقال لها انت امرأة حرام
 ولم يرد الطلاق يقع الطلاق قضاء ودبائة ولوقال هي حرام كالماء تحرم لانه تشبيه في السرعة (عمت)
 نويت بقرى الحلال على حرام غير المرأة لا يصدق قضاء ودبائة (بمع) يصدق ديانة لا قضاء ومنه يصدق

قضاء وذا ياتيه والموتان حرام في ملك يدها جاز لا يضر امرأته (ثم) جلال الله على
 حرām ان فعلت كل اقاله ثلاثاً فعل ذلك القعل وقال تولى من حرāmى حرāmى فثلث لانه
 حرام بمنزلة الصريح غيرنا حتى يقع بل دون النية فالوقيل له لم تخاصم امرأك لقل انك تعلم انها حرام
 ولم يكن احرام عليه حقيقة حرمت عليه ولو قالت صرعتي حرام عليك فقال حرام تولى حرمت قال
 رضي الله عنه وقد مر خلافة عن (الشيخ) في تجسده هو الصواب هنا كونه هو الصواب هنا لان حرمة
 الطلاق من كبرية ههنا لا (فيمنح) قال اقلت نكاحك وتزويج الطلاق لا يقع (فيمنح) خلافة (ظمر)
 فراهنتك طلاقك يقع (فيمنح) لا يقع (فيمنح) ولو قال احملني طلاقك او قل ي يقع (يبت) قاليت له
 امسكني بمعروف او سرحني بمعروف فقال قال الخ اكلى نادا واخير دنار ينكح لاولدني جاءه اي وقال ما عنيته به
 طلاقك فان حلف بالله انه لم يتزوجه لم يقع شيء (ويصح الختم) تزويج امرأته من غيره لا يكون طلاقا
 (فيمنح) اذا تولى به الطلاق طلقت (فيمنح) قال له يا اخي تميم عوف قال لها يا الخ غازي اناك او قالت
 له اخاسيا لم فقال غازي اناك لا يقع شيء * باب في الاستثناء في الطلاق * (بم) كتبت اليها انك
 ان فعلت كل اقايت طلاق ثلاثاً قال بلسانه ان شاء الله تعالى وان كان موضوعا لصح والافلا (فيمنح) انت
 طالق رجعي ان شاء الله تعالى يقع ولو قال اذت طالق يا ثمن ان شاء الله تعالى لا يقع (بم) ولو قال
 انت طالق رجعي او يا ثمن ان شاء الله تعالى يسأل عن ثبته فان عني الرجعي لا يقع ويعمل وابن عني
 البائن يقع ولا يعمل الاستثناء * باب فيما يقع بكتبة الصك في الطلاق * ولو قال للصك اكتب لامرأتي
 فمك بطلاق فهو اقرار بالطلاق في الحال فيقع على قول (بق) بوعك عمت بم) وهو تركيل على قول
 ابني ذروا رقيشي والغياثي وابني حامل فلا يقع ما لم يكتب قال رضي الله عنه وبه يقتضي (فيمنح) وهو الصحيح
 في زماننا لا فهم قد يطلقون ثم يأمرون بكتبة الصك وقد يأمرون بكتبة الصك قبل الطلاق فالافتاء
 بالوقوف قبل الصك افتاء بالشك فلا يقتضي انه (عمت) اكتب لها الصك او صك الطلاق يقع واحد
 بالعرف (قع) لا يقع وان كتب لها الصك الا اذا تولى الطلاق (بم) قال اكتب لها صك الطلاق
 من اراهمي واحدة (شم) وكله بصك امرأته كيف شاءت فيكتب لها صك بالطلاق ثم قال ما اردت
 الطلاق لا يصدق اذا كان التوكيل عقب ذكر الطلاق اذا شهد الوكيل في الصك (سبي) يصدق

(بق) قال للكاتب ان سألت مكانا كتب لها وهو في ذكر الطلاق فقال لم يقع حتى يقول بطلا فاقبل له
لو قال ان لم اكن الى سنة فاكنت لها طلاقا يقال تعلقت قبل له ولم قال بتزوجي قال ليس لها ذلك
(بسخ) امر لها بكتابة الضك ولم يزد عليه كتبت بانها اولادنا لا يقع الا بالنية (فع عك) اذن له بكتابة
المك مطلقا لكتب لها مك بثلاث ففيه اختلاف في المشايخ فيقبل يقع واحله وقيل لا يقع حين عند السجينة
(فع خج) تحاصا عند الكاتب فقال له الكاتب ايش اكتب فقال اكتب لها ثلثة احرف مكتوب بثلث
(تطبيقات) وقع اذا تولى بثلاثة احرف ثلث تطبيقات (بسخ) اكتب لا مؤاتي مك الطلاق فامر المايور
مقبوره مكتوبه فان كان الاول بقدر وعلى المكتوبة بنفسه لا يقع والافيقع ويشترط فيه ان يعلم الايزان الاول
لا يقدر عليها * باب في ايقاع الطلاق على المبانة والمختلعة ونحوها * (فع خج) تزوج امة بغير اذن
امولاها ثم اشتراها بعد ذلك حول ثم طلقها ثلثا لا يقع الا في العلة في بعض روايات النوادر (شعبا)
راشترت زوجها واعتقته او الزوج اعتق الامة والعلة باقية ثم طلقها يقع عند ابي يوسف خلافا لغيره
(ص) لا يقع في قول ابي يوسف الاول وبه محمد وفي قوله الاخر يقع قلنا رضي الله عنه فاقبل العتق
فلا يقع نص عليه في الكافي فقال اذا اشترت زوجها ومكته بميراث او شقصا منه لا يقع طلاقه عليها
دوك ابو مالك امرتا بواحدة صامها لا يقع طلاقه عاها (شرب) طلقها على المدة قبلت ثم قال في عتقها
رأيت بائن لا يقع (م) ولو قال لها انت بائن ثم قال في عتقها انت بائن ابتطليقة اخوي يقع (ط)
قال لمبانة ابنتك بتطليقة لا يقع في نظم التوند ويسمى قال في المغتلة او عباقة انت طالق بائن او انت
طالق الينة وروي الثلب قال بوليوسف رحمه الله هي ثلث بخلاف البربر فانه في واحدة عليه (بم)
قال لاخر طلقها امرتك لو اعتقت عندك فقال الزوج ارجع والى مهل يولد لا يقع منصرف بن عبد
السمر قد يتردد في مردى او الكفر من زن ترأسه طلاق دادم يقال الزوج نيك او ردي يقع الثلث
(ط) طلق امراته غيره فقال طزوج بئس ما صنعت فقال العيقه انويك وكان ابو عبد الله يقول هو
اخارة ولو قال نعم حاصلة فلا وعند عاكسه وبه ابو الليث لا في الطاهر (بم) قال لها ان دخلت
الدار فانت طالق بالثلاث بخلط فيه فقتل دخولها الى القور فنول ولزمها الا ليل والمحتار انه لا يكون
غيره ولا لم لم يقبل بهذا الدخول والويعاها ثم خطت بخطوة او خطوتين ثم قبالت لا تطلق (م) عين

ابن حنيفة اذا قال لها انت طالق على الفاذيرهم ان دخلت البدر والقبول اليها بعد دخول الدار
يقبل ساعة يدخل ولو طلقها على مال بعد الطلاق الرجعي يصح * باب في الرجعة * (يت) قال
لمطلقة طلاقا رجعيا راجعتك يا هجج كاذبين لا يجب عليه شيء من المهر سواء كانت وهبت مهرها قبل
ذلك او لا (بم) مثله (عليك) تزوج مطلقته الرجعية في عدتها ووطئها لا يصير مراجع لان التزويج
لغير الوطئ بناء عليه فيكون كاجنبية (بم) طلق زوجته الامة رجعيا ثم تزوج حرة فله ان يراجع
الامة (فب) اجاز من الرجعة القبول صح (بم) طلقها رجعيا ثم راجعها بفعل او قول لا يصح
(فم) يصح وعن (بم) صح بهما وعن (فم) صح بالفعل دون القول (جميع) الا تيان في دبرها ليس
برجعة والمفتوى انه رجعة وبه (بم) يصح (بم) يصير مراجعا بوقوع بصره على فرجها بشهوة من غير
قصد الرجعة * باب في العدة * (فم) ارادت المعتدة عن الزفات ان تخرج من مصر الى الرستاق
لحاجة مما زارة الكرم فلا تبين في غير منزل مصرها (بم) خرجت من بلدها لا صلاح ما لا بد لها كالزراعة
وطلب النفقة واخراج الكرم ولا وكيل لها قلها ذلك (فم) تزوجها نكاحا فاسدا وانكر الدخول وهي
تزعم انها غير بالغة وأنه دخل بها لزمته العدة حتى حرم نكاحها على غيره (كص) وعيره تزوجها
ثم طلقها ثلثا بالشرط ثم خلا بها خلوة صحيحة لكن لم يدخل بها ثم طلقها باثنا قبل الشرط وجب الشرط
قبل انقضاء العدة من الطلاق الباين لا يقع الثلث (فم) وطئ المختلعة في عدتها بما يسرمتها
لا تستقبل العدة وعليه الجحد (بم) تستقبل (ط) خالها بما لا يوجب عدا لثم وطئها في العدة مع
العلم بالحزمة تستأنف العدة لكل زوجية وتبين ان دخل الاختلاف في الصحابة في الجلع انه رجعي او باين
قال رض ولو علق الثلث بالتزوج ثم تزوجها ودخل بها مع العلم بالحزمة ثم تركها وعليها العدة
الاختلاف (فب) طلق المملوك خول بها وعمرها خمس وخمسون سنة ثم مضى عليها اربعة اشهر لا تحيض
ليس لها ان يتزوج بنت اختها حتى يمضي مدة الحمل ثم ثلثة اشهر الا جئت طيلة (بم) تزوجها
بغير شهود ودخل بها ثم عزم على ترك وطئها واخذت في العدة ثم طئها بعد مدة في العدة فغلبها على الخرم
وتد اخلاص وقيل خلاصه (تج) لا يجب بالوطئ الثاني علة (بم) يجب العدة بدخول زوجها الصبي
المراهق وفي احاد النبي عبد الله الجرجاني صح في قول ابن حنيفة وروي يوسف ان المهر والعدة واجبان

في رطلي الصبي ولي قول محمد تحت الدفء ون المهر ثم خالفوا ولا خلاف بينهم لانهما اجابا في قولهم لا يتصور
 الاعلاق ومحمد اجاب في الذي لا يتصور منه لان كماله حكم اصابه على ما عظم الزنى ولو يبيح في الاحتياط لكانت البالية
 بصيها ومحتزون لاحد عليهما وعليها العدة ولا مهر لها (الشيخ) اذ احتلت للمعتل او ولد من مقتضى
 العدة مطلقا من غير فصل بين ما اذا كان من المطلق او من رجليه وهو لا يتحقق له العدة من الزنى ولو كان
 الحمل مكاح فاسد فان ولدت قبل المتاركة لا تنقص منه العدة وتعين ما تنقص به (دفع عرشه) بلان
 ولد من رجليه ثم طلقها قبل الدخول لعدة عليها عند زواجها في المائتين (الحاشية) طلقها انما لم يلد
 بعد مدة فقالت تحللت وحدها غير وخالها ويرحل بها ثم اقرها بالزواج فقلت عليها العدة
 (بو) طلقها انما لم يلد من زوجها ودخل بها لعدة عليها عند العقد ومعها زوج ولو تزوجها بعد المثلث
 فقالت رصيت غير انه لا تحل لبادنك بواسطتها وارترقا بحسب العدة عليها ثم يكون ذلك من غير ان يقال في قول
 لاحد عليه وفي العدة نظر (صغير) تزوج بمكوحه العبر وهو لا يعلم انها مكوحه العبر ودخل بها
 بحسب العدة وان كان يعلم انها مكوحه العبر ودخل بها لا تحل له العدة في المثلث الا في المكاح بغير شهادة
 يوجب العدة لانه مختلف فيه وكل مكاح هذا وصفه بالدخول فيه يوجب العدة (شيب) قالت للعبد
 اسقطت مقضا استبان خلقه او بعض خلقه تصدق وتقصى بهما العدة وان اخبرت بعد الطلاق بباطل
 او يوم (فع بقى) اذ اقيمت المقصود بقى في يوم او اقل تصدق ايضا وان لم تقل اسقطت لاحتماله
 (بو) خلافه (الشيخ) ارواح نفسهما من رجل ثم قبل الدخول والحلوة وروحت نفسيهما من آخر وحدثت
 من الثاني فلما سمع به الاول ارسل اليها صك الطلاق فلا عدة عليها من الاول وان ثبت نسب الولد
 منه اذا كان حاصرا بالام تقاق وان غاب فعلى الشبهة لان ثبوت النسب امر حكمي فلا يطهر في جميع
 الاحكام حتى يجوز للزوج الاول دفع الزكاة الى هذا الولد ويجوز شهادة هذا الولد لهذا الزوج
 الاول عند الشبهة مع انه يثبت نفسه منه عده والممثلان في المكاح البراقعات المربعة (قيج) ولدت لم
 طلقها زوجها ومضى بعبه اشهر وتزوجت باخر لا يصح اذا لم تحض فيها ثلث حيض قيل له فان لم تكن
 حاصت قبل الولادة قال الجواب كذلك لان ولادتها كالحيض لان من لا تحيض لا تحبل * باب في
 الدعاوى والبيانات في الطلاق * (بم) ادعت انه طلقها من غير شرط والزوج يقول طلقها بالشرط

[illegible]

لا يبرأ ويقع طلاق زعمى (شهر فاع شه) قالت لبرأتك بالطلاق فقال ان كنت يبرأ فقل قبلت
 لا تبين (فكيت بيت) ولا فرق بين قوله ابرأتك بالطلاق او بشرط الطلاق لانه لا يبرأ ولا يطلق
 بالقبول (الجمع) ابرأتك بطلقتني فقبل روي انه لا يبرأ الا بالطلاق وبه (بو) وبطلت يقع وبه ابو ذر
 (جنت) لا يبرأ الا بالطلاق او بما قرأها لبرأتك على ان تطلقني على القبول كقوله على تلك الدار
 لا تكتبني بسم الله ابرأتك فبين للهر بالجمع وما لحاشي لها بطلعتك خير مما ابرأتك ابرأتك فقبل الزوج
 والبراءة على المجلس ولم يطلقها الا يبرأ ولو طلقها فليس يكون باثبات ولو قالت بشرط الطلاق والصك فطلقها
 على المجلس ولم يكتب لها الصك لا يبرأ ولو كتبه لها صك الطلاق من غير ان يطلقها بلسانه يبرأ
 وان لم يشهد فيه (تأمل) ولو لم يشهد بشرط الصك فطلقها بلسانه لا يبرأ وبالعكس يبرأ (ظن) ولو قالت
 ابرأتك وطلقني يقع للخال ولو قالت ابرأتك فطلقني لا يبرأ اذ لم يطلقها (الجمع) ولو قالت ابرأتك من المهر
 وبالصك والطلاق ان لم يقبل بلسانه بل بالجمع بكتبة الصك فقبل فقبل فيقع اذ كتبه بالصك
 على المجلس (قبح) قالت ابرأتك بسم الله لو كان كاحك مقبل ولم يجز ذلك النكاح لم يبرأ ولو ابرأتها بشرط
 ان يجز ذلك النكاح فجدد الا ان المشهور من هذا ان النكاح باطل ففرق
 بينهما لم يصح النكاح (خج) ولو ابرأتها بطلقت به بشرط الا مهره صريح التعليق لانه شرط متعارف وتعاين
 بالابراء بشرط المتعارف جائز فان قيل الامهار وهم بان بمهرها ثابت ولم يتزوج نفسها منه لا يبرأ لقول
 لا مهر ولا نصيب ولو ابرأتها بالمشترط بشرط تجديد النكاح بمهر ومهر مثلها ملكة فلو وجد لها نكاحا
 قبل ان تزواج لا يبرأ دون الشرط (و) خلافة (تج) قالت المشرحة لزوجي فقلت هبتني في المهر
 التي منك على فاقتر واجك فابراؤه المطلقة غير ملحق بشرط الزوج يبرأ اذ تزوجها والا فلا لانه ابراء
 بملق ولا لانه لا يبرأ وان تزوجها لان هذا لا يبرأ على وجه الرشوة ولا يصح واليه اشارنا (ن ز)
 قال بطلت به لا يتزوجك ما لم تهبي ما يك على من المهر فوهبت مهرها على ان يتزوجها فبطلت به المهر على الزوج
 تزوجها ولم يتزوجها لان الغرض من المرأة في النكاح مستمتع قال رضي الله عنه فهذا المسائل تدل على
 ان ابراء بشرط الزوج لا يصح الا بغير رغبة (خج) لا يبرأ بشرط ان يمسكها بمعروف ويحسن معاشرتها
 ولا يؤذيها ولا يطلقها فقبلت لم تزوج عليها ربحا على ما لها واذا طلقها فالبراءة بهذا الشرط غير صحيح

(يسف) قال لطلقة ثلاثا برئني عن الصداق بشرط أن اجد ذلك صدقا فإبرأته بهذا الشرط فحينئذ
لها ذلك حالا ببرأ بقضاءه (بفتح) قال لها البرئني من المهر فقالت أخاف منك سوء العاقبة وإن طلقني
فقال البرئني فإني لا أدفع لك سوء العاقبة ولا أطلقك فإبرأته ولم يقل بهذا الشرط فليس هذا بتعاقب
وببرأ في الحال * باب الخلع * (شمر) اختلعت نفسها بالمهر بشرط أن الزوج يعطيها كذا من
الارز لا يرض وخالعهما به ينبغي أن يفتح ولا يشترط بيان مكان الإيفاء عند الحقيقة لأن الخلع أوسع من
البيع (فتح) خالعهما على ثوب بشرط أن تسلم إليه الثوب فقبلت فهلك الثوب قبل التسليم لم تبس لانه
يجعل نفس التسليم شرطا (بفتح) وهبت مهرها لاختيها فاختأخوها منه بالمهر قبالة ثم اختلعت
نفسها منه بشرط أن تسلم إليه القبالة غدا فقبل ولم تسلم إليه القبالة غدا لا تحرم ولو اختلعت بشرط
الصك أو قالت بشرط أن ترد إليها قمشتها فقبل لا تحرم ويشترط كتابة الصك ورد الأقمشة في المجلس
(فعمركب) مثله (جبت) خلعتك على عبدي وقف على قبولها ولم يجب شيئا (شمر) خلعتك بما لي
عليك من الدين وقبلت ينبغي أن يقع الطلاق ولا يجب شيء ويطلق الدين (بفتح) وغيره أدعت
مهرها على زوجها فأنكره ثم اختلعت نفسها بمهرها وقبل ثم تبين بالشهود أنها كانت أبرأته قبل
الخلع فليس له شيء ولو اختلعت على عبد ثم تبين أنه عبد الزوج ولا ذلك إلا بالتصديق فينبغي أن
لا يلزمها شيء لأن ما هو بدل الخلع يسلم إليه كالمعلم أنه عبد ووسائل لو كان الخلع على ذراهم أو دنانير ثم
تبين أنها للزوج فلم يجب (فتح) قال لها خويشتان مني خري بنفقة عذت وكاين فقالت خرم لا يكون
خلعا إلا أن تريد الخلع ولو قالت مني خرم يكون خلعا وعلى هذا في البيع لو قال ابن كاله بده درهم
من خري فقال مني خرم يكون بيعا (بفتح) ليس بخلع ولا بيع في عرفنا (ضمير) خويشتان بخرو ولم يذكر
البدل فقالت خري درهم فليس بطلاق ولا خلع (ظهير) هو طلاق ولا يسقط شيء من المهر (فتح) ابن نوى
في طلاق فطلق بآئن وإلا لا يقع شيء (بفتح) خلع بالعرف وإن لم يقل الزوج فزوجته ولو قال الزوج
خويشتان خري درهم بعتت وكاين فقالت فزوجته قال (ظهير) هو خلع ويسقط المهر (بفتح) ليس بخلع (فتح)
إن ثوب الطلاق يقع ولا يسقط المهر ولا لا يكون خلعا ولا طلاقا على قول أكثر المشايخ (بفتح) ولو قال خويشتان
خري درهم ولم يذكر شيئا فقالت فزوجته لم يقع شيء (فتح) ولو قالت خويشتان خري درهم بعتت وكاين فقال

[illegible]

كزدم فهو بائن وسقط المهر ولو قالت اشترت نفسي منك إمساك لا ابتك لم تبع نقال لا بل بعت وقع
 الطلاق وسقط المهر ولو كان على العكس فالقول لها بخلاف ما إذا قال الزوج طلقتك إمساك بالف درهم
 فلم تقبل أو قال خالعتك بها أو قالت لا بل قبلت فالقول له (بم) أشهد رجلين على أن امرأتي إذا
 اشترت نفسها مني بالمهر وثقة العدة فإني أبيع في تلك الحالة المنطقة لا نفسها فجاءت واشترت بهما
 فقال الزوج فرؤختم وأشار إلى المنطقة والشاهد أن يريان إشارة صريح الخلع لأنه صريح والإشارة
 متروكة ولو قال لزوج الغائب أن زوجك وكلني بالخلع معك وصدقته المرأة وهو عدل في زعمها فخلعها
 ثم مضى ثلث حيض فلها أن تنزوج بزوج آخر (بم) شتر ولو قال أنت بينة أن زوجها المجنون خالعها
 في صحته وإقام ولية أو هو بعد الإفاقة بينة أنه خالعها في جنونه فيبينة المرأة أولى (بم) ولو قيل له
 زن بخويشيان خريدك بعدت وكاين فقال فرؤختم ثم تبين أنه لم يكن كذلك لم يقع شيء ولو قال
 لمبا نته في العقب بد وطلاق خويشيان بطوركى فقالت خريدك لم وقال هو فرؤختم لم يقع (ط) قالت لزوجها
 اختلعت منك بكل أو هو ينسج الكرياس فيجعل ينسج ويغاصم ثم قالت خالعتك فهو جواز أن لم يطل
 وقيل جواب وإن يطل إذا تعلق كلما لهم بالخلع (شتر) مثله (فب) زن خودن را بحوب منى وذكه
 خويشيان بخرد آن خويشيان را خريدك بعدت وكاين وشتر فرؤختم يقع الطلاق ولا يسقط المهر والثقة
 ولو اختلفا في الكره بالخلع والطواع فالقول للمع اليمين (فج) مثله (فب) تزوجها فاسد أو دخل بها
 ثم تزوجها صحيحا بالف درهم ثم قالت خويشيان خريدك بعدت وكاين وهم خفيها لا يسقط مهر المثل
 الواجب بالدخول ولو تزوجها فاسدا أو دخل بها ثم قالت خويشيان خريدك بعدت وكاين وقال فرؤختم
 لا يسقط مهر المثل (بم) يسقط لأنه جعل كناية عن الإبراء (فج) ولو قال لها بعتك نفسك بكذا فقالت
 بما اشتريتها ثم قالت اشترت في المجلس طبع وأعلى عكسه لا يصح ما لم تقبل هي بخريدك ولو قالت خلع
 فأنكرها قامت عليه بينة وقضى عليه بالمفرقة ثم قال في اللانفع كنت خالعتها ولكن تزوجتها بعدة يستمع
 منه في خلاصة العزبي خالعتها بما لم يخلعها بالعدة لم يصح وأن طلقها بما لم يخلعها وقع ولا يجب
 المال والخلع والطلاق بما لم يخلع بالطلاق لا الرجعي يصح والمجب المال فإن اختلعت بما لم يخلع
 بينة أنه كان طلقها قبله بآئنا استردت المال * باب في التعليق الذي يقع في الحال على سبيل المجازة

(نیم) - فإلّا لزوّجها بما تارة فقال: أكره من قارم فانت طالق لمن قالنا ذلك من غصبنا وقع الطلاق
وكن الزوّالت له باسفلان فقال لو كنت كسلاف فإلّا طالق (خسب) كان يصوّب إليه نقاشته كافر
يفعل مثل هذا يقال لها زوّجها ان كنت كافر لما تقولين فانت طالق لثلاث وقع الثلث (مست) وهذا
قول من حمله على المجازة وعلى ظاهر الجواب هو تعليل بالشروط باب الأيلاء (نیم) قال لها كرم
بأترنزد يكي كرم بأسر بر بالش توتهم از مع بد ترم فلم يقرها سبعة أشهر قال عبد الكريم لا يحرم والاختيار
انها تحرم * باب في الطلاق المبهّم * في النواذر قال لما خولتني احد مكما طالق ثم روطني احد فها
لم يقع على الاخرى لان الطلاق لا يحرم الوطى بخلاف الثالث (نیم) قال لها شيك ملبر اخرامكم
وابا حرج باروزد لا يحنث الا اذ انوى الايقاع ضياء الحجبى وقع وتيل لا يقع مطلقا ومن (بسم) قولان
قال رضي الله عنه سئلت فمّن قال ابا له كبر ايتام سكند لي خرمي وحي برمك يخر فقال يخرنا في من
من يقع الطلاق فتوهمنا سئلت لو قالت فابرمك يخذ يخر ووليا بر ايتام فقال يخرنا في فقلت نسأل
عن نيته فايتهما نرى تطلق وان لم يكن له نية فالمتعين اليه قلت وكانه والاول سواء لوجود الابهام
فيها من حيث المعنى * باب في المسائل المتفرقة * (لعمركم) قال لها ايها فيج يراي كاهي مكها
منجا كذا وقال لها اياه يراي فقالت نعم وقد كانت فعلت ذلك لم يقع (بسم) ان نوحا الايقاع حنث
وان نوى التخريف لا يحنث (بسم) قالت لزوجها ضربني فقال بالبحج اماح اياه شياء وراي كنباد هنا ناد
فقلت نعم ضربتني لم يقع (فج) وضع في يد هاد رايم عاماته لم تهملها فقال چه اها فيج طالق لثلاثان كنت
اخدت فقالت نعم وظهر انها كانت اخدت لم يقع اذا نوى تخويفها ولو قال بالبحج اياه مكان قوله اها فيج
لا يصدق انه نوى تخويفها الا الايقاع (فج) ولو قال لها چه سكند خردن فهو تميز في حرف خوارزم
اذا قال باجفت (فج) الا قرار بالحلف لا يكون اقرار بالطلاق ولو قال ما نويت به طلاقا ولا غيره
لا يصدق (شم) طلقها ثلثا ويقول كنت طلقته قبل ذلك بواحدة وانقضت عدها فان كان انقضاء
لعدة معلومة عند الناس لا يقع البتة والا يقع (رفع) حكم عليه بوقوع البتة بالمينة بعد انكاره
ولو قام بينة اني كنت طلقته قبل ذلك بطلقة يملق يملق ولا يلتفت اليه (فليك) طلقها ثلثا ثم قال
بعده كان قبلها طلقة واحدة وانقضت عدتها فلم يقع البتة وصدفته في ذلك فقد ذكرني الجامع

أَنَّهُمَا يَصِلُ قَانَ وَذَكَرَ عَلَى الْبُرْدَةِ وَغَايَتُهُمَا لَا يَصِلُ قَانَ وَغَايَتُهُمَا الْقَوِي عَمَّا إِنْ لَمْ تَصِلْ قَانَ هِيَ لَا يَصْدُقُ (م)
 (طَلَقُهَا اثْنَيْنِ قِيلَ إِلَيْهِ خَوْلٌ ثُمَّ قَالَ كُنْتُ طَلَقْتُهَا قَبْلَهُمَا وَاحِدَةً وَوَاحِدَةً بِالْثَلَاثِ (شَيْخُ بَيْهَقِي) حَلَفْتُ بِالْثَلَاثِ
 فَبَشَّرَ بِوَأَقْرَبِ وَجُودِ الشَّرْطِ كَذَا فَفُرِقَ بَيْنَهُمَا وَابْعَدَ رَحَى الْأَلْبَدِ وَالْحَلْفُ لَوَيْلَانَةٍ (بَيْهَقِي) قَدْ لَمْ يَحْضُرْ عَلَيْهِ الْمَهْرُ وَنَفَقَةُ
 الْإِغَاةِ وَأَنَّهُمَا مُطْلَقَةٌ وَهُوَ يَقُولُ بَلْ اجْتَلَعْتُ وَلَا يَمْنَعُ لَهَا فِي الْمَهْرِ وَلَهُ فِي نَفَقَةِ الْغِيَةِ وَلَوْ قَالَ كُنْ وَجِئْتَهُ
 بِالْأَمَةِ إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَانْتِطَلَقَ ثَلَاثًا غَتَّهَا مَوْلَاهَا فَلَمْ تَحْلُثْ وَاقَعَ ثِنْتَانِ (طَلَقُهَا) مِثْلُهُ وَفِي حَالِ مَخِ
 الْكَرْخِيِّ طَلَقْتُ ثِنْتَيْنِ وَمَلَكَ الزَّوْاجَ الْوَاحِدَةَ (ذَيْمُ شَيْخُ بَيْهَقِي) طَلَقَهَا بِالثَّلَاثِ قَالَ هَرُؤُنِي كَنَّهُ هَلَسْتُ مَرَّةً
 طَلَاقٌ وَقَعَ عَلَى الْمُطْلَقَةِ (يُحْمَرُ شَرْرًا) إِنْ سَكَنْتَ فِي هَذِهِ الْبَلَدَةِ فَأَمَرَ أَنَّهُ طَالِقٌ وَلَهُ مَبَانَةٌ لَا يَقَعُ عَلَيْهَا
 (بَيْهَقِي) حَلَفْتُ بِالْطَّلَاقِ لِيَصِلَ الْظَهْرُ فِي مَسْجِدٍ ثُمَّ دَخَلَ إِلَى قَرْيَةٍ لَوْ رَجَعَ إِلَى مَسْجِدٍ هَذَا هَلَسْتُ الْوَقْتُ
 يَصِلُنِي هُنَاكَ وَتَطْلُقُ امْرَأَتَهُ وَلَا يَوْجُرُ الصَّلَاةَ (قَبِي) فِي الثَّلَاثِ يَوْجُرُ فِي الْمَلْبَقِطِ خِلَالِ ابْنِهِ عَلَى خُرَامٍ
 إِنْ فَعَلْتَ كَذَا أَوْ لَيْسَ لَهُ امْرَأَةٌ فَتَزَوَّجْ ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ الْفِعْلَ لَا تَطْلُقُ (فَمَجَّ) طَلَقْتُ (فَعَلَ) لَهُ امْرَأَةٌ
 جَنْبٌ وَحَائِضٌ وَفَسَاءٌ فَقَالَ لَهَا أَخِي تَكُنْ طَالِقٌ طَلَقْتُ الْفَسَاءَ (جَمْعُ) فِي التَّجْسِيسِ كُنْ عَلَى الْحَائِضِ
 لَا نَهْ نَصٌ * بَابُ فِي النِّفْقَةِ وَالْكُسُوفِ وَالسَّكَنِ * (طَلَقُهَا) قَالَ لَهَا خَلِّدِي هَذَا الْبَيْتَ نَازِلًا نَازِلًا
 لِنَفَقَتِكَ وَلَمْ يَعْينِ الْوَقْتُ فَهُوَ تَمْلِيكَ لَا إِبَاحَةَ (قَبِي) إِذَا لَمْ يَعْطِ الزَّوْجَتَهُ نَفَقَةً وَلَا كُسُوفَةً فَلَهَا أَنْ تَنْقُضَ مِنْ
 طَعَامِهِ وَتَتَخَذَ ثَوْبًا مِنْ كَرْبَاسِهِ بغيرِ إِذْنِهِ (بَيْهَقِي) فَرَضَ لَهَا الْقَاضِي كُسُوفَةً فَدَفَعَهَا إِلَيْهَا ثُمَّ غَضَبَهَا مِنْهَا
 فَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَمْنَعَ نَفْسَهَا مِنْهُ لِيُدْفَعَ الثَّوْبُ (قَبِي) تَزَوَّجَ امْرَأَةً تَخْدُمُ السَّيِّدَ طَوْلَ الْيَوْمِ وَالزَّوْجَ طَوْلَ
 اللَّيْلِ فَنَفَقَةُ الْيَوْمِ عَلَى الْمَوْلَى وَاللَّيْلِ عَلَى الزَّوْجِ وَلَوْ أَبَتِ أَنْ تَسْكُنَ مَعَ فَرَسَتِهَا أَوْ جَمَاعِ الزَّوْجِ كَامَهُ
 فَإِنْ فَرَغَ لَهَا مِنَ الدَّارِ يَبْتَاعُ حِلَّةً لَهُ غُلِقَ لَيْسَ لَهَا أَنْ تَطْلُبَ بَيْتًا آخَرَ وَفِي الْجَمَاعِ الْأَخِيرِ لَهُ
 امْرَأَتَانِ طَلَبَتْ أَحَدَهُمَا دَارًا عَلَى جِدَّةٍ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ الزَّوْجُ يَخْتَارُ أَنْ يَشَاءَ جَمْعَ بَيْنَهُمَا وَإِنْ شَاءَ فُرِقَ
 بَعْدَ أَنْ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمَا قَالَ رَضِ سَخْتِيَانِي تَزَوَّجْ بِلَدِيَّةٍ وَأَسْكَنْهَا فِي جَانِبِ ثَوْبَةٍ فَمَضَتْ مِنَ الثَّنَتَيْنِ فَلَهَا أَنْ
 تَطْلُبَ دَارًا أُخْرَى (بَصْنُ كَنْ) مِثْلُهُ * بَابُ مَا يَسْقُطُ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ * (كَيْفُ بَيْهَقِي) كُنْتُ وَصَهْرَةً فِي
 بَيْتٍ وَاحِدٍ فَكَانَتْ هَيْتُ الْبَيْتِ إِلَيْهَا لَيْسَتْ بِأَجْرٍ وَجْهَاتُهَا تَبْتَاعُ حِلَّةً فَلَهَا النِّفْقَةُ (فَوَجَتْ) يَسْكُنُ فِي
 دَارِ زَوْجَتِهِ فَخَرَجَتْهُ مِنَ الدَّارِ فَانْهَى لَهَا بَيْتًا وَقَالَ لَهَا اسْكُنِي فِي بَيْتِي فَلَمْ تَسْكُنْ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا (ط)

لورالتدانا لا يسكن مع امتهك واريد يتألمى حلة ليس لها ذلك عند البعيفة واهي اواسف راج
ومول عند رج آجرا * باع في مرض العاصي النفقة والكفالة فالنفقة ونفقة المعتدة وما يسقط * (فجب لمخرج)
بجر (رجل دهنه الى القوية وتركها في البلك فللقاضي ان يعرض النفقة مع امتهك ولا يشترط ان يعينه
معه) كص امول القاضي استدل على عليه في كل شهر كل عرض منه كحسب المدة عن عليه انصاه انه (لمح)
بباع المعتد في نفقة مدة امرأته كالمهر (فجب للمعرض النفقة عليه وقال ابو الهيثم غياث اني نقدر
بصبي النفقة ثم حالها قبل ان يعيسا ثم تزوجها ثم غاب بقدر سقط عن الكفالة بالجمع (شما) صالحت
المعتدة من نفقة العاك كل شهر ثلث دينار وصحبت مدة ولم يرد اليها ذلك لا يسقط للعدل ولا يحرق دين
ان يكون صلحا ويهد ان يكون العرض حكم لاحكام ولو حرجت بعد العرض من البيت اللأحي وقعت
فيه العرقه بغير صلح لا يسقط قدر الملك التي عانت (ط) وطى معتد به حتى ولجعت علة اخرى ثم انقضت
الاولى ولجعت الثانية لا تستحق النفقة بيها لانه لا تستحق النفقة في مدة الوطى كالكاح العاقل
والعدة منه (لمح) المعتدة اذ لم تلم ليت العدة بل تسكن زمانا وتخرج وما لا تستحق النفقة
لا بها لاشرة (لمح) المعتدة اذا مات ان تطرح نفقته كالمكوحه ان كاسب من مائة الاشراف اولها
علة لا تستطيع الطبع والحركة الى الروح ان ياتي بطعام مهيا او ياتي من بطع ويحزوا الا فلا
(ظمط) تزوجت في مدة الغير ودخل بها الثاني فعلى الاول بعقتها في الطلاق الثاني (صت) بخلاف
الرجعي لان نكاحها قائم فقد موتت على الرقح فالزوج والدخول مباح الصع بصارت باشرة مسقطات
النفقة (م) عن ابني يوسف المعتدة من طلاق ثامن تزوج على ادا تزوجت ودخل بها ثم دروسيهما
ولا نفقة لها * باع في نفقة الا جازبا (شط) ويخير الاب في نفقة امرأة ابنه الغائب ولدها وكن الام
في نفقة بالولد للرجع بها على الاب وكن الا لثمن في نفقة الام للرجع بها على روح امه وكن الاح
على نفقة اولادها حية ليرجع بها على الاب وكن الا لثمن ابن اعان الا موب (ط) الام اولى بالتحمل
من سائر الا ناري حتى لو كان الاب معسر والام واب الاب مملو من ان تزوج الام بالابا ليرجع
لذون الحمل (حجج) لثقل الاختلاول بالتحمل من الام لانها اقرب الى الاب (مع حمدا) كل نفقة
يعتبر وفيها اعسار من تحبب اليه الا للزوجة (صت) حمدا لا يوجب نفقة الفقير المعسر على ابية المورس

وفي نفقات صدر القضاة قال أصحابنا يجب نفقة طالب العلم على الأب (طسج) الرجل الصحيح
قد لا يقلد على الكسب الخرقه او لكونه من اهل البيوت ثابت فنفقته على الأب وهكذا قالوا في طالب العلم
اذا كان لا يهتدي الى الكسب لا يسقط نفقته عن ابيه بمنزلة الزمن والانى قال رضى الله تعالى عنه
والظاهر انه لم يخف على ابي حامد قول السلف بوجوب نفقة طالب العلم على الأب لكن افتى بعدم
وجوبها لفساد احوال اكثر طلبة العلم فان من كان منهم حسن السيرة مشغلا بالعلوم النافعة ينصب
الاباء الى الانفاق عليهم وانما يطالبهم الفساق المتدرة الذين شرهم اكثر من خيرهم يحضرون
الدرس ساعة بخلافات ركيكة ضررها في الدين اكثر من نفعها ثم يشتغلون طول النهار
بالسخرية والغيبة والوقوع في الناس بما يستخفون به لعنة الله والملائكة والناس اجمعين فينفد
الله البعض في قلوب ابائهم وينزع عنهم الشفقة عليهم فلا يعطون مناهم في الملبس والمطاعم
فيظالجونهم بالنفقة ويؤذونهم مع حرمة التأليف ولو علم السلف لحرمو الانفاق عليهم
ومن كان بخلافهم فهم نادى في هذا الزمان فلا يفرد بالحكم دفعا لخرج التمييزين المصلح والمفسد
قلت لكن ترى طلبة العلم بعد الفتنة العامة مشغولين بالفقه والادب الذين هما قواعده الدين
وامرول كلام العرب والاستغفال بالكسب يمنهم عن التحصيل ويؤدى الى ضياع العلم باسرها
والتعطيل فكان المختار الان قبول السلف وهفوات البعض لا تمنع وجوب النفقة كالأولاد والاقارب
(طسج شط) نعم وجب اب الام مؤسرا فنفقته على اب الام وان كان الميراث للعم (طسج) ولو كان
له ام واب الام مؤسرا فعلى الام وفيه اشكال قوي لانه ذكر في الكتاب اذا كان له ام وعم مؤسرا
فالنفقة عليهما اثنان فاجب جعل الام اقرب من العم وجعل في المسئلة المتقدم اب الام اقرب من
العم والزم منه ان يكون النفقة على اب الام مع الام ومع هذا اوجبها على الام ويتفرع من
هذا الجملة فرع اشكل الجواب فيه وهو ما اذا كان له ام وعم واب الام مؤسرون ويحتمل ان تجب
على الام لا غير لابن اب الام لما كان اولى من العم والام اولى من اب الام كانت الام اولى من
العم لكن يترك جواب الكتاب ويحتمل ان يكون على الام والعم اثنان (قبح) اذا فرض النفقة
على اب الاب لا يفترض عليه نفقة خادم الولد ولا جازعته الا اذا كان صغيرا لا يقتل على الاكل

ارض منا يفترض نفقة حادمه ولو كان له اب معسرا د ر على كسب ما يكفيه وذلك في رجل موهو لنفقته
 على ابيه * باب في نفقة المالك * (بم) ينبغي ان يحب نفقة المبيع قبل القبض على المشتري
 وتكون تابعة للملك كالموهون (ود) ونفقة المبيع على البائع مادام في يده وهو الصحيح (اصغر)
 لكن يرفع البائع الامر الى الحاكم فيأذن له في بيعه واجارته (ثم) ونفقة العبد المبيع بشرط الخيار
 على من له الملك في العبد وفي الوحوب (شبه) مثله (شيخ) قيل على البائع وقيل يعتد بان يرجع
 على من يصير له الملك كنفقة العطر * باب في الانفاق على الاشياء المشتركة * (بم) منبهة مشتركة
 بين الجيران امتلاّت ليس لبعضهم ان يطالب الباقيين بالمشاركة في التفريغ كالدان المشتركة وان
 دخل دار احدهم ماء المنهرة يرفع ذلك الى الحاكم فيأمرهم به ومؤونة المنهرة على المستأجرين
 دون الملاك كالبلورة الطاهرة دون غيرها والانهار التي في سرد بلد فانحور شتافج وخاسكيان
 وزميجانيك خاصة وكروها على ارباب الاراضي والمباركي والارتقوى والمثلي عامة * كتاب
العتاق وانه يشتمل على ثلاثة ابواب * باب في الالطاط التي يقع بها العتق او التديير والتي لا يقع
(فج) يا ناني هوناني ذار يا ذان انج ونوي به التديير تصير مدبرة وكذا لو قال يا ناني هوناني دار
 بارذ انج في حيوتي وبعد موتي فليس يعتق ولا تديير (شمر) الا اذا نوى التديير فتصير مدبرة
 وقيل نعم قال لا يبيع لها ووصى لها بشيئين فتديير (عت) لا يصح (يت) قوله لا يبيع لها ولها ليس
 باقرار بالعتق ولا بالتديير وله البيع (فج) وغيره زاد كوي هي واختا من يا هناناني فلا يبيع لها
 وصلفته لا تعتق ولو نوى به العتق عتقت (سي فج) جارية صغيرة تقول لمولاها ابا ب فيقول لها
 اولىك لا تعتق (شمر) مثله (شمر) ولو قال لها قولي لعلان اياج كفاي ليحام كوز ثحالا تعتق وكذا
 لو قال لها تعالى بنتي (شمر شبه) قال لها يا حونام د غدا لا تعتق (فج) عتقت (بم) ولو قال لعبد
 محاسن اي زادكم او قال ابد اطلعا اي عاشكم زادكم خورم ذاك لا يعتق ولو قال لعبد او امته
 انا مبدك عتق اذا نوى ولو قال لعبد في حرية الاصل هذه امك لعبا لا يعتق (بم) ولو قال له بيا
 اي بك من لا يعتق قال رضي الله عنه وهذا عرف اهل بحار في نداء صغارهم ولو رفع قباء غلام
 غيره فقال مولاه اين قبا يسررك من است نادفعه اليه يعتق اذا كان الغلام مجهول النسب (عت)

قال له ما خوا سازيك لا يعتق لانه شتم (علك) يعتق (جك) قال لعبد هو اصغر سنا منه يا ابني او يا ابني
لم يعتق (حمر) يا ابني يعتق (شيب من شح حجب) يا ابني لا يعتق (بق) قرعت الباب فقالت
لمتها من انت فقالت امك الغافلة عتقت (بو) قال لجارية اغزلي هذا القطن وخوا سازي ويز
وعني به فراغها منه يحجب ان يعتق اذا غزلت (ط) قل لغلاني انك حرا وقل انه خرع عتق في الحال ولو قال
قل له انت حر لم يعتق حتى يقوله وهو توكيل وهكذا في الاطلاق (فع) دبر امته ومات وهي تخرج
من الثلث ثم هيكلت التركة قبل ان تصل الى الورثة فلهم حق السعاية (بسخ) لو قال ان مت ووضعت
على اللوج او قال في القبر فعبد يحر فهو تدبير مطلق (بهم) قالت لمولاها ان اعتقتني خذ منك
ما دمت حيا وادفع لك ثمنني فاعتقها بهذا الشرط وتركته عتقت ولزمها ان تسعى في قيمتها (سج)
ان خذ مني كثيرا فانك حرا فاخذ منه اكثر من شهر عتق والا فلا * باب في الاستيلاد (ظم) استولد
موطوءة الاب بعد موته ثبت نسبه وان كانت مشتركة يتملك المستولد نصيبا صاحب (بو) ولدت
جاريته فقيلا له اهو منك قال ينبغي ان يكون بحجب ان يكون اقرا (ضخ) قيل له ممن حمل
جاريته فقال الحال جميعك فهو اقرا بامية الولد (بو) ولدت جاريته فقال له اولاده ما تقول فيه فقال
هو كاحدكم يصدق اذا قال عنيت به الكرامة قال رضى الله عنه فهذا اشارة الى انه اذا لم يقل عنيت
به الكرامة يكون اقرا به ولو قال ليس مني ثم قال بعد لم ضربت ابني فلا ناي عنى ولد جاريته عتق
(عمت) ولو استولد المشتري الجارية ثم اقامت بينة على البائع بالعتق يرجع على بائعها بالثمن (بسخ)
ومتى ولدت الجارية من مولاها صارت ام ولد له في نفس الامر وانما يشترط دعوته للقضاء ولهذا
يصح استيلاد المعتوة والمجنون مع عدم الدعوى منهما (ط) اقر قبل موته بشهر ان جاريته حامل
منه فاسقطت بعد موته اربعة اشهر سقطا مستبين الخلق بكما له صارت ام ولد له (يتم) قال لامته
احتالي في اسقاط هذا الحمل فاني في حياء منه فهو اقرا بانه منه (ش) لامته ولدا واخذ فقال ولدت
هذه الامة مني ولدا فهو اقرا بانه ام ولد لا بالولد لانه معروف واقر بالانكر فيكون ولد هاعبد * باب
في مسائل متفرقة * (بسخ) اوصى بان يعتق عنه عبد بعد موته فاعتق فالولاء له دون المعتق (علك)
بضع العتق من مولا وهو يجمع بحضور الجمع ولا يشرك خذ منه واما الامة فانها تقا تلّه بسلاح كالجرة

اذا جعد زوجها البائن (فك) المغنى بقول المشايخ يضمن قيمتها مكا تبة نصف قيمتها تبة (خسج)
 وطى حارة ابيه فولد منه لا يجوز بيع هذا الولد لدعى الواطى الشبهة اولالا انه ولد ولد فيعتق
 عليه حين دجل في ملكه وان لم يثبت للنسب كمن زني بحارة غيره فولد منه لم يملك الولد يعتق عليه
 وان لم يثبت نسبه منه نص عليه في (ط) كتابنا الا بان وهو مشتمل على اثنين واربعين بابا بانها
 في الالفاظ التي تكون يميننا التي لا تكون يميننا * (شم) ان دخلت لمليك فما اخلت يميني فهو
 حرام فان دخل عليه صار يميننا فاذ ملكك شيئا ولو شربة ماء يلزمه كفارة يمين ولو قالت لزوجها انت
 على حرام فيمين قوت او لم تنو (فج) الكلام معك حرام يمين بالله (ين) لا يكون يميننا حتى يقول
 لا بكم على اذ الطعام على (فج) يمين بالله (ظم) ان اراد حرمة عليه يمين (فج) عمت زيتها
 يمينان ذكر شرط ولو قال بالبح لدرمكن ان كلفته فكله فلعلم كفارة يمين (شم) مكنت خزامي
 لن فعلت كذا فليس يمين قال رضى الله عنه هذا مشكل لانه ترحة قوله الحلف او اقسم وقد نص في
 الكتاب انه يمين (ط) سوكل ميسورم ان فعلته فيمين (شم) ولو قال الله نيو زيام ان فعلته فيمين
 (يم) اكر فلان كاركتم هر كز فكفتم لا اله الا الله يمين (ظم) قال على الله راوى يمين ولم يعلقه
 فعله كفارة يمين (ن) قال اشهد ولم يعلقه لاشيى هلية ولو قال على الله رو كلفته كفارة يمين (سم)
 ولو قال بالله العظيم كه فلان كاركروا كمت نكروم فليس يمين الا بالنية لا بواى لو قال زيتها فلان كان
 غايبا فيمين وان كان فقيها فلا (عمت) زيتها وان فعلت كذا فيمين (ص) ليس يمين (غك) لو قال
 ان ابرئ من الكمية او من يمين الله فليس يمين (عمت) صلواتى وصياماتى لاهل الكافر فليس يمين
 وعليه الاستعلاء وقيل هذا اذا نوى الثراء وان نوى القربة فيمين (حم) خويتم اخرج من
 ما ج مثل انك ان فعلته فليس يمين وكذا لا عا فيندك مى حضم (ضم) يمين بقوله تعالى والى الحامسة
 ان غضب الله عليها (حم) اى يحيا كذا مى فيندك ان فعلت كذا فيمين ولو قال والا لو بالالا
 بد وان الهاء فليس يمين وقيل يمين (يخ) الله اى شرط يمكن ان فعلته فليس يمين في القتاوى
 السبابة (بب) قال له اتر اطلاق بشرط انك فلان را نحو اى فتزوجت به بعد العدة ينقله وان
 ليس بتعليق ثم ذكر بعد هذا بالبح كذا مى فلانم فيندك ينكحام فانت طالق او فان كاتبتك كجام

كَيْتَجَام قَانَتْ طَالِقٌ غَمٌّ أَنْفَضَتْ أَعْمَلُ تَهَاوُزٌ وَجِئْتُ لَا يَمُوقُ الطَّلَاقُ بِهِدَ الشَّرْطُ * بَابُ فِي كِبَرِ لَفْظِ الْيَمِينِ *
 (شُمْرِي) هَذَا يَأْوُرُ وَاللَّهُ أَنْ فَعَلْتَهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْفَيْمَانُ (ظَمْرُ) هَذَا يَأْوُرُ وَاللَّهُ أَنْ فَعَلْتَهُ
 فَعَقَلَ كَقِفَارَةٍ وَاحِدَةٍ (جَلَسْتُ) لِلتَّبَرُّعِ عَزَى قَالَ حَلَقْتُ بِالْفَيْمَانِ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَضْرِبُكَ بِمِشْرِينَ امْرَأَةٍ
 لَا يَتَعَقَلُ الْإِيمَنُ وَاحِدٌ * بَابُ مَا يَكُونُ تَعْلِيْقًا أَوْ تَنْجِيْزًا وَذَكَرَ الْأَجْزِيَّةُ الْكَثِيرَةَ مِنْ شَرْطِ هَذَا
 يَتَعَلَّقُ بِهَا * (شَمْتُ فَعَزَى) تَفْسِيرُ كَلِمَةٍ كَمَا بِالْخِجَابِ كَامٍ قَالَ تَوَرَّأَ الْإِيمَةُ أَنْ تَلْصُقَ وَالْعَشْيُ وَمَنْ لَمْ
 هَذَا الْإِفْرَاقُ بَيْنَ كَلِمَةٍ كَلِمًا وَمَنْ مَّا بِالْخَوَارِزْمِيَّةِ وَيَفْرُقُ بِالثَّلَاثَةِ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَهَذَا أَنْظَرُ مِنْهُ
 قُلْتُ وَيَسْتَأْذِنُ فِي فَرْقِ بَيْنَهُمَا وَتَفْسِيرُ قَوْلِهِ كَمَا مَا دَخَلَتْ إِلَيْنَا خِجَابًا كَامٍ كَأَوْخِيَانٍ وَقَوْلُهُ مَتَى دَخَلْتَ يَا غَدَا
 كَأَوْخِيَانٍ فَيَكُونُ الْأَوَّلُ لِعِلْمِهِمُ الْإِدْخَالَ دُونَ الثَّانِي وَيُظْهِرُ هَذَا الْإِفْرَاقُ فِي قَوْلِهِ يَا غَدَا كَأَسْكَامٍ دَعَا ذَيْنَا
 هَقْرًا كَامٍ وَقَوْلُهُ خِجَابًا كَامٍ كَأَسْكَامٍ دَعَا ذَيْنَا هَقْرًا كَامٍ تَقْنَى الْأَوَّلُ يَقَعُ عَلَى وَقْتِ وَاحِدٍ أَيْ وَاقْتِ كَانَ
 وَفِي الثَّانِي عَلَى كُلِّ وَقْتٍ مِنْ أَوْقَاتِ الْمَجْمَعِ (يَمُوقُ) لَا يَفْرُقُ فِي عَرَفَيْنَا بَيْنَ قَوْلِهِ بِالْخِجَابِ كَامٍ كَأَسْكَامٍ
 الْكَافُورِينَ قَوْلُهُ لِنَاحِ الْكَافِي وَانْكَرُوتُ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهَذَا أَحْسَنُ وَلَا هُمَا تَقْطَعُ وَلِقَوْلِهِ كَامًا
 تَزَوَّجْتُكَ فِي عَرَفَيْنَا فَيَكُونُ الْجَنَّتُ فِي كَيْثَا الصُّورِ الْإِيمَنُ حَتَّى يَتِمَّ الثَّلَاثُ قُلْتُ وَفِي الشَّارِبِ الْإِيمَةُ أَمَّا ذَيْنَا مَسْتَقِيمًا
 فِي مَالٍ إِذَا عُلِقَ بِكَلِمَةٍ كَلِمًا عَلَى غَيْرِ التَّزْوِجِ فَأَمَّا إِذَا عُلِقَ بِالتَّزْوِجِ لَا يَتِمُّ بِالْثَّلَاثِ (شَمْتُ) قَالَتْ لَزَوَّجَهَا
 إِذَا هَلَبَ إِلَى قُرْبَتِي أَنْفَضَتْهُ الزَّوْجُ وَقَالَ هَمَّكَ يَا سَوَايَاكُمْ وَمَا بَرَأَى جَلَالُ خِرَامٍ هَلَكْتَ يَا عَسْوِيَاكُمْ قَانَتْ
 طَالِقٌ ثَلَاثًا وَقَعَ الثَّلَاثُ فِي الْحَالِ وَكَذَلِكَ الْوَقَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا كَلْفُكَ يَا عَسْوِيَاكُمْ (يَسْمَعُ) وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ
 تَنْجِيْزٌ بِهِ أَبْنُو ذَرَوُاحٍ وَفِي الْعَرَفِ تَعْلِيْقٌ بِهِ الْوَلَوْهَا إِذَا تَوَلَّى الْعَلِيْقُ (شُمْرِي) وَقَعَ بَيْنَهُمَا مَكَادِيَةٌ فِي الدَّرَجِ
 فَقَالَ بِالْخِجَابِ شَبَابُورٍ بِرَأْسِهِ كَانَ هَذَا نَزْجٌ وَقَالَ أَنْزَلْتُ الْأَنْكَارَ وَقَعَ الثَّلَاثُ فَصَادَ (تَفْعُ) وَقَعَ الثَّلَاثُ أَنْ لَوَادِيهِ
 التَّحْقِيقُ (يَسْمَعُ) أَنْ الرَّدَّ بِهِ إِلَى الْعَلِيْقِ لَا يَحْتَسِبُ (تَفْعُ) قِيلَ لَهُ تَتَزَوَّجُ فَلَدَنِي فَقَالَ لَا قَاعَادَ كَلَامِهِ فَقَالَ
 يَرَاهُ هَذَا نَجِيحٌ شِلَاوَرَكِي كَالْمَلِكِ الْكَامِ فَتَزَوَّجُهَا لَا يَفْعُ (يَسْمَعُ) لَا يَفْعُ الْإِبْلَانِيَّةُ (شُمْرِي) يَصْرُوبُ وَلَيْتَ تَرَانَتْ
 أَمَهُ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ فَقَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا مَا جَ مَا خَفَ فِيهِ تَنْجِيْزٌ ظَاهِرٌ وَأَمَّا التَّوَلَّى لِلتَّعْلِيْقِ فَتَعْلِيْقٌ
 (تَفْعُ) هُوَ تَعْلِيْقٌ (شَبَابُور) هُوَ تَنْجِيْزٌ (عَلَتْ) قَالَ لِلْمَشْتَرِكِ أَنْ لَمْ تَدْفَعْ إِلَيَّ الثَّمَنَ إِلَى خَمْسَةِ أَيَّامٍ أَتَكُونُ
 إِطْرَافًا لَنَا ثَلَاثًا فَقَالَ بِالْخِجَابِ فَتَزَوَّجُهَا لَمْ يَدْفَعْهُ إِلَى خَمْسَةِ أَيَّامٍ وَقَعَ الثَّلَاثُ (يَسْمَعُ) أَنْ تَكُونَ أَمْرًا تَكَلَّمُ لَهَا أَنْ

[illegible]

في يوم يفيخ ذ الخمر اياها فاصلاها او اصاله هو بعد موتهم لا يحرم (يؤمر) د عتبه جماعة الى شرب
 الخمر فقال لي خلقت بالطلاق اين لا اشرب الخمر وكان كاذبا فيه ثم شرب طلق (فصح) لا تطلق د يانة
 * باب في تفسير الالفاظ التي تستعمل في شروط تعليق الطلاق * (شمر) قالت له سنادك استرجعة
 ذارتنا من اخفيك فقال كانا و سنادك استر بها حاج فانت طالق ثلثا فاذ كان يعلم ان الاول كان اتقي وانقي
 وقع والا فلا (فصح) ان كان هو اتقيا نقيا نظيفا لا يقع (عكس) بالاج ناكش ناكش من ليس له قرا ولا شجر
 ولا دار (شمر) من ليس له زرع ولا شجر هو المهان في عرفنا (شمر) فمات من لا يحزر عن الامور
 الدينية عبادة (فصح) مثله (شمر) قال لها كاف ائني واذا اني هفوا فهو تلاف ماله او استباها ولا يشترط
 التلاف الا ان قال لها كاف ائني فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق
 لا يحسن وان ما ذلت اليه بغت ذك (عكس) كافاج فاذ لم في اياك تخذل ذال الخراب قال رضي الله تعالى
 عنه والاول (فصح) (سبح) وكثير الملاكل ان ياكل اكثر من منوبين وقيل هو الموحض وقت طعام آخر
 لا يمكنه الاكل (ظلم) قال لها ان لم تكوني احسن من الشمس والقمر فانت طالق ثلثا لا يحسن لقره
 تعالى لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم وفيه حكاية معجزة (عكس) قوله بالاج بل بين هو من لا يغيبنا
 نحننا به من سياتته ولو قال ان كنت يهودي الوجه فانت طالق ثلثا فان كان عبوس الوجه مقبوضا ولم يكن
 هشاشا كما هو عادة السلف حنت والا فلا ولو قال لها ان لم ازل منك السمات فانت كذا افلوا اذا اذى
 بليغا وناقشها في كل امر لا يحسن ولو قالت له ما جكم ويد فقال ان كنت كذا فانت طالق فان اظهرت
 فعل الخروج اما رات الفجار يحسن يظمن فيها كل مرتاب فحينئذ يقع لثلاث * باب في ذكر الشرطين
 او اكثر * (شمر) قال لها بالاج كابتك خرا كلبك بن خبر كاز ناعا كاك جفت كاك كجفت كاك هنان خنا
 قالت طالق ثلثا ثم شرب خمر او يكنين لا يحسن لانها شروط معتبره فيقدم المؤخر فيكون الاخير شرط
 الا تعقاد وما قبله شرط الانحلال قال رضي الله عنه هذا في العريضة اما في الخوارزمية فلا يريدون به الا
 تعليق الجزاء بجملة ما وبكل واحد منها وهو لا يظن لا فهم يريدون به التعليل على انفسهم بايمان
 كثيرة لكن يريدون الجزاء بعد اتمامها اختصارا فيحسب (شمر) ولو اتهمها برجل فقالت انت طالق ثلثا
 كما مر خيانت ام اكنج اود ويازي فانان راو غير نج واراو بالحيانة الزنا ثم رجعت الى ضيعته احسن وان

رجعت اليها في وقت زوال التهمة (مسي) مثله (بفتح) قال كالمجتمع خزا أو ابكيتين خزا فانت طالق ثلاثا
 فشرب الحمردون البكيتين حنث (حب) مثله ومنه اكل شرطواخذ (بفتح كسب) كيانا نامي دار مرشد
 فامسح او دمانش ميدا منساج فانت طالق ثلاثا وكان دعياها لكنها لم تدعها لم يحنث والقرق حصن
 يعرف بالتامل في عرض الحالف (ط) ولو قال زن ازوي سه طلاق اكر شيكي مثلث خور و مقام مري كند
 وكوترا دارد قال عبد بن الفضل كل واحد شرط على اخله وقال غيره من المشايخ اكل شرطواخذ ولو قال
 شيكي في خور و مقام مري كند وكوترا في دار و كل واحد شرط على اخله بلا خلاف (ط) مثله (ث) مشابه
 بلح كافر يقتلون فيمن اخل ان كلمت فلا تاو ولا نانا فمراثة طالق فكلم احد هما حنث لا نهم يعنون حم
 كلامهما فلا تكلمون واحد امنهما (لجمع عك) اتهمها بما حشة فقال ان كنت فعلت ذلك وان فعلته
 فالت طالق يحنث باحد هما بخلاف قوله وتقبلين (ن) فان دخلت دار فلان ويدخل فلان دارك
 يحنث باحد هما (حب) نحو من نصير وان سلام وحماة ان دخل فلان وفلان الدار يحنث
 بدخول احد هما وهل اكله اختيار المتأخرين وجواب الكتاب بخلافه (ط) قال انت طالق ان اكل
 كذا وشرب كذا او كذا فلا تاواخرا الجزاء فيها لا يقع الطلاق حتى يجتمع الكل الا ان ينوي شيئا آخر
 كذا امن اي المقاسم الصغار وان كرر حرف الشرط بان قال ان اكل وان شرب وان كلم ان قدم الجزء
 يقع الطلاق باحد هما وان اخل لا يقع ما لم يوجدا الكل اكل او اخل او عند اكل وعند اي يوسف يقع باحد
 في الفصلين وترتفع اليمين وان ذكر شرطين وذكر بينهما حذرا بقول كل شرط في موضعه ويكون الشرط
 الاول شرط الاعتقاد والثاني شرط الانجلاء وحلول الجزاء الثاني بان قال ان دخل الدار فانت
 طالق ان كلمت فلا نامد خلت ثم كلمت طلقت ولو كلمت ثم دخل لا تطلق (فتح) قال كل امرأة تزوجها
 فهي طالق ان تزوجت عليك متزوج عليها لا تطلق التي تزوج الا اذا تزوج عليها اخرى فتح تطلق
 الثانية (حب) اكر فرد اطلاق دية نروم وفلان كارنيا موزم فامرأته طالق قد ذهب غد الى القرية
 ولم يتعلم ذلك الا امر يحنث (بم) مثله وقد مر مثله (بم) ان لم تحضر في فراشي ولم ترا عيني حتى يحضر
 فراشها ولم تحضر هي ولكن راعته حنث فجعل عدم مجيئها شرطاً قال رضي الله عنه انهما الحثان
 بمسئلة الجامع وهو ما اذا قال ان لم اكن ضربته هذا بين السوطيين في دار فلان فبعدي في حجر فضررت باحد
 هما

في غير داره يحنث أو قال ان لم اكلهم فلا تأو فلا تأو اليوم بكم احدهما اليوم ولم يكلم الاخر يحنث وفيه اشكال و بينهما فرق جلتي لان الحنث في اى يمين كان انما يتحقق اذا صدق ما دخل عليه حرف الشرط فانه اذا قال ان دخلت الدار فانا يحنث اذا صدق دخلت وان لم ادخل فانا يحنث اذا صدق لم ادخل فاذا قال ان لم ادخل هاتين الدارين اليوم او قال ان لم اكن اضربت هذين السوطيين في دار فلان بحرف الشرط دخل على لم اكن دخلت هاتين الدارين او ضربت هذين السوطيين وقوله لم اكن دخلت او ضربت هاتين نفى لمجموع دخول الدارين وضرب السوطيين ونفى المجموع يتحقق بنفى احد اجزائه بخلاف قوله ان لم تحضر في فراسي ولم تراعيني فانه لما كرر حرف النفي كان نفيا لكل واحد منهما ونفى كل واحد منهما لا يصدق مع ثبوت احدهما فانه لا يصدق قولنا لم يقدم زيد ولم يقدم عمر ومع قدوم احدهما ويصدق قولنا لم يقدم زيد وعمر ومع قدوم احدهما لكن ذكر في (م) ما يدل على صحة جوابهما (ط) اكر بخانه فلان روم وباوى سخن كويم فانت طالق ثلثا يحنث باحد هما (شرح عس) لعنله (سن) ان اكلت هذا الرغيف اليوم فامر أنه طالق وان لم اكله فامته حرة فاكل النصف لم يحنث لانعد ام شرط الحنث في اليمين (ط) مثله قال رض عنه وهذا مشكل جدا ويجب ان يحنث في يمين العتق لانه لم ياكل الرغيف او نقول لا واسطة بين النفي والاثبات وكل واحد منهما شرط الحنث فيحنث في احدهما وفي الجامع الاصغر عن ابي القاسم المصنف قال ان شرب فلان هذا الشراب فامر أنه طالق ثلثا ولم يوقته وقال الاخر ان لم يشربه فلان فامر أنه طالق ثلثا فشربه فلان مع غيره او شرب غيره وادابة بعضه وانصب بعضه فنشفة الارض حنث التاني دون الاول لما مر فكذا هذا * باب في اليمين يحمل على معناه دون ظاهرا للفظ * (ثع شم) سكران قال الاخر ان لم اكن عبدك فامر أنه طالق ثلثا قال يحنث ان كان متواضعا له (بمر) قال لها من بنة توأم واكرم من بنة توفيم فانت طالق ينوي فان زاد به الا نفيا كعادة العبد لا يحنث (فلب) عن ابي يوسف حلف لا يعبر هذا الماء وهو جار ثم عبر بعد ساعة لا يحنث لانه لم يبق ذلك الماء فقال مشائخنا في عرفنا يحنث ولو قال ان مررت بهذا الوادي فمر بقنطرة عايه يحنث (بمر) حلال خذ اى بر من حرام كه همه عمر سيكي خورم او قال يا فلان رابز نم يقع اليمين على ما يعتاده في كل اسبوع او في كل شهر (عن) اكر خمر خورم يابد هنت كيرم فاخذ هالا للشرب يحنث الا اذا نرى

الاحل للشرب ولو قال هي طالق بالجملة خرم مني اوزار فقبلها ولمسها حنت (ط) ان وضعت يدك
 على المنزل ليكلم او وضعت يدها عليه ولم تغزل لا يحنت ولو من المهر لمن المهرين بما دفع اليه من البقر
 للزوجة يقال ان وضعت يدي على هذا البقر فوضع يده عليه ليلال للطلب حماره لا يحنت (بمع) قال كجحي
 جنكراك خفاوا مادك بساوا فامرأتها طالق ثم نسى ما حل جحي جنكراك ثم قل كرفتركه افتراك بساويهم
 حنت والفرق بينه وبين وضع اليد على المعزل او الثور انه يراد بوضع اليد ثم الغزل والتكرف والمراد
 ما حل جنكراك بها تعلق الحكم به حتى يستقيم قوله وامادك بساوالا انه يستعمل هذا البيان تعلق الحكم
 بالامى لتعلق ذلك الحكم بالادنى فيتعلق به ضرورة (مع) قال لها كاند بساوا فانيت طالق فلثلاث نسدت
 الطاحنة ما صلحها وادارها لم يحنت (مع) قال لها ان دفعت لحيك شيئا ودفع اليها ازارا لتدفع اليه
 لا يحنت (فع ملك) قال لها ان الغصب ان لم اكسر عظامك تحت جلدك بهذا على الضرب الشديد
 (بو) ارح من دار ورحل لا يرحع ثم رجع لشئ نسيه في داره لا يحنت (بمع) قال له تشتري
 جارية دمي وكف اكسك ام اودارح فقال كاني خائف من حره فوهبت له جارية فباعها بحمسة وعشرين فقال
 له المشتري اشتراها مني بعشرين وبعنيها بعشرين حتى لا ياخذ النجاسون الدلالة من خمسة وعشرين
 فعلم الخائف لا يعتق ولو حلف كاني يا فانامك برحمتي داري قد حلت بعير عليه ثم رها ولم يامرها
 بالخروج لا يحنت ولو قال لها كاند باتسوي كابين اكن تزوجها يد يئار يحنت لان شرط الحنت تزوجها
 لا تزوجها بالقد والمذكور * باب فيما يقع به الفصل بين الشرط والجزاء فيكون تمييزا ولا يقع *
 (فع شبه) قال لها كابد بحياتك اكبح ويد ان يقول فان طالق ثانيا فقلت له امراته اتريد
 الزنى قال نعم قالت فاذي يزاريم فقال انت طالق ثلاثا فهو قاصل ووقع الثالث ولو قال آلتك آلى
 هل اعدت الشرط يعمل بحال رايه وان لم يكن له رأي لا يقع (سم رفع سمي) ادعاء الطالم فقال
 اى مريض فقال بالجملة فاجبت يا وديا وبرايج ان كنت مريضا يقال لا ناعاده اربعاء يقول لا يقال
 الطالم في الخامسة فاجبت ولم يزد فقال يا زينا باهزار باريا وورطنامه ان ما قاله اخرا لا يقع شبه
 (ط حلت) ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار فبعدى حر والدار واحد ولا يحنت قيا ما
 حتى تدخل دخلتين وفي الامتنع ان يحنت بدخلته واخذة وعن الكوخى على قيا من قول البجليفة

يعتق للحال لان التكرار هدر فصار فاصلا ومنه هالا يفصل فيتعلق قيل قال مشائخنا هذا قول الكل
ولو قال انت طالق ثلثا وثلاثا ان قبضت اليد او قال لعبد و انت حر وحران شاء الله تعالى وقع الطلاق
والعتق للحال خلافا لهما * باب في اليمين يكون على الفورام على التراخي * (قُبْ فَع) قال لها في الخصومة
الحلال على حرام ان لم تخرجني فقال ما اردت به الخروج للحال ثم خرجت بعد ساعات يحتمل ان كانت
الخصومة في الخروج والا فلا وفي الجامع للبرغزي لو قال لها ان لم اضر بك فانت طالق فهو على اربعة
اقسام فان كان فيه دلالة الفوران فصل ضربها فتمنع انصرف الى الفور وان نوى الفور بدون الدلالة
يصدق ايضا لان فيه تعليل وان نوى الا بدنا ولم يكن له تية انصرف الى الا بد وان نوى اليوم او الغد
لم يعمل نيته (سَمْتُ) قال لها تسبب بالخصومة في امه تريد بين ان تخرج امي فان خرجت فانت طالق
ثلاثا ثم خرجت امه لحاجتها لا بالخصومة لا يقع الثلث وهو على الحال (فَع) قالت له طلقني طلقني فقال
ان لم اطلقك فهو على الفور (سَمْتُ) باع منها جوقه فطال بها باليمن فلم تدفع فقال ان لم تدعي الي
اليمن فانت طالق ثلثا لا يحتمل ما دام ما خفيين الا اذا اراد الفور ولو اخذ بضرب امرأته وازادت
ظن وولده ان تخرج فقال كاند او ارجع فبين وازاد به الظن فهي طالق ثلثا وازاد الخالف ان لا تبلغ
خبر الضرب الى ايها وامها (فَع يَت) لم يكن على الفور (سَمْتُ) على الفور (ظَمْر) ان خرجت بعد اقطاع
الوجهة لا يحتمل قال رضي الله عنه وهذا احسن الاجوبة لانه لا يزيد به الا بد لانه متعلد رولا الفور
المضيقة بساعة اليمين لان الغرض ان لا تخبر بالدين فيكون المراد حالة الوجهة (عَلَتْ) قال مات
الصهر وترك ضيعته ميراثا لبنتيه فقال السلف ليس له انك تأكل من ضيعة صهرك وتشرب من ماء نهره
فقال ان كنت اكلت من ضيعته او شربت من ماء نهره او زرعته في ارضه فامرأته طالق وقد كان
زرع في ارضه وشرب من ماء نهره واكل من طعامه حال حيوة صهره وينصرف الى دلالة
الحال (بِمَرْفَع) قال لها ان ذهبت الى غرس فلان ولم تغسلي ثوبي فكل اقل هبت اليه ثم جاءت
وغسلت ثوبه جنب لانه للحال (فَكْتُ) ان اخذت من مالي شيئا ولم تخبرني فكذلك اخذته ولم تخبرني في
الحال ولا قبله وانما اخبرته بعد ايام لا يحتمل (حَمْر) ان رأيت سارقا فلم اخبرك فعلى
الفور ولو قال ولم اخبرك وان لم اخبرك فعلى التراخي ولا بد من الشرطين (عَلَتْ) ما سألت

منك هذه المرأة بالحق كما هي في حق من فانت طالق نسألها شيئا لم تعطه هذا الجوال لا يحسنه
 (بو) مثله قال رضي الله عنه وينبغي ان يتقبل هذا اليمين بحال بقائه حاجة النساء اليه ولو قال
 لها ان لم اخرجك من هذه الدار اذ اقليم ابرك فهو لي التراجيح يعدل القدر (يصب) وفيه نظير
 قال رضي الله عنه وينبغي ان يشترط اخرج الجبه بعد القدر قبل مضي زمان يظهر فيه رضاه بكونها
 الدار (بو) تنازعا في الفراش الموطى فقال ان لم تدخلني في الفراش فانت طالق فان دخلت قيل
 يكون شهوته لم يحسنه باب في اليمين بلفظ عام او مطلق فيتخصص بالليل او نية ولا يتخصص ويغتنب
 اللفظ دون الغرض (رفع) ان دعت شيئا يعين اذ في فانت طالق قد فعلت من مال ثوبها وغيره اذ
 لم يقع (قبح) دخل بلد ومعه خمس زقاق مملوءة من المدهن وله رق فارغ معها فاخله البياع
 للمكس واستحلفه ان ليس معه زقاق سوى الخمسة فحلف ومعه الزق العارغ لا يحسنه والودفع السكران
 لامرأته دراهم فقالت تعيق وبازمي ستاني فقال اكرري سترنم فانت طالق ثم اخذها في الحال لا يحسنه
 وبصرى الى تيد الاخل بعد الافاقة (بم) خاتم اخنه فقال لامرأته اكرري اذ اري كه خواهر من
 لسانه من اندر آيد وحيث من بخورد فانت طالق ثم تسالما ودخلت الاخت بيتها واكلت من طعامه
 باجارتها لا يحسنه ولو قال ان دخل احد من اقربائك اري فكل اثم دخل احد من اقربائها حنث
 (بم) ان عملت في هذه الرعية فكل او عني به العمل في حائوت معين صح فيته ولا يحسنه اذ عمل
 في غيره (رفع عك) ان لم يستامن لباسك وعني به الثياب التي تصنع في المستقبل صدق ديانة (بو)
 لراد ان يذهب بجاريته الى السفر فحلفته زوجته ان فهد بها يتقبل هذا السفر (رفع) ان قبلت
 احد اقامرأته طالق ثلثا لا يحسنه بتفصيل امرأته اذا كان الحلف لما رعتها في تقبل غيرها (رفع)
 ان احسنت الى اقربائك فانت طالق فاحسنت الى واحد منهم يحسنه ولا يراد الجمع في عرفنا
 * باب اليمين على الكلام * (شم) حلف لا يكلم احد او كرم اسم لا يسمع اصلا ينبغي ان يحسنه (سي) مثله
 ولورد السلام بحيث لا يسمع المسلم ينبغي ان لا يحسنه (شمي) قال ان كلمت فلانا بعد اليوم فانت
 طالق ثلثا فكلمها فلان نسكت ثم قالت بالحق احواما ج ابي خسك شغل تنكح وماذا تطلب مني ولا تريد
 مخاطبته وقع الالم (رفع) لا يحسنه قلت وهو الاظهر والامير (ظم) ان كلمت فلانا فانت طالق

ثم ان الفلان نادى فى ذار الحالف يطلبه فقالت زوجته ليس فى الذار ولم تعلم انه الفلان حنث والعلم
فى كلام فلان ليس بشرط الحنث فى المجائزين (ظنم) قال ان ذكرت معنى فلانا فانت طالق فقالت
لا ذكره واذكره حنث * باب اليمين على الهبة والبيع والشراء * (من) خلف لا يهب فوهب بشرط
العرض ينبغى ان يحنثا (سمن) خلف لا يبيع فوهب بشرط العرض ينبغى ان يحنثا (بمن) خلف
لا يبيع هذا الثوب فوهبه وسئلته ثم باعه بالثوب قالت لا جلت الموهوب له حنثا (بم) خلف لا يشتري
لا يحنث بالتعاطى وقد اختلفت فيه ائمة بخاروا وشمر قتل (م) لا يحنث بالتعاطى وبعد المواضعة على
قتل المبيع واليمن يكون تعاطيا ما لم يجز على لسانهما لفظ البيع والشراء (بمن) ان اشترى منك مكنبا
فانت طالق فاشترى له لم يقع حتى يسلم (ظنم) يحنثا (قب) لا يحنث ما لم يسلم (بم) باع جارية
ثم قال ان دخلت هنى فى يمينى فهى حرة فان ردت عليه بغير قضاء تعتق والا فلا (حك) خلف ان اشتراها
لحنثي بالا قاله (قب) خلف لا يبيع لا يحنث ببيع التلبية * باب اليمين فى الفعل الا باذنها * (بم) خلف
يحلف لا يشرب خمر بغير اذنها ثم استاذنها فقالت ترد انى فهو اذن (قب) بم) ولو اذنت له ان يشربها
فى دارك افسونها فى غير هذا حنث فى الجميع الا صغر حلف لا يخرج من بخار الا باذن هو لاء الثلاثة
فحين احدثهم لا يخرج لانه ان افاق المجنون حنث ولو مات اجلهم لم يحنث ليطالون اليمين (بمن)
قال لها ان خرجت من الذار الا باذنى فانت طالق فوقع فيها غرقا وحرقا غالب فخرجت لا يحنث
* باب فى تعليق الطلاق والنكاح والتزويج * (شمر شه سني) قيل له انك تزوجت ثلاثة فقال
كاه نكاح اكتبه ذار يائى اوداهيى كافه طالق ثلاثا ثم تزوجها نكاحا صحيحا بعد ما كان تزوجها قبل
اليمين فاسد الحنث (ظنم) عقده نكاحا صحيحا ثم قال قبل المزاف لها ان اصلحت هذه المصاهرة فوهى
طالق ثلاثا فاصلحتها بغير امره لا يحنث قال رضى الله عنه ينبغى ان يحنث فى عوفنا اذ ارفقت اليه
ورضى بذلك (حك) تزوج ثم وقع بينه وبين ابويه بسبب قلته جهاز الخطيبة مشاجرة فقال لهم ان اصلحت
هذا المصاهرة منى طالق ثلاثا فاصلحتها بنفسه من غير ان يستشيرهما لا يحنث (شمر سني) خلف
كاه يوزيان اى شغل فى لا يحنث بالنكاح الا اذا اذناه قلت وعنوانه انه لا ينقض اليمين (فبع سني)
قيل له يشترط بقلته فقال ابراجها افايج كاهين اكاما فتنزوها لا يقع الا بالنية (شمر) ان فعلت

كَيْلَ أَجَا نِكَاحُ كَذَا أَخْرَامًا أَوْ لَا يَنْفَعُ مَا لَمْ يَنْوِ بِالْحَرَامِ الْمَرْأَةَ الثَّانِيَةَ بِتَرْوِجِهَا (فَع) حَلْفٌ لَا يَتَزَوَّجُ
 مِنْ نَبِيلَةٍ فَلَا يَتَزَوَّجُ بِبَنْتِهِ لَا يَحْنُثُ (يُحْنُثُ) قَالَ لَا قِرْبَانَهُ إِنْ أَبْجَلَى عَلَيْكَ اخْتِلَافُ حَدِيثَيْنِ وَرَدَ بِهِمَا وَكَهْ أَبَاحَ
 لَا يَنْعَقِدُ (يُحْنُثُ) قَالَ لَا يَحْنُثُ إِنْ دَخَلْتَ ذَلِكَ أَوْ فَا نَبْتَ طَالِقٍ ثَلَاثِينَ مِنْ جِهَتَيْنِ أَوْ طَلَقْتَكَ صَحَّ وَبَارِكًا فِيهِ قَالَ
 إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ وَتَزَوَّجْتَكَ فَإِنَّ طَالِقًا وَلَوْ قَالَ لَا جَنَابَةَ لِي أَنْ وَلَدْتُ فَإِنَّ طَالِقًا مَنِ تَزَوَّجَ بِهَا فَوَلَدَتْهَا
 طَلَقَتْ (يُحْنُثُ) حَلَالٌ لِلَّهِ عَلَى حَرَامٍ إِنْ تَزَوَّجْتَ فَلَا يَنْفَعُ ثُمَّ تَزَوَّجَ بِهَا جَرَسَتْ وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا لَا تَحْرُمُ (يُحْنُثُ) قَالَ لَا مَرَأَتَهُ إِذَا نَكَحْتَكَ أَوْ إِجْعَلَكَ فَإِنَّ طَالِقًا ثَلَاثِينَ إِنْ كَانَ يَمِينُهُ بِالْعَرَبِيَّةِ فَهِيَ عَلَى الْوَطَنِ فِي النِّكَاحِ
 وَالْأَعْلَى نِكَاحُ جَلْدٍ وَرَجْعَةٌ بَعْدَ الطَّلَاقِ (فُجِمَ) إِنْ تَزَوَّجَ بِهَا كَثْرَتُ مِنْ ذُنُوبٍ وَكَذَلِكَ أَنْتَزَوْجَ بِهَا بَلْ يَنْبَأُ
 ثُمَّ زَادَنِي مَهْرُهَا لَا يَحْنُثُ (فَع) يَصْلَحُ الْمَصَاهِرَةُ فَقَالَ الْحَلَالُ عَلَيْهِ حَرَامٌ إِنْ أَصْلَحَ هَذَا الْأَمْرُ وَلَا نِيَّةَ لَا
 تَحْرُمُ إِنْ وَجَدَ الشَّرْطَ (يُحْنُثُ) خَطْبَتُهَا رَجُلَانِ وَوَقَعَتْ مَنَازَعَةً يُقَالُ كَاهُ يَأْذُو إِنْ ذَارَ أَهْلًا مَرَأَتِي
 طَالِقٌ وَقَدْ كَانَ زَوْجَهَا مِنْ أَحَدِهِمَا قَبْلَ الْيَمِينِ فَأَنْتَزَعَهَا مِنْهُ وَزَوْجَهَا مِنْ الْآخَرِ حَنْثٌ لِأَنَّهُ مَقْدُومٌ عَلَيْهِ
 عَلَى نَعْلَيْنِ لَا يَتَنَوَّرُ اجْتِمَاعُهُمَا فَإِنْ عَقِدَتْ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (سَيِّئًا) مِثْلُهُ (يُحْنُثُ) إِنْ إِصْلَحَتْ الْأُمُورُ
 بَنَتْ مَعَ فَلَانٍ فَالْحَلَالُ عَلَيْهِ حَرَامٌ وَهِيَ بِالْغَةِ لَا يَحْنُثُ بِحَضْرَةِ وَلَا يَسْكُرُهُ وَلَا يَتَصَرَّبُهُ إِذَا أَصْلَحَ اجْتِمَاعُهُ
 (فُجِمَ) إِنْ كَرِهَ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَا فَوَلَدَتْ لَهَا مِنْ نِكَاحٍ فَهِيَ طَالِقٌ فَتَزَوَّجُ بِمَرَأَةٍ أُخْرَى عِنْدَ وَلَا ذَنْبَ عَلَيْهَا لَكِنْ لَهَا إِنْ
 آخَرَ مَعْرُوفٍ وَشَهْرٍ لَا يَحْنُثُ (يُحْنُثُ) إِنْ لَمْ يَذْهَبْ بِكُمْ إِلَى نِكَاحٍ فَهِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا لَا يَصْحَحُ
 (يُحْنُثُ) مِثْلُهُ (عَلَى) مَوْلَا فَرَانِ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى * بَابُ الْيَمِينِ عَلَى الْعَتَقِ وَالطَّلَاقِ * (يُحْنُثُ) قَالَ لَبَنَتُهُ
 إِنْ أَخْرَجْتَ مِنْ زَوْجِكَ فَا مَكَدَ طَالِقٌ ثَلَاثًا فَجَعَلَهَا الْإِبْرَامُ مِنْ زَوْجِهَا وَأَجَازَتْ لَا يَحْنُثُ لِأَنَّهُ اخْتَلَعَ مِنْ جَانِبِهَا
 يَمِيعُ فَلَا يَحْنُثُ بِفَعْلِ الْوَكِيلِ وَالْفَضُولِ إِذَا أَجَازَ (فُجِمَ) إِنْ طَلَقْتُهَا بِهَا وَأَعِيدَ أَحْرَ فَوَلَدَ رَجُلًا بِبَحَارٍ بِطَلَقِهَا
 وَطَلَقَهَا بِسَمَرٍ قَدْ لَا يَعْتَقُ (قَبِي) مِثْلُهُ (يُحْنُثُ) يَعْتَقُ (فُجِمَ) حَلَفْتَ أَنْ لَمْ تَطْلُقْ زَوْجَهَا الْيَوْمَ أَوْ قَالَتْ
 إِنْ لَمْ تَسْرُحْ تَرَأَى أَتَيْتُ بِمَا فِي وَسْعِهَا مِنَ الْخَاصِمَةِ إِلَى الْحَاكِمِ وَتَقُولُهُ يَلْسَانُهَا وَلَوْ حَلَفَ لَا يَتْرَكَ بَنَتَهُ
 عَلَى خَتْمِهِ فَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً فَتَزَوَّجَ مِنْ يَدِهِ وَرَأَى أَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَجْهٌ فِي الْأَنْتِزَاعِ شَرَعًا أَوْ جِهَةً فَلَمْ يَقْدِرْ
 عَلَى نَزْعِهَا يَزُولُ لَا يَكُونُ تَارِكًا الْأَمْعَ الرِّضَاءَ وَالْقُدْرَةَ * بَابُ فِي الْيَمِينِ فِي الصَّلَاةِ * (يُحْنُثُ) قَالَ لَهَا إِنْ أَخْرَجْتَ
 بِمُؤَدَّةِ الْفَجْرِ مِنْ وَقْتِهَا فَإِنَّ طَالِقًا فَإِنَّهَا تَحْتَمِلُ طَلْعَ الشَّمْسِ لِأَرْوَابَةِ لَهَا وَخُتْلَفَ نِيهَا نَقِيلًا إِذَا انْتَبَهَتْ

يعدل طلوع الفجر ثم نامت تحنث والا فلا وقيل لا يحنث مطلقا (ط) والله ما اخرجت صلوة عن وقتها
 وقد كان نام من صلوة حتى خرج وقتها ثم صلاها فقبل يحنث وقيل لا يحنث (بم) حلف لا يصلي
 اليوم بجماعة فاقبل ي بمصلي واحد حنث (م) حلف ليصلي بجماعة غام ضيها يعقل الصلوة بقر
 * باب اليمين على الأكل والشرب * (بني شمر) حلفت لا تأكل اليوم طعاما فمضغته لصيها فسبق
 إلى حلقها شين منه تحنث (فع) لا خصوصا اذا كان يسيرا (شمر) ولو حلف لا يأكل بالبح امع فاكل
 فراحا يحنث وان ثوى الكبيرة صدق ديانة (فع نصي) حلف لا يأكل من هذه الاطرية مشيرا إلى القطع
 قبل الطبخ ثم جعلها عجينا وطبخها شيئا آخر فاكل لا يحنث (فع شمر شه) خاضع زوجته بسبب الخبز
 فقال ان كنت اكلت ازيد من قرصين اليوم فانت طالق وكان اكل في القرصين بصلا وشرب ماء لا يحنث
 (يب) ان شربت خمر افشرب بزاغانيه خمر لا يحنث ان كان البزاع غالبا (شبن) ولو حلف
 لا يشرب خمر افشرب عصيرا قد صار مسكرا حنث (قب) حلف لا يأكل من جترات هذه البقرة فجعلوها
 في التماج فأكله يحنث ان كانت غالبة (بم) مثله (ط) والاصل فيه ان الحالف متى اكل الحلو في
 عليه بعد ما خلط بخلاف جنسه فان صارها لكا من كل وجه او من وجه لا يحنث وان لم يصيرها لكا وكان
 قائما من كل وجه يحنث قال رضي الله تعالى عنه وقيام اللون في العسل المخلوط ببقاء لونه وزواله
 بزواله واللبن في التماج ان كان الشورباح غالبا لا يحنث والا فيحنث ولو حلف لا يأكل ملحنا فأكله
 طعاما فيه ملح يحنث ان كان ملحنا بالبح شوروا فلا ولو حلف لا يأكل هذا اللبن فطبخ مع الارز
 فأكله لا يحنث وان لم يجعل فيه الماء كمن حلف على خل لا يأكله فأتخذ منه سكباجة (قب) ا
 حلف كلما اكلت لحما فامراته طالق فمضغ لقمة منه ثم ابتلعها بثلاث كرات وكان يشترط في كل مرة
 يقع طلقه واحد وفي شرب الماء في هذه الصورة ثلاث (ط) كلما اكلت لحما فعبد من عبيدي
 حر لزمه بكل لقمة عتق عبد أبي القاسم ان شربت مسكرا إلى سنة فزأوه سكران وانكر شرب الخمر
 فشهدوا عليه لا يقبل الحاكم شهادة من لم يغاين شرب المسكر ولكن تحتاط المرأة في التنزه عنه
 (قب) حلف لا يأكل من هذه الشجرة فوصلوا بها فصناما من اخرها وانما الوصول فاكل لا يحنث
 (بم) مثله (ظم) وغيره يحنث (قب) حلف ان اشربت خمر من غير ضرورة فمرض فقال له الطبيب

ان لم تشرب الحمرة في هذه العلة فعيها خطر الهلاك فاشربها فشربت حنثا مسلما كان الطيب او كما قرأ الا
 خبرونة المريض الامتشاء ولا شعاء في الحرام بالنص وقيل ان تعيين الحمر الدفع العلة فهي ضرورية (فصح)
 يحلف لا ياكل هذه الجمل قد أب ثم انجم ثم اكله لا يحنث بخلاف ما لو حلف لا يشرب هذه الماء فانه جم
 ثم ذاب بشره حنث (بم) اكره تركي فان من خورداي قرص واحد فاكل قطعات من اخباره
 بحيث تلع قرصا واحد يجب ان لا يحنث لانه لم يوحدا اكل قرص واحد (فصح) يحنث لانه للشبالة
 في المنع ولو حلف بالغ حاشو خمس فاح في خرام دحي جى ايج مسحناه جوب خير لا يحنث (فصح)
 يحنث (بم) حلف لا ياكل من كسب فلان شرب من ماء جمده الذي وضعه على الطريق للناس
 اخاف ان يحنث (فب) حلف لا ياكل من هذه القدر ولم يكن فيه شيء ثم طسوا فيه شيئا واكل منه
 فان كان يعلم انه ليس فيه شيء يحنث وان لم يعلم لا ينقض اليمين عندهما خلاف ابي يوسف كمن
 حلف ان لم اجامعك الليلة وكان الفجر طالعا فان كان يعلم بالطلوع فهو على الليلة المستقبلة وان لم يعلم
 لا ينقض اليمين عندهما (فع عك) حلف لا ياكل بطمحا لا يحنث باكل الحدج في الصيف ويحنث في
 الحرى والشتاء في عرف بلد ناولوا اكل الحبوب لا يحنث (خج) حلف لا ياكل من هذه البقر
 او من هذه الشاة فاكل من لبنها او منها لا يحنث الا بدلالة الحال عليه ويتقيد اليمين في هله
 الجنس بالعين لا بما يتولد منه * باب اليمين على الدخول والخروج * (فع) حلف لا يدخل دارا
 فلا حل اصطبله لا يحنث (فصح) كان في البيت الشترى فحاضم امرأته فقال ان دخلت هذا البيت
 الى العيد قال الحل عليه حرام ثم قال نويت ذلك البيت بعينه يصدق (فب) لا يصدق حكما (بم)
 حلف لا يدخل الحمام قد دخل بيته الذي ينزع فيه الثياب لا يحنث (فصح) يحنث (ظم) حلف
 لا يدخل هذه السكة فعدا به فرسه وادخله السكة بالغ ويصدق يحنث وقال غيره لا يحنث (فصح خج)
 حلف لا يدخل على هؤلاء القوم قد دخل عتبة الباب فرأى واحدا منهم فرجع لا يحنث (عك) حلف
 لا يدخل هذه الدار فادخل فيها مكرها ثم دخل فيها طورا حنث وهذا ظاهر (بوت) انتقل الزوجان
 من الرستاق الى قرية فلحقه مؤمن الذين قال لها اخرجي معي الى الخبيث كفا فيه فابت الى الجمعة
 فقال ان لم تخرجي معي فكل لعان كان قد نكسب للخروج فهو على الفرز والاملا وان مشرحت معه في

الحال إلى صفة القربة ثم رجعت برهان أن خروجها الخروج اضلال إلى حيث كان فيه من باب اليمين
على التمسك **(عكس)** قال أن لم يثبت من عزك أو ثباتك فالتق فليس من ثبات تغزله الظواهر
من الخروج **(عكس)** الخالف لا يثبت إلا إذا فوض ذلك **(مخرج)** قال لها إن سألته منك ثوبا ولم يسته فأنشأ
طالق لما منع فكانت منه أنه وطمع منها فيك لم قال عنيت أعاد ثوب بعد اليمين لا المتخذ قبل اليمين
يصح أن يأنه **(مخرج)** لا يصح أن يأنه **(مخرج)** حلف لا يلبس من عزول الثوب أو أنه فلبس ثوبا من عزولها
فوق ثوب أو حلف اليمين من عزولها فثبت بالاجماع وقيل لا يثبت قبلها على مسألة ليس الخروج فوق
أن ثوبه لا يغيره وهكذا فعله بعض المشايخ **(مخرج)** ليس الخروج فوق إلا أن ثوبه لا يغيره عند
اليمين فثبت على أنه لا يأنه **(مخرج)** لا يأنه **(مخرج)** لا يأنه **(مخرج)** لا يأنه **(مخرج)** لا يأنه
حلف لا يلبس من ثوبها فثبت ثوبها منه ولم يشها لا يثبت إلا إذا فوض في الهاء **(عكس)** ولو لم يثبت
لأنها على الحلف من عزولها فإن القاه عن نفسه من مباحته لا يثبت **(مخرج)** لا يلبس ثوبا من عزولها
يثبت عند أبي يوسف وعند محمد وأبيان **(مخرج)** أن يتخذ ثوبا من ثوبه لا يأنه **(مخرج)** لا يأنه
فالتق ثوبه أن راغبوا وصف شرب فأنزله واستر عورتهم الغليظة وبعض الحقيقة يجب أن يكون هذا
منعصر قال ما يستر به العورة على وجه يجوز به الضلوة لا عبرة بطولها القيا وضمها منه **(عكس)** ولو كوز
أن أن من عزولها يثبت وعنه لا يثبت بالتكثير ويثبت بالانقاربه قال رضي الله عنه وهذا كله مستقيم
على ما عليه جواب الأصول إذا كان اليمين بالعربية فإنه يقال ليس إلا بواحد العمامة والقلنسوة والتمكة
أما بالحنو أن زينة فلا يثبت في المثال هذه وهما الصحيح لأن **(مخرج)** لا يأنه **(مخرج)** لا يأنه
والرأس والتكثير والانتزاع **(مخرج)** لا يأنه **(مخرج)** لا يأنه **(مخرج)** لا يأنه **(مخرج)** لا يأنه
من عزولها أن أن في رأسه **(مخرج)** لا يأنه **(مخرج)** لا يأنه **(مخرج)** لا يأنه **(مخرج)** لا يأنه
فرك فاشترى الغزل منها ثم نسجه ولبسه لا يثبت قال **(مخرج)** لا يأنه **(مخرج)** لا يأنه
رواها فلا كما في **(مخرج)** لا يأنه **(مخرج)** لا يأنه **(مخرج)** لا يأنه **(مخرج)** لا يأنه
والألا فلا قال **(مخرج)** لا يأنه **(مخرج)** لا يأنه **(مخرج)** لا يأنه **(مخرج)** لا يأنه
والألا مساك والأذن **(مخرج)** لا يأنه **(مخرج)** لا يأنه **(مخرج)** لا يأنه **(مخرج)** لا يأنه

[illegible]

فزوجته فهل اكله ليس بضرب بالسيان الخوارزمية (بم) خلف لا يضرب فلا فانما به بالدرة وآله لا يحسن
 (بم) قال لها انا قد فانت طالق دعيه يا زوجي اود اعد شارب خويته اوارفن ذارها فرد ثعبه
 لا يحسن قال رضي الله عنه وواقعته علاء الائمة الخياطي وهذا حسن وصواب (فج) خلف ليضرب
 امراته يغشبه لا ذنب لها ولا راي يقر بها بالكره باب التامين في الدع (س) ان دعت الى
 ولدك من اشياقي فانت طالق فاخذ ولدك من اشياقك واخذها حنت (بم) ولو قالت ليبتها ادفعني
 اليه قريها نكعت حنت (بم) وكل اذا وضعت الحيز منه وقالت له كلمه قلت وعينني انه اذا وضعت
 الحيز منه ولم يقل له كلمه فاكل بعينه لانه دفع عرفا وغرضا (ش) دفع الى قمار وثوبانم حنك والقصار
 فقال ان لم اكن دعت ثوبان اليك فاجزأته طالق ثم اظهر انه دفع الى القمار وتلاميذ لا يحسن اذا كانا
 في هذا القمار والاذا اتوا بعد تغسل القمار ثم بعثت (فج) ان دعت هذا الشيخ الخلد فانت طالق
 واجتاج اليه فارمل اليها ايسا قل قلنا لعلك الشيم قد بعته بعثت الا اذا راحا بطريق الرضا له بان
 يقول ان زوجك يسأل هذا الشيخ فم لا تطلق (فج) ان دعت اليك الحرفي ثم غطيا به لا يحسن
 باب في البين على الجماع والزواني ونحوه (عليك) ان جامعته فلا انه نهى طالق فجامعه اقبلا دون
 الفرج او قضى شهرته فان اولى حنت والا فلا (ط) حنك اعطاني قال ان جامعتك او اياضت منك فبعيلها
 حر فهو على الجماع في القبل وجار ومزليا قال لا حنت فيما يدرون الفرج احنت هذا ايضا قوله
 ولا يصلح اني ابطال الاول قضاء الحتم بقى الا بلاء قال رضي الله عنه وما اجاب به (م) ان كان
 متحالفا في اكلتيه بينه وبينه حنك وصواب لانه اجاب في حق الخوارزمي لان تزوجه الجماع والجماع فيه
 بين والقبول او او وهذا بطريق الحقيقة يتناول الا بلاء في القبل والقبول بر جميعا باب البين على
 السرقة والاخذ من المال واركانا منع الخير (فج) ان سرقت مني فانت طالق وفيه فله
 فليتنق فاحدث منه لا يحسن الا ياخذ الزيادة من تعذيبها (بم) ولو اقرت بالسرقة لا يحسن ما لم يذلقه
 الزوج بخلاف الخيف ونحوه لانه يمكن الوقوف على السرقة في الجملة فلا يغيب بقولها بخلاف الخيف
 (عليك) قال كاني جلد بليمتا منجاج والنبيذ با ما سنا منجاج ونجى قال احسن فامرته طالق وما اخذ
 منها بل اكل منها حنت لانه اخذ وزادة (ع) قال له امينه ان سرقت مني شيئا فامرته طالق فسرقت

[illegible]

إليه امر الأول من وجوهه شيئا البتة يعني روى ابن عمر ابنا مولى مالك (رفع عليك) قيل له انك ترمسك
 البغايا من من الخطئة فقال ان كنت لم تسكن لنفسى حقبا اكثر من ستمائة فامر الله طالق فوزنوها فكانت
 ازيد من ألف فقال متى ذروا خطئة فتزيتها لا يحسن * باب اليمين في اتيانها البسر ونحوه * (ينت)
 ان انشيت هذا البسر لكل امرأة يقر وجهها فهي طالق ثم تجلديها بفشاريه فصحك وستم المنجدي فيهم
 منه البسر فان كان قد فهم من فعله الاظهار حنث (شم) حلف لا يحلث هذا الرجل يث عند فلان
 فحل ثمة مثل الاسطوثة او الحائطا كما هو خيلة الجاهلين وفلان حاضر يحنث ولو قال ان احد ثمة لفلان
 بالبح كاهيل على ناسام دارك لا يحنث لا يقر يشترط فيه خطابه (شم) قال لهالمان لم تعرفيني من قال
 لك هذا القول فاذنت طالق فحانث لا اقر له من ان احثى غرضه المقابل غير ما فصل عنه وقالت نعم يحنث
 (شم) مثله ولو قال لها ان لم تقول لي من قال هذا لا يحنث (بم) فصح حلفه بالطلاق بان لا يقول
 ذلك السر الذي بيننا ثم ذكره المجلف لاخر ثم ذكره المجلف لا يحنث قال رضى الله عنه لا ذكروا
 المجلف مع غيره لم يبق ذلك السر سرا (حنث) لو قال ان تكلمت بهذا البسر او قال قلبه فهي طالق
 فل كره عند من هو عارف به يحنث ولو قال ان انشيت لا يحنث * باب اليمين المجلف على فعل ثم يامر
غيره فيفعله * (ط) حلف لا يضرب عبده فامر غيره حتى ضربه حنث بخلاف ما لو حلف على حر لا يضربه
 لا يحنث بالاسر لانه يملك ضرب عبده فصح امره لغيره بخلاف الحر حتى لو ملك ضربه بان كان
 مسلطا فاقاضيا يحنث بالامروان نورا الضرب بينه وبين ديانة ولو حلف لا يضرب ولده فامر غيره
 فضربه لا يحنث وقيل الزوجة نظير العبد وقيل نظير الولد (قب) ان جئت الزوجة فنظير العبد
 وان لم يجز فنظير الحر قال رضى الله عنه ولو فصل احد في الولد تفصيله في الزوجة فحسين لو ذكرني (ط)
 الحنث هذه المسئلة لاجلا وعذها فقال هي احد عا وعشرون مسئلة في ستة عشر منها يقع الحنث
 بالمباشرة والامر جميعا وهي النكاح والصلح عن دم العبد والطلاق والعتاق والهيبة والضلع والقرض
 والاستقراض والضرب في العبد والاب والبناء والخطابة والايدي والاستيذان والاعارة والاستعارة
 وفي خمسة منها انما يقع الحنث على المباشرة وهو البيع والشراء والاجارة والاستجارة والصلح عن
 مال الا ان يكون الحالف شيزا لا يباشر هذا العقود بنفسه فيحنث بالتفويض او اذا كان يباشر تارة

ويفوض الخوف من العلة وقيل باعتبار السيلة وإذا نوى التكلم بنفسه في الطلاق واخواته صدق
 ديانة لا قضاء (قوله) قال لها إن لم تنزعي اللينة ثيابك ولم تصطحبي معي فانت طالق فنزع ثيابها
 عنها غير هال لا يحسن لأنه بطل النكاح * باب الإيمان التي لها غايقة (شعر) قال إن لم يفتكك الدين
 إلى العدا لا يندحل فيها كل الغدا فان قضاء قبل العدا يبرأ ولا ينجس ولو قال إن جاء مفتكك جرداً إن يكبا
 بها يدين فانت طالق فإياها تزوجها العلة وجامعها يقع الطلاق (رفع) إن لم يمسكك بعد أيام
 إلى العدا فانت طالق (قوله) يا ناسبع أيام العبد ميتة لم تزوجها ينجس ولو قال فيه يمسكك سزد كوا انقسام
 كام إلى ذلك ما قال غلبت حمل الحجامة فامر أنه طالق فواصل في نكاح أو حنجر في المحرم ينجس
 (ظلم) ولو قال لها كنزني ما داني نكح ما كنت طالق ولو طلق إليها بعد غروب الشمس جنت ولو قال
 وكامك (عمور) كان فان دياك ينجس بك أكثر اليوم (ن) قال لها إن لم اذهب بك الليلة إلى منزلي فانت
 طالق فان ذهب بها قبل مضي أكثر الليلة لم ينجس ولا في جنت (رفع) قال لها إن لم اطلقك غد فانت
 طالق فلما اليوم قام يطلقها غدا حتى غرت الشمس تطلق ثلاثاً حينئذ ويلغز ذكر اليوم (ثمها)
 ان ذهبت إلى داريك ومكنت فانت طالق فان لم يكن في الكلام دلالة مقيدة ينصرف إلى الشهر
 (فتح) أكثر مسائلها وعملان قسم فقي كذا وقاله في وسع السنة يقع بهيته على بقية السنة ولو قال ارجعت
 سنة كاملة يصدق (ثمها) لا يصدق قضاء (بسر) حلفا لا يفعل كذا في أيام العيد فتبطل الفطريوم وعين
 الاضحية ثلاثة أيام وقيل ليال العتق ينصرف إلى اشهر العتق (ط) مثله * باب في اليمين على عقل ما يشترط
 فيه قلون صاحبه وما لا يشترط (سني) حلف لا يؤكل ثوم كل رجل أو يمسك يمسك يمسك (بسر)
 أن لم يخالعه في اليوم فعمل ما خالعه فيه فلم تقبل (قريب) قال لها إن فعلت فلان كذا وانت طالق
 وهو ملك لم يرحل من لوعته إليه فكم لم يقبل ينجس لأن الله منع يمسك له كلفي الهمة والصل ففعلوا الاقراض
 والامتنع من الغلبة والعبادة * باب اليمين على الفاعل في شيء ثم يتغير ذلك الشيء عن حاله * (ظلم)
 تحلف لا يستعمل من هذه الفا وروية فضيل لم اذها وملكك ما اذها فاعلمت حينئذ وكل في المدواة
 * باب تعليق الطلاق بعمل القلب وسائر الامور الحقيقية والشك في وجود الشرط وكيفية المطلق وكيفية
 لايمان * (سني) قال لها ليام غربي فانت طالق لا ينجس في هذه الصورة (بسر) (بسر)

مثله (فع) مثله (لوقال بعد فراغه او بعد مدة غويص لا يخنث ولو قال غويص امي في الوقت
 الذي قلت ذلك يخنث قال رضى الله عنه وهو الصحيح ولو قال ان اردت امرأتى فهي طالق فقول له
 ان تريد ها فقال اريد ها اولا فيماذا تريد لا يخنث (سبي) مثله (عليك شمة) قال لها كام غويص فانت
 طالق فقال له اخوها الا تريد اخفى فقال اهام في غويص خنث ولو قال عنيت الاستهزاء لا يصدق
 (دفع) قيل له تريد ثلاثة فقال بالبح كام غويص او اداة تكاثر اكا فهي طالق ان عقدت فلو تزوجها ولم يقل
 اريد ها لا يخنث (اعتق) قال لها كام غواني افان في نجمعك وانيد فانت طالق ثم اخذ منها ثوبا ولبسه
 ولا يخنث (شمي شة اسمي) قيل له بك حسب فقال ان كان لي حسب فهي طالق فلو قال بعلم مائة كان في
 حسب جاري خلعت ان كان لي حسب يخنث (دفع) قال لها ان طلعت فيك فانت طالق فاجابها لا يخنث
 حتى يظهر الطبع بلسانه وكذا في الطبع في المال وغيره (ظمت) ان نظرت الى الخى نظر شفقة لا يخنث
 بوضع الطعام بينه والاعتذار فيه باللسان ولو قال لا ينه في المنازعة ان كنت مني فامك طالق فان
 اراد به حقيقة الانطلاق لا يقع وان اراد النسبة اليه يقع (بجر) اكرين من اعطاك فيميت في القبر فامرأته
 طالق لا يخنث لانه محتمل لا يقع بالشك بل لو خلف بسبب طير فيخلف اجلها فانها غراب والاخر انه خضام
 ولم يعلم اذ يك لا يخنث احدهما (اصغر) قال لها ان كان رأسي اثقل من رأئك فانت طالق ثلثا لا يقع
 لانه لا يعلم (قرب) قال بطني فانكروا وقال ان كان لك وجع البطن فانت طالق لا يقع (بما
 القول قولها كافي الحيض) (دفع) يقول ان كان اجاهي والحوصلي ومالي انقص من اجاه فلان وماله وخوصيته
 فامرأته طالق ينبغي ان لا يقع بل لا يجوز ان يكون احدهما انقص في موضع واعظم في موضع
 (شطن) قال لامرأتين له اطولكما حيوة طالق لا تطلق في الحال فلو كانت احدهما ميتة ميتتان
 رغبة والاخرى ميتة عشرون سنة فواتت العجوة قبل الشابة طلق الشابة في الحال ولا يستند خلاف
 وفوق قال رضى الله تعالى عنه ولو ماتت مع الا تطلق فاحداهما ميتة (عن) ان لم يخرج اليك فاقبض
 النار فانت طالق ثلثا لا تطلق ليعارض الادلة (عليه) قال اتن كن حلقا معلقا بشروطك وجد ولكن
 لا اعزى ان كان بالله ام بالطلاق يحمل على الايمان بالله (ط) ان لو نصي اليك يوصي رجليك ونسي اليه
 خلعت بالله ام بالضيام ام بالطلاق فيعاقب بالطلاق والواجب العلم بالحلف ان عليه ايلنا كمنه لا يعلم عند هذا

يحمل على الاقل (يثبت) يتحرى (لمحك) شكاً انه ملق الحلاق ام لجزا وشك في وجود الشرط بعد
المكاح احتياطاً ولا يلزمه في القياس (الميت) والمسألة كالحية (يقول) وكل لا لغيره بل للسان لا بالقلب
باب اليقين على فعل بقاء اليقين المحكي ومكره (بم) الخلف لا يتركيب بخلافه ان تركب جوار
استأجره فلان او استعاره لا يثبت بخلافه ان او التثبت (ط) مثله فله يثبتك بالمستأجرة والمستعار
والزوق في دار العقه بطرف مسألة الدار فان كان له دار اخرى ملك له لم يثبت ولا لا يثبت وهذا
محس (م) حلف لا يدخل دار فلان بل يدخل دار امرأته وهو ملك فيها يثبت وكل الوقت والله لا يدخل
دار فلانة فلا يدخل دار زوجها وهي ساكنة فيها معه ختلك (بم) مثله (لمح) مثله (اضغر) حلف لا يدخل
دار فلان هذه نكاح فلان داره ثم دخلها لم يثبت عتق منها خلاق محم ثم قال انما يثبت وقال محملة من
مشا الصالح ينظر ان كان حاجت اليقين من جهة صاحب الدار لم يثبت كما قاله الميرزا بن هاجيت من جهة
الدار لضيقتها اولئذ زال الامس عنها او نحو يثبت كما قال محمداً راجح لان الغرض من تثبت اليقين
الدار (بم) قال لها ان تزوجت امرأة غير اذنتك فهي طالق ثم طلق المأطبة وتزوج باخرى يبر
اذنها يطلق بخلاف ما اذا قال ان حررت من الدار لا باذنتي فانه يتقبل بحال قيام النكاح والفرق
ان للرجل والاية المنع لامرأته ليمتد يمينه بحال قيام ولايته وليس للمرأة ولا ية الاذن والمع
من الزوج كان اليقين مطلقاً باللفظ (بظير) عن النبي صلى الله عليه وسلم روح سلطان خليف ورجل
ان لا يخرج من المسجد الا باذنه ثم عزل السلطان سقط اليقين ولو اعيد في محله لا يعود وكل الزوج بعد
الابانة ولو مات لا يسقط عن محم رحمه الله خليف الوالي ورجل لم يحسن به من يحمل على الطعام فعرف
الاحل فلم يحسره حتى عزل ختلك وفي القياس لا يثبت وبالا استحسان اخذ وبالتأخير ما قاله لا يثبت
ما لم يعزل باب اليقين على فعل تجمع منه او يحجر (مثل) حلف ان لم يخرب بيت فلان غل فقيده ومنع
فلم يحسره حتى مضى الغل اختلف فيه واختار للفتوى الحنث (بم) قال لها وهي في بيت امها ان
لم اذهب بك الى دار في مائة طالق فلنا ثم اخذها من دكر امها بقرب منه فلم يقل تولى احد هاتين
الثالث (ح) اثنى باب مذبونه وحلف لا يبل هتبان من هذا الموضع حتى يا جل حقه فل فمرد فعة ازاله من
موضع هتبان ثم ذهب باختياره فقبل يثبت وقيل لا يثبت او نصير الد بوسى حلف غريمه بان يثبه

فلان أو يري وجهه فأتاه وقد غاب لا يحنت ولو خلفت المديون ليقضين حتى فلان غدا فجاءه ليقضى
حقه فلم يجبه في الغد (ن) لا يحنت عليه (ن) أي دفعه إلى القاضي فلا يحنت (ن) ينصب القاضي
وكيلًا ويأمره بالدفع إليه فإذا دفعه إليه لا يحنت ومن ابن يوسف رحمه الله إن قبض هذا الوكيل
باطل وبه (ط) خلف لا يمكن هذه الذنار فائق فلم يقل رضى الخروج إلا بطرح نفسه من الحائط
لم يحنت وكذا الماء الغمر وهو غير خائض (ط) خلف لا يسكنها فخرج فوجد باب مغلقا بحيث لم يمكنه فتحه
فقليل يحنت وقيل لا يحنت وبه أبو المليث والمقدري الشهيد بخلاف ما لو خلف إن لم يخرج من هذا
المنز اليوم فقليل ومنع حنت وكل الوقتان لها في منزل والد ها إن لم تحضر في منز الليلة فانت طالق
فمنعها الرائد من الحضور تطلق هو المختار ولو قال أكر من أمشب باين شهر باشم فكل إذا ما به حمى
بحيث لم يمكنه الخروج حتى أصبح حنت بخلاف ما لو قيل (فج) ولو قال لا صحابه إن لم اذهب بهم
الليلة إلى منز فكل اذهب بهم بعين الطريق فدخل هم العدم من فتحهم لا يحنت (حسن) قال لها
أذهبني إلى فلان واسترد يا منه كل أو احمله إلى الساعة وإن لم تحمله هذه الساعة إلى فانت طالق
ثلاثا فلبت إليه ولم تقل رضى الاسترداد إلا في اليوم الثاني حنت وقيل ينبغي أن لا يحنت وعجزها
عن الاسترداد كالقيد في المسئلة المتقدمة من ابن يوسف خلف ليركن هذه الذنابة اليوم فائق
وعبس حتى مضى اليوم حنت (ب) وعلى قيا من مسئلة السكنى لا يحنت (خج) إن لم اعمل هذه السنة
بتمامها في الزراعة فهي طالق ثم مرض فلم يتم السنة حنت ولو حبسه السلطان لا يحنت (ط) خلف
الأكار أو المضارع لا يكون من أكره فلان أو من مزارعة فلان فان كان فلانا ثانيا لا يمكنه نقض الأكار
أو المزارعة حنت وإن كان خارج المضر فخرج في الحال وناتقه لم يحنت كمن حلف لا يمكن هذه الذناب
فلم يجد مفتاحها فخرج فان كان في طلب المفتاح حتى وجد فخرج لم يحنت وإن اشتغل بعمل آخر
حنت كذا هذا ولو متعه اذعان عن الخروج إلى ما هب الأرض أو طلبه في المصير لم يحنت قال رضى
الله عنه وكذا إذا حلف المضارب أو شريك العنان أو المفاوض أن لا يكون شركا فلان ولو قال لها إن لم تردني
توبى الساعة فانت طالق فدخل هو وقيل إن تدفع إليه لا يحنت وقيل يحنت وبشبهه إن لم تجع بفلان
فانت طالق فجاء فلان من جانب آخر بنفسه فالحاصل أنه متى صجر من الفعل المحلوف عليه واليمين

موتنة بطالت عبد ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف رحمه الله (فعظم) ادعا امر الله الى
الرباع قامت فقال متى يكون ثالث عدل لقال ان لم تغلبني في هذا المراد عدل اياك طالق ثم نسيه حتى
منعني العدل لا يحسث (بو) خلف البحر حين يباكرن داره اليوم والشاكر ظالم عايس يتكلف في احراجه
قال لم يمككه فاليمين على التلقظ باللسان * باق اليمين على الانفاق * (ثيب) خلف لا ينفق هذه الشاة على
كل اخذ اثبتة فهاها وانفق ثمنها لا يحسث الا بالنوة (ظلم) لقال لها ان انعتت لكثير من من من حيطته فانت
طالق فانفقت مشرلين من كشك الحنطة خنث * باب الخارج عن الايمان * (بمر) حلف وقال لكر
من المورودين عالم باسم مكن اؤخلف درين دنيا يا شم يحسث حتى يمضي اليوم فلا يحسث ومراه
حوس في هجل الزان او القاضى اوى بيت من نيوتت لنام لان العيس يسمى نعيما قال الله تعالى
اودعوا من الارض ولو قال اكر وحمة كشي ترا طلاق واكر فكشي ترا طلاق وترحمته بالبح كافر ورجا كيم
تغلل باحد الحاكين دون الاخر وكلكو لوقال ان بعث هذا الغلام وان لم ابعه وعلى هذا ان ابتلاع اللقمة
وغيرها ولو قال لها ان لم افعل معك ما تفعل الكلاب فانت طالق يحرق ثوبها ويجرها من مكانها لا يحسث
(بمع) حلف كافي بحوب جيا نعيمك وانا نعيمك بك فانه يدخل الماء مؤتزا او مع السر او بل فلا يحسث
(لمح) حلف لا يبيع نسمة فاع حلالا لم اخل لا يحسث * باق في كفارة اليمين * (يشمر شد) يجوز وزن
كفارة اليمين الى ابن السبيل كالركوة ولا تدفع كفارة اليمين الى زوجها (شد) الايمان بالله تعالى اذا
كثرت قد انحلت ويخرج بالكفارة الواحدة عن عهدة الجميع قال شهاب الائمة هذا قول محمد وهو
المعاصر عندى وعلى ابي يوسف لا يتعد اخل ولا يفتى به (يشمر) الى محم التحفة في كفارة قص الاظفار
كفارات الايمان لا تتعد اخل بالاجماع * باق في التذو * (فع) قال الله على زكوة يرجع الى بيتانه
فان سمات قتله فعليه نصف دينه ولو قال الله على ان اعتق صدي ثم باعه تعبد ويتصلق لثمنه وقيل
لوان اذ ان يقول الله على صوم يوم فيحرق على لسانه صوم شهر لا يلزمه لايه اسطاء (شمر) يؤمك واجب
كيلا ذينك فزما كمتى واسلى الصحنى ولم يقل الله على يلزمه ذلك (فع) مثله (سمر) ولو نذر ان يتصدق
لد ينار على الاغنياء ينعمن ان لا يصح قلت وينبغي ان يصح اذا اتوا ابتداء السائل لانهم مثل الزكوة
(فوت) ان اول من غنا يسمى لله على ان اضعف هولاء الاقوام وهم اغنياء لا يصح (فعظم) نذر ان يقول

ذِءَاءُ كُلِّ أَتَى دَبْرُ كُلِّ صَلَوةٍ عَشْرَ مَرَّاتٍ لَمْ يَصِحَّ وَلَوْ قَالَ اللَّهُ عَلَى أَنْ أَصَلَى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلَّ
 يَوْمٍ كَذَا (شَمْر) يَلْزَمُهُ (فَع) لَا يَلْزَمُهُ بَكَرِي (حَك) لِلنَّافِذِ تَأْخِيرُ الصُّومِ عَنْ الزَّمَنِ الْمَضَى إِلَيْهِ
 الْبَدَلُ (يَمْن) أَنْ تَهْمَبْتَ هَذِهِ الْعَلَّةَ عَنِّي فَلِلَّهِ عَلَى كَذَا فَذِهِمْ ثُمَّ عَادَتْ إِلَى ذَلِكَ الْمَوْضِعِ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ (ظَمْر)
 قَالَ كُلُّمَا وَجِبَتْ عَلَى كَفَّارَةٍ تَعْلِي كَفَّارَةٌ وَجِبَتْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ بِالْبَدَلِ وَالْمَعْلُوقِ * بَابُ فِي
 مَسَائِلَ مُتَفَرِّقَةٍ (شَمْر) قَالَ لَوْ قُلْتَ إِنَّ لِي أَبَا وَأُمًّا فَانْتَ طَالِقٌ ثُمَّ قَالَ مَاتَ ابْنِي لَا يَحْتَكُ وَلَوْ قَالَ لَهَا أَنْتَ
 طَالِقٌ ثَلَاثًا كَأَمْ غَوِيَتْ أَوْ كَأَفْ ذَا رِيَالٍ يَبَيِّنُهَا مَوْضُوعًا حَتَّى (فَع) قَالَ لَهَا أَنْ هَمَلْتَ لَبَسْتَكَ فَغَسَلْتَ ثِيَابًا
 زَوْجَهَا بَعِيرًا إِذْ نَهَا حَتَّى وَلَوْ خَلَفَ لَا يَقْبَلُ فَلَا نَافِدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ عَلِمَتْ حَتَّى وَالْأَفْلَا (شَمْر) سَيَّ
 اتَزَوَّجَ فَلَا تَهَيَّ طَالِقٌ أَنْ فَعَلْتَ كَذَا لَا يَصِحُّ التَّعْلِيْقُ وَلَوْ قَالَ الْمَرْأَةُ الَّتِي يَتَزَوَّجُهَا فَهِيَ طَالِقٌ صَحَّ لِأَنَّهُ
 مَرْفُوعٌ الْمَرْأَةُ يَوْصَفُ التَّزَوُّجُ وَهِيَ الْمَرْأَةُ مَعْرُوفَةٌ فَلَمَّا الْوَصْفُ كَمَا لَوْ قَالَ هَذِهِ الْمَرْأَةُ الَّتِي اتَزَوَّجُهَا فَهِيَ
 طَالِقٌ لَا يَصِحُّ قَالَ ثَوْرٌ أَلَا يَمْنُ الْمَنْصُورُ أَنِّي فَعَلْتُ هَذَا الزَّوْجَ اتَزَوَّجَ امْرَأَةً فَهِيَ طَالِقٌ يَبْغِي أَنْ يَصَحَّ (شَمْر)
 يَصَحُّ (فَع) الرَّجُلُ عَلَيْهِ فِي الزِّيَادَةِ عَلَى بَدَلِ الصَّلَاحِ فَقَالَ كَأَبْرَدَ لِيكَ أَنْكَ يَا هَاجَ فَا مَرَأَتُهُ طَالِقٌ فِي الْغَضَبِ
 ثُمَّ زَادَ شَيْئًا غَيْرَ الْعَدْلِيَّةِ يَحْتَكُ وَلَوْ قَالَ لَهَا إِنَّ لَمْ تَفْتَحِ الْبَابَ فَانْتَ طَالِقٌ فَكَانَ فَعَلَتِ الْمِفْتَاحَ إِلَيْهِ فَيَفْتَحُهُ لَا يَحْتَكُ
 أَنْ عَمِيَ الدَّخُولُ وَكَانَ الْوَامِرُ شَاخِذًا مَتَاهَا فَفَتَحَتْ وَلَوْ قَالَ أَنْ تَزَكَّتْكَ وَلَا شَيْءَ فَغَانَتْ طَالِقٌ فَا مَرَأَتُهَا خَلَا
 الَّذِي يَزُونُ مِنَ الْقَرَوِضِ لَا يَحْتَكُ (فَمَسَّح) لَوْ قَالَ لَهَا أَنْ دَفَعْتَ إِلَيَّ فَلَا تَشْيَأُ دَسَكُنْ خِرَامَكَ وَأَبَا خَرَدَكَ يَا رُوْدَا
 لَا يَكُونُ أَقْرَابًا بِالطَّلَاقِ وَإِنْ أَرَادَ الْأَنْحَابُ فَهُوَ تَعْلِيْقٌ (فَمَسَّح) سَيَّكَ خِرَامَكَ وَأَبَا خَرَجَ بِأَرْوَزِدَانَ دَخَلْتَ
 هَذِهِ الدَّارَ ثُمَّ دَخَلَهَا حَتَّى لِأَنَّهُ تَسْتَغْمَلُ لِلْأَعْرَاضِ عَنْ الْأَوَّلِ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ جَسَنٌ (فَمَسَّح)
 أَنْ لَمْ تَضِلْ نَفَقَتِي إِلَيْكَ إِلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ فَانْتَ طَالِقٌ ثُمَّ اخْتَلَفَا بَعْدَ الْعَشْرَةِ فَأَدْعَى الزَّوْجَ بِالْوَصُولِ وَانْكَرَتْ
 هِيَ فَانْقَوْلَ لَهُ (فَسَب) أَكْرَبِيَا نَبِيَّ مَا ذَرَوْعَا أَكْرَبَا نَزَلْنَا قَرَابَتَهُ طَلَاقٌ فَذِهِمْ إِلَى دَائِرَةِ مَهْلَاوَمٍ يَقْصُرُ بِهِ
 فِي الْقَوِيَّةِ حَتَّى (فَمَسَّح) أَنْ يَحْتَكُ إِذَا ارَادَا الْفُرْقَانِ رَضَى وَهَذَا شَرْطٌ مَعْتَرِضٌ عَلَى الشَّرْطِ نَقِصْتُهُ أَنْ يَقْدَمَ
 الْمُؤَخَّرُ وَيُؤَخَّرَ الْمُقَدِّمُ وَهَذَا يَجْعَلُ الْأَوَّلَ شَرْطًا لَا يُعْقَادُ وَالثَّانِي شَرْطًا لَا يُخْلَلُ لِأَنَّهُ يَلْبَسُ فِي مِثْلِ هَذَا
 أَنْ يَجْعَلَ عَلَى الْمَضْرِبِ شَرْطًا لِعُقُودِ الْإِيمَانِ ثُمَّ يَجْعَلُ الْمَذْهَبَ بِالْعَدَّةِ شَرْطًا لِإِلْخَالٍ فَكَانَ مَا أَجَابَ بِهِ
 حَسَنًا (يَمْن) قَالَ لَهَا أَكْرَبِيَا نَبِيَّ فَانْتَ طَالِقٌ فَيَجْعَلُ عَلَيْهَا غَيْرَهَا حَتَّى أَنْ كَانَتْ شَرِيفَةً لَا تَجْعَلُ ذَلِكَ

بِنَفْسِهَا (بِمَح) قَالَ لَهَا خُذِي خَيْسَمِي ثُمَّ خَرَجَ كَيْفَ نَظَرَ لَهَا فَنَفَقَتْ لِعَوْنِهَا عَلَيْهِ مِنْ
 مَلْعَةٍ وَقَالَتْ إِنْ جَاءَ تَنَاسُجٌ هَذَا فَاسْتُرْ لَهَا وَادْخُلِي فِي الشَّيْءِ وَانْفَقْتِي لِي خَيْرًا مِنَ الْفَقْرِ جَلِيسٌ لَانِ لَعْنَةُ
 بِهِ خَيْرٌ أَوْ نِي وَانْعَاقُ هَذَا الشَّيْءِ بِخَيْرٍ أَذَنَهُ (مُسَمَّ) قَالَتْ إِنْ فَعَلْتَ كَذَا لَعْنَةُ صَوْمِ سِتَّةِ يَلَا كِفَارَةً لِهَذَا
 لِيَانِ أَنَّهُ تَنَفَّى الْعَيْنَ (سَيَّ) مِثْلُهُ (بِمَح) قَالَ لَا يَا نَافِيسُ ذَاكَ مِنْ غَيْبِكَ يَا مَنْ مَنَاجِيحُ أَوْ دَامِشَقُ
 مِيلًا مَنَاجِيحُ نَأْتَتْ طَالِقٌ أَوْ دَمِيسُ بِي إِشَارَاتٍ أَيْ ذَلِكَ ذَاكَ أَيْ لِي لَا يَجِيئُكَ (كَب) مِثْلُهُ قَالَ دَرَسِي
 أَوَّهَ تَعَالَى مِنْهُ وَفِيهِ نَظَرٌ لَانِ الْإِشَارَةُ فِي عَرَفَاتٍ عَادِلِيهَا (بِمَر) إِنْ مَكَّنْتِي فِي هَذِهِ الْبَلَدَةِ نَأْمُرُ أَنْهُ طَالِقٌ
 وَخَرَجَ لِي الْغُرُورُ وَخَلَعَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ مَكَّنَهَا قَبْلَ انْقِصَاءِ عَدَّتِهَا لَا تَطْلُقُ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِأَمْرَأَةٍ وَقَدْ وَجَدَ
 الشَّرْطَ (مَشَر) مِثْلُهُ (ز) قَالَ إِنْ فَعَلْتَ كَذَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى حَرَامٍ ثُمَّ قُلْتُ إِنْ فَعَلْتَ كَذَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى
 حَرَامٍ لَفَعْلٍ آخِرٍ ثُمَّ فَعَلَ أَحَدُ الْفَعْلَيْنِ حَتَّى بَانَتِ امْرَأَتُهُ ثُمَّ فَعَلَ الْآخَرَ لِقِيلٍ لَا يَقَعُ الثَّانِي لِأَنَّهَا لَيْسَتْ
 بِأَمْرَأَةٍ مَعْدُ الشَّرْطِ وَقِيلَ يَقَعُ (بِمَر) وَهُوَ الْإِظْهَرُ (فَضَر) قَالَ إِنْ فَعَلْتَ كَذَا نَأْمُرُ أَنْهُ طَالِقٌ ثُمَّ فَعَلَ وَلَهُ
 امْرَأَتَانِ تَطْلُقُ أَحَدَهُمَا وَلَهُ وَلَا يَبَةُ التَّعْيِينَ (شَبَر) تَطْلُقَانِ (بِمَر) لَهُ ثَلَاثُ نِسْوَةٍ فَقَالَ مِنْ صَدَقَاتِ
 الْمَسْطَحِ مَتَكُنْ فَهِيَ طَالِقٌ فَصَدَقَتْ أَحَدَهُنَّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يَتَنَفَّى إِنْ يَقَعُ عَلَيْهَا الثَّلَاثُ لَانِ الْفَعْلُ إِذَا
 أُرْفِئَ إِلَى جَمَاعَةٍ يَتَكَرَّرُ حُكْمُهُ بِتَكَرُّرِ الْفَعْلِ فَإِنْ مَجَّدَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ذَكَرَ فِي الْيَسِيرِ الْكَبِيرِ إِنْ لَا مِيرَ
 إِذَا قَالَ لَجَمَاعَةٍ مِنَ الْمَعْسُكِرِ مَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ فَلَوْ قَتَلَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ قَتَلَ لَلْوَاحِدِ بِهِمْ قَتْلُ إِمَامِنَا
 (كَب) يَقَعُ وَاحِدَةً (فَمَح) قَالَ لَوْ كَانَ لِي الْيَكُ حَاجَةٌ أَوْ لِي امْرَأَةٌ آخَرَةٌ بَانَتِ طَالِقٌ ثُمَّ جَاءَ مَعَ هَذِهِ
 لَا تَطْلُقُ (كَب) يَقَعُ (م) قَالَ لَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَنَا مَوَافَقَةٌ إِلَى سَنَةٍ غَابَتْ طَالِقٌ ثُمَّ قَالَتْ بَعْدَ السَّنَةِ
 لَمْ يَكُنْ بَيْنَنَا مَوَافَقَةٌ وَقَالَ الزَّوْجُ بَلْ كَانَ بَيْنَنَا مَوَافَقَةٌ وَقَالَ لِلْمَرْأَةِ وَقَدْ مَرَّ خِلَافُهَا الْإِثْقَانُ (ظَم) قَالَ
 لَهَا إِنْ طَهَرْتَ نَأْتَتْ طَالِقٌ وَهِيَ طَاهِرَةٌ لِلْعَالِ وَقَعَ (عَلَتْ) طَلَّقَهَا ثُمَّ قَالَ إِنْ أَمْسَكَتِ امْرَأَتِي إِلَى
 مَمَاتِي فَهِيَ طَالِقٌ لِلثَّانِي تَرَكَهَا حَتَّى إِنْ يَنْقَضِيَ مَدَّتُهَا ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا بَعْدَ يَوْمٍ لَا يَقَعُ لَهَا بِمَضَى الْعِدَّةِ خَرَجَتْ
 مِنْ أَنْ تَكُونَ امْرَأَتَهُ نَبَا النِّكَاحِ لَمْ يَمْسُكْ امْرَأَتَهُ (عَنْ ظَمَر) قَالَ لَهَا كُنَّا وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقِي فَأَتَيْتِ قَبْلَهَا طَالِقًا
 لَنَا ثُمَّ طَلَّقَهَا بَعْدَ ذَلِكَ ثَلَاثًا يَقَعْنَ وَهَذَا طَلَاقُ الدَّوْرِ وَأَنَّهُ لَا يَقَعُ هُنَا الشَّانِعِي رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ الْغَزَالِيُّ فِي
 وَجِيزِهِ إِذَا قَالَ إِنْ طَلَّقْتِكَ نَأْتَتْ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا نَحْمُ بِبَابِ الطَّلَاقِ عَلَى أَظْهَرِ الرَّوْجَيْنِ وَقِيلَ إِذَا نَجَزَ

وإجماله يقع تلك الواحدة وقيل يقع الثلاث إن كان بعد البجول ثم قال الغزالي لو قال إن وطئت
 وطيباً يوماً فانت طالق قبله فوطئ فلا خلاف أنه لا يطلق في أمري (أفتح) قال لغزالي إن الميكن حاجة
 الفتق فيه قال نعم فخلقت بالطلاق والعناق إنه يفضلها له فقال حاجتي إليك إن تطلق أمراً فكذلك ثلثاً فله
 أن لا يطلق له لأنه محقق وأكذب النوح أنه إن يطيعه فيما يأمره وينهاه ثم نهاه عن إجماع امرأته لا يصيد في
 الأبد لا لفرق قال رضي الله عنه فهذا يدل على أنه لو نهاه عن الأكل والشرب لا يصيد وفي الطريقة
 بالرضوية إن جمعنا إن الألفية في تعليق الطلاق تعتبر وقت اليمين لا وقت الشرح حتى لو كان معيقاً
 وقت اليمين لم يجزى نأوت الشرط يصح ويقع وطئ العكس لا يصح اليمين (شعر) أكرهين تأيكسان أفد زين
 شهر يا شهر فزنى كذا وأوردوا بشد أزواجاً بطلاق لا تبدل محل من كانت في نكاحه وقت اليمين لأن هذا بين
 اللفظين للاستقبال فإن قيل لما تجد معناه لما يكون أحد هما لغوا فلا يصح اليمين عند المحنفة راجح
 قيل له إنما يلغوا إذا تكررت عيّن ذلك اللفظ كقوله أنت حر وحران شاء الله تعالى أما إذا تكررت بلفظ آخر
 كقوله كلهم أجمعون فلا (شعر) قال لزوجه كبريكي طلاق وودو طلاق وسه طلاق وخجها طلاق أو قال
 توكت طلاق وودو طلاق وسه ووجهه أكره بفلان سخن كزنى صح هذا التعليق لأن اللفظ مختلف
 كقوله أنت حر وعتيق إن شاء الله تعالى (شخص) اليمين بالله تعالى مشروعة بكتاب الله تعالى ونسبة
 النبي صلى الله عليه وسلم وإجماع الأمة وهي مباحة سواء أضيفت إلى الماضي أو المستقبل ولكن تقليل
 اليمين أولى من تكثيرها وأما اليمين بالطلاق والعناق والصور والحج وغيره فهي المستقبل قيل يكره
 لقوله عليه الصلاة والسلام لا تحلفوا بآبائكم ولا بالطرائعيت فمن كان منكم حالفاً فليحلف بالله أو ليدع
 وقيل لا يكره لتوارث الناس ذلك من غير تكثير والصحيح أن اليمين بغير الله إذا أضيفت إلى الماضي
 يكره وإذا أضيفت إلى المستقبل لا يكره بقول العجلائي بعد اللعان أن أمسكتها فهي طالق ثلاثاً لم ينكر عليه
 النبي صلى الله عليه وسلم ولكن هذا من إيمان العقلة من الناس والهمج منهم (يسمى) وقول الجاهل بالله
 يدخل أي ويغيب ما هو في الكلام فيه خطر عظيم لأنه يسوي بين الله تعالى والنبي صلى الله عليه وسلم ثم قال وأعلم أن
 الجاهل بغير الله لا يجوز ثم قرأ الجاهل بخلف بروح الامير وبخبرته وبراسه والتخا يقول هذا أنه لم يتحقق
 إسلامه بعدي فإن غلبه الإسلام تعظيم الله وتعظيم أمره وكذا من يقوم في الصف فيقول أعطوني كذا الحق

ابن بكر وعمر وعثمان وعلى ورجي ابى بكر اعظم من ان يباع بخمسة امناه وهل اكمل احتشاف بالدين
 واسمه انه بخمسة الاسلام كتاب الحلة وذوهم خمسة الجواب باب في حد الزنا (شتم) يلحق
 ان يضح زعمه عن الاقرار بالاحسان كرواؤه من الاقرار ان اقرني (ظم) يكفى الايلاج في ذلك بوجدها
 ولو حوَّب الحلة عند فساد ولا يشترط الاقراران باب في حد الشرب (شتم) لا يجوز للقاضي الوساطة
 او قضيته او للمفتي راية المساكن امامة حد الشرب بالابنولية الا امام باب في حد القذف
 (يضح) ضاقت القل في وهو مطلق ظاهر او لم يكن بغيره في السر يعلى في مطالبة القاذف بالحد فيحايين الله
 رعاي قال رضى الله عنه وفيه تمطونان المفهوم من قوله ولم يكن حقيقا في امراته من الزنى واذ كان
 رزاقا لم يكن قلانه متوجبا للحد فكيف يعذر (كسب) يمنع ان يسلع اناس من اناس كثيرة ان فلانا ولد فلان وفلان
 ويحسد فلهم ان يشهدوا مطلقا ان هل الاول بمجرد السماع وان لم يعلموا الحقيقة ولو قال واحد له
 المولد فلان الزنى لا يحل (جم) ولو قال لرجل اى تازي حد حد القذف ولو انكر القائل لا يحلف وتازى
 في طرف الماوراء بالنهر الذى يمكن فمن نفسه في اللواطة (فهم) ولو قال لا خيرا جازما ولا يجب
 حد القذف قال رضى الله عنه كسبت انه لو قال ذلك لوالد لولد لا يجب عليه التعزير باب في التعزير
 (عمث) يمنع وجب سكران ويوجد منه الرابطة لا يحل ولكن يعزى باقل من اربعين سوطا (عمث)
 ولو وجد منه الرابطة الخمرة دون السكر يعزى (يضح) ولا يؤخر التعزير حتى يزول السكر ولو وجد يعمل
 آتية فيها خمر يعزى والى حاصل ان باب التعزير يرمى على الغالب والغالب في مثل هو لاء الرابطة
 والفسق فيعزى بؤنا على الظاهر (يضح) ولو شهد رجلان بشرب الخمر ويوجد منه الرابطة عند
 اول الامر لا قاضى والمحتسب يحل والا يفي بوزن (يضح) قال لا خرسو ك خرسو يعزى ويكون هذا التعزير
 حقيقا للبعد بسقط باسقاطه ولو قال له ايك ناعلجهم كفى في عالم نالنا ان قاله في الغيرة استحقاقا به
 بنعمة الاستهانة والشم يعزى وان قاله حكاية لحاله لا يعزى ولو قال له كيا دياوك ايكلام دفايح يامك
 كيا كلام لا يجب التعزير للتعليق ولو قال لرجل له عرض في الخطاب ما اولواج محترمة كا وقال
 ما كروب او قال غفبت او قال خزورد يعزى ورواها على نعمة الاحتشاف او لا ولو قال لصبي ما جابك
 ما يؤذني ولا يقول ذلك وللتعزير في هذا كله حقا للبعد ولا للشرع العلان ان التاجورى والحنانى

وغيرهما متعلم رشيد كان ينهى انسانا عن القبائح فقال المنهى للنهى كاش ماث اوتك او اسكندر
 جاسكى شكشيم و قاريا فانه يعز ولا نه اسخفاف به (كتب) قال له يا منافق او انت منافق يعز (شبه)
 مسكينة اخذت كسرة خبز من خبز فصر بها حتى صر بها ليس له ذلك ويعز (بفتح) غلام مرا هق شتم
 عالما فعليه التعزير ولو قال لا خريا حرا مزاده يعز ولو اقام مدعى الشتم شاهد بين شاهد احدهما
 انه قال له يا فاسق والاخر انه قال يا فاجر لا يقبل هذه الشهادة (فع حبث) ويضرب المسلم ببيع الخمر
 ضربا وجيعا ولا يفرق التعزير في الاعضاء بخلاف الذي منى حتى يتقدم اليه فان باع في المضرب يعدل التعزير
 اليه ثم اسلم لم يسقط الضرب (يق) هذا دليل على ان التعزير لا يسقط بالتوبة (مت) وفيه مشكل الاثار
 واقامة التعزير الى الامام عند الحقيقة وايي يوسف ومحمد والشافعي روح والعقواله ايضا قال
 الطحاوي وعندني ان العفو ثابت للذي منى عليه لا الى الامام قال رضى ولعل ما قالوه ان العفو الى
 الامام فل لك في التعزير الواجب حقا لله تعالى بان ارتكب منكرو ليس فيه تعد مشروع من غير ان يجنى
 على انسان وما قال الطحاوي فيما اذا جنى على انسان (شبه) للسير للصغير ان التعزير الى الامام كما
 ذكر الطحاوي (عن) المذهب في حد القذف حتى العبد الا ان الامام يستوفيه (شبه) التعزير يوم حقوق
 العباد حتى يسقط بالعفو ولا يبطل بالتقادم ويصح فيه الكفالة وهو حق الادنى وغير المولى يملك اقامته
 كالمولى والزوجة في زوجته وكل امن عليه التعزير اذا قال لرجل اقم على التعزير ففعل ثم رفع الى القاضي
 فان القاضي احتسب بك التعزير الذي اقامه بنفسه (ن) ابو بكر اساء عليك ولا يعزره (ث) هذا
 خلاف قول اصحابنا قوله التعزير دون الحدونه فاحك وكل لك امر الله لان الله تعالى قال واضربوهن
 (ظم) راغا غير على فاحشه موجبة للتعزير فعزرة بغير اذن المحتسب فلهما احتسبان يعز المعز
 ان عزرة بعد الفراغ منها قال رضى الله عنه قوله ان عزرة بعد الفراغ منها اشارة الى انه لو عزره
 حال كونه مشغولا بالافاحشه فله ذلك والله خشن لان ذنوبك نهى عن المنكر وكل واحد مأمور به وبعد
 الفراغ ليس بنهى لان النهى عما مضى لا يتصور فتعزير او ذك لك الى الامام (شخص به)
 حكم العورة في الركبة اخفا من الفخذ حتى لو رآه مكشوف الركبة يكر عليه لرفق ولا يبارز عليه ان له
 وان رآه مكشوف الفخذ انكر عليه بعنف ولا يضربه ان له وان رآه مكشوفة البقرة امره بعنف وادبه

على ذلك ان يلجأ وقد اختلفوا في هذا بعضهم ان لكل اخذ اقامة التعزير وعلى الايهتقيم لانه الميا امر
 فيه حال كونه كشفا لعزته وانه سالوك لكل اجل (يصح) قال له يا فاطم ثم اراد ان يثبت قسقه بالبيعة
 ليدفع اليهم يد من نفسه لا يجمع بينه لان الشهادة على مجرذ الجرح وبالمعنى لا تقبل بحال
 لما اذ لقال يا زاني ثم انبت زناه بالبيعة تقبل لانهم متعلق بالحد ولو ارادوا ان يثبت قسقه وضنا لما يضح
 بالخصوص كجرح الشهود اذ قال رشوته بكن افعليه رد و تقبل البيعة كذا اهل ولو ادعى على رجل
 عند القاضي مائة و عشرين اثباتها لا يعزروا بخلاف دعوى الزنى لان المقصود من دعوى المعزرة
 اثبات المال لا نسبته الى السرقة بخلاف دعوى الزنا وان قلنا اقامة الحسبة لكن لا يمكن اثباتها الا
 بالنسبة الى الزنى وكان قاصد انصبته الى الزنى وفي المان يتكلم ثلثة بنون النسبة الى السرقة فلم يكن
 قاصدا انصبته الى السرقة (يصح) قترع غيره وغيّر حق وضربه المضروب ايضا انه ما يعزران وهدا ابانة
 التعزير بالبادي منهما لا يظلم والوجوب عليه اخيق * بات مسائل متفرقة في الحدود * نهم الآية
 الحكيمى ثبت حد القذف او التعزير عند الامام فاعلم بالحد وفي ان يقيم للحد على المقاذف بنفسه
 لا يعزى الامام ان كان المقتل قد يرد اقامة الحد يد غيره (يصح) اتهم الجيران حازم باقته سكران
 فاجتمعوا الطلبة مع ائمام الحيلة والمؤذين وغيرهم ودخلوا بيوت المسلمين بغير اذ نهم وطلبوا الزوايا
 والرفوف والعطوح في كل بيت فبعوا ذكك فلم يجدوا احد يعزرون وقال غيره ليس لهم ذلك ويمنعون
 اشد المنع (يصح) له حمايات منلوكة بطير هانوق البطح مطلقا على مورات المسلمين ويحكم
 وحاجات الناس برميته تلك الحمامات يعزرو ويمنع اشد المنع فان لم يمتنع في بيها المحتسب (فع
 صك) الحد لا يسقط بالتوبة فقل نص في (يحيى) نصرا في قد في معلما يضرب موطا واحد ام الم
 ضرب تسعة وتسعين جازت شهادته (يصح) امثلة ان حد الزنى لا يسقط بالتوبة * كتاب السرقة
 (فع ظم) جروق من اقسام من مطمورة في كراة خنطة لا يقطع الا اذا كان عليها حياطة او باب معلق
 (صيط) لو سرق المدخون في المغارة يقطع * كتاب العبر واليه يشتمل على سبعة ابواب * باب في
 اعتيلاء الكفار والماكن القديم (يصح) كافر استولى على مال مسلم واخذوا بل او اخرب ملكه ملك
 طيب اجنى لو احلم بطيب له ولا تجنب عليه زده ولا اتصلق به (يصر) استولى الكافر على اموال المسلمين

وأجزاءها بين أهل الحرب ثم دخل واحد منهم دار الإسلام مستأمناً فوجئ للمالك القديم المال في
 يده لا يأخذ منه بالقيمة (فجع علك) دخل دار الحرب فإماناً فاشترى عبداً منهم فالبقي هناك ثم
 دخل التجار دار الإسلام فوجئ في يد الإنسان يأخذها بالثمن إن كان ملكه ذلك إلا إنسان بالشراء
 والقيمة إن ملكه بالهبة (خجج) ليس له على العبد سبيل لما ملكه في دار الحرب * باب يبيع العتائهم وما
 يتعلق به * (رفع) كاشترى إمارته بأسيرة لم يؤد منها الخمس من الأمير ينفذ ويحل وطئها وإن اشترىها
 ممن وقعت في سهمه ينفذ في أربعة أخصاسها ولا يحل له وطئها (شخص) للسيرة الصغير حرى دخل
 دار الإسلام بغير إيمان فأخذه وأحل من المسلمين فهو يبيع لجماعة المسلمين عند أبي حنيفة ورواية
 شاذية عن أبي يوسف وعنه هما هو له خاجة وفي وجوب الخمس عن أبي حنيفة ومحمد وروايتان قال
 رضي الله عنه الخلاف في ما له الذي أدخله دار الإسلام بالخلاف في نفسه (رفع) وعلى هذا الموال
 الخطأين حين كانت في بلاد الإسلام التي تحت قهرهم ولا يهتم كبحار أسرى قتل ثم أعاد عليها عسكر
 خوارزم (خجج) استأجره لخدمته في السفر وحفظ ماله ففرض المستأجر سلاحه فان شرط المستأجر
 في العقد إن ما أصاب له للمبتأجر نفسه من العتائم له وإلا فهو بينهما * باب في نداء الأسارى *
 (رفع حيم) أراد في دار الحرب أن يشتري أسارى وقيهم رجالاً ونساءً وعلماء وجهال فالأولى
 أن يشتري الرجال أولاً حتى لا يصيروا عواناً علينا والجهال محافظة على إسلامهم قال رضي الله عنه وجوابه
 إن كان منصوباً من السلف فسمعا وطاعة والانقضية الدليل أن يكون شري النسوان أولى هيمنة
 لأنضاع المسلمين قلبت والغنائم اخترا ما للعلم * باب مسائل متفرقة * (رفع) كافر جاء بولد الصغیر
 إلى دار الإسلام وباعه فبها لم يجز ولوراجع إلى دار الحرب وترك ولد فيهما فولد خير من لم تبعه للدار
 (رفع) أهل البغى قاتلوا أهل العدل وجب على أهل العدل إن يقاتلهم ليؤرجعوا إلى الأمر الله بالآية
 والحد ينشأ الذي روي القاتل والمقتول في النار مخمول على الباغيين يقتتلان لأجل اللذني لول المملكة
 وكذلك إذا قتل أهل الجلة للحمية والعصية لا ينبغي لأحد أن يقتل أهل أحد هذا ولو اشتري قريبه
 من العتاي أو اعتقه أو عتق عليه بالقرابة وأسلم وتصلى ثم أراد أن يرجع إلى دار الحرب يبيع إن أراد
 التوطن هناك * باب فيما يصير به الكافر منهلما * (رفع) قال النصراني كان من صلحهم أنبيال يحكم

يا سلامه قليل لا نه يقول انبيا ولكن مرسل الى قريش او المرثا (كيس) ذكر محمد في المسير الكبير
 ابو صف رجل من المسلمين الاسلام لسلام كافر نقلا لما على هذا ابو حنن يعلم انه قال ذلك واهم
 ما قيل له ابو الكبر الراعي عليه فهو منيهم وان كان اكبر الروايات انه لا يدعي ما قيل بل يقال له صفت الاسلام
 فاذا وصف وعلم ما قيل له فهو مسلم والا فليس بمسلم يقول له انما على هذا ابو حنن الشيخ الجليل اذا ان
 بكلمة الشهادة وهو يعلم انه الاسلام يحكم يا سلامه او ان لم يعلم تفسير قوله الكتاب لا نه اتى بكلمة
 الاسلام (سبحك) او لا يشترط في معرفة النبي صلعم وصحة اسلامه به معرفة اسم ابيه واهم جدا
 بل يكفي في صحة اسلامه معرفة اسمه عليه السلام باب فيما يكفر به الانسان وما لا يكفر به انه انما
 للاول فيما يرجع الى الاتيان والملائكة والمصاحبة (فح) قال غلط كاتب هذه الوثيقة في كتابتها قليل
 دانه موقوف به معتمد عليه في كتابة الوثائق يقال قد غلط رسول الله و ابو حنيفة فلا سيما كاتبها
 الوثيقة لا يكفر ولا يعز وجل يصح ولو قال لو كان فلان نبيا لاصدقته ولا آمنا به لا يكفر لانه لا يكون (جميع)
 باجل منه حتى لو ان كان آلهاء والله الدنيا لا يكفر لانه اجترأ بخلافه في النبي عليه السلام (منى)
 قال كالم يمشيان ذرا سبتي انا ج د فامناج اي ملك الموت اعاجل نيلك فقد اظهر كفو لا ان يكفر
 الابن (نوا) صلى فان لم تصلى لعنتك الملائكة فقالت ان لعنتي الملائكة لعنتهم ينجب ان تكفر (حج)
 قتال النبي عليه السلام كفو وكل تك لم يخبر بقوله او كشف فمورقه عليه او شك في صدقه او سبه
 او تمصه ولو قال زواج او مسجدين فيه اخلاف والا حجة انه لا يكفر ولو تمسك ان لا يكون الله بعثه نبيا
 لم يكفر ان لم يكن جد اذ واستخفاف به وان قال لم اؤمن به كفو ولو ظن المفاخر نبيا كافر (جس) قال
 هو كني لم يكفر ولو نسب الى الانبياء الفواحش كعزيمه على الزنا ونحوه الذي يقوله الجسري في
 يتوكل عليه السلام كفو لا يهمل شتمهم وقيل لا يكفروا به ابو ذر ومن قال ان كل معتصية كفو او قال (فحق)
 قولنا لمع فذلك ان الانبياء معصوا فكافرا لانه شام ولو قال لم يتصرا حال النبوة ولا قبلها كفو لروا
 التصريح (منع) قيل من لم يعزف ان احد الانبياء فليس بمسلم لانه معلوم من دينه ما به
 السلام يا مضرورة قيل ولو قال المريف اعلم ان ملك الموت توفي فلا يقبض روحه لا يكفر قيل لرجل
 عليك حفظه لا تقبل هذا انما هو لا يلو كان قال ان تعد الاستخفاف بهم كفو وان تعد الاستخفاف

يكتبنا بينهم ليعاصيه لم يكفر وقيل لو قال لا اقبل شفاعته النبي صلى الله عليه وسلم في المهلة كيف اقبلها
منك لا يكفر لانه لا يجب عليه الا مهال وترك حقه ولو قال اخطاء الانبياء ولم يحضره تاويل لا بأس
به ولو قال ما كان علينا نعمة من النبي عليه السلام في تبليغ الرسالة وتعليم البشر ائبع لان ذلك
كان واجبا على النبي عليه السلام فهو مبطل في تعليقه لان بعثة الرسول واجبة على الله تعالى وهي
من اعظم النعم على عباده وكفر من القائل بانكارة نعمة الرسول عليه السلام قال رضي الله عنه (وجوب)
الفعل لا يمنع كونه نعمة اذ قصد المنفعة والاحسان الى الغير كنهضة الوالد على الولد والنبي عليه
السلام قصد في تبليغ الرسالة هدايتهم وارشادهم من الضلالة الى مانه فوزهم بمن ربهم ومن
تأمل قوله تعالى لعنك يا عني نفسك الا يكونوا المؤمنيين وقوله تعالى ان تعرض على هذاهم فان الله
لا يهدي عيا من يضل وقوله تعالى لقد جاءكم رسول من انفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين
ووفى رحمهم عرف ذلك وزالت عنه الشبهة الثانية فيما يكفر لكونه اقرارا بالكفر ورضاه به (فع) قالت لزوجها
كفرت عن احزانك او قالت كفرت عني هو لا ما لا اولاد لا تكفر ولو قال لها يا كافرة فقالت انا كافرة
لو قالت لزوجها يا كافر فقال انا كافر فليس بكفر لانه شتم عادية (شتم) كقوله قيل صار شتماني العرف فقال
هو شتم (يب) قالت في الغضب انا يهودية وكافرة حرامت على الزوج (فع سبي) قال لها في الخصومة
بالخيار انا همك كافر انك راي فقالت اوس واك كحي مسلمانا وك وازني فقال يوشن مكن كقوله (شتم)
كفر ان اراد به الخروج عن الاسلام (فع) قال لها حي فينك يا وديع فقالت نعم فقال لها كفرت
فقالت نعم كفرت لا تكفر ولو قيل له لا تتكلم بهذا الكلام فانك تخرج عن الاسلام فقال انا في نعم غي
ان لا يكفر لانه الاستبعاد (بشر) قالت لزوجها لو علمت انك تزوجت علي لدخلت في اليهودية كفرت
(شتم فع) قال كافر من دشرمان باروزين لا يكفر (هت) قال انا فرعون اوابليس لا يكفر لانه للشدة
الا انا اعتقاد دشرمان فرعون اوابليس وقوله في ضمن الاعتد ان كنت كافرا فاسلمت لا يكفر
لانه للمبالغة دون التحقيق (يو) يكفر ولو قال كان تاو كسن اتك دينا فينك يتوارى فقال نعم يكفر
(عس) قال لها في الخصومة انت كافرة فقالت الكافرة لا تمسك لا تحرم ولو قال لها انا كافرة انت فقالت
انا كافرة صارت مرة ولو قيل للمثناة عن الصلوة اما تعرفين الله قال لا تكفر ولو قالت له لا تبالي

وَاِنْ يَكُنْ كَتُوبٌ فِي الْحَبَشِ وَالْاَنْطَاكِ فَتَدْرِي وَكَانَ يَرْوِي عَنْ اَمَامٍ مَقْرُونَةٍ عَلَيْهِ (اَمْسَتْ) لَا تَحْرُمُ
 مِنْ لِي لَا لَهَا تَرِيدُ بِهَذَا الْمَبَالِغَةِ فِي مَبَانِيهِ لَفْسُهَا مِنَ الْفِكْرِ اَنْ رَضِيَ اللهُ مِنْهُ وَمَا قَالَ مُجِدُّ الْاَيْمَةِ اَحْمَدُ
 (جَمْعُ) ابْنُ سَلَامٍ مَرِيضٌ قِيلَ لَهْ قُلْ لِي بِهَذَا اِلَّا اَهْلُ الْفَعَالِ لَا اَقُولُ لَمْ يَكْفِرْ قَوْلُهُ اِنْ كَانَ كُلُّ الْكُفَرَاتِ كُفْرِي
 فَكُلُّ السَّامَةِ وَلَوْ قُلْتُ وَصَحِي اَصْلُو كَاغِرَا اَوْ قَالَ اَحْتَلَّ اِنِّي كَانُوا اَوْ اَنَا كَانُوا كُفْرِي قِيلَ اِنِّي اَعْتَدْتُ لِي كَانُوا اِلَّا يَكْفِرُ
 (جَمْعُ) وَخَلَّافِي قَوْلُهُ اسْتَقْبَلَنِي اِمْرَاؤُنَا اَنْ اَكْفِرُ قَوْلِي قَوْلُهُ جَعَلَنِي كَاغِرَا اَوْ الْجَاهِلِيَّ اِلَيْهِ اَوْ قَالَ
 جَعَلَنِي اِلَى الْكُفْرِ اَوْ قَالَ لِحَبْنٍ هَكَذَا اَبْلَا اِيْلَامُ لَمْ يَصِحَّ لِمَا نَهَى لَمْ يَكْفِرْ قَوْلُهُ كَلِمَةً وَلَوْ قَالَتْ ذِي ثَقِيلٍ كُفْرِي
 مِنْ هَوْلِهِ اَوَّلًا وَلَا كُفْرِي بِخِلَافٍ اَوْ كَلِمَةً كُفْرِي مِنْ هَوْلِهِ اَوَّلًا وَلَا كُفْرِي (يَوْمُ) قَالَتْ لَوْلِي هَذَا اَنْ لَمْ تَفْرُقْ بَيْنَ
 وَبَيْنَ وَذِي كُفْرِي قَالَتْ كُفْرِي اِلَّا لَنْ تَقُولَ يَا نَا كُفْرِي قَالَهُ يَكُونُ اِيْمَانًا وَكُفْرًا اِنْ اَنْتِ لَعَلَّتْ كَلِمَةً اِلَّا لِي
 مَا مَيَّوْكَانُ اِيْمَانًا اِذَا حُتَّ فِيهَا كُفْرٌ وَتَقِيلُ مَنْ وَثَقَتْ فِي كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ بَيْنَ اِيْمَانٍ وَكُفْرٍ اِلَّا اِنْ اِيْمَانًا مِنْ
 فَيُثْبِتُ مَا لَمْ يَزِدْ تَقِي مَعْبُودٌ فَيُزَادُ اَللَّهُ تَعَالَى قَالَ يَبْطُلُ عَنْ الْمَبَالِغَةِ اِنْ اَلْتَعَجِبُ اِنْ هُنَّ هَلَا اَلَمْ يَكْفِرْ وَقَالَ
 اَبُو اَعْطَامٍ وَلَا يَكْفِرُ قِيلَ لِي اِنْ اَلْتَعَجِبُ اِلَّا مَا اَوْزَوْجُهَا قَالَتْ كُفْرِي الْمَرْأَةُ يَقُولُ لِمَنْ نَفْسِي لَا يَصْدُقُ
 لَانَّ اَللَّامَ يَرْجِعُ اِلَى الْمَعْبُودِ وَلَا مَعْبُودٌ هُنَا غَيْرُهَا (يَوْمُ) يَصْدُقُ اَبُو ذَرَّ قَالَتْ اَزَوْجُهَا مَا دَسَتْ مَعْنَى
 دَسَتْ قَرِيبًا كَامُ نَقَالَ اَلْعَزَمُ عَلَى الْكُفْرِ اَلَا اِنْ يَقُولُ ذَلِكَ مَنْ سَبِيلُ الْخَلْفِ (ثَوَا) لَوْ قَالَ اَنَا بَرٌّ مِنْ اِيْمَانِهِ
 لَوْلَا نَقَالَ اَنْ لَمْ يَتِمَّ تَعْلِيْقُهُ جَدُّ اِيْمَانِهِ (اَمْسَتْ) هَلِ اَلَيْسَ بِجَوَابٍ وَجَوَابُهُ اِنِّي (نَا) مَنْ اَبْنُ سَلَامٍ الْجَوَابُ اِلَّا
 اَنْتَ لَوْ قَالَ اَنْتَ طَالِقٌ فَلَوْلَا قَالَ هُوَ مُسْتَشْنُ وَلَا يَقَعُ اَلْطَّلُقُ (جَمْعُ) قَوْلُهُ عِنْدَ رَوَيْتِهِ هَذَا الْقَوْلُ
 يَكُونُ مِطْرًا مَدَّ اِيْلَامُ اَلْغَيْبِ لَا اَلْعِلْمَةِ كُفْرًا (فَجْعَلُ) تَزْنِي زَنَارُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَةِ كُفْرًا (عَلَيْكَ) لَوْ قَالَ كُنْتُ
 اَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَلَمْ اَعْتَقِدْ دِيْنَهُمْ اَصْدَقُ دِيْنًا قِيلَ لَوْ قَالَتْ اَلشُّكْلِي فِي اَلدِّهَانِ مَرِيكَ اَعْدَلُ ظَلَمٌ فِي قَلْبِ اِيْمَانِكَ
 فَهَذَا حَشِي وَلَا تَكْفِرُ مَا قَرَنْتَ بِهِ اَنْتَ اَعْدَلُ وَهَمْنًا اِنْهُ ثَقِيلُ (يَوْمُ) لَوْ قَالَ يَا رَبِّ جَمِيعَتْ عَلَى الْعُقُوبَاتِ
 مَخْطَا كُفْرِي مَنْ اَبْنُ ذَرَّ مِثْلُهُ اَلثَّالِثُ فِي اِنْكَارِ حُكْمِ بَعْضِ اَحْكَامِ الشَّرْعِ وَالْاِيْمَانِ اِسْتِغْفَافٍ بِهِ وَالْعِلْمُ وَالْعِلْمُ
 (فَجْعَلُ) اَلنَّكَرُ فَرِيْقَةُ صُلُوَّةِ الْجَنَازَةِ اَوْ كَفَّارَةُ اَلظَّهَارِ كُفْرًا (فَجْعَلُ) اِنْكَرَا اَصْلُ الْكُفْرِ وَاصْلُ اَلْاِيْمَانِ اِيْمَانُهُ كُفْرًا
 وَلَوْ ظَلَمَ اَلزَّنْدَ وَيَسْئَلُ خِلَافَ هَذَا اَنْ قَالَ اِذَا اَلْفَكَرُ شَيْءًا مِنَ الْفَرَائِضِ وَلَمْ يَرَهُ حَقًّا مِثْلُ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالزَّكَاةِ
 اَوْ الْحَجِّ اَوْ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ اَوْ مِنَ الْحَيْضِ اَوْ اَلزَّوْجِ اَوْ بَعْضِ اَلْعَدَدِ يَكْفِرُ فَيَقْبَلُ وَلَوْ اَفْكَرَ اِلَا شَيْءًا فَرَضًا

اوضحته الفطر لا يقتل لا يختلف الناس فيه وكل ما اذا انكر المسح على الخفين واذا لم ير التيمم حقا عند
 المرض او السيفر يقتل قلت ولا تنافي بين قول الحنابلة في الكراجل الاضحية وقول الزند ويسنى في
 انكار فرضيته لا اصلها مجتمع وفرضيتها ووجوبها مختلف (رفع) حجب العشر اوضحته الفطر لم يكفر قيل
 لو انكر الخراج او العشر لا يكفر ولا يغتدى خصوصاً في زماننا (لمسح) حنفي المذهب قال مذهب الشافعي
 ليس بحق ولا يجوز العمل به لا يكفر (بغير قنب) قال الحنابلة والحنابلة والحنابلة والحنابلة
 يكفرون للحنابلة لا يكفرون ولا يبرأون والقارة ونحوها لورود النص في حرمة الميت دون الحي (بما)
 لقض ما قده من اموال الجيطة بما قده وخمسين وقال هذه الزيادة حلال كقولهم النص ولو قال لامرأته
 ذروني جراً فيكوني فقال خوش آوودم ونغز آوودم ان اراديت به استخفافاً بالدين يجب ذال ايمان و
 المكاح (شرح) قال الآخر ان ذهبت الى مجلس العلم تطلق امرأتك فقال هذا استهزاء بالعلماء فيكفر
 (نعت) قال لا اقول بقتولي الا ائمة ولا العمل يقتلهم فهو راد على الزند وقوله عليه السلام وجامع الامة
 وتنبيهات النصوص فيه لزومه التوبة والاستغفار وقيل ان لم يكن مستحتمل يخشى عليه الكفر (رفع) من
 قال من اكل حراماً فقد اكل ما رزقه الله تعالى فهو آثم ومن استحل حراماً قد علم في دين النبي عليه السلام
 تحريمه كمنكاح ذوي المحارم او شرب الخمر او اكل الميتة او دهم او خنزير من غير ضرورة فكافرو فعله
 هذه الاشياء فسق دون الاستحلال وعن محمد بن ابي نعيم قال لو رأيت ياكل الخمر خنزير كفتته ولم اذكره اذ
 قال ظننته يحل وعن ابي حفص مثله في الخمر والفتوى ما تقدم (رفع صنف) التجريبي قال بعد ما خرج
 الى دار الاسلام معلماً اهل بحرمه الخمر بعز ولا يحل تخلاف المولود في دار الاسلام (صنف) قلنا لك
 التكفير على هذا (جميع) لو قال المسلم في دارنا بعد شهر لم اعلم الصلوات الخمس انها فرضت على
 الناس الزكاة كقوله (رفع) عن ابي حنيفة قوله حلال وهو يستيقن تحريمه كقوله في الظاهر قيل له وفيما بينه
 وبين الله تعالى قال لا ادر في النظم اذا استحل الحرام مثل مال الغني والزننا واللوامة او الخمر
 او الربوا او قتل المسلمين او اكل الميتة او اكل الميتة او اكل الميتة او اكل الميتة او اكل الميتة (جميع)
 استحل شرب نبيذ الى مكر كقوله وكن اجازة بيع الخمر ولو قال من يعرف حكم الله اهانته كقوله وكن
 الشريعة والمسايل التي لا ينكحها وكن اليوقال الابن لا مسئلة وكن اليوقال الجلال والحرام لا اعم فيها

ذكرنا في التكرار في احكام القرآن ان قول مالك انه يجعل اتيانها في غير ما تها وتقطع على ذلك قال
 وان ذهبي من ذلك عند اصحابه وعنده لا لا يجعل وقال ابو ذر لا يكفر مستحله لحلاف يحكي فيه والله اعلم
 بحالته في الهنقي ومن ابي نصر القاسم الصفار من استعمل المواظمة بما رواه كبر عند جمهور العلماء
 (ن) لو قال الشريعة كلها تلبس او قال حيل ان قال في كل كبر وفي المعاملات لا (بو) اطلق الكسرة
 قوله تلبس لا في قوله تحيلة ابو ذر مثله ومنه قيل احنية ذهبي فقال هو في حلال كفر الرابع فيما يتعلق
 بالصلوة (شمر) حفت التراويح فليل له فقال بالغ ايرك نا او يحاك كرا وحي اكا ميكا مي بالتحسين
 مؤثرا الرابع الكاميكا لا يكفر لان معناه اذ لا يحصى في جميع الاحوال (لمح) قيل له قم فصل فقال
 اجروا مي معزوك احوالا يكفر (فع جمع) اختلف في سجوده محدثا وصلوته رياء والاحتياط وان لا يكفر
 وتوكلها تها ونا كبر قيل لو صلى حنبا حونا من خصوصية تحاصم لا يسكن القطع تكويه كفر اتم او لم يتم
 ولو قيل له الا تصلي في رمضان فقال وهل تصلي في غير رمضان هذا اقرار على انه لا يفصل السنة ومثله
 لا يكفر (بو) كفر الخامس فيما يتعلق بيوم القيمة قيل له يوم القيمة يكون كذا او كذا فقال ما لها كما
 وبها ميكا من علمه يكفر وتحرم عليه امراته (بمع طبع) لا يكفر (فع) متهتك قال لا حر تها
 ما تستب حيث ينبغي ان اراد بدون رأيك يكفر والا فلا السادس فيما قال يقال في الله تعالى (بو)
 قيل له لا لا يتق الله تعالى او لا يتق الله فقال لا كفر (فع) قال لاحسية مكبي من الزنا لله كفر (شمر)
 بهته عن ترك الصلوة فقال امكزي كفاما راي الله في باراد كج فكيف است فظا هزل اكثر الا اذا
 موى انه لا يستهي بهيه (سي) لا يكفر (عليك) قال التلميذ لا ستاده اوش يستاجر المستاجر فان التران
 لله فقال الاستاد لا مسلم فان هذا ملك المور فقد اساء الاله مسخى عليه لكن فرحوان وصل بلاه
 فان الله ملكها من المورحوان لا يكفر (عمد) كان يصف الله تعالى عند راحته فقال لي كنت ظننت
 ان الله تع في السماء فليست مسلمة ولو قالت ارما ما ج كمي الله تعالى دارك بيت فقال هو اهر او اهر
 كد كايته دارك كبر واركد (جع) قيل لوعا يستولى غيره عيسى رأسها فقالت الله قادر على ان يجعلك
 كد لك فقالت العاوية اصار محبوا ان يجعلني كذلك كفرت ان عنت ان حلق العيب حنون وان عنت ان
 صلا متهاعن العيب حكمة ومحاجة الحكمة حمون لا ناس به قال ابو ذر قال لا حر اتت صدي كالله فقال

لا تقبل هذا فاني لا اصلح للدين قد منه كفر قال رضى الله عنه لو كرر ذكر الله تعالى فقال الاخر هو ابن عمك
 كفر لا مستهانة به فلو قال هذا مكان لا اله فيه ولا رسول فهذا ايراد به انه لا يعمل فيه امر الله ورسوله
 فلو قال له دع كثرة الكلام فقد انزلت الله من السماء او قال وضعته بين يديك فهذا غير متعارف
 وكأنه أراد به ما روي ان الله عند لسان كل قائل ولو قال منعه الله تعالى الواجب حتى مات جوعا ان عني
 الواجب في الحكمة كفروا ان عني حبس الرزق لا ابوذر رآى عفو الله عن كل كافر كفر ولا يكفر في
 انكاره عند اب القبر وان كان مخطيا (بو) قيل له ابتخل بارض الله فلا تعطي قطعة ارضها فقال
 ليست هذه بارض الله انما هي الله لا يكفر ابوذر ما طله عزيمه بخيل فقال لا ارضى باله رضى لك
 بالرزق من هذا الوجه القبيح فلو قاله رد القول رضى لك من هذا الوجه القبيح لا يكفروا الا يكفر
 (بو) لا يكفر السابغ فيما يتعلق بالاذكار والقرآن (قع) ولو قال عند شرب الخمر الحمد لله كفر ان
 ذكره لا جل الشرب ولو ذكر تفسير القرآن فقال الف شرط لهذا التفسير كقوله (يب) جميع اشعار
 العرب فقال ما اطيعا كلام الله من يد ابه الاشعار يخاف عليه الكفر (بو) فاعلم قال لصبي سكنت عن
 القراءة كريا بآب او قال غفس فانه ينصرف الى اجتنبوا الصبي دون القرآن قلت بخلاف قوله كريد
 (بم) قال لها ضعى رجلك على الكر اسبه ان لم تكونى فعلت ذلك فوضعت عليها رجلها لا يكفر الرجل
 لان مراده التخييف وتكفر المرأة قال رضى الله تعالى عن هذا اليوم لم يكن مراده التخييف يعني ان يكفر (بم)
 لو وضع رجله على المصحف جالغا يتوب وفي غير الحالف استخفافا يكفر (ظم) مثله (خج) انا يروي من
 القرآن لا مراخفة قال الشيخ الخافى كفراه (بو) مثله (ثو) يحكى سورة اوتية من القرآن كفر فوز لم
 انها ليست من كلام الله فكفروا ولا يكفر بكلمة وتحوها بالامتنان لال الثامن في المنكرات (ثم) تسمى
 (قع) تولى عمل الجراح فقالوا له ميار كباد فليس بكفر (شم) مات ابنها نكاحا وشو لم تنكح لا يكفر
 ولو قالت التي فيمتدكم معقيل كفرت الا اذا اعنت في المحبة فلا قيل لقولها انك جفلة انت عندى كالله ليس
 بكفر لا نها تعنى به المبالغة في الطاعة حتى لو امتدتا لله بهتت للعبادة تكفر ولو اصابه المطر فقال يا هم
 منا ميتريد لا يكفر (كب) مثله الا اذا اراد الاستخفاف بهنوع الله تعالى (بم) قال احب الخمر
 ولا اصبر عنها كفر متى ولكه الخمر اول سورة فمتر قريبا واه عليه كفروا او كلفه لو قال شاد مباد ان كس كه

بعد ادعاءه اشد نية است (سب) الوفاة لمن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر في زمانه كما يمكنه ان لا يكثر
 بعدد الايمان (مع حجة) قيل من يقول بالشرك من النار والمروءة من كذا كيف وبالنقد رقة ومع القليل
 لا يكثر ولكنه من اهل الاوهام والبلد يحوز المروءة عنه (فع حست) قيل ايمان الله يلحق على الايمان
 فقال له سيد المعن عليه تحريم عليه امراته (خج) قيل لعمري ان الشرايع الى ان العزب متجر اقال الكفر
 وادار العزب ما خفي من دار الاسلام والمسلمين قان اراد به ان الربح شيء كثير لا يفتره وان اراد به ان
 وبينهم خير كقر قال رضي وتكلامه هل اوجه الحسن منه ابن الحنفية خير من المسلمين في المعاملات
 والتجارة ايت القلة جبالهم وعبد رهم وقلة العلم على الاعتبار ويهدم اخلوا لا تفهم امر اللهم بغير نعم
 او ضمن احسن وهو الظاهر لا يكفر (عاش) جلس مجلس الفسق فلما بين عن يمينه وبناف ومغنية ومطربة
 واحد يشرب الخمر ثم قال لمن الملك اليوم فلهذا قيل على انه لم يسلم بعد (خج) آه! اعلامة كبر
 (بو) قوله لا تجلب لي لعل الله يجتد في فيه خلاف قيل له ارق الله فلا تفعل قال لا اخشى الله فضما كبر
 ولو قال امرأتي احب الي من الله تعالى كفر ان اراد اطاعة لها وان اراد الشهوة فلا يمان ولو قال
 اخرج من هذه العمرة المشروعة على التعليم لم يكفر والجورسية خير مما لنا فيه تقريبا لعله لم يكفر اخر حكا
 بالله بلا ايمان فيه خلاف وعبداء الصنم ككرو ولا يعتر باطنه ولو مورع يصح عليه السلام ليسجد له كقر
 وكذا اتخاذ الصنم للولك وكل الاستغفانه بالقرآن والمسجد ونحوه منار عظم (يق) ابي قولهم احبها
 وهو قبيح كقر قال رضي فعلى هذا اذا جئني عند غيره الى شتمت فلانا وضربتته واخذت منه كل اظلم
 او اخفيت منه كذا من ماله او قال ذفوت فلانا الى الامومة او الكفوة فاخل وامنه كذا لو نحوه مما فيه
 حكاية عن ظلمه او فعل ما هو قبيح مقلدا ان شرعا يقال المتكلى له تودد الى الجاكي او لغيره بينهما لا
 هو رد امك او قال خرب ذامك ليتبغى ان يكفر (جمع) قوله هي لا تستحق هذا الكفر والظاهر
 خلافه لا اخاف الله تعالى احترافا انه لا يفعل ما يفعله الجاثف لا يكفر ويكفر اطلاقا لقله مبالاة
 (بو) قال عند يمينه هذه الايمان ثلاثا تهافتا فافعل كقر * باب فيما يتبع بالبايمان الزوجية
 والامتنى حق اخل الوطى وبقاء الزوجية * (فع خج) غلب على طينة لمن ايمانها على التقليل لم يقر بها
 ولا امتنه روعا من محم (شح) خلافه وقيل يستوجبها الا لا يلام اذا اتيها وقبل يعرف الانسان

بالشيين ولا يقدر على التعبير (بمر) اذا غلب على ظنه انها لا تعرف الله فوردت (بو) مثله قيل استوصى
 رزوقه الاسلام فاعلمت بالجهل بالصفات وقد اطلقها ثلاثا قبل ذلك فتبا حها صحيح بظاها راسلا مها ووقع
 دالها ثعلبها ويجوز ان تعلمها ولا يمكنها التعبير عنها الا اذا ظهر يتيقن انها كفرة وقت العقل (حك)
 مثله وسئل بعضهم عن محذرة بلغت فتحكها ابوها رسالة غير عليه السلام فامنت به فقال لا يكفى ذلك
 ولا بد من الخبرين من كثرة تعلم عندنا انه لا داعي لهم الى الخير الا صلح قيل له لو جمع رسالت
 النبي عليه السلام من الواعظي المنبر يحكيها على وجهها وهناك جمع عظيم وهم سكوت يكفى ذلك
 اذا ادعى الواعظ عليهم العلم بذلك فلم ينكر واعليه وصار بمنزلة اخبارهم وان لم يدع العلم عليهم
 بغير ذلك دلالة ايضا على صدقه اذا علم انه لو كذب لا نكروا عليه ولو آمنت برسول آمن به المؤمنون
 ولم تعرف اسمه ولسانه فهي مقلدة في ايمانها بالرسول فان جملة من مع ذلك المعجزة التي بها آمن به
 المؤمنون فهي طائفة بصدقه مؤمنة به (شرح) بلغ في اتصى بلاذ الكفر ولم يبلغه الدعوة ولم يقر بوجوده
 الله تعالى ولم يعبد غير الله تعالى حتى مات فاختلف فيه واكثرهم على انه تعذر قلت وفيه نظر قوي
 واختلف في وجوب معرفة الله تعالى والنظر فيه بعد كمال العقل قبل البلوغ لاهل البصيرة والفروع
 ومنه ذهب اهل العدل والتوحيد انه يجب ذلك * كتاب الكراهية والاستحسان وانه يشتمل على ثلثين
 بابا * باب الكراهية في الوضوء وكيفيات الصلوة واحوال المصلي والمسجد ومضلي العيد والجنائز ونحوها
 (شم) لا بأس بالصلوة جل اء البالوعة اذا لم تكن بقربة (حك) لا يكره الصلوة في بيت فيه بالنوعة
 (رفع) ويجوز ان يتخذ في مضلي العيد والجنائز هدف للرمى (ظن) ولا يكره الصلوة مستقبل
 السراج المتقدم (خرج) الصحيح انه لا يكره ان يصلي ويأمن يد به شمع او سراج لانه لم يعبد هما احد
 والمجوس يعبدون الحجر لا النار الموقدة تختص قيل لا يكره الى النار الموقدة والوضوء بنفسه اول من
 الاستغانة بغيره كالصلوة في الارض الظاهرة اول منها على الطائفتين (شم) لا بأس بالصيف البعيد
 في المسجد غائبا عن الصيف عند الامام وليس بينهما صغوف متصلة ولو كان الى المسجد من دخل من دار
 موقوفة لا بأس للامام ان يدخل للصلوة من هذا الباب لانه روى انه كان من دخل من حجرة رسول
 الله عليه السلام الى المسجد (شم) مثله (حك) ليس يكره ان يدخل المسجد ان يجعل من

فبيته بابا إلى المسجد وإن أدى فسان تقصان الجمل وإن وقع فيه (مثل ذلك) يكون الصلوة إلى علمه ولو لم يدر صورة
الحدث ولا يزول التكرار لانه لم يكن للصلاة عينا في الخارج عيان فاضى به لا يكون الصلوة مع الإمام يلبيس
بالحرارة (يخرج) يكون (فيعتق) أدخل المسجد للزور فليأتم وسطه فلان قيل يخرج من باب غير الذي دخله
فوليل يصل في التغيير في الشرايع (منه) أن كان محب فليخرج من حيث دخل به من باب آخر (يخرج)
يعتاد الموروث في الجامع ياتم ويقيم (فيعتق) له في المسجد موضع معين يواظب عليه وتكون شغلته فيه
قال الأوزاعي له أن من عجز وليس له ذلك عندنا (يشيخ) ويكره تخصيص مكان في المسجد لينضمه لانه
يخل بالخشوع (يشيخ) أعظم المساخيل حرمة المسجد إلزامهم من المسجد الذي أئنه ثم لم يجعل يلبس المقل من
ثم الجوامع ثم مساكن المجال ثم مساكن الشوارع فانها أشرف رتبة حتى لا يعتكف فيها إذا لم يكن لها إمام
معلوم ومؤذن ثم مساكن البيوت لانه لا يجوز الاحتكاف فيها إلا للنساء ويستحب للراجل والمرأة أن يتجمل
في داره مكانا خاليا بصلواته لمرأته صلى الله عليه وسلم (يحتجب) ليتجملوا في منازلهم محاريج للطلقاتهم (يحتجب)
لا حرمة لترايب المسجد إذا جيع وله حرمة إذا مضى (يحتجب) له مناع في المسجد يخاف عليه فانه يتيم
ويكفل في الصلوة (يخرج) يلبس إذا مضى (يحتجب) يلبس في الصلوة (يحتجب) يلبس في الصلوة (يحتجب) يلبس في الصلوة
فيه وإن كان مشغلا بالذكاء والدارس أو قراءة القرآن أو الاحتكاف (شخص) وكل أهل العائلة أن يمنعوا
من ليس منهم عن الصلوة فيه إذا مضى بهم المسجد (شخص) أهل محلة قتلوا المسجد وضربوا فيه
شعائرا وكل من منهم إمام على غلبة ومؤذنه يؤخذهم يؤخذ لا بأس به والاولى أن يكون لكل طائفة مؤذن
(كص) كما يجوز لأهل المحلة أن يجعلوا المسجد الواحد مسجد بين قلمهم أن يجعلوا المسجد بين واحد
الاقامة الجماعة أما للتكثير والتكثير وإن فلا لانه ما بين له وأن جاز فيه (كص) ولا يجوز للقيم اشرا
المصليات لتعليقها بالاساطين ويجوز للصلوة عليها ولكن لا تعلق بالاساطين ولا يجوز اعارتها المسجد
آخر قلت هذا إذا لم يعرف حال الواقف اما إذا امر بتعليقها وامر بالدراس فيه وبقائه للدراس وما يخل
العادة التجارية في تعليقها بالاساطين في المساكن التي يدفن فيها فلا بأس بشرائها بمال الوقف
مفصلة إذا احتجج اليها ولا يضمن ان شاء الله تعالى (فيع) رأينا فكعبا غيره على بمساحة المسجد فرفعه
ورفعه في رف المسجد يجوز ولا يضمن إذا رآه صاحب المكعب (فيع) يكره الدخول في البيعة

والكثيرة لا يذنبه الجميع الدنيا طين وفي شرح الآثار ان البيوع وخضيف النعل وأنشاد الشجر ما كان لا يعي المسيئ
من هن اغني بكرة ورماد كان يعبه منه او يغلبه فبكره (نحوه) يجوز الدرس في المسجد وان كان فيه
استعمال البليغ دوارحي المسئلة لاجل المسجد واجاب غيره بمثله (عيب) لو علم الصبيان القرآن
في المسجد لا يجوز وياثم وكن التأديب فيه (نهي) انما لا يجوز التأديب اذا كان باجرو وينبغي ان
يجوز ويغير اجر واما الصبيان فقل قال عليه السلام لجنينا مساجدكم هنيئا لكم ومجا تينكم وكن الا يجوز
لا التعليم في دكان في بناء المسجد (ضمت) هن اجنل اعني جنيفة وعملهما يجوز اذا لم يضرب العامة (حما)
والضامة البود التشديد في الطريق قل قل من دخل مسجد اقية خشب الغير ولم يلم يوقن نار الهلك فخشيب المنيح
في الايقاد اولى من غيره (نعت) يجوز اذ حال المحبوب واثاب البيت في المسجد للغير في الفتنة العامة
باب القراءة والدعاء * (شرح) لا باس بالقراءة والكتابة وما شيا اذا لم يكن ذلك للموضع بعد النجاسة فان كان يكره
(رفع) الا فضل في قراءة القرآن خارج الصلوة الجهر (علك) ومنس اليد يلى على الوجه عقيب ذلك ما سنة
وتيل ليس بشيء والاول اصح قال عليه السلام اذا سألتم الله تعالى فاستلوه بظنونكم ولا تسألوه بظهورها واذا
دعوا الخل كم فقرغ من دعائه فليده مسح بيده على وجهه (شرح) والا فضل ان يلبس بكفيلة ويكره بينهما
فرجة وان قلت ولا يضع احد على يده على الاخرى فان كان وقفا على روبرد فاشار بالمسحطة قام مقام بسط
كفه (شبه) وضع اليد على القبر بدعة والقراءة عليه بدعة خسنة ولا يستمع القارئ من قرأته الا اذا
عرف انه يعتاد السؤال بقرأته (بمط) يكره قرأه الفاتحة بعد المكتوبة لكفاية اللهما ت جهر او مخافتة
(نفس) لا يكره (رفع) قوم يجتمعون ويقرأون الفاتحة جهرادها لا يمنعون بمادة والاولى المخافتة (خج)
ابنام يعتاد كل غدا مع جماعة قراءة آية الكرسي وآخر البقرة وشهد الله ونحوها جهر الا باس به والا فضل
الاخفاء (يو) ولا باس بتاجتماعهم على قراءة الا خلاص جهر اعلى ختم القرآن ولو قرأوا خبا واستمع
الباقون فهو اولى (يتم) في (شرح) يكره للقوم ان يقرأوا القرآن جملة ثم يفتتحها بترك الاستماع
طوالا نصات المأمور بهما (فك) لا باس به (علك نجم) الاشتغال بقراءة الفاتحة اولى من
الادعية لما نورة في اوقاتها (صح) ويكره الضعق عند القراءة لانه من الرياء وهو من الشيطان
وقد شل اذا الصباقة والتابعون والسلف الصالحون في المنع عن الصعق والزحف والصياح عند القراءة

التكبير جهراً في غير أيام التشريق لا يسن إلا بأداء العدة والصلوة وقام عليه بعضهم الحريق
والجأوى كلها ومثله في شوح الأهل للكشاني (شم) فاض منه جمع مطيع يرفعون أصواتهم بالتسبيح
والتهليل حملة لا بأس به والأخفاء افضل ولو احتجوا في ذكر الله والتسبيح والتهليل بخفون والأخفاء
افضل عند الفرع في السغية أو ملاعتهم بالسبوت وكذا الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في
تفسير الثمان المستحب ان يرفع يده عند الدعاء بحمد الله وكل اروق ابن عباس فعل النبي صلى
الله عليه وسلم (بسخ) بقرن عند تمام ورده من القرآن وغيره والله اعلم او صلى الله عليه وسلم
بانتهاه يكره (بم) يجوز للمحترفين كالحائك والايكاف قراءة القرآن اذالم يشغل عمله قلبه منها والا فلا
ولو كان القاري واحداً الى المكتبة بحيث على المارين الاستماع وان كان لكثرو يقع الحل في الاستماع
لا يجب عليهم (بم) ولا يكره اقليل قارئ القرآن تعطيها للجاني اذا كان مستحقاً للتعظيم (ظم) لا بأس
بالقراءة مصطجعاً فخرج راسه من اللحاف لانه يكون كاللبس والا فلا والمريض اذا لم يحرج راسه
عن اللحاف لا يجوز صلاته لانه كالعازي (ط) ولا بأس بقراءة القرآن اذا وضع جنبه على الارض ولكن
يضم رجليه (ظت) لا يقرأ أخره عند المشتغلين بالاعمال ومن حرمة القرآن ان لا يقرأ في الاسواق
وفي موضع اللغو (شم) منه يسمى يقرأ في البيت واهله مستعملون بالعمل يعدون في ترك الاستماع
ان امتنعوا العمل قبل القراءة والا فلا وكل قراءة الفقه حين قراءة القرآن (حم) من ومن يدرس في المسجد
وفيه مقرره يقرء القرآن بحيث لو سكتوا من درسه لسمع القراءة يعد رضى درسه وعن ابى نصر
ابن ثوبان يكتسه الفقه ويحبه رجل يقرأ القرآن لا ولا يملكه الاستماع مع الكتابة ولا البراءة منه فالان
على القاري (ظم) يكتب من الفقه او يكرز منه وغيره يقرأ القرآن لا يلزمه الاستماع لان النسي عليه
الصلاة والسلام دخل على اصحابه وهم في المسجد حلقتان حلقه في مذاكرة الفقه وحلقه في قراءة القرآن
فجلس في حلقه مذاكرة الفقه ولولزم الاستماع لما فعل ذلك (بو) في المسجد عطاء وقراءة القرآن فالاستماع
الى العظة اولى (شط) من ابي اسامان يقول يكره ان يقول الرجل استغفر الله واتوب اليه ولكن يقول
استغفر الله واسأله للتوبة لانه وعد الله بترك الذنب ويضلف وقال الطحاوي رحمه الله عليه والصحيح
حوازه لقوله عليه السلام ومن انسان يكون في مجلس فيقول حين يريد ان يقرء سبحانك اللهم

فَوَيْعَمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ الْإِسْلَامُ اللَّهُ لَهُ مَا كَانَ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ (هَكَذَا) يَقْرَأُ
 الْقُرْآنَ وَيَلْحَنُ وَعِنْدَهُ مِنْ تَحْسِينِ الْقِرَاءَةِ فَعَلِيهِ أَنْ يَرْتَدَّ وَسَأَلُهُ وَلَمْ يَسْأَلْهُ كَمَنْ ضَلَّ فِي مُقَارَاةٍ وَهَذَا أَكْثَرُ
 مَنْ يَعْرِفُ الطَّرِيقَ فَعَلِيهِ إِشَادَةٌ بِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى سَأَلَهُ إِيَّاهُ (ظَاهِرٌ) مَنْ خَتَمَ الْقُرْآنَ فِي السَّنَةِ مَرَّةً
 لَا يَكُونُ مَا جُزْأَوْهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَرَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فِي السَّنَةِ مَرَّتَيْنِ فَقَدْ قَضَى حَقَّهُ وَرَوَى
 أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَرَضَ الْقُرْآنَ فِي السَّنَةِ الَّتِي تَوَفَّى فِيهَا مَرَّتَيْنِ (مَنْحَ) فِيهِ أَقْوَالٌ وَالْأَحْسَنُ
 مَا خَتَمَ فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً (بِقَوْلِهِ) الْفَضْلُ الْقِرَاءَةَ أَنْ يَتَلَدَّرَ فِي مَعْنَاهُ حَتَّى يَقِيلَ يَكْرَهُ أَنْ يَخْتَمَ الْقُرْآنَ فِي يَوْمٍ
 وَاحِدٍ خِزَانَةٌ إِلَّا كَبَلٌ وَلَا يَخْتَمُ فِي أَثَلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ تَعْظِيمًا لِمَوْقِفِ قَائِلِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَنْ قَرَأَ
 الْقُرْآنَ فِي أَثَلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لَمْ يَفْقَهُهُ وَلَقَدْ بَقِيَ آيَةٌ مَجْمُوعٌ عَلَيْهَا وَلَا يَقْرَأُ فِي الْأَمْزَاقِ وَلَا لِلَسَّوَالِ وَلَا فِي
 مَوْضِعٍ غَيْرِ طَاهِرٍ وَلَا أَفْضَلٍ مِنْ الْمَصْحَفِ النَّسْرُضُ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَضْتُ عَلَى أَجْرٍ أَمْتِي حَتَّى
 لَلْقَدَاةِ أَوْ الْبَعْرَةِ يَخْرُجُهَا الرَّجُلُ مِنَ اللَّسِينِ وَخَرَضْتُ عَلَى إِذْ نَوْبِ أَمْتِي فَلَمْ أَرِذْ نَبَأَ أَكْبَرَ مِنْ آيَةِ أَوْ سَوْرَةٍ
 أَوْ تِيهَا الرَّجُلُ فَتَشْيِيهَا (يَمُتُ) وَالنَّسْيَانُ أَنْ لَا يُمْكِنَهُ الْقِرَاءَةُ مِنَ الْمَصْحَفِ (بِقَوْلِهِ) الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمَدْعَاةُ وَالتَّسْبِيحُ أَفْضَلُ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي نَهَى عَنْ الصَّلَاةِ فِيهَا
 (ذَلِكَ) عَلَى الْمَوْتِ أَنْ يَتْرَكَ مَمْلُوكَهُ حَتَّى يَتَعَلَّمَ مِنَ الْقُرْآنِ قَلِيلًا مَا يَصِحُّ بِهِ الصَّلَاةُ وَكَذَلِكَ الزَّوْجَةُ
 * بَابُ فِي تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ وَالْعِلْمِ وَنَحْوِهِمَا * (فَعِجْ) أَمْتِي يَجْتَمِعُ عِنْدَهُ نِسَاءٌ يَقْرَأْنَ عَلَيْهِ وَيَتَعَلَّمْنَ مِنْهُ
 يَكْرَهُ ذَلِكَ (مَنْحَ) مَنْ يَتَوَدَّعِيَالُ تَعْلَمُ مِنَ الْفَقْهِ مَا يَكْفِيهِ لِلتَّكْلِيفِ فَالْغَنَى عَلَى غِيَا لِهِ هُوَ الْوَاجِبُ
 دُونَ تَعْلَامِ الزِّيَادَةِ (فَعِجْ) لَا بَأْسَ بَأَنْ يَكْتُبَ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْحَشْوِ وَيَرْفَعُ مِنْهَا لِلْمَوَاعِظِ إِذَا كَانَ يَعْرِفُ
 لِلشَّيْءِ دَفْعًا (فَعِجْ شَيْخٌ) فِي الصُّوفِيَّةِ الَّذِينَ اخْتَصُّوا بِنَوْعٍ لَيْسَ وَاسْتَبْغَلُوا بِاللَّهُوِ وَالرَّقِصِ وَأَدْعَا
 لَا نَفْسَهُمُ الْمَنْزِلَةَ افْتَرَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا بِهَمْ خُتْمٌ فَلَيْسَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الرَّدْوِ وَلَا الزَّدْمِ
 وَنَهَى عَنْ لَبْسِ الشَّهْرِثَانِ فَلَيْسَ عَلَى شَيْءٍ إِلَّا سَاءَ مَا يَزُرُّونَ قِيلَ لَهُ أَتُكَاوِرُ اثْنَيْنِ عَنْ الطَّرِيقَةِ الْمُسْتَقِيمَةِ
 هَلْ يَنْقُونَ عَنِ الْبِلَادِ لِقَطْعِ فِتْنَتِهِمْ عَنِ الْعَامَةِ فَقَالَ الْأَمَاطَةُ الْأَذَى ابْلُغْ فِي الصِّيَانَةِ وَأَمْثَلُ فِي الدِّيَانَةِ
 وَتَمَيُّزُ الْخَبِيثِ مِنَ الطَّيِّبِ أَزْكَى وَأَوْلَى وَفِي كِرَاهِيَةِ زَوْجَةِ النَّاطِقِ رِجْخُهُ اللَّهُ أَنْ اجْتَمَعَ عَشْرَةُ
 أَوْ فَوْقَهَا أَوْ دُونَهَا فِي مَوْضِعٍ يَعْبُدُونَ اللَّهَ تَعَالَى وَيَقْرَأُونَ أَنْفُسَهُمْ لَذَلِكَ أَكْرَهُ لَهُمْ ذَلِكَ وَلَزُومٌ

أجمعاً ما تفرق الأمصار والجمعة أحبا إلي أو إن كان معهم أهل أو هم (حمت) عن ابن يوسف رحمه
 الله تعالى مثله باب في ما يتعلق بالمفتي والمستفتي وإلا أخذ بما يوجد في كتاب من غير سماع *
 (عك) المستفتي مستفتي حنفين أي حادثة فأنشأ أحداً لها بالصحة والآخر بالفساد أو بالحل والآخر
 بالحرم مقبلاً على العارضة بقول من افتأه بالفساد في العبادات وبالصحة في المعاملات (ظن)
 وإن كان المستفتي مجتهداً إما حادثة بقول من لم يسمع مثله أو بالليل والعامى يأخذ بقول من هو أوثق منهما
 منه وإن استمر يا غلظة يستفتي غيرهما وإن لم يجد في بلدته يكتب إلى بلدة أخرى كما كان يفعل الصالح
 والتابعون والشيخ الله تعالى عنهم (شبه) ما لم يثقها من مسئلة فبني على جوابه ثم سأل متفتياً فأنشأ
 بعكسه قضى الفيلوراضة الشا صلاها بقاء على اجراء بتقرير المفتي إذا افتأه المفتي بالقضاء (عك) أشار
 المفتي بل أنه كان قوله نعم فله المستفتي أن يعمل به (ن) من أبي القاسم مثله (ظن) إلا إن
 إشارة التناظر لا تعتبر (حمت) ينبغي للمفتي أن يفتي للناس بما هو أهل ما يهيم (مب) أكل
 ذكره البزوف ومارح إلى شرح الجامع الصغير وينبغي للمستفتي أن يأخذ باليسر في حق غيره خصوصاً في
 الحق الضعيف لقوله عليه الصلوة والسلام لعلي ومعاذ رضي الله عنهما حين بعثهما إلى اليمن يسرا
 ولا تعسرا (ت) تسو والكتب والحنوز نجس خلافاً لما لك وغيره ولو أنفتي بقول مالك رحمه الله جاز
 وقبلة وبعد ما يريد ويدل على أن الافتاء باليسر أولى في بعض المواضع وبالإحتياط في بعضها (بسخ)
 رأى المفتي جواب فتوى وفي زعمه أنه خطأ لأن المنصو من عليه عند واخلافه يعدل في ترك الجواب
 ورده إن كان مجتهداً فيه وإن كان منصوفاً بكتاب الله تعالى فلا يعدل إذا علم أنه يعمل به (كيب)
 لا يعدل إن كان عالماً بالخطأ وعلم أنه يعمل به (ظن) مما ذكر في شرائط المفتي أنه لا يجوز للمفتي
 أن يفتي لمسئلة حتى يعلم من أين قلنا هل يحتاج في زماننا إلى هذا أم يكفي في حفظه فقال يكتب بالاحتياط
 من الكتب المصححة (بسخ) الحفظ لا يكفي وقيل هذا يختلف باختلاف الحفاظ وقيل لا بد من ذلك الشرط
 في كل زمان (ع) عصام بن يوسف رحمه الله قال كنت في ما تم قد اجتمع فيه أربعة من أصحاب أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى زفر وأبو يوسف وحافيه وقاسم بن حسن فاجتمعوا على أنه لا يحل لأحد أن يفتي
 بقول ما لم يعلمه من أين قلنا (بسخ) مفتي بأن له الخطأ في جوابه بصحة الصلوة وجواز الرضوخ يجب

عليه الإعلام ان ظهر خطأ ييقن وان تحول رايه الى رأى آخر في المجتهد فلا (فع) الى اصول الفقه
لا يبي بكر الرازي راح الله فاما ما يوجب من كلام رجل ومن فيه في كتاب معروف به وقد تد اولته النسخ
يجوز لمن نظر فيه ان يقول قال فلان كذا او فلان كذا او ان لم يسمعه من احد نحو كتب محمد بن الحسن
روح وموطا لما لك رحمه الله تعالى ونحوهما من الكتب المصنفة في اثنائ العلوم لان وجودها على
هذا الوجه بمنزلة خبر المتواتر والاستفاضة لا يحتاج مثله الى اسناد (ن) قيل لا يبي نصر ووجهه
عندنا اربعة كتب كتاب ابراهيم بن رستم وادب القاضي عن الخصاص وكتاب المجرى والبراد ومن
وجه هشام هل يجوز لنا ان نفتي منها فقال ما صح عن اصحابنا انك علم مجتبي من غريب فيه مروي
به فاما الفتوى فاني لا اري لاحد ان يفتي بشي لا يفهمه ولا يتحمل ائصال الناس فان كانت مسائل قد
اشتهرت وظهرت عن اصحابنا رجوت ان يسع الاعتماد عليها في النوازل قال رحمه الله تعالى والفتوى
فما يتعلق بالقضاء على قول ابي يوسف رحمه الله لزيارة تجر بته * باب في الا بتقال من مذهب
الى مذهب (ظفر) اما منى حنفى المذهب اقتصد ولم يعد الطهارة اقبل اذ بالشافعى رحمه الله
تعالى في حق هذا الحكم لا يسلوخ له ذلك (عليك) وتضع لو فعل ذلك (فع) فلك) ابتلى بالجرى
والقرواج بحيث يشق عليه الموضوع لكل صلوة مكتوبة ليس له ان يأخذ بمذهب الشافعى وخطبه
الله تعالى ولكن ان كان يضرة الما يتيم وبطلى (ظفر) ليس للبغامي ان يتحول من مذهب الى
مذهب ويستوي فيه الحنفى والشافعى وقيل لمن انتقل الى مذهب الشافعى رحمه الله ليس وجب
اخاف ان يموت مسلوب الايمان لا هانته بالدين الحقيقة قدرة (فع) استفتى الشافعى في قوله
جوابهم لا يسعه ان يختاره وللرجل او المرأة ان ينتقل من مذهب الشافعى الى مذهب ابي حنيفة
رحمه الله عليه وعلى العكس ولكن بالكلية اما في مسألة واحدة فلا يمكن من ذلك وعن عبد السيد
الخطيب انه سئل عن علق الثلاث بتزوجها فقيل له لا تجنب على قول الشافعى رحمه الله تعالى
فاختاره على انه مجتهد يعتدل به فهل يسعه المقام معها فقال على قول مشايخنا العراقيين نعم وعلى
قول الخراسانيين لا (منه ع) لا باس بان يأخذ في هذا المذهب الشافعى رحمه الله تعالى لان كثيرا
من الصحابة رضوا الله عنهم في حالته قال رحمه الله واذا لم يكن الاخذ بقول الشافعى في هذا المذهب

عذرا بالشبهة ونفي القول بالهيل اذا تعال له حكم الحاكم دفعه التعليل وفل لمصاحبه له السلوكي فلي
 هل اخصه عطية * ناسي حق المصاحفي والكتبة * (مستحق) للغة في الحروف وتدخل في جميع المعاني
 ووقوعه في المعنى والمصاحف وهما والكلام موقد الكدو للفقهاء موقد ذلك ولا يحتمل ولا يوجبها والى موافق المروعة
 موقد الكدو التعليل الذي فيه آيات مكتوبة فوق كتف القرآن (شمس كذا) تحركه (صمد) ناسط او غير
 كتب عليه الملك لله بكرة بعدله واستعماله الا ان علق للزينة بمعنى ان لا يحركه ويسمى ان لا يكره
 كلام الناس مطلقا اذا كان مكتوبا على البساط (اوب) يحركه حتم الحروف المفردة وتراعى بعض
 الائمة شانا يرمون الى هله في كتب فيه الوحد لله ليعلم الله انه هاهم معه ثم من هاهم وقد قطعوا الحروف
 فيها هم ايضا وما انما يهتكم في الاصل الا حل الحروف في (الصحيح) اما ذكره المعروف في الحروف
 الا بكرة الكلمة من كلام الثامن قال رضى الله عنه عكس الاول الحسن واوسع (شمس) نضع الحروف
 المحركات الى في بقره من المصحف ثقلية الا دران بقلم اوسكان (صمد) والحروف ان يقول للضنى احملى
 الى اهل المصحف (الصحيح) ولا يجوز على شيء في كاعن نويه مكتوب من المصحف في الكلام الاول ان لا يعمل
 وفي كتب الطب يجوز ولو كان فيه اسم الله تعالى لمواسم بالمعنى عليه بالصورة والسلام يجوز في صورة
 ليلف فيه شيء (فج) ومعه بعض الكتابة بالريق يجوز (صمد) وقد اوردنا في من محو اسم الله
 بالريق (هه) محالها يكتب فيه القرآن واستعمله في امر الله بما يجوز (فج) جازوت او تابت
 فيه كتب قالوا ان لا تضع الشيا من حوله (صمد) يجوز قول المرأة في بيت فيه مصحف مشهور (فج)
 عكس يكتب القرآن في اوراق ثمانية او ذرية لا ينام (مستحق) لمن الحسن عن البيهقي انه بكرة
 ان يصنع المصحف وان كتبت بقلم دقيق وهو قول ابي يوسف الخ قال الحسن انه ماخذ قال رضى الله عنه
 لعله اراد كراهة التبريد لا الائم (مشط) يسعى لمن اراد كتابته للقرآن ان يكتبها حسن خط
 وايضا على احض وره وايضا قرطاس نافع ثم وادق مداد ويقرخ السطور ويقسم الحروف
 ويصح المصحف ويجرد عما سواه من التعاشير وذكر الاي وعلامات الوقف صونا للعلم الكامات كما هو
 من مصحف الامام عثمان بن عفان رضى (حسن) ويكره التعشير والنقط (مشط) والمشايع لم يرواه ناسا لان
 العلم لا يصحهم التلاوة الا بالنقط واما كتبة الاسامي المور والاي وتحوها فهي بدعة حسنة (عت)

لا بأس بالوقوف والتعشير في المصحف (حج) كواغل من الاخبار والتعليقات يستعملها الوراقون
 في المصحف وكتب الفقه والتفسير لا بأس به ويكره في كتب النجوم والادب (حج) ولا يجوز في المصحف
 الخلق الذي لا يصلح للقرأة ان يجعل به القرآن (بج) يجوز رمي برأية القلم الجديد ولا يرمى
 برأية المستعمل لاحترامه كحشيش المسجد وكناسه لا يلتقى في موضع يغسل بالتعظيم * باب فيما
 يجب من تعظيم اسم الله تعالى واسم نبيه عليه الصلوة والسلام وسائر الانبياء عليهم الصلوة والسلام
 (وك) سمع اسم الله تعالى مزوجا يجب ان يعظمه فيقول سبحان الله أو تبارك الله لان تعظيم
 اسمه واجب في كل زمان (ط) والصلوة منذ ذكر النبي عليه الصلوة والسلام عند الطحاوي يجب
 في كل مرة وعند الكرخي لا يجب في العمر الا مرة واحدة وقيل يكفي في المجلس مرة كسجدة التلاوة
 وبه يقتضى وتبقى الصلوة ديناني الذمة فيقضى بخلاف ذكر الله تعالى لان كل وقت محل الاداء للذكر
 فلا يكون محلا للقضاء (شم) رفع صفت كص) ولا يجب الرضوان عند ذكر الصحابة رضي الله عنهم (فك)
 عن ابراهيم النخعي رح ان السلام يجوز عن الصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام (س) ذكر الله
 تعالى في مجلس الغسق نائبا عنهم يشغلون بالغسق فاننا اشتغل بالذكر فهو افضل كالذكر في السوق
 افضل من الذكر في غيره لهك او ان ذكر الله تعالى ملو وجدا الاعتبار فكل تك وان ذكر على انه يعمل
 محل الفسق اثم كتسبيح البائع للترويح المتاع قلت ذكر الائم ويحسني عليه الكفر لانه اهانة باسمه
 ويتصل به كراهة التعظيم لغيره باسمه (بج) قال لا سئلته مولانا لا بأس به وقد قال على رضي الله
 عنه لا به الحسن قم بين يدي مولاي وعني استاذة وكل لا بأس به اذا اقل لمن هو افضل منه
 * باب في انكر اهنية في الاكل والشرب * (عك) جدي او حمل يرفع على الاثنان يحل اكله ويكره
 ولو شرب الشاة خمرا قل بحة من ساقه لا يكره وان مكث تحبس به منزلة الذبابة المحلاة (شم) ذكر الشاة
 وغداها طبع في اللحم في المرققة لا يكره المرققة وكراهة هذه الاشياء كراهة تنزيه لا تحريم (بج) رحم ما يوكل
 لحمه حلال ان كان متصلا به حين ذبح (فج) ذود اللحم وقع في مرققة لا تجس ولا توكل وكل المرققة اذا
 تقسخت فيها وكل لا يطفئ اذا مات في الماء وعن هشام عن محمد اذا قطع فيه اكرهه لا ملو وجه النحر
 (بج) وغيره غسل اليدين الواحدة اليواصابع اليمنى لا يكفي لستة غسل اليدين قبل الطعام لان المذكر

يُحْسَنُ الْيَدَيْنِ وَذَلِكَ إِلَى الرَّسْعِ (قَح) وَلَا يُجُوزُ نَقْلُ الْمَاءِ عَنْ الشَّيْءِ بِإِشْرَافِهِ فِي نَيْتِهِ أَوْ حَاتِرَتِهِ (عَمَلُ)
وَلَا يُجُوزُ زِلْخُلْدُ أَنْ يَرُكَلَ الْحَنُونُ الْمَيْتَ بِخِلَافِ الْهَرَّةِ (ظَم) مِنْ أَذَى طَحْنٍ فِي وَرْقِ حَنْطَةٍ لَا تَوُكَلُ
وَلَا يَرْكَلُ الْبَهَائِمُ بِخِلَافِ مَا تَقْشَرُ مِنْ جِلْدَةٍ كَفَهَ نَدْرُ حَنَاحِ الدَّابَّابِ أَوْ نَحْوِهِ أَوْ اخْتِلَاطِ بِالْطَّعَامِ لِلضَّرُورَةِ
وَكُلُّ الْعَرَقِ إِذَا تَقَاطَرَفِي الْعَبِيدِ فَالْقَلِيلُ لَا يَنْبَغُ لِلضَّرُورَةِ (مَنْ) إِلَّا يَأْمَنُ بَأَنَّهُ يَسْتَعِطُّ الرَّجُلُ بِلَبْسِ الْمَرْأَةِ
أَوْ يَشْرَبُهُ لِلدَّوَامِ بِشَرَابِ لَبْسِ الْمَرْأَةِ لِلْيَبَالُغِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ بِخِلَافِ الْمَتَاخِرِينَ (م) عَنْ أَبِي يُونُسَ
رَجُلٌ لَا يَأْمَنُ بِأَكْلِ لَبْسِ الْمَرْأَةِ وَلَا يَأْمَنُ بِاسْتِعْمَالِ الدَّقِيقِ وَالنَّشَائِلِ لِلْحَاكَةِ وَالْقَصَارِينَ (عَلَيْكَ) مَا لِحَبِيبِ
ذَلِكَ (حَمْر) وَمَضَعَ الْخَبْزَ لِلْأَهْلِ إِيَّاهُ كَانَ الْكُتْمُزَامُ يُجُوزُ (عَلَيْكَ) يَكْرَهُ (خَلْ) وَمَنْ إِصَابَتْهُ مَجْغَمَةٌ
وَعِنْدَ رَفِيقِهِ طَعَامٌ فَلَمْ يَأْخُذْ مِنْهُ كَرَاهًا بِالْقِيَةِ بِلِطَبِّهِ حَتَّى مَاتَ جَوْعًا يَثَابُ (عَلَيْكَ) وَيَكْرَهُ أَنْ يَأْكُلَ
الْحَوَارِيُّ وَيُدْفَعُ الْحَشَكَارَ طِمَالِيكُهُ وَلَوْ عَجِبَ الدَّقِيقُ بِسُرِّ الْهَرَّةِ وَخَبْزَ لَا يَكْرَهُ لِلدَّامِ (عَمَلُ) يَكْرَهُ قِطْعُ
الْخَبْزِ بِالسَّكِينِ (فَكَتْ حَمْر) لَا يَكْرَهُ (جَمْت) لَا يَكْرَهُ قِطْعُ اللَّحْمِ بِالسَّكِينِ وَبِالْفَرْدِ وَمَنْ لَا تَقْطَعُوا الْخَبْزَ
بِالسَّكِينِ أَكْرَمُهُ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَكْرَمُهُ وَبِرَوَايَةٍ عَائِشَةَ وَامِ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا تَقْطَعُوا اللَّحْمَ عَلَى
الْحَوَارِ فَإِنَّهُ مِنْ صَنْعِ الْأَمْجَمِ وَانْهَسُوهُ فَإِنَّهُ أَهْنَاءُ وَأَمْرُهُ فِي اسْتِحْسَانِ خَزَانَةِ الْأَكْمَلِ وَإِذَا ارَادَ الْأَكْلَ
يَسْتَحْسِنُ لَهُ غَسْلَ يَدَيْهِ فِي طَرَفِي الْأَكْلِ وَيَهْدُ أَبْيسَمُ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ فِي أَوَّلِهِ أَنْ كَانَ جَلَالًا وَبِالْحَمْدِ
لِلَّهِ فِي آخِرِهِ كَيْفَ مَا كَانَ وَلَا يَقْطَعُ الْخَبْزَ بِالسَّكِينِ وَالْمُسْتَحْبُّ النَّهْسُ وَلَا يَجْمَعُ النَّوَى وَالتَّمَرُّ عَلَى طَبَقٍ
وَاحِدٍ وَيَلْتَقِطُ نَتَائِجَ الطَّعَامِ وَلَا يَقْرُبُ مِنَ الْمَائِدَةِ حَتَّى تَرْفَعُ وَلَا يَسْكُتُ عَلَى الطَّعَامِ وَلَكِنْ يَتَكَلَّمُ بِالْمَعْرُوفِ
وَحِكَايَاتِ الصَّالِحِينَ (عَمَلُ) لَا يُجُوزُ رُفْعُ الْقَصَاعِ عَلَى الْخَبْزِ وَالسَّكْرَةِ وَالْمِلْحَةِ وَيُجُوزُ رُفْعُ كَافِلَةٍ
فِيهَا مِلْحٌ عَلَى الْخَبْزِ وَرُفْعُ الْيَلْبَعِ عَلَيْهِ أَيْضًا وَرُفْعُ الْقَوْلِ عَلَيْهِ (شَح) كُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ وَقَالَ يَحْيَى بْنُ إِسْرَافِيلَ
بِهَرَايْنَهَا يُوَدُّ (عَمَلُ عَمَلُ) مِثْلُهُ وَفِي (ط) تَعْلِيْقُ الْخَبْزِ بِالْخَوَارِ يَكْرَهُ وَكُلُّ لَبْسٍ وَرُفْعُ الْخَبْزِ تَحْتَ
الْبَقِصَةِ قَالَ وَرَأَيْنَا كَثِيرًا فَعَلُوا ذَلِكَ بِبَحَارٍ وَمَرَقٍ قَدْ يَحْضَرُ الْكَبَابُ مِنَ الْإِيْمَةِ وَلَمْ يَمْنَعُوا قَالَ رَجُلٌ وَابِلًا
غَيْرَهَا مِنَ الْمَاكُولَاتِ كَالزَّمَامِ وَرَدِّ السَّنْبُوسِ وَأَشْبَاهِهَا يَجُوزُ رُفْعُهَا عَلَى الْخَبْزِ عِنْدَ هَمِّ (عَمَلُ)
أَخَذَ الزَّمَامَ وَرَدَّ مِنَ الْمَائِدَةِ حَرَامٌ وَأَنْ كَانَ طَعَامُ الْإِبَاحَةِ (ن) عَنْ خُلَافِ بْنِ أَبِي بَرٍّ أَخَذَ يَدُهُ يَحْضَرُ
(بُو) يَنْظُرُ إِلَى مَعَامِلَاتِ النَّاسِ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ (عَمَلُ) يَجُوزُ مَسْحُ الْيَدِ عَلَى الْكَافِلَةِ (ط) يَكْرَهُ اسْتِعْمَالُ

أَكْنُو أَغْلٌ فِي وَلِيَّةٍ أَيْسَحَ بِهَا الْأَصَابِعُ وَكَانَ يَزْجُرُ عَنْهُ زَجْرُ ابْنَيْهَا وَلَا يَجُوزُ مَسْحُ الْيَدِ عَلَى ثِيَابِهِ وَلَا بَدَنُ سِتَارٍ
وَعَوَى قَالَ رَخَّ عَلَى هَذَا لَا يَجُوزُ عَلَى الْمَنْدِيلِ الَّذِي يَوْضَعُ عِنْدَ الشَّوَانِ لِمَسْحِ الْأَيْدِي بِهِ قُلْتُ لَكِنْ تَعْلِيلُ
(عَسَى) فِي بَيَانِهِ يَقْتَضِي جَوَازَهُ بِالْمَنْدِيلِ لِأَنَّهُ قَالَ لِأَنَّ الثُّوبَ مَا نَسَجَ لَهُذِهِ أَوِ الْمَنْدِيلَ يَنْسَجُ لَهُذَا (ظَمْرُ)
وَيَجُوزُ عَلَى سُرْفَةٍ وَقَعَ فِيهَا عَرَقُ الْإِدْمَى وَنَخَامَتُهُ أَوْ دَمْعُهُ وَكَذَلِكَ الْمَاءُ إِلَّا إِذَا غَلِبَ أَوْ صَارَ مُشْتَقًّا رَاطِبًا

* بَابُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْخَبَثِ فِي الْأَمْوَالِ وَالْكَرَاهِيَةِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْكَسْبِ وَالْإِبْرَاجِ (شَمْرُ) غَلِبَ عَلَى
ظَنِّهِ أَنَّ أَكْثَرَ بَيَاعَاتِ أَهْلِ السُّوقَةِ لَا تَخْلُو عَنْ الْفَسَادِ فَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ هُوَ الْحَرَامُ يَتَنَزَّهُ عَنْ شِرَائِهِ وَلَكِنْ مَعَ
هَذَا الرَّاشْتَرَاءِ يَطِيبُ لَهُ الْمُشْتَرِي شِرَاءَ فَاسِدٍ إِذَا كَانَ عَقْدُ الْمُشْتَرِي الْأَخِيرَ صَحِيحًا (نَسَخَ) رَدَّ الْعَدْلِيَّاتِ
مِنْ أَمْرِ بِصَارَةٍ عَلَى أَنَّهُ لَا يَفْهَمُ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى مَنْ يَأْخُذُهَا مَكَانَ الْجِيَّةِ لِأَنَّهُ تَلْبِيسٌ وَغَدْرٌ (فَعَّ)
اِشْتَرَى حَنْطَةً وَتَفَاهَا لِلطَّحْنِ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَبِيعَهَا فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَبِيعَهَا نَقِيَّةً وَلَا يَخْلُطَ فِيهَا مَا خَرَجَ
مِنْهَا (شَهْ) الْإَوَّلَى أَنْ لَا يَخْلُطَ (فَعَّ) مِثْلُهُ (شَبَهَ) لَهُ حَنْطَةٌ نَقِيَّةٌ إِنْ أَرَادَ أَنْ يَخْلُطَ فِيهَا مِنَ التُّرَابِ
مَا يَكُونُ فِيهَا عَادَةً لِبَيْعِهَا لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ (فَعَّ) رَامِيَانِ شَرْطًا وَقَدْ أَلْفَدَا إِلَى الْهَدَفِ أَنْ مِنْ بَقِيٍّ
فَعَالِيهِ كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ لَمْ يَنْهَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَلَوْ اجْتَمَعَ مِنْهُ مَا لَزِمَهُ التَّصَدُّقُ بِهِ قَالَ رَحَّ فَلَمْ يَجِبْ
الرَّدُّ عَلَى مَنْ أَخَذَ مِنْهُ أَنْ ظَفَرَ بِهِ بَلْ أَثْبَتَ لَهُ الْمَلِكُ بِوصفِ الْخَبَثِ (بَسَخَ) امْرَأَةٌ اجْنَبِيَّةٌ تَغْزُلُ
فِي دَارِ رَجُلٍ وَيُعْطِيهَا فِي كُلِّ يَوْمٍ قَطْنًا وَخَبْزًا فَالْغَزْلُ يَطِيبُ لَهُ أَنْ لَمْ يَشْطَرطْ عَلَيْهَا الْغَزْلُ فِي يَدِهِ
حَرَفَتُوا ضَعْفَ رَجُلٍ لَا يَعْلَمُ حَرْبَتَهُ مَعَ صَاحِبِ الْيَدِ أَنْ يَهْبَهُ لَهُ وَهُوَ يَهْبُ الثَّمَنُ لَهُ أَيْضًا فَعَلَّا ذَلِكَ وَتَبَضَّه
وَمَاتَ فِي يَدِهِ فَعَلِيهِ رَدُّ الثَّمَنِ وَلَا يَعْدُرُ دِيَانَةٌ فِي مَنْعِهِ مِنَ الْمُشْتَرِي (تَجَّ) فِي الْعَادَةِ الْجَارِيَةِ بَيْنَ
النَّاسِ أَنَّهُمْ يَسْلُمُونَ فِي الْأَثْمَانِ مِثْلًا فِي الْإِدْنِ بَيْنَ رَيْنِ طَسْرَجِينَ زِيُوًّا لَا يَعْدُرُ أَنْ فِيهِ وَقَالَ غَيْرُهُ يَعْدُرُ
(فَعَمْرُ) اجْتَمَعَ عِنْدَهُ زِيُوٌّ مِنَ الذَّهَبِ فَبَاعَهَا مِنَ الصَّرَافِ بِنَقْصَانٍ وَانْفَقَهُ الصَّرَافُ ثُمَّ نَدِمَ بِمَا
صَنَعَ فَلَمْ يَنْتَرِ الْثَمَنَ وَيَسْتَرُدِّ الْمُبِيعَ قَالَ رَحَّ وَهَذَا إِذَا تَرَا ضِيَاؤُكَ الْبَيْعَ فَاسَدَ أَوْ لَوْ اجْتَمَعَتْ هَذِهِ
الزِّيُوٌّ وَأَرَادَ أَنْ يَعْدُرَ بِهَا فَيَنْتَفِعَ بِالذَّهَبِ مِنْهُ (فَعَّ) يَجُوزُ اتِّخَاذُ الصَّرَافِ حَيَاتٍ مِنَ الْقُلْعَى مَعَ
أَنَّهُ يَعْرِفُ أَنَّهُمْ يَشْرِبُونَ الْخَمْرَ بِهَا عِنْدَ هُمَا (شَمْرُ) يَجُوزُ لِلْمَحْتَاجِ الْاسْتِقْرَاضَ بِالرَّيْنِ وَيَكْرَهُ بَيْعَ خَاتَمِ
الْحَدِيدِ وَالصُّفْرِ وَنَحْوِهِ وَبَيْعَ طَائِنِ الْأَكْلِ (فَعَّ) لَا بِاسٍ بِالذَّهَبِ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ مَتَجَرًّا إِذَا كَانَ الْغَالِبُ

منهم الوفاء ولا باس بالكسب الحلال وان كان له قوت سنة او اكثر (شمت) ولا يجوز بيع البطيخ ونحوه
بالخبز من الصبي اذ لم يعلم كونه ما ذونا فيه (فح) ولا يسأل الصبي فيما يشتريه لمصلحة البيت وفي غير
يسأل وماحب الميزان اذا جمح الاثمان شيئا فشيئا ثم وزنها فوجد ما يزيد بحل له ما يدخل بين الوزن
مادة وما لا فلا ولا باس بالاستراحة بدكان الغير او بيع متاع فيه بغير اذنه اذا جرى التسامح من اهله
تلك البلدة في مثلها ولا باس بشراء جوز الدلال الذي يعدل الجوز فباعه من كل الف عشرة ويشترى
لحم السلاخين اذا كان المالك راضيا بذلك عادة ولا يجوز شري يقيبات المقامرين المكسورة وجوز انهم
اذا عرف انه احد هاتمارا (فك حم) لا يثبت الملك فيما يقمر (فك) ويتصدق الصبي بعد البلوغ
بالدراهم التي يبيع الكعاب من رجل قبل البلوغ (حم) هذا الا يكون يبعها وانما يثبت الملك بتملكه
الدراهم لا بالبيع لانه تائه لا يتقوم شرعا ولو بلغ الصبي لا يجب عليه رد تلك الدراهم ولا التصديق
بها وهذا ليس ببيع صحيح ولا فاسد لعدم المالية في الحل (مت) وتعليقه يدل على انه لا يضمن
مكلف الكعاب قال رح ومن احكم مسئلة ايداع الصبي لا يواخذ بما دفع اليه سواء كان ثنائيا كان
الصبي بائعا او عينا بان كان مشتريا لان ابا حنيفة رح يقول ملطه على الاتلاف فلا يضمن وهذا اعم الشئ
والمبيع والوديعة والقرض والعارية ولا يضمن في الكل عند ابي حنيفة رح (جم) خلط الدباء المر
بالحلوات تعذر التمييز ثم باعها بجملة يحل له الثمن اذ كان المر يصلح ليهائم او لم يزرع او محترق
بعض الا انه حرام الاستعمال او لم يحفر النهر وحفره سائر الناس ويسقى ارضه لئنه لا يمكن في زروعه
شبهة الحبث (يحي) له سال فيه شبهة اذا تصدق به على ابنه يكفيه ذلك ولا يشترط التصديق على الاجنبى
وكذا اذا كان ابنه معه حين كان يبيع ويشترى وفيها بيع فاسدة فهو بائع جميع ماله لابنه هذا الخراج
من العهدة (فح) ولا يتصدق بالحبث على زوجته (حم) لا بائع بالبيع التخي يفتلها التام للتحرز
عن الربوا (علك) هي مكروهة وذكر البقالى في تفسيره ان عند محمد رح يكره وعند ابي يوسف رح
لا باس به وعند ابي حنيفة رح مثله قال الزرنجري خلافت محمد رح في العقد بعد القرض اما اذا باع
ثم دفع الدراهم لا باس به بالاتفاق (فك) دفع ظلمان انسان فدفع اليه عشرين دينارا فباعه بالحل
منه درهما بعشرين دينارا ليحل له (مت) هذا امل في قول محمد رح اما في قوله لا باس به

إلا إذا كان البائع ملجأ * كآب الكراهية في اللبس ونحوه * (حك) أكره المنطقة المفضضة (عك)
 لا يأمّن بها وبالدين باج فلا وسط المنطقة دون ثلث أصابع لأنه يتبع كافي طرف القباء التركي (فك)
 لا يجوز استعماله للرجل (ظن) الرجل الذي لم يبلغ عرضها أربع أصابع (فمح) في غريب الرواية يرخس
 المرأة كشف الرأس في منزلها وخلعها (مست) فالأولى أن يجوز لها اللبس خوار رقيق يصف ما تحته
 عند معارضا (فع) ويكون تعليق البطازجة من اجنحة جنبي ذكر ولا يستحب اللالي (شد) مثله (سي)
 وينبغي أن لا يكره: الفرافة الأبراسمية كالقراش (فع فك) يكره للرجال (حك) لا يجوز (شد)
 يكره التكة المعمولة من الأبراس هو الصحيح وكذلك القلاخوة وإن كانت تحت العمامة والكنيس الذي
 يعلق (فع) يكره بالغ اقروا حج فأكنت على ذلك كقول الأملى الرضيع لنبتا الحاجب (نحر) لا يأمّن
 بوضع الحناء للرجل للعد ولا يأمّن بتختم المرأة بخواتم في الأصابع واتخاذ النعل من الخشب بدعة
 ولا يأمّن باستعمال مكين قبيحته. والرأس نصابه نضة: إذا كان اعتمادا على غير موضع النضة (فك)
 ولا يأمّن باستعمال منطقة خلقتها نضة (حك) لا يأمّن إذا كان قليلا ولا انثلا (فع فك) لا يكره
 استعمال منطقة خلقتها نحاس أو شبه أحد يدي أو عظم (حك) يكره الطفر والنحاس (فع) يكره
 جلقة المنطقة من حنك يدي أو الخاتم والسوار الذي يلبسه الشطار في أيديهم ويجوز بيعها ويرخص
 في جلقة المنطقة في الفضلة والباج لا غير ولا يأمّن للنساء بتعليق الخرز من شغلور من من صفير ونحاس
 أو شغلير أو حنك يدي أو نحاسا للزينة والسوار منها ولا يأمّن بشغل الخرز على مئاق الصبي أو المهد لتعليقها
 (فك محب) لا يأمّن بتعليق الألبان أو من مثل غنق الغنق أو الثور (محش) لا يجوز غنق أي القاسم
 الصفار (رج) الخنف الأحمر خنف قرصون والخنف الأبيض خنف هامان والخنف الأسود خنف العلماء ولقد
 لقيت عشرين من أكابر الفقهاء يبلغ قاصد رأي لا شك لهم خنف أبيض ولا أحمر ولا مضمعت لته امسك
 ورأيت ابن النعماني عليه الصلوة والسلام منك خنف مودود هدي (المية بخنفان أسود إن نقيض ولبس
 (منج) واختلف في التبدل في غير الصلوة فقبل يكره يدا ومن القه يقص ولا يكره على القه يقص وفوق الأزار
 وقيل يكره كافي الصلوة والصالح قول ابن جعفر وأج أنه لا يكره (فع شمس) ذلال يلقى ثوب المد يبلج من
 منكبيه للنبي يجوز إذا لم يدا الخلد يدا في ثاكة (حك) فيه كلام بين المشايخ (فعمر) منج ذمت عمامة

طرقتهم اربع اصابع من الاربعين من اصابعهم وقرت في يد لسانهم فابو طعن في يدهم اربع اصابع
 في الاربعين اربع اصابع لا خمسة لثمة على القدم والامشورة وكل البشر اظلمت كما لعين اربع اصابع كاهن
 من هيمته الا اصابها السلف فلك اربع اصابع ستون اربعة (نحو السط) المتعز عن امين الى المشورة الاولى
 (نحو السط) والعلم في العمامة من اربع اصابع جميع (الحج) لا يجمع (الملك) الى المشورة اربعة (الحج)
 وما كان من الثياب الغالب عليه غير القل المتعز وبعده لا ياب من به ويكره الملك كان قلبه من القل كان شدة
 منها خروجه طاهر لا خير فيه (الشيخ) ظاهره الى ملكه من اربع اصابع حتى المتعز الى الا اذا كان خطا
 منه قزو خطا منه غير بحيث يزعى كله قزو القل يجوز ان كان في به شاة لم الذي كان كل واحد من متبئينا كالطير
 في العمامة نظاهر الى ملكه لا يجمع (قبح) يضره انظر الى الملك الى العليج او طر يضره لا ياب من
 بان يشد من عينيه خضار السواد من البريتم قبلت نفى العليج الرملة لولى (قبح) لا يجوز (سما) ويجوز
 القاء المقطوع على راسه ولها بضاي التعزية (عكس) ويكره من الا يريتم (قبح) لث العمامة الطويلة
 وليس الثياب الواسعة حشفي في حق الفقهاء الذين هم لحكام الهل فادون النساء (يو) الاحسن
 ان يلبس احسن ثيابه للصلاة قال الله تعالى خذوا زينتكم عند كل صلوة وفي الحديث صلوة مع عمامة
 خير من صلوة بغير عمامة وروى انه من صلى وخيمه مشدود كان خيرا ممن صلى طبعين
 صلوة وخيمه مكشوف ومثل الحسين البصري روى عن علي بن ابي طالب (الحج) وليس ثياب السقف فقال ما يصنع
 الله تعالى يا الوصي وعن النعمان روى كل من يخرج من ابيته في ثياب خيمته او ابيته كما قالوا يقولون
 نحن نعرف حقيقة انه يخل به الا ان اكل الميتة (منه) المنطقة كلها كذا لا يجوز ونوقها يجوز (سط)
 لا ياب من بالعلم بالمنسوج بالذهب للنساء فلما للرجال انفسه اربع اصابع وما توفقه يكره (سط) عن
 ابي حنيفة روى لا ياب من بالعلم من قصة في العمامة قد اربع اصابع ويكره من الذهب فكانه امتجوا
 بالحاقم وقيل لا يكره ذلك (فتح) بالبحر يا خروجه فلم من الملك ذهب كالمسجيج يجوز فيه قد اربع اصابع
 للرجال وكذا في القلنسوة في ظاهره الملك ذهب يجوز قد اربع اصابع وفي رواية من عدا ح لا يجوز
 كما لو كانت من حرير (فتح) يجوز من الثوب او القلنسوة المتعزجة بالبحر اربعة في ذنبي في وزني
 زوني بوضعت منيما انه لم يكن فيه ابريتم (جفن) اللون المكشوفة بالابريتم بالبحر كنيما لا يجوز ان مترا

الابن يسم كنهه والمتفرق على الروايتين (فعمت) يكره للرجال استعمال زربني بومستح الاقذر العلم
 (كتب) يكره ان كان الخلع (خبيث) والنساء فيما سوى الجلي من الاكل والشرب والادهان والفقود
 في اليد هب والقصة بمنزلة الرجال في الكراهة العموم الاثر بخلاف الحرير لانه يدخل اليمن استغفر الله
 والجلوس عليه ونحوه (تصح) مثله وقال لا خلاف فيه بين الامم (عمت) امرأة لها مثل له في موضع قلب منها
 سمك متثل من غزل القصة وذلك الغزل مما يخلع حل لها استعمالها (خبيث) يكره (شيط) ولما القصة
 في المكعب فيكره في رواية ابي يوسف راح وعنه هب لا يكره (قلت) احسن لا يجوز صبغ الثياب امشوا
 الواكعب تاسقا على الميت (اصحح) لا يجوز تسويد الثياب في منزل الميت (قلت) عمت عمت الخبيث
 لا يكره الا استنادا الى الوسادة من ان يباح (عمت) استعمال اللعاف من الابن يسم لا يجوز لانه
 نوع لبس (تصح) وفي شرح الجامع الصغير للشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن يوسف (شيد) احسن لا يكره
 توضع على مهن الصبي لانه ليس بلبس وكذا الكفة من الحرير للرجال لانها كالجيت (شيد) لبس
 الحرير فوق الدثار انما لا يكره عند ابي حنيفة راح لانه اعتبر حرمة استعمال الحرير في الدثار
 يتصل ببل لانه صورة وايو يوسف راح اعتبر المعنى يعنى اللبس قال راح فهذا التطيق من (تبعه)
 ان عند ابي حنيفة راح لا يكره لبس الحرير اذا لم يتصل بجلد يجرى لوليسه فوق قميص ممن يخلع ونحوه
 لا يكره عنه فكيف اذا لبسه فوق ثياب او شيئا آخر محشوا لو كانت جبة من حرير يربطانها ليسفت الحرير
 وقد لبسها فوق قميص غزلي قال راح وفي هذا رخصة عظيمة في موضع عيم فيه الملبوس ولكن طلبت هذا
 القول عن ابي حنيفة راح في كثير من الكتب فلم اجد من هو هذا (شليح) ومن المناهي من يقول انما
 يكره اذا كان الحرير يمس الجلد وما لا فلا وعن ابن عباس رضي الله عنه كان عليه جبة من حرير فخل له في
 ذلك فقال اما ترى الى ما يلى الجسد وكان تحته ثوب من اظلم ثم قال الا ان الصحيح ما ذكرنا ان الكل
 حرام وفي شرح الجامع الصغير للبرذوي ومن المناهي من اباح لبس الحرير في الدثار لانه يباح للرجال
 ومنهم من قال هو حرام على النساء ايضا ومما الفقهاء على انه محل للنساء دون الرجال * باب الكراهية
 في الوطني * (سنة) له اختان امتان جمع ليهما في المن او التقيل ينبغي ان لا يكون له وطن
 احد لهما الا ان الدوا على الجماع الحقت بالجماع كما في المصاهرة (فعم) ليس للشافعية ان تمكن

بهما من روحها الحسني في اليوم الحادي عشر من حيفها وحمل منها (طهر) فقال اما يغني القتي
 على من فيه لا يلى بل هي المصفتي (طهر) رباها محليت ثم تزوجها بله وطهرها * بابا فيها يحل
 للوطيطرو منه وكشف العورة * (عك) اراد مصرار او في الحمام وليس له ان ياتوا حولا مصره
 ولكن يصيب الماء عليه يغني في روزه عن اي يوسف راح (يت) مثله ولو اراد الاعتصالي لا يتعد
 بدون ارادوا ان كان مفردا ولو فعله بكرة (عت) ان كان في بيت وجهه وامر د خول الناس عليه بطور
 ان شاء الله تعالى (ش) مات معبر لم يبلغ حله الشهوة مع معام ليس معص رجل غسلته وكل تك المفرد
 مع الرجال لانه ليس له حكم العورة حالة الحياة حتى ينال الطهر بعد الموت اولى (عك) للحنس ان يطهر
 الى ذراع ام المهره شعرها (حج) اللان ان يعمر بطن امه وظهرها حادثة لها من وراء الثياب (عت)
 تحرد في بيت الحمام الصغير لعصر ارادوا ولحق العانه يام (عك) يحوز للعسل ان يتحرد في المدة
 اليسيرة (فك حم) لاناس به وقيل تحور ان يحرد للعسل ويحوز تحرد زوجته للجماع ايضا اذا
 كان النبيب وميوامقلا رجسة اذ راع او عشرة (مت كص) والحافظ العائلي لاناس بان يتحرد او يتحردا
 في البيت او يصر الدنوسى لا نكرة ان يعسل متحردا في الماء الحار او غيره في الحلة (دو) كشف
 هورته في بيت او كفة لغير حاجة بكرة ودكوا في القصة في مسائل ابي العرج انه لاناس به (طهر)
 الطهر الى عظام المرأة بعد موتها لا يحوز (عت) ولو حامت الافتصاد من المرأة فلا يحس ان يفعل
 منها فلا يات بها يتعلق باليوم والاصطخاع والاستيقاظ من النوم * (دو) الاصطخاع بالحسب لاناس
 الاصطخاع المؤمن والاصطخاع الملوك ومتوخها الى السماء واصطخاع الايمان وعلى الوجه اصطخاع
 الكفار والاصحوب ان يصطخع مائة نالايس ثم ينقل الى الايام وفي سئل الى الليث ويستحب له عمل
 يومه ان يصطخع على مائة معتقل القلة فان دل انه ان ينقل الى الجانب الاخر فعمل ويستحب
 ان يقول عمل الصلح نعم الله الذي لا يصر مع اسمه شيق في الارض ولا في السماء وهو السميع العليم
 ويقول حين استيقظ الحمد لله الذي احياني بعد ما ماتني واليه اليشور ادا باله هذا بقدر ادى شكر
 ليلته ويكره الصوم في اول النهار ويساين المغرب والعشاء ومما قيل حلاله ثم قال ويستحب اليوم في وسط
 النهار ومن ايس صاين انه بطراي ولدوه وهو باليوم الصيحة فركله برجله وقال قم لاني ام الله هيبك

اتمام في الساعة التي تقف فيها الارزاق او ما علمت انها النومة التي قالت العرب انها مكرهة مكسلة
 مهزومة منسأة للحاجة ثم قال النوم ثلثة خلق وخرق وحمق فالخلق نومة الهاجرة والخرق نومة آخر
 النهار واوله لا يتامها الا اخفق او سكران او مريض والحمق نومة الضحى (جنب) نهى النبي صلى الله عليه وسلم
 عن النوم قبل العشاء وعن البسور بعد ما وعنه انه سحر في بيت ابى بكر رض ليلة لا من من امور
 المسلمين ومن ابن عباس ومسورا نهما صرا الى طلوع الثريا ومن ما شق رضي الله عنها لا سمر الا
 لمسافر او مصلى ومعناه لدفع النوم وعن عمار انه كان لا يدع سائرا او يقول ارجعوا فلعن الله يرزق صلوة
 او تهجد (شط) لعل التهي عن النوم بعد دخول الوقت فقد روى ما كانت نومة احب الى ملى رض
 من نومة بعد العشاء قبل العشاء قلت الظاهر انه اراد بعد صلوة العشاء الاولى قبل العشاء الاخيرة
 * باب في السلام والمصافحة والقبلة وتشميت العاطس * (ظمر) لا يسلم المتفقه على استاذة ولو فعل
 لا يجب رد سلامه وكذلك الغصمان اذا سلمنا على القاضي (كص) اذا عطس انسان حال الاذان
 بحمق ويشتمه غيره (منقفع) لا يحسد (ق) عطست المرأة فرد الرجل عليها بمنزلة السلام ان كانت
 عجوزا راد عليها وفي الشابة رد عليها في نفسه (فع عمت) تشميت العاطس مستحب (فع) لا يسلم
 على الشيخ الممازح او الرند او الكذاب او اللأعى ومن يئيب الناس او يمتطو في وجوه النساء في
 الاسواق ولا يعرف توبتهم ولا يابن بمصافحة المسلم جازة التصرائني اذا رجع بعد الغيبة ويتأذى بشرك
 المصافحة (بمر) السلام تحية الزائرين والمدين جالسوا في المسجد للقرأة او للتسبيح او لانتظار الصلاة
 ما جلسوا فيه لك دخول الزائرين عليهم فليس هذا وان السلام فلا يسلم عليهم ولهل قالوا الوسلم عليهم
 ان اخل وسعهم ان لا يجيبوه (ط) السلام انما يكون على من جلس للتحية والزيارة (فنب) ولا يكره
 قيام الجالس في المسجد لمن دخل عليه تعظيما له (شط) في مشكل الاثار القيام لغيره ليس بمكروه لعينه
 انما المكروه محبة القيام من ان يدعى بغيره فان لم يحب القيام وقاموا له لا يكره لهم قال رضي الله عنه
 وقيام قارئ القرآن لمن يجيء اليه تعظيما له لا يكره اذا كان ممن يستحق التعظيم وقيل له ان يقوم
 بين يدي العالم تعظيما له فاما في حق غيره لا يجوز (عج) والسنة في المصافحة بكتايديه (سم)
 طلب من عالم او زاهد ان يدل فاعليه قد منه ليقبله لا يرخص فيه ولا يجيبه الى ذلك (نمر) ذكر في

هو في ادب القاضيين ان استأذنه ان ياتوا به ورجليه فعل (يخرج) ان يكونه تقبيل
 المرافعة امرأة اجري او خذها عند السلام لولا الواجع * باب في الحلو بالجنسية والامانة * (ذفع)
 يجوز الكلام المباح مع امرأة الحنيفة (عربي) يمكن رجل في بيت من مازوا مؤذني بيت آخر منها
 ولكل واحد يلقى على حدة لكن باب الدار واحد لا يكون ما لم يجمع بينهما بيت (ظلم) وكذا في حجرين
 من دار (بيت) مثله (عليك) هي حلو فلا تحل (بيت) هي (شبه) لا يورطها بل يورطها
 له الا بيت واحد يجعل بينهما بستره لانه لا يورط البستره يقع الحلو بينه وبين الاجنبية وليس معها
 محرّم فهل يدل على صحة ما قلناه وفي استحسان القاضى المصنوع وينبغي الاخذ من الرضا
 ان لا يعلو حاجته من الرضا لان الغالب هما كذا في الفروع في الجماع (صغير) الحلو بالاجنبية
 مكروهة كراهة التحريم (حمت) من ابي يوسف ليس بتحريم (فصح) واجمعوا ان العجز لا تسافر
 في غير محرّم ولا تحل درجل شابا كان اذ شغلها ان تصانح الشيوخ في الشفاء عن الكر منى
 العجز الشوها والشيم الذي لا يباح مع مثله بمنزلة الحرام (يخرج) ما ثبت من زوج وام فلها ان يهكما
 في دار واحدة اذ يحل لها الفتنة وان كانت الصهرة شابة فالحير ان ان يمنعها منه اذا خافوا
 عليها الفتنة * باب فيما يتعلق بالمقابر وزيارتها وفي الجلوس للتعزية * (بيت) لا تعرف وضع اليد
 على المقابر ولا يستحب ولا نرى به بأسا (عليك) هكذا واحد ناه من غير تكبير من السلف (شما)
 بديعة وعن حار الله العلامة رح ميشائى مكة ينكرون ذلك ويقولون انه عادة اهل الكتاب
 وكل ذلك تقبيل المصحف وفي اخفاء العلوم المستحب في زيارة القبور ان يقف مستبى بالقبلة مستقبلا
 لوجه الميت وان يعلم ولا يمسح القبر ولا يقبله ولا يمسسه فان ذلك من مادة الصارى (ميت) وفي
 شرح الجامع الصغير ان قلعة الدياقة قبله الحجر عند الاستلام وقيلة المصحف وعن عمر رضي الله عنه
 انه كان يأخذ المصحف كل غداة ويقبله ويقول عهد ربي ومنشور ربي عز وجل (بيت) لا باس بالجلوس
 للتعزية ثلثة ايام في غير المسجد من غير ان يركبوا امّا ويمنعون القراءة ولا يعطون لهم شيئا (ش)
 يكره الجلوس للمصيبة ثلثة ايام او اقل في المسجد وفي غيره جاء في الرخصة للرجال وتركه احسن
 (حمت) ولا باس بالجلوس للزواة ثلثة ايام في بيت او مسجد ياتيهم الناس جلس رسول الله صلى

الله عليه وسلم في المسجد لما قتل جعفر بن زيد بن حارثة وابن رواحة والناس يأتونه وفي بستان ابن الليث
 مثله (عك) الأولى أن لا يصعد في المقابر (بوه) كان يوسع في ذلك أو يقول مقوف فما لم تنزله مقوف
 الذار فلا بأس بالصعود (شيخ) يكره قال ابن مسعود رضي الله تعالى عنه لأن طاعة علي بن أبي طالب الخليفة
 من طاعة علي بن أبي طالب (عك) يكره أبو طي القمي لأن منقطع القمي حق الليث (شيخ) له بقية بين المقابر
 يريد أن يتصرف فيها ولا طريق له إلا على المقابر فله أن يتخطى المقابر إذا كان الأموات في الترابية
 (شيخ) ويكره اتخاذ المقبرة في السكك والأسواق لأن موضع الميت بالمقابر ولو اتخذ كما شأنه ليدفن
 فيها موتى كثيرة أيضا لأن البناء على المقابر يكره ويكره أن يتخذ لنفسه ثابوتا قبل الموت ويكره
 الصلوة في الثابوت ورأى أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه رجلا من بني ثعلبة سجد على قبره فغضب له
 قبر فقال لا تعد قبر النفسك واجد نفسك للمقبر (شيخ) لا بأس بأن يرفع ستر الميت ليرى وجهه
 وإنما يكره ذلك بعد الدفن (حرم) امرأة جلست في بيت الميت فتدلى به وتذكر من قبته فتبكي
 معها النساء فإن جرى بها فتدب بطمع يكره وإن فعلت ذلك من غير طمع فلا بأس به (حرم) والمذكور
 في الكتاب أنه يحرم مطلقا وفي السير الكبير بإسناد محمد بن جح إلى جابر الجعفي قال قدم علي بن أبي
 طالب من الأنصار فحدثنا عن جدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بي في هذه الأشهر وهم يذكرون قتلاهم
 يوم أحد فقال لكن حمزة لا يواكي له قالت فخرنا حتى أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبنينا
 حمزة ورسول الله صلى الله عليه وسلم في البيت حتى سمعنا بشجه فأرسل إلينا فقلنا صببت أوقا
 قال السرخسي وإنما قال ذلك لأن حمزة رضى عنه كان سيد الشهداء يومئذ ولكنه كان في غيبوبة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بما قال وفي المغازي أن سعد بن معاذ وسعد بن عباد ومعاذ بن جبل
 رضى الله عنهم لما سمعوا ذلك جاؤا بنساء قومهم إلى نبيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهاون
 حمزة فاستأنسوا ليكأنهم حتى نام ومن ذلك الوقت تجوف الرسم بمكة سنة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أنهم إذا مات أحد يداؤن بالبكاء لحمزة وفي رواية ابن عمر رضي الله تعالى عنهما فاستيقظ
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن يبكين فقال يا ويحكم أنهن لهن ما هن منهن اليوم فليترجعن ولا يبكين
 على هالك هالك بعد اليوم قال السرخسي راح فمن العلماء من أخذ بظاهر الحديث وقال قد انتفع

وخضة الندبة بظاهر الخديعة واكثرهم على نرفع الصوت بالبكاء والنوح قلبا فتصيح ولا رخصة
 فيه قال عليه الصلوة والسلام بالنجاسة ومن حولها من معتمعيها فليهم لعنة الله والملائكة والناس
 اجمعين فاما البكاء من غير رفع الصوت فلا بأس به لانه لما قبض ابراهيم بن رسول الله صلعم دمعت عيناه
 فقال عبد الرحمن بن عوف قد نهيتنا عن البكاء فقال عليه الصلوة والسلام انما نهيتكم عن صوتكم
 احمق بن فاجر بن فاجر فاما هذه الرخصة الله يجعلها الله موزجلا في قلوب الرحماء العين تدفع والقلب يجزع
 ولا نقول ما بسخط الرب (شط) ولا بأس بالبكاء على الميت من غير ان يختلط بندبة او صياح او نياحة
 ولا بأس بتعزية اهل الميت وترغيمهم في الصبر والرضاء بقضاء الله تعالى لينا الرا بلك اجر الصابر بن
 والد ماء للميت بالرحمة والعفوان (حيث) ومن بعض اصحابنا انه اذا استمع الى باكية في المقابر اذ اشيع
 الجازاة ليلتين قلبه فلا بأس به بابا في الكربة في الانتفاع بالاشياء التجسة * (فتح) يكره استعمال الثوب
 النجس اذا زاد نجاسته على قدر الدرهم ولعنوب طاهر (شمر) لا يكره الا اذا فحش مثل ربع الثوب قال روح
 وليا (شخص) اشارة الى انه يجوز ليسه مطلقا (شمر) ويجوز استعمال الطين الذي يتخذ المصلحون
 من اخشاب البقر لترض الاجر لا خلاف العلماء (فتح) اجزاء الفقه اصابتها نجاسة يجوز استعمالها
 ولو صب الماء عليها ثلاثا وجفت عند كل مرة نسك بطهارتها ان غلب على ظنه زوالها (صح) واما الخمر
 فيجوز الانتفاع بها من كل وجه الا ان يتخذ خللا او ميرا او قال ابو حنيفة اكره الا متشاطبا ودي
 الخمر وكرهوا التجزيع يطفى بالخمر والنظر الى الحمى في الزجاج يلد اذا بلوتها (شب) والانتفاع
 بالارواح خائز بخلاف المعتدلة (كص) وفيسالة الثوب النجس ان تغير طعمها ولونها او ريحها
 يحل بالانتفاع بها كالمزك والالا يغزو في غير الشرب والتظهير كبئ الطين وسقى الدواب (فتح)
 واذا نجس الخبز والطعام لا يجوز ان يطعم للصغير او المعتوه او الحيوان المأكول اللحم وقال اصحابنا
 لا يجوز الانتفاع بالميتة على وجه ولا يطعمها الكلاب والجرارح لان الله تعالى حرم الميتة تحريم مطلقا
 مطلقا بعينها كذا ذكر الرازي في احكام القرآن وعن ابي يوسف ح لا بأس ببيع ثوب نجس ولا ببيع
 فان ظن ان المشتري يملأ فيه قاحبا الى ان يبين قال روح ولا تجل استعمال اخفاء البقر في الجيرة
 وفي مجالس الجلود ومن حكمة الله البالغة ان فيض الهدي النجاسة ايقوا ما يستحق نجوتها الى

ضياعهم ولو بقيت لشق الامر ولذهب العيش وهذا مسئلة حسنة وهي انه لو نقلها بنية تطهير السكك
 جازم يخلطها بتراب فيسمل بها الارض فيجوز ولو نقلها بنية الصمد فلذلك حرام لان الانتفاع بالعدرة
 لا يجوز كما لا يجوز بيعها * باب فيمن يتصرف في ملكه قصر فالتصريح جاره وما يمنع منه وما لا يمنع
 منه * (شه) نصب منوالا لا استخراج الا يرسم من الفيلق للجيران المانع اذا تضرروا باني خاين
 ورائجة الدين ان (فع) يرفعه الى المجتنب فيمنعه اذا كان فيه ضررين (بسخ) اتخذ في دار ابيويه
 عمل نسج العتايات فليس للجار الملاصق منعه ولو اتخذ طاجوته لنفسه لا يمنع وللجرة يمنع وللجيران
 منع دقاق الذهب بالخ زني كورا كوندك من دقه بعد العشاء الى طلوع الفجر اذا تضرر دابته
 (بسخ) اتخذ تابخانه في دار مسيلة مستاجر ووضع فيها كوي للنور والجار المقابل يقول ان تلامه ته
 يطلع علينا اذا كنا في السطح او المبرز او عند الباب فسد والكوي ليس له ذلك ولو زرع في ارضه
 ازرار او تضرر الجيران بالزهر ضررا يبين ليس لهم المانع منه قيم استعار دارا يعمل فيها النجر فنجثا
 ونشر او ثقرا وبنيتها دار متد زرع يتضرر بها فله المانع منها ولا يمنع المراق والزولبي لان رائحته
 ليست تضر في حق كل احد لان منهم من يستلذذ بها الا اذا كان في خاينه دائما (عشج) وكذا
 الداف وان اضر ببعض الجيران لمرضه وقيل اذا كان ضررا بينا يمنع (فحج) وكذا اذا اتخذ داره
 اضطبالا للذواب على سطحه مسيل ماء سطح جاره فله ان يرفع سطحه او يبنى عليه ولا يمنع (جك) له
 ان يبنى على حائط نفسه ازيد منها كان وليس لجاره منعه وان بلغ حنان السماء * باب في المور في
 ارض غيره * (تسج) مير في ارض الغير غير اذنه يجب عليه الاستحلال ان اضر بها كالزراعة او الرطوبة
 والا فلا الا اذ رآه صاحب الارض فيجب عليه الاستحلال لا يلقاؤه ولو كان له حق المور في ارض غيره
 قمر فيها مع فرسه او حماره قبل ان يثبت به بالحجة ليس له ذلك * باب في التصرفات والمجد ثالث في
 الطرق العامة والخاصة وما يتعلق بهما * (فع) له اتخاذ الطين في السوق ان كان الطريق واسعا ولو
 نزل انسان في موضع الطين لئلا يضره (شم) صرام ينصب مشاحبه في الطريق عند فناءه يلقي عليها
 ضرره ليس له ذلك ويضمن ما تلحق بها (بسخ) ايجد ث مستير احابي مكة نافذة بتراضي الجيران ثم
 قبل تمام الغارة منعه وليس لهم فيه ضررين فله المانع (بم) قال اجد الجارين للاخير هذا الساباط

إلى فاحترجته فعملت وقال لا اختر كان كذا في القديم فاستقروا للمنفى فكونه مستوفيا بالاصل
 (الفتح) والنية نية من اجتناب ما لا يحل في نفسه قال (الفتح) والنية هي التي لا يحل فيها
 هلام وانما يستوي ملكة غير فاعين في وجه الجناح بما لا يحل فيها فبينت ذلك ان يبينه كما كان ولا ينسب للجنير ان يسل
 المنع (الحلك) ان كان الجناح قد يتجاوز (الروح) بل كل واحد قلج الجناح في المسكة النافذة وان كان
 قد ينما انما الفرق بين القديم والجديد بين في مسكة غير نافذة (نحو) المسكة في مسكة فلا هل المسكة
 غنطه عنه بالرفع في النفاذ (ط) له كلاب لا يحتاج اليها ارساها في ملكه فليس للجنير فيه المنع وان ارساها
 في المسكة فلم المنع فان امتنع والرفع الى المشتب فيمنعه وكن لك من لمسك دجاجة او خنثى الوهمولا
 في الرستان فهو على اهل من الوجهين قال رابع فيمنعت قد ارساها في ملكه فليس للجنير فيه المنع وان ارساها
 فاحل كل واحد منهم خصته دار على حد أو وضع متميز اهلها في تلك المنهرة فكثر الميازيبا عليها فلهذا
 للجنير ان منعه عنها فاجاب بعض المفتين في زعمنا انه ليس للجنير ان منعه عنها كما اذا امسك الجناح
 في جملتها من الناس وكذا الشترى الى ارا الواحدة جماعة من الماسن من واحد وسكنوها وكثير
 فيها فلهذا على متميز اهلها فان ضرر الميازيب ليس الاكثر في الماء وذلك لا يمنع ولكن اذا باع داره في مسكة
 غير نافذة من جماعة فليس لاهلها المنع وان لم يمسكهم ضرر وكثرة الشرباء والمارة في الطريق ثم ورد
 الفتوى والجواب على شيخنا (الفتح) فتوقف وباحت فيه اصحابه واهل عصره ايا ما تم تقرير رأيه على
 ان للجنير ان المنع بخلاف ذلك المسائل فان الضرر ليس بها غير لازم والاداء لا يمكن لك ههنا من شدة
 ارا ان يعرف في النهز العام للمنفعة المسئلة ان له ذلك (الفتح) انما الردغة من وسط الطريق
 لم يخل الشرايين في النهز العام لا يجوز الا بالاذن الوالي لانه يمتنع العامة (ين) ان لم يكن
 فيه ضرر على الطريق فلا يأمرون برفعه ولم يكن كذا ان الوالي قال (الفتا) وكلاهما يحسن بان يلى
 الاستحلال ورد المظالم والخروج من هذه كلها وما يتعلق بالتواقيف والجبايات (الفتح) علم المودعي على
 المودعي اليه مودعة وكان يرد عليه السلام ويحسن اليه حتى غلب على ظن المودعي انه قد مودعي فيه
 او ضمن عنه لا يفتقر ولا استحلال واجتنب عليه (الفتح) مثله (الفتح) آذاه ولا يضر حله لانه لا يقول هو مودعي
 تحضبا فلا يفتقر ولا يفتقر (الفتح) الشاخير (الفتح) عليه يكون لا يضر لهم من هو مودعي ومظالم وجبايات

يَتَصَدَّقُ بِقَدْرِهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ عَلَى غَرِيمَةِ الْفَقِيرِ مَنْ وَجَدَ هِمَامًا مَعَ التَّوْبَةِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لِيَجْعَلَ يَوْمَ مَوْتِهِ
فِي ذَلِكَ إِلَى الرِّبَا لِدِينٍ وَلِلْوَلَدِ يَنْصَبُ مِنْهُ وَرَأَوْكَ إِنْ أَرَادَ الْخَبْرَ مِنَ الْأُمُورِ (يُسْمَعُ) عَلَيْهِ دِيُونُ
لَنَا مِنْ شَيْئٍ لَوْ رَأَى عَلَى الْأَخْلِ وَنَقْصَانٍ فِي الدِّقِّ غَلِيظٍ تَحْرِيضُكَ وَتَصِلُ عَلَى الْفَقِيرِ لِيُؤْتِيَهُمْ
بَيْنَ لَكَ يَخْرُجُ مِنَ الْعَهْدِ قَالَ رَحِمَكَ اللهُ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ فِي مَثَلِ هَذَا الْأَمْرِ لِيُجَنَّبَ مَا عَلَيْهِ (فَعِجْ)
يَجْمَعُ أَمْوَالَ الْأَمْوَالِ النَّاسِ لِنَفْسِهِ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ فَاتَّقِ مِنْهَا دَرَاهِمَ لِحَاجَتِهِ ثُمَّ تَرَى لَهَا فِي نَفْسِهِ الْمَسْجِدَ لَا يَبْرَأُ
مِنْ الضَّحَاةِ إِلَّا بِالرُّدَائِ إِلَى الْمَلَائِكَةِ وَتَوَاتَبَهُ وَتَجَلَّى بَيْنَ الْأَذْنِ مِنْهُ فَإِنْ لَمْ يَغْنَمْهُ اسْتَبْرَأَ مِنَ الْجَاهِلِ فِي الصَّرْفِ
فَإِنْ تَعَلَّى رَزَقَتْ فِي الْأَمْرِ حَسْلَانِ إِنْ يَحْدُثُ رِزْقًا فَحَسْبُ مَا أَنْفَقَ عَلَى الْمَسْجِدِ فِي دَفْعِ الرُّبَا إِلَّا الْفَقِيرَ
أَوْ أُنْجِبَ عَلَيْهِ (فَعِجْ) الْوَكِيلَ بِقَضَاءِ الدَّيْنِ يَصْرَفُ لِمَا لِلْمَوْلَى إِلَى قَضَاءِ دَيْنِهِ ثُمَّ تَقْضَى دَيْنُ الْمَوْلَى مِنْ مَالِهِ
مَضْمُونٌ وَكَانَ مُتَبَيِّنًا فِي قَضَاءِ دَيْنِهِ وَبِهِدِ الْفَسَادِ الْأَمْوَالِ الْبَيَّاعِينَ وَالْمَسَامِرَةَ وَيَبْتَنِي عَلَيْهِ مَسَائِلُ الْيَتَامَى
الْعِلْمُ وَالْجَلِيلُ مِنْهَا الْمَعْلُومُ وَالْهَامِي مَرْدُودُ الْأَسْبَابِ لِلتَّغْيِيرِ شَيْئًا وَخَلَطَهُمْ وَدَفَعَ ضَمَنَ وَلَا يَحْجُزُ لَهُمْ مَنْ زَكَاةُ تَعْلَمُ
فَيُجِبُ أَنْ يَأْمُرَ الْفَقِيرَ وَالْأَبْلَ لَكَ فَيَصِيرُ خَالِطًا أَمْوَالَهُ بِأَذْنِهِ وَمِنْهَا دَفْعُ رِجَالِهِ الَّذِينَ لِيُعْطِيَهَا
مِنْ زَكَاةِ مَالِهِمَا فَخَلَطَهَا فَبَيْنَ التَّصَدَّقِ ضَمَنَ وَمِنْهَا الْمُتَوَلَّى إِذَا خَلَطَ أَمْوَالَ أَوْقَافٍ مُخْتَلَفَةٍ ضَمَنَ وَمِنْهَا
السُّمَسَارُ خَلَطَ غِلَاتِ النَّاسِ أَوْ أَتَمَّنَا ضَمَنَ وَيَكُونُ مُتَبَيِّنًا عَلَى الدِّقِّ وَالْأَثَاقِ مِنْ مَالِهِ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ
يَجُوزُ الْعَادَةُ بِالْأَذْنِ بِالْخَلَطِ كَمَا جُزَّتِ الْعَادَةُ بِالْأَذْنِ مِنْ أَرْبَابِ الْحِظَّةِ لِلطَّحَانِ بِالْخَلَطِ إِذَا تَرَكُوا غِلَاتَهُمْ
مَعَهُ وَلَا عَرَفَ فِي الْمَسَامِرَةِ وَالْبَيَّاعِينَ قَالَ رَحِمَكَ اللهُ عَلَى هَذَا أَمْرًا لَا يَضْمَنُ الْهَامِي مَرْدُودُ الْأَذْنِ الْفَقِيرَ
وَالْمَلَائِكَةَ دَالَّةً بِالْخَلَطِ يَجْمَعُ الْفُقَرَاءَ (فَعِجْ) فَسَدَتْ الْمَرْأَةُ وَالْبَنُ مِنَ الْمَضَارِبِ حَتَّى وَجِبَ عَلَيْهِ التَّصَدَّقُ
بِشَيْئٍ مِنَ الْخَارِجِ فَيَصَدَّقُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ أَوْلَادِهِ الْكِبَارِ الْفُقَرَاءَ لَمْ يَجْزِ بَخْلًا فِي اللَّقْطَةِ (فَعِجْ) رَجُلٌ قَالَ
أَسْطَوُ ابْنَ فُلَانٍ خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ فَأَتَى الْكَلْبَ مِنْ مَالِهِ شَيْئًا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَوْ فَعَطَّرَ أَوْ تَبَّهَ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ وَهَاتِصِلْ قُوا
فَعَلَهُ تَوَجَّهَ وَأَمْرًا تَهْلِكُ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رَحِمَكَ اللهُ أَنْ أَدْعَيْتَ مَهْرَهَا عَلَيْهِ وَلَمْ يَعْرِفْ وَأَبْرَحْتَ سَوَاهِلِي دَفَعَ
مَالَهَا مَهْرَهَا وَإِنْ لَمْ تَدَعْ أَمْرًا فَلَهَا الرُّجُوعُ مِنْهَا إِذَا قَالَ لَهَا زِلْ لِي (فَعِجْ) قَالَ جَعَلْتُ كُلَّ مَرْءٍ ظَلِمَ فِي خَلِّ
وَسَعَةٍ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ سَوَاءٌ ظَلِمْتُ فِي نَفْسِي أَوْ مَالِي أَوْ عَرَضِي يَعْلَمُ أَنَّ الظَّالِمَ يَهْلِكُ الْقَلْبُ رَمَحَ الدُّنْيَا وَعَلَهُ
قَابُ الظَّالِمِ أَوْ مَاتَ فَقَالَ الْمَظْلُومُ جَعَلْتَهُ فِي عَمَلٍ وَسَعَةٍ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِكَ يَحْدُثُ إِنْ نَدِمَ بِكَ وَتَغْدُرُ

عليه الاحتلاله وعنه تصافح الخصمين لأجل الغل واستحلال (الحمى) تشاتيا يجب الاستحلال ما فيها
(بم) أشرع من غارة البغاة على المسلمين مضغفا وغيره ثم ندب ولا يعلم صاحبه فهو كاللقطة من
الشيخ الجليل المتكلم روح ان من شتم غيره أو ضربه فإلّا هابيا إليه في الاستحلال لا يجب ويخرج عن
البيعة بالآزال إليه (يخرج) عليه حق قاتل صاحبه بحيث لا يعلم مكانه ولا يعلم أحي هو أم ميت
لا يجب عليه طلبه في البلاد (شرح) لو قال اليهودي أو مجوسي يا كافر يا إم ان شق عليه ويتصل به مسائل
والنوائب والتجاليات يزدوي في (الجن) أيا النوائب فهي ما يضره من جهة السلطان من حق أو باطل
وأخبره نصح الكفاية بها لإنهاديون في حكم توجع المطالبة بها ولعلنا ان من قام يتوزع هذه
النوائب على المسلمين بالقسط والمعادلة كان ما جورا وإن كان أصله من جهة الله تعالى فلا يلزمها
إقلا من قضي ثابته غيره بأذنه يرجع عليه من غير شرط الرجوع استحياسا بامتزاة من المبيع بحلف
الزكاة والجراج وغيرهما (حسن) ضمن نوائبه وخراجيه وقسمته بجاو (شرح) الثابتة ما يضرب
السلطان على الرعية للمقاتلة لمصلحة الرعية وقال أبو جعفر البلخي ما يضرب السلطان على الرعية مصلحة
الهم يصير ديننا واجبا وحقا منسجقا كالخراج وضريبة الأموال على عبد ورسول الله صلى الله عليه وسلم
أمر أهل المدينة أن يردوا الكيل ثلث ثمان المدينه ثم ينصفها وكانت ملك الناس ومع ذلك قطع رايه
بذنبهم وأمر أصحابه بحمل الخلق حول المدينة ووضع حجر الحيلة على من يعد نكدا السلطان وقال
منشأه فتأخر عن كل ما يضرب الإمام عليهم السلام فالتجارب هيكل احتجى اجرة الجراسين لحيا
والحربى واللمصون ونصب الكروب وابواب الشكك وهذا يعرف خوق الفتنة وقيل
والنواب ضرب البغوثا إلى امر يخرج خمسة أو ستة من كل عشرة فمن يابى يضرب عليهم مؤنتهم ولما
أحق وأجب فرض كالخراج يجوز به الصبيان (شيخ) اختلاف في معنى النوائب فقليل أجرة البحار من
ونحوه وأنه واجب شن على قتل ما يحتاج إليه السلطان لتجهيز الجيش لقتال المشركين أو إحتياج اليه
لفداء أحرار المسلمين غير طيفت عليهم من الألفه الثابتة وهو واجب الاداء طرفة الإمام وصح الصبيان
به لأن كل واحد مطالب مخير من يقول وج فعلن هذا ما يوزن في حقوقهم من العامة لإصلاح مصالح
المجوعين أو اللويض ونحوه من مصالح العامة جبرين واجب وحق مستحق لا يجوز الامتناع من أدائه

وليس بظلم ولكن يعلم هذا الجواب للعمل به وكف اللسان عن السلطان ومتعانه فيه لا للتشهير بعقبي
لا لتجاسروا في الزيادة على القدر المستحق (شخص) توجه على جماعة جباية بغیر حق فليغضهم دقة
عن نفسه اذ لم يحمل احصته من الباقيين والا فالاولى ان لا يدفعها عن نفسه قال زح وفيه اشكال
لان اعطاءه اعانة للظالم على ظلمه ثم ذكر السرخسي مشاركة جابر بن عبد الله وذلك مع شائوا الناس
في دفع النائبة بعد الدفع عنه ثم قال هذا كان في ذلك الوقت لانه اعانة على الطاعة واكثر النوائبة
في زماننا بطريق الظلم فمن تمكن من دفع الظلم عن نفسه فذلك خير له * باب في النكاح اوي والمعاينات
واسقاط الولد * (فيمنح) جراح اشترى جارية رتقا فله شق الرثق وان المبت (حرم) يجوز اكل ما يكون
في الثور الذي يقال له بالخوار ومئة عاويك فتكتيك (حك) لا يترك او ربا يجوز للتبلي اوي (شمر
شبه دفع) استعمال المحرمين للشياف يجعل في المشقة طلبا للسمن لا ليعمل (ظمرت) امره والطبيب
الحاذق يأكل الحرمين او احدهم الخنزير منفرد او مع ادوية مباحة للتبلي اوي لا يحل اكله (ظمر)
قال له الطبيب الحاذق عليك لا تدفع الا بالاكل القنفذ والحية اودواء يجعل فيه حية لا يحل اكله
(بحث) عن ابني يوسف كان ابو خنيفة راح يكره الترياق لان فيه شيئا من الحيات ويجوز به لغلبة الحلال
وعن الحسن بن علي رضي الله عنه سقى جارية من خواريه الترياق (حك) عليك عليك (تأثم) باسقاط
القطعة قبل ان يصور حرة كانت او امه وعن (حك) في الحرة لا يجوز في الامة خلاف والا صبح هو
المنع قلت وفيه نظر اذ لم عليه قوله عفيف هذا او التصوير ان يظهر عليه شعر او اصبح اوزاجل ونحوه
فان ظهر فهو ولد فقبل التصوير لا يكون ولد (فيمنح) ان يجوز (ط) فيه كلام واختلف (حك) لا يجوز
استعمال الخشاء البقري في الجيرة (شمر شبه دفع) لا يابس باخرق الغشاء الملتصقة من العروق وادارته
حول من اصابت العين وقطيره صبغ الشمع فوق الضمى الخائف قال الشيخ الباعدي ربح انما يباح اذ لم يور
الشفاء منه (دفع) ولا يجوز صب البول او ماء الحمام النجس على ما اصابت به العين (ط) قيل لا يابس
بكتبة الفاتحة بالدم او البول اذ اعلم ان فيه شفاء قلت وهذا بعيد لان الله تعالى لم يجعل الشفاء في
المحرم في جميل الفقه لا ينبغي للتأمل ان يحتج ولا يقتضيه ما لم يتحرك البول فاذا تحرك جاز
ما لم تقرب الولادة بمخاطبة على الولد الا اذا الحقها بتركه ضررا لينا * باب فيما يجوز له الانتفاع

والتي تصرف بما لا يملكه الحقار فهو ما لا يجوز مستقل (فمع) ضمن وجد شيئا تحقير كالحيطة التي يابس على
 الجزاء والكنيسة تفتن به يقال ما هذا الزرع الذي قد جعلنا له ثمنه جنة ولو وجد قرصا أو دونه يباح
 الكلفه صافي زمان السعة وكذلك كل ما كان من أحوال أو مملوك لا يلتفت إليه ولو أدخل من حريمه الغير
 خلا لا لا متبانه لا يملك (شمر) يلعب الصيقة في لبنا ديت المقام بالمع شويط ان احتياط بغزوها جازوا لا تلت
 ولا يباح ذلك الا بصريح التملك وان حوزنا العادة من قدام الله هو بتركها عينا لهم (فمع) لا يابس
 بأمرها كما اذا كان ملاكها لا يعاين بها وعندها لا يكثر الجهد من اغصان الجفاف ثم الربيع يعمى بالمع
 وبه اذ فيه انه يجب الاخوان في تفرقها يعنى من لا يجوز في الخنطة والدبسن ونحوه في باب الله لا لا يابس
 بمان وسعوا فيه وكل ما في كل ما يتسامح في صفة كالخنطة التي ياجلها الفار من الصبر واليدل ونحوها
 (ربح) طعن خنطة في رجا غير وناخت لطيل بدهم ما يقبل فيها مادة من طحين غيره بالجذر ينك لا يابس
 به ويجعل له وكل ان طعن فيها شعير او قد كان بقي فيها دفتي الخنطة ولا يجب عليه ان يطعن بعل
 الشعير خنطة ليكون الباقي منه مثل تالخة لطيل فيقروك والانساج فيا يوجيل من اغزله او غزل غيره
 بغزل من نسج له قبله بهذه الالة بالمع اجمع ويعلى في العتاي والسيارة ذكر صلب الاسلام من يجمع فيشور
 البطاطي حتى ما لا يام باعها يصدق بالثمن * باب ما يجوز من قتل الحيوان نابت وجسمها في
 القفص وضرب الصغير والزوج ونحوها * (يق) يجوز في الهرة والكلب النفع ما (شمر) يجوز الانتفاع
 بمسكها ان لم يكن مملوكا (عمث) الاول ان يدل به الكلب اذا اخذته منارة الموت (نيمت) يجوز
 استعمال البقرة في الكراب (بمر) وركوبها النور ووضع الحمل عليه مشروع (فمع) واستعمال الخنزير في
 الكراب والابل والثيران في الدواب مع مثل العين بشرط ان لا يجهل بها يجوز وحل الاجهاد ان يمنعه
 من الاعتلاف ولا يضرب راسها وعند الخنيفة راح لا يضربه صلا وان كان ملكه وكذا حكم كل ما يستعمل
 من الحيوانات (فمع) اخذت الهرة لجم الغيور او طير ولا يجب عليه الرأى اجله ومنها اذا لم يعلم
 مالكة ولو كان الطير غير مملوك فله اخذه من فمها اذا كان يفتقر هو يتبع بها (جام) لا يباح
 ضارب الحيوان فيما يحتاج اليه للتأديب ويحاجم فيما زاد عليه (ظيضر) لا يجوز ضرب اختها الصغيرة
 التي ليس لها ولي بترك الصلوة اذا بلغت عشر (عمث من) انه ان يضرب اليتيم فيما يضرب به وليه

به وردت الأخبار والآثار في الروضة أنه ان يكره ولد، اذ حلف من لا يضلي اولا يكلم اياه او امه على
 البحث ويكره ولد، الصغير على تعلم القرآن والآداب والعلم لان ذلك فرض على الوالد من قال النبي
 صلى الله عليه وسلم ويل لا ولاد ابنى من بائتهم لا يعلمونهم القرآن والآداب فينشأون جهالا اولئك
 اعدائي يعني الاباء (ط) للزوج ضربا امرأته على اربع خصال وما هو في معنى الاربع على ترك الزينة
 لزوجها وهو يريد ما ترك الاجابة في الفرائض وترك الصلوة او الغسل وعلى الخروج من المنزل وفي
 كتاب العائل وفي ضرب امرأته وولد على ترك الصلوة روايتان (شخص) امرؤ يضرب ماله حل
 للمامور وغيره بخلاف الحر قال رخ فهذه التخصيص على عدم جواز ضرب ولد الامر بامره بخلاف المعلم لان
 المامور يضربه نيابة عن الاب لمصلحة والمعلم يضربه بحكم الملك بتمليك ابيه للمصلحة المعلم (فك) تضرب
 جارية زوجها غيره ولا تتعظير عظه فله ضربها (حمد) حبس بلباسه فقص وعلقها لا يجوز ولا يجوز
 رمي وكرا الخطاف من البيت وفيه اولاد مغار (ع) لا يابس يرمى عيش الخطاف والخفافيش التي تقلد
 اراشيد يما فيه من الا ولا دوى تفسير ابن ذررخ الكلاب ثلثة كلب يضرب وهو الذي امرنا بقتله ومن
 يضربه النبح على الضيف وترويع السائل فحعل قتله وكتب ينفع ولا يضرب فيعمل بيعة وامساكه وكتب لا يضرب
 ولا ينفع فلا يعتز له (فتح) لا يامن بوضع الراية في عنق العبد في زماننا لغلبة الابقا خصوصاً في الهند
 باب في الخضاب وخلق الرأس والعانة والابطاء ونحوها * (ظفت) يستحب خلق الرأس في كل
 جمعة (ظفت بفتح) حلق شعرة وهو مخلوق لا يد فيه (فتح عنت شبح) الا فضل ان يقلم اظفاره ويحلق
 شاربه ويحلق عانته وينظف يده بالاغتيال في كل اسبوع مرة فان لم يفعل ففي كل خمسة عشر يوماً
 ولا عد في تركه وراعاة الاربعين والاسبوع هو الافضل والخمسة عشر الاوسط والاربعون هو الابعد
 ولا عد في ما وراعاة الاربعين ويستحق الوعيد وفي وصايا النبي صلى الله عليه وسلم اعلى رضى الله عنه
 يا اعلى اذا طمخت فانضج واذل الكلب فاعصر اللقم واطل المضغ ونحرق موضع الماء مضاًوا ركتحل نورده
 واستك عرضاً وزرعاً وادفن بالليل واقلم اظفارك في كل شهر وتعلق العانة في كل عشرين وانتف
 الا يطفي كل اربعين وانتف الاثني في كل شهر واغسل ثيابك في كل شهر واخضب في السنة مرتين
 وادع الله عند نزول الغيث وعند الزحف وعند قراءة القرآن وبعد المكتوبة (فتح) لا ينتف انفه لانه

يؤثر في الكلى وفي الفردوس عبد الله بن بشر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تمتنقوا الشعر الذي
يكون في الأذن منه فإنه يورث الإحالة ولكن تمسوه فصا (حكى) فن حلق شعر الصلوا لظهور ترك الأذن
(فتح) سوار حلق الرأس وترك العودين إذا رسلهما وإن شديهما على الرأس فلا * باب في العيمة
(فتح) عارضة ثوبا أو امرأته دراهم ثلثة أيام مسعه منه أياما كثيرة ومروته موصفه عند الباس تكونه حائلا
أو كذا أيا بعد وفدك (فتح) ومن بعض المتكلمين ذكره لما يستحى به أن يكون عيمة إذا فصل الأضراس
والشعانة به أما في ذكره فامعلا لا يكون غيبه وقال روح وهذا صحيح ذكرى (طس) رجل ذكر مساوي
أحبه المسلم على وجه الاهتمام بل أناس به ومثله في الواضعات وعلى يأنه أما يكون عيمة أن أراد به السب
والنقص * باب في كراهية الحيلة (مسرح) له قال أن معسرا من مع الركة إلى فقير ليل نفعها إلى والد به
أو وصى بثلاث ماله إلى صلوته واحتال الوصي لهذه الحيلة ليصرفها إلى عارة المسعد نكرة * باب في
در الوالدين والمواردين * (دم) الأس المانع يعمل عملا لا ضرر فيه دنا ولا دينا نوالده وهما يكرهانه
فلا بد من الأسيل إن فيه إذا كان له منه بد (فتح) إذا تعدر عليه جمع مراعاة حق الوالدين فإن
يأذى أحد هما تمولة الآخر يرجح حق الأب فيما يرجح إلى التعظيم والاحترام وحق الأم فيما يرجح
إلى الخدمة والابعام وعن علا والامتة المحذاه روح قال مشافهما إلا بدقلم على الأم في الاحترام
لأن السب منه والأم في الخدمة حتى لو دخل عليه في البيت يقوم ثلاثا ويرسل إليه ماء ولم يأخذ من يده
أحد مما في الماء بالأم (ط) ثبت لغيره من ليس له من يعوم عليه سواها والروح يمتنعها من
تعاونه فابها تعصي روحها وتطعم آباها مسلما كان أو كافرا في أمالي (فتح) احتاج إلى المال والد
لعيمة ماله وبه رجل وولده في المفارقة ومعهم ماء يكفي لأحد هما فالأول أولى به والأول حست عليه
أن يسمى إناة ويموت هو من الغطش بمصير قاتل لنفسه وأب شره هو لم يكن معينا بل هو في قتل
نفسه هذا أمر له رحليس أحد هما قتل نفسه والإخر مل عبيره كان قاتل النفس اعظم وزرا ولا بأس
للاب أن يعصم على ذلك وما يكره ولو أراد الأب أن يأمر ولد به بشئ ويحاف أنه لو أمره لا يمتثل
أمره يقول حوب آيد أي يسرا كراين كراين يا فكي ولا يأمره حتى يثبته عقوبة العقوق * باب فيما
يتعلق بيوم عاشوراء وليلة المرأة قال روح كتبت في الوقع أن أسراج السراج الكثيرة في السكك.

والامواق بدعة وكذا في المساجد ويضمن القيم (بو) خلط الخواص يوم عاشوراء لم يرد فيه اثر قوي ولا باس وريما يثاب يوم عاشوراء معظم يهتجب فيه الصوم قيل الاكتحال يوم عاشوراء كان سنة ولكن لما جازع لامة لمبغض اهل البيت وجب تركه (جف) يكره الكحل يوم عاشوراء لان يزيد وابن زياد عليهما ما يستحق الكحل بدم الحسين رض وقيل بالاثم لتقر عينه بقتله وقيل لبعض السلف هو سنة وليس فيه ذكر عاشوراء قال الشيخ رض من سنة الخنثين (بفتح) خرق القاص ثيابه في مقتل الحسين يوم عاشوراء تأملا على المصيبة وامرهم بالقيام والتشجيع فهل يجب على ولاية الدين ان يزجروا فكتب (بفتح) يمنع عن جميع ذلك ثم استفتي (بفتح) وهل يكون المستمعون في ذلك معذورين فكتب لا ثم استفتي يا وارمينج منعون داي قاص في مقتل او ذمخيار اي نفوسهم اوداي قاص او داه مكاتر ماذا يجب عليهم فكتب سبق الجواب انه يمنع ويؤجر * باب في من يجوز العمل باخباره والرواية عنه * (فع) ذكره قاضي القضاة في اصول الفقه اتفقوا ان الكافر لا يقبل خبره لكن منهم من يقول ان مع التأويل لا يكون المرء كافرا اذ صدق الرسول وشرائعه فحوزوا قبول خبره فاما الغاسق فكان اختلفوا فيه كالخوارج واهل الاهواء فجل الفقهاء على تجويز العمل بخبرهم وشهادتهم اذا كانت شرائط الشهادة حاصلة وقال ابو علي وابوهاشم وبعض الفقهاء ان خبرهم لا يقبل وهو الواجب في القياس وما قاله الفقهاء اقرب الى الاثر والاتباع فقد جرت في آخر ايام الصحابة من البغاة والخوارج ما حدث ومع هذا كانت الشهادات والاعخبار مقبولة عندهم واستمرت هذه الطريقة فيما بعد من ظهور الاهواء والاختلاف في الديانات ولم يختلف العادة في القبول (صت) وقيل من يقول بالتجوز من النار وبالروية بلا كيف وبالقدرة مع الفعل لا يكفر ولكنه من اهل الاهواء والبدع يجوز الرواية عنه (بق) في اصول الفقه اذا اعطاه المحدث الكتاب واجاز له ما فيه ولم يسمع ذلك ولم يعرفه فعند ابني حنيفة وعندهم لا يجوز روايته وعنده ابني يوسف يجوز (ط) اذا وجد الرجل سماعة مكتوبا ولا يتل كراه لا يحل له ان يرويه عن ابني حنيفة روح خلا فالحما فشرط الرواية عنده ان يخطئ الحديث من حين سمعه الى ان يروى وعند هذا السقط ليس بشرط ويتصل بهذا العمل ورواية المسائل من كتب الفقه اذا رآها * باب في مسائل متفرقة * (شهر) يكره غسل الارز والعدس والماشن ونحوها

في بالوعة تتناثر فيها (هت) مكران قال لغيره ان لم تقبل لي الارض فامراني طالق ثلاثا لو قبلها
 لا يكره لكن حفيظ اللذين على العس اولى من جعل الزوجة على العير ومنه دفع بليم الحياية وحفر
 الانهار التي لا يحس عليه وهو يعلم ان تصيبه يورث من الصعفاء لا يفعل ذلك لانه يعد من الصعلم
 من لا يعطى النائة في قومه (ظبي) الطلعة تصعب الياس من الاحتطاب في المروح الا لا بد من شيء
 اليهم والد مع والاحد جرام لانه رشوة (يبيع) دفع الى راعي الامراء وغيرهم خبز البضيج غنم في
 جطيرته او ارضه كاهن العادة لا يجوز وكذا اذا كانت الاضياء منكلا لراعي لانه رشوة وكل ان لم يصح
 باشتراط الا نائة لانه مشروط وطرع واللدراج ان يسترد ماد مع اليه والحيطة فيه ان يستعير الشاة من
 ما يملكها ويأجر ما يملكها الراعي بالابانة عند المستعير يزيد فع ذلك القدر اليه لحسانا لا احرقة قال راج
 ولو كان الراعي لا يبيتها ايضا يامره الا بالزرقا كان رشوة ايضا (شمر) ما سمعا شيئا فنيا يلقي من الحلب
 على المقبول طلما في الطريق ولو اخذها انسان لا يلبس به موصيت الحاربية مريض الموت فامتاقتها اولى
 لتصوت حرة (فع) تعزل لحارثها بوما وحارثها بوما لا باس به ولا بكرة ذبح الارض وحزوه وطمحه
 وغيره اول (شمر) لا يجوز بحث المعلم هيبا الى حاجته ولو بغته الى احضار شريكه يسعى ان يجوز اذا كان
 يعلمه (فع) غنم المحلوا في الكرافة افحش من الاماءة وعن الشيخ الليادي احسان الكافر
 طاعة الله ولولا معاصية لم حنه (حمر) عالم ظلم صعبا وغيره يقد روى دفع العلم يد معه اذا لم يلحقه
 ضرر ولا يمتنع حق علمه (يبيع) امرأة تد كرتي قصتها مقتل الحسين رض واهل البيت رض ليس لها ذلك
 يتيمة ليس لها اول تسكن عند انسان يعلمها ويستعملها في اعمال البيت يجوز اذا صلح ما يذلغ اليها عوصا
 (تج) مات معتقها من بنت واح فاشترت المعتقدة من بنت المعتق شيئا يمال حطير لثلا يصل ميراثها الى
 الاح في محتها لا تعد في القصد وكتب غير لا (يبيع) وصيره عليه مهر فباع من امراته شيئا ملقونا او
 صالحت مع الاحس في هذا المهر روى ان لها خيار الروبة ماد امرت حية حتى يسقط المهر في الحال
 لا تعد في هذه الحيلة ان قصدت ابطال حق الورثة والافتعال ويكره تفضيل بعض الاولاد
 المتساويين في الصلاح على البعض في الاحسان والتربية (فع) برهن عنده ازار فلف فيه مصحفا او مكينا
 فقطع به بطيحا على وجهه لم يضره بهتعل من صاحبة ان لم ياذن له في الاغتفاع ولا يرسل الرجل الى

الموق من الدكان اضر بالماراة ولم يضر جلس للحاجة او للنظارة ويكره اكل شارب الماء في الحمام
 للراحة ولورأي كسرة خبز في النجاسة يعد في تركها ولا يلزمه غسلها ولو كان له جيران ملغها
 ان سألهم يتركون الشرجيا منه وان اظهر خشونة يريدون القول يحس يعد في هذه المسألة ظاهرا
 ولو دهاه جاره الى داره فقال نعم ثم يد هب اليه فهو خلف ولا ياتم ولو اتخذ في يده وثما ثم تاب
 لا يلزمه السليخ (نفع) رفع المتعلم من كحولان المسجد ووضعه في كتابه علامة فهو مقفول (بمع)
 للمدايون اذ لم يكن له وفاقه بدينه ان ينفق بقدر حاله ويتخذ ثيابا بالاثقة بجارها ولو اتخذها زيادة
 على جاره فللقاضي ان يبيعهما عليه ويشتري له ثيابا بقدر حاجته ويرد الفضل الى دينة ولو امتنع
 المدايون من حرقته التي تقضى الى قضاء دينه لا يعد (نظم) لا يجوز مقاطعة حقوق النكاسين وغيره
 ولا كتابة الوثيقة بها ولا كتابة الشهادة فيه وفي استئصال ذلك بخاطرة الكفر ولا يجوز للمرضة دفع
 لبنها للثدي او ان اضر بالصبي (نسخ) يجوز شرا العصفير من البياض واعتاقها اذا قال من اخذها
 فهي له ولا يخرج من ملكه بالامتناع (بمع) لا يجوز لان فيه تضييع المال (نفع) عن الحسن بن زياد
 لا ينبغي ان يتخذ الرجل في داره كلبا الا كلبا يحرس (عك) لو تواضع اهل بلدة على زيادة في ضباحتهم
 التي يوزن بها الدراهم والابريش على مخالفة سائر البلد ان ليس لهم ذلك ولو كل غيرة وكالة
 مطلقة قبلها وامر غيرة بكتابة الوثيقة ثم ضاعت من الوكيل او تمزقت او مررها انسان يحل للكاتبة
 ان يكتبها ثانيا من غير زيادة ولا نقصان بشرط اعلام تكثير الكتبه (نكاح) له امرأة فاسقة لا تنزجر
 بالزجر لا يجب تطليقها (ع ط) عن ابي حفص البخاري له امرأة لا تصلي بطلقها وان لم يكن له ما يعطي
 به مهرها وان يلقى الله ومهرها في عنقه احب الي من ان يطاء امرأة لا تصلي * كتاب التحري *
 (نسخ) يوقع تحريه على الاناء النجس في ثلاث آوان ليكون المثنى طاهرين ولو اوقعه على الظاهر
 لا يجوز له التحري بعد ذلك في الاثنتين (بق) له عشر خواني من خل وجد في احدها فارة ميتة
 واخرجها ثم نسي تلك الخاية فانه يرمي عليها الهزة فعلى ايئنها جلست فهي النجسة والبواقي طاهرة
 (شعر) اشتبه عليه القبلة فتحري ولم يقع تحريه على شيء يصلي ام يدع حتى تظهر فكتب بل تحري ثم
 يصلي (نفع) كتب نعم (خمس) عليه فوائت فوقع تحريه على قدر ثم تبين له انه اقل بقتصر عليه

كما تجري في القبلة (خف) صلى ولا يحضره نية القبلة ولا انها مشككة فظهر الخطاء اعادوا اذا ظهر
 الضواب ولم يظهر شيئا من اجزاء وان ايشككتا صلى بغير تحرير اعاد الا ان يظهر الصواب ولو ظهر
 الضواب فخذ الصلوة مضي فيها ايضا ولو كان اكبر رآه انه اما باقيا الصحيح فيها وبعد ما اتت بعين واذا
 وجد من يسأله بليس له ان يتحرر فان تحرر لم يجزه الا ان يصيبها ومن اخبره بالقبلة ثم ظهر
 الخطاء اجزاه من لم يكن له رأي في القبلة نقل قيل لا يصلي وقيل يصلي الى اربع جهات وقيل يتخير
 وكلم الوصل ركعة بالتحرير الى جهة ثم تحول رآه الى جهة اخرى فصلى الركعة الثانية الى الجهة
 الثانية ثم قيل كراهه ترك سجدة من الركعة الاولى اختلاف المشايخ والصحيح انه تعدل صلواته
 * كتاب الاباق والمعقود (ب) راد الاباق امتنع في حادثة نفسه في الطريق ثم ابقى منه بضمن (فع)
 عن ابي حنيفة راح آتية العبد مفوض الى رأي القاضى فحكم بما ادى اليه اجتهاده فيقسم ماله
 حينئذ بين الاحياء من ورثته (مب) وهذا انص الى انه انما يحكم بسوته بقضاء لانه امر محتمل
 فالتم يضم اليه القضاء لا يصير حجة (مرفع) اذا اعتدت تزوجة المعقود بعد انقطاع قرانه او بعد
 مضي مدة على قول الاجازين فلها ان تزوج قبل القضاء (شبه) اذا بلغت المرأة مدة الايام
 فانها تعتد بالاشهر ولا يحتاج فيه الى القضاء (ط) نقلت مولاها ولا تجد نفقة وخيف عليها الفاحشة
 فللقاضى ان يبيعه او يزوجها من امرأة ثقة وليس له تزويجها (فع عك) وللقاضى بيع عبد المعقود
 واراضه اذا كان ينقص بعض الايام (ط) ما خيف عليه الفساد من مال المعقود فالقاضى يبيعه لانه اقرب
 الى الصفاة من الجماع كخرى للقاضى يبيع مال المعقود والامير من المتاع والرفيق والعقار اذا
 خيف عليها الفناء وليس له ان يبيعهما لكان نفقة مياهما ومتى بامها الخوف الشياخ نصارت ديوانهم
 او ذنانير يعطى النفقة منها بطريقه (جمع) الا يبيعهما للنفقة وان فعل نقل ولو باعها القضاء دينه
 جاز وكذا الوعلم حيوته لكنه لا يرجع بهل منين (محس) ارض مشتركة بينه وبين ابنه العاقل البالغ
 قد غاب واراد الاب احارقتها فان القاضى يزوج نصيبا العائت باجر مسمى ثلاث سنين وكذا اهل
 الحيلة اذا مات المستاجر والمحرر غائب وارادت ورثته الامتيجار فان القاضى يزوجها منهم ثلاث
 سنين لا يجوز اكثر منها * كتاب اللقطة * (عك) خشب نجى بها البحر يحرق نهى لقطة اذا كان عليها

علامة الملك والائتماع كالنابات على شطيفها (بفتح) صبي وجد لقطعة فاشهد ابوه او وصيه وغرة هامة
 تعبريقها فله ان يتصدق بها (تج) وجد الصبي لقطعة ولم يشهد يضمن كالبالغ (شمر) يمشنى في السوق
 وينفخ في التراب فوجد عدلية او فلسا او ذهبالا يحل له الا بعد التعريف ثم يتصدق عليه اذا كان
 فقيرا (فع) اما الفلاس والعدلية فيباح له اذا كان فقيرا وفي الزيادة لا يجوز التصديق في العدل
 والفلس قبل التعريف وما يتصدق به الملتقط بعد التعريف وغلبة ظنه انه لا يوجد صاحبه لا يجب
 ايضاؤه (شمر) يجب الا يصاع على الملتقط ان كان بر جو وجود المالك (بفتح) حمام انهم ومضى
 عليه سنون فاقطعه رجل بيتا باذن السلطان ثم اشتراه منه فقيرا ولا يعلم مالك الحمام ولا وارثه حل
 له السكنى اذا كان السلطان ملك من الاول العروة * كتاب الغصب وانه يشتمل على اثني عشر بابا
 * الباب الاول فيما يكون غصبا * يمر جماعة في بيت انسان اخذ واحد منهم امراته ونظر فيه
 ودفع الى آخر فنظر فيه ثم صاع لم يضمن احد قال رح لوجود الاذن في مثله دلالة حتى لو كان شيئا يجري
 الشئ في استعماله يكون غصبا (بمر) رقع قدوم النجار وهو يراه ولم يمنعه فاستعمله وانكسر يضمن
 (بفتح) اخذ احد الشريكين حملا صاحبه الخاص وطحن به بغير اذنه فاكل الحمار الحنطة في الرحى
 ومات لم يضمن لوجود الاذن دلالة في ذلك قال رض فلم يعجبنا ذلك الاعتقادنا العرق بخلافه يكن
 يعرف بجوابه هذا لا يضمن فيما يوجد الاذن دلالة وان لم يوجد من يحا حتى لو فعل الاب الحمار
 ولد ذلك او على العكس او احد الزوجين حمارا الاخر ومات لا يضمن للاذن دلالة ولو ارسل
 جارية زوجته في شان نفسه بغير اذنها وبقت لا يضمن (تج) وبضرب عبد الغير لا يصير غاصبا
 * باب في كيفية ضمان الغصب * (فتح قيب) الابويشم مثلى (بمر) ينبغي ان يكون من ذوات القيمة
 ولو تلف مشتوته المقتل يضمن قيمته وفي كون الاجز واللين مثليار وايتان عن ابي حنيفة رح
 (بمر) هدم جد ارضه ففقد داره مع جد رانها وتقوم بدون هذا الجدل ران فيضمن فضل ما بينهما
 (يجس) هدم حائط مسجد يؤمر بتسويته واصلاحه وفي حائط الدار يضمن النقصان وعن محمد بن
 الفضل رح ان هدم حائط متخذ من خشب او عتيقا من رص يضمن قيمته وان كان حديثا
 يؤمر باعادته كما كان وفي در الفقه يوخل في هدم الحائط بالبناء لا بالنقصان (ط) يوخل بالقيمة

وقيل بالساء (دفع) قطع الغصان شجرة غيره فان كل النقصان باحشا يضم قيمة الشجرة والا فالنقصان
(ط) حفر حفيرة في ارض غيره واصرها بالارض بعد علمائها بلزمه النقصان وقيل يؤمر بالكنس (حسن)
من محمد راجع جعفر بن ابي سكة عير واداة يوحد بالطم دون نقصان الارض وفي الدار والارض يوحد بالطم
وان نقصت ما بالنقصان قال رص لان نقصان السكة والطريق يحسب بالطم ونقصان الارض والدار
لا يحسبه لانه قد ينقلب بالطم سكة ويخرج من صلاحية الساء والزرع مثله يدعى في الحفر في
غناه الدار كلام انه كالارض ام كالطريق قال رص ولو القى نحاسة في بئر خاصة يصح النقصان دون
الزح وفي النذر العامة يؤمر بكنسها كما مر في هدم حائط المسجد (سج) مثله لان للهادم نصيبا في
العامة ويتعدن وتعتبر نصيب عيره من نصيبه في الحاف الصان بخلاف الخاصة (طم) السليم مثلي
(سيت) العقم مثلي (ط) التراب من دولات القم وقيل مثلي (صغر) العزل مثلي (فتح طم) وكذا
المصروع منه (ص) غصن عر لا يسجد ثوبا او مساحة فلا تحل ما بناه او حديد اما تحل وشفافا يصح
قيمة الحديد والمساحة والعزل (شحن) يصح مثل الحديد ما لا رص ثكن في كرون العزل مثليا
ورايثان كالاريسم (جع) اختلف دليه وعليه قيمته (مت) لان كل ما كان من صنع العباد لا يمكنهم
مراعات المائلة لعارتهم في الاختلاف (حك) لو حوّل الدرس احرى في الاحارات لا يحور (مع شد)
لحور لا يتقوا منه قلت وعلى قولهما مثلي والعصير مثلي والاريسم وكذا الحطه المخلوطه بالشعير
(فتح) انشئت السعفة على العرق فالتقى دمهم حطه عيره في الماء حتى جفت يصح قيمتها في تلك
الحال (ط) فيها كلام قال رص العليلق المشمش اذ ابلع تشميسها عايتة مثلي ومثلها قيمى واليه اشار (سج)
قال لكواعل والنس واليحد والماء مثلية وفي اللس روايتان والليم والشم والالية والصقراط دجيه
* باب فيما يدور به العاصب عن الصوان # (نمر) عصب حيطا واستأجر المعصوب منه فلو دهاى قدر
العاصب ولم يعلم بالمعصوب منه نالها حطه فالعياص ان يبرأ كما لو غصب طعاما ثم اطلع له المالك
قال رص في الاصل اتلعه المالك في مقصوده من الطعام ولا كذا لك في العرع فانتما (نمر)
مرب حمار عوده يعينكم ووصى به ثم قال ان العيب فله ان يرجع بما ضمن ولو غصب حمارا ثم جاءه
وادخله في اصطبل المالك واجره به فقال نعم ما فعلت لا يبرأ أصل ابي جبيفة رص ويبرأ أصل محمد

روح لأن الاجازة لا تليق بالاتعال عند ابي خنيفة روح وتليق عند محمد روح * باب في ثبوت
الملك للغاصب وانقطاع حق المالك * (شمر) غصب دود القز واوراق الثوت وورباها فالغلب
لصاحب البذر (ذيت) الغلب للغاصب (فك) غصب دود القز وورباها فالغلب للغاصب ولا شريك
عليه عند ابي حنيفة روح وعليه قيمتها عند محمد روح قال رضي والفتوى في زماننا بقول محمد روح (شمر شمر
هني) عجن الغاصب الدقيق ينقطع حق المالك (شمر) جعل الارز وايض ينقطع حق المالك (قع
قمر) لا ينقطع (سمر) خش الخطة والدخن ينقطع (أوع) يحذر كل بيع الشاة (سلي) لا ينقطع وعل
هذا الوجه السهم ايض (منج طمغ) ويغيرها جعل الخطة كشكلا لا ينقطع (شمر) يبيع بالاسعار
منشارا فاكسر في النشر تصفين فل قعه الى السيل اذ قوضله بغير اذن المغير ينقطع حقه وعل المسموع
قيمه منكسر او كل الغاصب انما قصده منكسر او لو غصب ترابا واجميع عليه بقره حتى صار مرقينا
قالسوقين لصاحب البقر وعليه قيمة التراب ولو غصب بامع العضادتين وركبه في دياره ينقطع
بالقيمة (قع) مثله وقصارة الثوب بالنساشع والبراء كصنعة (سلي) وروشه بالظاهر كصنعة
والنحش تنقيص (قع) غصب قرطاسا وكتبه ينقطع (سلي) وصل غصنه بشجرة قليلة بالبحر كرفيك
جائز الرمن فهو له والشجرة لصاحبها ولو غصب التجار خشبة وادرجها في بناء غيره بغير اذن
مالكها لا يملكه التجار ولا رب الدار (يتم) غصب قطنا وحلجه لا ينقطع بحق المالك (سلي) باع
حبة الغير بغير اذنه وقطعة المشترى وبخاطه اضيى انقطع حق المالك (قنب) وجد في دار انسان
نعمر افالقى فيها ملح نصار خلا فوله وان لم ينقل الدنان عن مكانه قال روح عرف يهل الدنان بنفس
القار الملح يملك النخل (قع) سلك ما يغصنه الاترك من الجوز وع العوارض وسائر الخشب ويكسر ونها
كسر امتقا حشا لا ينقطع حق المالك لو ان اذداد قيمتها بالاكسر واليه اشار (ش) يبيع (غصب بطيخة
وقطع منها شريدة لا ينقطع حق مالكها ولو جعل كلها شرائد ينقطع طير وال اسمها ولو ذبح شاة غيره
وقطع لحمها اربا زنا فقيه روايتان (شجك) لتاج الائمة قتل غير انسان وضمن قيمته لا يملكه باءاء
الضمان حتى لا يكون عليه الكفر فان المضمون اذا كان ذما لا يملك بالضمان * باب في التسليم الى
التلف * تاج الائمة البخار فخرقت اجل في المراتين اذن الاخرى في المشاجرة تسقط منها القرط

فضاع لم يضمن (س) تعلق رجل برجل وخامسه فسقط عن المتعلق به شيء فضاع يضمن المتعلق
(حب) ولو سربه فسقط ميتا ضمن ماله معه وثيابه (ط) ضرره وسقط ميتا ضمن الضارب ماله وثيابه اذا
ضاعت (فع سي) ضرب غيره باغصى عليه ولم يمكنه الهراغ فاحل ثوبه لا يضمن الضارب (شبه فع)
القي موقري بيت حمام الغير ولم تجد محرجا فقتلت الحمام باحرها وهي طيارة بالخوارزمية تعجل
ما وروى من وانها عالة القية عند من يطيرونها يضمن قيمتها الى هذه الصفة (سي) اشتروا حصرا
واشرف على الاضرارك فقال للبايع لا تسقه فان السقى يضره فيمسا وجف العنب يضمن المقتان ان سقا
مقيا غير معتاد (فع) لا يضمن ارد حصرا اليوم الجحطة فلف بعضهم بعضا فوقع على زجاج الخزاف وتلدو
فا تكسرت يضمن الدافع ان اكسرت بقوة دفعه (تج) قطع شجرته فوقع على شجرة جاره فانكسرت
يضمن ولو اراد نقض حدار مشترك فمنعه حاره فقال الناقض ابلن لي فطأ خرب من دارك فانا ضامن
له فاذن له بعد الشرط فنقضته وخرب من داره شيء بنقضه لا يضمن ان لم يكن مباشرا وفي فتاوى
الفضلى مثله لكنه قال لم يضمن شيئا مطلقا كما لو قال ضمنت لك ما يهلك من ماله لا يصح وكذا الذي
نحما ما وعمرها قال ان لطقك ما صنعت حرا بدارك فعلى ضمانه شرف الائمة العقيلي هو مجد او
يخسقط حشبه على حد او جاره بهد لا يضمن (ط) هدم بيته فانه يضمن من ذلك بيت جاره لم يضمن
وفي فتاوى الفضلى ولو اذن لجاره في هدم احد او مشترك بشرط ان ينصب الا حشاه فلم يفعل ضمن
(عس) المالا يضمن على كل حال (فصح) فخرج رأ من مجعدة بغيره بغير اذنه وتركها مفتوحة فاذا بها
احر الشبلل لا يضمن (بم) مر بالرمث تحت القنطرة فحسب اسطوانتها وخرابت القنطرة يضمن
(الحث) سب في ملكه ماء فخرج من حبيبه الى ملك غيره ضمن الما لفضل استحسانا وكذا الودق فسقط
من ايت حاره شيء من ذلك (شع) اشتوى من هنة وبنى فيها قنطرة ما وروى في حوارها مكتب
فسقط من دق الحنطة والا وروى يضمن صاحب المد هنة قال روح لان التلف لما حصل بلك كان هذا
مباشرة لا تسليما ولا يشترط التعدي في المباشرة (نعت) قمار يدق الثياب في حانوته فانه يضمن حانطا
الجار يضمن لانه مباشر (شبه) اشتا جوفجار اليه يضمن جداره وهو على الطريق فاحل في هدمه سقط
شيء منه على رجل فمات يضمن النجار (فحب) جفرا مملووة في ارض الغير وجعل فيها جزرا وسقى

صاحب الارض ارضه ولم يعلم بذلك فهلكت ففيه اختلاف المشائخ والاجماع انه يضمن اتخذه فالبيع
 ووضع على مواضع البزور من رات لئلا يخرجهما الحمام او لا يفسد هالمطر فزالها انسان فهلك
 البزور فان زالها في غير وقتها والتزم الحفظ ضمن والا فلا وتفسير الضمان ان يقوم الارض مع البزور
 وتقوم بذاتها فيرجع بفضل ما بينهما ولو فتح كوة بيت فيه بطاطيح او ثمار فهلكت بالبرد ان جُمعت
 في الحال يضمن والا فلا كالرحل السفينة المشدودة بالشط (فع فك) منع وكيل الرعية الماء من
 صاحب الضيعة حتى يبس ذرعه لا يضمن (وك) غصب عجولا فالتفه حتى يبس ضرع امه يضمن
 العجل دون نقصان البقرة (جنس) آجر ارضه من رجل بحنطة فلما حصد المستاجر ذرعه وداسه
 منعه الموخر من نقله ليل فتح الاجرة فانفسد المطر لا يضمن (طس) الحمال نزل في مغارة ونهيا الله الانثقال
 فلم يفعل حتى فسد المتاع بمطرا وسرق يضمن اذا كان المطر والسرقة غالما فيها وقيل يشترط ان يكون
 صاحب المتاع معه ولو امسك رجلا حتى جاء آخر فاخذ منه ما لا يضمن الممسك (عمت) ادخل
 اجناسا له في المسجد بغير اذن خادمه واخذ مقتاحه وجاء شيل فاهلك بسط المسجد يضمن * بابه
 في ضمان الساعي والنام * (نعم) سعى برجل الى السلطان فاخذ منه ما لا يظلم يضمن الساعي
 وروى هذا عن زفر رح وبه اخذ كثير من مشائخنا لمصلحة العامة (شص) ان كانت السعاية بحق كما
 لو اداه انسان او دام على الفسق ولا يتعظ بالعظة فاخبر السلطان فغرمه ما لا يضمن ان اخبره انه وجب
 كنز او وجب لقطة وكل ب فيه فغرمه بقوله يضمن بلا خلاف كشاهد الزور اذا رجع اما اذا اخبره بان فلانا
 ياتي الى امراته فيشبه بها او يغرامته فيطأها وكل ب في قوله وغرمه السلطان فقليل يضمن الساعي
 على قياس قول محمد حيث قال ان كان السلطان جائرا يعوف انه يغرمه لا محالة يضمن واما اذا كان
 قد يغرم وقد لا يغرم لا يضمن وقيل لا يضمن مطلقا وهو قياس ظاهر الرواية (سبح) اشترى جارية
 بغيبة النخاس ومضت مدة فاخبره بهذا انسان فاخذ النخاسية يضمن قلت وهذه واقعة في زماننا
 في ديارنا فان الظلمة ياخذون الدامغان من جميع السلع فمن اخبرهم ببيع او شراء حتى اخذوا
 الدامغان او الجباية منه يضمن والمظلوم ان يرجع عليه (تبح) اخبر الظلمة ان لفلان حنطة في مطهرة
 فاخذها منه فله ان يرجع بها على المخبر وكل اذا علمها الظالم لكن امره الساعي بالاخذ يضمن (بمر)

النمام قال للظالم لظان فومن هيل فاخل منه فهو ضامن (تسج) شكى عند المولى بشيخ حق واتى
بقائد ضرب المشكورة فكم مرسته اويك يضمن الشاكي ارضه كالمال وقيل ان من حوس بسعايته فهدبه
وتصور احد اراسجن فاصاب بدنيه تلف يضمن الماسمي فكيف ههنا فقل اتعتى بايضمان في مسئلة
الهرب تال الاول ومايت المشكورة بضرب القائل لا يضمن الشاكي لان الموت قيه نادى فسعايته لا يغضى اليهم
مقالبا (تسج) قوم الدلال المتاع للجزية السلطانية او للامراء بما لا يتغابن فيه فاخذ منه بما اتي
القدر يضمن الدلال اذا علم تمام قيمته * باب فيما لا يجب الضمان باطلا به * (ميت) اراق البسور
في المعروف وكسر اوانيه او ما وحل في مجلس الشرب من آلات القسق فله ذلك ولا ضمان عليه (فتح)
مرض هند يقار ثور لا يرضى حيوته فجاء به فلم يجده ما يكرهه سلمه الى ام المالك فامرت تصان فادبته
بغير المالك في تصمين اي الثلاثة شاء ان لم تكن الام في عيال الابن والا فلا ضمان على البقار قال رح ولم يذكر
حكم الام والقصاب وذلك يمتنى على ان الاجنبى اذا ذبح حيوانا ما كره اللحم المغير في حال لا يرضى
حيوته وهو مذ كورنى (وط) فاخترار الصدر والشهيد رح في ذبح مثل عند الحيوان المروض اذا
كان ما كره اللحم ان الاجنبى يضمن بخلاف البقار والراعى (ت) الاجنبى لا يضمن كالسقاء والراعى
لا قرن في الذبح دلالة به (وم) فاما في القرم والبغل والحمار يضمن عند هم جميعا في الروقة
ايشري مسلم خمر امن ذمى فالتفها لم يضمن ولو خصبها منه فالتفها يضمن (نط) اشترى خمر امن
ذمى فشر بها فلا ضمان عليه ولا يضمن (حم) متلف كعاب الصبيان لا يضمن * باب في رد المعصوب
معينا او غير معيب وما يتعلق به (عيا) مائة المرد على الغاصب سواء غيب المعصوب او غاب المالك
منه وان اتى باضعاف قيمته (شفع) اغصيب حارية فحبلت فردها المالك فماتت في نفاسها ضمن قيمتها
هند ابى حنيفة رح كالوجنت ثم ردها فقتلت تصان بملك الجنارية وقال لا يضمن المنتقصان كالورد
بسمومة او زفت عند هـ فهلك بالحمى لونا ليجلد (بر) ضرب ثور غيره فكمرا لصلامه ضمن قيمته عند
ابى حنيفة رح وعند هـ ما نقصانه ولا يضمن للعاصب نقصان السعر * باب الغرس في ارض الغير والزراعة
والحفرة (علك) غرس في ارض الغير بغبر اذنه فالشجرة للغارس ويتصدق بما زاد على قيمة غرسه
لو كان مستحقا فتصدق به على نفسه يجوز وليس لصاحب الارض تملكها بالقيمة ولكن يخرم العارس

ثُمَّ ان الأرض ان ظهر (ط) ان يتملكها بملوكة بالقيمة ان اشترى القلع بالارض وقيل بقيته شجرة
الغيره حق القلع (عك) ولو غرسه المسلم في ارض مسلمة كان سبيلا (شمر) القى حب القطن في ارض
الغير غصبا ونبت فرباه مالك الارض فالجوزة للغاصب وعليه نقصان الارض ولا يكون تعهد ورضا
بده الا اذا ظهر انه تعهد للغاصب (بمر) ولو جاء المالك وكريها بعد نبات الزارع الغاصب وذرعه
بغيرها شيئا اخر لا يضمن للغاصب (فج) غصب ديرة وحفرها حوضا ضمن ضمان الا تلاف (شمر) ضمان
النقصان (سي) يورخل بالنكيس ويضمن ان تبص * باب في امر الغير بفعل فيحصل منه جنائمه
بالاتر * (فج) رجلان على شطى نهر فقال احدهما ارم بقائسى الى خرما وضاع في الماء يضمن اذا وفت
قوته برمي يوصله الى الشط والاشط (فج) حمدا امر غيره ان ينظر الى خابية هل صار خلا فنظر وسأل
تقيها من انفه دم وقد صار خلا يضمن نقصان ما بين ظهارة ونجاسته (عك) يضمن وعن ابي بكر
الحياضي سأل دم من مشترى الخنل في خابيته ان نظرقه باذن مالكه لا يضمن والا فيضمن
(صك) فصارت المسئلة خلافة (قب) استباح قوميا فقال له يا نعيم هل هانمك فاكسرت يضمن
وكل اذا قال مدتها فان انكسرت لا ضمان عليك يضمن ايضا قال (عس) هذا اذا اتفقا على
الضمن كما اذا اخل شيئا على سوم الشرى وقال له البائع ان هلك فلا ضمان عليك يضمن كل هذا
* باب في مودع الغاصب والغاصب والغاصب من المودع * (قب) اركب تلميذ مكارى
الحمار امرأة عليه بغير اذنه وهلك الحمار لا ضمان على واحد منهما اذا نزلت وسلمت الحمار
الى التلميذ لانه مودع عاد الى الرفاق وان هلك في حال الركوب يضمن المكارى ايها شاء
ولا يرجع احد هما على صاحبه بالمضمون قال روح على هذا العاواذق اذا حمل في العجلة متاعا
او انسانا (جت) ومن اقلف الغصب في يد الغاصب قاذى اليه القيمة برى وعن ابي يوسف روح
لا يبرأ بخلاف رد العين (ظمت) رد الغاصب الثاني قيمة الغصب الى الغاصب الاول يبرأ في قول
ابي حنيفة روح ولا يبرأ عند ابي يوسف روح (جك) يبرأ من غير ذكر خلاف ولا خلاف ان الغاصب
الاول اذا طلب القيمة عند فقد العين ان تقضى له بها ولا فرق بينه وبين المودع اذا غصب منه
الا في وجوه منها ان الغاصب الاول لو اقر بقبض العين او القيمة من الثاني لم يصدق الا ببينة

وَيُرَادُ الْعَاصِبُ بِاتِّقَارِ الْمُدْعَى فِيهِمَا وَإِنْ كَانَ الْغَضَبُ كَيْلِيًّا أَوْ زَيْفًا فَاسْتَمْتَعَهُ الْثَانِي فَاخْتِ الْأُولَى
 فِيمَتَهُ دَرَاهِمُ أَوْ دَنَانِيرُ لَا يُرَادُ الْثَانِي لِأَنَّهُ يَبِيعُ وَلَيْسَ لَهُ الْإِقْبَاضُ عَلَيْهِ أَوْ بَدَلُهُ * بَابُ مَسَائِلَ مَتَعَرَفَتَهُ
 (ابَيْحُ) غَضَبُ الْعَبْدِ الْمَكُونِ وَمَاتَ عَنْكَ فَلَا رِبَابَ الدَّيُونِ مَطَالِبَتُهُ بِالْقِيَمَةِ (قُضِيَ) أَدْعَى أَنَّهُ إِرَاقُ
 خُصْمِ الْمُسْلِمِ وَقَالَ الْمُسْلِمُ أَرَقْتَهُ بَعْدَ مَا صَارَ خَلَا فَالْقَوْلُ لِلْمُتَلَفِ (تَسَحَّجَ) لَهُ حَقُّ الْقَرَارِيِّ أَرْضٍ وَقَفَ
 أَوْ سُلْطَانِيَّةً وَيَتَصَوَّرُهَا غَيْرُهُ لَيْسَ لَهُ حَقُّ الْإِسْتِرْدَادِ (عَسَجَ كَسَبَ) لَهُ ذَلِكَ (يَبِيعُ) وَإِنَّمَا يَثْبُتُ حَقُّ
 الْقَرَارِ إِذَا تَرَكَهَا الْإِمَامَ لَهُ حِينَ تَسَمَّيَ بِالْإِبْتِدَاءِ قَالَ رَحَنُ تَوَلَّى (يَبِيعُ) أَحْوِطُ الْجَمَاعِ الْأَصْغَرِ أَدْفَعُ
 هَذِهِ الْقَعْقَمَةَ إِلَى أَحَدٍ مِنَ الصَّغَارِيِّينَ لِيُصْلِحَهَا فَنَدَفَعَهَا إِلَى أَحَدٍ وَنَسِيَهُ لَمْ يَضْمِنْ كَالْمُدْعَى إِذَا نَسِيَ
 الْمُدْعَى أَنَهَا فِي أَيْ مَوْضِعٍ وَمِثْلُهُ فِي تَنَاقُصٍ مَا دَفَعَ هَذَا الْغَزْلَ إِلَى نَسَاجٍ لَمْ يَعْينَ وَلَمْ يَقُلْ إِلَى
 مَنْ شَتَّ دَفَعَ وَهَرَبَ الْمُدْعَى إِلَيْهِ لَا يَضْمِنْ وَهَذَا اخْتِلَافُ أَمْرٍ أَوَّلٍ لِلْوَكِيلِ وَكُلُّ أَحَدٍ لَا يَصِغُ
 وَأَمَّا يَصِغُ أَنْ يَقُولَ وَكُلُّ مَنْ شَتَّ وَكَذَلِكَ الْخَلِيفَةُ إِذَا قَالَ لِرَأْيِ الْبَلَدَةِ قَدْ أَخَذَ الْقَعْدَاءُ لَا يَصِغُ وَلَوْ
 قَالَ مَنْ شَتَّ صَحَّ (تَسَحَّجَ) لَهَا حَنْطَةٌ رَيْبِيَّةٌ فِي خَائِيَّةٍ وَخَرِيفِيَّةٌ فِي أُخْرَى تَامَرَتِ اخْتِهَا أَنْ تَدْفَعَ إِلَى
 حَرَائِهَا الْخَرِيفِيَّةَ فَأَخْطَأَتْ قَدْ نَعَتْ إِلَيْهِ الرَّيْبِيَّةَ ثُمَّ أَرْسَلَتْ الْمَرْأَةَ بِنْتَهَا مَعَ الْحَرَائِ لَتَنْقِلَ إِلَيْهِ
 الْحَنْطَةَ لِلْبَدْرِ فَقَعَلَتْ وَبَدَلَهَا فَلَمْ تَنْبِتْ ثُمَّ قَبِيْنِ أَنْهَا رَيْبِيَّةٌ تَضْمِنْ أَيْ الثَّلَاثَةَ شَاءَتْ لِأَنَّهُمَا أَخْطَأَتْ
 الْأَخْتِ صَارَتْ غَاصِبَةً وَالْبِنْتُ وَالْحَرَائِ غَاصِبَتَا الْغَاصِبِ قَالَ رَحَنُ وَهَذَا أَحْسَنُ دَقِيقٌ يُخْرِجُ مِنْهُ كَثِيرٌ
 مِنَ الرُّوَقَاتِ * كِتَابُ الرُّودِ بَعْدَ * بَابُ فِيمَا يَصِيرُ بِهِ مُرْدَعًا * (عَلَيْكَ) وَضَعُ مَبْدُوءٍ شَيْءًا وَقَالَ لَهُ أَحْفَظْهُ
 حَتَّى أَرْجِعَ فَصَاحَ لَا أَحْفَظْهُ وَتَرَكَهُ صَاحِبُهُ صَارَ مُرْدَعًا وَيَضْمِنْ أَنْ تَرَكَ حَفْظَهُ (فَلَيْتَ) لَا يَصِيرُ مُرْدَعًا
 وَلَا يَضْمِنْ بِتَرْكِ الْحَفْظِ (طُ) مِثْلُهُ (عَلَيْكَ) وَكَذَا إِذَا قَالَ لِعَبْدِي هَذَا الْجَانِبُ مِنْ بَيْتِي إِلَّا أَنِّي
 لَا أَلْزِمُ حَفْظَهُ يَعْنِي يَصِيرُ مُرْدَعًا * بَابُ فِيمَا يَضْمِنْ بِهِ الْمُدْعَى * (تَسَحَّجَ) الْمُدْعَى يَلْبِسُ الرُّودَ بَعْدَ
 وَيَنْزِعُهَا وَيَسْتَعْمِلُهَا كَثِيرًا فَغَسَّهَا فِي غَيْرِ الْإِسْتِعْمَالِ لَا يَضْمِنْ (شَمَّ) دَفَعَ إِلَيْهِ ذَهَبًا لِحَفْظِهِ
 فَالْقَاءُ فِي فَمِهِ كَعَادَةِ التِّجَارَةِ سَبَقَ حَلْقَهُ لَا يَضْمِنْ (يَسْتَبَدَّ) دَفَعَ إِلَى مَرَأَتِهِ قَعْقَمَةً لِسُقَى الْمَاءِ فَتَغَاغُلُ
 عَنْهَا نَضَاعٌ لَا يَضْمِنْ (فَسَبَّ) أَوْ دَعَا دَنَانِيرُ وَسَأَلَ مِنْهُ أَنْ يَقْرَضَهُ دَرَاهِمُ فَرَضَ الْمُدْعَى الدَّنَانِيرَ فِي حَبِيزِهِ
 لِيَسْتَلَّ لَهُ الدَّرَاهِمُ ثُمَّ قَامَ وَنَسِيَهَا نَضَاعًا يَضْمِنْ أَوْ دَعَا سَكِينًا فَيَجْعَلُهَا فِي سَاقِ أَخِيَّةٍ لَا يَضْمِنْ أَنْ لَمْ يَقْرَضْ

فما الحفظ وقد مر أن المودع لو فتح الكوة في الشتاء وتركها مفتوحة فهلكت الفواكه والبطايح المودعة
 ويضمن أن جملة في الحال والأفلا ولو أودعه قراطيس فوضعها في الصندوق ثم وضع فوقه ماء
 لبشره فتقاطر الماء عليها فهلكت لا يضمن (فتح) وضع الوديعة في داره وبين أهلها أو في كثير من
 فبما عرفت فإن كان شيئاً يحفظ في الدار مع دخولهم لا يضمن ولا فيضمن والذهب يضمن (بو) اخترق
 بيت المودع فلم ينقل الوديعة إلى مكان آخر مع إمكانه يضمن إذا تمكن من حفظها بنقلها إلى مكان آخر
 قال روح ويعرف من هذا كثير من الوقائع (بف) أودع غنم لواله مالا فوضعه في أيام السلطان
 فبذل امتعته وترك الوديعة وتواري فغير ملي بيته والوديعة يضمن وإن ترك بعض امتعته في بيته
 * باب الشرط في الوديعة وحفظها بين الغير والأمر بتعويضها إلى الغير * (فح) خلوا في أودعه بقررة

وقال له إن أرسلت ثيرانك إلى المرعى للعلف فاذهب بتقرتي أيضاً فذهب بها دون ثيرانه فصاحت
 لا يضمن (يم) أودع شاة فلحقها مع غنمه إلى المرعى للحفظ فسرق الغنم يضمن إذا لم يكن الراعي خاصاً
 للمودع (ط) المودع لو أرسل الحمار أو البقرة إلى المرعى يعتبر فيه العرف (فتح) سلم المودع الدار التي
 في بيت منها الوديعة إلى آخر لحفظها أن كادت الودائع في بيت مغلق خطين لا يمكن فتحه بغير مشقة
 ولا فيضمن (ظم) وكله بقبض وديعته يحفظ المودع فعليه بعد أيام فامتنع وهلك يضمن لأن الثابت
 معيانة فوق الثابت بالبينة ولو أثبت وكالته بالبينة فامتنع من الدفع بعد الطلب يضمن فهذا أولى

* باب في مسائل متفرقة * (فح) جحد الوديعة ثم ادعى المودع ضياعها ليس له أن يحلف المالك
 على العلم (فغ) اشترى بطيخة وتركها عند البائع حتى يرجع ثم غاب وخيف عليها الفساد فللبائع
 بيعها دون أكلها بشرط الضمان (فم) حملت زوجة الابن إلى دار أبيه قالية فآخذها الأعرنة وقصر
 البصر في المنع منهم مع قدرته عليهم يضمن قال روح قد جعله مودعاً بدم الأيداع دون
 أهله وخذله لأنه القيم في الدار والمتصرف فتعين للحفظ * كتاب العارية * باب في التصرف فيها
 بخلافه * (فح) استعار من اليدق مبطخة فلقها وفرغ ثم أعادها من غيره وضاع يضمن المالك أيهما
 شاء (سني) مثله قال روح قال (أب) المروا المسحاة مالا يختلف باختلاف المستعمل وإنما الضمان
 بكون العارية بعد انتهاء مباحها بالفراغ من العمل الذي أقيمته للاستعارة (شم رفع) قال للمستهتم

أمرت دأبتى منه ، ولم يضم شيئا فلور كنهها ليس له ان يركبها فيه ولا ان يكفعها اليه للحمل ولو حمل
عليها فله ان يعبرها فيه للحمل (تج) استعار دأبتى ولم يعلمها حتى ماتت يضمن اسعار كندرة ثم
لها ما من غير ولا يضمن ولو استعارت بلا في المصيبة ثم خرجت منها الى مكان آخر فتعمرت تضمن
فالإعارة كانت توفى بالزمان توفى بالعمل (تج) استعار فاما ضرره في الحطب ومحتشد دهره ثم
وتيزد بكر كرفت وصهر عا آتير زدوا تكهر يضمن (تج) ان كان الضرب معتاد الا يضمن استعار
الواصي دأبتى لعمل الصنى ولم يرد بها بالليل حتى هلكت فالصبيان على الصبى دون الوصى قال روح
وانها عجيبة (تج) استعارت طستا وغسلت فيه بالبحر يبيع بارقاغ فالكسر ان كان يعسل مثلها في مثله
وكان الغسل مغتلا لا يضمن استعار جمارا فخرج في العجل لا يضمن ولو استعار قند والطبخ فطبخ
فيها مرقه ولقها من الكانون مع المرقه واخرجها من البيت فوقع من يداها وانكسر فالصحيح انه
لا يضمن لحيال الحال اذا رقت (ط) مثله كالزجاج حارت ثوبا بالتلفه فتحرق من لونها واستعارت
موا ويل فزلقت رحلها في المشي فتحرق لا يضمن (ط) وقع من يداها البيت فبيع على ودية
عنده فاسد بها او غير عليها فيسقط عليها فالتسليم يضمن وان كان يباعا او وهداة استعاره ليمسكه
لم يضمن هو ولا ايجوده بخلاف الحال لان فعله بعوض فيقتيل بشرط السلامة بخلاف هله باب في
التصرفات التي يسلكها المستعير (فيث) استعار كتابا ليقرأه جاز ان يصلح خطا ان علم انه لا يكره
فذلك ما يكره ولا يجب والا فلا (تج) استعار دأبتى للحمل فله ان يركبها كالا حارة ولو استعارها للحمل
عليها كذا امنا من الجنطة الى البلد فهلكت الجنطة في الطريق فله ان يركبها الى البلد وفي العود
ايضا الى منزل المغير وكان الى الاجارة اذ لم يكن المكاره عدله للعوف (تج) واعارة المظرب بالبحر
وارمى كالتياب ليس له ان يعيد غره في باب فورد العارية (متمم) استعار دأبتى للحمل الى
مكان كذا او قال له المالك ابعثها مطلقا فتبعها على يد من ليس في ماله تملك في الطريق لم يضمن
(تج) مثله ولورد الثوب المستعار فلم يجد المغير ولا من في ماله فلما سكه الليل وهلك لا يضمن ولو
وجد في ماله ولم يرد يضمن ولو استعار دأبتى ليركها بنفسه ثم ردها بيده من في ماله فركها ضمن
(تج) او دهن احياء ما وغاب ومات ولم يجد المودع والراث له سوى بنت ابنته المراهقة يعدل الى مع

اليها اذا كانت تقدر على الحفظ * باب في الالفاظ التي تكون امارا * امارا الجزء الشائع تفتح
 كيف ما كان في التي تشمل القسمة او لا تحتلها من شريك او اجنبي وكل امارا الشئ من اثنين
 اجمل او فضل بالتصنيف او بالتثليث (فتح ظم) دفت لك هذه الحمار لتستعمله وتعلقه من عند
 نفسك فهو امارا * كتاب الشركة وانه يشتمل على ستة ابواب * باب في الشركة الصحيحة والفاسدة
 (جب فتح) اشترى ثمر اكرم ثم قال للبائع بالبح اذا فكام في الربع فقال نعم وبقي عليه فليس بشركة (فتح)
 اشترى ثمر اكرم ثم قال لا آخر اشركتني فيه في الثلث فهي فائدة ان كان ذلك قبل ادراك الثمر (بم)
 اشترى ثمر فقال له آخر اشركني فيه فقال هلال بالبح انا لا يصير شريكا لان معناه اشركك لا اشركت
 كقوله كل فيقول فليكن معناه مأكلا (فتح بني) (هـ) سفينة فاشرك مع اربعة على ان يعلموا بسفينة
 والاشراك الخمس لصاحب السفينة والباقي بينهم بالسوية فهي فاسدة والحاصل لصاحب السفينة وعليه
 اجر مثلهم لهم (فتح) باع فاليوم الخمسين دينار ثم قال البائع اكون شريكا لك فيه فقال المشتري نعم فسكتا
 على ذلك فكان البائع يبيع بالبطاطين والمشتري يبيعهما في السوق على هذا حتى نقلت لا يصير شريكا
 فيه (صح) باع بقرة ثم سألها من المشتري بالبح فامتل ان فقال المشتري هافر نيل فامتل ان يا مادك
 مادك اود شعاع وحيك اود ونيك فاما البائع معي هيل اميس قبول مكان فهذا البيع النصف هر فافكون
 شركة واولادها بينهما (قرب) درو شخص قرارا اذ ند بايكن يكره ملك فلان را هر دو بخريم فذهبا اليه
 وعقل احل هما بحضرة الآخر وكان ساكتا فينبغي ان يكون مشتركا بينهما قال رح ينبغي ان يحفظ هذا
 فان المنصوص عليه فيما اذا اصطالحا انه اذا اشتراه احل هما يكون على الشركة انه يكون مشتركا بينهما
 لا هذا (عك) اقترض لصاحبه مائة ودفعها اليه ثم اخرج مائة اخرى واخطا المالكين وقال للمستقرض
 خذ هما واتجر بهما على الشركة فهل المختل وليس بشركة (جمن) والروضة قال محمد بن الحسن رح اذا
 كان دود القر من الخبز وورق التوت منه والعمل من الآخر على ان القر بينهما نصفان او اقل او اكثر
 لم يجز وكل الركان العمل منهما وانما يجوز ان لو كان البيض منهما والعمل عليهما وان لم يعمل صاحب
 الاوراق لا يضره وبه نص (خج) قال بخلاف المزاولة (ط) مثله * باب في شركة العنان * (شم)
 هقل اشتركة عنان بالذاتين ورأس مال احل هما غائب لا يصح ولود فعه بعد الا فتراق عن المجلس

ليشترى الشريك بالدين على ذلك العقل ينقل الشركة بالدفع (فك) شريكاً كان شركة عمان على العصور
 أسلم أحدهما إلى صاحبه في كرحطة على الشركة لا يصح أصلاً * باب في الشركة بالإعمال * (فع عليك)
 اشترك ثلاثة من المالين على أن يملأ أحدهم الجواني ويأخذ الثاني من فمها ويحملها إلى الثالث
 فينقلها إلى بيت المستاجر والآخرينهم بالسوية فهي فاسد قال روح فساد هالهنه الشروط فان شركة
 المالين صحيحة اذا اشترك المالون في التقل والعمل جميعاً (ش) فيجان اشتركا في نقل كتب
 الحاح على أن ما رزقهما الله تعالى فيه فبينهما نصعان فهل شركة حائزة (من) استأجر رجلين
 يعملان له طعاماً من القرات فحمل كله أحدهما وعما شريكاً في العمل فإلا حري بينهما وإلا فللعامل
 نصف الآخر في نصف الطعام ولا شيق له في النصف الآخر لأنه كان صامناًه (خمر) ولا يجوز شركة
 الدالين في عملهم (فمب) ولا شركة القرآء في القراءة بالزمرة في العالس والتعاريل لأنها غير مستحقة
 عليهم (شص) ولا شركة السوال لأن التوكيل في السوال لا يصح (تج) خياط وتلميذ اشتركا في الخياطة
 على أن يقطع الأستاذ الثياب ويحيط التلميذ والآخر بينهما نصفان والمالكان على أن يهيئ أحدهما
 الغزل للنسج وينسجه الآخر وينبغي أن يصح هذا الشركة كالمواشرك حياط وصناع (شص) اشتركا على أن
 يتقبل أحدهما المتاع ويعمل الآخر ويتقبل أحدهما المتاع ويقطعه ثم يدفعه إلى الآخر ليجعله بالنصف يجوز
 * باب في الاختلاف بين الشريكين وتصرف أحدهما في الأعيان المشتركة * (فع) قال الشريك ربحت
 عشرة ثم قال ربحت ثلاثة فله أن يحلعه بأنه لم يربح عشرة (بمح) اعتلت دابة مشتركة وأخذ الشريكين
 فائس وقال السيطارون لا بد من كيهما فكروا بها الحاضر مهلك لا يصح ولو كان بينهما متاع على دابة
 في الطريق فسقطت فأكبروا أحدهما دابة مع غيبة الآخر فأمس أن لا يهلك المتاع أو ينقص حائز
 ويرجع على شريكه بحصته (بمر) داربين اثنين غاب أحدهما وأحدهما الأجر وأخذ الأجرة فللعائيد
 أن يشارك في الأجرة قال روح فهل الإشارة إلى أن الباعث لم يملك الأجرة (ص) أشار إلى أنه يملكها
 ويتمتق بحصة شريكه للبحث بالعاصف (بمر) داربين اثنين ولهما زوجات وللأختين
 زوجان للأخوة إن منعوا الزواج الاختين عن الدحول فيها إذا لم يكونوا محرمين لزوجاتهما ولو كانت
 بين اثنين يسكنان فيها فليس لأحد منهما أن يمنع صاحبه من العود على سلطانها لأنه تصرف في ماله

حق يؤيده ما ذكر في (ط) عن الفضلي انه لم يجد ارا مشتركا بينهما وارا اهل الشريكين ان يرفع
 اطول مما كان ليس للآخر منعه الا اذا كان خارجا من الرسم (عس) له منعه وعن محمد رح منعه
 وهذا بخلاف الصعود لانه لا ضرر في الصعود والضرر في رفع البناء لازم (ت) ارض بينهما فباعنا
 احدهما فاشريكه ان يزرع نصفها ولو اراد ذلك في الغام الثاني يزرع ما كان زرع وقد كتبت في
 القسمة ان للقاضي ان ياذن للحاضر في زراعة كلها كيلا يضيع الخراج * باب فيما يتعلق بالدين المشتركة
 والد يورث في مال الشركة * (فتح بفتح) قبض احد الشريكين نصيبه من السلم والدين المشترك ورضي
 الآخر بقبضه لنفسه فله ان يرجع عليه بحصته بعد ذلك (تصح) ولا حل للشريكين الا واحد الورثة ان يطلبنا
 نصيبه من الدين المشترك بينهم بسبب واحد حال عيبة الباقي نص عليه في ودعة (جص) وفي
 الجامع الكرخي لو كان بينهما ثمن عبد دين باعاه من رجل او قتل لهما عبد او غصب او استهلك
 او ورثا ديننا عن رجل فقبض احد هما نصيبه فهو حصته وملكه ولم يقبض من حصته شيئا لكن كشرى
 ان يشركه فيما قبض سواء كان المقبوض مثل الدين او اجودا واردي فان اخرج القابض من ملكه
 لم يكن لشريكه على الغير سبيل ومن لشريكه نصف ما قبض فان هلك ما قبض الشريك فلا ضمان عليه فيما
 قبض ويكون مستوفيا حقه وما بقي على الغريم لشريكه (فتا) الشريك مات ومال الشركة ديون على
 الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهلا يضمن كالومات مجهلا للعين * باب مسائل متفرقة * (فتح) حجام
 الحمام ياخذ سبع الغلة والمواضعة والعرف ظاهر يجوز (فتح بفتح) اب وابن يكتسبان في صنعة
 واحدة ولم يكن لهما شريك فالكسب كله للاب اذا كان الابن في عيال الاب يكونه معين له الا ترى ان
 لو غرس شجرة تكون للاب (فتح بفتح) وكذا في الزوجين اذا لم يكن لهما شريك ثم اجتمع بسبعيهما
 اموال كثيرة فهي للزوج وتكون المرأة مغينة له الا اذا كان لها كسب على حدة فهو لها (كسب)
 الكسب بينهما نصفان قال رح وهكذا اكنت اسمع الجواب من اقواه الناس انه بينهما نصفان (بسم)
 وما تغزله من قطن الزوج وينسجه هو كرايس فهو للزوج عند هم جميعا (تصح) قال لي عشرة دنانير
 فادفع الي ذهب فاشترى باكل سلعة بالشركة ولم يعين مقداره فادفع اليه خمسة فاشترى بالخمس عشرة
 سلعة تكون اثلاثا كانه قال اشترى بالخمس عشرة سلعة بالشركة ولو قال ذلك يكون اثلاثا كل واحد له

المشركة تحتل شركة الاملاك ثم مال وهل اذ اعين السائل جنس السلعة كالحنطة وقحوها فاما اذا لم يعين فاكل للمشترى وعليه الحصة لعدم صحة التوكيل للجهالة (فعل ش) في شرط الربح يعتبر قيمة راس مال كل واحد منهما وقت عقد الشركة وفي وقوع الملك للمشترى تعتبر قيمة راس مالهما وقت الشرى وفي ظهور الربح في نصيبهما او نصيب واحد هما يعتبر وقت القسمة لانه مالم يظهر رأس المال لا يطر الربح * كتاب الصيد واليد بائع وانه يشتمل على سبعة ابواب * باب في الصيد * (شمر) جفرير ان فخطيرة لصيل الذي باب بحيث اذا وقع فيها لا يمكنه الخروج وذهب الى الجمعة ووضع قفله امام البيوميتة لتد صره الى المرور بها فيقع فيها ثم وقع فيها يدب بهر للجان (بم) نصيب متجلا لصيل حمار الوحش وسمى به ثم وجد حمار الوحش مجروحاً به ميتاً لا تعبل ولورمى طير في الماء فادماه ثم فرغ الجف وحاص في الماء فوجد ميتاً وكان بحال لو خاض فيه متحماً لوحد وحياتيل (نصيب) لا تعبل (بم) رمى صيد اما مرغيره بالطليد جار (شص) رمى صيد افخر ح ظهره ومات في الماء لا تعبل (شص) يجل فان اصاب بطنه او حنجره لا يجل (بم) ولورمادى الهواء ولم يصبه فلما عاد السهم الى الارض فاصاب صيد اجل لبقاء فعله ولهذا الواصا اب انسايا حالة العود او مالا يصيب (خج) ولو ارسل كلبه فاخذ صيد اكثر التسمية واحدة بغير اشتغال الكلب بشيء آخر ولا ترك يجل الكل * باب فيما يوكل من السمك وغيره * (فعل علك) ارسل سمكة في ماء نحس بكبريت فيه لا يابس باكلها للحصا (خج) وحده سمكة وعروحة ميتة في البحر طاف في تيل (علك) لا يجل الصيد ولا يشبهه بالحقاش (نحس) وغيره يجل (ط) في الحفش اختلاف (ت) امر بكر لا يابس باكل الهد هيد (عت) احدي لترتفع ثدي المكلمة يجل اكاه اذ اذبح بعد ايام والا فلا وقال ابن المبارك في المربى بلس الا تان اكبره ويجل اكاه * باب في الدبائج * (شمر شد) اشرف ثور على الهلاك وليس معه الا ما يخرج من بطنه ولو طلب آلة الذبيح لا يدرك ثم كوته فجر ح من الله لا يجل اكاه الا اذا قطع العروق (فعل) يجل ان حرحه (فعل صت) وعس ابي على انه يجل في بيعة المحسرة اذا كانت اباد عم مسرة فلتهم كاهل البدمه وان كان اياه هم من اهل العدل لم يجل لانهم بمنزلة الموتى بين وعن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجل ولو ذبحه لقائم الامير او واحد من العظام

فذكر اسم الله تعالى لا يحل لأن في الأول الذبح لله والمنفعة للغير ولهذا يضعها عنه ويأكل
 منه وفي الثاني لتعظيم الأمير لا لله تعالى ولهذا لا يضعه عنه بل يدفعه لغيره (ط) مثله قال روح
 قلعى هذا ما يفعله القصابون في بلدنا من اصعاد البعير بالبحار تاك وقت النثار فيك بحونه فيه فهو ميتة
 وإن ذكر واسم الله تعالى عليه ويكفرون بذلك وهذا فصل عنه الناس غافلون خواصهم فكيف
 عوامهم (عك) قال عند الزبح لا اله الا الله وذبح النصف من الودجين والحقن والمزج ثم قال
 ومحمد رسول الله ثم قطع الباقي لا يحل وتجريد التسمية فريضة ولو قال بسم الله وترك الهاء لا يحل (ث)
 إن قصد ذكر الله وترك الهاء يحل وإن قصد ترك الهاء تحريم (ط) مثله (فجع ظم) ولو قال الله ولم يذكر
 غيره يحل (شم شه فجع) مثله قال روح أنها يحل إذا أراد به التسمية فقد قال في مختصر الكرخي
 وشرح القدوري إذا قال سبحان الله أو قال الحمد لله يوكل إن أراد به التسمية ثم قال في الكتابين
 وكل اكل شيء ذكر من أسماء الله تعالى على ذبيحته يريد به التسمية يوكل (ط) إذا أراد بقوله سبحان
 الله الحمد لله الله أكبر التسبيح أو التكميل أو التكبير لا يحل قلت فكل في قوله الله إذا أراد به ذكر
 الله ولم يرد به التسمية لا يحل * باب فيمن يلزمه الاضحية * (شم) لهاد ارتبلغ قيمتها نصا
 تسكنها مع زوجها فغلبها الاضحية وصلة الفطر إذا قل زوجها على الاسكان (فجع تبح كبت)
 لا يجب عليها الاضحية ولا صلة الفطر موسرا كان الزوج او معسرا قال روح فاختلافهم فيه يدل
 على أنها إن لم تسكنها ينبغي أن تجب عندهم وبه اجبت (كسج) له دين على الناس مؤجلة وليس
 في يده أيام الاضحية ما يشتري به الاضحية لا تجب (عك) له دين على مفلس مقر لا تجب ما لم
 يصل اليه (عك) له دين حال او مؤجل على مقر ملي وليس في يده ما يمكنه شري الاضحية لا يلزمه
 أن يستقرض فيضحي ولا يلزمه قيمتها إذا وصل اليه الدين لكنه يلزمه أن يسأل منه ثمن الاضحية
 إذا غلب على ظنه أنه يدفعه (فمح) له مال كثير غائب في يد شريكه او مضارب به ومعه ما يشتري به
 الاضحية من الحجريين او متاع البيت يلزمه الاضحية * باب ما يجوز من الغنایا وما لا يجوز (شم)
 أربعة عشر نفرا ضموا بنقرتين مشتركتين ينبغي أن يجوز (بم) لا يجوز التضحية بالشاة المروثة
 (شم) قيل لا يجوز التضحية بالشاة الجنثى لأن لحمها لا ينطبخ (فجع ظم) تما شر شعر الاضحية فيه

ضيروته يجوز إذا كان لها نقيض أو قطع اللسان في الثور يمنع وفي الشاة اختلاف (جص) والقطع
 في الإذنين لا يجمع عند علي الرازي ويجمع عند ابن مساعة (حك) لا يعتبر الشعر المسترسل مع
 الذنب في المانع (حك) مثله (خو) يعتبر * باب في التخصية عن الغير ورواها * (بو) استرو
 شاة للأصحية تعصبها منه رجلا ثم لجهانبة الاضحية عن المالك يجزيه ولا يحتاج إلى الأجازة (سج)
 ثالثا زوجهما صح عن كل عام من مهري الذي لي عليك بكذا وكذا ففعل ففيه اختلاف (سم) لا يجوز
 التصديق بقيمة الاضحية بعد وقتها على الزوجة المعسرة ولا على الزوج المعسر عند أبي حنيفة روح
 خاصة (ظلت) ولا على أمه المعسرة * باب التصرف في لحم الاضحية وسائر أجزائها * (بم) تصدق
 بلحم الاضحية على الفقير نسبة الركوة لا يجوز في طاهر الرواية (حك) يجزيه (بو) يجوز ولكنه يأم
 (حك) اشترى بلحم الاضحية ما كولا فأكله لا يلزمه التصديق بقيمة اللحم استحسانا (بم) إذا
 لم يجد اضمحية في بلد أو قريته يلزمه المشي لطلبها إلى موضع يمشون إليه من بلدته لشراء الشاة
 * كتاب الوقف وانه يشتمل على اثنين وعشرين بابا * باب في الإعطاء التي يقع لها الوقف وفي
 أصافته إلى ما بعد الموت وتعليقه به * (يم) قال هذا الذي كان موقوف بعد موتى أو قال مسبقا
 ولم يعين مصرقا لا يصح (حك) قال دارمي هذه مسألة إلى المسبق بعد موتى يصح أن يخرجته
 من الثلث وعين المسبق والأفلا (فع) (حك) قال ابن مت هذله الدار مسألة لمسجد المحلة ثم مات
 صارت مسألة (ت) عن أبي بكر السليحي قال ابن مت من مرضى هذا انقل وفتت أرضي هذه لا يصح
 لأن الوقف لا يتعلق بالأحطار (صح) مثله (بم) سبقت هذه الدار إلى وجه إمام مسجد كل أعين
 جهة صلواتي وصياماتي تصير وقفا وان لم يقع عنهما كالأوصية لأن ينته عن الصلوات تصح ويستحقها
 ولا يجزيه عنها * باب ما يجوز من الأوقاف وما لا يجوز * (شمس) (بم) غرس شجرة على
 ضفة نهر عام ليستغل بها المارة وجعلها وقفا عليهم أو على قنطرة معينة لا تصير وقفا (فع) تصير وقفا
 أن كان عادتهم غرسها لعامة المسلمين ولو وقف ضيعة على وأعطى غير معين في مسجد كل يصح
 ولو وقف ضيعة للمسجد بنى في محلة كل أثم مات المسلم ثم بنى المسجد لا تصير مسألة (قح) وقف
 الأدوية في البيمارخانه لا يجوز إذا لم يذكر الفقراء (بم) وقف مائة وخمسين دينار على مرضى

الذهب الى انسان متخارية ليستغلها ويصرف الربح اليهم (ط) وقف الدراهم والمكيل والموزون
 كذلك (طشدين) وقف ارض على المقبرة او على صوفي خانه بشرائطه لا يصح (قص) وقف ارض على
 الصوفية وطلبة العلم فقيل لا يجوز لانهم ليسوا بمعلومين وقيل يجوز لا رادته الفقراء ويصرف الى
 الفقراء منهم وهو الاصح (ظم) بنى مدرسة ومقبرة لنفسه فيها ووقف عليها ضيعة وبين فيها
 ان ثلاثة ارباعه للمتفقين وربعه يصرف الى من يقوم بكنس المقبرة وفتح بابها واغلاقه والى من يقرأ
 عند قبره وتضي القاضى بصحته وفيه وجعل آخره للفقراء ليحل لمن يقرأ عند قبره اخل هذا المرسوم
 وليس يكسبه وكل اذا كان فيه وجعل آخره للفقراء وسلمه الى المتولى وليس فيه وقضى القاضي
 بصحته ونظائره في الوقف لالهلال وللخصاف (عك) وقف ضيعة على من يقرأ عند قبره لا يصح وكل
 الوصية (جم) يصح الوقف (ك) وقف ضيعة على من يقرأ عند قبره كل يوم وسلمها الى المتولى
 فقال هذا التعيين باطل (فتح) سبيل طاحونة وراحا الى المسجد لا يصير مسجلا لعدم جريان التعارف
 به (خويوت) وقف ليشتري البسط للفقراء اذ جاز (سج) وقف ارض فيها اشجار وزروع لغير الواقف
 كما لقى التي تغنيها الامراء يصح وقفها وتسليمها الى المتولى مع شغلها بها بخلاف الهبة فان القبض
 ثمة شرط لتماها دون الوقف والشغل باشجار الغير لا يمتنع التسليم كافي البيع (سج) وغيره وقف
 هجري رجا الميل مع البيت الذي فيه دون سقفه يصح قال رح وهذا يرجع الى وقف المشاع وكان هذا

اختيار القول ابي يوسف رح (فتح) ولا يجوز وقف فعل البقر وغيره لينزوا * باب فيما يتعلق بالمقابر
 والمساجد والطرق الداخلة في الوقف * (فع) رعية ووقف فاستثنت منها مساجد ها ومقابر ها
 لكونها لم تحدد فاشترى رجل ارضاً منها نادى الموقوف عليهم فساد الشرى وادعى المشتري صحته
 وبطلان الوقف بسبب عدم تعديل المستثنيات وحكم الحاكم بصحة البيع وفساد الوقف ينقل الحكم
 (شمر ضح) ينفذ البيع وانما يبطل الوقف ان لم يكن محكوما به (صح) وقف رعية يد كرح ود
 المستثنيات من المقابر والطرق والمساجد والحياض العامة (فع) لا بد من ذكرها حد ودها
 (شمر) لا بد من ذكر الحد وان امكن (سى) لا يصح الوقف بدون التحديد (كسج) كس كس
 صيب) وبقيت ايمة خوارزم وقف ارضية المملوكة على اولاده واولاد اولاده وبقا لا زما مع شرائطه

وكان في حلاؤها ارض مسئلة الى قنطرة بهر عام وهذا مسئلة فدية معلومة حل ودها معروفة
مشهورة عبيد اهل الرعية والواقف والموقوف عليهم وحكيم الحاكم بعبادته والوقف ولم يستثن هذا
المسئلة لشهرتها عند الناس يصح هذا الوقف * بان في الشروط في الوقف * (مع يمت عليك)
وقف صيغة على اولاده العقباء واولاد اولاده ان كانوا فقهاء ثم مات احد هم من اس صغير نفقه
بعد سنين لا يوقف نصيبه ولا يستحق قبيل حصول تلك الصفة (حو) مثله ثم قال اما يستحبه الفقهاء
وان كان واحدا (نسخ) وقف ارضه مع الررع القايم بيها على نفسه مادام حيا وبعد وفاته على كذا على
انها تستعمل وتدر من الحصاد كل سنة كل اصا يصل من علقها يد انا داء الحراج والمؤمن اللارمة
ثم يصرف من المعاصل الثلث الى ملائ واولاده واولاد اولاده يطما بعد بطن ثم بعد هم على قرا
المسلمين ويصرف الثلث الثاني منه الى قضاء صلواته وصيامه ويصرف الثلث الثالث الى قضاء ديون
الواقف وذكر ارباب الديون وقد رالدين ثم بعد ذلك الى ملائ واولاده واولاد اولاده الى آخر
والطون ثم على فقراء المسلمين يصح هذا الوقف ولو مال مقام الديون للمعينة بعد قوله ثم يررع من
العاصل كل سنة بعد اصا من الحصة ثم ان جاء مدع واقصد بيا على هذا الواقف يصرف ذلك العاصل
الى ذلك الدين ثم الى ملائ الى آخره يصح ايضا ولو لم يطهر دين في تلك السنة وصرف العاصل الى
المصرف المتكوري ثم طهر دين على الواقف يسترد ذلك من المدعوع اليهم * فان فيما يتعلق بالوقف
على اولاده واولاد ملائ واولادهم * (مع عليك) وقف صيغة على مواليه واولادهم بطما بعد بطن
وملى اولاد رجل واولاد اولادهم بطما بعد بطن لموات واحد من الموالى او من الفريق الآخر
وبقى منه اولاد فالاولى ان يصرف نصيب الميت الى اولاده دون من بقى من البطن الاول (نسخ)
الوقف على اولاده واولاد اولاده يستوى فيه الذكر والانثى (نسخ) وقف ارض على اولاده وهم
ملائ وملائ وملائ ثم بعد هم على اولادهم واولاد اولادهم ما توالدوا بطما بعد بطن لموات واحد منهم
اهل اولاده فلا شئ لهم مادام من البطن الاول حي ولو جعل التولية الى مولا الموقوف عليهم ثم
بعد هم الى من وصل اليه توبة الاستحقاق ثم مات واحد منهم لا يبقى التولية للمباين بالكلية حتى
يجعل القاصي التولية اليهم بالكلية او يضم اليهم مقام الميت غيره قال رح وانما بينهما كل تكلم

باب ما يحل للمدرس والمتعلم والامام والمؤذن من الاوقاف وما يحل للمثولي والقيم من التصرف
وما لا يحل* (فمخ) الاوقاف ببخار اهل العلماء لا يعرف من الواقف شيئ غير ذلك فللقم ان يفضل
البعض ويحرم البعض ان لم يكن الوقف على قوم يحضرون وكذا الوقف على الذين يختلفون الى هذه
المدرسة او على متعلمي هذه المدرسة او على علمائها يجوز للقيم ان يفضل البعض ويحرم البعض
ان لم يمان الواقف قد رما يعطي كل واحد (نعم) الاوقاف المطلقة على الفقهاء الترجيح فيها بالحاجة
ام بالفضل (بو) الترجيح فيها بالحاجة (بق) بالفضل (غيت) فاجز بقول (بو) قال رح ابو بكر
رض كان يسوي بين الناس في العطاء من بيت المال وكان عمر رضى يعطيهم على قدر الحاجة والعفة
والفضل والاخذ بما فعله عمر رضى في زماننا احسن فيعتبر الامور الثلاثة وان كان في احد ما فضل
يرجع اصل الحاجة وعفة يرجحه على من هو اقل فضلا وان كان فيك اجورج واعف فهو المعلوم من غرض
الواقفين في زماننا (فمخ) اذ لم يدرس المدرس ولم يؤم الايام ولم يؤذن المؤذن في اكثر السنة
فللمثولي ان يعطي كل واحد منهم ما شاء اذا كان الوقف على كل من يد رس ويوم ويؤذن ولا يعتنى
بوقت خروج الغلة قيل له لو كان حقه في الغلة بحال لا يكفيها الا بعض السنة فيستغل بقدر ذلك
اهل يستحقه قال الجواب ما قلنا (فعم) استخلف الامام في المسجد خليفه ليوم في زمان غيبته
لا يستحق الخليفة من اوقاف الامامة شيئاً ان كان الايام ام اكثر السنة (فمخ بم) يد رس
بعض النهار في مدرسة وبعض النهار في مدرسة اخرى ولا يعلم شرط الواقف يستحق غلة المدرس
في المدرستين ولو كان يد رس بعض الايام في هذه المدرسة وبعضها في الاخرى لا يستحق غلتها
بمتاهاتهما قالوا وحكم المتعلم والمدرس في المسئلتين سواء (خلص) ولا يجوز اخذ غلة وقف المدرسة
اخذت يكون مكانه فيها اكثر مما في داره واكثر ثقله فيها ولا يسع اخذ غلتها لمن قرأ فيها كل يوم
سبعا وسكن داره (بم) ام في المسجد سنة فلما ادرك غلة الوقف فيه مات نهى لورثته بخلاف رزق
القاضي (سم شبه فمخ) الوقف على المتفقه جنة فيلفعها القيم دناير فلهم طلب الحنطة ولهم
اخذ الدناير ان شاءوا ولو ابرأ صاحب الحق القيم عن نصيبه بعد ما استهلكه لا يصح (خلص)
لا يحل للامام غلة اوقاف الامامة اذا كان غنيا شرعا الا ان كان الوقف عليه بعينه قال رح وكني

١- منحس في العبي الذي لا يتبرق وقرع نفسه للإمامة ان يجعل له كالمفتي والقاضي وما يشبهه
 من المتعلمين (عك) الأوتان على العقهاء بحوزة الأعيان اذ انهم انفسهم للفقهاء بانه كالفقير وان
 لم يدورح نفسه فان كان معينا حاروا الا فلا (عك) عمت) الوقف على الحنفية المحتلين الى هذه المدرسة
 لا راس للعلم منهم ان باخذ (شمس حم) يستوى فيه العني والفقير (عك) امام عتي اخل غلة
 الإمامة سبيل ثم انتهى له انه لا يعمل ومن استعمله تمكينه ان يدفعها الى قيم ذلك المسكين ثم
 يصرفه القيم الى ما يستصوبه والى المسلمين (حم) وقف داره لسكنى امام هذا المحدث ولم يعين
 الامام فلا ما من الذي ان يسكنها (عك) الامام العبي اخل غلة الإمامة (شمس) امام اخل غلة
 السنة ثم مات قبل تمام السنة وهي في يد عتي لورثته ولو نصب اهل المحلة اماما وحصاد سبيل المسكين
 منقود من بعده الى و ام السنة واراد تركه فقال اهل المحلة اترك حصاد هذه السنة لانك اخلت
 حصاد السنة الماضية ولم تؤم فيه ليس لهم ذلك والمعتبر فيه ان يؤم من راس السنة لا اكثرها (عك)
 ام الامام شهرا واستوفى منه السنة ثم نصب اهل المحلة اماما آخر ليس لهم ان يستردوا ما اخلوا وكذا
 لو احتقل بسنة (ط) اخل الامام العلة وقت الادراك ثم بتقل لا يسترد منه حصة ما بقي من السنة
 كالفاصي اذ امات وقد اخل ورق السنة ولحق للامام اكل حصة ما بقي من السنة ان كان فقيرا
 وهكذا الحكم في طلبية العلم في المدارس من عتي اذ كان المعطاء مصادفة واحدة المتعلم وقت القسمة
 ثم ترك المدرسة قال روح وعلى قتياس ما كتبت عقبيه عن (شمس) ان عتي ان يسترد من الامام حصة
 ما لم يؤم فيه (شمس) الا يصح وقف الدار على الامام (شمس) ولا امام ان ياخذ موسومة للمعين رفا اهل
 المحلة اذ لم يكن فيه قيم وللإمام والمؤد ان ياخذ غلة الوقف ويصرف الى وجهه بغير اذن
 القيم ان وحسب الا حرق عتي عقده (شمس) بحوزة صرف شيق من وجوه مصالح المستعمل الى الاسام اذا
 كان يتعامل المستعمل لولم يصري اليه (شمس) بحوزة صرف الناصب من المصالح الى الامام العتي وان كان
 الفاصي (دو) الناس بان يعين شيئا من مسائل المصالح للامام (عك) (شمس) ان يرد في وجهه الامام
 من مصالح المستعمل ثم نصب امام آخر له احده ان كانت الريادة بقله وجوز الامام وان كان لمعين
 في الاسام الارل بشرطه اذ راد حاقته فلا يعمل للثاني (صحت) او الاول والظاهر ان الامام

للقاضي ان مرشومي المعين لا يفي بنفقتي ونفقة عيالي فزاد القاضي في مرسومه من اوقاف المسجد بغير
رضا اهل المحلة والامام مستغن وغيره يوم بالمرسوم المعهود يطيب له الزيادة اذ كان عالما تقيا (سج
عج كنج) وغيرهم وجه الامام تسعة دنانير مع السكنى فلا يستقر فيه امام لقلته فزاد القيم المنصوب
من جهة الوالي دارا من مصالح المسجد وفيها سعة باستصواب اهل المحلة جازو يعدرون وكان
(بمنح) يفتي بجواز صرف شيء من مصالح المسجد الى الامام باذن القاضي اذ كان فيها سعة ولو احتج
بعد ذلك الى المصالح يمنع منه وكن الوجوه الاصلية اذ احتج الى عمارة المسجد (بمنح كص عحت
كس كنج) امام ومؤذن راتبان ولهما مستغلات خاصة وفي وجوه مصالح المسجد سعة فطلبها من القاضي
ان ياذن للقيم حتى يعمر مستغلاتهما من مصالح المسجد عند الحاجة حتى يرجع غلاتهما مسلمة
اليهما ففعل فللقيم ان يعمرها من مصالح المسجد (عحت) وفي وجوه الامامة قلة فزاد اهل المحلة
دارا له من مسبلات المسجد وحكم الحاكم به لا ينقل (يت) غاب المتفق شهر او شهرين يحرم عليه
اخذ المرسوم بلا خلاف ان كان مشاهرة وان كان مسانهة وحضر وقت القسمة وقد اقام اكثر السنة يحل
(تج) امام لا يوم ثلث السنة وياخذ المرسوم كله ثم عزل ونصب غيره يسترد منه حصه ما لم يوم
ويصرف الى العمارة وان لم يحتج فالى الامام الثاني وقد مر انه لا يسترد منه وان اتم شهرا واحدا ثم
عزل او انتقل (صصح) ادفع حنطة الى امام المسجد وقال سبلت هذه الحنطة لهذه الكوفة المسبلة للمسيكين
ثم زرعها الامام فالصا للزراع ولا يحل له بل يتصدق على الفقراء * باب فيما يكون للاغنياء حق في
الوقف في وقف هلال الوقف على ثلاثة اوجه وجه يختص به الفقراء ووجه يكون للاغنياء ثم للفقراء ووجه
يستوى فيه الاغنياء والفقراء كالرباطات والتجارات والمقابر والمساجد والسقايات والقناطر لان الغني
يحتاج الى هذه الاشياء كالفقير (تج) لا يجوز صرف الادوية الموقوفة في البيمارخانه الى الاغنياء
بخلاف ماء السقاية لان الحاجة الى الماء اغلب قيل له حاجة المريض الى الدواء اشد قال لو ترك
الاعطشان شرب الماء يا ثم ولو ترك المريض التد اوي لا ياتم ولا يصح وقف الادوية في البيمارخانه
الا اذ ذكر الفقراء قيل له لو وقفها على الاغنياء والفقراء هل يصح كالسقاية فانه اذا اطلق الوقف
لا يجوز على احد القولين ولو قال على الفقراء والاغنياء يجوز ويدخل الاغنياء تبعاً للفقراء فتوقف

ويجوز الانتفاع بالطاحونة والطست الموقوف للعنى والفقير بخلاف الادوية لانها عين مال وانها
 مبيعة ويستوى فيها العنى والفقير كالرباطات (فع بقر) واذا شرط ان يعطى غلتها من شاء اوقاف
 على ان يصعها حيث شاء فله ان يعطى الا غنياء * باب في وقف مضي زمان صرف غلته ولم يصرف الى
 المصروف ماذا يصنع به * (فعمر بن) وقف مستعلا على ان يقضى منه بعد مرقه من غلته كد اشاه كل
 سنة وقفا مستحقا ولم يصح القيم عنه حتى مضت ايام النحر يتصلن به (فصح) لم يكن اى المسجد امام
 ولا مؤذن واحتجعت غلات الامامة والتاذين سنين ثم نصب امام ومؤذن لا يجوز صرف شي من تلك
 الغلات اليهما (بمر) لو مخلو للمستقبل كان حسنا (فع) يصرف اليه غلة تلك السنة ويوقف
 بقيتها للعمارة (ظمر) يتبع فيه شرط الواقف ولا يدفع الى هذا الامام (شده) يدفع اليه ما احتج
 والاولى ان يكون باذن القاضي (شمرسي) لم ياحل الامام غلة الوقف سنين ثم مات لا يورث لان
 هذه صلة لم يقبض ولا يجوز احل للامام الثانى وينبغى ان يصرف الى عمارة اوقاف الامام (فع فلك
 بمر) ربع غلة الوقف للعمارة وثلاثة ارباعها للفقراء لم يجوز للقيم ان يصرف ربع العمارة اذا استعنى
 بها الى الفقراء ليس رد ذلك من حصتهم في السنة الثانية (فصح) وقف على عالم يعينه ليصرف نصف
 غلته الى نفسه ونصفها الى من يختلف اليه من درسه ولم يختلف اليه احد في السنة نصرف اكل الى
 نفسه ثم ندم على صرف نصيب غيره اليه فقال هل لقطعة فيتصدق بها على الفقراء * باب في سكنى
 الوقف والا حارة باقل من اجر المثل والاستيجار من غير القيم * (شمر بن) سكن الدار سنين ثم
 الملك ثم استحققت للوقف بالبينة العادلة لا يجب عليه اجر ماضى (حمر) ادعى القيم منزلا
 وعقارى يد رجل فبحل فاقام عليه السينة وحكم بالوقفية لا يجب عليه اجر ماضى فاما اذا اقر
 بالوقفية وكان متعنتاى الاثكار وخبت الا حرة (ط بمر) سكنها سنة ثم بان انها وقف او لصغير
 بمساحة المثل بخلاف ما مر (بمر عتج) الى الدور والحوائت المسئلة في يد المستأجر بمسكها
 بغن فاحش نصف اخر المثل او نحوه لا يعد راهل المحلة بالسكوت عنه اذا امسكهم رفعه ويحس
 على المخاكم ان يامر بالاستيجار باخر المثل (كس) مثله وواحب عليه تسليم زيادة السنين الماضية
 ولو كان القيم لاكتامع من ربه على الرابع الى القاضي لا عرامة عليه وانما هي على المستأجر (فعمر بن)

المستأجر الموقوف فاحل المستأجر القل ثم منه بالغلبة والقهر وسكن فيها تمام المدة فالأجر على
القل ثم دون الجدل وكذا لو عصبها منه القل ثم بعد تسليم القيم إلى المستأجر إلى (فيح) أحد
الشريكين إذا استعمل الوقف كله بالغلبة دون إذن الآخر فعليه أجر حصة الشريك سواء كانت وقفا
على سكنهما أو موقوفة للاستغلال وفي الملك المشترك لا يلزم الأجر على الشريك إذا استعمله كله
وإن كان عند الإجارة وليس للشريك الذي لم يستعمل الوقف أن يقول للآخر أنا استعمله بقدر
ما استعملته لأن المهايأة إنما يكون بعد الخصومة (كض ظلت) ضيقة موقوفة عند الإجارة في
يد رجل يغير حتى آجر بعضها واستعمل بعضها ثلاث سنين ثم قضى القاضي بوقفيتها بالبيتة العادية
فللموقوف عليه إذا كان قيما أن يطلب أجر مثل الأرض التي آجرها المدعى عليه (كسب تسج) يدفع
الامام واحدة من ديرة الموقوفة إلى وجهه التي رجل مينا فاسكن فيها مدة وكان القيم سلم هذه
الدور إليه ليستعملها بنفسه فعلى الساكن أجر المثل * باب المساجد وما يتعلق بها * (فيح) (صحيح)
أختلف في مسجد الدار والحنان والرباط أنه مسجد جماعة أم لا والأصح ما روى عن أبي يوسف فرج
أنه إذا غلق باب الدار فهو مسجد جماعة للجماعة التي في الدار إذا لم يمنعوا غيرهم من الصلوة فيه في سائر
الأوقات لأن مسجد الزقاق الذي ليس بنافل مسجد جماعة وينالون بالصلوة فيه فضيلة الصلوة
في مسجد جماعته وإن صلوا فيه في وقت أغلقوا باب الزقاق كذلك أهل (م) منه أن كان فيه جماعة
بعض في الدار بعد الإغلاق ولا يمنعون غيرهم في الأوقات الآخر فهو مسجد جماعة والأقلا (فيح)
مثله (مت عن) عن محمود الأوزجني لا يجوز الاعتكاف في مسجد زقاق غير نافل لأن طريقه
مملوك لأهله إلا إذا كان له خائطا إلى طريق نافل فيجوز يمكن التطرق إليه من حق العامة فيخاض
لله تعالى فيصير مسجد قال روح والدي اختاره (فيح) (صحيح) وأصح وقد رأينا المساجد بخان أو غيرها في
دور وسكك وازقة غير نافلة من غير شك للإيمة والعوام في كونها مساجد فعلى هذا المستأجر الذي
في المدارس بجرجانية خوارزم مساجد لأنهم لا يمنعون الناس من الصلوة فيها وإذا أغلقت
يكون فيها جماعة من أهلها (ث) اتخذ مسجد على أنه بالخيار جاز المسجد والشرط باطل (صحيح)
جعل وسط داره مسجد وأذن الناس في الدخول والصلوة فيه أن شرط معه الطريق صار مسجد

فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا وَالْإِفْلَاحُ رَأَيْتُ حَنِيعَةً رَحَ وَقَالَ يَصِيرُ مَسْجِدًا أَوْ يَصِيرُ الطَّرِيقَ مِنْ حَقِّهِ مِنْ أَقْبَرُ
 بِشَرِّهَا كَمَا لَوْ أَجْرًا رَجَعِي لَمْ يَشْتَرِطِ الطَّرِيقَ أَوْ كَرِهُوا أَحَدَ الطَّاقَاتِ لِلْمَسَاجِدِ وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ
 ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَجَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ (بِمَجْ) أَحَدُ أَرْضِ مَسْجِدِ ابْنِ إِسْرَافِيلَ الْإِنْفِ
 اشْتِغَارًا صَارَ مَالُورًا مَوْضِعَ الْأَشْجَارِ مَسْجِدَ الْإِفْلَاحِ (بِمَجْ) قِيمَ الْحَامِغِ الْقَدِيمِ أَجْرَهُ مَوْضِعًا تَحْتَ ظِلِّهِ
 الْبَابُ لِبَعْضِ السَّكَّانِ لَا يَصِحُّ (خِجْ) قِيمَ يَمِجْ فَنَاءَ الْمَسْجِدِ لِيُشِيرَ فِيهِ الْقَوْمُ لَا يَأْسُ بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
 تَعَالَى إِذَا كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِلْمَسْجِدِ وَكَذَلِكَ الرُّوضُ فِي فَنَائِهِ سِرًّا وَأَجْرًا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ الْعَامَّةُ وَالْمَسْتَأْجِرُ
 يَكُونُ مَعَهُ وَإِنْ شَاءَ اللَّهُ إِذَا كَانَ لِصَلَاحِ الْمَسْجِدِ وَفَنَاءِ الْمَسْجِدِ مَا كَانَ عَلَيْهِ ظِلُّهُ بِالْمَسْجِدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ
 مِمَّنْ الْعَامَّةُ الْمُسْلِمِينَ قِيلَ لَهُ لَوْ وَضَعَ الْقِيمَ عَلَى فَنَاءِ مَسْجِدٍ حَوْقَ كَوَاسِي وَسِرًّا يَجُودُهَا وَيَصْرِفُ الْأَجْرَ
 إِلَى نَفْسِهِ أَوَ الْإِمَامُ فَقَالَ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ (مَبْ) وَعِنْدَ نَالِهِ إِنْ يَصْرِفُ الْأَجْرَ إِلَى مَنْ شَاءَ لِأَنَّ السُّورَةَ
 مِلْكُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِلْكُهُ يَتَصَدَّقُ بِهَا عَلَى الْإِمَامِ إِذَا كَانَ فَقِيرًا (بِمَجْ) لَا يَجُوزُ إِزَالَةُ الْخَائِطِ الَّذِي يَمُوتُ
 بِالْمَسْجِدِ بَيْنَ لِيَجْعَلَهَا وَأَخَذَ إِذَا لَمْ يَكُنْ قِيمَ مَصْلِيحَةٍ طَاهِرَةٍ وَكَذَلِكَ أَرْقَعَ مَقْعَهُ وَيَضْمَنُ الْقِيمَ مَا انْفَقَ فِيهِ
 مِنْ مَالٍ الْمَسْجِدِ (ظَم) يَمِي فِي فَنَائِهِ فِي الرِّسْتِاقِ دُكَا نَبَا لِجَلِّ الصَّلَاةِ يَصِلُونَ فِيهِ بِجَمَاعَةٍ كُلِّ وَقْتٍ
 فَلَهُ لِحْكَمُ الْمَسْجِدِ وَإِلَيْهِ أَشَارِي (وَلَكِنْ قَعِ بَقِي) لَا يَوْضَعُ الْجِدْعُ عَلَى جِدَارِ الْمَسْجِدِ وَإِنْ كَانَ مِنْ
 أَوْقَاةِ (بِمَجْ) أَحَدُهُ نَعَضَ بَسَطًا الْمَسْجِدَ فِي مَصَالِحِ الْمَسْجِدِ دُونَ الْحَادِمِ وَمِنْهُ لَا تَجِبُ عَلَى الْحَادِمِ وَلَا
 فِي مَضَالِحِ الْمَسْجِدِ لِأَنَّ الصَّلَاةَ بِالْأَرْضِ أَفْضَلُ * بَابُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالسَّقَايَاتِ وَالْمَعَابِرِ وَالرَّيَاطَاتِ * (فُجْ)
 صَغِيرٌ كَانَ يَأْخُذُ مِنَ السَّقَايَةِ مَاءً لَا خُلَاجَ الدَّوَاةِ أَوْ قَضَعَةً لِلشَّرْبِ ثُمَّ بَلَغَ وَنَدِمَ لَا يَكْفِيهِ النَّدَمُ بَلْ يَوْضَعُ
 الْفَضْلَ إِلَى الْقِمِّ وَلَا يَحْزَنُ بِهِ صَبٌّ مِثْلُهُ فِي السَّقَايَةِ (عُتْجْ) أَخَذَ مِنْ السَّقَايَةِ مَاءً مَرَّةً بَعْدَ أُجْرِهِ
 حَتَّى يَبْلُغَ حِوْزَةً مِثْلًا وَكَانَ الْقِمِّ قَدْ صَبَّ فِي تِلْكَ السَّقَايَةِ خَمْسِينَ خَرَّةً فَصَبَّ هُوَ حِوْزَةً قَضَاءً لِلْحَقِّ بِغَيْرِ
 إِذْنِ الْقِمِّ أَمَّا رِيَاءُ مَنَّا لِلْكَلِّ (شَم) دَارُ مَوْقُوفَةِ الْمَنَامِ وَالْحِمْدُ لَيْسَ لِلْقِمِّ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْ غَلَّتِهَا خَائِيَةً
 لِسَقْيِ الْمَاءِ (ظَم) لِأَهْلِ الدِّمَةِ أَنْ يَشْرَبُوا مِنَ السَّقَايَةِ وَيَنْزِلُونَ الْخِيَانِ الَّذِي وَقَفَهُ الْمَسَامُ (شَم) صَبَّ
 كَيْسَ (جَبْدُ مَوْقُوفٍ عَلَى أَهْلِ مَسْجِدٍ يَمِينُونَ إِذَا بَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ يَضِيعُ وَيَذُوبُ وَغَرَضُ الرَّاكِفِ التَّقَرُّبَ
 بِاسْتِمْتَاعِ الْمَسَامِ لَا التَّضْيِيعَ جَا زِلَ أَهْلِ الْحِجَلَةِ أَنْ يَأْخُذَوهُ إِلَى يَوْمِ تَهْمِ (طَم) وَقَفَ أَرْضًا عَلَى أَنْ يَدْفِنَ

فيها اقرباؤه فاذا انقطعوا افادوا من فيها من اقربائه خال جيرة من الوقف ولو وقف
 مقبرة او خانبا بعل ماله فلو اراد ان ينفق فيها ميتا له ينفق فيه باب في تصرفات الوقف
 من التبنك يل وتغير البشروط ونحوها تلك ايدون نصر الد بوسى ربح اذا جعل الوقف على شئ عديم
 الخبز والخبث والتصدق بهما على الفقراء يجوز عندى ان يتصدق بعين الغلة من غير شئ عديم
 ولا ثوب لان التصديق هو المقصود حتى جاز التصرف بالتصدق ذون الشئ ولو وقف على ان يشتري
 بها الخيل والسلاح فيحمل عليها فاسبيل الله جاز ذلك فان كان من ان يتصدق بالخيل والسلاح
 على محتاج الجاهل بين جاز التصديق عليهم بعين الغلة كالخبز والخبث وان شوطا ان يسلم الخيل
 والسلاح لجاهل من غير تمليك ويستمر ممن احب ثم يدفع الى من احب جاز الوقف ويستمر بعد ذلك
 الثمن والفقير ولا يجوز التصديق بعين الغلة ولا بالسلاح بل يشتري الخيل والسلاح وينثر لها الاهلها
 على او يبيعها لان الوقف وقع الاباحة لا التمليك وكذلك الوقف على شئ من النسم واعتقها جاز ولم يجوز
 اعطاء الغلة وكل الوقف ليضحي او يهدى الى مكة فيلبي عنه في كل سنة جاز وهو اثم ابل او كفى
 كل ما كان من هذا الجنس يرادى فيه شرط الواقف بالوزن ويعتق بيمينه او ذبح شاة اصبية لم يتصدق
 بقيمة وعليه الوفاء بما سمي ولو نذر ان يتصدق بيمين على الفقراء او ثيابا وشاة جاز التصديق بعينه
 او بقيمة ولو وقف على محتاج اهل العلم ان يشتريها لهم الثياب واللبان اذا واصلوا اغل ونحوها من
 مصالحهم جاز الوقف وهو اثم لان العلم طالبا الى يوم القيامة ويجوز مراعاة شرطه ويجوز التصديق
 بعين الغلة عليهم ولو وقف ليشتري به الكتب وتدفع الى اهل العلم فان كان تمليك جاز التصديق بعين
 الغلة وان كان اباحة و اجارة فلا (بنح) وقف بالبحر بازر موحيا كذا على ان يدفع الى كل من يقرأ
 القرآن كل يوم امنا من الشبر وربع من من اللحم فللقم ان يدفع اليهم قيمة ذلك وراقولوقف
 على ان يتصدق بفاضل غلة الوقف على من يسأل في مسجد كل اكل يوم كن انلقم ان يتصدق به على
 النساء في غير ذلك المسجد او خارج المسجد او على فقير لا يسأل قال روح الاولى عندى ان يرادى
 في عمل الاخير شرط الواقف بفتح الباب في المساجد والاقاف التي يشتغى عنها او تخرب مصارفها
 (فح) كرامة مشبهة الى مسجد قد خربا وفي المسألة مسجد آخر ليس لاهل المسألة ان يصرفها اليهم

(عك) مثله (ط شيخ) حرق أو مذهباً يخرّب ويفرق النائم فيه فللقاضي أن يصرف أو فانه
إلى مذهب آخر أو حرق آخر وفي شرحه للزيادة أيت والمذهب إذا اختفى عنه المصلون ولا يملأ
فيه ويخرّب ما حوله يعود إلى صاحبه كما كان إن كان خياواً إلى ورثته إن كان ميتاً وهذا قول
أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف يبقى بمذهب أهل أقالم أو قال المسجد فإن كان يأتي المسجد
وتمتد لها أو أخذ يكون ميراثاً وإن كانوا جماعة تصرف إلى أقرب المساجد في تلك المحلة لأن قصد
الواقف في الأول عمارة مسجد وفي الثاني عمارة المحلة وبالصرف إلى مذهب آخر في المحلة
فما رتها (بم) أرض وقف على مسجد صارت بجال لا تزرع فيجعلها زجل حوضاً للعمامة لا يجوز
للمسلمين الانتفاع بماء ذلك الحوض ولو خرب أحد المساجد بن في قرية واحدة فللقاضي صرف خشبه
إلى عمارة الأخر إذا لم يعلم بانيه ولا وارثه وإن علم يصرفها هو بنفسه قلت إن شاء كما مر (بم) ولو خرب
الحوض العام فكسبه الناس وبنوا عليه خزانة فللقاضي أن يأخذ أجر مثل الأرض ويصرفه إلى
حوض آخر من تلك القرية * باب في تصرفات القيم في الأوقاف وعلتها واستدانتها على الوقف وشرف
بعض أهل المحلة ما لا بد للمسجد منه ونحوه * (بم) نصب القاضي فيما مطلقاً ولم يعين له أجزاء
فشعني فيه سنة فلا شيء له (ط) عزل القاضي فادعى القيم أنه قد أجوع له كذا مشاهرة أو مسانحة
ومدّ أنه لا يزول قوة لا يقبل إلا ببينة ثم إن كان قد زما عينه أجر مثل صله أو دونه يعطيه الثاني
والأول لا يحط الزيادة ويعطيه الباقي (بم) القيم يستحق أجر مثل سعية جواز شرط له القاضي أو أهل
المحلة أجزاء ولا لأنه لا يقبل القوامه ظاهراً إلا بأجر والمجهود كالمشروط قال روح وقالوا إذا حصل
القيم في عمارة المسجد والوقف كعمل الإجراء لا يستحق أجر إلا أنه لا يجتمع عليه أجر القوامه وأجر
العمل فلهذا يدل على أنه يستحق بالقوامه أجره ولو أنكشف سقف السوق فنلبس الحرم على المسجد
الصيقلي لمؤنوع الشمس فيه فللقائم سقف السوق من مال المسجد يقدّر بما يندفع به هذا البذل ولو كان
قد ربح القيم من مال المسجد خمسمائة دينار إذا شتم فيها مستغلاً لا يحصل منه خمسة دراهم ولو
دفعها مائة تحصل الخمسة وزيادة ليس لذلك دار مثلاً أجر مثلها خمسة وما كان يعطى الساكن
فيها إلا ثلاثة ثم ظهر التثنية بما في المالين فله إن يأخذ فيك النقصان ويصرفه إلى مخرج فيه قضاء زدياته

(نظم) نفع لا يجوز للقيم شئ من مال المسجد لنفسه ولا البيع له وإن كان قيمة منقعة ظاهرة
للمسجد (ط) إذا دخل جن ماله في دار الوقف ليرجع في غلته جازوا لا يختار أن يبيعه من الأثمن ثم
يشتريه منه للوقف (ب) قيم انفق في عمارة المسجد من مال نفسه ثم رجع به مثله في غلة الوقف
جاز سواء كان غلته مستوفاة غائبة أو غير مستوفاة (مستوفاة) اشتري من وجوه ليعود المسجد أو الكولان
طمن نفسه للمسجد ينبغي أن يجوز ولا يضمن (حكى) لو اشترى بساطا نفيسا للمسجد من غلته جاز إذا
استغنى المسجد عن عمارته (صح كس) طالب القيم أهل التحلة أن يقرض من مال المسجد للإمام
قاضي فأمرو القاضي به فآقرضه ثم مات الإمام مفلسا لا يضمن القيم (نسخ) مثله ولو أجر القيم ثم عزل ونصب
آخر فقيل أخذ الأجر للمعزول والأصح أنه للمنصوب لأن المعزول أجرها للوقف لا لنفسه بأع القيم
فإذا اشتراها بمال الوقف فله أن يقبل البيع مع المشتري إذا لم يكن البيع بأكثر من ثمن المثل وكذا
إذا عزل ونصب غيره فلم ينصب قالته بالإخلاف (عسج) إذا أذن القاضي للقيم في خلط مال الوقف
بماله تخفيفا عليه جاز ولا يضمن وكذا القاضي إذا خلط مال الصغير بماله وعن أبي يوسف ربح الرضى
إذا خلط مال الصغير بماله لا يضمن (عسج) قيم يخلط غلة الدمن بغلة البوارى فهو سارق خائن
(بمن) للقيم فسح الإجازة مع المستأجر قبل قبض الأجر وينقل فسحة على الوقف وبعد القبض لا ولو
أجر القيم المستأجر عن الأجرة بعد تمام المدة يصح البراءة عند أبي حنيفة ومحمد ربح ويضمن للقيم
سرف مئيه من مال الوقف إلى كتبة القنوي ومحاضرات موى لا مستحلفين الوقف والموتى إذا أجر
نفسه في عمل المسجد وأخذ الأجرة لم يحز في ظاهر الرواية وبه يقتضى وقيل يجوز كالموتى وهو اختيار
الميل إلى قال ربح في (ط) في مسألة الرضى روايتان (فتح) وأسراج السراج الكثيرة في السككا
والأسواق ليلة البراءة بدعة وكان في المساجد ويضمن القيم وكان يضمن إذا سرف في السراج في
رمضان وليلة القدر ويجوز لأسراج على باب المسجد في السكة أو السوق (نسخ كس) ولو اشترى من
مال المسجد شمعا في شهر رمضان وليلة القدر يضمن قلت وهذا إذا لم ينص الواقف عليه (فتح ونسب)
أوصى بثلاث ماله أن ينفق على بيت المقدس جاز وينفق في سراجة ونحوه قال هشام قد لعل على
أنه يجوز أن ينفق من مال المسجد على قناديله وسراجة والنقطة والزيت (ط) صغر (مثله) (كس)

كتبت الى المشايخ (نفع الله بهم) هل للقيم شرى المرواح من مصالح المسجد فقالوا لا (علت)؛
 الذين والصبيروا المرواح ليس من مصالح المسجد انما مصالحه مباركة (احمد) الصبيروا الذين
 من مصالحه دون المرواح قال روح وهو اشبه بالصواب واقرب الى غرض الواقف (علت) تسج (انهم)
 المسجد فلم يحفظه القيم متى مضى خشيته يضمن ولا يضمن القيم اذا وقع البذر يازد اذا لم يكن
 دفعه (فع علت) اشتري القيم من الدهان دينار دفع الثمن ثم افلس الدهان لم يضمن قال روح وللقيم
 الاستئذنة على الوقف بضرورة العمارة لا ليقسم ذلك على الموقوف عليهم (فليست) مستقرض القيم
 لمصالح المسجد فهو على نفسه (علت) الاصل في زماننا (حرف) لو ذك (بق) لا يستد من الابان
 القاضى (شب) ليس للمتولى ان يستد من الوقف للعمارة قال روح والمختار ما اختاره العدل والشهيد
 وابو الليث انه اذا لم يكن بد من الاستئذنة يرفع الى القاضى بما مره به فحينئذ يرفع في الغلة
 وقامه في (ط) وليس للقيم ان ياكل ما فضل من وجه عمارة المدرسة فينا ليصرفه الى الفقهاء وان
 احتاجوا اليه (ظلم) للقيم ان يؤكل مما قوض اليه ان عم القاضى التفويض اليه والا فلا (ت ح)
 لمومات القاضى او عزل بقى من نصبه على خاله (يمت) يبيع فيما (علت) الحتم من مال المسجلة
 شين فليض للقيم ان يشتري به او اللوقف ولو فعل ذلك ووقف يكون وقفه ويضمن (ت) اتى به
 بين سلمة يانه يجوز (بش) وهل الاستحسان والقياس ان لا يجوز وينبغي ان يشتري ويبيع بامر الحاكم
 ولو اشترى بالغلة جاز ان يستغل ويباع عند الحاجة فهو اقرب الى الجواز (ط) اذا اشترى بماله
 المسجد ارا او جاز قائم باعها جاز اذا كان له ولا ية الشراء وفي الحاجة بالجواز ثبت الموقوفة
 اختلاف المشايخ (يبيع) انما يجوز الشراء باذن القاضى لانه لا يستفاد الشراء من مجرد تفويض القوامه
 اليه ولو لم يثبت ان في ثمنه وقع الشراء له ويجوز شرى عمارة ارض ودار للمسجد اذا كانت الرقبة
 وتقالوا الا فلا (مبيح) قال الضراريه للقيم ان لم تهدم المسجد العام يكون ضرره في القابل اعظم فله
 عليه وان خالفه بعض اهل الحنك وليس له المتأخير اذا امكنه العمارة فلو هدمه ولم يكن خيه فله
 للعمارة في الحال فاحتقرض العشرة بثلاثة مشري منه واشترى من المقرض شيئا يسيرا بثلثه
 حوتانير يرجع في غلبته في العشرة وعليه الزيادة (يبيع) لعصب القاضى فيما آخر لا ينزل الاو ان كان

منصوب الواقف وان كان منصوبه ويعلمه وقت نصب الثاني يعزل بخلاف ما اذا نصبها السلطان قاضياً
في بلدة لا يعزل الا اول على احد القولين لانه قد يكثر القضاة في بلدة دون القوام في الوقف في
مسجل واحد فتاوى صاعد متولى الوقف باع شيئاً منه او رهن فهو خيانة فيعزل او يضم اليه ثقله
ولو قال متولى من جهة الواقف عزلت نفسي لا يعزل الا ان يقول له او للقاضي فيخرج (فسخ)
بالقيم ضمن مال الوقف بالاستهلاك ثم صرف قد رخصان الى المصروف بدون اذن القاضي لخروج
من العهدة (ط) وينبغي للقاضي ان يحاسب امتاءه ونيا في ايديهم من اموال اليتامى المعروف
النجاشي فيستبدل له وكذا القوام على الاوقاف ويقبل قولهم في مقدار ما حصل في ايديهم من
الغلات الوصي والقيم فيه سواء والاصل فيه ان قول القابض في مقدار ما يقبض ونما يخبر من الاتفاق
على اليتيم او على الضيعة وموتات الاراضي وفي ديب القاضي للخصام ويقبل قول الوصي في المحتمل
دون القيم لان الوصي من فوض اليه الكفالة المتصرف والقيم من فوض اليه الحفظ دون التصرف
وكثير من مشائخنا سوا بين الرعي والقيم فيما لا بد فيه من الاتفاق وقالوا يقبل قولهما فيه
وتأسوه على قيم المسجد او احد من اهله اذا اشترى للمسجد ما لا بد منه كالحصير والخشيش والذهن او اجر
الخدام ونحوه ولا يضمن للادق دلالة ولا يتعطل المسجد كذا اهل اوبه يغتني في زماننا قال روح والصحيح
والصواب في عرفنا بخوارزم انه لا يفرق بينهما وان اتهمه القاضي بخلفه وان كان اميناً كالمودع
بدعى هلاك الوديعة او ردها قيل انما يستخلف اذا دعى عليه شيئاً معلوماً وقيل يخلف على كل حال
وان اخبروا انهم انفقوا على اليتيم والضيعة من انزال الارض كذا او بقي في ايدينا كذا فان عرف
بالامانة يقبل القاضي الاجمال ولا يجبره على التفسير شيئاً فشيئاً وان كان متهماً يجبره القاضي
على التفسير شيئاً فشيئاً ولا يحسبه ولكن يحضره يومين او ثلثة ويخوفه ويهدده ان لم يفسره فان فعل والا
يكتفى منه باليمين ولو عزل القاضي ونصب غيره فقال الوصي للمصوب حاسبني المعزول لا يقبله الا
بينة في وقف الناصح اذا اجر الواقف او قيمه او وصي الواقف او القاضي او امينه ثم قال قبضت
الغلة فصاعداً او فرقتها على الموقوف عليهم وانكروا فالقول له مع يمينه في الشروط الظهيرة لوجعل
متولين في الوقف ليس لاحد هما ان يبيع غلته عند ابي حنيفة ومحمد خلاف ابي يوسف كالوصيين

*** باب في بيع الموقوف ولقضى الوقف * (شد)** وقف قدیم لا يعرف صحته ولا فساده بامه الموقوف
 عليه لضرورة وقضى القاض بصحته البيع بغيره اذا كان البائع وارث الوقف (حرم) باعه الوارث
 لضرورة فالبيع باطل ولوقضى القاضي بصحته البيع يصح ولا يفتح هذا الباب (ثمن عكس) وللقيم ان يبيع
 قروبا من كردة مسيلة اذا كان فيه مصلحة (بيع) مبادلة دار الوقف بدار اخرى انما يجوز اذا كانتا في
 محلة واحدة او تكون محلة المبلو كخيرات من محلة الموقوفة وعلى عكسه لا يجوز وان كانت المحلوة اكثر
 مساحة وقيمة واحدة لا احتمال خرابها في ادون المحلتين لدنائتها وقلة رغبات الناس فيها **باب في**
الرجوع في الوقف والمقبرة وما يلزمها (عكس) دار في هذه موقوفة مسيلة على مصالح مسجد كذا بعد
 موتي مع وله الرجوع (ط) مثله لان الوقف بعد الموت وصية (ص) جعل ارضه موقوفة على
 الفقراء ومصلحتها الى القيم فليس له ان يرجع منه وكذا في المقبرة والحان للمارة والدار لسكنى الحاج بركة
 والمساكين وللغزاة بتغير ملكه بعد تمام وقته بشرائطه (ط) مثله ثم قال وان هذا قوله ما قال ابر حنيفة
 ربح له ان يرجع في جميع ذلك وعن الحسن من الحنيفة ربح انه لا رجوع في المقبرة في موضع دفن فيه
 ويرجع فيما بقي (كسب) لذا رجوع في المقبرة لم ينشأ عند ابي حنيفة ويبنى ويزرع ههنا الان النباش
حرام * باب في الدعوى والبيئات في الوقف * (شد) دار في يد رجل اقام عليه رجل بينة انها
 وقفت عليه واقام قيم المسجد بينة انها وقف المسجد فان ارضاها في السابق منهما وان لم يورخا فهي بينهما
 قصفا (كسح عكس ط) وغيرهم وقف بين اخوين مات احدهما ونفى في يد السبي واولاد الميت ثم السبي
 اقام بينة على واحد من اولاد الاخ ان الوقف بطلنا بعد بطن والباقي غيب وبطل الوقف واحد والوقف
 واحد يقبل ويتنصب حضما عن الباقي ولو اقام اولاد الاخ بينة ان الوقف مطلق عليك وعلينا فبينة
 من الوقف بطلنا بعد بطن اولى (كسح) وغيره وقف بين جماعة فلو احدى منهم اولى وكيله او على
 واحد منهم اولى وكيله يصح الدعوى اذا كان الوقف واحدا (ثمن) لا يصح الدعوى على بعضهم ان كان
 الحد وفي ايدي جميعهم ولا يصح القضاء الا بقدر ما في يد الحاضرين ولو ادعى الاسام ان هذا الكردة
 مسيلة لا امام هذا المسجد وقال اهل المحلة بل للمسجد ولا بينة لهم فالقول لاهل المحلة (دفع خسر)
 اشترى ارضا وتصرفها منين ثم اقام بينة على ان فيها كردة مسيلة فله ان يسترد ثمن الكردة قال ربح

وفي (ط) ليس الخصامة في المسئلة اليه انما هي لتولي الوقف وان لم يكن له متول ينصب القاضي متولياً
حتى يخاضم فيثبت الوقفية وبطلان البيع ثم يسترد الثمن وجواب (نخج) مستقيم على قول الققية
ابي جعفر وابي الليث والصدور الشهيد ر ج لان دعواه وان لم يصح للتناقض لكن اقيمت الشهادة
على الوقف وانها تقبل على قول كثير من المشائخ بدون الدعوى (فسخ) في اماليه باع دارا وعقارا
ثم ادعى انه باعها بعد ما وقف فالاصح انه لا يسمع دعواه بخلاف ما لو باع عبد اثم ادعى انه حر
او اعتقه ثم باعه يسمع دعواه ونى فتاوى الفضلي لا يسمع دعواه في فصل الاعتاق عند ابي حنيفة ر ج
وفي التجارية يسمع * باب فيما يتعلق بعمارة الوقف والبناء والغرس فيه * (يف) لو وقف دار على
رجل وعلى اولاده واولاد اولاده ابد اما تناسلفان انقطعوا فالى الفقهاء ثم بنى واحد من اولاد
اولاد الموقوف عليهم بعض الدار الموقوفة وطين البعض وجصص البعض وبسط فيه الاجر فطلب الآخر
منه حصته ليسكن فيها فمنعه منها حتى يلحق له حصته مما اتفق فيها ليس له ذلك والطين والجص
صار طبعاً للوقف وله ان ينقض الاجر قال رخ وانما ينقض الاجر اذا لم يكن في نقضه ضرر بالوقف
كمن بنى في الحائز المسبل فله رفعه اذا لم يضر بالبناء القديم والا فلا (فه) من ابى بكر ولو بنى في
ارض الوقف بناء او نصب فيه باباً او غلقا ان نواه حين فعل انه للوقف صار وقفاً والا فلا وقال ابو نصر
لا يصير وقفاً نوى او لم ينولان وقف البناء لا يجوز (ث) يجوز تبعاً وبه يقتضى (بم) متولى وقف
بنى في عرصه الوقف فهو للوقف ان بناه من مال الوقف او من مال نفسه ونواه للوقف او لم يته
شيئاً وان بنى لنفسه واشهد عليه كان له والا جنى اذ ابى ولم ينو له ذلك وكذا الغرس على هذا
والغرس في المسجد للمهمل في حق الكل (بمخ) دار لسكنى الامام هـ مهابداً لنفسه وسقفها من
الخشب القد يمة لم يكن له بيع البناء ان بناها كما كانت (ط) ولا يجوز لمستاجر السبيل ان يبنى فيه
غرفة لنفسه الا ان يزيد في الاجرة ولا يضر بالبناء وان كان معطلاً غالباً ولا يرغب المستاجر الا على هذا
الوجه جاز من غير زيادة في الاجر اذا قال القيم او المالك لمستاجرها اذنت لك في عمارتها فعمرها
بافذه يرجع على القيم والمالك وهذا اذا كان يرجع معظم منفعتها الى المالك اما اذا رجع الى المستاجر
وفيه ضرر بالدارك لبا لوعة او شغل بعضها كالتمور فلا مال يشترط الرجوع * باب فيما يجوز للموقوف

عليهم من التصرفات في الوقف احارة وزراعة وقسمه ونحوها* (حم) ضيعة موقوفة على الموال
فلهم قسمتها تسمة حفظا وعماراة لا تسمة تملك (ط) عبي ابى يوسف ربح اذا كان الارض عشرية
حازوها يا تهم وان كان خراحيه لا يجوزونيه اذا اقتسم الموقوف عليهم الارض الموقوفة عليهم
فلا حد لهم ابطالها (ظم) ارض وقف بينهما قسمتها واآجر احد هما حصته قالاجر بينهما وقيل
للصحر* باب في وقف الكفار* (فع ث) وقف المجوسي ضيعة على بيت نار اولئو ائب المحوس
وقعا مؤبد ابطال بالاتفاق وكذا الوقف على يهود وعاء نصراني لانه وقف بما هو معية فلا يصح مندهم (عس)
والمجوسي وقف ضيعة على فقراء المجوس لا يجوز (ط) مجوسي وقف ارضه على اولاده واولاد اولاده
اين اما تناسلوا ومن بعدهم على فقراء اليهود او المجوس يجوز قال روح فينبغي ان يجوز على
فقراء المجوس ابتداء* باب في المسائل المتعلقة بالاشجار في الوقف وفي الملك ليس يكون
والاختلاف فيها* (نم) نهرايين جماعة وعلى شطه اشجار بان كان مملوكا لهم فالاشجار كل نك
وان كان ملكا عاما ولهم حق تسهيل الماء فان لم يكن غارسها معلوما فهي لصاحب الملك بمقابلتها
الا اذا اشترى ذلك الملك بعد عرسها (حم) له شجرة خرج من عروقها في ارض آخر بان كانت
الاولى قائمة فهي للاول والا لصاحب الارض لان العروق من الارض ولهذا قلنا اذا اشتراها
ولم يمين موضع القطع انه لا يدخل فيه العروق (يت) هي للاول في الجالين (م) وضعها في
القائمة وقال هي للاول مطلقا ولم يدكر ما اذا كانت مقطوعة وعن محمد روح مثله (خج) عرس
اغصانها في ارض خراف فاستغلطت وقطعها ثم اهدى الارض غيره ونجمت اشجار من العروق الباقية
فهي لغارسها (ط ث) شجرة في ارضه ثبت من عروقها اشجار في ارض غيره فان سقاها صاحب
الارض حتى نشتت فهي له والا فلصاحب الشجرة وان اختلفا في كونها من عروق شجرته فالقول لصاحب
الارض (ط) له اشجار على غصنة حد ول ثبت من عروقها على الشط الثاني اشجار ولرحل في هذا الجانب
كريم بيده وبين الباقية طريق فادعياها مان عرفت انها من عروق تلك الاشجار فهي لصاحبها والا
فهي غير مملوكة اذا لم يعرف غارسها الا يستحقها احد هما (يخ) اشجار نشتت في سبيل الا امام ملك
بيدها وصرف اثمانها الى عماره الارض باذن القاضي مشمورة كانت او لا* باب في مسائل معرفة*

(بنت) وقف دارا على آمام مسجد مكتنة بشرائطه ثم اخذ يوم بنفسه ليس له ان ياخذ اخيرتها (شمة)
 سبل مصحفا في مسجد يعينه للقرأة ليس له بعد ذلك ان يدفعه الى آخر من غير اهل تلك المحلة
 للقرأة (تسج) بنى في الدار المسبلة بغير اذن القيم ونزع البناء يضر بالوقف يجبر القيم على دفع قيمته
 للباني ويجوز للمستأجرين غرس الاشجار وانكروا في الرعايا الموقوفة اذا لم يضر بالارض بدون
 هرج الاذن من المتولى دون حقرا الحياض وانما يحل للمتولى الاذن فيما يزين الوقف به خيرا
 قلت وهذا اذا لم يكن له حق قرار العماره فيها فاما اذا كان يجوز الحفر والغرس والتعاطي من
 ترابها لوجود الاذن في مثلها دلالة (فتح) قضى القاضي بدخول اولاد البنات في الوقف على
 اولاد الاولاد بعد مضي سنين لا يظهر حكمه الا في غلة المستقبل دون ما مضى قيل اليس يستثنى
 هذا الحكم الى وقت الوقف فقال بلى لكن في حق الموجود وقت الحكم وغلة تلك السنين معدومة
 كالحكم بفساد النكاح بغير ولي لا يظهر في الوطيات الماضية والمهر قيل له اليس ان القضاء يظهر في
 عدم وقوع الثالث وان كانت معدومة فقال انما يظهر في حكمها لا فيها وهي بطلان محليه النكاح
 وانه امر باق بخلاف الغلة المستهلكة حتى لو كانت غلة السنين الماضية قائمة يستحق اولاد البنات
 حصتهم منها (عج) وغيره ان الحكم يظهر في الغلات القائمة دون الهائكة (تسج) بغث شمعا الى
 مسجد في شهر رمضان فاحترق وبقي منه ثلثه ودونه ليس للامام ولا للمؤذن ان ياخذ به بغير اذن
 الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع ان الامام والمؤذن ياخذ به من غير صريح الاذن في ذلك فله
 ذلك * كتاب الهبة * باب في الفاظ التي ينعقد بها الهبة والقبض في ذلك * (شمة) قال لمبفقه
 اصرف هذه الخشبة الى كتبك فهو هبة والصرف الى الكتب مشورة (تسج) دفع الى نافلة مصحفا
 وقال بالي ثاخذ كاسه امسح فهو هبة منجزة لا تعليق والحفظ مشورة (شمة) اعطى لزوجته
 دنانير ليتخذ هائيا باوتلبسها غنمه قد فجبها هي الى معاملة فهي لها (بسم) كانت تدفع لزوجها ورقا
 عند الحاجة الى النفقة او الى شيء آخر وهو ينفقه على عياله ليس لها ان ترجع بها عليه (فتح) قال لا خير
 جئت بطعام كذا الى دارك وهبته منك فقال قبلت ثم حضر داره فاكله يعدل ويكون ذلك اذا
 بالقبض دلالة قال لرجل في يده شيء لمن هذا فقال لك وما ملكه فهو لك كرامة لا يصير ملكا للمبقر

عليهم من التصرفات في الوقف احارة ورراعه وقسمه ونحوها * (حم) صيغة موقوفة على الموال
 لهم قسمتها تسمة حفظ وعماراة لاسمة تملك (ط) عن ابي يوسف راج اذا كان الارض عشرة
 حارة ما ياتهم وان كان حرا حية لا يجوز فيه اذا انقسم الموقوف عليهم الارض الموقوفة عليهم
 ولا حد هم انطالها (حم) ارض وقف تسهما تسماها و آخر احد هما حصه فالآخر يسهما وبيل
 للصحر * باب في وقف الكفار * (فع ث) وقف المحوسي صيغه على بيت بارا و لوراثت المحوسين
 وبما مؤند اطل بالاتفاق وكذا الوقف ليهودي او نصراني لانه وقف لما هو معية فلا يصح عدلهم (عس)
 والمحوسى وقف صيغة على فقراء المحوس لا يجوز (ط) محوسى وقف ارضه على اولاده واولاد اولاده
 ايد اما سألوا ومن عدلهم على فقراء اليهود او المحوس بحور بالروح فيسعى ان يجوز على
 فقراء المحوس ابتداء * باب في المسائل المتعلقة بالاشجار في الوقف وفي الملك لمن يكون
 والاحلاف فيها * (تم) بهر بن جماعة وعلى شطه اشجار فان كان مملوكا لهم فالاشجار وكل نك
 وان كان ملكا عاما ولهم حق تسيل الماء فان لم يكن عارسها معلوما فهي لصاحب الملك بمقابلتها
 الا اذا اشترى ذلك الملك بعد عرسها (حم) له شجرة حرج من عروها في ارض آخر فان كانت
 الاولى نائمة فهي للاول والا فلا صاحب الارض لان العروق من الارض ولها اذا اشتراها
 ولم تنم موضع القطع انه لا يند حل فيه العروق (مت) هي للاول في الحالين (م) وضعها في
 القائة وقال هي للاول مطلقا ولم يدكر ما اذا كانت مقطوعة وعن محمد بن حنبل (تحج) حرس
 اعصابا في ارض خراف فاستعاضت وطمعها ثم اضى الارض بغيره ونحمت اشجار من العروق النابتة
 وهي لعارسها (ط ث) شجرة في ارضه ست من عروها اشجار في ارض غيره فان سقاها صاحب
 الارض حتى شتت فهي له والا فلا صاحب الشجرة وان احلها في كودها من عروق شجرة فالقول لصاحب
 الارض (ط) له اشجار على سعة حد ولست من عروها على الشط لثاني اشجاره لرحل في هذا الجانب
 كرم بيته ومن الناسة طريق فادعياها فان عرمت انها من عروق تلك الاشجار فهي لصاحبها والا
 فهي غير مملوكه اذ لم يعرف عارسها لا يستحقها احدهما (يحي) اشجار ست في سبيل الامام فله
 بغير ما صرف اثمانها الى عمارة الارض نادى العامى مثمرة كانت او لا * باب في مسائل مسخرة *

(بنت) وقف دازا على آمام مسجد مكنته بشرائطه ثم اخذ يوم بنفسه ليس له ان ياخذ اخيرا (شمة) سبل مصفا في مسجد يعينه للقرأة ليس له بعد ذلك ان يدفعه الى آخر من غير اهل تلك المسئلة للقرأة (تج) بنى في الدار المسئلة بغير اذن القيم ونزع البناء يضر بالوقف يجبر القيم على دفعه فيتمه للباني ويجوز للمستأجرين غرض الاشجار واكرؤم في الرعايا الموقوفة اذ لم يضر بالارض بدون اضرع الاذن من المتولى دون حقرا الحياض وانما يحل للمتولى الاذن فيما يزين الوقف به خيرا تلت وهذا اذ لم يكن له حق قرار العماره فيها فاما اذا كان يجوز الحفر والغرض والتخاطم ترا بها الوجود الاذن في مثلها دلالة (فسح) قصى القاضي بدخول اولاد البنات في الوقف على اولاد الاولاد بعد مضي سنين لا يظهر حكمه الا في غلة المستقبل دون ماضي قيل اليس يستثنى هذا الحكم الى وقت الوقف فقال بلى لكن في حق الموجود وقت الحكم وغلة تلك السنين معدومة كالحكم بفساد النكاح بغير ولى لا يظهر في الوطيات الماضية والمهر قيل له اليس ان القضاء يظهر في عدم وقوع الثالث وان كانت معدومة فقال انما يظهر في حكمها لا فيها وهي بطلان محلية النكاح وانه امر باق بخلاف الغلة المستهلكة حتى لو كانت غلة السنين الماضية قائمة يستحق اولاد البنات حصتهم منها (عج) وغيره ان الحكم يظهر في الغلات القائمة دون الها لكة (تج) بعث شمعا الى مسجد في شهر رمضان فاحترق وبقي منه ثلثها ودونه ليس للامام ولا للمؤمن ان ياخذ به بغير اذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع ان الامام والمؤمن ياخذ به من غير صريح الاذن في ذلك فله ذلك * كتاب الهبة * باب في الفاظ التي ينعقد بها الهبة والقبض في ذلك * (شمة) قال لمنفقه اصرف هذه الخشبة الى كتبك فهو هبة والضرف الى الكتب مشورة (تج) دفع الى نافلة مصحفا وقال بالرخ ثاخذ كاسه امسح فهو هبة منجزة لا تعليق والحفظ مشورة (شمة) اعطى لزوجته دنانير ليتخذ هاتيا با وتلبسها عنده فدفعها هي الى معاملة فهي لها (بسم) كانت تدفع لزوجها ورقا عند الحاجة الى النفقة او الى شيء آخر وهو ينفقه على عياله ليس لها ان ترجع بها عليه (فع) قال لا خير جاءت بطعام كذا الى دارك ووهبته منك فقال قبلت ثم حضر داره فاكله يعذر ويكون ذلك اذنا بالقبض دلالة قال لرجل في يده شيء لمن هذا فقال لك وما ملكه فهو لك كرامة لا يصير ملكا للمبقر

له ركن الواحدة منه ثم قال له لمن هذا فقال لك او هذا لك او قال ملكك قال رح فعرف به ان
مثل هذا الكلام لعرض معتبر حتى لو قضى في المجلس لا يملكه ايضا (تسج) قال الاب جميع ما هو حق
فملكه فهو الملك لولدي هل الصغير فهذا اكرامة لا تملك بخلاف ما لو عينه فقال حانوتي الذي املكه
اود اوى لابي الصغير بهربة ويتم بكونها في يد الاب (عت) قوله هذه الذي اريك او هذه الارض لك هبة
لما اقرار (ط) عبدى هذا العلقان ولم يقل وصية ولا في ذكرها ولم يقل بعد موتى كان هبة قيا ما واستحسانا
(ص) لو قال هذه الذي اعلقان فاقرا ولو قال دارى هذه لعلقان تهبة لانه اصابى الذي اربى الى نفسه فكانت هبة
و في الاولى لم يصف فتعفى اقرار او على هذا الوقال سد من هذه الذي ارا وقال ثلث دارى هذه (يب)
ياشترى لولدى الكبير ثوبا بغير اذنه وامره ان يقطعه ثوبا له ويلبسه لم يملكه الا ان يقول هو لولدى
او وهبته منه (عت) يملكه بل لك ولو كان مخيطا او هياطة لا يملكه بل لك ولو قال اشترى لولدى
الصغير هذا يملكه (حت) قيل اذا ائخذ لولدى الصغير ثوبا فاحتى يابسها اياه ولو قال اشترى هذا
له ما رملكه (شص) اشترى ثوبا وقطعه لولدى الصغير صاروا هالة نا لقطع مسلما اليه قبل الخياطة
ولو كان كبير لم يصير مسلما اليه الا بعد الخياطة والتسليم (فع عن) امر اولاده ان يقسموا ارضه التي
في ناحية كل ايمنهم ففعلوا لا يثبت الملك لهم (ظم) مثله (بج) قال لولدى تصرف هذه الارض
فاخذت تصرفها لا يصير ملكه (خج) دفع الى اجنبية عينا لارادة الزنا فان قال دفعتها اليك لازى
يك فله الطلب وان وهبها لارادة الزنا وهى فائضة فله الاسترداد او الا فلا * باب ما يجوز من
الهبة وما لا يجوز وما يشترط فيه القبول * (شب) استردع اخاه عبد الوثوبا ومثما اودا او دابة
ثم قال وهبت لك وديعتي وهى في يد المودع يجوز اذا قال قبلت ولو وهب عبد لاهيه وقضه
في المجلس او بعد بامره بالقبض ناصح فشرط القبول في الاول دون الثاني لان اقدامه على القبض
محمول منه وامره به رضى من الواهب ولا كذلك في الاول لانه في يد الموهوب له فلم يشترط القبول
فصايقع الملك له في الهبة بغير رضاه وانه ضرر (ص) وهبه له ولم يقل قبلت حتى قبض جاز اذا كان
لجفزة الواهب هشام عن ابي يوسف لا يصح ما لم يقل قبلت (شب) وهب لركيل اخيه لا يرجع في الهبة
لان الملك والعقد وقعا لاجبيه بخلاف ما اذا وهب لعبد اخيه فان العقد يقع للاجنبى وهو العبد

للمولى حتى كانت العترة في الزد والقبول للعبد لا للمولى ولورد الوكيل الهبة وقبلها الموكل صح
 (ظم) وهب له امرأة فصلها فله الرجوع * باب في التعويض في الهبة * (شم) وهب دارا من
 رجلين بشرط عوض ألف درهم ينقلب بيعا جازا بعد التقايب ولو بعث إلى غيره فمقرا طاهلية
 ثم بان أنه من بقرة ابن المهدي الصغير لا يجوز ولا يملكه الأب بالعلاج حتى صار اللبن مقرا طاهلية
 وكذلك الوعوضه المهدي إليه لان العوض هبة ابتداء وله الرجوع فيه * باب فيما يدخل في الهبة من
 غير ذكر * (بمخ) ويدخل في هبة الأرض ما يدخل في بيعها من الابنية والأشجار من غير ذكر
 وكذلك الفلح على أرض أو عنها يدخل ولا يدخل الزرع في الصلح من غير ذكر (قص) الزرع
 يدخل في الرهن والاقراض والفيج غير ذكر ولا يدخل في البيع والقسمة والوصية والاجارة
 والنكاح والوقف والهبة والصدقة في القضاء بالملك المطلق (ط) ولا يدخل الثمار والأوراق المتقومة
 في هبة الأشجار غير ذكر فإذا لم يذكر وفيها ثمر وورق فسدت الهبة لأنه يمنع التسليم (فمخ) قال
 هلال لا يدخل الثمرة في الهبة والهبة باطلة لشيوعها وفي الفتاوى التجارية تصدق بامته وعليها
 ثياب أو حلى جاز وهي للمتصدق وشغلها بها لا يمنع التسليم لأنها لا تسلم على يانة بخلاف متاع الزاهب
 في النيت وهبت هذه الغرارة الحنطة وهذا الرزق السمن لا يدخل الغرارة والزق في الهبة وكذلك
 على عكسه (فع محس) وهبت لزوجه جميع أملاكها لا يدخل المهر فيه * باب في الهبة في المرض *
 (فمخ) وهبت مهرها لزوجه في مرض موتها وماتت زوجها قبلها فلا دعوى لها بالصحة إلا براء
 ما لم تمت فإذا ماتت منه فلورثتها دعوى مهرها (من) مريض وهب لأخيه عبد أو سلمه إليه ثم الموهوب
 له قتل الزاهب عمل الزاهب فإنه يرد العبد إلى ورثة الزاهب لأنه في مرض الموت فكانت وصية
 (قص) مرض الموت يعرف بالدلائل لا بالموت نفسه لأنه يحتمل أنه مات فجاءة لا به (من) طلق
 امرأته في مرضه ثلاثا ثم قتل أو مات من مرض آخر وهي في العدة فإنها تزوجه وإن لم يموت من ذلك
 المرض وهذا الآن مرض الموت وهو ما يكون قاتلا غالبا وهو ما يكون مضنيا ملقيا له على الفراش لا ما
 يموت منه لان الموت لا يكون من مرض كان لأنه يحتمل ثا ساعة فثا ساعة ويزداد حتى يموت فلم يكن مرض
 الموت ما يموت به بل هو ما يخاف المرض على نفسه الهلاك فيه * باب في هبة الدين صمن عليه الدين *
 *
 *
 *

(فج ع) وهب أحد الورثة حصته من الدين للمدين قبل القسمة وفي التركة نقود وعروض مخرج
استحسانا كالصالح قال روح وهبت حصته من العين لوارثا ولغيره يصح فيما لا يستحيل القسمة ولا يضح
فيما يحتملها * باب هبة الصغير * (نم) دفع لولد أو الصغير قرصا فكل نصفه ثم أخذه منه ودفعه لآخر
بضم إذا كان دفعه لولد أو على وجه التمليك وإذا دفعه على وجه الالباق لا يضمن قال روح عرف
به أن مجرد دفع من الاب إلى الصغير لا يكون تمليكاً وأنه حسن وفي الفتاوى التجارية لها على زوجها
دين فوهبته لولد أو للصغير صح لأن هبة الدين من غير من عليه الدين يجوز إذا بطلت على القبض
والاب ولاية قبض الهبة لولد أو الصغير فكان قبضه بحكم الولاية قبض الصغير فصار كأنها سلطت
الصغير على قبضه (ط) سئل أبو بكر عن امرأة وهبت مهرها الذي على زوجها الولد أو الصغير وقبل
الاب فقال أنا واقف في هذه المسئلة ويختل أن يجوز كما لو أودع عبده وخلافاً بقى ثم وهبه لابن
المودع الصغير يجوز ثم سئل عنها مرة أخرى فقال لا يجوز لأنها غير مقبوضة (ث) وبه تأخذ (عس)
أقرار الاب لولد أو الصغير بعين من ماله تمليك إن أضاف ذلك إلى نفسه في الأقرار وإن أطلق
فاطها وكما مرني مد من دارى له وثلاث هذه الدارلة (يخ) أطهار في الحالين لا تمليك وفي تبيينه
الغالبين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من تحمل من السوق طرفة إلى ولد أو كان كمن حمل
صدقة حتى يضعها في فيه واليدين أبالا نابت فإن الله تعالى رقيق للأناب ومن رقيق للأناب كان كمن نكح
من خشية الله تعالى ومن بكى من خشية الله تعالى غير الله له ومن فرح أنفى فرحه الله تعالى يوم
الحزن (جث) ويجوز قبض الصغير بنفسه إن كان يعقل استحساناً وببيعته إلحاقاً حتى لا يرجع الواهب
قال روح فهل انص أن ولاية الزوج تثبت في الهبة للصغير (ط) مثله في موضعين * باب في تعجيل
بعض الأولاد على البعض في الهبة * (سج) وينبغي أن يعدل بين الأولاد في العطايا وذلك في
التسوية بين الذكر والأنثى عند ابن يوسف وعلى قدر الميراث عند محمد وروح للذكر مثل حظ الأنثيين
ويجوز أن يعطى البعض دون البعض حكماً لكنه ترك الانصاف وإن كان بعضهم فاجر أو فاسق والبعض
فقيهاً عايداً عند المتقدمين وعند المتأخرين لا با من أن يعطى العالمين المتأخرين دون الفسقة (ع)
ذكر الخلاف بينهما ثم قال فإن وهبت ماله كله للابن قال محمد هو آثم لأن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال في مثل هذه الصورات اتق الله قال محمد واخيمز وقضاء (من شن) اتق بقول ابي يوسف قال
 روح والصحيح في اعتبار الورع والدين ونحوه قول المتأخرين (ان) لا ينبغي ان يعطى وله الفاسق
 اكثر من قوله لانه اعانة على المعصية في شروط ابن نصر الك بوسني الوقف اذا كان على اولاد الواقف
 فان شاء جعل بينهم بالتسوية وابن شاء فضل الى كروان شاء فضل الا نبي كيف ما فعل جازم قال واختلف
 في صلة الاولاد بحالة الحيوة فقيل يفضل البذل كز قيل يسوي بينهم وقيل يفضلهم على قدر منازلهم في
 الدين والورع والصلاح وهذا الصريح عندنا (شبه) وعين ابي حنيفة روح لا باس بالتفضيل بالفضل
 في الدين ولا يكره وعن ابي يوسف روح لا باس بالتفضيل ان لم يزد به الا ضربا * باب في الاباحة
 والنثار والرشوة والهدايا * (شمر) البحث لغلان ان ياكل من مالى فاكل قبل العلم بالاباحة
 لم يضمن (فع) انتهب وسادة كرسى العروص وباعها قبل ان كانت وضعت للنهب (خويتا)
 الشيوع لا يمنع صحة الاباحة بخلاف الهبة (فع شخص) للسير الكبير الرشوة لا تملك (علك) وغيره
 قاض او غيره دفع اليه سمحت لاصلاح الملم فاصح ثم ندبم يرد ما دفع اليه (فصح) المتعاشقان يدفع كل
 واحد منهما لصاحبه شيئا فهي رشوة لا يثبت المملك فيها ولذلك افج استردادها وفي خلاصة العزلى
 خطب امرأة في بيت اخيها فابن ان يكفها حتى يك دفع اليه دراهم فدفع وتزوجها يرجع بما دفع
 لانها رشوة ولو انفق على معتدة الغير على طمع ان يتزوجها بعد عدتها فابيت ان يتزوجها فان شرط
 في الاتفاق الزوج يرجع بما انفق والا فالاضح انه لا يرجع كذا قال الصد والشهيد وقال الاستاذ
 (فصح) الاصح انه يرجع عليها زوجت نفسها او لم تزوجها لانها رشوة ولو اكلت معه لا يرجع يشين
 (ط) مثله (بصح) ابراه من الدين ليصلح معه عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة ولو ابي الاضطجاع
 عند امراته فقال لها ابرأني من المهر فاضطجع معك فابراة لا يبرأ وقيل يبرأ لان الابراء للتودد
 الداعى الى الجماع وقال عليه الصلوة والسلام تهادوا وتحابوا بخلاف الابراء في الاول لانه مقصور
 على اصلاح الملم واصلاح الملم مستحق عليه ديانة وبذل المال فيها هو مستحق عليه جد الرشوة
 * باب في الصدقة والتخيليل * (شمر) تصدق على فقير بطارحة على ظن انه فليس ليس له ان يستردا
 ظاهرة (فع) ان كان قال ملكيت منه فليسا ثم ظهر انه طارحة له ان يسترد فان قال ملكيت هذا لا يسترد

(مضى) لا يستردى الحالين (ففع) في اتحاد الجرجاني الهبة لا تصح الا بقبول بالقول واستحسن في صحة
 الصدقة من غير قبول بالقول لحرمان العادة في كافة الاعصار بالتصدق على الفقراء من غير اظهارهم
 القول بالقول (ففع) دفع الى آخر شيئا فحاطه بما له لم يستحل صاحبه لعلبة ظنه انه لا يمكنه تمييزه وانراه
 ففعله في حل وسعة ثم وحل ذلك وعزوه يردّه ومن علاه الأمانة الخياطى من عليه حقوق فاستحل صاحبها
 مطلقا ولم يوصلها ففعله في حل يعد وان علم انه لو فصله له ليجعله في حل والا فلا قال روح وانه حسن وان
 روى انه يصير في حل مطلقا (ففع) غصبه مما فحلله ما لكه من كل حق هو له قبله قال الأمانة بلح التحليل
 يقع على ما هو واجب في الذمة لا على عين قائم * باب الوكالة في الهبة وهبت مال العير * (م)
 وهب لرجل ثريا وارصا المعزوه وسلم اليه فاجاز رب الثوب اورد الارض الهبة حازت من مالكة وله
 الرجوع وان عوض الواهب او كان بينه وبين الموهوب له قرابة زحم محرم * كتاب البيوع هذا
 الكتاب يشتمل على خمسة واربعين بابا * باب فيما ينعتق به البيع وما يمنع انعقاده * (شم)
 ينعتق بلمعطين مستقلين كالقول بالبح با رذا مهيد في وقال الآخر خنامين واراد الايجاب ينبغي ان يجوز
 (ط) لا ينعتق (شقي) والتعيريد مثله قال روح ولكن حواشي (شم) صواب فقد اطلقا (جنت وكت)
 فقال وقوله ابيعك كقوله بعث (كت) البيع لا ينعتق الا للمعطين ينسأ من التملك والتجلب على صيغة
 الماضي او الحال بان يقول اخذ هما بعث او ابيع ويقول الآخر اشتريت قال روح والتوقيت بين القرائين
 انه ان اراد بالمصارح الحال ينعتق وان اراد به الاستقبال والوعد لا ينعتق لان المضارع يجتزل الحال
 والاستقبال وتقتضى على هذا التفصيل في شرح الطحاوى وفي (بم) بالمعطين الماضيين ينعتق بدون
 النية واما بصيغة المستقبل لا ينعتق الا بالنية بان يقول البائع ابيع منك هذا العبد باللف او ابد له
 او اعطيكه وقال المشتري اشتريه منك او احلّه في ثوبا الا يجاب للحال او كان لحد هما بلف الماضي
 والآخر بالمستقبل مع نية الايجاب للحال فانه ينعتق وان لم يتو لا ينعتق قلت وهذا الفقه وهو ان
 الشرع جعل الايجاب والقول علامة للرضاء والاخبار عن الحال ادل على الرضاء وقت العقد من
 الماضي قلت فعلى هذا لا ينعتق البيع بلسان الجوارزمية بصيغة الحال من غير نية لان قولهم بالبح بارقا
 مهيد في بارقا دينار وقول المشتري خناتمهين لا يشتمل الا الحال ولا يشتمل الرعد والاستقبال

فينعقد البيع والنكاح والخلع بصيغة الحال بدون النية وهل مسألة أكثر ايمتنا عنها فانلوا
 (ففتح) اما بلفظ الامر والمستقبل بدون نية الحال فيهما وفي احد هما لا ينعقد (بشم) و بلفظ الاستفهام
 لا ينعقد بان قال ابيع هذا امنى فقال الآخر بعت ونوى لا ينعقد وكذا قوله منى اخرى اين را
 فقال الآخر خريدم (بشم) ساومه منه بشمن قليل فقال البائع لا يبيعه به ودفع ذلك القليل فقال
 المتوسط خذها فخذها والبائع ساكت لا يكون يباعا قلت والظاهر ان هذا فيما اذا لم يدفع ذلك الى البائع
 فاما اذا دفعه اليه واخذ المتاع ولم ينكر عليه يكون يباعا بالتعاطى خصوصاً في زماننا (بشم) اعطاه
 ذراهم وقال هل بعت منى هذا الشيء بها فقال نعم فذهب به او لم ينعقد بان قال هل اشتريته بها
 فقال نعم ولم يقل بعت فهل ابيع تام وثقل الداراهم دليل على انها قصد التحقيق (طش ص)
 مثله (س) خلافه (بفتح) دفع اليه ذراهم ليشتري منه البطاطيح المعينة فاحذها ويقول لا اعطيها
 بها واخذ المشتري منها البطاطيح فلم يشتد هارو يعلم عادة الشارقة ان البائع اذا لم يرض يرد
 الثمن ويسترد المتاع والا يكون راضيا به ويصح خلقه لا اعطيها تطيبا لقلب المشتري فقال مع هذا
 لا يضح البيع (بو) مثله (بضم) اشتريت خازيتك هذه بعشرة دنانير فروختي فقال فروخته كبر يصح
 ان كان مراده تحقيق البيع (شط) ولا ينعقد البيع سواء بين المشتري بالاجاب او البائع وقبل صاحبه
 (بضم) قال الدلال للبائع خريدم بها فقال فروخته شلثم قال للمشتري خريدم فقال خريدم
 شلثم ان كان مرادهما تحقيق البيع ينعقد (شع) دفع اليه بائع الحنطة خمسة دنانير ليأخذ منه
 حنطة وقال له بكم تبيعها فقال مائة من يدinar فسكت المشتري ثم طلب منه الحنطة ليأخذها فقال
 البائع عد اذ دفع اليك ولم يجز بينهما بيع وذهب المشتري فجاءه من البائع الحنطة وقد تغير السعر
 الاول فليس للبائع ان يبيعها منه بل عليه ان يبيعها بالسعر الاول قال رض وفي هذا الواقعة
 اربع مسائل اخذها ان البيع ينعقد بالتعاطى عندنا خلافا للشافعي ربح والثانية انه ينعقد في
 الاشياء الثمينة والخبيسة وهو الاجم وقيل لا ينعقد بالتعاطى الا في الخبيسة كالقيل والوجه ان
 والخبر ونحوها والثالثة انه ينعقد بالاعطاء من جانب واحد وبه (فك) يفتح (عس) شرط
 الاعطاء من الجانبين والرابعة انه لا ينعقد بالاعطاء المبيع ينعقد بالاعطاء الثمن (بشم) اشترى

نملئ انة مائة من فوزته فوزته مائة وعشرين من افعال البائع اذ فع اليك الثمن فحساب المائة تقابل
 فليكن فهل البيع في الزيادة (فحب) مردعنا اذ ارد فوزته اجرت بغير كره والثلث ومبلغ معلوم اذ
 اخرج كرهه عليه ثبته اذا كان دفع الثمن قبل ينشق منه متعار وباعتاده بينهما (بهم) فمعت روز
 خرج واحد شرد (فصح) ارد تواليد خوالشتن (صغير) يجوز للمبيع والشراء بلفظ السلم فاما السلم
 بلفظ المبيع والشراء فقد ذكره (م) انه يجوز للسلم بلفظ المبيع والشراء اذا وجد في شرائه بلفظ
 المجر دله لا يجوز (مضم) اجاز عندنا خلا ما يوزن (فصح جملعا) ولا لا قال ابن ابي اهل في السعلة لا يبار
 فعل ما فقال البزار في بعضها فوضع وخارج ولم ياخل الثمن قال استحس ان يكون بيعا ولو قال البزار
 لرجل بكم تدفع هذا فقال كل من يدين يبارين فقال زين منها منوزين فوزته وتركه ولم ياخل الثمن فهذا
 ناقض ليس ببيع (يت) مثله وان قبض الثمن نبيع (ط) في المجر دس ابي خنيفة روح قال للسام
 كيف تبيع هذا اللحم فقال كل ثلاثة ارطاك يد رهم قال قد اخلت منك زين لي فله ان لا يزن وان
 وزن فلكل واحد منهما ان يرجع فان قبضه بالمشتري او جعل البائع في وعاءه المشتري بامر وقد تم
 البيع وعليه درهم (ط) قال محمد قال للقصاب زين لي من هذا اللحم كذا ايكل افوزته فله الخيار ولو قال
 زين من هذا الجنب او الرجل كذا ايكل اوزا قال زين لي ما عندك من اللحم بحساب كذا افوزته جاز
 ولا حيار له وعن ابي يوسف مثله (علك) قال لا تخران كان هذا المصمت خمسينا منه من وزن فقد
 بعته منك ايكل اقال المشتري قد اشتريته ثم وزنه فكان كاقال البائع ليس ببيع اذا عيرى البائع
 وزنه قبل هذه المقالة فيجوز لانه تحقيق وليس بتعليق (حمد) ان تعليق البراءة بامر كائن يجوز ويكون
 تنجيزا قال روح فلم يفصل بينهما اذا كان عالما بكونه كائنا وبينما اذا لم يكن (ص) اذ هيئ بهذا السعلة
 فانظر اليها اليوم فان رضيتها فهي لك بالف درهم او قال ان رضيتها اليوم فهي لك بالف درهم
 فهو جائز على ما شرطنا استحسانا عندنا باطل قياسا وبه زفر لانه تعليق ولنا انهما تيا بمعنى بيع فيه
 خيار فانه قال فان رضيتها اليوم والا فردها علي (صغرم) بعثت منك مبدى هذا بالف ان رضيت
 فلان جاز والرضي منه جائز يعي اذا ايين وقت الرضي في الجامع للبر غري بعثت منك مبدى هذا
 ان شئت جاز وكان تملكا (شطأ) تعاقد البيع وهما يمشيان او يسيران على دابتين او على دابة واحدة

في مشمل واحد فان قبله مشمل بخطاب صاحبه تم البيع وان فصل وان تلا يصح وان كان في السفينة
 الجارية يتم والسفينة بمنزلة البيت (ن) لو قال له بعت منك هذا الثوب بعشرة وفي يده قدح
 فشرب ثم قال اشترى بثلثين جاز ولو كان في الركعة الاولى من التلوع فيضعف اليها اخرى وبأخذ جاز ولو كان
 في الثوبضة وقبل بعد الفراغ منها جاز (فج) البائع يقوم في خانوته ويقعد لمصالح له فقال المشتري
 اشترى بثلثين بكذا انقاهم البائع لمصلحة له لا مغزوا وقال بعت لا يصح (جث) ولا يجوز ان يناديه من بعيد او من
 وراء جدار (يصح) رجل في البيت فقال للذي في السطح بعتك منك بكذا فقال اشترى بكذا اذا كان
 كل واحد منهما يرى صاحبه ولا يلتبس الكلام للبعث (فج شمر) فع (صح) وغيرهم تعاقد البيع
 وبينهما النهر المزداحا قاني يصح البيع قلت وانه كان نهرا عظيما يجري فيه السفن قال روح وقد تقرر
 رأيي (يصح) في امثال هذه الصور ان كان البعث بحال يوجب الثبأ من ما يقول كل واحد منهما الساجدة
 يضعه والا فلا (يؤ) ساومه السلعة بعشرين دينارا فقال البائع لا ابيعه الا بخمسة وعشرين فقال
 انترك لي الخمسة ورغى منك لم يوجب منه قول ولا فعل فهذه ليس ببيع (يصح) قال له بالخ اهي
 باروخ اى كالك فنى بد دينار فقال البائع نعم وقال الاول اشترى لا ينقل بينهما بيع لانه لم يصف البيع
 الى نفسه الا اذا جرى بينهما مقل مات كما اذا قال له المشتري بعينه فقال نعم ثم جرى هذه الكلمات
 فحينئذ ينقل (ط) مثله * باب في السلم والوكالة فيه وفي قبضه * (قز) عن علاء الدين الزاهد
 الوكيل بقبض المسلم فيه قبضه رديا او معيبا لا يلزم الموكل الا ان يرضى به (فج) اسلم في حنطة بالخ
 او شيئا لا يصح (شبهه) مثله (فج) السلم في الماء مختلف فان كان موضوعا جرت العادة بالسلم فيه
 وذكرا شرائط السلم صح (فج عث) باع رب السلم المسلم فيه من المسلم اليه باكثر من راس المال
 او برأس المال لا يصح ولا يكون اقاله (فج) اسلم دينارا في ما تسمى من من زبيب فلما حل الاجل
 وعجز عن ادائه فباع رب السلم من المسلم اليه مائة من ذلك الزبيب الذي في في المسلم اليه بد دينار
 وقبض الدينار لا يفسخ السلم في حصة الدينار (قز) السلم في العنب الغلابى وقت كونه حصرما
 لا يصح والسلم في التفاح الشتائى قبل الادراك يصح لانه يسمى تفاحا (فج فث) اسلم زيبا في
 مكر حنطة لا يجوز (حم عث) يجوز فلهما الفضل جعل الزبيب كيليا وهما جعلاه وزنيا (يصح) لقي

ورب المسلم المسلم اليه بعد حلول الاجل في غير السلك الذي شرطوا الا يفاء فيه فله مطالبة بالمسلم
 فيه ان كان قيمته في ذلك المكان مثل قيمته في المكان المشروط او دونه لان شرط المكان حق رب السلم
 ودعا المؤمنة الحمل قال روح واقتضى بعض مفتي ومانئانه لا يتمكن من مطالبة لان تعيين المكان
 بحق المسلم اليه فدعا المؤمنة الحمل وهذا الجواب احب الي الا في موضع الضرورة وهو ان يقيم
 المسلم اليه في تلك آخر فيعجز رب السلم من امتناعه حقه ثم قال هذا الله تعالى الى الرواية المصومة
 بابا الضمان في القبض على سوم الشري * (بم ط) من ابي حنيفة رح قال له هذا الثوب لك
 بعشرة دراهم فقال هاته حتى انظر اليه او قال حتى اريه غيري فانخله على هذا او صاع منه فلا شيء
 عليه ولو قال هاته فان رضيت احذته فضاغ فهو على ذلك الثمن (بم) مثله ومن ابي يوسف رح
 قال صاحب الثوب هو بعشرة فقال المساوم هاته حتى انظر اليه وقبضه على ذلك فضاغ لا يلزمه شيء
 لانه اخذ على السطروان اخذ على غير النظر ثم قال انظر اليه فضاغ لم يخرج به قوله انظر اليه من
 الضمان وهو على ما اخذ عليه اول مرة (بم) اشار الى انه ليس بمقبوض على سوم الشراء (ط)
 اخذ منه ثوبا وقال ان رضيت اشتريته فضاغ فلا شيء عليه ولو قال ان رضيت احذته بعشرة فعليه
 قيمته لان المقبوض على سوم الشراء انما يكون مضموفا اذا كان الثمن مسمى (حج) ولا يجب
 ضمان السوم الا بل كذا الثمن قيل هو قول ابي يوسف رح ويكفي عند محمد رح ان يسيل ثلثهما
 (حج) دفع الى قاضي دينار لينفق منه الارز والعدس والحمص ونحوها ثم احتصم في قيمة الماحوذ
 فعليه قيمة يوم الاخذ لا يوم الخصومة وكذا القول يدفع اليه ثمنه لانه سوم حين ذكر الثمن قال رح
 فجعله مقبوضا على سوم الشراء بمجرد ذكر الثمن وان لم يذ كر مقبض اذ يعرف به ان المقبوض على سوم
 الشري يضمن بالقيمة وان كان من ذوات الامثال * باب فيما يتعلق بقبض المبيع وتصرف المتعاقدين
 قبل القبض وهلاكه ونحو ذلك * (شم) اشترى بجارية فزوحها قبل القبض فقبلها الروح اولسها
 قال يتهمني ان يصير قادضا كما لو وطئها ولو قطع البائع طرفا من الثوب يسقط حصته كاطراف العبد
 ولو تبايعا وثقل المشتري الثمن والمبيع بينهما بحيث يتمكن كل واحد منهما من قبضه نصاب او هلك
 ينجي من الهلاك من البائع (سي) مثله (حج) ما كان مدها وثا بنعسه في يد المشتري فاشترى ما

قابضاً وكل الواشتر له غيرة واشتراه له غيره وفي الرديعة ونحوها حتى يصل اليها او يكون بخضرة
البيع ولا يسترد لها البائع بعد ذلك قال رح يعني لا يحبسها منه لاستيفاء الثمن ولو وضعه قريباً منه
بحيث لا يمكنه قبضه الا ان يقوم اليه لم يصح (فج) ابق المبيع قبل القبض فجعل الراد على البائع
(شم) اشترى في القرية الف من من الحنطة ونحوها وهي مشار اليها وقال البائع له احملها الى
الجرجانية وزنها بها فقد ايتمتك فاجلها وهلك في الطريق هلك من المشتري ولو سلمت فاجز
لحصولها على المشتري (فج) اشترى ثمار الكرم والاشجار وهي عليهما يتم تسليمها بالتخلية وان كانت
متصلة بملك البائع كالمشاع بغلاف الهبة (ط) مثله ولو باع قطناً في فراش او حنطة في سنبل وسلم
كذلك لم يصح اذ لم يمكنه القبض الا بالفتق والندق (بو) يصح تسليم دار فيها متاع لغير المشتري
وارض فيها اشجار لغيره بحكم الشراء لا بحكم الهبة (قب) وقبض المبيع بالبيع الفاسد ينوب عن
قبضه في البيع الصحيح (يم) اشترى ماء فانجم قبل قبضه ببقى البيع وعلى نكسه ينعكس الجواب
لان المبيع لم يبق (فج) اشترى عبد او امر البائع بالحجامة منه ففعل لا يصير به قابضاً (ط سديق)
الاصل في هذا الجنس ان المشتري متى امر البائع بعمل في المبيع ينقصه يصير قابضاً والا فلا كالبقصة
والغسل باجر او بغير اجر لم يصير قابضاً ولا جراً واجباً والحجامة لا تنقصه معنى كالبخل (فج) الحسن
من زيارح اشترى لحماً او سمكة او شيئاً يتسارع الفساد اليه وذهب ليبي بالثمن فباطء فخشى
البائع فساداً يبيعه ويحل للمشتري اذ اعلم ذلك شراؤه ويتصدق البائع بالزيادة ان باعها
يها والنقصان موضوع عن المشتري ان باعها بالنقصان (ط) هشام عن محمد اشترى جراب ثياب هزوية
او تمر قوضرة لا يدخل الجراب والقوضرة في البيع (سج) باع سلعة غائبة بثمن ليس له ان
يطالب المشتري بالثمن حتى يتضرر السلعة ويجعلها بهيئة التسليم (حم) اشترى دار او عيلاً او
عروضا وتركها في يد البائع فباعها وزبح فالبيع باطل وان اجازه المشتري ففاسد ايضاً ويجب نسخه
(عدك) اشترى حنطة لم يرها فلم يقبضها حتى باعها البائع عن غيره وسلمها اليه وانفقها انفسخ
البيع وعليه رد الثمن الى الاول (م) باع عبد منه بالف فلم يقبضه حتى باعه البائع من آخر
وسلمه او وهبه وسلمه او اعارة وسلمه اليه فمات في يده فاشترى الاول بالخيار ان شاء امضى

عقله ومن المشتري الثاني وكان ان الهبة والعارية قيمة مدته يوم قبضه ولا يرجع الموهبة له
 والمستعير على المباح بشيء وان شاء نقضه واسترد ما دفع وللمائع ان يضمن المشتري الثاني قيمة
 يوم قبضه وكذلك الهبة والعارية ولو كان النافع آخره اوداعه وسلم ومات في يده انقضى البيع
 ولا يضمن المشتري واحد منهما الا انه ان ضمنه رجع له على المانع فيعبر عنه مات في يده المانع (م)
 باع مائة وامر بغيره بقتله فقتله قبل القبض للمشتري نقضه وان شاء ضمن القاتل قيمته ولا يرجع بها
 على المانع لعدم الضرر ولو باع ثوبا ثم قال للحياط اعطيه في قيمته باحرا وبغيره اجرم ان كان للمشتري
 ان يضمن الحياط لان الحياط يرجع له القيمة على المانع (شعب) ولو كان المبيع عند ابطال المانع باع بعينه
 المشتري ان شاء اخل العمل نصف الثمن وان شاء ترك وسقط عنه الثمن قال روح واشاوي اثناء
 المسائل انه اذا قتلته الخنثى قبل القبض عمدا اكل او خطأ لا ينتقض (ط) من عهد راح اشترى
 مملوكا فلم يقبضهها حتى قتل احدها ما حكمه له ان ياكل الباقي بالثمن كله وان شاء ترك وان
 مات احدها فله ان ياكل الآخر بمحضه من الثمن وان اشترى شاتين فتفطحت احدهما الاخرى
 فقتلها فهل بمنزلة الموت (ع) عن ابي يوسف راح اشترى حاتم فقة يد يئار فلم يقبضه حتى ذهب
 فقهه بغيره ان شاء اخل الحلقة يد يئار وان شاء ترك وقال محمد له ان ياكل حصه من الثمن ولو
 اشترى بك رهم فان شادا حله بوزنه عند ما وان شاء ترك ولو اشترى قميصا لم يقبضه حتى لا تحرق
 الا كنه نفى قياس قول ابي حنيفة راح ان شاء اخل بجميع الثمن وان شاء ترك وكذا لو اشترى حاجة
 او خشبة فلها حله الا اذا زاما منها اودارا فذهب بناؤها وان لم يذهب لكدها مستحق فله الحله الدار
 بالحصه وان اشترط الدرع في الارض فاحترق باخلها بمحضه ان شاء (شط) سوي يدين المهلاك
 او الا مستحق في مسألة القميص والخشبة والد لو اخل في الشاة مع الصوف حتى لا ياكل الصوف
 فمطل من الثمن الا اذا اسمى له او للبناء او للشجر وثمنا او طره عليه القميص وطهوره اشترى ناقصا
 كما مستحق البعض في وجره (ص) ولو اشترى عبد اشريين وقبضه ثم هلك الشربان ثم اعتق الغنم
 او وهبه وسلمه او باعه قبل قضاء القاضى بشيء حاز ذلك كله ونعد القضاة لا ينقل هذا التصرفات
 لان الجوازا رقع للمالك المولين ونفى اصل العقل فاعل او افعه كافي للملك الملقبوع والاذن في القاضى

ارتفع أصل العقد فلم ينقل شيء من هذه التصرفات ولو استحق الثوبان بالقضاء ثم امتنع نفل
لان بالاستحقاق يفسد العقد فصار كالقاسد ابتداء ولو اشترى عبد ابيائة ومرض قيمته خمسون
وهلك العرض قبل التسليم انفسخ العقد في ثلثه وكذا لو اشترى بمائة وتقا بضائم زاده المشتري
مرضاً قيمته خمسون وهلك قبل التسليم ينفسخ العقد في ثلثه * باب حبس المبيع بالثمن والمسائل
المتعلقة بالثمن * (بم) اشترى شيئاً لم يره فليس للبائع ان يطالبه بالثمن قبل الروية (بسي)
اخذ المتوسط الثمن وجعله في كم البائع فقال لا آخذه ومد كنه فضاغ فان فعله المتوسط باذن
المشتري يضمن البائع والا فهو غاصب فيضمن المشتري ايها شاء (فج) ان كان المتوسط قبضة
للبيع باذنه فهو من البائع والا فمن المشتري ان كان برضاه بعد ان لم يوجد تضييع منه عمل
(بمح) يسلم المشتري في الاثمان في كل دينار طسوجين مثلاً ويؤايراه كل واحد منهما وهذه
عادة جارية بينهم لا يعدل ران في الزبوف وكتب غيره يعذر ان (تج) وان لم يمكن الاحتراز
منه فاخذه البائع على ان لا يلدفعه لا حد يعذر ولو باع بسدس متاعاً وقال المشتري هذا اسد من
وهو زيف وتجوز به البائع واخذه يجوز (فج) اشترى بسدس وزاد في الوزن بقدر صغيرة مجا
يدخل بين الوزنين لا يجوز (بمح) اشترى بثمن الى سنة فلم يسلمه حتى مضت السنة فالاجل من
وقت التسليم (بم) اشترى شيئاً باللف من من الحنطة نقد اثم اجله البائع شهرين فله المطالبة للبحان
ان كانت الحنطة معينة لان الاجل في الايمان باطل وان لم يكن معينة فلا ولواجل المشتري الشفيع
في الثمن فالتأجيل باطل (م) عن ابي يوسف رح عبد ان لرجلين لم يعرف كل واحد منهما غبلة
من عبد صاحبه فباعهما احد المولين باجازة الآخر واحد هما اكثر قيمة من الآخر فالثمن بينهما
نصفان وكذا البيوت فانما ينظر الى عددها لا الى فضل بعضها على بعض (نسخ) اشترى بما في هذا الكيس
من الدراهم فاذا هي دنانير جاز البيع لانهما جنس في حق الزكوة وعليه ملا ذلك الكيس من
دراهم نقد بلك وكذا عند تفاوت النقدين (فج فلك) دفع الى بقال ثمناً ليشتري منه شيئاً فوزنه
فضاع منه شيء قبل الفراغ منه فان وزنه باذن الدافع ضاع من الدافع (عك) ما وزن ضا
من البقال (س) اشترى بالحنطة لا يصح ما لم يبين انها جيلة او وسطاً وردية (عن) بعثك عبد

فما نفع دارك منه لا يجوز (ظلم) فلهذا ابيع في حق العبد اجارة في نفعك اذ ابروانه جائز (تسج)
 باع ضيعته باربعين فاخل خمسته وثلاثين واشترى بالحسنة الباقية من المشرى شيئا مستقرا قيمته
 قليلة ثم تبين بطلان البيع اوردوا المشتري بعيب او شرط او خيار ليس له ان يطلب الحسنة التي
 باع ذلك الشيء بها ووافقه غيره فيه * باب فيما يتعلق بالفلوس والعدليات والاراهم المعشوشة
 في المبايعات * (سنة شه نفع) اشترى فلوسا وهي عدلية فقبل القيص صارت وزينة بتجوير المشتري
 (نفع) ولو اشترى بدنانير عدليات ونقدها واخذ مكان العدليات فلوسا حجاز (تسج) اشترى
 فلوسا ثم تبين انها لم يكن رأبجة وقت العقد فهو ياطل لانه يبيع الثمن وهو معدوم وان تبين انها
 كانت كاسدة فله الرد بخلاف ظهور الرخص في ما تراه اعيان لان التقصير ثم من جهة حيث
 لم ين المتابع لدواعي البصائر ولا كذا لك هنا (شط) اذا غلب الصغر على النضة في الدراهم فهي في
 حكم شيئين مختلفين صغر ونضة لا يجمع احدهما الاخر فان اشترى بهذا الدراهم نضة بخالصة
 فانما يضح وان لو علم ان وزن النضة اكثر من وزن النضة التي في الدراهم والا فلا ويراعى
 فيه شرائط الصرف ولو اخل بها يغسل البيع فيهما لان تمييز الصغر من راد السيف المحلى وان اشترى
 بهذا حجازا كيف ما كان لكن يراعى فيه شرائط الصرف ولو بيعت بعضها ببعض حجازا كيف كان لانه باع
 جنسين بجنسين وكل الك النضة التي غلبت عليها لكنها تتبعين بالعقد ثم قال ويحمد بن الحسن اتمى
 النضة وان قلت في رواية الجامع ولا يجعلها مثكوبة كثيرة الصغر لان السعر امر عهاذاها باولها
 لو ارادوا تمييزه يحترق الصغر الكثير حتى يتميز النضة منه وكل الك الذي اذا اخطا بغيره
 في هذه الاقسام قال ربح فنقر هذه الكلمة ان الدراهم التي غلب عليها الصغر لا يجوز بيعها بذهب
 او نضة الا يلد ايدي هل اما يبيعهما الضيافة من العدليات والنسوة بدنانير ولا يجوز قبض
 البديلين في الحال يبطل العقد في اكل لان فيها نضة وان قلت (يسج) لا يبطل بيع العدليات المعشوشة
 بالذهب وان اشترى الا عن اذن له اذ كز في مختصر القدر وزا انها في حكم العروض قال روح والاصح
 مانص به في (شط) ولخط القدر وزا ما اول يحكم نصاب الزكوة * باب في بيع الجنس بالجنس وما يخل
 منه * (سنة يني) يبيع الجوزة بالغزل يجوز على وجه الاعتبار (نفع) الاصح انه لا يصح (عكس) عكس

فلهن (يجوز كيف ما كان (ظن) لا يجوز كيف ما كان (عكس) باع دينا جازوا منه خمسة دنانير يا بريسم وزنه
 كالف يجوز كرخي عن ابن يوسف لا بأس بغزل قطن بثياب قطن يد ايدي لا يبيعه ليسا يجوزونين ولا
 مجتسرين وكل لك غزل كل مجتسرين بثيابيه اذا كزيت لا يجوزون تلك الثياب ثم قال ولا اعلم فيه خلافا عن
 صاحبنا (نصب) مثله انه يجوز بيع الثوب بالغزل كيف ما كان الا ما يوزن وينقش يعني فيغزله الى اضله
 (ع) مثله (جويف عجم) بيع كسجيا السمسم بالسمسم اما يجوز بالا اعتبار (عجم) بيع الخبز بالزبيب
 لا يجوز وكيف ما كان لانه خبز فيه دهن (نصب) قال ابو جعفر ربح لا بأس بالخبز قرص بقرصين
 يد ايدي او ان تفاوتا كبيرا (نصب) فلهذا ان على ان يبيع الخبز بالخبز يجوز كيف ما كان عن ابن حنيفة
 في ابي يوسف ومحمد ربح وعند زفر بن رباح اموزون في جواب جمل على قول زافر (عجم) وبيع الدقيق
 بالخبز يجوز لان الدقيق فيه صا زمستهلكا (نصب) يبيع الغنم بالكبس ينبغي ان يجوز وكيف
 ما كان لتغيره بالنار بل ليل ابن العيص من ذوات الا مثال والملك يس من ذوات القوم (ظن) اللين
 والحليب جنس واحد ويجوز بيع المصابون بالمصابون مثلا بمثل * باب البيع في الزينة وغيره
 (شمر) اشترى موزونا كالد هن بطنطة الى اجل فان بين نوعها وصفتها ضح (فجع) الاصح انه يصح (شح)
 صح ان كان الد هن عينا (عكس) الاشياء التي توخذ من النياح على وجه الخراج كالحواشي والغادة من
 غير بيع كالعدس والملح والزبيب ونحوها ثم اشترى ما بعد ما انعد مث صح * باب فيما يدخل في البيع
 من غير ذكر * (فجع) قال بائع الفاليز بعت منك هذه البقطينات بالخوارزمية وباروچ ناوالم يد كر
 الحد جات والبطا طيح فانها تدخل فيه في عرفنا (سمر) لا يدخل البطا طيح (بصح) باع دنانير فيها
 بريد دخل فيه ولو باع نصف ذهليزة من شريكه او غيره يدخل نصف الباطن الخارج (نصب) اشترى
 اكر ما يدخل الوثائل المشدودة على الاوتاد المضروبة في الارض وكذا عمل الزرايين الملك فوته
 اصولها في الارض من غير ذكر قال رضى فعلى هذا يدخل بخوارزم اي تكبجي اود واهي سيرج في
 خيار (بصح) وفي هذه يبالقلا نسي وفي فوائد ابي بكر محمد بن الفضل قيل لا يدخل البول في بيع الام
 كيف ما كان وقالوا ايل يدخل البول الرضيع في بيع البقرة والشاة والناقة والركبة عندهما دون
 البطم ولا يدخل في بيع الاثان كيف ما كان فبنى الجواب على تعلق منفعة لبن الام على الولد

(فتح) وغيره باع ارضاً بها ثراها منقولة من ارض اخرى لا يدخل في البيع فالارض وهذا اذا كانت محمولة شبه التل (فتح) باع ارضاً فيها معارض مع السع ثم اوراق المقامر (فتح) اشارة الى انه يدخل ارض الفرض في البيع (محمم) بالحق اي يرد على ذلك في دي باردن او دي بدشيشه كروى اودى اراحيه وانما في سائر حوثيه حكومته لا يدخل في البيع البحر والسلق الا اذا كان يراد في العرب محلي ذلك بلفظ العالير (فتح) ومطرح الحصان ليس من مرايق الارض فلا يدخل في البيع بل كروى المرافق * باب في البيع الموقوف * (شمر) موقوف باع مال صيرته مبيعاً بسكت متأملاً فقال له ثالث هل ادست في الاحارة فقال نعم فاحارة تعد ولو حررك راسه نعم فلا لا تحركك الراس في حق الماطق لا يعتبر (فتح) قال نعمت هذا العمل من فلاں فقال العيصولي اشتريته لفلان لا يرجع المحقوق الى العيصولي لانه اخرج الكلام مخرج الرسالة (ط) الاصل فيه ان من اشترى شيئاً بغيره بغير امره كان للعائد وان احرار الفلان الا اذا اصابه اليه فان مال اشترته لفلان او ماله له او مال المانع بعده من فلاں وقال الفصولي اشتريته او قبلته فحيثما يتوقف ولا يفعل على العاقل (فتح) اشترى داراً في احارة انما يقال احوال المشتري للمستأجر ان احيى اشترى الدار التي في احارتك فقال مبارك باد فلهذا احارة (فب) اشترى من موقوف شيئاً ودفع اليه الثمن مع علمه انه موقوف ثم هلك الثمن ايجبه ولا يرجع المالك المبيع والثمن مضمون على الفصولي (فتح) يرجع على الفصولي بمثل الثمن (شمر) لا يرجع عليه بشيء (طبر) ان علم انه موقوف وقت اداء الثمن يهلك امانه ذكره في (م) فقال رضى وهو الاصح ولو باع حارة روحته فقالت يد مع لما المشتري الثمن حين اهبها حارة (حت) قال باعي فلاں عندك نكد ا فقال ان كان كل اقلد احوته او فهو حائر حار ان كان نكداً او باكثر من ذلك السور ولو احرار ثمن احرى بطل ومن اس سلام لا يعتبر العلم بالثمن لانه ما ص وييل اي اذا كان مما يتعاضل فيه * باب في بيع المستأجر والمرهون * (كص) والعلاء ان ويبرهم باع الراهن الرهن ومن الثمن ثم باعه من آخر فبطل العك ثم امسكه فالسابق اولى ولو احرار المرتهن السع الثاني وحلم فالثاني اولى (فتح) باع الراهن الرهن المشاع لا يعد على المرتهن اذا كان الرهن منقلاً على الدس قال رضى وانه صحيح فان للرهن العائد حكم الصحيح اذا كان منقلاً على الدين في حق المحبس

أو كون المرء تهنأحق به من مآثر الغرماء بعد الموت وإذا كان الدين سابقاً فلا عزق في (ط) ولو
 باع الراهن الرهن بعد قضاء الدين قبل قبضه ففيه خلاف (فمح) باع الدين الموزعة بغير رضا المستاجر
 ثم زاد المستاجر في الأجرة وجد العقد نقل البيع الموقوف لأن تجديد الأجرة يتضمن فسخ
 الأولي فنقل البيع (قب) ادعى المشتري الفسخ على المستاجر قبل الشراء وهو ينكر والبائع
 ضائب يستمع بينته على المستاجر (فمح) يسمع المستاجر البيع فقال للمشتري إنها في اجارتي ولكن من
 كرمك أن تتركني حتى أدخل الأجرة التي دفعتها إليه فهو أجازة وينفذ البيع (فمح) أجر المستاجر
 الدين من غيره ثم باعها مآلها وأجازة الثاني يظهر إجازته في حقه فليخرج من الدين وأرو عليه أجر
 تمام المدة الأولى لأنه لم يظهر في حقه كالأوصاف أو أغلقها * باب في بيع أحد الشرعيين وبيع المشاع
 في العمارة والشجر والزرع والنبات ونحوها وبيع العمارة دون الأرض * (شم) أرض بين رجلين
 اثلاثاً والزرع فيها نصفان فباع صاحبه الثلث نصيبه مع نصف الزرع مشاعاً من اجنبي صلح في
 الأرض دون الزرع ولو اشترى خصماً ما متفعلاً مغزواً وبغض الغاليز من غير شريكه مشاعاً فسد البيع
 فيهما (شم) صلح في الحصر دون الغاليز قلت والظاهر أنهما أرادا بالغاليز الذي لم يدرك فإن
 يبيع نصف المدرك مشاعاً جائز عندنا (شم) يبيع (شم) يبيع نصف الغاليز مشاعاً وإن القطع يجوز (فمح)
 باع نصف البطاطين أو الحدج المحورة ونصف السلق الذي يبعد في الأرض مشاعاً لا يصح من
 غير شريكه قبل الإدراك (ط) مبطحة بينهما باع أحدهما نصيبه من أنسان من غير أرض لا يجوز
 (شب) يجوز براءة صاحبه (فمح) ولو أجازة الشريك له أن لا يرضى بعد ذلك (فع عك) فاليز
 مشترك بين صاحب الأرض والحراث نصيبه من صاحب الأرض نصيبه من الحراث صلح (حم) مثله
 (ك) هو فاسد ولو باع الحراث نصيبه من صاحب الأرض يصح (فع شب) يبيع نصف الزرع مشاعاً
 من غيره قبل أن يدرك لا يجوز إلا برضا صاحبه وقال أبو بكر محمد بن الفضل لا يجوز وإن رضى
 صاحبه (ج) الشجر كالزرع في ذلك وكذا اشترى نصف حائط بأرضه جائز وبغير أرض لا يجوز
 من غير شريكه والظاهر في الحائط جواز (ج) اشترى أرضاً وزرعها فاشرك في الأرض
 والزرع جاز ولو اشركه في الزرع وحده لم يجز (شم) فمح) ثوب بينهما فباعه أحدهما بغير إذن

شريكه ولم يجزه لزم في نصيب البائع (ز) مثله في العبد (فع) باع أحد الشريكين نصف الحصص مشاعاً من غير شريكه وسلم ثم باع شريكه نصفه منه ايضاً صح الثاني وانقلب الأول حائراً (شمر) لا ينقلب جائزاً (فك) عمارة مشتركة بينهما باع أحدهما وتقول جميع العمارة يتوقف البيع على إحالة شريكه فإذا لم يحز يعدل البيع كإجازة أحد الشريكين الدار المشتركة (فع) مثله في بيع العمارة المشتركة (كسج) باع نصف عمارة ضيعته مشاعاً والرقبة للوالى صح قال روح ومثله الشائع روح يجوز بيع نصف العمارة مشاعاً وله كان يفتى (تج عتج) من غير تفصيل (شيب) مثله بخلاف بيع نصف الزرع مشاعاً لان العمارة للبقاء فاشبهت الرقبة ولا كذلك الزرع قال روح فالحاصل ان في جواز بيع نصف العمارة مشاعاً اختلاف الروايتين من المشائخ والجواز ارفق وصح (يب) في أرضه أشجار وجوسق فباع نصفها مشاعاً لم يحز كالزرع ولو باع نصف كلهما جاز ولو باع نصف خشبة مقلومة أو نصف عمارة أو ميتة مشاعاً جاز وان كان في قسمتها ضررين (ص) زرع بين ثلاثة باع أحدهم نصيبه من أحدهم لم يجز ولو باعه منهما جاز (طع) باع نصف أشجار مشاعاً بلغت أو ان قطعتها جاز والأصل (فع شب) يني في أرض الغير وزرع فيها فبها باع أحدهما نصيبه جاز لان القلع مستحق عليهما (بج) إذا وارض لرحلين بينهما مقسومة لكل واحد منهما نصف بعينه غير مشاع باع أحدهما نصفها ولم يذكر معيناً ولا مشاعاً ينقل في نصف نصفه ويتوقف في نصف نصف شريكه * باب فيما يتعلق ببيع الأشجار والثمار والأغصان والأوراق والبطحة والزرع * (فع حم) اشترى شجرة ولم يبين موضع القطع يحوزر وتقطع من وجه الأرض (ن) له ان يقلعها من أصلها إلا اذا وجد دلالة واضحة انه اراد ما ظهر منها (فع صت) اشترى مبطحة قد ثبت يقطيتها بجوز وما تحدث بهاء من البطاطين فعلى ملكه لان بالشراء ملك أصلها وهو اليقطين والمانع ان يأمره بالقطع إلا اذا امتاجر المشتري أرضه او يحتال فيستأذن في الترك ويقول له متى رجعت عن هذا الاذن كان ما دونه في ترك هذا اليقطين او الثمار والزرع إلى امر وقت الملك كونه باذن جدي في المستقبل واشتجار الأشجار والزراعيين باطل (ظم) مثله في شروطه (ن عث) مثله ثم قال وفيه حيلة أخرى وهي ان ياخذ مشتري الثمار والأشجار من الدائع معاملته ملكه معلومة على ان للبائع من ثمرها جزء وللشري الف جزء فيكون الملك للبائع ولا يتمكن من دونهما

موعة للبحثين (فتح) اراد بيع الفاليز فباع منه بثمنه بطا طيخ معينة و ابا حه الفاليز ولور جمع في الاباحة
 لا ينفسخ بيع البطا طيخ بخلاف مسئلة انفساخ الاجارة في الد هليز اذ قضى الراهن الدين قبل
 انقضاء مدة الاجارة ومسئلة سقوط ما بقى من حصة المراجعة اذا اخل رب الدين راس المال قبل
 حلول الاجل (حس) اشترى غصنا على شجرة يجوز ولواشترى بقل في سقالة لا يجوز (جنس) اشترى
 ذراعا من خشبة او ثوب من جانب معلوم لا يجوز ولور قطعته وسلمه لم يجز ايضا الا ان يقبله (ط).
 وعن ابى يوسف راج انه جائز وعن محمد راج انه فاسد ولكن لو قطع وسلم فليس للمشتري ان يمتنع
 من اخذه (جنس) وعلى هذا الوباغ غصنا من شجرة من موضع معلوم لم يجوز نص في (ط) على جواز بيع
 الاغصان من موضع معلوم حتى لو اشترى الاوراق باغصانها وكان موضع قطعها معلوما ومضى وقتها
 ليس للمشتري ان يسترد الثمن (فتح) اشترى اوراق التوت ولم يبين موضع القطع لكنه معلوم عرفا
 صحيح ولو ترك الاغصان فله ان يقطعها في السنة الثانية ولو تركها مدة ثم اراد قطعها فله ذلك ان
 لم يضر ذلك بالشجرة ولو اراد شري الاوراق بغير اشجارها ثم قال يا له امين يا راج اي ثوبين تا وبكل
 فقال بعث فهو على الاوراق دون الاشجار لانه المغموم عرفا ولو باع اوراق توت لم يقطع قبله بسنة
 يجوز وبسنتين لا يجوز لانه يشبهه موضع قطعه عرفا (حس) باع اوراق التوت دون ثمر التوت صحيح وفي
 القتاي الظهيرية اشترى رطبة من البقول او ثوبا وشيا ينمو ساعة فساعة لا يجوز كبيع الصوف وبيع
 قوائم الخراف يجوز وان كانت ينمولان نموها من الال على اختلاف الرطاب الاكرات للتعامل ومالا
 تعامل فيه لا يجوز وفي شرح الحمادي بيع اللبن في القصر والصوف على ظهر الغنم لا يجوز لانها
 تزيد ساعة فساعة وشراء الزرع والغرس وقوائم الخراف لا يجوز لانها تنمو من اغلاها حتى لو ربط
 خيطا في وسط الشجرة يبقى مكانه وان جلبت الشجرة بخلاف الصوف * ياب فيها يجوز بيعه ومالا يجوز *
 (بسم طم) اشترى ثورا او فرسا من خرف لاستيناس الصبي لا يصح ولا قيمة له ولا يضمن مثله
 (ظمت) صح ويضمن مثله (فتح) يجوز بيع خرد الحمام ان كان كثيرا وهبته (بسم) ادنى القيمة التي يشترط
 لجوز البيع غلس ولو كانت كسرة خبز لا يجوز (فتح) اشترى البروات التي يكتبها الديوان على
 الاعمال لا يصح فقيله له اجهة بخار اجوز وبيع خطوط الائمة قال لان مال الوقف قائم ثمه ولا كذا لك

هنا (فعل ث) يجوز بيع الحيات اذا كان ينتفع بها للادوية (ط) ولا يجوز بيع الهوام كالحيّة والقارّة
والرّوعة والضب والسحفات والقمل وكل ما لا ينتفع به ولا يجلد ويبيع غير السمك من دواب
البحر ان كان له ثمن كالعشقر وحلود البحر ونحوها يجوز والا فلا كالصعدع والسرطان وجمل الماء وقيل
يجوز حيا لا ميتا والحسن اطلق الحوار (شخص) حصر موضعاً من المعدن ثم باع تلك الخفيرة او آخر
لم يصح لانه انما يملك من المعدن ما يعرج ويأخذ وما بقي فيه يبقى على الاباحة قال روح هذا ارواها
في واقعة بلعنى من بعض المفتين المحاربين انه يفتى فيمن حفر في جبل ارذ يخبره حبرا يتحل منه
القدور ثم مات وتحت خيره منه قدور ايان لورثة الحافر المبيع ثاب الله عليه وعليها وهذا وايانا
والمؤايد انه ليس لهم المنع لان الحجر الباقي وان ظهر بحفرة لكنه يبقى على اصل الاباحة (ط) شرط حوار
البيع كون المبيع قائماً معلوماً مقدوراً التسليم وقيام المنفعة وامكان الافتناع للحال ليس بشرط وفي
الاحارة شرط حتى حاز بيع المهر والحش والطفل والسحبة ولم يجوز اجارتها باب حماله المبيع
والثمن وعدم اصابته العقل الى ملكه (علف) له عليه نصف ذينار ويطن المذكورون انه ثلثاد يمار
فباع منه شيئاً بما عليه لا يجوز الا اذا اعلمه بذلك في المجلس (يت شمر) باع حنطة قدرا معلوماً
ولم يعينها الا بالاشارة ولا بالوصف لا يصح (شمر) خفاني قطع خفا من جلد لرحل حريف له وبقي
من الجلد قطع فاستأماها الخفاني منه فقال صاحب الجلد لا اعرفها ولكن بعث مسك ما بقي منه وهو
في يدك بكل انقال اشتريت صح (ط) بيع ما لم يعلم البائع والمشتري مقداره يجوز اذا لم يحتج فيه
الى التسليم والتسلم كمن اقران في يده متاع فلان غضب او ذبعة ثم اشتراه المقر من المقر له حاز
وان لم يعرفه مقداره (شخص) قال لغيره يعنى ما في يدي بكدا بباعه ولم يعلم البائع به فاذا هو حوهر
للسائح جاز (ن) انوال القاسم رحل قال لغيره لك في يدي ارض خربة في شعبة كذا لا تساوي شيئاً فبعها
مني بستة دراهم فباعها ولم يعرفها البائع وهي تساوي اكثر من ذلك فالبيع حائر (بسخ) اشترى
من المولى عشرة امناء من الجوز من حزره كثير صح كعشرة افغرة من الحنطة لان المشاحة لا تجري
فيه ولو قال على ان احتر منها لم يصح (عمر) قال له اشتريت منك الف من من هذه الحنطة فوزنت
فاذا هي خمس مائة قيل صح في الموحود وقيل لا لان الفساد قوي فيتعدى اليه (شخص) صح في الموحود

بالاتفاق وكذلك في بيع ديات المتقاربة إنما الخلاف في العند ديات المتفاوتة إذا وجد لها انقص
 فعند أبي حنيفة روح فسد. العند في كله وإن سمي لكل واحد منها ثمنًا وعندهما يجوز ويتخير
 المشتري (عكس) بعث منك من الحنطة التي في بيتي مائتي من فاذا هي مائة لم يصح في الموجود (بيت)
 يجوز لمن اشترى خمسة أثواب كل ثوب بدرهم فاذا هي أربعة قال روح جواب (عكس) مستقيم على
 رواية قاضي الحرمين عن أبي حنيفة راج في مشكلة الثياب والخيار والحلواني أنه يفسد في الكل وعن أبي بكر
 محمد بن الفضل باع شعير له ولم يصف البيع إليه ولا وصفه فالبيع جائز لأنه باع ما يملك ولو لم يكن
 في ملكه مقداره باع بطل في كله لأنه باع ما يملك وما لا يملك (نفي) باع بكرًا من حنطة إن لم يكن
 في ملكه بطل وإن كان بعضه في ملكه بطل في المعلوم وفسد في الموجود وإن كانت في ملكه لكنه
 من نوعين أو في موضعين لا يجوز وإن كانت من نوع واحد في موضع واحد لكنه لم يصف البيع
 إليها بل قال بعث منك كل ثمن من الحنطة جاز وإذا علم المشتري مكانها يخبر أن شاء أخذها بذلك
 الثمن في ذلك المكان وإن شاء ترك وعن أبي يوسف زلخ فحواه (نح) بعثك خيارية بكذا وعنده جارية
 فالبيع عليها ولو كانت أكثر من واحدة فسد إلا أن يسمى بيضاء ولا يضاء عنده غيرها (فج حيف)
 لا يجوز تضمي يقول تجارية في هذا البيت أو اشتريتها من فلان ومن محل راج مثله (يسج) بعثك
 عبد الذي فقيه اختلافه والأصح أنه لا يجوز البيع (نسيب) فيه اختلاف المشايخ والروايتين من محل راج
 ولو قال عبد لي في مكان كذا جاز (ن) بعث منك جميع ما في هذا البيت والمشتري يعلم ما فيه جاز
 وإن لم يعلم لم يجوز عندهما ويجوز عند أبو يوسف ولو قال بعث منك جميع ما في هذه البقرية من
 متاعها لم يجوز عندهم وإنما جاز إذا كان في حين وقته * راج في البيع يجمع فيه بين ما يصح العقل
 عليه وبين ما لا يصح * (وب) اشتري عشرة ثيابًا فولد أحد ثيابًا لا قيمة لها أو عشر بطيخات
 رواها ناسك لا قيمة لها فسد البيع في الكل لأنه اشترى ما لا وغيره ما لا بخلاف التراب في الحبوب
 لأنه لا يضاهي العقل إليه (باب في بيع الأشياء المتصلة وما فيها استثناء) * (شمر) يجوز بيع الحنطة
 في سبيلها مكائلة أو موازنة وإن لم يشتد الحبوب بعد (ظمن) دفع إليه فز لا ينسج له ممامة من صد
 فتنسجها ثم اشترى منه الأبوايسم الذي قد سمح فيه جاز (ومن) اشترى عذرا أو ولدًا لا يمكن إخراج

والا بقلع الباب فيملكه المشتري بقيته ان كان نقصان هدم المبانى اكثر من قيمته وان كان قخته اكثر
 يخرجها المانع ويدفع نقصان الهدم (ط) مثله (حب) للمشتري ان يصنع من قلع الباب مطلقا
 ولو شاء الله تعالى ابتداء بظاهره ان قلعه خسر المشتري فاما بيع هدره الحبيب فيما سبكره الجلع (تسج)
 ويشترط الجواز في بيع العمارة في الحيوان والاشجار في الارض ان لا يلحقها ضرر بالقلع في الاملاك
 للباقر في الوقف لا يشترط ولزبايع بناء دار واليتى ما فيه من الحبيب او استثنى ما فيه من اللبس
 والتراب يجوز ان يشترطه للتقص * باب في المقاصد وما يتعلق بها من احكام الخيارات (حسن)
 ابن مسالمة عن محمد بن ربح اشترى بقرارية بشوفا بعينه ثم زوجها قبل القينس ثم هلك الشوب عند ياقبه
 عمل التسليم بطل البيع في الجواز بقرارية المهرير جميع على باربع الجارية وفي رواية بشر منه انه يطل السكاح
 مما بطل البيع ولا مهر على الزوج (يفسد) اشترى عبد الجارية وقفا بفلان وطبها بمشتري بها ثم رد بمشتري
 المبدل العبد بجارية او عيقت فهو بالخيار ان شاء ضمته قيمة الجارية يوم ذنعتها اليه وان شاء اخل
 الجارية على حالها ولا يصنعه نقضا لها بكن كانت لو ثبنا (ن) اشترى عبد اكر جنيطه بعينه وقبضها
 لمشتريها ثم واهبها لبايعها ثم وجد بالعبد عيبا ورده لاشترى العبد من الثمن ولو كان اكر يغير قيمته بقره
 بالعبد بمثل الكرا (خط) ولو اشترى عبد ل بزايعيد على ان يوفى الجارية في العبد في ثلثة ايام حاز بالامتناع
 بقره الجارية فيهما عند امي فوشف من ربح وقال في تزويج له الخيار في العبد في ذون العبد (الجمع من ابيع
 بقرارية بنزيت وتبر بعينه ما وتقا بفيها ثم اوجب بائع الجارية التمس فاسد ايقم الجارية بقره قيمة التمر
 والزيت ولا عيب بينهما لانها دخلا في العقل بضيق السلامة فما اصاب التمر من الجارية يشترط في تلك
القن من الجارية ويرد التمر * باب في ان المتعارفين في التجاركة لمشروط وما يكون في الجيرة للمعقوف
 دون المتعارفين * (فن) اشترى قطلور فاعلموا ما بشمن معلوم يحطمين الشمن حصصه الورام لانه
 معروف والمعروف كالمشروط قال ربح فعلى هذا الخط الورام في خواززم في شراءه للسمن والفتلق
 اذا كان معهودا (عبت) باع شيئا بعشرة دنانير واستقرت العادة في ذلك البلد انهم يعطون كل خمسة
 دنانير مكان الدينار واشتهرت بينهم فالعقل ينصرف الى المعادة والبلد انهم يعطون في تلك التجارة
 (فك) جرت العادة فيما بين اهل خواززم انهم يشترون من ميلة يد دينار ثم ينقدون ثلثي دينار

محمودية أو ثلثي دينار ووسطروج نسابة بوزية قال يجوز في المزاوجة ولا تبقى الزيادة ديناً عليهم
باب فيما يتعلق ببيع الوفاء الفتوى على أن البيع إذا أطلق ولم يشترط فيه الوفاء إلا أن المشتري وكل
بعد العقل وكلاهما يفسخه مع البائع عند أداء مثل الثمن فيبيع بآلاته من إذا كان البيع بمثل الثمن
أو بغيره يسير وإن كان بغيره فالحش فهو رهين لكن بشرط (نسخ) شرطاً حسناً وهو أن يعلم البائع بالغير
وقت البيع فاما إذا طعن وقت البيع بعشرين إن قيمته عشرين وهو مساوٍ باربعين فهو بيع بات لا نا
انما يجعل البيع بنقصان فالحش وهذا ظاهر حاله أنه لا يقصد البيع بالبات مع عليه بالغير الفاحش
فاما إذا لم يعلم به فظاهر حاله لا ينبغي ذلك وقال (نسخ) والبيع وإن كان بثمن المثل لكن وضع للمشتري
على أصل المال وبالحاشين وضع على مائة دينار وعشرين رجاء ثم اشترى منه داراً بمائة وعشرين فإنه
ثمن مثله فهو رهين لا يبيع بات قال في راج قال هذا المجموع من المباشرة والجدد ورقيم يذكر عليه واحد
وكل إذا لم يوكل بأقالة البيع لكن عهد إلى البائع بعد البيع المطلق أنه إن أوفى مثل ثمنه فإنه يفسخ
معه البيع فهو على هذا التفصيل إن كان يغيث فاحش فهو رهين وإلا فعلة جرداً على قوله صلى الله عليه
وسلم ونحيم الله امرؤ قال نادى ببيعته وساعده المفتون فيه (نسخ) البواع عماراة له في أرض وقف
بنقصان فاحش فهو رهين فاسد * لبات في البيع الفاسد والحكامه * (ش) التوكيل بالشراء الفاسد
بمصحح كالتمويل بالشراء إلى الحطاد والديان وقبض الوكيل للموكل فيضين مضمرنا عليه بالقيمة
(حب) لو قبض نصف الثمن ثم اشترى النصف بأقل من نصف الثمن لم يجوز وكذا الوكيل البائع على
المشتري (ش) اشترى جارية شراء فاسداً فزوجه البائع إياه قبل القبض يصح (حب) نحوه (ش)
باعها بالف نطفة نقد ونصفه إلى زوجة عن دهرستان فهو فاسد (نسخ) تمزوج إنسان بأداء بعض
ثمن المبيع إلى البائع ثم قبضه ثم تبين أن النبيع كان فاسداً اليس للمشتري أن يحسب على البائع ما تبرع
به المتبرع من القيمة ولو قبض الثمن في البيع الفاسد ملكه (خط) قبض إن كان بائناً في البيع الفاسد
بأمره وقطعه ثم أودعه البائع فهل في يده هلكت منه (نسخ) وعلى المشتري نقصان القطع (نسخ) اشترى
من قصاب ميسوك الشياه مائة بخمسة دنانير شراء فاسداً ثم تواضعا أن يأخذ كل مسك بحساب ذلك
ينقلب جائز أو لو اشترى شيئاً فاسداً ثم مات أحداهما فلو ورثته النقص (نسخ) مثله (نسخ)

ولو تعيب عندئذ فله الرد بفساد الشراء إن كان العيب يسيرا والافلاوي مختارا ان يبي حفض اشترى
نجارية شراء فاعلم اذا عورت عندئذ يرد لها مع نصف قيمتها ولو نقصت يرد لها ويرد ما نقصت ولو ولدت
يزد فاولادها ولو ماتت الام يرد الولد وقيمة الام قال رض وهو قولهم يبي الغنية ولو نفعها عينه رده
ونصف قيمته لانه مضمون بالقبض والاوصاف تضمن بالقبض ولو نقلها غير المشتري فللبائع ان
يضمن الباقي او المشتري ويرجع للمشتري على الباقي (يصح) وللبائع ان يبيع العاصد حبس النمن
حتى يقبض المبيع كحبس المبيع بالعن (حق) ومن مبيع مبيع فاسد رده المشتري في ملك البائع بهبة
او قد فله او نفع او بوجه من الوجوه كالوديعة والامارة والاجارة والغصب او وقع في يد البائع فهو
متاركة للمبيع ويبي المشتري من ضمانه (حبس) الكرخي قال ابو يوحنا ربح اذا اودعه البائع على
بيع فاسد او اماره او رهبة او اجرة لانه مضمون بالبائع او اشترى به بعهده فله كله باطل وقد
انتهت العقد الاول وبراء المشتري من ضمانه وهو بمنزلة زجره عليه (يصح التل) رده المشتري
فساد البيع فلم يقبله فاغاده المشتري الى منزله فهلك منه لا يلزمه الثمن ولا الناقية وكل العاصب
رد المنصوب الى المصوب منه فلم يقبله فحمله العاصب الى منزله فضاغ حمله لا يضمن او لا يتحمل
الغصب بالحمل الى منزله اذ لم يضعه عند المالك لانه صار مائة فان وضعه بحيث يناله يده ثم حمل
الى منزله فضاغ ضمن وقال ابن ملام ان كان فساد البيع مثقلا براءة المشتري وان لم يقبله البائع وان كان
مختلافا لا يبرأ الا بقبوله او بقضاء القاضى وقال ابو بكر ولا عكاف يترأى الوجهين (يصح) وما قاله
ابن ملام اشبه اختيار البلوغ وقسم الاجارة للعقد باب في احكام البيوع الباطلة والعاصد
(مبي) نص في هبة المشاع انه يفيك الملك فهل اتخصص على بيع نصف المباحة مشاعا انه يفيك الملك
فيكون البيع لعل عبارة البناء فاسد الا باطلا (ظم) هو فاسد (قبي) بيع التلجية باطل حتى لو
حلف لا يبيع الماع تلجية لا بحثت (رفع) بيع المنقول قبل القبض فاسد (شقي) بيع الابن والمنقول
قبل القبض فاسد ويبي الطير في الهواء والسكن في الماء باطل (فك) وان اخذه ثم ارسله في
الهواء او الماء ففاسد (فتح شبق) ما لا يصح من البيع ثلثة اوجه ما لبث له ثمة عينا كان او منفعة
كبيعه برأى ابله في أرضه او شربا الماء من ثيوره وامواله بان ما لا يحق المسألة من اولى حق غيرهم

قال يبيع بالخمر أو الخنزير فانه يملك المبيع بالقبض وقال ابو يوسف ومحمد رخص وكن الوباية
 وسكت عن الثمن لانه يجب القيمة بخلاف ما لو باعه بغير ثمن والثاني ما ليس له قيمة كالبيع
 بالميتة والدم والريح او بغير ثمن فهو لا يملك بالقبض والثالث اذا كان الفساد من قبل الشروط
 لا من جهة المبيع وبد له او كان لجهالة ثمن له قيمة فهو ايضا يملك بالقبض قال رخص وقد جعل الكرخي
 في مختصره البيع بالمدبر والمكاتب وام الولولد كالبيع بالخمر والخنزير في انه يملك بالقبض (شرح
 نجك) المبيع بالميتة والدم لا يملك بالقبض في الروايات كلها ولا يضمن ايضا في رواية (حلي)
 كالأمانات وفي السير الكبير يضمن لانه قبضه لنفسه فشابه الغصب (فتح حنبل) لا يضمن في رواية
 الحسن عن ابي حنيفة رخص وروي ابن سميعة انه يضمن (شخص) لا يضمن عند ابي حنيفة رخص
 خلاهما (شرح شخص) الصحيح ما ذكر في السير الكبير (جص) الكرخي اشترى مدبرة او مكاتبة
 او ام ولد فقبضها وما ثبت لم يضمن عند ابي حنيفة وزفر رخص وقال لا يضمن * باب في الشروط
 المفسدة للبيع (رفع) بعت منك هذا الجمار على انك ما لم تجاوز به هذا النهر فرد دية علي اقبله منك
 والا فلا يصح وكن اذا قال ما لم تجاوز به الى الغد لانه تغليق خيار الشرط بالشرط فلا يصح (عنه)
 ابيعك بقرتي بالحب بى شرط كاسميه فامد ان هفرنج فقال نعم ثم باعها لا يصح بعد الشرط (بصح) اشتراة
 على ان يؤدى الثمن من بيعه فهو فاسد ان شرطه في البيع ولو اشترى بطيخة على انها حلوة او شاة
 على انها تلب كذا او زيتا او سمسم على ان فيه كذا امنامن الدهن او رز او خا ما على انه يخرج الارز
 الابيض من المائة كذا امنام او شاة او ثور اجيا على ان فيه كذا امنامن البهم فسد البيع في الكل ليعذر
 معرفته قبل العمل وعجز البائع عن الوفاء به (* باب البيع بشرط الكيل والوزن والزرع واجبا معا
 (شمر) اشترى مكلا مكالة وكاله لنفسه فزاد زيادة يجب زدها فعز لها جاز له التصرف في الباقي
 ولو هلك ينبغي ان يضمن كالمقبوض على سوم الشراء ولو اشترى اها مكيلة مائة فقال البائع خذها فانها
 مائة فاخذها وكاله لنفسه فكانت مائة ينبغي ان يكتفى به ولو قال له زن لي حنطة بد يناروا السعر
 خمسون منابد ينار فوزن فاعطاه الد يناروا خذ الحنطة ولم يتلفظا بالبيع فهو بيع موازنة لا مجازفة
 فيجب الوزن على المشتري ثانيا ولا يحتاج في بيع التعاطي في الموازنات الى وزن المشتري ثانيا

وَأَنْ مَبَارِيعًا بِالْقَضِ بَعْدَ الْوَزْنِ (طَس) مِثْلُهُ (بَيْع) مِثْلُهُ (وَيْت) شَاعَ سَعْرُ اللَّحْمِ وَالْخَبْزِ نَامِطًا لِمَا
أَهْلُ الْبَلَدِ عَلَى وَجْهِهِ لَا يَتَعَاوَتُ فَقَالَ رَحَلْ لَأَخْرُجَ عَطِي خَبْزًا لِيَرْهَمَ أَوْلِيَاءَهُمْ وَلَهُمْ فَاغْطَاهُ أَقْلَ مَا
شَاعَ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْمُشْتَرِي فَلَمَّا انْ يَرْجِعْ لِيَمْتَصُ النَّقْصَانُ مِنَ الثَّمَنِ دُونَ الْخَبْزِ وَاللَّحْمِ إِنْ كَانَ الْمُشْتَرِي
مِنْ أَهْلِهِ أَوْ كَانَ الْعَرَبِي يَرْجِعُ فِي الْخَبْزِ دُونَ اللَّحْمِ لِأَنَّ سَعْرَ الْخَبْزِ أَشْهَرُ مِنْ سَعْرِ اللَّحْمِ وَأَمَّا لَا يَرْجِعُ
بِنَقْضَانِ الْمَتَاعِ فِي مِثْلِهِ لِأَنَّ الْبَيْعَ فِيهِ انْفِصَالٌ بِالتَّعَاطِي فَأَمَّا يَدُ خَلِّ فِي الْبَيْعِ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْقَضِ
(بَيْع) يَشْتَرِي مِنَ الْخَبْزِ خَبْزًا كَلَامًا فَيُزَنُّ وَكَفَّةً سَنَجَاتٍ مِيزَانُهُ فِي دَرَجَتِهِ فَلَا يَرَاهُ الْمُشْتَرِي مَا أَوْ
مَنْ الْبَيَّاعُ كَلَامًا فَيُزَنُّ فِي حَانُوتِهِ ثُمَّ يُخْرَجُ إِلَيْهِ مَوْزُونًا لَا يَحِبُّ عَلَيْهِ إِهَادَةَ الْوَزْنِ وَكَذَا إِذَا
لَمْ يَعْرِفْ مَدَى سَنَجَاتِهِ قَالَ رَحُوعٌ فَعَرَفَ بِهِ أَنَّ إِذَا أَصْرَى الْمُشْتَرِي وَزْنَ السَّنَجَاتِ وَرَأَاهَا أَنْ يَكْتَفِيَ
بِدُنْكَ خَلَّي سَادِلٍ عَلَيْهِ ظَاهِرُهُ النَّسْءُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَجْرِيَ فِيهِ صَاعَانِ
مِنَ الْبَائِعِ وَصَاعُ الْمُشْتَرِي (فَعَمَ عَمَّا حَمَرُ مِنْ) أَنَّهُ يَكْتَفِي بِوَزْنِ الْبَائِعِ بِحَضْرَةِ الْمُشْتَرِي (فَسَبَّ)
أَشْتَرَى عَشْرَةَ أَثْرَابٍ مَعِينَةً عَلَى أَنْ خَمْسَةَ مِثْلِهَا خَمْسِيَّةً فَأَرْجِعْ وَخَمْسَةَ مِثْلِهَا عَشْرَةَ أَذْوَاعًا
(رَحَتْ) وَإِذَا أَبَاعَ قَبْلَ الْكَيْلِ قَبَاعَ الثَّانِي جَارٍ وَمِنْ الْمُشْتَرِي قَالَ رَاحَ يَقُولُهُ وَمِنْ دَالِيلٍ عَلَى
أَنَّهُ يَبْتَعُهُ قَبْلَ الْكَيْلِ فَامْلِكْ (حَمَرُ) أَشْتَرَى شَيْئًا فَوَجَدَ أَوْ يَدُ بَدَعَ الزِّيَادَةَ إِلَى الْبَائِعِ وَالسَّاقِي خَلَّالَ
لَهُ مِنَ الْمِثْلِيَّاتِ وَفِي أَذْوَاعِ الْقَيْمِ لَا تَحُلُّ حَتَّى يَشْتَرِيَ مِنْهُ الْبَائِعُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ تِلْكَ الزِّيَادَةُ مَا لَا يَجْرِي
فِيهَا الضَّمَّةُ فَحَيْثُ يَحُلُّ رَعُوقُ كُلِّ إِلَى مَحْتَصِرِ الثَّقَلِ وَرَوَاهُ (مِنْ) الْبَيْتِ مَسَاعِدَةً عَنْ عَدْرِ رَحِ أَشْتَرَى حَرَابًا
عَلَى أَنْ فِيهِ عَشْرَتَيْنِ ثَوْبًا فَوَجَدَ هَاتِحًا أَوْ عَشْرَتَيْنِ وَثَمَنَاتِ الْبَائِعِ فَأَمَّا تَحْتَسَنُ أَنْ يُعْزَلَ ثَوْبًا مِنْ ذَلِكَ
وَيُشْتَرَى مِثْلُ الْبَقِيَّةِ * بَابُ فِي بَيْعِ الشَّيْءِ عَلَى أَنَّهُ كَلَامٌ أَوْ كَانَ بِعَلَانِيَةٍ * (بَشَرُ فَعَمَ) قَالَ أَشْتَرَى مِنْكَ هَذِهِ
الْقُرَّةَ عَلَى أَنَّهَا ذَاتُ لَيْنٍ وَقَالَ السَّائِعُ أَنَا أَبِيعُهَا كَلَامًا بِأَشْرَ الْعَقْلِ بِرِسْلَةٍ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ وَحَدِّهَا
فِيخْلَفُ ذَلِكَ لَيْسَ لَهُ الرَّدُّ (بَشَرُ أَشْرَهُ فَعَمَ يَتُ) وَبَحْرُ الْمَادِي أَشْتَرَى حَنْطَلَةً عَلَى أَنَّهَا رِيعِيَّةٌ
لِلْبَيْتِ رَافِرٌ وَهِيَ وَثْبَتٌ غَيْرَانِ أَنَّهَا خَرِيفِيَّةٌ وَغَاثٌ مِنْهُ فَائِلَةُ الْأَرْضِ فَلَيْسَ لَهُ الْمَالَاتِفَاوَتُ مَا يَمْنُ الرِّيعِيُّ
وَالْخَرِيفِيُّ فِي الْقِيَمَةِ وَقَدْ الْبَيَّنَّ (بَحْرُكَ) الْجَوَابُ فِيهِمَا لِحُجُوبِ الْبَيْعِ إِذَا اسْتَوَى ذِي بَيْنٍ دَرَاهِمًا فَتَنْقُصُهَا ثُمَّ عَامَ
زَيْلًا وَتَهْلُمُ بِمَجْمُوعِ شَيْئَيْنِ هُمَا وَعِنْدَ أَبِي يَوْمَ مَسْفُوحٍ يُوَدُّهُ ثَلَاثُ الْزَيْتُونِ وَيَرْسَعُ بِالْجِيَادِ كَلَامًا

ثم قال (عليه السلام) وعند يميني اجماعهم ان يجب على المائع ما انفق المشتري جتي روعها وما تضر زبانه
المشتري لان ارضه بقيت فارفة كل السنة قال روح وكلاهما مخالف لما مر من اجوبة المفتين وعليهما
الا اعتماد (حاشا) الشترى بن ريطايح على انه اشتري فوجد بعد البيل رصيفيا فالبيع باطل (بسم)
وعلى هذا ابن السواها نى مع كشته او سيز خطا قال روح وعلى هذا بالبيع ياوشتميع او ذياخر بورغون
او ذيا راخمان اجناس مختلفة وكتب بن ريطايح الطويل والمبور فاذا اشتراه منها على انه كذا
فكان غيره فالبيع باطل فعلى المائع رد الثمن وعلى المشتري رد مثل ذلك البيل (بسم) ولو وجدها
مختلطة يرد حصة ما لم يكن على شرطه (ظلم) ايها انواع الا اجناس بخلاف يلى ريطايح مع يلى
الخيار او يلى راختار مع بن ريطايح (وعد) اشتري يلى الفيلق على انها موزنية فلما خرج اليه وظهر
انها غير ما فعلى المائع رد الثمن وعلى المشتري رد مثله لفساد العقد لانه باع ما ليس عينه (بسم)
اشتري جارية على انها غير بالغة فوجد ما تحيض فله الرد (حيث يخرج) لم يحصل الشرط (بسم) اشتري
وند يجيات بخمارا على ان كل واحد منها ستة عشر ذراعا فبلغها رند اذ فاذا هي وثلاثة عشر ذراعا
فرجع بها ليردها وهبكت في الطريق لا يرجع بالنقصان (بسم) يرجع بنقصان الزراع (فسم) يرجع
بنقصان القجة (ط) هل اظا هو المذهب وروى الحسن عن ابي حنيفة راجح انه لا يرجع (بسم) اشتري اربعة
برود على ان كل منها ستة عشر ذراعا فباع احدىها ثم فرج البقية فاذا هي خمس عشرة ذراعا فله رد البقية
(بسم) ابن القاسم اشتراها على انها بكر فلما اخذ في وطئها علم انها ثيب فان زاب لها بلا بئس فله
الرد والالزمت (هـ) والوطى يمنع الرد وهو المذهب (بسم) اشتري اربعة على انه كذا فانها تجوز فبيعها
ولبسها حتى دنس فغسله فاذا هو من قطن فله ان يرجع بفضل ما بينه ما غير مقطوع ولو اشتري سويقا
فلى انه ملتوث بمن من السمن او ماء بونا فلى ان يجعل فيه كل امة من البهين او قميصا على انه من
خشرة اذ روع فظهر انها كانت اقل والمشتري ينظر اليه وقت الشراء فلا خيار له (فك) اشتري
خشبة على انها دابة فاذا هو خلا فله الرد (بسم) اشتري عظاما على انها شهور سمانية فاذا هي
اخوار زمية لا يصح اصلا لان الاختلاف الاجناس يحصل باختلاف البيلان والصنعة وان اتحد الاصل
في التنف هذا قول الفقهاء ان الاختلاف الاجناس يحصل بمجرد اختلاف البيلان والصنعة

قال زندي بنجي البخاري مع الخوارزمي جنسان (شخص) ان اختلاف الجنس لا يتحقق بهذا القدر
 ما لم يتبدل الاسم والمقصود بالقوهى مع المروى والهروى فعلى هذا اني المحبسة الشهر ستانية
 والزند بنجي البخاري اذا ظهر خوارزميا صبح البيع وله الرد (بم) اشترى عناية على انها شهر ستانية
 فاذا هي سمرقندية فالبيع باطل (تحج) مثله * باب في ظهور الغلط في رد البيع او الثمن بعد
 ما وقع القرار بينهما على حساب آخر * (فتح حق) عند الكواغذ فطنها أربعة وعشرين واخبر البائع به ثم
 اضاف العقد الى عينها ولم يذكر الغد ثم اراد ان يملك ما ظنه فهي حلال للمشتري في فتاوى صاعدا
 ساومه الحنطة كل قفيز بثمن معين وحاسبوا ببلغ ستمائة درهم فغلطوا وحاسبوا المشتري بحسبائة
 درهم وباعوها منه بحسبائة ثم ظهر ان فيه غلطا لا يلزمه الا خمسمائة (بم) افرز القصاب اربع
 شياء فقال بائعها هي بخمسة كل واحد ينار وربع قبل هب القصاب فجاء بأربعة دنائير فقال للبائع هل
 بيعت هذه بهذا القدر والبائع يعتقد انها خمسة قال نعم فتح البيع قال ربح وهذا الشارة الى انه يصح
 بأربعة ولا يعتبر ما سبق ان كل واحد ينار وربع * باب خيار الشرط * (بفتح بم) اذا كان الخيار
 للبائع فله ان يطالب المشتري بالثمن ولو أخذ ولا يسقط خياره (ط) ولو اخذ بالالف من المشتري
 مائة دينار فهو مضاع للمبيع وكذا لو ابرأ المشتري صح وهو اجازة وكذا لو اشترى منه بالثمن الذي
 على المشتري شيئا او ساومه ولو اشترى بالثمن من غيره لم يصح ولزم العقد (بم) اختلاف في شرط
 الخيار واقاما البينة فبينة مدعى الخيار اولى والمشتري في خيار الشرط للمشتري بعد الفسخ مضمون
 عليه بالثمن كالمهر وفي خيار البائع بعد الفسخ مضمون عليه بالقيمة والرد بخيار الزويرة والرد
 بالعيب بقضاء نظير الرد بخيار الشرط للمشتري * باب خيار الزويرة * (فتح ف) اشترى قوسرة سكر لم يره
 ثم اخبره من القوسرة وغيره فلم يعجبه سقط خياره (بفتح ف) خياره باق (بم) اشترى قطنيا بكر مينة
 وحملها الى سمرقند ثم رآه ليس له ان يرد خياره روية او عيب بل يرد عليه في موضع العقد
 (ط) عن محمد مثله قال ربح وسواء اذ ادت قيمته بالحمل او اذ انقصت (بفتح ف) اشترى ارضا فيها
 دار ورايا ورأى الارض دون الدار والرباط فله رد هذا بخيار روية وان دخل في البيع تبعا
 (كس سمفع) مثله (فتح) ولو كان له خيار زروية في دار فراها ولم يرضها وانسكها ما نافله الرد ما لم

يتصرف فيها (ظمر) اشترى ما يملك قبل ان يملكه لئلا يلزمه سقط خياره * باب في العيوب * (فصح) اشترى
 ثورا فابقى من قرية المشتري الى قرية البائع لا يكون غيبا وفي الغلام عيب (بم) هو عيب في الثور كخلع
 الرسن عيب هذه الولى (فميت) ان دام على ذلك فعيب اما المثلث والثالث فلا قال روح وخوابه
 (بم) احسن (بمع) ابقى العبد لمن المشتري الى بائعه ولم يخفف عنه ولا يكون عيبا (ظمر) الذي يملك
 على العبد عيب الا اذا كان يستتر الا يعل مثلثه نقصانا فيه (فمع) اشترى الجحش ونزاعه وخرجه الغنبله
 فليس بعيب فيه (بمع) اشترى راحي فكان بالبحر من امر يك فليس بعيب (شمر) وترك الصلوة في
 الجبل لا يؤجل الجرد (بمع) اشترى مسجلا لا يسعها الرجل مع اللقاة ويسعها بل ونها فلها الجرد اذا
 اشترى لها للمسيب (ظلم) اشترى خبز اعلى فيه مطبوخ بالماء الفرات ثم علم ان فيه نخله فلها الرد وكل
 اذا لم يملك كلفا الشرط (بمع) اذا لم يشترط لا يرد (بم) اشترى ثمنا اذا كرا يعلموه المحمور وياتونه
 في دبره قال وقعت هذه المسئلة بخار فليم يستقر فيها جزاء الايالة وقال عبد الملك النسفي ان
 طاروع بعيب والا فلا وقيل عيب (فميت) سمعت بعضهم لو اشترى عيلا يعجل به عمل قوم لو طاف كان
 مجانا فهو عيب لانه دليل الابنة وان كان باجر فلا يخلاف في الجارية فانها يكون عيبا كيف ما كان لانه
 يفسد الفراش قال روح اشترى دارا ولها منسبل بناء الى ما خلفه البغار ثم ظهر انه يغير حق ولم يعلم وقت
 الشراء انه يغير حق فلها الرد وان شاء امسكها ورجع بنقصانه (ظلم) لو كان للدار كنيف شارع
 في الطريق او ظلة شارعة فامر القاضي برفعه بخصومة اهله لم يرد اليه الا لانه ليس من حقوقها الواجبة
 ولو كان لها باب في الطريق الاعظم و باب في سكة غير نافذة اقام اهله بينة انهم اعاروا والبائع
 هذا الطريق فامر القاضي بسده بخير المشتري ان شاء رده وان شاء رجع بنقصان ذلك الطريق
 والتخمين ههنا بخلاف سائر العيوب (بم) اشترى جاثوا فوجد بعد القبض على بايه مكتوبا وقف على
 مسجل كل الا يرد به اليه لانه علامة لا تبني عليها الاحكام (بم) اشترى ارضا فظهر انها مشروطة
 ينبغي ان يتمكن من الرد لان الناس لا يرغبون فيها (فصح) اشترى حملا ولا ينفق فهو عيب ولو
 اشترى جبة عتائية فوجدها بالبحر زور جيا دك فلها الرد (فمع عمت) ولو وجد الجارية تحيض في كل
 ستة اشهر مرة فلها الرد (ظمر) ولو كانت مغنية فلها الرد * باب فيما يمنع الرد بالعيب * (فميت)

اشترى كرمًا بغيره وقد ذكر البذر وأكمل مثله ثم وجد بالكرم غيبًا فله ان يرد الكرم (بم) مثله (لجمع)
 علم بالغيب القديم بعد ما تعيب منه فخرج بالنقصان ثم زال الغيب الجدل فله ان يرد الغيب
 مع النقصان (جمع) مثله (فع) ظم ليس له الرد ومال (مبت) الى انه ورد اذا كان بدل النقصان قائمًا
 والافلا (فع) اراد رد الغيب فاشترى البائع منه الغيب بدينار ولا يصح وله الرد (شعب) باع ثوبًا
 واخذ بثمنه طارحة فقبضها وجعلها قطعًا ثم ظهر ربايتها فحط الرد (يكص) اشترى حديدًا يتخذ
 منه آلات النجارين وجعله في الكور ليجز به بالبنار فوجد به عيبًا ولا يصح لتلك الآلات يرجع بالنقصان
 ولا يرد (بم) اشترى صنبا با وجلود النعالب فبها ليد بع فظهر بها عيب يرجع بالنقصان كالرد
 اشترى ادريسا وبه فظهر عيبه (ط) مثله (ثيب) ولو رد غايه بعد القبض لفساد البيع لم وجده
 عيبا قد بانه ان يرد على بائعه (فج) اشترى حمارا ووجد به عيبا قد بانه ان يرد فبها
 بدل بنار واخذ ثم وجد به عيبا آخر فله ان يرد مع الدينار (بم) يرجع بنقصان الغيب وغنة
 يرد ولو اشترى عبدا في حينة يباح فقال بائعه منه فقال انه من الضرب ويؤثر الى عشرة ايام ومضت
 العشرة ولم يزل لا يرد (الحب) اشترى حمارا ما يركبته ورث فقال انه خد يثا صا به من الضرب
 فاشترى على ذلك ثم ظهر انه قد يم ليس له رد بخلاف ما اشترى به حتى فقال البائع انها غيب فاذا
 هي ربع او على العكس فانه يرد (طام) اشترى قرضا فظهر برجله قرحة على اثر الخنم وقال البائع
 هي قرحة اخرى فاشترى على ذلك ثم ظهر انه كان اثر الخنم ليس له الرد كمسئلة الورث وقد مر امثالها
 (ن) محمد بن سلمة راح اشترى حمارا فبها قرحة فنظر اليها ولم يعلم انها عيبا لم علم فله الرد (ط)
 والصحيح انه اذا كان عيبا بينا لا يخفى على النائم لا يكون له الرد والافلا الرد (شخ) للزبادين
 قيس المبيع وهو معين ورآه لم يبطل حقه من الرد والرجوع لانه قد يرى ولا يعرف تلك الصفة وكذلك
 ينظر الى مكان الغيب ويزا ولا يعرفه وقد يكون به ورث فيظنه سمنا او ورث فلا يعرف من اي نوع
 هو او يظن انه امر يصير حتى يشبه عليه فلا يبطل حقه حتى يعرف حقيقة العيب ويؤثر في به (بم) اشترى
 صيدا فلبق ثم وجده وكان لم يابق عثا بائعا بل ابقى عثا بائعا فله الرد (شخ) اراد بالغيب ثم قال البائع
 والى الغيب فاشترى ثم وجده نعيما بل تلك الغيب فله الرد ولو رجعته الى المعرض لا يسقط حقه في الرد (بم)

اشترى زاجا بخجل لا يرد به بالعيب بمخار (م) ولو اشترى زاجا بالري لا يرد هاهنا بالعيب بالكره
حتي يحملها الى الري ولو كان مكان التمور تجارية نقل اشار عن روح الى انها ليست نظير التمور حيث
قال الري سغر التجارة هنا و ثمه قرايبا ولا موعة كثيرة في حملها قال روح فشوش الجواب في التجارية
عند تقارب السغر وقلة الموعة في حملها و جزم في التمور لانه اقل قيمة بالكونه منها بالري فلو
رد هالرد هانا قصا معيبا بعيب آخر (قنب) ثقت ريش الطائر المن بوح يمنع الرد بالعيب (ض)
اشترى شيئا على انه بالخيار ثلثة ايام فعدده بالمرد يسقط خياره وبالحجر لا يسقط (بيع) اشترى
هيك اوبه اثر قرحة ونكث ولم يعلم به ثم عاد قرحة واخبر الجوا حول ان عودها بالسبب القديم
لم يزد ويرجع بنقصان العيب قال روح وهذا بخلاف مسئلة (ط) كانت به قرحة فانفجرت او جذري
فانفجر عند المشتري فله الرد لان انفجارية ليس بعيب حادث (ففع) اشترى غلاما فوجد به مينا ثم
استعمله اياما فله الرد في الدابة لا لمساحتهم في استعمال العبد دون الدابة (ط) والاستخذام
بعد العلم بالعيب مودة لا يكون رضا ومرتين او مرة كرها يكون رضا وتفسير الاستخذام ان يامرها بحمل
المتاع على السطح او انزاله منه او يامرها بغموز جلبيه او يامرها بالطبخ او بالخبز بعد ان يكون يسيرا
فان امرها بالطبخ او بالخبز فوق العادة فهو رضا قال روح يجوز ان يجعل الاستخذام مرتين في (ط)
ذليل الرضا وكل الاكراه عليه في المرة الاولى لانه وضع المسئلة في التجارية وفي (فع) لم يجعل دليل
الرضا لوضعه المسئلة في الغلام فاختلاف الجواب فيهما لاختلاف الوضع ظاهر لان الضنة باستخذام
التجارية فرق الضنة باستخذام الغلام (تصح) اشترى برمة جدية فقال له البائع اطبخها فان ظهر
بها عيب اقبلها بعن الطبخ و ارد الثمن فطبخها فظهر بها عيب لا يرد هالرد ون رضا ويرجع بنقصان
العيب ولو علم العيب لكن لم يعلم انه قد يم فتصرفه فيها تصرف الملاك ثم علم قدمه لم يرد هالرد واشترى
قبيلقا فشتمسه ثم وجد به عيبا فله الرد (شط) اشترى امة فاستغلها ثم وجد بها عيبا فيرد هالرد ويطيب
الغلة له (شط) زيادة المبيع في المبيع الفاسد لا يمنع الرد والفسخ كيف ما كانت ويرد المبيع مع
الزيادة الا اذا كانت متصلة غير متولدة منه كالصبيغ فالبايع فيه يخير ان شاء اخذ ه وضمن للمشتري
ما زاد وان شاء تركه وضمة ذمة المبيع او مثله (ط) يعتبر في اخذ ه رضا المشتري لان حقه فيه (شط)

الزيادة في المبيع من وجهين اما قبل القبض او بعد القبض وكل واحد منهما على اربعة اوجه
 زيادة متصلة بمتولة من المبيع ومتصلة بغير متولة منه وزيادة متصلة بمتولة منه ومنفصلة بغير متولة
 منه فاما قبل القبض فالمتصلة بالمتولة منه كالكبر والحسن والجمال والشمس واكتشاف البياض في العين
 والصمم في الاذن لا تمنع الرد بالعيب والمتصلة التي لم يتولد منه كالصنيع ولست بالسمن في السويق
 والبناء في الارض يمنع الرد لان المشتري يصير قابضا باحد اثني هذه الزيادة ويرجع بحصة العيب
 واما المنفصلة بالمتولة كالولد والشيء والصوف والارض والعقرواخرها لا يمنع الرد فان شاء ردها
 جميعا او رضي بهما جميعا الثمن ولو وجد بالزيادة عيبا لا يرد هاهنا الا اذا اوجبت نقصانا في المبيع
 فله خيار الرد لنقصان المبيع ولو نقصت الزيادة والاصل ثم وجد بالمبيع عيبا يرد به بحصته من الثمن
 لانه صار للزيادة نكسة بعد قبضها ولو وجد بها عيبا خاصة يرد بها يحصنها من الثمن لما مر واما
 المنفصلة التي لم يتولد منه كالهبة والصدقة والتكسيب فلا يمنع الرد فاذا اردت الزيادة للمشتري بغير
 ثمن عند ابني حنيفة لم يرد ولا يطيب له وصنعهما للبائع ولا يطيب له ولو نقص المبيع مع هاهنا الزيادة
 او وجد بالمبيع عيبا فعند ابني حنيفة يرد المبيع خاصة بجميع الثمن وكذلك يرد هاهنا الزيادة
 لانها احدثت قبل القبض ولو وجد بها عيبا لا يرد هاهنا لانه لا حصة لها من الثمن فليرد هاهنا
 بغير شيئين ولو هلكت الزيادة والمبيع متعيب يرد ومخالصة بجميع الثمن بالاجماع واما الزيادة بعد
 القبض فان كانت متصلة بمتولة يمنع الرد بالعيب على هذا ويرجع بنقصان العيب وعند عبد لا يمنع
 (ط) لا يمنع الرد بالعيب في ظاهر الرواية والمشتري طالب بنقصان العيب فان طلب فليش للبائع
 ان يقول انا اقله كل يك عندك هاهنا وقال محمد في ذلك (شط) ولو كانت متصلة بغير متولة منه يرد
 الرد بالاجماع ولو كانت منفصلة عنه يرد منه يمنع الرد ويرجع بحصة العيب اقلت ولو كانت منفصلة
 بغير متولة منه كما يكسب لا يمنع الرد بالعيب ولا يطيب له (الزيادة شط) هذا اذا كانت الزيادة
 قائمة فاذا هلكت وقية ثلاثة اوجه اما ان تهلك باثمة مساوية او بفعل المشتري او بفعل الا حنيفة
 فان هلكت باثمة مساوية كان لها ان تكون على رد الاصل وان هلكت بفعل البائع ان شاء قبله ورد
 بالثمن وان شاء رد حصة العيب وان هلكت بفعل الا حنيفة لا يرد لان صماته كبقا عينه ويرجع بحصة

العيب هل حكم الزيادة وإنما إذا انتقص بما ان انتقص قبل القبض أو بعد ولا سيما على خمسة
 أوجه بفعل البائع أو بفعل المشتري أو بفعل الاجنبي أو بفعل المعقود عليه أو بأفة سمانوية إما النقصان
 قبل القبض بفعل البائع بشيئا لمشتري وجد به عيبا أولا ان شاء تركه وان شاء اخذ به وطرح من الثمن
 حصة النقصان وان كان بفعل المشتري لزمه جميع الثمن وضار قابضا بالجناية ولو وجد به عيبا يرجع
 بخصصة العيب الا اذا اخذ به البائع معيبا فيسقط منه جميع الثمن وليس له ان يشكك او يطالب النقصان
 ولو منعه البائع بعد جناية المشتري لاجل الثمن فللمشتري رد به بالعيب ويسقط عنه الثمن الا ما نقصه
 بفعله وان كان النقصان بفعل الاجنبي فالمشتري بالخيار تعيب او لا ان شاء رضى به بجميع الثمن
 واتبع الجاني بارسه وان شاء تركه وسقط عنه الثمن وان كان النقصان بأفة سمانوية او بفعل المعقود
 عليه يرد به بجميع الثمن او ياخذ به عيبا ولا ولو اخذ به طرح عنه حصة جناية المعقود عليه به
 وأما النقصان بفعل القبض فان كان بفعله او بفعل المعقود عليه أو بأفة سمانوية لا يرد به بالعيب لا يرد
 يرد به بالعيبين ويرجع بخصصة العيب الا اذا رضى به البائع باتصاوان كان بفعل البائع او الاجنبي يجب
 الارش على الجاني وأنه يتمتع الرد ويرجع بخصصة العيب من الثمن * باب الخصومة في العيب وما يرجع
 الرجوع * (تسج) يختلفان كون القرحة قد يمتد فشكل البصراء من الاطباء انها لا تتحول مثلها
 في الملك التي قبضها المشتري منه تقبل شهادتهم ويرد (فاع) المشتري شيئا فوجد به عيبا
 البائع ولو انتظر حضوره تقبل شهادته او باعها ليس له ان يرجع بتقصان العيب ولا ينيل له في
 دفع هذا الضرر (ظم) سئل عن مثلها في الشمس فقال لا يرجع على قول ابي حنيفة رج (شح)
 واشتري دارا ماثل ولم يعلم به حتى سقط رجع بتقصان العيب ولو كان غزلا فبسه او فلقا
 فجعله ابريسما ثم ظهر انه كان رطبا وانتقص وانه رجع بتقصان العيب بخلاف ما اذا باع المشتري
 * باب احكام الرد بالعيب في فصل الوكيل * (بسج) رد المبيع بعيب بقضاء او بغير قضاء او تقايلا ثم ظهر
 البائع بعيب حدث عند المشتري فله الرد (فع خويت عسج) قايس ثورا ببقرة حامل فولدت عند
 المشتري ووجد الاخر بالثور عيبا فرد به بقره بقره (ن) مثله (بق) باع بعيرا فوجده المشتري
 معيبا فرد به فقال له البائع اذهب به وتعهده الى عشرة ايام فان برأ فلك البعير وان هلك فمن مالي

لا يكون ردا (جمع) او لغاصم الوكيل في عيب فان رده عليه بقضاء اخذ به بيمينته وان نقه الى موكله
فتمت عليه و ذكر نظيرها فيما لها فقال والوكيل هو المطالب بتسليم المبيع ان نقه ثمنه مشترى به اليه
ولو اجتمع المبيع رجع بيمينته عليه وان نقه الى موكله فعليه وفي نسخة العتاري الصغري باع عبد اوسله
وكل رجلا بقبض ثمنه فقال الوكيل قصته فضايع اود فعته الى الامر وحيد الامر كله فالقول للوكيل
مع يمينته وبزك المشتري من الثمن ولو وجد به عيبا رده لا يرجع بالثمن على البائع لعدم ثبوت
القبض فان رده ولا على الوكيل لانه لا يعقد بينهما واتما هو من في قبض الثمن وانما يصلح في دفع
الضمان من نفسه قال روح وعرف به انه اذا صدق الامر الوكيل في البيع يرجع بالمشتري بعد الرد
بالبائع بالثمن على الامر دون القابض * باب فيما اذا وجد ببعض المشتري عيبا والصالح من العيوب *
(دليم) يشتري كرا او قبضها ووجد في كرده منها عيبا فله الرد وحدها الا اذا وجب ائرازا من
بقية ناقصا فانيها ولو كانا قرا حين فله ردا المعيب وحده (بم) باع المشتري بعد الصلح من العيب
ثم زال العيب في يد المشتري الثاني ليس للبائع ان يرجع على مشتريه ببدل الصلح * باب مسائل
معرفة في العيوب * (شم) ساومه فلما باعني عشرة دينار انا في وقال وهبته لك وقبضه المشتري
ووهب له الا ثانيا الا ثني عشر وقبضها ثم وجد الموهوب له بالعبد عيبا ليس له ان يرد (بمع) اخذ له
فانه قال كقول النخاس اذها بعشرة فابح البائع فقال هبها له يعي للمشتري او قال المشتري هبها لي
فقال البائع وهبها لك فقال المشتري انا ايضا وهبت لك فذها عشرة او قال وهبت لك هل يبقا
بله فهو بيع يرد بالعيب وكو قال لا خرو وهبت لك هل الجارية وقال لا خرو له وانا وهبت لك هلها
الذناير فهو بيع اذا حلما للمبيعة ثم قال لا ذلك (شم) باع منه دأخنا للبزار وقال ازوجه فلان
لم يثبت ناخا ضامن له لذل فزويج ولم يثبت فعليه ضمان النقصان لا غير (بم) باع منه فرسا به
جزا امة وقال للمشتري لا تخف منها فان هلك جسمها فاذا ضامن فاخذ هلك جسمها لا شيء
عليه (بفتح) قال البائع بغير منك معيبا بهذا العيب وقال المشتري بل سايما فالقول للمشتري
(بم) ينبغي ان يحكم المثل ولو اشترى حمارا بثلاثة دنانير فذهب ثم اعطاه عوضا واهم ثم
نذه بعد شهر وبغيره وقد انتقض سعر الداراهم فله ان يطلب من البائع عين الداراهم وبمثله اجاب

في الاقالة اذا دفع مكان اللوئبها بطل (بم) اشترى قولا منا فوزه بغير ايام يقص بان كان رطبا
قيس لثله الزد ان صدقه البائع في الرطوبة وان اختلفا فالمقول للبائع لانه ينكر وجوب الرد ولو نسج
المغزل وجعل القيناق ابريسما ثم ظهر ذلك يرجع بالنقصان بخلاف ما اذا باعه وقد مر (ب) ابو بكر
روح باع منه ابريسما كل المناوزة عليه وقبضه ثم جاءه بغير مدة وقال له وجدته ناقصا فان كان اقل
بقبضه كذا امنا فلا شيء له والا يسترد حصة النقصان من الثمن اذا لم يكن نقصا فيه له وهو لا يلتزم به
الموزنين (بم) اشترى مبطحة فظهر فيها زجبا القاضى بالرجع اشترى لا يرد ولا يرجع بنقصان
العيب لان العيب في غير المبيع وهو البطاطخ واشجارها قلتها وانقصه بالامساك وهو لا يسترجع
الامساك فيها (كمب) اشترى دار الاقيطونا ثم ظهر ان في المقيطون قبر الا يرد وان استرجع
منه لان العيب في غير المبيع (بم) ردت عين الغلام بالمشتري فقال الكمال بالرجع وذهب
دار الجالم يرد به ذلك (بم) للوارث الرد بالعيب والاقالة دون الموصى اليه (ط جك) الموصى
له وجعل بالتزكية عينا فله الرد على بائعه ان لم يكن للميت وارث والا فلا في ذلك خيرة اشترى منها من
المفائيد فوجد واحد اثنتين منها اسود قايده البائع بالبيض بغير وزن جاز وفي الثلاثة لا يجوز
لانها تدخل تحت الموزن وكذلك اشترى الحنظل واحد احمرا قايده الحنظل لم تجز الا بالموزن
لانه مما يدخل تحت الوزن فان التخمصة اساتير ولعشرة وزن احمرا فلا يجوز في غير الميزان قال روح وعرفنا
في كثير من الميسائل وهو ان استبدل الى كل شيء بمثله في الرد بالعيب انها يجوز مجازة اذا لم يكن
لك المقتدر من ذلك الجنس ممن يوزن به وان كان له من جنس آخر جاز الاتوى ان يجعل
الثلاثة من المفائيد موزنة وان لم يكن ذلك القدر من الحنظل موزنا (وم) في المشتري اذا اشترى
منه عبدا ثم اقر انه كان لفلان يوم البيع وصلته المقر له وانجاز البيع واخذ الثمن ثم وجد به عيبا
لا يرد على البائع لان الاقرار بالملك له يدل على سبق تسليمه باذني زمان يمكن فيه فيجعل
كانه ملكه منه ثم اقر له ببناء عليه فيبطل حقه في العيب اصلا وان كان له المقر له في الاقرار بوجه العيب
لا يرد على التاميك بطلان متضمنه وكذا لو اقر له به بغير العلم بالعيب وكذا به فله الرد ولو تعذر رده
وارجع بنقصان العيب ثم اقر وصلته المقر له فوه لم يرجع عليه بما دفع من النقصان لاحتمال التاميك

وقيل الاقرار * باب في خيار المغبون والمفتقر وخيار الكم * (جم) قال لغزال لا معرفة لي بالغزل
 فأتى بقرن اشتريه فأتى رجل بغزل لهذا الغزال ولم يعلم به المشتري ففعل نفسه دالا بينهما واشتري
 ذلك الغزل لينا زيد من ثمن المثل وصرف المشتري بعضه الى حاجته ثم علم بالغبن وما صنع له
 زد الباقي بحصته من الثمن قال ربح والصواب ان يزد الباقي ومثل ما صرف الى حاجته ويسترد
 جميع الثمن كمن اشترى بيتا مملوفا من برقا فزايه كان اعظم فله الرد واخذ جميع الثمن قبل انفاق
 شيء منه وبعده يرد الباقي ومثل من انفق ويصير الثمن كله اذ كره ابو يوسف ومحمد ربح (ط) ومن
 اشترى شيئا وغبن فيه غبنا فاحشا فله ان يزد على الباقي بحكم الغبن (عن) حكى من استأجره ان
 في المسئلة راويان وكان يفتى بالرجوع فقيا للناس (بمع) وقع البيع بغبن فاحش ذكر الجصاص وهو
 ابو بكر الرازي في واقعاته ان للمشتري ان يرد وللبيع ان يسترد وهو اختيار ابي بكر الزنجري والقاضي
 الجلال (جم) اكثر روايات كتاب المضاربة انه يود بعين فاحش وبه يفتى (فمع) ليس له الرد ولا يسترد
 وهو جواب ظاهر الرواية (فمع) وبه يفتى (فمع) ان غير المشتري الباقي فله ان يسترد وكذلك ان غير
 الباقي المشتري له ان يزد (ط م) قال الباقي للمشتري قيمته كذا فاشتره ثم ظهر انها اقل فله الرد
 وان لم يقل ذلك فلا وبه افتى صدر الاعلام والزرنجيري والريفي موفى وبه (بمع) ولو لم يفر
 الباقي لكن غره الدال فله الرد ابو بكر الزنجري والقاضي الجلال البخاري اشترى فيلق الابريسم
 خارج البلد ممن لم يكن عالما بسعر البند بغبن فاحش فللبائع ان يرجع على المشتري بالفيلق (حم)
 مثله في حق المشتري (ط) اشترى طعاما في حصة ثم علم بمقداره فله الخيار وهو خيار الكمية (ن)
 اشترى جارية بهذا الدراهم التي في هذه الجارية حاز وللبيع خيار الكمية بخلاف ما اذا اشتراها
 بما في هذه الصرة ويرايان الصرة فانه لا يثبت الخيار لان ما في الصرة بحر ايها منهما بخلاف ما في هذه
 الكمية قال ربح فعرف بهذا ان العنطة اذا لم تكن في الحفرة بل كانت في موضع يمكن الوقوف عليها
 وحزنها بوجه من الوجوه فلا خيار له (بمع) اشترى صبرة جز وخرج من تحتها جزا فاشترى
 فله الرد (فع عك) اشترى جارية على وجهها ختيعة واسفيل الج طنه من حسنها فلما غسلت وجهها
 زال ذلك الحسن فليس له الرد الا اذا ظهر عيبا مستورا لا سفيل الج والختيعة وهذا صحيح فقلنا

الصغير قال روح قيد (فتح من هـ) (ب) (جص) (توازي مع الام والايخ والعم والملقط وشراءهم
 للصغير بالابد منه وشروطا ايضا ان يكون المباشرون يعول الصغير وينفق عليه * بات في المراجعة
 والتولية * (يت) (اشترى كوما فقال بالغ حاجت فيه اك) (وقال حاجت فيه اك بالثمن الذي
 اشترىته كوما فقال مكيند فهو قولية اذ اجاب في المجلس ومعنى به البيع والشراء ولكن لا بد من ذكر
 الثمن او علمه بالثمن * بات الاستبراء * (بما) (اذا احاضت الامة المشتراة في يد الموكيل فنزول
 الثمن الاستبراء * باب في الاستحقاق * (فتح يفتح) (اشترى كوما او غرم من قبلها اشجارا او كروما ثم
 استحق يقوم الاشجار على النافع غير مقلوعة) (عك) (يرجع عليه بما انفق وما لحقه من النقصان
 والمؤن) (شمر) (اشترى ارضا خربة فانفق في عمارتها وتسيروية اكل مهلو وحفرها ثم استحققت
 لا يرجع على النافع ولا على المستحق بما انفق في عمارتها) (ط) (اشترى دارا فحصرها وطين مطبوخها
 ثم استحققت لا يرجع على البائع بقيمة الجص والطين) (انما يرجع عليه بقية ما يملكه ان يفصله ويهمل
 حوائطه) (حس) (وان كرى المشتري في الارض نهرا او حفرا فانية وقنار على نهريه) (احرم
 استحققت الارض يرجع على النافع بقيمة القنطرة ولا يرجع على النافع في كرى النهر وحفر الساقية
 وبناء المسناة من ترابها وان بناها باجر او لبن او رصن له فانه يرجع بقيمة ذلك كله بان يرد البناء
 على النافع وبالفعل البائع بقيته) (متشخص) (انما يرجع بقيمة البناء على البائع اذا كان البناء وقت
 الاستحقاق قائما بقية المستحق ويرد على المشتري على البائع وبما دخل منه قيمته من ثمنه يوم استحققت
 الدار ولا يرجع بما انفق وكل الحفر غير او طواها بالاصح يرجع بقيمة ما طوى دون ما انفق في الحفر
 ولو ان هدم ما بين قبل الاستحقاق لا يرجع على المشتري لان شرط الرجوع ثيام البناء) (متشخص) (اشترى
 عبد الذبيرة فانفق عليه ما لم يستحق لا يرجع على المشتري على البائع انما انفق) (ش) (اشترى كروما لها
 وزيل وعلفها حتى سميت ثم استحققت لا يرجع على البائع بما انفق وبالعلف) (بما) (اشترى خيارا او كفل
 ابالثمن والحل فاذا لم يتم استحق الحمار لا يرجع على المشتري على البائع حتى يحضر الكفيل ولو اشترى مينا
 وباعها لس آخر وانراه عن الثمن ثم استحققت لا يرجع على المشتري عليه وله ان يرجع على بائعه) (فتب) (ليس
 له ان يرجع) (فتح يفتح) (اشترى جارية او غلاما عليه ثيابا او حمارا عليه بردعة لم يذكو في البيع ثم

استحق الثياب او البرذعة لا يرجع المشتري عليه بشيء وكل شيء يدخل في البيع تبعاً لاختصاصه له من الثمن ولكن بخير المشتري فيه (ملكه سجع) الشئ ارضاً فيها اشجار لم تذكر في البيع ثم استحققت الاشجار قبل قبض المشتري لا يسقط شيء من الثمن بل يظير المشتري ان شاء الله ما يملكه بالجميع الثمن وان شاء فسبح وان استحققت بعد القبض سقطت حصتها من الثمن قال زح ولم يذكر غيره تفصيل القبض وعدم القبض بل اطلقوا الجواب انه لا حصه للاشجار من الثمن اذا لم تذكر في البيع او اذا لم تذكر لها ثمن على حدة قال ان زح ولم اعثر على الرواية فيما ذكر ان كان في الارض بناء فاستحق وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل التي اشرت في الاشجار وفي (اج) المشتري اذا استحق بناءها بخير المشتري ان شاء الله لا يملك حصته من الثمن وان شاء تركه قال زح اظاهروا انه اراد به قبل القبض يعني اذا استحق بعد القبض للثمن ان يرجع حصته من الثمن والفرق بين الشجار الارض وبناء الدار ان اسم الارض لا يتناول الاشجار واسم الدار يتناول البناء غير ان دخل في البيع قصد (ملكه) اقل بعين صريحا انه لفلان ثم اشتريه منه ثم استحققت قال لا يصح ان يرجع بالثمن على بائعه وقيل لا يرجع والمقصود هو الاول (ثمنه) اقل بالملك المتباع ثم استحق من يد البائع يا ثمن لم يطل لقراءه حتى لو وصل بعد ذلك الى يد البائع بسبب ما بانه يوم يتسايمها اليه بخلاف ما اذا اشتراذ ولم يقر له بالملك لان نقل الشئ وان كان اقل اراد بالملك لكنه محتمل بخلاف النص (شئ) ساعه بحدساره فقال هو غار تيمس لا يبيع له ولكن ادفع اليها من الا بريسم وخذ ففعل ثم استحق الصاير له ان يرجع بالابريس (صاير) اشتريها عند الوطقة بمال اخل منه ثم استحق العبد لم يرجع المستحق بالمال على المبتق (ملكه) هذا اقول اي حليقة بخلافهما واصله غضب عبد اخا حر العبد نفسه فاخذ الغاصب الاجر من العبد فاكله لم يضمن عنده بخلافهما (سجع) زيد اشترى تجارية من عمرو وكان اشتراها من بكر فسمع زيد ان بكر كان اشتراها فطلب ثمنها من عمرو وقال بعنيها وهي حرة فلم يصدقه عمرو وكان زيد يستحقها ثم اقامت التجارة بينة على زيد ان بكر كان اشتراها وهو يملكها وقضى القاضي بذلك فله ان يرجع بالثمن على عمرو وان كان عتقها ثانياً قبل ذلك باقراره لان العتق الثابت بالبينة يبرئ الثابت باقراره لان الولاغ فيه بكر واكساها السابقة على اقراره لانه لا كان لك في العتق الثابت باقراره على ان القضاة بينتها بينا انها

لم تعتق بلقوا أو بلي باعثاق يكره قيل (سمع) أو لو أقام زيد بيعة على ظهر وان يكن إذا كان اعتقها تقبل بيعة
ويرجع بالثمن عليه وكذلك لو اعتقها زيد ثم أخذ يتصرف فيها تصرف المالك بأقامتها الجارية عليه بيعة
لأن بكرها كان اعتقها ونظري لها بالعتق يرجع بالثمن على عمرو (شمن) واشتروا ذراعا بعينها وأخذها
الشفيع بالشفعة ثم لا يستحق العبد بطلت البيعة في داخل المبيع الذي من الشفيع لطلان البيع وإن
كان المشتري قد دفعها إلى الشفيع بغير رضا وبقية العبد وأصحابها أهل الكا لبيع بينهما وفي الشفيع بتلك
القيمة وعلى المشتري دفعه الذي للشافع لأن يد المشتري يملك بالقبض وتصرف المشتري باعتبار
ملكه فأخذ وكذلك لو باعها للمشتري أو وهبها وسلمها أو تزوج عليها ثم استحق العبد فحين قيمة الدار
للشافع لما لو جرح المشتري وهذا يثريان ولقايضا ثم استحق العبد أو رد بعيب وهلك أحد الثريين
وأخذ الشافعي أو قيمة الهلاك وأخذ قيمتها والقول في القيمة قول المذنب إذا كان في يد يهودي لو كان
الثمن جارية فولدت له من غير سيدها ثم استحق العبد أخذها صاحبها وولدت له قطران لن تملك
أيضا ولو كان باعها لغير قيمتها مع الولد لأن كائ ولدته قبل العتق وكذلك الحكم في البيع الفاسد ولو
وجد العبد يهوديا كان غنى الشافعي فخر الجارية وتجميع ما صنع قيمتها ولو اشتري قبل يثريان وقبضه
ثم هلك الثريان قبل قبضهما فغلبه أن يملأ العبد فإن اعتقه أو باعته هلك الثريان أو بعد قبل
القضاء عليه فيعطي غنوا جازر وعليه قيمته ثم فروع عليه استحقاق الثريين أو أخذها وذكرك يعرف
بالشامل إلى آخره (شمن) المشتري جازر قيمتها من آخر ثم استحققت من يد المشتري الثاني وأرجع
الثاني إلى الأول بالثمن بالمقاييس وإن كان الأول إن يرجع على بائعه يقال باعته إن المشتري ملها كان
بائعها من وإلى بيعة على ذلك فليس كذلك فخرج علي لا يبيع له قوله ولا بيعة على المشتري (شمن)
يبيع (شمن) ولو أقام الشافعي الأول والثاني هتبه البيعة على المشتري يبيع ولو أقام المشتري عليه
المشتري بيعة عند هذا المقام يأنك كنت بعيت هذا الجارية من بائع باعني فلم إن يأخذها من
المشتري ويؤدها على المشتري عليه ما لم يرجع بالثمن على بائعه والمت هلكا على يد المشتري يرجع
بقيمة ما عليه (بكر) أقام الشافعي البيعة على المالك المطلق فقل للمذنب أن كان يشتريه ذراعا من زيد
لم أقرا له ملكا المشتري لا يرجع على زيد لأن زيد أقرا له ثمنان أن القضا لم يكل قضاء حقيقة فلا يرجع

* باب في الإقالة * (شمر رفع ص) المشتري جوزة وتسلمها وتركها فباع الباقي فأمروه بالبائع
 أن يأخذ البقية فقال المشتري بالبائع فآخذها من خيسكا وند أو كك فقال مكينناج فهو قال له (يبيع)
 اشترى كراما ثم قال الباقي بالبائع حاجت منها أك (في فاعكم في فقال بالبائع مكناه فين وجلا
 التقيون في المجلس انا قاله والادلاء ولو باع منه خنطة بائة من نيل لباراود فاعها اليه وانشر قائم قال
 للمشتري ادفع الي الثمن او الخنطة التي ادفعها اليك فادفعها او بعضها فهو فسبح في المردود (رفع)
 رد المشتري المبيع الى البائع فآخذها فهو رفع اذ ارد الثمن اليه وان لم يتلفظ بلفظة المبيع (أخذ)
 بامت لانتها شيئا وبرأ عنها عن الثمن ثم قالت بعد سنة لا يبيعه فقالت ابتها بالبائع بلزك يا ولا ينفصل
 المبيع (يبيع) تصح اقاله الموكل مع الباقي او المشتري (شمر رفع) اشترى اير يسما فآخذ وقال الباقي
 لا يصلح لتعلمي فيجذ وادفع الي الثمن فابى الباقي فقال تركت كذا من الثمن وادفع الي الباقي ففعل
 فهو اقاله لا يبيع فثبت (شمر) يطلب الباقي من المشتري فيسبح البيع فقال المشتري ادفع الي الثمن
 فكتبه قبالة ودفعها اليه فآخذها منه ورد المبيع فهو فسبح (شمر) ولو قال اشترى مني هذا والجاريتم
 فأنكر فان عزم المانع على ترك الخصومة فهو فسبح والقياس ان يشترط فيه المجلس (رفع) يرد الصند لقم
 بعد الرضيوق قال له اتخذها اخرى اوسع فقال الصند لي ضعها اتخذ لك اخرى ففعل ووضعها
 الصند لي في المخباء فهو فسبح (بو) باع بقرة ثم قال لمشتريها بعثها منكبر خيصة فقال المشتري ان
 كانت زخينة فخذها وبيعها واسترجع فيها لنفسك واصل الي ثمن بقرة التي يبعثها مني فباعها ورجم
 فان كان قبل القبض او بعد ولكن قال له لمشتريها بعها بنفسك فهو فسبح والمبيع له والا فهو توكيل
 والمبيع للموكل (بسم) فعم رأى المشتري السلعة غالية فقال لبايعها انها غالية بالبائع ذهني زاميا
 وبكاه فقال زاميا لا يكون فسبح (كب) هو فسبح (بسم) لا يصح تعليق الاقالة بالشرط (نم) تقايلا
 البيع في العبد فابق من يد المشتري فان لم يقبل على تسليمه بطلت الاقالة والمبيع بحاله واقالة الوكيل
 بالسلم جائزة عند ايمانية ومحمد كالا براء وكل اقالة الموكل بالمبيع واقالة الوكيل بالشراء
 لا يجوز اجماعا وهكذا (صغر) واد باقالة الوكيل بالسلم الوكيل يشري السلم بخلاف الوكيل
 يشري العين (عن) اقالة الوكيل بالشراء على هذا الخلاف وانكره (فم) وهو الاصح والمعنى فيتم

ان بائع الوكيل لما بيع بفسطاط الثمن من المشتري على هذا يلزم للمبيع الوكيل وعند ابن الخوارزمي
 لا يسقط الثمن من المشتري مطلقا قال في المعاصي ولو باع الوكيل ثم قال قبل للمعني او بعد لمعني
 او بعد عيب لمعني دون الآخر (عمد) ناع عند اوسله ثم قال للمشتري ادفع اليه المبلغ فقال ديت
 فهو اقالة قال روح اقالة الموكل بالمشتري مع المانع لما صحت كذا اقالة الموكل بالمبيع مع المشتري
 (جيت) اقالة الوارث حادثة وروى انها بيع (بع) اقالة الوارث والوطني جائزة وانها بيع ولا يجوز
 اقالة الموصى له (فتح) طالع المشتري على ان لم يرد له ولم يعد المانع ما دخله في اصطلاحه بقاء البائع
 بالميطار فبرعه ليس يقسم لان فعل المانع وان كان قهولا ولكن يشترط فيه اتحاد المجلس وكما يصح
 قول الاقالة بقاء المجلس الاقالة كذا لا يخلو بالبيع والاولا الاقرب ان من باع ثوبا وسلمه ثم قال
 للمشتري اقلت البيع فانقطعت اليه فمينا حان قطعه في المجلس فهو اقالة والا فلا (يمر) يا عت ضيقة
 مشتركة بينهما وبين اسمها المانع و احار الابن المبيع ثم اقلت و احار الابن الاقالة ثم باعها ثانية
 بغير احارته يجوز ولا يتوقف على احارته لان الاقالة يعود للمبيع ان ملك العائد لا ان ملك الموكل
 والمحيز (بمع) اشترى كراما بالدينار فباعها بمائة ثم تقاضى البائع قيل له ان يطلب الحطة
 (عمد) اشترى ثوبا واهم حيا وادفع ثوبا فمكناها وتحوذ بها المانع ثم تقاضى المشتري ان يرجع على المانع
 بالحيا وكد اذكره في الرد بالعمية (بمع) ادرك البائع المشتري من الثمن بعد قبض المبيع ثم تقاضى
 لا يصح (عمد) اشترى شيئا حمل وموثة ونقله الى موضع آخر ثم تقاضى موثة الرد على البائع (ص)
 اشترى بقرة وتقاضى ثوبا وبقرة بعد في يد المشتري فحلبها وادفع ثوبا فمكناها وتحوذ بها المانع ان يطلب منه
 ثوبا للثمن ولو هلك في يد المشتري تسقط الاقالة ولا يسقط ضمان الثمن من المشتري لظهور
 الاقالة في حق الثمن دون الهالك (فتح) اشترى ارضا مع الزرع وادرك الزرع في يد المشتري ثم تقاضى
 لا يجوز الاقالة لان الثمن انما ورد على الثمن دون الحطة (عمد) اشترى ارضا مع المشتري الزرع
 ثم تقاضى ثوبا الاقالة في الارض لخصتها من الثمن (فت) ولو اشترى ارضا بها اشجار فمكناها
 تقاضى ثوبا الاقالة بجميع الثمن وليس للمانع من قيمة الاشجار شيئا (نسي) وبعلم الاشجار
 قام المشتري هل اذ علم ان الثمن يقطع الاشجار وادام يعلم به وقت الاقالة يجوز ان شاء احد ما بجميع

الثلث وان شاء ترك كمسئلة (م) و (ط) اشترى عبد القبط يد فدخل ارشها ثم تقايلا طبع ولزمها بجميع الثمن ولا شيء للبائع من ارش اليك اذا علم وقت الاقالة انه قطع يد فدخل ارشها وان لم يعلم يخير بين الاخذ بجميع الثمن وبين الترك (بم) الاشجار لا تسلم للمشتري وللبيع ان فدخل قيمتها منه لانها موجودة وقت البيع بخلاف الارش لانه لم يدخل في البيع اصلا لا تصد اولاً فمما (بم) اشترى ارضاً وزرع فيها وصار يقاتل تقايلا قليل لا يصح دفع الضرر قلع البقل (عب) مثله (شعب) وقيل يصح لان الزرع لا يدخل في الاقالة فلا ذكره فبقى في ملك المشتري فيؤمر بقلعه ويكون هذا ضرراً مريضاً حين اقدم على الاقالة (شعب) تقايلا البيع في الثوب بعد ما قطعه المشتري وخاطه قميصاً وفي الحد يد بعد ما اتخذ سيفاً لا يصح الاقالة كمن اشترى غزلاً فنسجه او خنطة فطحنها وقال (شعب) وانما لا تصح الاقالة في الثوب بعد القطع والخياطة اذا تقايلا على ان يكون الثوب للبائع والخياطة للمشتري يعني يقال للمشتري اتفق الخياطة وسلم الثوب الى البائع لما فيه من ضرر يلحق المشتري فلا تصح الاقالة على هذا الوجه بعد القطع والخياطة بسبب الضرر حتى لو رضي المشتري بان تكون الخياطة للبائع بان سلم المشتري الثوب الى البائع كذلك قال (شعب) يقول بانه تصح الاقالة على هذا الوجه لانه لا يلزم الضرر للمشتري وانما لا تصح في الثوب اذا لم تسلم القميص اليه اما اذا سلم فيصح (بم) جاء الدلال بالثمن الى البائع بعد ما باعه بالامر المطلق فقال البائع لا ادفعه بهذا الثمن واخبر به المشتري فقال انا لا ارياه ايضاً لا ينفسخ لانه ليس من الفاظ الفسخ ولان اتحاد المجلس شرط في الاقالة ولم يتوحد * باب فيما يتعلق بالشراء ثانياً بعد الشراء في الهبة من المشتري بعوض وفي الشراء من الواهب والمتصدق وفي التصديق على المشتري وفي الرهن مثل المشتري هل يفسخ الثاني الاول * (ظم) اشترى شيئاً بالقبض فبعضه ثم باعه منه للبائع بالقبض وخمسائة الى اجل مجهول وهو مقبوض في يده فهو فاسد ولا يتضمن الثاني فسخ الاول بخلاف ما اذا كان الثاني صحيحاً قال روح وفيه نظرونص (شعب) بخلافه وكذلك صاحب الذخيرة بان الثاني وان كان فاسداً يتضمن فسخ الاول كالمواشيتى قلب نضة وزنها عشرة بعشرة وتقابضاً ثم اشتراه منه بتسعة تضمن فسخ الاول وان كان الثاني فاسداً (فو) اذن للدلال في بيع جارية تساوي عشرين

فباعها بعشرة ناعا بالنعاطي ثم باعها منه ثانيا بأكثر بالصحيح هو الثاني قال (ص) هل انما
 يستقيم على قولهما لعساد الاول فاما عند ابي حنيفة ربح فالاول صحيح والوكيل لا يملك منه
 على الموكل انما يصح العسخ بيده وبين المشتري عند ابي حنيفة ويحد ربح بخصم الاول للموكل
 عشرة اذا اشترى دارا الف ثم اشترى اها منه ثانيا بحسمائة قال الثاني مسح الاول وهو معرض
 ولو وهبها النافع للمشتري بعد ما باعها منه بالعد على ان يعرضه المشتري بحسمائة وتماضا
 يتمسح الشراء بالهنته ايضا ولو اراد قهها المشتري من النافع بعد الشراء بحسمائة لا يتمسح الشراء
 في قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح واحد في الروايتين من عند ابي الاخرى يتمسح (ط) من ابي يوسف
 ربح ناع منه دارا الف ثم قال له تصدقت عليك بالك اروق قبل المشتري تصدقتي باطله وله النمس
 (ش) ولو تصدق عليه بالك اروق سلمها اليه ثم باعها منه مسح وتضمن مسح الصدقة كالمواضع ثم باع
 بأكثر او باقل من النمس الاول لان الصدقة تحتمل العسخ حتى لو تماضا بعد تمامها يتمسح وبه
 المستقر اذا اشترى الكرم المستقر من عيسه بعد القبض لا يصح لانه ملكه (جميع بو) وهب لوكيل ارضا
 هبة صحيحة مقبوضة ثم اشترى الولد منه بضعها بالشراء باطل * باب في المقرض * (مسح) استقرض
 طوارح ثم قصاها له متكسرة فيطلب منه الرجح الطوارح او مثاها ليس له ذلك لانه لما تجورا المتكسرة
 سقط حقه في الكسرة وقبل التحور له طاب الطوارح (ش) شري الشيء اليه من ثمن عال اذا كان
 له حاجة الى القرص يحور ويكره (ط) استقرض عشرة دراهم وارسل عبدك لياخذها من المقرض
 فقال المقرض دعتهما اليه واقرا العبد له وقال دعتهما الى مولاي وانكر المولى قبض العبد العشرة
 فالقول له ولا شيء عليه ولا يرجع المقرض على العبد لانه اقراه فمعهما تحقق (مسح) استقرض الدقيق
 ورننا يحور والاحتيا طان يرضى كل واحد منهما صاحبه قال ربح التوارر رواية عن ابي يوسف
 ورواية الاصل بخلافه (عك) استقرض الحطة ورننا يحور (ط) وعن ابي يوسف ومحمد جلا له (يهر)
 لئلا يحور من مقرض في حطة يسمر يد لين معها لئلا يسمر له المطالبة الا يسمر قد
 (ص) وفي استقرض السرقين اختلاف المشايخ بما على انه مثلي ام من ذوات القيم ثم بال
 واستقرض العيين ورننا يحور لا يحور اقول لم يتعرض لاستقرض السهميرة بالتوارر مية مادكا

ويبين في ان يجوز من غير وزن وسئل النبي عليه الصلوة والسلام عن تخميرة يثمنها الجاهل ان يكون
 يريوا فقال ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون قبيها فهو عند الله قبيح
 فوهكذا في (شيخ ابو) اذفق من قصاب لحوم ما ولم يذكر انه يوزن او يشار فيه لكذا في فاسد يملك
 والقبض ولا يجبل اكله (شيخ) القرض القاسم يقيض عند القرض الملك (يوزن) يعطيه من يوزنه حنطة
 تخمينتها ويحسبها فلها انفاقها ويكون قرضا الى ان يحسبها ذكرا (فيح) (شيخ) يجوز استقرض من الرب يس
 قال ربح وقد كتبت في الغصب ان الدبس من الذوات القيم فينبغي ان لا يجوز استقرضه (شيخ) سببا
 دفع اليه ارضا لغرس فيها نخلا او كروبا بالنصف ليكون النصف النخل والكرم لصاحب الارض ونصفه لغيره
 اللغرس فهو فاسد ولا يقر من يملكها لصاحب الارض بالقيمة ويضمن صاحب الارض النخل والكرم
 بمثل عمله لانه صار مستقرضا للغير اس وان كان استقرضها فاسدا لكن يملكها لما قبضها حكما لا يتصل به
 يملكه والا يستقرض من القاسم يقيض الملك عند القبض الا ترى انما يستقرض من الحيوان لا يجوز ثم اذا
 اتصل به القبض اخذ الملك عند تناكض اهذ افيستباليه قيمة الانعزال لاهل (ان) عشرين رجلا
 جاءوا والعترة وضوا من رجل وامرؤه ان يلدفع الدراهم الى واحد منهم فخرج اليهم ان يطلب
 منه الاخصته قال ربح وحصل بهذا رواية مشئلة اخرى ان التوكيل بقبض القرض يصح وان لم يطلع
 التوكيل بالا لاستقرض * باب مسائل متفرقة * (شيخ) جلسنا لبيع جارية بقرية فقبل لا حل هناك
 بعثت جارية تتكلم بكذا فقال بل وهبتها لله وفيها الموهوب له في المجلس ثم دفع جاريته الى الموهوب من
 غير ان يقول غرضتها وقبضها النواهب قال ينبغي ان يكون هبة ايضا لانه دفعها اليه على اقل التملك
 بغير عوض (شيخ) بخلافه (شيخ) اكتب لك الا راغبي وكتب الحمد و ثم استثنى منه الطريق العامة
 وليس له في المحل ود طريقا لكتوب فاسد لجهالة المبيع ولو دفع الى دهان سمسمة الى اجل منه دهان
 فخطاه الدهان بسمسمة ثم باعه منه بمشرا معلوم واشترى الدهان بذلك الثمن منه قبل ان يفترق
 وقبل القبض يقع المقتضى بين الغنمين اذ انتقل الى اواضا فاشترى الدهان الى ذلك الثمن والا فاما
 ولو ابرأه عن ثمن الاسمسمة قبل شري الدهان ينبغي ان ينقسخ العقد (فيح) مثله (شيخ) خطا الدهان
 الاسمسمة يكون باذن صاحبه هادة فيكون مشتركا فيكون البيع جائزا لانه بيع المعين ويكون شر

إلى من جائز أيضا قلت وبه لا يعرف أن يبيع السهم قبل الخلط بشخص معين وشري الدهن بل ذلك
 الثمن يكون جائزا عند هم (فج) ما ورم متاعا ولم يكن عنده ثمن فقال لا خراطة ثمنه وفي قلبه أنه من
 جهة ناعما فهو لك ادفع ولو قال اعطه من جهتي فهو للأمر ولو قال المساءم للبائع بعد ما قال
 لصاحب الدكان اعطه ثمنه هل بلغت هذا المتاع بكل انقال نعم يقالا معا أنا اشتري بئنا به فهو للبساطين
 (فجب) قال البزاز للصراف فجلتها افتادها لست فقال الصراف اذهب واشترها تأمن زو
 يد هم فاشترها ودفع الصراف الثمن فالثياب للبزاز فإذا لم يكن دفع الثمن إلى وجه الشراكة
 وللصراف إلى البزاز مثل ما دفع الصراف وإن كان دفعها إلى وجه الشراكة لكونه معهودا عند هم
 فالثياب للصراف وللبزاز مثل أجر عمله (بم) اشترت زوجه من مولاه بمهرها الذي وجبها لها
 على زوجها يجوز (فجب) لا يجوز (يصح) اشترى ثوبان بثمن معين فقال له البائع اشتر بئنه مني
 أرخص ما فقال المشتري أن وجدت من يشتريه بأزيد فبعه فباعه بأزيد لا يثقل لأن هذا أتى في الأقاله
 بالشرط غير فالإعلاق الوكالة وتعليق الأقاله بالشرط لا يصح * باب في الصرف * (يصح) الذي يباح
 الذي ينتج فيه بالجزر في وزا في پوست مبيع يراعى في بيعه شوايطا الصرف فيا مقدار
 ما فيه من الذهب حتى يجب قبض يد له في المجلس ويعد بالذهب بطريق الاختيار لأنه يخلص
 منه شيء من الذهب وما يخلص منه ذهب يعتبر صرفا * باب في الوكالة والرسالة في الصرف *
 (يصح) وكل عبد أم حرة أو صبي أم حرة أو يورثي الصرف يعتبر مجلس المتعاقدين هذين لصحة قبضهما
 وتسليمهما وإن لم يكن عليهما عهد ولو بعث رسول في الصرف ينبغي أن لا يصح العقل إذا كان
 المرسل غائبا لأن قبض الرسول وتسليمه لا يعتبر * كتاب الشفعة وأنه يشتمل على عشرة أبواب
 * باب في كيفية طلب الشفعة * (ب) طلب الشفعة بأي لفظ يفهم منه طلبها جاز كقوله طلبت الشفعة
 وأطلبها وأنا طالبها وأطلب إلى ثلثي من أطلب الموائمة وهو ما مر عند سماع البيع وطلب شهادة
 وهو أنه إذا ألقى المشتري يقول أطلب الشفعة في دار اشتريتها من فلان ويذكر حد ودها وسلمها إلي
 فلان فلا تعرف إلا بحد ودها وطلب عند القاضي بأن يقول يا شري فلان دار أريد كحد ودها
 يا شفعيها بالجوار يد إن يرد كحد ودها لأن الدعي أنما يتم بإعلام المدعي به (فجب) مثله

(س) قال الشفيع للمشتري شفاهاً متى خواهني بطلت شفعتي لأنه طلب الشفاعة لا الشفعة ولو جاء المشتري وقال أنا شفيعك اخذ الدار بالشفعة بطلت لأن قوله أنا شفيعك لغو فتبطل كالوقال له كيف أصبحت (ثب) سمع في طريق مكة بين ديار جاره فطلبها طلب موثبة يوكل أحد الطلبين الأَشهاد وإن لم يوجب من يوكله يكتب بالتوكيل في بلد الطلب الأَشهاد فإن لم يوكل ولم يكتب ومضى بطلت شفعتي (ت) له دعوى رقة الدار المبيعة وبخاف أنه إن ادعى وعجز عن إثباته تبطل شفعتي وإن طلب الشفعة يبطل دعواه يقول هي داري ادعي رقيتها فإن وصلت إليها والأقارب على شفعة منها إلا يبطل شيء منهما لأن الكلام واحد (ن) ولو بيعت وشفيعها نيهاد دعوى يقول طلبت الشفعة إن لم يثبت لي الحق الذي ادعى فيها وهذا كصبيته بلغت وله أخبار البلوغ والشفعة فإذا اختار أحدهما بطل الآخر فيقول طلبت الحقين جميعاً الخيار والشفعة * باب فيما يبطل به حق الشفعة * (خ) لم يشهد في طلب الموثبة في المجلس بطلت شفعتي (ت) أخبر بالبيع فلم يطلب لا تبطل شفعتي مالم يخبره رجل عدل أو فاسقان كالتكوافر أخبرت بالبنكاج فسكتت لا يكون رضا حتى يخبرها عدل أو فاسقان عند البيعة روح ولو كان للمبيع شريك وجار فسمعا البيع فطلب الشريك وسكت الجار ثم سلم الشريك فلا شفعة للجار لتركه طلب الموثبة ولو باع داراً إلى سنة أو إلى المشتري بالخيار فآخر الشفيع طلب الأَشهاد إلى تمام السنة أو مضي مدة الخيار بطلت شفعتي لأن الموجب للشفعة زوال ملك البائع فآخر الطلب منه (س) لم يعلم أحد الورثة إن له نصيب من أرض مورثة حتى بيعت أرض لغيرها وعلم وسكت ثم علم إن له نصيباً من الأرض المورثة بطلت شفعتي ولو سلم الشفعة للمشتري ثم علم أنه اشتراه بغيره فله الشفعة وقال الفضلي بطلت والأول أصح (ن) علم أنه اشتراه بالفسخ فسلم ثم خطا البائع مائة فله الشفعة لالتحاق المحطوط بأصل العقد كالباعه بالفسخ فسلم ثم خطا البائع له جارية أو متاعاً وعلم بالبائع في نصف الليل فاشهد حين أصبح صحيح لأن تأخير العذر (س) وتأخير اليهودي في السبب لا يشتغل به بالسبب مبطل (ن) الباعى مبيعاً والمتعاقد إن في عسكر أهل العدل وهو بخاف دخوله فيه لطلب الأَشهاد فآخر بطلت شفعتي (س) ولو ترك الطلب عند قاض لا يرى الشفعة بالجوار كيلا يبطل حقه فهو عذر ولا تبطل شفعتي (ج) ولو أراد الأَشهاد قبل القبض على الخلع

١ المتعاند من واحد من الفريقين واختار الا بعد ان كان الشفيع في المصير واللازم خارجه
 ٢ ولما العكن لطلب شفيعه وان كان في المصير فلا الاخذ احسار على اللازم من دوله بطاسد لال مواحي
 ٣ المصير كان واتحد ولهدا اذا شرط الا لبقاء في السلم في المصير حازوا من لم يعان تلك الحصة (ت) ولواحي
 ٤ المشتري مع انتم سلم على الا ما عطلت شفيعه ولو تم على الا من المشتري لا تملك هو المختار لا اختياره
 ٥ الى السلام لكلام (ع) ولو لمع البيع فقال الحمد لله او سبحان الله او شمت الغاطس لم تملك ولو سكت
 ٦ هديه ثم طلب من شاعته فطلعت (ن) الشفيع مكن بعد الجمعة اربع او بعد الظهر ركعتين لا تملك
 ٧ ولو لم يكثر تملك لانه ليس بمسور (و) ولو علم البيعة التطوع فعملها اربع او ستافس
 ٨ بعد ربح لا تملك والمختار الها تملك لاني الا ربع تملك الظهر او بعد الجمعة (ع) ولو مال للمشتري
 ٩ سلم الى شفيعها بالشفعة فملك او قال فاسلم لك الصف الماقي فاني المشتري فهو على شفيعته لان هذا
 ١٠ القول ليس بتسليم ولو نزع للشفيع بعد علمه بالشفعة اراه الاستقصاء منها لا تملك لانه سبب كافي (س) او
 ١١ توخى له الشفعة فوكلها او واكلها من ايمان فليس بتسليم لان المسع لم يصادف مسلمه فله (ق) اذا
 ١٢ آخر بعد الاشهاد لم تملك الاول لانه لم يعلم بلسانه عند الاحصافه روح وقد فاحد ومك الوكيل المشتري
 ١٣ وله بعد الظلم من اوقات الد ربحهم وتخذ شفيعه ككلام المحصر في ثلثة ايام بمصاعل اصح الا مكان لا تملك
 ١٤ لو طال (ع) لا تملك وهو ولو ايمه من مختار روح والمختار هو الاول (كس) ولو قال له المشتري ان لم تعصر
 ١٥ انكس عد اقدب بربية من هذه مقال تعمر ولم يحضره حية بطلت لصحة تعليق المسلم بالشرط لانه
 ١٦ معص من اسقاط ولو اخضرها دنايرو والنس در اهم فاختار انه لا تملك (ع) ولو قال له العاصي بعد
 ١٧ الظلم ان احضر الما حتى تسلم لك الشفعة فقال له اقص لي ولا تسلم الما ازالني حتى آتيك ثمنها
 ١٨ لا يفعل القاصي ذلك (ف) طلبها طلب الموانة ثم تطوع بركعتين ثم طلهها طلب الاشهاد وطلب
 ١٩ وبراخر بعد الظلم من شيعر الما عطل مختار ورواية عن ابي موسى روح وقد انتهى ولو قال كس سلمه لها
 ٢٠ فك ان كس سلمه لشفيعه وكان المختار الها ليعبره فليس بتسليم ولو ارسل المشتري الى الشفيع رسولاً صلا
 ٢١ او عن الوفاً مقاد وكس اذية كتاباً علم بطلب بطلت شفيعه ولو كان هو فصولياً لم تملك خلاها ولو قال
 ٢٢ المشتري للشفيع اعطنيها اليك فان كان علم بانكس صارت له والا فلا الوكيل يطلب الشفعة يتسلم الشفعة

للمشتري جازع عن هذا خلافاً للمحمل وكل الخلاف في تسليم الاب والجد شفعة الصغير * ياب في اخذ المشفوع
 وثمنه * (ب ن) اشترى داراً الى الحصاد فليس للمشفيع ان يعجل الثمن وياخذها بالشفعة لانه
 ملكها بالبيع القاسد وهي من الحيل لا بطل الشفعة (ع) اشترى داراً وصبغها بالوان كثيرة فالشفيع
 بالخيار ان شاء اخذها واعطاه ما زاد الصبغ فيها وان شاء ترك لان نقض صبغه متعذر وقال صدق
 الشهيد فيه نظراً ان الشفعي يتمكن من نقض بناء المشتري قلت لكن الفرق بينهما بين لان لنقض
 البناء قيمة ولا قيمة لنقض الصبغ (ت) اشترى ارضاً فيها اشجار فاشتريت واكلها ياخذها الشفعي
 بجميع الثمن اذا كان لم يبد طلعها وقت قبض المشتري واذا كان بل اطلعها سقط خصه الطلع وقت
 القبض من الثمن ولو اشترى ارضاً بمائة فرغ ترابها وباعه بمائة ثم اخذها الشفعي بالشفعة
 اخذها بخمسين لان ثمنها يقسم على قيمة الارض يوم الشراء قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب الذي
 باعه وهما سواء ولو كبسها كما كانت فالجواب لا يتفاوت ويقال للمشتري ارفع ما كبست فيها فله
 ملك (س) ولو وهب البائع للمشتري عشرة من الثمن قبل قبضه سقط ذلك من الشفعي ولو وهبها
 بعد القبض لا يسقط ولو وكل رجلاً ببيع داره بالقبض فباعها بها ثم خطا عن المشتري مائة وضمنه للموكل
 لا يسقط عن الشفعي لان خط الوكيل لا يلحق باصل العقد (ن) ولو اشترى ارضاً بالجياد ونقل الزيوف
 بالشفعة بالجياد وهي خمس مسائل اخذها هذه والثانية كفل بالجياد ونقل الزيوف يرجع بالجياد
 على المديون والثالثة اشترى بالجياد ونقل الزيوف ثم باعه مرابحة فربا من المال الجياد والرابعة
 خلف ليقضين حقه اليوم وعليه جياذ فقضاء الزيوف برأى الحامسة على غريمه جياذ فاخلها وانفقها ثم
 علم رباقتها لا يرجع عليه بالجياد الا رواه عن ابي يوسف راح (ع) اشترى نصف دار فقام البائع ثم اخذها
 الشفعي لا تنقض القسمة بقضاء وكذا بغير قضاء على الاصح ولو اشترى ارضاً وهما شفيعان ثم جاء الشفعي
 الثالث بعل ما اقتسماها بقضاء او بغير قضاء فله ان ينقض القسمة لانها لا تعا د كما كانت بخلاف الاولى
 (ن) ولو كان لها شفيعان اخذها غائب فاخلها الحاضر فلو حضر الغائب يطلب من الشفعي دون
 المشتري ولو طلب الحاضر نصف الدار على ظن انه لا يثبت له الا النصف بطلت شفעתه وكذا اذا كان
 حاضر بين فطلب كل واحد منهما نصفه لان طلب النصف تسليم للنصف الاخر فيبطل فيه واذا

بطلت في النصف بطلت في الكل (هـ) للجار طلب الشفعة مع فبيعة الخليط فان حضر الحايض فهو
 احق به وان لم يطله الجار حتى حضر الخليط ولم يطلت شفعته (ت) طلب الشفع من الوكيل باسراء
 قبل التسليم الى الموكل صح وبعد ولا توطنل شفعته هو المختار وتسلم الشفعة للوكيل يصح في السالين
 * باب في احد المشغوع بغير حكم وفي دعوى الشفعة والاختلاف * (ث) شفيع استولى على الارض
 من غير حكم اذ اعلم انه قول بعض العلماء لا يقسق والا فهو فاسق طالما ولو كان شفيعته عند القاضي
 يطلها عند السلطان ولو كان عند السلطان فامتنع القاضي من احصائها ولا يطل لانه قاذير عدل (ز) (ح)
 قباير ما طلب الشفعة بخضرتهما فيقال لا كان بيع معاملة لا يصد فان على الشفع لا نهما اذ اباصل البيع
 فيكون القول لمن يدعى جواره على الشفع الا اذا كان بضمن يسيرك لالة الحال عليه حتى لو اختلف
 البائع والمشتري فقال البائع بعث معاملة وقال المشتري لا معاملة فان كان بضمن يسير فالقول للبائع
 والا فللمشتري (و) لو اشتري لينة المصغير دارا واختلف مع الشفع في الثمن فالقول للامالانه
 يكر حق التملك له مما يدعيه ولا يمين على الاب لان النكول لا يفيد (ن) غضب داره عاصبا
 وبه خسران وبجنبها والعاصب والمشتري بحكم ان فله طلب الشفعة حتى لو ثبت ملكه في المعصوبة
 يكون على شفيعته فاذا اطلب احرا القاضي بحالها ثم ان اقام البينة على العصب قضى له القاضي بالمعصوبة
 وبالشفعة وان لم يكن له بينة يحلفهما فان حلفا لا يقضى للشفع اصلا وان تكلا قضى له بالمعصوبة
 والشفعة وان حلف احدهما ونكل الآخر يقضى له على الساكن فحسب لان النكول اقرار ولا قرار
 حجة في حق المقر خاصة (ع) اختلف الجار والمشتري في ملكية الدار التي يسكن فيها الجار فالقول
 للمشتري وان كان اليد دليل الملك طاهر الان الطاهر لا يكفي للاستحقاق وللجار ان يحلفه لكن على البينات عند
 محمد وعلى العلم على ابي يوسف ربح وبه يفنى (ود) ولو انكر المشتري طلب المرائية يحلف بالعلم وان
 انكر طلب الا يشهاد عند القائه يحلف على البينات لانه يحيط علما بهن اذ دون الاول ولو انكر الشفعة
 بالحوار المشتري الذي لا يرى الشفعة بالجوار يحلف بالله ما لهذا إشعة قبلك على قول من
 يرى الشفعة بالجوار لانه لو حلفه بالله ما لهذا اتملك شفعة يحلف بغير تناحق المدعي (و) (ك)
 تصدق احد الجارين بالحائط الذي يلي داره ويطا تحته ليريد وسلم ثم باع بقيتها منه فلا شفعة

لجارته فان طلب الجار يمين المشتري بالله ما وهبه الاول فزارا من الشفعة على النجاسة له ذلك
 فان حلف ونكل كان له الشفعة (ت) اشترى عشر الضيعة بثمن كثير ثم بقيتها بثمن قليل فله الشفعة
 في العشر دون الباقي فلواراد ان يحلفه بالله ما ارادت بذلك ابطال شفعتي لم يكن له ذلك لانه معنى
 لواقر به لا يلزمه ولو استخلفه بالله ما كان البيع الاول تلجية فله ذلك لانه معنى لواقر به يلزمه
 وهو خصم وهو تاويل ما ذكر في الكتاب انه اذا اراد الاستحلاف انه لم يرد به ابطال الشفعة له ذلك
 اي اذا ادعى ان البيع كان تلجية * باب في حيل ابطال الشفعة * (ن) يكره الحيلة في ابطال الشفعة
 بعد ثبوتها بالاتفاق ولا باس به قبل الثبوت هو المختار لانه ليس بابطال حق ثابت وكذا الحيلة
 في الزكوة والربوا ولو قال البائع والمشتري ابرئنا عن كل خصومة بك قبلنا ففعل وهو لا يعلم بشي
 الشفعة له بطلت قضاء لا ديانة كمن قال لاخر اجعلني في حل ولم يبين ماله قبله ففعل لا يبقى له حق
 عليه قضاء لا ديانة حتى تبين ماله عليه ثم يجعله في حل (س ص) استأجر من زيد ثوبا يوما
 ليلبس به بجزء من مائة جزء من داره ثم باع بقيتها منه فلا شفعة للجاري الجزء الاول لانه اجرة
 ولا في بقيتها لان المشتري خليط فيها ولو اشترى عشرها بثمن كثير لم يشتري بقيتها بثمن يسير
 وخاف ان لا يبيع البائع بقيتها بثمن يسير يشتري الجزء الاول على انه بالخيار ثلاثة ايام فان
 امتنع البائع من بيع البقية بالثمن اليسير بنفسه ثم ان خاف البائع انه اذا باع بقيتها بثمن يسير
 يقسح البيع الاول يبيعها على انه بالخيار ثلاثة ايام وان خاف كل واحد منهما صاحبه يוכל كل
 واحد منهما وكيلة لازمة باجازه البيع بشرط اجازة صاحبه البيع (ن) ولو اشترى باعشرين
 الفا ونقل عشرة آلاف واعطى بباقي الثمن ديناراً فالشفعة بعشرين الفا لانه الثمن ثم اذا استحققت
 الدار من المشتري لا يرجع على البائع الا بما ادى من عشرة آلاف والدينار لانه لما ورد الاستحقاق
 بطل الصرف لانه تبين ان الثمن لم يكن عليه كمن اشترى ديناراً بعشرة على بائع الدينار ثم تبين
 ان العشرة لم تكن عليه بطل الصرف ويورد الدينار (س) اشترى بناء الدار بمائة ثم ساحتها بتسعمائة
 وقيمتها سواها فالشفعة في الساحة بثمنها دون البناء وكل الواشترى الساحة اولاً ثم البناء (ع)
 وهب له بيتاً من دار ثم باع منه بقيتها فلا شفعة فيها للجار * باب في وقت ثبوت الشفعة ومالية العقار

ومن ثبت له الشفعة (ن) اشترى دارا فلم يقبض حتى بيعت دارا بجنيها فله الشفعة (ع) ولو
أوصى له دارا فلم يعلم حتى بيعت دارا بجنيها ثم قبل الوصية فلا شفعة له ولو مات قبل ان يعلم بالوصية
ثم بيعت دارا بجنيها لم يورثته الشفعة لان موته كقبول الوصية فتحقق السبب وقت العقد (ن) تزوج امرأة
ولم يعلم لها مهر اثم قال جعلت هذه الدار مهر ك فلا شفعة فيها لانها مهوراة وان قال جعلتها
بمهر ك ففيها الشفعة لانها عوض عن المهر ولو اسلم دارا الى مائة فغير من الجنطة وسلمها فللشفيع
الشفعة ولو لم يسلمها حتى افتراق بطل السلم والشفعة لانه تسع ولو تفاخرا بعد الافتراق والتسليم
فله به الشفعة لانه ليس بفسخ في حق الشفيع بل هو بيع جيل يد ودوز مكة لا يصح بيعها عند أي خيفة
روح الاباء وها ولا شفعة فيها وروى الحسن من ابي حنيفة روح انه يجوز فيها الشفعة وبه ابو يوسف
وعليه الفتوى (س ن) لا شفعة بسبب الوقف لا للموقوف عليه ولا للقيم لعدم الملك فيه لاحد
باب من ثبت له الشفعة اشترى دارا لابنه الصغير وهو شفيعها فله الشفعة كشرى مال ابنه لنفسه
ويقول اشترى بها واخذ بها بالشفعة والجواب في الوصي كالجواب في الاب على قول من يرى شرى
الوصي مال اليتيم لنفسه وعلى قول من لا يرى ذلك فله الشفعة ايضا لكن يقول اشترى وتطلبت الشفعة
ثم يرجع الى القاضي فينصب قيا عن الصبي فياخذها الوصي عنه ويسلم الثمن اليه ثم يسلم القيم الى
الوصي ولو آجر دارا ثم باعها قبل مضي مدة الاجارة والمستاجر شفيعها نعم في حق المتبايعين دون المستاجر
وان اجال المستاجر نفل في حقه وله الشفعة ولو طلب الشفعة قبل الاجازة بطلت الاجارة (حسب)
وكذا الرهن (فسخ) صح في الاجارة دون الرهن بخلاف ما اذا باع دارا على ان يكفل فلان بالثمن
وهو شفيعها فكفل لا شفعة له لان الكفالة شرطت في البيع فصار الكفيل كالبايع ولو باع دارا على ان
فلانا بالخيار وهو شفيعها فله الشفعة ولو اشترى المزارع بغدا ما صار الزرع بقلا الارض مع نصيب رب الارض
من الزرع فالشفعة في الارض ونصف الزرع ايضا لانه مبيع لا ياخذ حتى يدرك الزرع لان
نصف الارض مشغول بنصيب المزارع (صت) عن محمد بن ابراهيم البصري وجبت الشفعة للصغير
بثمان رخيصة فسلمها الاب او الوصي لا يصح والصبي على شفيعته اذا بلغ قال فقير الدين بن بديع والدي
ولا رواية من المتقدمين وذكر (س ن) ابى غلام لصغير ضيق فاشترى له رجلا بخمسمائة وقيمتها الف

تجار الدار الكبيرة الشفعة من أي توأخيه كان لان المبيع من جملة الدار تجار الدار حار المبيع
 يعني وان لم يكن متصلا به فان سلم الشفع الشفعة ثم باع المشتري ما اشترى لم تكن الشفعة الا لجار
 ذلك المبيع لان المشتري صار مقصودا فخرج من ان يكون بعض الدار ولو اشترى دارا في مكة
 غير نافلة ثم اشترى فيها أخرى فالشفعة في الاولى لاهل السكة خاصة وفي الثانية لاهل السكة
 وكل لك دارين ثلاثة نفر فاشترى انصباهم على التعاقب فالشفعة للجاري الاول دون الباقيين وكل لك
 لو كان معهم شريك رابع غائب فحضر فله الشفعة في النصيب الاول خاصة وفي الباقيين يشتركان
 ولو اشترى احد الاربعة نصيب الاثنين متعاقبا فامشترى والغائب شريكان في النصيبين رحل له
 خمس منازل في زقاق غير نافلة فباعها وليس للجاران ياخذ احدهما بحق الشركة في الطريق خاصة
 لان السبب يشمل الكل وفيه تفريق الصفة وان اخذ به بحكم الجوار فله ذلك لان السبب يخصه
 باب في الشفع يريد اخذ بعض المبيع * (ن) رجل له ارض كثيرة المؤن والخراج لا يشترى به احد
 فباعها من انسان مع دار قيمتها الف بالف وللدار شفع ياخذها بحصتها من الثمن فيقسم الثمن
 على قيمة الدار وقيمة الارض ان اشترى اصحاب السلطان وان كانت لا يرغب فيها احد يعتبر قيمتها
 آخر وقت ذهب رغبات الناس عنها لان القسمة تعتمد القيمة (ع) اشترى عشرة افرحة متلازمة
 والشفيع اثنا يلازق بعضهم ولا شفعة له الا فيما يلازقه وكل لك القرية وكل لك الاراضي لان السبب
 يخصه وان كان فيه تفريق الصفة على المشتري يثلاث ما اذا اشترى دارين احدهما بالشام والاخرى
 بالعراق وشفيعهما واحد ياخذهما ويتركهما لان فيه تفريق الصفة على المشتري مع شمول السبب
 لهما * باب في تسليم المشتري الشفعة للشفيع * (ن) طلب الشفعة فقال المشتري دفعتها اليك فان علم
 بالثمن صار للشفيع والا فلا وهو على شفيعته (ت) قال المشتري للشفيع رد علي الثمن ولك الشفعة فانه ليس
 بتسليم للدان لان تعليق التسليم بالشرط لا يصح اشترى دارا وهو شفيعها فطلب جاره الشفعة فسلم الدار كاه
 اليه كان تصف الدار له بالشفعة ونصفها بالشرع لان المشتري يملك الدار بالشفعة والشفيع متى يملك
 الدار بالشفعة ثم سلم الشفعة لشريكه لا تصير لشريكه بالشفعة كما لو قضى القاضي بالدار بين شفيعين
 ثم سلم احد هما كلها لشريكه لم يصرفها له لما هو * بسم الله الرحمن الرحيم * ابتداء بالمنتخبات من

منية الفقهاء لولا نواستاذنا فخر الملة والدين البديع رَح * كتاب القسمة * باب ما يجوز من
القسمة وهل يثبت الملك بالقبض في القسمة الفاسدة * (عك) شد) قسمة التين بوضع علامة بين
الجانبين لا يجوز الا ان يضع كل واحد منهما من ملكه شيئاً مع جانب واحد لا نه مجازة فيشتمل
ان يكون احد الجانبين اكثر (مت) مات وترك عمارة ابنية واشجاراً في أرض الغير فطريق قسمة
هذه العمارة ان يستاجر الورثة الأرض مدة معلومة ثم يقسم العمارة فيبقى نصيب كل واحد منهم
قيها الى تمام المدة (ط) اقتسم ادا على ان يكون لحد هما حق وضع الحد وع على جاً تطوع في نصيب
صاحبه جاز للتعامل وفي الكرم على ان يكون لحد هما فزار اغصان الشجرة المشرفة على نصيب صاحبه
لا يجوز (شص) كل قسمة على شرط هبة او صدقة او بيع من المقتسم او غيره فاسدة وكل كل شري
على شرط قسمة فهو باطل والقسمة على ان يزد به شيئاً معروفاً جائزاً كالزيادة في المبيع او الثمن
(شص) والمقبوض بالقسمة الفاسدة يثبت الملك فيه وينقل التصرف كالمقبوض بالشراء الفاسد
* باب من يلي القسمة * (ط) قسم الوصى ما لا مشترك بينه وبين الصغير لا يجوز الا اذا كان فيه منفعة
ظاهرة للصغير عند ابي حنيفة وعند محمد رح لا يجوز وان كان فيه منفعة ظاهرة ونسمة الاب لا يجوز
وان لم يكن للصغير فيه منفعة ظاهرة (جك) ورثة مغار وكبار و احد الكبار وصى فارادوا قسمة
التركة فالوصى يجعل نصيبه مع انصاء الصغار ويقسم بين الكبار وبينهم ثم يبيع نصيبه من الاجنبي
ثم يقسم بينه وبين الصغار ثم يشتري نصيبه من الاجنبي فيتحقق القسمة بين الكل قال اسناذ رح
ولم يذكر تفسير المنفعة الظاهرة هنا واختلف في تفسيرها في بيع الوصى ماله من اليتيم او مال اليتيم
من نفسه انه انما يجوز عند ابي حنيفة رح بشرط المنفعة الظاهرة فقل ان يبيع ماله منه ما يساوي
الف درهم بمائتي مائة او يشتري من مال اليتيم ما يساوي ثمان مائة بالف وقيل في البيع بالنصف
وفي الشري بالضعف قال رح نفى القسمة كذلك (خج) اسر بعض الشركاء الى دار الحرب واراد
الباثون اقرار نصيبه من الضيعة المشتركة فللقاضي اقراره اذا لم يعلم حيوة الماسور ولا موته (عك)
لا يجوز قسمة الارض المشتركة مع غيبة بعض الشركاء الا ان تكون مورثة فينصب القاضي قياً عن
الغيب فيقدم حينئذ للقاضي ان ياذن للشريك في زراعة كل الارض المشتركة اذا رأى ذلك كلاً

يبيع الشراح * باب بيع القسمة والاستحقاق بينهما (مب) اراض مورثة قسمت على زعم اهلهم
 انهاء المورثة فحسب ثم ظهرت اراض اخرى فان امكن قسمتها خاصة يقسم والا يتقسم الثل
 حملة واحدة (بمع) قسموا العروس فهلك نصيب اهلهم بعد الاثر اقل القرض لا يهلك عليه
 (قُب) فصارا مشتركة واقر كل واحد منهما انه لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيبه ثم اراد
 اهل هما العسج بالغيب فله ذلك اذا كان العين باحشا عند بعض المشايخ (عليه) انتسوا ارضا
 مورثة بتراضهم ثم اراد اهلهم بعد سنين ابطال تلك القسمة فله ذلك (بمع) استحق بعض
 نصيب اهل الورثة بعينه بعد القسمة بينة وقضاء فقال اخذها المدعى طلما يغير حق ليس له ان
 يرجع على بقية الورثة بشيء وكذا المشتري اذا استحق عليه المبيع بينة اذا قال ذلك لا يرجع على بائعه
 بالثمن * باب مسائل متفرقة * (شم) عين بعض الشركاء في الارض رحلين وقال لهما اقتسما
 علي بالسوية معهم ثم قال معلما ذلك فقال ان فعلتما بالسوية فهو جيد ثم لما وقف على القسمة انكرها
 وقال فيها عين فاحش هل تصح هذه القسمة مكتيب لا (شم) فقع) قسمت بين الشركاء وبيهم شريك
 غائبا فلما وقف عليها قال لا ارضى لعين فيها ثم اذن لحرانه في زراعة نصيبه لا يكون هذا رها
 بتلك القسمة بعد ما اراد (قُب) ارض قسمت فلم يرض اهل الشركاء بنصيبه ثم زرعه بعد ذلك
 لم يعتبر فان القسمة ترقن بالرد * كتاب الاحارات وهو يشتمل على ثلث وثلثين بابا بابا فيما يعقل
 له الاجارة * (شم) قال لا حر هذه الدار بل ينارني سنة هل رضية فقال نعم ودفع اليه المفتاح
 فهو اجارة (ظم) بعث منك عبدي بمنافع دارك سنة وقبل فهو اجارة * باب بقاء الاجارة بعد
 انقضاء ملتها وحواف الاحرة بغير عقد * (شم) المراد بقول الفقهاء اذا انتهت الاجارة والزرع
 لم يستحصل يترك باجر اى بقضاء او بعقد فما حتى لا يجب الاجر الا باحد هما دار معدة للاجارة
 صارت ارباين ثلاثة سكنها اهلهم بغير اذن الاخرين منه لا يجب عليه اجر (شم) اعطاء الاخر
 للحما مي اعطاء للمزين والنمازان كانا احيرين له والا فلا (بمع) استاجر من القيم دار سنة ومكانها
 فيها ثم بقي ما كافي السنة الثانية بغير عقد واخذ العيم شيئا من الاجرة فانه ينعقد باحل شيء من
 الاجرة في كل السنة لا في حصة ما اخذ فحسب (شم) فقع) استاجر ارضا وقفا وغرس فيها اوبى ثم مضت

فملك الاجارة فللمستأجر ان يفسخها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر قليل لهما ولو ابي الموقوف
 عليهم الا القلع هل لهم ذلك فقال لا (بفتح ط) امرأة سكنت بيتا اختها بغير رضاها سنين
 وكانت تتقاضى عليها بالاجرة فعليه اجر المثل (عنت ع) كس) وغيرهم يتيم صغير ليس له اب
 ولا ام ولا عم استعمله اقر ياءه بغير اذن القاضي وبغير الاجارة عشرون سنين فله بعن القلوغ (ب)
 يطالبهم باجر مثله فيها (فصح) سكن المشتري الدار سنين ثم استحققت لا يجب عليه اجرة لانه سكنها
 بحكم الملك (ط) في الدار المعقولة للاستغلال انما يجب اجرها على الساكن اذا سكنها على وجه الاجارة
 دلالة اما اذا سكنها بتاويل ملك او عقد كبيت معن سكنه احد الشرى كمن سنة لا شيء عليه قال ارجح
 هذا في الملك فاما في الوقف اذ استعمله احد الشركاء بغير عقد يلزمه الاجر (فصح) واذا كان بين
 يتيم وبالغ فسكنه البالغ سنة لا شيء عليه قال وكذا الاجنبي بغير عقد بخلاف الوقف قلت وقيل
 دار اليتيم كالوقف (بفتح) سكن رجل دار الوقف باهله واولاده وخن معه فاجر المثل عليه ولو غصب
 دارا معقولة للاستغلال وموقوفة او لليتيم واجرها ملك معلومة باجر مسمى وسكنها المستأجر يلزمه المستأجر
 لا اجر المثل قيل له وهل يلزم الغاصب الا جرح له الدار فكتب لا ولكن يرد ما قبض على المالك وهو
 الاولى ثم سئل ايلزم المسمى للمالك ام للعائد فقال للعائد ولا يطيب له بل يرد على المالك وعن ابي
 يوسف روح يتصدق به ولو استأجر دارا معقولة للاستغلال سنة باجرة معلومة دون اجر المثل او قوفة
 ما لا يتغابن فيه ثم سكنها سنين يلزمه اجر المثل فيها وراة تلك السنة لا المسمى في السنة الاولى
 وعنه استأجرها بعشرة ووعده ان لا يخل منه الا ثمانية فاخل الثمانية وباعه بالد رهين شيئا قليلا
 ثم سكنها بعك سنين بغير عقد جن يد يلزمه لكل سنة ثمانية قال استاذي روح وفيه نظر وعلى قياس
 جوابه الاول يلزمه اجر المثل وعنه لو لم يكن الدار معقولة للاستغلال فاجرها سنة او سنتين او اكثر لا يصير
 معقولة للاستغلال الا اذا بناها لك واشتراها لك او اذ ائتمنتها لك او اذ ائتمنتها لك او اذ ائتمنتها لك
 الدار للاستغلال لا يصير معقولة في حق المشتري وعنه رهن دار غير موهبة وهي معقولة للاجارة فسكنها المرتفع
 لا شيء عليه لانه لم يسكنها ملتزم بالاجر كما لو رهنها المالك فسكنها المرتفع (منع) سئل الويري
 من فساد البيع بوجه او فسخ بالتراضي اذا امتنع مشتريها من رد ما فقال البائع هي عليك كل

سنة بعمدة دنانير ومضت السنة قال يحب المسمى قال (منته) هذا اذا سكنت المشتري اما اذا
صرح بالانكار لا شيء عليه لان الدلالة تبطل بالصريح بخلافها (ختيج) والمصارف المروزي غيب
دابة اودار انقال ما نكها له اجرتها كل يوم بدرهم او قال له ان لم تردده الي فعليك كل يوم درهم
وامتعلها منه لا اجر عليه ما لم يقبل العقد قال استاذنا راج وما اجاب به النوري صحيح من حيث
الرواية فانه ذكرني شرح السير الكبير استنهادا بان الموجز اذا شهد على المستاجر بعد ما نهاه
عن الاقامة فيها بعد مضي مدة الاجارة انه ان اقام الشهر لد اخل فاجر الدار عليه مشرون ذرها
ثم اقام فعليه مشرون ذرها قال وانتزع اصحابنا منه مسئلة اخرى فقالوا احميها بان المعصومة منه
اذا اشهد على الغاصب انه ان رددت الى دارى والا اخلت منك كل شهر الف درهم فالا شاهد
صحيح فلو اقام فيها الغاصب بعد يلزمه الاخر المسمى وى (ط) عن النوارى مثل مسئلة الاستشهاد
وى (م) مثل مسئلة الغاصب لكن ما احاب به الصغار والحندي صحيح من حيث المعنى لان اقامة
الغاصب فيه محتمل فلا يجعل رصا بالشك (عك) استاجرها سنة باجر معلوم يسكنها ثم يسكنها سنة
اخرى ودفع الاجر ليس له ان يسترد هذا الاجر قال استاذنا راج والتخريج على الاصول يقتضى
ان يكون له ولاية الاسترداد اذا لم يكن الدار معه للاجارة لانها لا تصير معلة للاجارة بالاجارة
سنة فقد دفع شيئا ليس بواحد فله استرداده الا اذا دفعه على وجه الهبة ابتداء واستهلكه المحرر
وى عارية الاصل استاجر ارضا سنة فزرعها سنين فعليه احر سنة الاولى ونقصان الارض فيما بعد ها
ويتصدق بالعصل عند ابي حنيفة ومحمد راج وقال ابن ابي ليلى عليه احر مثلها في السنة الثانية
قال القاصى الصدر وعذ اذا لم تكن الارض معروفة بالاجارة بان كانت لا توحرك كل سنة اما اذا كانت
معروفة بها يجيد احر السنين المستقبلية لا خلاف نعرف بهذا ان عند ابي حنيفة ومحمد لا تصير
الارض معلة للاجارة بالاجارة سنة او سنتين ونحوه فى (ط) وفيه استاجر رجلا لعمل معين شهرا
فعمل شهرين فالاجر في الشهر الثاني على الخلاف المذكور فى القصار والحياط اذا عمل من غير
مقبل وقد انتصب لذلك (ط) وعن الشمس الاسلام الا وزحندي قال لطيان اصلح لى هذا الجذر اربع عشرة
فلما شرع فى عمارته ارداد الجذر ارب اصلح الكل فلا شيء له سوى العشرة * باب من يعمل لعيون

أول من فع له عينا لينتفع به واشتروط عليه شيئا لا على وجه الأجرة أو يفعل ليحصل له منفعة ما* (فتح) قال
 رب الدين لديوننا أكره أن يهذه الأرض بجهة المراجعة فكريها فله أجر مثله لأن المدين إذا دفع
 حماره أو أرضه الرب الدين لينتفع به مادام الدين عليه فانتفع فعليه أجر المثل فهذا هو الأول (فتح)
 سئل أبو بكر البجلي سكن المستقرض المقرض في خاتوته وقال ما لم أزد عليك قرصك لا اطالبك
 بأجر قال عليه الأجر إن ترك الأجرة مع استقراره وإن تركها قبل الاستقرار أو بعته فهي عارية
 ولا أجر عليه وفي أمالي (فتح) استقرار منه ذراهم وأسكنه في داره قالوا على المقرض أجر المثل
 لأنه أسكنه عوضا عن منفعة القرص وركن الواخل المقرض منه حمارا ليستعمله حتى يرد ذراهم ولو
 سلم المقرض الحمار إلى بقار فعقره ذئب ضمن المقرض قيمته لأن الحمار كان عنده ياجارة فأسد
 فكان المانة فإذا دفعه إلى البقار صار ضامنا مخالفا (ط) أعمل معي في كرمي هذه السنة حتى أزوجه
 ينتهي ثم عمل فلم يزوجها منه فني وجوب الأجرة خلاف والاشبه الوجوب وكل الخلاف إذا فعل
 أبتن أعمن غير أمر أب البنات أيا بالعمل بشرط الزوج ولكن علم أنه إنما يعمل طمعا في الزوج
 وكل إذا قال أعمل معي في كرمي حتى أفعل في حقك كذا أو كذا ثم أبتن أن يفعل ولو في بالشرط
 وزوجه بنته فقيه اختلاف المشائخ على ما يأتي في متفرقات الأجرة القاسم وسئل أبو القاسم فمن
 أدخل من رجل مسعاة وقال كم أجرها فقال لا أريد أجرًا وأحمل لي خشبا لمقبض المسعاة ثم سأل
 الأجر قال إن كان ما سأل له قيمة فله أجر المثل (ظم) قال دعت لك هذا الحمار ليستعمله وتعلقه
 من عندك فهو عارية (فتح) دفع داره إلى رجل ليسكنها ويرمها ولا أجر عليه كان إماراة
 * باب الأجرة المضافة وتعليقها بالشرط* (شمس) دفع داره إلى رجل أجره المالك من غيره إجارة
 مضافة ثم فسخ المستاجر الإجارة فيما بقي من المدة ثم استأجرها منجزا قبل وقت الإجارة ثم
 جاء وقت الإجارة المضافة فالممنجز أولى (فك) عن أبي القاسم إذا قال أجرتك هذه الدار
 فلدي يجوز ولو قال إذا جاء غد فقد أجرتك هذه الدار فباطل لأنه تعليق بخبر وقال أبو بكر يجوز في
 اللفظين ولا يعد هذا خطري الإجارة وبه يفتي وعن ابن سماعة عن أبي يوسف قال أجرتك
 داري بكذا إذا أهل شهر كل أجر ولا يجوز في البيع* باب في إجارة غير المالك الموقوفة على الإجارة*

(بسم كيبنا) آجر الوقف غير القيم ومبعت المدة فالمسمى للعائد ولا شيء للمقيم عليه كافي الإهلاك
وللقيم والمالك ان يرجع على العائد اذا اجاز الاجارة في المدة (تج) آجر الفضولي دارا موقوفة
وامتنزى الاجر خرج المحتاجر من العهدة ان كان ذلك اجرا للمثل ثم قيل ان الاجر للعائد ام للوقف
فيقال يرد الى الوقف (ظمر) اتيسا صيغة موقوفة عليها وآجر احد هما حصته فالاجر بينهما عند
بعضهم (نسخ) له حانوت مملوكة في عريضة موقوفة الى المباحات وآجرها للمعهود دون اجر المثل
فاجره صاحب الحانوت مع العريضة فالمسمى للعائد دون الوقف ولا شيء للوقف على المستاجر ان كانت
الاجارة باجر المثل وان استاجرها سنة وسكها سنين بالمسمى في السنة الاولى للغافل وفي بقيتها
لغير المثل للوقف (مت) آجر ارضه فضولي نقال لا يميز فهو رد بالعرف وان لم يكن رد حقيقة (بم)
آجرها للغاصب وراد اجرتها الى المالك يطيب له لان اخذ الاخرة اجازة للاجارة قال رح نجعل اخذ
الاجرة اجازة من غير فصل (فع) الاجر للمالك ان اجاز قبل العمل وان اجاز بعده فللعائد قال
زوالوا آجر غلاما ودارا ثم اجتج نقال المستجج اجزت الاجارة فان كان بعد مضي المدة فالاجر
للمغاصب وان كان في نصف المدة فاجر ما مضى للغاصب واجر ما بقى للمالك عند محمد وعند ابي يوسف
رح بلا الا يجرى للمالك (م) عن ابي يوسف كقول محمد (بم) آجرها احد الشريكين واخذ
الاجر ثم خسر الاخر فله ان يشاركه فيما اخذ (مت) لو حامل آجرها للغاصب سنين ثم اجاز للمالك
لا يلحق الاجارة بما مضى بلو قال المالك كتبت اجرت منذ اجرتها فانه يصدق ولا يلتفت الى قول
الغاصب (بسم) مزارع بالثلث كوز الارض مزارا ثم آجرها مع رب الارض لاتخاذ العاليز فله
الثلث من الاجر لعقله وان لم يستحق شيئا بمجرد انكراب (شمر) وعلاء الائمة غصب متباخر
وآجره وعمل فالاجر للعائد (فع) الاجر للصي قال ركن الائمة الصباغى هو الصواب لانه ذكرى
المتنقى آجر عبدة سنة ثم اقام العبد بيعة ان مولاه اعتقه قبل الاجارة فله الاجر ولو قال انى حرر فصنت
الاجارة ولا تبينه له واحبره المولى الى العمل ثم اقام بيعة على حرية فلا اجر لاحد ولركان غير بالغ
فلا اجر في الصلح للعلام لانه كلفطاني حجر رجل آجره * باب التسليم في الاجارة * (ظمر) تسليم
المفتاح في المصريح التخليط بينه وبين الدار تسليم للدار حتى يجيب الاجرة بمضى المدة وان لم يسكن

وتسلم المفتاح في الفروا ليس بتسلم للداروان حضر المضر والمفتاح في يده في الجامع الا صغر الجوز
داره ودفع اليه المفتاح ايا ما فلم يقدر على فتحه به وذل المفتاح ايا ما ثم وجهه فان كان يمكن فتحه بهذا
المفتاح فعليه اجز ما مضى لان التقصير منه والا فلا لان التخلية في الايتل اء لم يصح * باب افيمن
يجب عليه الاجرة عيضا لا يتعين من يزجج اليه منافع العمل (* نعم) الاجرة الا ذيب والعتان
في مال الصبي ان كان له مال والا فعلى ابيه واجرة القابلة على من دعاها من احد الزوجين
ولا يجبر الزوج على الاستيجار القابلة لانها كالطبيب ولا يجب عليها اجر الطبيب (بفتح) والاجرة السجان
يجب القاضي لا يجنب على المحبوس (ظلت) قيل في زماننا اجرة السجان تجلب على ميراث الدين
لانه يعمل له (عاشا) سقينة موقرة امسكت وخاف ركابها الغرق فخرج بعضهم وامسكوا سقينة
فنقل بعض الاحمال والركاب حتى خفت وجرت وكان الركاب راضين بما فعل فالا اجر على المستاجر
والملوا فقه اولى * باب فيما يتعلق بالاجرة * (بفتح نعم) اشترا جرد وابسمن خوارزمي ذلك
بخار ابعشرين دينار اولم يعين النقل ولا البوزن فالمعتبر نقل خوارزمي ووزنه المكان العقد فيه
(فعمد تسج) المعتبر مكان العقد سواء كانا بخاريين او لا (فعمد بفتح) استعمله في الرستاق باجارة
قاسقة واختصما في البلد واجر مثل ذلك العمل يتفاوت في المكانين يجب الجرم مثل عمله في المكان
الذي استأجره فيه (بم) آجرها بثوب ثم رده بعد مضى الملك ليختار الزبالة فله اجز المثل لا قيمة
الثوب (بفتح عثج) قيم آجرها بنار نيشا پوري ثم عاد نقل الملك ثلثي وطسوجين محمودي
فللقم ان ياخذ محمودي (يت) يستحسن جوازا خذه ان كان يزوج بواج الملك كور كالصالح يعني
صالح بن نثار نيشا پوري ثم عاد نقل البلد محموديا في شروط الحاكم الزيادة في الاجرة بعد مضى
شبه من الملك لا يصح لقوت اثنين من المقيود عليه والمحط يجوز الزيادة في الملك يجوز (ص) تكاثر
داية الى بغل ابعشرة ودفعها اليه فلما بلغ بغل اذ بد بعضهما وقال هي زبوف اوستوقه قال يقول لرب
الداية (شخص) لانه ينكر استيفاء حقه وان كان اقل بقبض الدارهم يقبل قوله في الزبوف لانه من
جنس الحق فلا يكون مناقضا ولا يقبل في المستوق للمناقض وان اقر باستيفاء الاجرة وباستيفاء
حقه او الجيا دفلا قول له * باب جلوس العين بالاجرة * قال استاذنا زاح لاختلاف المشايخ في قول اصحابنا

على منافع لعلنا نرى العين لله نعبثها المراد به العين والاي جزء المملوك للصانع الذي يعمل
 بمحل العمل كالنشاخ والفضاء والخروط ونحوها من مجرد ما يورث ويما ينشأ من محل العمل كسر القسطن
 والحطب وطحن الحنطة وتعلق ارض العبد فاختر (أصح كذب) الثاني واختار (بمن) الاول
 باب اجارة الايب وله الصغير (أصح كذب) آخر ابته الصغير ستة عشرة وقبضها واقبضها على نفقة
 ثم بلغ بعد شهر وقسم الاجارة ومات الايب مفلسا فلم يستأجر ان يرجع على الايب في قبضة الاجارة لان
 قبض الايب له (بغيره) لا يزوح لان بالقسم تبين ان قبض الايب لم يكن له * باب اجارة المستأجر *
 (فج) استأجرهما ما قبضه وآجره من غيره وقبض الاجارة وباعه المالك واجاز المستأجر الثاني
 البيع ليس له ان يرجع على الاول (بمن) الركيل آجر للدلو وسلم ثم استأجره منه لا يجوز (أصح)
 يجوز (بشخص) استأجر عبد للخدمة له ان يوجره من غيره كالدار لان العبد عاقل لا يتقاضي زيادة
 ضلامة غير مستحقة ولو استأجر دابة لوثو باليس له ان يوجرها من غيره (أصح) وان اخطأه العقار
 قبل القبض مخلص فيه كبيعته * باب جهالة الاجرة والمبقر العمل * (فج) يمكن دار وغيره بغير
 اذنه تعاقبه ما نكده فقال ما اعطاكه فلان في السنة فانما اعطيكه يجب اجرا لمثل ان لم يعلم في ذلك الوقت
 ما اخطى (أصح) اراد ان يستأجر حاترا فامسلا فقال للقيم بالغ اجور لي فقال بثلاثة دنانير فقل
 له زمني في الاجرة ذنبا فزمني وقل استأجرتها منك بأربعة دنانير وقال اجرت ولم يفسد ذكر السنة
 املا فالاجرة صحيحة قلت لان السنة مفهومة معلومة عرفا فصار كالنصوص عليه (أصح) استأجر رجلا
 سنة ليحصل له اجد عمل شاء المستأجر مع (بمن) طبع اذ استأجره للاعمال كلها اذ كانت افعال
 المستأجر مضبوطة بمخلوطة عند الأجر (علت) استأجر رجلا سنة بالغ اجد اغان شعلان ذلر
 لا يصح (رضت) استأجر رجلا سنة معلومة بالغ كذا اوحت حيث اذوينك لك احيى ذر ميع مع
 والمسئلة في فتاوحه النعنى (ط) لا وكذا اجد الاستأجر سقاء ليحصل له كذا اقربة من الماء وان لم يبين
 المسئلة له ان يتقل من اوقية موضع شاه وكيل اذ استأجر ليحطب له كذا اوقرا او يجتث له كذا اوقرا
 (متا) رجل يخل في السفينة او الحمام او تحتهم او يشرب الماء من السقاء بلا عقد ثم يدفع الاجر
 او الثمن يباح له ذلك كله استحسننا ولو دفع الى ميا طقونا اخطيئه قباه ففعل ولم يشارطه الاجر ففعله

اكثر من اجر المتل زيادة لا يتغلب فيه جاز خلاصها كالمعلم مع الغايه على اكثر من قيمة المنحصر
 قال آيو البيت عند في الزيادة جائزة لغير قولهم لانه في معنى ابتداء بالنسبة ولو دفع اليه حوازا
 ليستعمله ويعلقه من عند فهو اعادة لا اجارة فاسك (فصح) اهل البلد ثقلت عليهم الميزات فاستأجروا
 رجلا لينسب الي السلطان ويرفع قصتهم فيخفف عنهم فان كان يحال بينهما اصلاح الا من في يوم
 او يومين جازت الاجارة والا فلا يصح حتى يوقتوا له وقتا وله المسمى وان لم يوقتوا فاجر المتل على اهل
 البلد على قدر مودتهم ومنافعهم وقيل لا يصح فيه الاجارة على كل حال * باب فساد الاجارة بالشرط (فصح)
 من شئ فصح بيم شرط رد المستاجر على المستاجر قيمته جمل صح قال اصحابنا راج وفيه نظرون حيث
 الرواية فانه ذكر في (طن) انها بائنة ومن حيث المعنى لانه شرط لا يقتضي العقد ولا جملها فيه منفعة
 باب اجارة المشغول (يتبع) اجروا الزوق وفيه رجل قد انقضت ملكه اجارته وهي مشغولة بمتاعه
 اجازوا ابتداء المدة من حين سلمها فارغة فتأوى صاحبها حياضه بيوت آجروها بعد انقضاء ملكه الاجارة
 من آخر وبعض بيوتها مشغولة بامتعة المستاجر الاول جازت الاجارة في الفارغ ويوم الاول باخراجها
 والتزام اجار المتل (فك) آجروا زرا وهي مشغولة بامتعة مكانها وسلمها كذلك لا يصح
 * باب اجارة القبائيم وكاتب الوثيقة من القاضى وغيره * (يتبع) اجرة القسمة على عدد الرؤس
 الصغير والبالغ سواء (ظم شيم) القاضى اذا تولى قسمة التركة لا اجوله وان لم يكف مؤنته من
 بيت المال (طشيب) له الاجرا اذ لم يكف مؤنته من بيت المال لكن المستحب ان لا ياخذ قال اصحابنا
 روح وما الجواب به (ظم شيم) حسن في هذا الزمان لفساد القضاة اذ لو اطلق لهم في ذلك لا يقنعون
 باجر المتل (ط) اذا اراد القاضى كتابة السجلات والمحاضر بنفسه وان ياخذ على ذلك اجرا فله ذلك
 وانما ياخذ بقدر ما يجوز اخذه لغيره قلت ولم يرد في اجرة الصكاكين مقدرا معين سوى ما روي عن
 علي السغداني وبغض المتقلمين مع انه غير مفهوم المعنى وهو ان الوثيقة بمال اذا كان يبلغ الفا ففيها
 خمسة دراهم وفي الفين عشرة الى عشرة آلاف ففيها خمسون درهما ما زاد ففى كل الف درهم درهم
 وان كانت الوثيقة باقل من الالفان لمحقه من المشقة مثل ما يلحقه بوثيقة الالف ففيها خمسة دراهم
 وان كان ضعفها فعشرة وان كانت نصفها فنهران ونصف وفي الزيادة والنقصان على اعتبار ذلك قالت

وكل هذه التقديرات غير مفهومة! المراد لان مشقة الكتابة لا يختلف بقله المال وكثرة ولا يشك
 بان مشقة كتابة ألف الف درهم دون مشقة كتابة ثمانية وثمانين زلفا الا ان يريد به كسرة
 اليمينات والعروض المختلفة بصفاتها وقيمتها (ط) وأما آخر كتاب القاضي وقسامته فان رأى القاضي
 ان يجعل ذلك على المحضوم فله ذلك وان جعله في بيت المال وفيه مئة فله ذلك وعلى هذا الصيغة
 التي كتبت فيها دعوى المدعى وشهادتهم ان رأى القاضي ان يطلب ذلك من المدعى فله ذلك
 لمع عدم منفعة اليه والاجعله في بيت المال (قَب) اسوة السجل بل المدعى (بم) على المدعى عليه
 (فصح) بل من استاجره والاغلى من اخل السجل (شظ) يجوز للمفتي اهل الاجر على كتابة الجواب
 لمجرد ان الكثرة ليست عليه لان الواجب عليه الجواب اما باللسان او بالكتاب * باب الاستيجار
 على المعامى (شمر) بالجم فلن يكتسب نقش الثوب بصنع فيه دم يستحق الآخر (فصح) يائم ويستحق اجر المثل
 (بم) استأجره ليكتسبه تعويل السحر صرح اذ لا ينقد والكامل والخطا كمن استأجره ليكتب له كتابا
 الى حبيبته او حبيبها جاز او يظلم لا تجزله (فلان) امره ليكتسب له قميص من الصفر المغصوب يكتسبه
 من الآخر ففعل وهو يعلم انه غاصت قلة الاجر * باب استيجار المستقرض المقرض على حفظ ساكن او مشط
 كل شهر كذا الا جلا الماراحة وهو مما احدثه اهل بحار واستيجار المودع والمعيروا لراهن
 والمغصوب منه والاجر والمشتري قبل القبض المودع والمستعير والمرتهن والغاصب والمستأجر والبائع
 على حفظ الغن او عمل آخر في الاعيان (مت) اختلف في استيجار المستقرض المقرض لحفظ عاين
 من الايمان للسراطة عن محمد بن مسلمة انه يجوز (فصح) اقل منه درهم ثم اجره حجر الميزان على
 شهرين قال ابو القاسم الصغار ان لم يكن للمحور قيمة الا تجزى ولا يستأجر عادة لاشئ على المستأجر
 وكذلك اهل المشط والسكين والملقعة لا يجب على المستأجر شيء لان هذه الاشياء لا قيمة لها
 'مقد' او ما يستأجر للحفظ بها غالبا حتى لو كان قيمتها مقدرا لجر المحضور زيادة فحينئذ يسوزان لم يكن
 مشروطا في القرض (قَب) لا يجوز هذه الاحارة اعملا ولا شيئا على المستقرض لان المشر وطعنا
 كالمشروط لو شرط ذلك في القرض فالاجارة فاسدة فكذلك اهل الزينة اجاب شيخنا نجيب الالهي
 في التيسار روح العقيدة الذي ختم به الحق قال لان النام ما تعار حوا هذه الاجارة لا ترى ان استيجار

المراة ليرى وجوه الناس يجوزوا استئجار مظانية فيها امام ائمة وجوه التامل لا يجوز لانه غير متعارف
قيل له تعارفه اهل بخار قال التعارف انما يثبت به الاحكام لا يثبت بتعارف اهل البلد واحداً عنده
البعض وعند البعض وان كان يثبت لكنه اخذ به بعض اهل بخار فلم يكن متعارفاً مطلقاً كيف وان
هذه الاشياء لم يعرفها منهم بل يعرفها خراسانهم فلا يثبت التعارف بهذا المقدر قال استاذنا راجح وهو
الصواب لا يثبت الاستئجار ببيع المعين وموجوزات على منافاة الدليل للحاجة القاضية الى استيفاء منافع
المستأجر فاذا اوجزت الاجارة على ما لا يحتاج المستأجر الى استيفاء منفعته لا يجوز الاجارة
الا ترى انه لو استأجر ارضاً بارض له او داراً بدار له وانحذر ذلك لا يجوز الاجارة وان احتاج
الى نوع منفعة الارض والدار المستأجرة لما لم يكن محتاجاً الى اجتناب منفعتها لاستيفائها من منافع
ذلك الجنس بملكه فكيف اذا لم يكن محتاجاً الى ذلك لاجتنابها ولو ما والمستقرض اذا استأجر المقرض
ليحفظ له سكيناً غير محتاج الى هذا العقد لحفظ العين وانما استأجر ليشترى به المقرض الى المراجعة و
اذا كان على منافاة الدليل وانعقدت الحاجة المجوزة لم يجوز خلاف جواز بيع المقرض من المستقرض
بما يساوي طسراً بعبارة دنانير فانه على وفاي الدليل لانه بيع موجود مملوك له بالتراضي وقال
الله تعالى الا ان تكون تجارة عن تراض ثم قال مجمل الايضة التخياري واغنى بعضهم اليوم على انه يجوز
مع الكراهة صيانة للناس من الوقوع في الربوا المحض ثم قال فاذا جازت الاجارة ونقض المقرض قبل
المدة قيل الغسخت الاجارة صلباً لقضاء المقرض والاصح انها لا ينفسخ الا بغسختها ولو دفع المستقرض اليها
قبالة وادخلها في المنشط وحفظها المقرض لا اجر له ولو استأجره على حفظ الخط لم يجوز لان حفظ الخط
له لا خيانة حقه ولو هلك المنشط او السكين واختلعا بعد الاستئجار فقال المقرض هلك بعد السنة وقال
المستقرض هلك بعين من قبل القول قول المستأجر المستقرض لانه يكره زيادة الاجرة ولو دفعه الاجير
الى امرائه والى من في عياله ليحفظه يجب الاجر ولو دفع الى اجنبي لا شيء له ولو استأجره ليحفظه
بنفسه وبين من شاء فالشروط جائز او يصير الثاني ويكتل بالحفظ ولو اذن له المستأجر ان ينشفع به السكين
ففعّل المقرض لا اجر له زمان الانتفاع لان بالانتفاع المستعير ما رتباً حكماً ولا تبطل الاجارة بالامارة
للزومها كما لو رهن ولو وكل المستقرض رجلاً ليس بها اجر المقرض لحفظ سكينه كل شهر ولم يقل كذلك فاستأجره

لم يستأجر بخار قال نفي قلت افان استعان بأبسان يحتطب له أو يصطاده له قال الحطب والصيف للعامل
 كذا اضربه القاض قال استاذنا روح أو ينبغي ان يحفظ هذا فقد ابتلي به العامة والخاصة يستغيثون
 بالثامن في الاحتطاب والاحتشاش وقطع الشوك والخراج اتخاذ المجتهد في تثبيت الملك للأموال فيها
 ولا يعلم الكل بها فينفقونها قبل الاستيها في نظريته أو لا تدق فحجب عليهم من قبلها أو قيمتها وهم
 لا يشعرون لجهلهم وعقلتهم اغاقتهم الله تعالى عن الجهل ووقفنا للعلم والعمل ولو استأجر له ليحططها
 له كذا أو قرأ من الحطب أو يحنث له كذا أو قرأ من الحشيش جاز وقت مرات في باب الجها لة الانجزة
 والملة (فمنح) استأجر الحمامي خلافاً أو لا كما يخلق من دخل حمامه لو يد لك لم تجز له لا يقبل في
 ان يشرع في العمل المعقود عليه في الحاق كمن استأجر بخاراً أو نسلجاً للمخمس والنسج ولا يقطن له ولا
 قزل له لا يجوز وكل القرار الذي يستخرج القز والخياط هيأ ذلك له لعمل الخياطة للمعاملة والاعفاف ونحوهم
 معلومة ليقعد عند الطست ويستخرج القز والخياط هيأ ذلك له لعمل الخياطة للمعاملة والاعفاف ونحوهم
 اذا استأجره أو الجير مدة معلومة لهذه الاعمال لم يجز له من (فمنح) استأجره ليحطط له قطناً أو
 ليقتصر له مائة ثوب من وزعيه جاز اذا كان القطن والشياب عنده والأفلا (ط) قاله مثل ان الاستيجار على
 عمل في محل ليس عنده لا يجوز ولا يجوز بيع ما ليس عند الانسان قال وهو بالخيار اذا لو اوى الثياب ولا خيار
 في القطن وعن أبي بكر بن الفضل الأصل في جئس هذه المسائل انما اذا استأجر جواً نقلاً إلى العمل
 ولو اراد ان يخالج لا يجزى في العمل للحال يقدر عليه صحت الأحكام ذكر لك وقتاً أو لم يذكر والاف
 لم يبين قبل العمل لكنه ذكر له وقتاً جازاً أيضاً كما لو استأجره ليهدم له هذا الخياط يد لهم أو استأجره
 لمخبره اليوم إلى الليل بلارهم والوقال بن يندة درهم ابن خرمين باء دكن ان لم يذكر لك وقتاً لا يجوز
 العجز لان البدن رية لا تقوم به انما تقوم بالريح وان ذكر وقتاً ان ذكر الوقت أو لا ثم الاستئجار بان
 قال استأجر تك اليوم يد رهم على ان تدري هذا الك من جاز وان ذكر الاجز اولاً ثم العمل بان
 قال استأجر تك يد رهم اليوم على ان تدري هذا الك من لا يجوز لان العقد وقع على الاجز وانما
 يحتاج الى ذلك الاجز بعد بيان العمل فاذا كان العمل معد وما لمجهولاً صار ذكر الوقت للاستعمال
 لا لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز قال (فمنح) وعلى هذا مسألة السمسار والبال اذا استأجرهما لبيع له

كتب (خط) ذكر مسائل التزويق والمساواة الدلال كما مر ثم قال فولى المسائل الفتوى على ان الاجارة
 فاسدة فيها سواء ابتدأ العمل او المدة اذ ذكرهما في تمام العقد بان لم يترك الاجارة
 بلها وما اذا ذكر احدهما و ذكر الاجارة حتى لم يترك الثاني بهما لا يفسد العقد حتى لو قال
 استأجر تكة اليوم بدوهم علم ان تجوز لي هذا القفيز من المدة فيبقى بدوهم اليوم جازر العقد المبرم
 لو قلنا انما يجوز لي هذا القفيز من المدة فيبقى اليوم بدوهم لا يفسد لان في الرجوع الاول لما
 تم العقد لم يترك المدة او العمل وفي ذكر الاجارة معه كان ذكر الثاني يعني ذلك لتعيين العمل او التجديد
 فلم يفسد وفي الثاني لما جمع بين العمل والمدة فبطل تمام العقد بدوهم الاخر صلح كل اجل مسمى
 متى لا يبالا جاز وليس اجل اهلنا ولى من الاخر ففسد العقد بطل ما يجوز من الاجارة
 وما لا يجوز (٣٠٠) (٣٠١) تصرفا شبيها والاراضى مدة طويلة عشر سنين او اكثر رخص معها او قلائد
 الملك وفي الوقف اذا ازيد لدار مثلها في خلال المدة يفسد ويحتاج الى تجديد هذا العقد ثلثا بالاشتراك
 (شخص) والا باع بل يستعملها قلي وبها ولو استأجرها ولا يسكنه التزويق في الحال لا احتياجا
 الى السكنى او كغيره لا يفسد او يفسد الما لم يكن كان يحل ان يسكن التزويق في مدة العقد جازر والا فلا
 وكما لو استأجرها في الشتاء تسعة اشهر ولا يمكن زواجة في الشتاء جازر لما يمكن في المدة اما انه
 لم يمكن الانتفاع بها فضلا بان كان السنة او ثرة مالا جازرا فانتفع وان اجراء من الماء ما يزرع به بقطعة
 فليس مستلجرا نقض الاجارة كلها وان مضى عليه من الاجر بحساب ما روفها منها (شهرين) ما
 وفي مسئلته الاستيجار هذا الشئ يكون الاجر مقابلا بكل المدة لا بما ينتفع به المحمي وقيل بما ينتفع
 به (٣٠٢) (٣٠٣) يمتنع رواية جوار استيجار الميناء اذا كان منتفعا به كالبحر وان مع المنفعة او في طلوع الرواية
 لا يجوز لانه لا ينتفع بهما من اجرة ليضرب عبد المستاجر قال استاذنا طلتنا جوارها هذا العتوى
 وما لنا لحفاظ عصر ناعلم لمطر الا بما ذكر (فصح) في شرح ايمان الجامع الصغير ما يقفهم منه انه لا يصح
 الاجارة ولا يلزم الضرب على الاجير (شخص) استاجر كرمه ليقتحم اليه بابه فيستانس او مليحيا ليلطن
 الخوجه فيستانس هذا واحنا ملو من ماء ليسوع به مما ته فلهي باطلة ولا اجرة عليه بحكم هذه العقود
 فكلوا احتياجا رد الى النظر الى ثنائها ليصنع لنفسه مثلها (فصح) استاجر ليعطيه له اشجارا في قرية بعيك

على ان يهرأ الذ هاب والر جوع على المستأجر فلا جارة فاسدة لان اجور الذ هاب لا يكون على المستأجر
لاية لا يعمل له واكن الاجر الرجوع لان بعد العمل لا تبقى الارجارة فشرط فيه مما لا يقتضيه العقل
قال استاذنا قوله لا اجر له في الذ هاب فيه نظر لانه وضيلة الى عمله المقصود فكان عاملا في الجامع
الصغير كمن استأجره ليت هب الى البصرة ويحى بغيا له فاذ هب فوجد بعضهم متاوجا بعض
بقي فله اجر الذ هاب كاملا وحصة من اجاءهم من الاجر فيعمل للذ هاب اجر اكل اهنا * باب مسائل
متفرقة في الاجارة الفاسدة * (بمع) اجر المشتري قبل القبض حتى لم يرض الاجارة وقبضه المستأجر
واستوفى منفعة فعلية المسمى (فمح) قال الغيرة اعطى لي سنة قاذختر بتوهم فعمل له ثلاث سنين فعليه
الاجرة سنة واحدة (بمع) ان زوجها منه لا شيء عليه والا يجب اجر مثل سنة واحدة (فب) على
الامر اجر المثل وفي الترمذ لان الجرة لا تصلح اجرة (شحن من) المقبوض بالجارة فاسدة في حكم
الضمان كالمقبوض بالجارة صحيحة قال راجح ذكر في الاصل في آخر باب اجارة الذ هاب فقال ولا
ضمان على المستأجر في الذ ا به ان هلكت وهي في يدك على اجارة فاسدة على الشرح حتى راجح فقال لانه
مستعمل للذ ا به باذن المالك (بمع) هو ا مائة في يدك فاذ اقصى في حقه ضمن (ط) الاصل ان العقل
اذ افسد مع كوان المسمى معلوما يجب اجر المثل لا يزاد على المسمى واذا افسد لجهالة المسمى او
لعل فيه او بعضه يجب اجر المثل بالغاما بلغ كمن استأجر منزلا بعشرة كل شهر على ان يعمل ويبرمه
يجب اجر المثل بالغاما بلغ ولا يقص من الاجر المعلوم حتى ان في هذه الصورة اذا كان اجر المثل
خمسمة بجمعا عشرة وهو المعلوم من المسمى (ط) اشترى قتيلا واستأجر الارض الى اذراكها فسدت
لجهالة المالك ويجب اجر المثل ولو اشترى ثارا واستأجر الاشجار الى وقت اذراكها لا اجر عليه (بمع)
ولو استأجره الحاكم لاقامة الحد وودو القصاص لم يجز ولو فعل شيئا من ذلك يجب اجر المثل ولو استأجره
المقضى له بالقصاص ليقتله قصاصا فقتل لا اجر له لانه ليس بعمل له (فب) اجر ابنة الصغير بطعامه
وكسوته فهي فاسدة وله اجر المثل وما دفع الى الصبي يكون متبرعا (فمح) يستود الثوب ويعطى اجر المثل وهو
الاضرب لانه ما اعطاه مجانا (بمع) يجب اجر المثل في الاجارة والمزاعة وغيرهما من جنس الدراهم
والدنانير لا من جنس المسمى (فمح) استأجره البوصى لعمل اليتيم فاسد اجر المثل في مال اليتيم

الاجارة قد يبرح جميعها يبقى من الاجرة في تركه المأبوت * يا رب العلوي الاجارة في الاجل ان الاجارة متى وقعتنا
 على استهلاكها في العيان بغير عوض كالا سكتنا ببيع يقع على السهم لأك النكاغدا والخبز وكرب الارض في المزارعة
 اذا كان الرابح من ثمنه فله ان يفسخ الاجارة والجزارة في بيعه بغير عك ونحوه على هذا الاجل اجواب كثير
 من الواثقات فيجب ان يحفظ (بيع) استأجره الزا فانها لم يعضها والاجرة غائب ومتمرد لا يحضر
 مجلس القاضى لا يفسخ وينصب للقاضى وكلا عنه فمفسخه (بيع) استأجره خا فورا يستحق في المسوق ثم
 كسب الشوق اجتنى لا يمكنه التجار فله فسخ الاجارة ولا له يفسخ ووقيل لا (ظمت) استأجره خا في الحرك
 له هك العزل وانه يقطع فلا يمكنه الحرك الا بعد قطعية فله الفسخ اذا كان الا في قطع فاحشا (بما
 ففسخ) استأجره بالجزارة بطرية بما لا يفسخ في قيمتها وعليه دين من غير فليس للقاضي ان ياذن
 في بيعه للمدين (بمن) الطريق في فسخ الاجارة لا لجل الدين بل ان يبيع اليك فله الاستأجرة لولا لرب
 الدين ثم المشتري يطلب تسليم الدين لم يقول الا اجر التسليم بغير واجب على لانها اجارة فلا بد من فسخ
 فيحكم القاضي اجماع البيع ونفسه الاجارة ففسخ (بيع) استأجره الزا في يوم الفينة ووقع الاجر من فراه
 الافتقال الى الميراث في فسخ الفسخ انما كان بينهما مسيرة سفرة وكتب الميراث بعد اذ لم يزلها لا تقل الى
 بلدي آخر او قرية (بخط من) اراد المستأجر الشخص من المضر فله نقض الاجارة لا له الا ولكنه السكنى
 الا يحبس نفسه بوهى عقوبة ثم قل (ظمت) كونه من اريد ان يضمن القروي اذ الاستأجره في الاشتاء
 وازاد الخروج في العيب الى قريته او لمصر او ارجل الخروج الى الرضا في صيف فله نقض الاجارة
 ولا يشترط ان يكون بين المصيرين مسيرة سفرة (بيع) اذ اراد المستأجر سفرا فهو عذر في فسخ الاجارة سواء
 اراد المكث فيه او لم يزد (بيع) او امتناع امرأته عن المساكنة معه ليس بعذر لولا اجرت نفسها بالرج
 في زنى وطهها وكوب لم يكن لزوجها فسخ الاجارة بخلاف الطور اذا لم يكن موضوعا له والخطبة والتمزوج
 ليس بعذر في فسخ الاجارة (بيع) استأجره معلما سنة ليعلم ولكه القوان فمضت ستة اشهر ولم يتعلم
 شيئا فله الفسخ * باب فيما يسقط الاجارة ويمتنع وجوبها ولا * من سيفت الائمة السانلي الغاصب
 بعد المستأجر من الدار في المقتا وبعضها لا يسقط الاجرة (ظمت) والا جرد اذا منع المستأجر من
 مكنت الدار التي آجرها بعد التسليم لا يسقط الاجرة (بمن) المستأجر كان يماطل الاجرة في ادم

الغلة فاخذ الآجر المفتاح ليل رفع الغلة فبقى مغلقا شهر الا يسقط حصته لانه كان منكمنا من الانتفاع
 بواسطة اداء الغلة وكل اذا استاجر مشط الحائك ليعمل في محاكة الوقف فاحله المتولى رهنا لاستيفاء
 الغلة شهر الا يسقط حصته الا جرمه لما مر (يصح) آجر داره وسلمها ثم وقعت نكتة فيشغل بيتا منها
 بما تمتعه مقبلا حصته من الاجر لفقد تسليم المنفعة (ظمر) استاجر وليعمل له في الضيعة كاتخاذ الطين
 وقتل الموثائل فخرج للعمل وامطرت السماء فامتنع له العمل ولا يجس الا جروا استاجر
 دارا فنزلها غاصبا مدة سقطت حصتها ان لم يمكن اخراجها الا بانفاق مال وان يمكن بالشقاعة او
 الحباية لا يسقط (يصح) استاجر ارضا للغاليز سبعة اشهر وشرقت بعد خمسة اشهر وهلك الغاليز
 وتغلر زرع آخر فعليه حصة ما مضى قبل الغرق (يصح) استاجر زاحما مع الدار للطحن فبنيته الجيران
 بقتوى الائمة او بالقضاء لا يسقط منهم الا اجر ما لم يمنع احدا (يملك) انفسد اقود الحمام فلا ينتفع
 به وهي في يد المستاجر سقطت الجرة هذه الملق ولا يبقى الا الجارة اذا لم ينتفع بها انتفاء الحمام وتيل
 يجب الا جريقتا وما ينتفع بهما ليسكنى او ربطا الدواب (يصح) استاجر حماما في قرية ونهر الناس
 صله وخلقنا لقرية لا اجر عليه ان لم يستطع الترفق بالحمام وقال ركن الاسلام السغن ولا يجب
 الا جرسا لقا قائل استاذنا قرية فاختلافه الميثاق * باب العيب والخيار في الاجارة * (يصح) ثياب
 الثانوات عيدا لا يصلح للعمل فاصح المالك ان يقطعها وترك النصف حتى تم السنة فعليه اجز كل الحافوت
 ما لم يرد فيكونه ثوبا ثوبا وليس له ان يرد النصف دون النصف (يصح) استاجر دارا سوي قيطون فيه
 قمر ميتا ولم يعلم به ثم علم فليس يعيب وليس له الرد (يصح) وكونه مغصوبا عيبا فله الرد (يصح) امر صكا
 فكله صلاصك الشرا فافتن العلماء بعدتم الامعة فلا شيء على الامر استاجر حماما فوجد راقوده
 ميتا فله الرد * باب ضمان المستاجر بالافتراق والتبطل فالتبطل لم يورث له فيها وبالضياع من
 غير تبطل * (يصح) استاجر من امر مسحاة ليغسل في كرمه فاماره بخجارة وتباع لم يقصم في هذه الاجارة
 ودعها يقصم قال استاذنا راج فبطل الملو والمسحاة وما لا يختلف بالفتلاف المستعمل (ط) واصل
 فيه الجنس ان آجر ما يختلف باختلاف المستعمل لا يصح حتى يعين المستعمل فان عين نفسه
 يصير مخالفا بالرفع الى غيره وان لم يعين المستعمل فاستعمله اولا ثم دفع الى غيره يدفع من

جعل البعض وإن دفعه إلى غيره أو لا فليس بمخالف وإن كان منها لا يختلف باختلاف المستعمل
 حيث لو أن لم يعين المستعمل ولا يضمن بالرفع إلى غيره قيل استعمل له ويعبه وليس بمخالف
 تخيضم بالرفع إلى غيره ولا بخير عليه (فتح) غصب الجوار المستأجر والمستأجر يقر إن يأخذه
 منه بعك لين أن لم يفعل حتى ضاع لم يضمن (فتح) الاستأجر فاهن القصاص فأخذ منه بالعنوان أو الجارية
 ولم يخلصه إلى رالم حتى ضاع لم يضمن (فتح) استأجر حمار أو ذهب به مع حماره إلى البلد فأخذ
 العنوان حماره للملوك فاشتغل بتخليصه من يده وترك الاستأجر وشارع لا يضمن أن كان لا يعرف
 العنوان (فتح) لا يضمن مطلقا (فتح) يضمن (ط) تفريقا للغنم من المرائع تفريقا لا يقدر على اتباع
 الكلاب قبل على فرقة منها وترك الباقي فهو في شدة من ذلك ولا يضمن إذا هلك من ترك (فتح) استأجر
 في صفة فوقعت من يده أو تكسرت يضمن (ط) استأجر قرد أو البطيخ فطبخ وأخذ به الشيخ وجه إلى البلد كان
 إذا نزل القرد جله فوقع فأنكسرت يضمن كالجمل إن نزل القرد وقيل ينبغي أن لا يضمن كمن استأجر ثوبا
 فلبس أو عرق من لبسه قال (فتح) وهو الصحيح لو كذا في مسألة القصة لا يضمن إن سقطت حال الانتفاع
 بها (ط) استأجر بعين المضمن عليه كذا أمثال تركه يحمل غلته المسمى ولو كذا فهو وظيقها
 الحظف فعلية تصف القيمة * باب في حكم اجتر النجاس و* مشترك وتلا من قها وبغها لها * سئل نيس الأمانة
 الحكيم سليمان فراسه إلى الراعي ليحفظها من مملو مودفع إليه أجر الحفظ والرعي واشتغل بالراعي
 ربه فله وتترك إلا فراسه فضاء فهل يضمن فقال لا إن كان ذاك متعافا فمجا بين رعاية الخيل ولا
 وقعه (عك) وإذا جازم له لو قال للبقا والمشارك بالادري أين ذهب الثور فهل القرا بالانصبيح فبرزها لنا
 (فتح) (فتح) لم يسلم البطجان إلا قيق بول البطان مع القدره قسرق أمه يضمن بول الخيل لا بخير طليه
 المالك منه أو لم يطلب وقيل أخذ الأجرة لا (فتح) (فتح) هلك المتاع في يد الاجتر المشترك ثم استحق عليه
 هو ضمن القيمة لا يرجع على المستأجر بها كالحاف العارية (فتح) (فتح) دفع إلى يدها إلى خماره وقابل إذا صيغته
 فإذا فعل إلى معي يجهل أنصبه به وأرسله يملك قليله إلى المعنجل وضاع من المعنجل لا ضمان على أحد لأنه
 لما وصل إلى المعنجل خن ج التوسول والموسول من الصمان ولو تسع الحائك الثوب ودنا معيوبا فان كان
 بنا حيا فان شاء المالك فيه منه مثل غير له وترك الثوب عليه وإن شاء ضمنه البقيان (ط) البطجان

لخص الحنطة خشكاً لا يفسن ولكن يومر بطعنه ثانياً (بما أشرى كان في عمل التصارة قبل عثايبها
 اخذ واحد مما ذهب ولا يدري اين ذهب لا ضامن على الثاني (الحب) قال الطحان لو ان الخفاف
 او الحياطين اعمله واجبر به قلم يجر به عن احتي هلك يفسن لان امكبه تسليته ولا ملا (بمع)
 الحان المستاجر لحفا الامتعة ليلا ونهارا ذهب الى الحياض بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس
 وتركها بلا حافظ مفترجا كسر السارق متعلق الانار خلاته كرسوق ملذبة لا يفسن لئلا كان او فها واولر
 مرق من الكنادر التي في الصحن يفسن على ابي يوسف راجع اليه لرجا حجة ليقطع ليقال هذا
 لا يكاد يفسن مثل القطع يقال ان انكسرت الاضمان عليك فان كان لا يفسن مثله في القطع من انكسر
 لم يفسن ولا يفسن * باب فعلان مكارمي المداية والعاو ذق والحلال والملاح (الحب) المكارمي كان
 ينقل الدبس من القوية الى المير فتزل في الطريق ولانهم اخروا المكسب الزق بصاع الدبس لا يفسن
 ان نام جالسا (بمع) حمل العاوذق حاية ولبس فاذا انكسر الثوب والكسرت الحاية يفسن كالحمال
 اذا زلق وكل اذا انكسرت الخرق في تسميته واللا فلا يفسن لولم يوافق في العجلة او اصابته الدواة
 امياً او انحرف الثور عن الطريق ما تلف شيأ ففسن لان لميز الثور مضافا اليه ولو نام فيها الغواذق
 ثوبا ثقيلت فا انكسرت الدواة والقرب او شاور الا لا يفسن لم يفسن لما نكها لان لزمه ما دون فيه غرقا
 (ظن) استاجر مقيمة معينة ليحمل عليها امتعته هل قد دخل الملاح فيه الامتعة الخرجا بغير رضا المستاجر
 وهي تطبيق ذلك وغرقت السفينة والمستاجر معها لا يفسن الملاح (بمع) املا سفينة من امتعة الناصر
 وشهائي الشط لئلا يظهر فيها ثقب ومثلث ماء وغرقت وهلك الامتعة لا يفسن ان كانت تركت هذه
 عاد ولو قال ما نك الامتعة للملاح شد السفينة هو ما لم يشد واجرا حاجتي غرقت من المرح يفسن
 ان كانت تشد في هذه الحالة * باب فيما يجب على الاجر على المستاجر من قواع المعفو عليه *
 (فع) ازجاج الكثرة والملاح المساء وسلم على الاجر وفي رفع الثمن اختلاف الماشاي والمفتين والمعتبر فيه
 العرف (مست) الزجاج عند على المستاجر للعرف (ط) اصله ان الاجارة معي ونعت على عدل ولم يشترط
 قواعه على الاجر فالمرجع فيه الى العرف حتى ان الابرة والسلك على الحياطين والنعير والغراء على
 ركب العزل حتى لو صرته الحائك من عند نفسه لانه ان يرجع به على صاحب الغزل وعرف بهذا ان

وما يجب على المستأجر ابتداء من اتوابع العمل وفعله الملائم لحياته وبنائه وان كان مريض فله ان يرجع له
على المستأجر (نمرا) تطيين الدار واصلاح عيائها ليلتها على ربح المالك ولا يلجئ على فالك ولله استرجاع
زدها لم يعلم وقت الاجارة ولو استأجرها ولا رجوع في الحال او فاعطى بها بلج وعلم به فلا خيار له (بمع)
والسجرة تدل على ان المتعجار المتعجار لا يكون المتعجار ولا لا يملكها فله الخيار المعروف باب فاعطى بها بلج وعلم به
والتي لا يجوز للمستأجر ان لا يعرف المالك ان لا يكون له خيار ولا يملكها ولا يملكها (اكتب التمسح المستأجر
الدار المسبلة القارة صاها اجتماع اصل كمنه الذي اراد من التمسح ان لم يكن له قيمة وله ان يبيع فيه ويترك
ويستعجى بغيره او يتركه بالبيعة الا ان كان فيه ضرر يملك (بمع) استأجر ارضا بغيره على ان يزرع فيها
وما شاء فله ان يزرع فيها ما يرضى ببيعها وخرقها (بمع) استأجر حانوتا مسجلا بدين الارزله فذلك ان
لم يضر بالبناء وليس للمستأجر ان المسبلة ان يجعلها اصطیلا ولو غاب المبيتا جري على البينة ولم يسلم المفتاح
الى الاجر فله ان يتخذ فيه مقما حائرا ويؤجره من غيره لغير اذن الحاكم * باب الاختلاف في الاجارة *
(نمرا) دفع الاجر الذي المواتر لومات بعد شهرين اقباله الورثة باجرة عشرة اشهر وقال المواتر
اجرتها بثلث الاجر اقرش شهرين فالتحت له السكنى بقية السنة وقالت الورثة ان اجرتها بثلثه فاقول
للمواتر لا نه ملك الاجرة وادعت الورثة ابطال ملكه (بمع) قال لاستاذة علمني الحرفة فعلمه ومات
يفادعي التلمين الاجر وانكر الورثة فان كان يعطى لمثل هذا التلمين اجرة فله اجر المثل (بمع)
اختلاف في مضى المدة فالقول للمستأجر ولو قال المواتر ان لم تفراخه او جرد فليكن كل شهر ثلاثة دراهم
فيسكت المستأجر ثم يرد في ذلك قال لا يسوي لي فضل وارك فهو فسح فيما زاد على الشهر الاول كرب البسم
والمسلم اليه اذ اختلف في مضى الشهر المشروط فالقول قول المطلب وان اقاما البينة فالبنية بينته
ايضا (من لم) وكذا البائع والمشتري انما اتفقا على ملك الخيار واختلفا في المضى فالقول لمن ينكر المضى ولو
استأجر الام المائة المعنة لرضاع ولد هاضم في ظاهر الزواية ثم لم يرضعها بعد ذلك ليوم او يومين
(بمع) لا ينفسخ الاجارة ولا يجب الاجر لان في ابقاء الاجارة فالثلاثة بلن يطففها ثانيا بائنا كمال اقاله
ظهير الدين الموغلياني (ظرف) انفسخت على الاصح * باب الاستصناع * (بمع) ادفع بمحققا الى من هب
لهن هبه بن هبه من عنده و اراد المذهب انموذجا من الاعشار والاعضا من ورؤس الاعوا والاعوا

الحور خا من ربه المصطفى ان يرضى به بكن لك باجرة معلومة لا يصح سئل عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن رجل
 الى حائك فزولا ليس له ثيابا من اجل انه خجاء بها منسوجة فقال من اجيب الغزل اشتريته منك
 الى ان هذا الشئ خرج من الابل يرضى بكنك او قال لا تجزى بكنك قيل يصح فقال يجوز بيع ما صار على الامر
 قلنا مؤمن من الامر يسمى (ظلم) السئى بالعتق الاول ما رملنا لا مرو قال ابو الفيل الابر يسمى دين
 على الامر و اجرة العيل عليه (يملك) قال لنجار ايس لي بيتا فاذا ارينته يقوم من المقومون فما يقولون
 اذ قد اتيك عرضا به وثنا و قد مؤمن رجل بالثقة فها هو ابي الصانع فله اجرة مثله وقال ابو حاتم وخير
 الرزقي هو مؤمنة المقوم لا الحكم وفيه لا يلزمه تقويمه باب ثانيا يتعلق بالاجارة الطويلة المزمومة
 بنسبة (يملك) الاجرة زرع الارض المستأجرة بعد فيمنح الاجارة قبل ايقاعها الى الاجارة الى المستأجر
 ومن التميز اذ انه ليس بالمستأجر ان يقطع الزرع (يملك) القلع كالشئ من الزرع قبل ايقاع الثمن بغير
 اذن المباع وانه يكون يملكه القلع (يملك) الاجرة الى اياها اجارة طويلة خمسة عشر نائير و بغيرها وسلم الى ابرام
 بعلمها و غير اذن المستأجر خمسة ذنان تميز و قبض النيس و مات ولا مال له سوى خمسة ذنان ارغما مستأجر
 ما يفتق منه اربعة ولا ية القس من حتى يستوفى مال الاجارة لان بالموث بطل الاجارة و ان للمبيع
 ما بقي المدا قبل ملك المئتمري لكنه يحرم ان شلها على الاجرة و بعض الله ابرام ان شاء ترك و ان
 (اجارة) ما و مال الاجارة عشرة و الثمن خمسة و المستأجر لا يحل الجمع بالثا قية و لا ية الجبس
 و ايضا (يملك) ليس له في ملك (يملك) الاجارة فطلب المستأجر الى الاخرى فقال المتأجر
 انما له في ملكه لا يبطل حتى الجبس (يملك) استأجر من رضى الاجارة فوايتم و اشتري الا شجار
 ستلصق الاستجار ثم التمرات الاشجار ثم تعيها فللمستأجر على ملك المستأجر ولو قطع الاشجار ثم
 راقها شافى لغيره قالوا اقلها المستأجر فعليه قيمتها لا يبيع و يرضى لغيره الا جازى فلا يترتب
 عليه احكام المبيع البات ولو اقلها الاشجار في مدة الاجارة فالصالح المثل لا اخصان عليه يمكن
 شجر المستأجر في الفساح لا يفسد و لو قطعها لمؤتمري في ملكه لا خسارة (يملك) فليس (يملك) لا يفسد
 المستأجر في الفساح (يملك) مستأجر في مدة الاجارة فله في ملكه لا يفسد و يملكه من خشبه
 ما في عرض اثنى عشر ذراعا و حواطة مائة ذراعا قال السبعان ان خشبك لا يصلح لهن في العرض فاذا كان

أزيد شبرا أو أنقص من هذا المقدار فاذن له أن يزيد ما فاقا تحل هاتلثة عشر شبرا يستحق الأجر
بالزيادة (بسم) لو قال أريد أنسا نا يكتب لي صكا فقال رجل ادفع الي شيأ فاني أجلك فدفعة اليه
وكتبه بنفسه لا يحل له أخذ ذلك الشيء (بسم) ولو استأجره لينسج له هذا الكر باس بكذا على أنه
عشرة فنسجه فاذا هو خمسة عشر لا يستحق الأجرة بالزيادة لان الطول وصف ولو استأجره لقطع
المشجرة في قرية بعيدة فذهب وتعد ر قطعها ان ذكر الد هاب في العقل يجب بقدره والا فلا (ظم)
(بسم) المستأجر اذا أخذ منه الجباية الراتبه على الدور والحوانيت يرجع على الأجر وكذا الأكار
في الأرض وعليه الفتوى (بسم) المستأجر اذا عمرو في الدار المستأجرة عمارات باذن الأجر يرجع
بما اتفق وان لم يشترط الرجوع صريحا وكذا لك القيم (فصح) وفي التنور والبالوعة لا يرجع بمجرد
الأذن الا بشرط الرجوع لان العمارة لا صلاح ملكه وصيانة داره عن الاختلال فيرقى
بالاتفاق بخلاف التنور والبالوعة استأجر مبداهل من الشهرين شهر اربعة دراهم وشهرا
بخمسة دراهم فهو جائز والاول منهما باربعة دراهم لانه لما قال شهرا اربعة انصرف الى الاول

فتعين الخمسة للثاني * كتاب ادب القاضي وهو يشتمل على ثمانية عشر بابا * باب من يجوز له
ثقل القضاء وجلس القاضي وكيفية حكمه وما يتعلق به من صاحب المجلس وأجرة الوكلاء
والكاتب ونوابه * (صت) لا يحل قبول العمل من غير اهله وان كان مستحقا لك هند ابي حنيفة
رح لانه عون للظالم على ظلمه قال استاذنا روح وفي المحيط خلاف هذا (صت) في ادب القاضي
لقاضي صدر وينبغي ان ينصب انسا نا حتى يقعد الناس بين يدي القاضي وقيمهم ويقعد الشهود
وقيمهم ويخرج من يسمى الادب ويسمى صاحب المجلس والجلواز ايضا وأنه يأخذ من المدعى
شيئا لا فيعمل له باتعداد الشهود على الترتيب وغيره لكن لا يأخذ اكثر من درهمين العدلين
الرائقين من الدراهم الرائجة في زماننا وللوكلاء ان يأخذوا ممن يعلمون له من المدعين والمدعى
عليهم ولكن لا يأخذوا كل مجلس اكثر من درهمين والرجالة يأخذون اجورهم ممن يعملون
لها وهم المدعون لكنهم يأخذون في المصرون نصف درهم الى درهم واذا خرجوا الى الرساتيق
لا يأخذون لكل فرسخ اكثر من ثلاثة دراهم او اربعة هكذا اوضحه العلماء لا تقية الكبار وهي اجور

امثالهم واجرا انكاجب علي من يكتب له الكتاب واجرا كتابهم المحاسبين والسجلات طب قبل والعملي فان
 ذلك عمل فيه دقة ولا ينبغي ان ياخذ اكثر من اجر المثل الذي ياخذ في النامس بمثل ذلك العمل
 وينبغي للقاضي ان ينصب انسا فاقدم الاول فالاول ويمنعهم عن الدخول على القاضي جملة
 ولا يترك القاضي حتى ياخذ من النامس شيئا ليركهم فيدخلوا عليه فان الدخول على القاضي مباح
 لهم وواجب على القاضي ان ياخذن لهم بالدخول واجرا هذا الباب على القاضي والبولاء لانه يعمل
 لهم لانه يمنعهم حتى لا يزدحموا عليه وعليهم (حج) واذا بعث امينا للتعديل فاجعل على المدعي
 كالصحة لفضيلتهما (شخص) لادب القاضي القاضي اذا بعث الى المدعي عليه بعلامة فعيضت عليه فاستمع
 واشهد عليه المدعي على ذلك وثبت ذلك عنده وانه يبعث اليه ثانيا ويكون مؤنة الرجالة على
 المدعي عليه ولا يكون على المدعي شيء بعد ذلك قال (صحت) فالجاء ان مؤنة الرجالة على المدعي
 في الابتداء فاذا امتنع فعلى المدعي عليه وكان هذا استحسان مال اليه للزجر فان القياس ان يكون
 على المدعي في الرجالة (ط) قيل اجرة الشخص في بيت المال وقيل على المتمرد كالسارق اذا قطع
 يده فاجرة الحد والدين الذي يحسم به العروق على السارق لانه المسبب ولو ذهب الى باب
 السلطان وذهب بقائل لاخصار خصمه فاخذ منه زيادة على الرسم يرجع الخصم على المدعي بتلك
 الزيادة ان ذهب الى باب السلطان ابتداء وان ذهب الى القاضي والا وعجز عن استيفاء حقه في
 المحكمة لا يرجع ولو امر القاضي رجلا بملزمة المدعي عليه لا يستخرج المال ويسمى مؤنة على
 المدعي عليه وقيل على المدعي وهو الاصح (شط) (حج) المذكي ياخذ الاخر من المديعي وكل المعلوم
 للتعديل (عك) قضي في ولايته ثم اشهد على قضاة في غير ولايته لا يصح الا شاهد باب من يشترط
 حضرته لسماع البينة والعضاء عليه ومن يصلح بخصا ومن لا يصلح (فتح) (استحق المبيع بالبينة
 ورجع المشتري بالبينة على البائع فاقام عليه البائع بينة على ان هذا الجمار فتح عندني لا يسمع بينته
 (بم) فيه خلاف المسألة (شخص) يقبل بينته (ط) احتحق العبد من يد مشتريه بالملك المطلق
 على يائه فاقام البائع ابينة انه نتج في ملك من امني قبلت بينته اذا اقامها بحضرة المستحق
 وكل اذا اقام البائع بينة انه نتج في ملك بائعي من امته فشرط عياد رج حضرة المستحق لقبول البينة

وقيل لا يشترط وبه اختلف السرخسي وقيل على قياس قولنا المبيعة الرخ واني هو وصف ربح الاول
لا يشترط قال (بعض) وهو الاظهر والا شبه وعندهما يشترط (بعض) اذا قام البائع بينة ان المبيع
وصل اليه من جهة المستحق يشترط حضوره لقبول البيعة هو المختار (قصر) ادعى ان دخل على
المشتري ان هذه الدار المشتراة في اجارتي فقال المشتري في سحت الاجارة ثم اشترى بها والبائع غائب
يتمكن المشتري من اثباته لك بالبيعة (ثم المرحوم على آخره) فمالوا فاميت بيعة عليه ثم اقربت قبل
القضاء ان القرض ملك زوجي وانا وكيله بالاقرض لا يقضي بهذه البيعة للزوج لا انها قامت على
غير خصم لان الوكيل بالاقرض ليس بخصم (فما كان ادعى على وصي لقيط شيئا والقيط غائب لا يمكن
تجديفه بالنسب لا يصح دعواه لان حضرة الصغير شرط في الدعوى عليه ليشار اليه (ثم المرحوم)
البيعة على خصم بالباين فاجزى القاضى قضاها ودفعا ابدا عليه ووكلا ابنه بتلك الدعوى فله ان
يقضى بتلك البيعة التي قامت على المبيع قال استاذ نازح ولا يشترط حضوره رب الدين في سماع
بيعة المحبوس على افلاسه (مستفك) وابو حامد والبرغري في وصايا السامع الصغير فيمن ترك
زوجة وابنا فاخل الا ين كل التركة وغاب ثم ادعى رجل على الميت دينا فانتصب الزوجة خصما عن
الميت وان لم يكن في يد هاشم (عك) لا تنتصب الا اذا كان في يد هاشم قال استاذ نازح والصواب
هو الاول (ط) في دعوى العين انما تنتصب احد الورثة خصما عن الميت لاذ كان العين في يده والا فلا
وفي دعوى العين ينتصب خصما وان لم يصل اليه شيء من التركة (فص) ادعى على الميت دينا وادعى
على ورثته وليس في ايديهم شيء ثبت ذلك باقرار المدعى تقبل البيعة ويحلف الورثة على العلم وكذا
لو لم يكن للميت مال متروك تقبل البيعة ويحلف الورثة على العلم لان الساجدة الى اثبات الدين دون
استيفائه (ن) وعن الفقيه ابى جعفر انه يسمح البيعة قبل ظهور المال ولا يحلف الورثة الا عند الظهور
وبه ابو الليث (بعض) ادعى على الميت دينا فمات قبل ان يقرض له من البيعة انتصب لان الميت ابنا لا تندفع عنها
الخصومة بدون البيعة (بعض) قل لا يكون الانسان خصما في البيعة ولا في اليهين ولو اقر به لا يجبر
ولكن لو دفع جاز (ص) امكن ادعى انك اشتريت هذا العبد من وكيل فلان فاقرا المشتري بالشراء عا الوكيل
غائب لا تقبل بيعة المدعى انه كان وكيله بالبيع ولا يحلف به ولو اقر به لا يجبر عليه ولكن لو دفع جاز وقد

لا يكون حصاني البيعة ولا في اليدين ولكن لو اقره بحره عليه (صحيح) كس ادعى عند في يد رجل فانكر
 دعواه فصالح رجل مع المدعى على دراهم ودفعها اليه على ان يكون العبد له ثم جاء المصالح الى دى
 اليد واقام بيعة على ان العبد كان للمدعى واراد احد ولم تقبل بيته ولم يحلف عليه كس لو اقر
 ذواليد بزمرد مع العبد الى المصالح ويكون المصالح بمنزلة المشتري ويص محمد روح انه لا تقبل البيعة
 ولا اليدين ولكن لو امر بوجده باقراره وقد يكون حصاني اليدين ولا يكون حصاني البيعة كس
 اشترى عبد او قصه ثم اقر انه لغير النافع فلا ين ملان ودفعه الى المقر له ثم اقام بيعة انه كان للمقر له
 ليرجع بالنس الى النافع لم تقبل بيته ولكن له ان يحلف النافع بالله ما كان للمقر له فان نكل رد النس
 وعد يكون حصاني المشقة دون اليدين وعلى هذا عشر مسائل واكثر منها ادعى عند بين في يد رجل
 وانكر ثم صالحه من دعواه على احد هما بعبه ثم اقام بيعة ان العبد بين كان له ان ياخذ الآخر ولو
 اراد ان يحلف ذاليد ليس له ذلك ومنها ان الوكيل بالشراء ورد المنيع بالعبث فقال النافع رضى الامر
 به تقبل البيعة عليه على رضاء الامر وليس له ان يحلف الوكيل ومنها الوكيل يطلب الشفعة ادعى
 عليه المشتري ان الموكل سلم الشفعة تقبل بيته ولا يحلف الوكيل عليه ومنها الوكيل يقص الدس
 ادعى عليه المدعيون انه اوفى رضاء الكيس دمه واقام بيعة عليه تقبل ولا يحلف الوكيل بالهلم اذ لم يكن
 له بيعة ومنها انه ادعى على رجل انه وصى الميت تقبل بيته ولا يحلف المدعى عليه ومنها انه ادعى
 ادعى انه وكيل فلا فانكر تقبل البيعة ولا يحلف ومنها انه ادعى ان فلانا الميت اوصى الى
 والي هذا فانكر تقبل البيعة عليه ولا يحلف ومنها ان الاب ادعى على ابنه الصغير حصم نبي
 صاع البيعة دون الثمن ومنها ان من ادعى على ميت مال او حق من الحقوق وقد تم وصيه الذي
 ليس بوارث الى الحاكم فليس له ان يحلفه لان الله بين لزجاء الكول والكول بدل او لغيره وليس
 للوصى ولا للاماني حق الصغير ذلك (ط) ولو كان الوصي وارثا يحلف لانه يملك الدل في حصته
 بمثل شمس الاسلام الاور حنن عن احياط عبد القيات الثامن وخاتمت الثالث وهي لا صحابة
 الثيات ان يطلو هاتين رخصه فقال ان كان عين ثيابهم عند هاتلهم الطلست ولاخذ قال اسنادنا
 روح وفيه بطلان المسئلة الخيمسة معروفة ان العاصم والمودع والمستأجر والمودع والمستعير من

تغير المالك لا يكون خصمها لدعى الملك المطلق ولكن الصواب ما اجاب به شمس الاسلام وبه كان يقتضى
(تج) فحين رهن متاع غيره بغير اذنه فوجد المالك فى يد المرتهن له ان ياخذ منه ووجهه ان
للمالك ان ياخذ ملكه ايضا وجده وله ان يحتال بما قد رعليه من المحيلة حتى يصل الى حقه فله
ان يطلب ملكه من مودع وعاصب او مرتتهن وغيرهم الا اذا اثبت ذواليد بانه مودع فحينئذ يندفع
عنه الخصومة فاما قبل دعواه فجوابا لمقتضى ان للمالك طلب ملكه منه * باب ولاية القاصى وتصرفه
على الغير * (شبه) للقاضى ولاية اقراض اللقطة من الملتقط واقراض مال الغائب وبيع منقوله
اذا خاف التلف وهذا اذا لم يعلم بمكان الغائب اما اذا علم فلا لا نه يمكنه بعثه الى الغائب اذا خاف
بالتلف قلت وهذا يدل على ان للقاضى ان يبعث مال الغائب الى الغائب اذا خاف التلف وفى
تتمة (صغر) الاب اذا كان مسرفا مبذرا للمال فللقاضى ان ياخذ مال الصغير من ابيه ويضعه على
يدى عدل الى وقت حاجة الصغير او بلوغه (ط) على الرواية التى يجوز بيع الاب الذى هو فاسد
عند الناس فنقول ولك الصغير يؤخذ الثمن منه ويوضع على يدى عدل (فصح) الاب والوصى باع مقار
الصبي فراءى القاضى نقض البيع اصلح للصغير له ان ينقض قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
روح له ان ينقض قال امتاذا فارجح اطلاق الجواب فى كتابنا لما فروع فى الاب والوصى تنقيص على
ان الاب والوصى وان كان مصلحا فللقاضى نقض بيعه اذا راجى المصلحة فيه * باب ما ينقض به القضاء
دالوما لا ينقض * (خج) قضى بملك الارض بشهادة القرويين ثم جاء الاصول ففى بطلان قضائه بشهادة
القرويين خلاف فمن قال القضاء يلغى بشهادة الاصول بطلان من قال يلغى بشهادة القرويين لا يطل
(فعظم) ادعى ارضا فى يد رجل ارثا من ابيه فنقض له بالبينة العادلة ثم قال اشترى بها من ابيه
بطل القضاء بقوله (عمت) وابو حامد اشترى ببيعة من زيد وباعها من عمرو ثم استحق منه بالملك
المطلق بالبينة والقضاء ثم اقام عمرو بينة ان المستحق كان اقربا قبل دعوته ان هذه البيعة ملك لزيد
المذكور فليس للقاضى مطالبته ببيان كيفية الوصول اليه من جهة زيد ووجب على القاضى تسليم
البيعة اليه وعن (حمز) ايضا ادعى على رجل ببيعة فى يد دوا اقام بيته وقضى له فاخذها وباعها
من انسان ثم ان الملقى عليه يدعى ان هذه البيعة كانت لفلان فباعها من رجل واشترى بها من

ذلك الرجل وان المقضى له قد كان اقرب من دعواه فان هذه الضيعة ملك ذلك المبتاع الاول واقام
 بيته على المرافعة ذلك فهل الدافع على غاية الصحة وليس للقاضي ان يسأله بعد صحة الدافع من منبه
 الوقوع في ملكه لانه دافع وليس بملك محتمل (عليك) الا حاجة الى طوالة القاضى عن طريق الوقوع
 في ملكه قلت وهل الجواب والمثاله يدل على ان الدافع الصحيح بعد القضاء مسموع شرعا (عليك)
 ولو ادعى بعد الحكم بالبيينة ان المقضى له قد كان القابل ان هذا المجلد في ملكه غير وفليس هذا الدافع
 صحيح ما لم يدعى تلقي الملك من جهة منسوبة ولو كان ليس للضفتى ان يزيد في الجواب على قوله
 ليس بدفع صحيح الا فقلوا حتمى المقتضى بزيادة الوكلاء والمقتضى اذ دعوى تلقي الملك من جهة عمز او
 كاذب بالصحة الدافع قال اجتاز ذلك راجع في هذا الجواب (عليك) الى اصل المسئلة يدل على انه لو كانت
 الدار في يد انسان فزعم رجل آخر ان لها ملكك فلان لا ملكك قد عدل اليها ثم ادعى انها بعد ذلك على
 ذى اليد ملكا مطلقا لنفسه للقاضى ان يسمع دعواه او قد اجاب (عليك) بخلاف هذا ان ابراهيم فاض
 قضى في حادثة ثم ظهر له خطؤه يعجب عليه ان يوقض قضاء (ضفت) هذا اذا خالف قضاء الاجماع
 او النص او السنة اما اذا كان كل واحد من متبجبا لا اجتهد لا ينقض وفيه شك عند عمر رضى (ط) ان
 كان خطأ لا يختلف فيه الفقهاء وهذا المقتضى لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
 (ط) ادعى عليه دارا فادعى المقتضى عليه الصلح ولا بيينة له فقضى القاضي للمدعى بالدار ورواها
 من رجل ثم ان المدعى عليه ادعى ان يحلف بحلفه على ما يليق ما يليق من ادعى له في الدار قبل
 وقضاة لك بها فله ذلك فاذا خلق وشكل الكون للمدعى عليه لا يختار ان شاء اجاز البيع واحل الممن
 وان شاء ضمنه على الهتل بخارج ادعى المدعيون الا يبرأ بعك القضاء بالمدين عليه بالبيينة فاكثر الدائن
 وحلفتم قائم المدينون بيينة بالبراءة قبل القضاء يفتح ضمن خمس الاسلام الا ورجل يدى استحق
 عثمان على هذا الموضع من ود ايا الملك المطلق بالبيينة والقضاء وقبضه وباعه من آخر وسلمه اليه
 ثم ادعى عليه الرحمن دعوى على عثمان ليأخذ ملكه واليمن الجحد ودعى اليه يسمع دعوى الدافع على
 عثمان وعنه ادعى عينا وقضى له ثم اقر ببعض ذلك العين للمدعى عليه لا يبطل دعواه والقضاء في الباقي
 (ط) قضى القاضي بالدار والبناء بالبيينة ثم قال المقضى له ليس البناء له وانما هو للمدعى عليه ولم

يُزَلُّ بِهِ فَهُوَ أَكْبَرُ آيَاتِ الشَّهَادَةِ وَلَوْ قَالُوا لَمْ يَلْمِزْهُ عَلَىٰ مَلِكِهِ لَمْ يَكُنْ أَكْبَرُ آيَاتِهِ إِلَّا قَضِيَّةٌ وَفِي رِوَايَةٍ
شَهَادَاتُ الْأَصْلِ مَجْرُودَاتُ الْقَضَى لَمْ يَلْمِزْهُ عَلَيْهِ أَكْبَرُ آيَاتِ الشَّهَادَةِ بِطَلَبِ الْقَضَاءِ
* بَابُ الْقَضَاءِ بِشَهَادَةِ الزَّوْرِ وَالْمَكُولِ مَعَ كَذِّبِ الْمَدْعَى * (فَع) ادْعَى عَلَيْهِ جَارِيَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْهُ وَكَانَ
فِي كَفْرِ فَخَلَفَ فَنُكِلَ فَقَضِيَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَيْكُونَ تَحِلُّ الْبَيْعِ بِقَوْلِهِمْ هِيَ دِيَانَةٌ وَقَضَاءُ كَأَنَّ الشَّهَادَةَ الزَّوْرَ (شَمِي)
لَا تَحِلُّ لِأَنَّ الْحِلَّ ثَبَتَ فِي الشَّهَادَةِ لِحَدِّ يَشْتَرِي عَلَى رِضَى شَاهِدٍ أَكْبَرُ وَحَدِّ كَفَلٍ يَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِهِ (نَسَمَا)
قَضَى فِي السَّلَامِ أَوْ الصِّرَفِ بِشَهَادَةِ زَوْرٍ يَشْتَرِي طَرَفُ قَضَى زَائِلٌ وَبَلَدُهُ الْغُرُوبُ فَتَحِلُّ الْقَضَاءُ لِلْحِلِّ
لِأَنَّ الْقَضَاءَ انْتِشَاءٌ بِالْعَيْتِ بِيَتَهَمُ قِيلَ لَا يَشْتَرِي طَرَفُ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ إِذَا قَضِيَ بِالنِّكَاحِ بِشَهَادَةِ زَوْرٍ يَشْتَرِي
أَحْضَرُوا الشَّهَادَةَ وَقَدْ قَضَى الْقَضَاءُ لَا نَشَاءَ وَقِيلَ لَا * بَابُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ * يَنْهَسُ الْأَصْلَامُ
أَلَا وَنَحْنُ فِي أَقَامِ بَيْنَةٍ عَلَى دَاوُدَ بْنِ رَجُلٍ قَالُوا لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ لَا تَسْمَعُ شَهَادَتَهُ لَا نَهَ إِقْرَافَ بِمِلْكِيَّةِ هَذَا
وَالَّذِي قَبْلَ شَهَادَتِهِ لَا يَحِلُّ الشَّاهِدُ يَنْكُرُ وَلَوْ أَقَامَ بَيْنَةً بِهِ لَا تَقْبَلُ وَلَوْ قَالَ ادْعَى هَذَا الشَّاهِدَ هَذَا الَّذِي
رَأَيْتُ نَفْسَهُ قَبْلَ شَهَادَتِهِ لَا يَحِلُّ الشَّاهِدَ عَلَيْهِ وَلَا يَلْمِزْهُ عَلَى هَذَا الْعِلْمِ وَلَوْ أَقَامَ بَيْنَةً عَلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ خَاصَمٌ عَلَيْهِ
عِنْدَ الْقَاضِي يَبْطُلُ شَهَادَتُهُ (فَع) خِلَافُهُ وَالْأَوَّلُ مِنْهُ عَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ (عَلَيْكَ حَمْدٌ) شَهِدَ فَجُوحُ
فَمُ شَهِدَ بَعْدَ خَمْسِينَ سَنَةً فِي تِلْكَ الْحَادِثَةِ هُنَا ذَلِكِ الْقَاضِي لَا تَقْبَلُ (عَلَيْكَ حَمْدٌ) الْمَرْكُ إِذَا قَالَ عَدَلْتُ فِي
الظَّاهِرِ فَلَيْسَ بِتَعْدِيلٍ وَلَوْ أَطْلُقَ كَانَ تَعْدِيلًا * بَابُ الْقَضَاءِ فِي الْمُجْتَهِدَاتِ وَمَا يَتَّصِلُ بِهِ * (فَع) عَلِيٌّ السَّغْنُ يَدُ
زَوْجَتِ نَفْسِهَا بِغَيْرِ أَذْنٍ وَلِيهَا فَعَجَزَ الزَّوْجُ عَنْ آدَاءِ الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ فَلَوْ أَلَدَهَا أَنْ يَطْلُبَ مِنَ الْقَاضِي
الْفُرْقَةَ بِاعْتِبَارِ الْعِجْزِ (فَمَج) لَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يَقْضِيَ بِالْفُرْقَةِ بِسَبَبِ الْعِجْزِ عَنِ النَّفَقَةِ وَاجَابَ هُوَ مَرَارًا
فَمِنْ غَابَ عَنْ أَمْرَاتِهِ وَتَوَكَّلَ بِالنَّفَقَةِ أَنَّهُ لَوْ قَضَى بِالْفُرْقَةِ بِسَبَبِ الْعِجْزِ عَنِ النَّفَقَةِ يَنْفَلُ قَالَ وَإِنَّمَا
فَرَّقْتُ بَيْنَ الْجَوَارِيَيْنِ لِأَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَهُمَا وَالشَّانِعِي رَحِمَهُ فِي حُلِّ الْإِقْدَامِ عَلَى الْقَضَاءِ فَعِنْدَ مَا لَا يَحِلُّ
وَلَا خِلَافَ فِي الْإِقْدَامِ فَالْجَوَابُ الْأَوَّلُ جَوَابٌ عَنْ حُرْمَةِ الْإِقْدَامِ وَالثَّانِي عَنْ النِّفَاقِ مَعَ حُرْمَةِ الْإِقْدَامِ
عَلَيْهِ وَلَا يَشْتَرِي أَنْ يَكُونَ الْقَاضِي شَفْعَوِي الْمَذْهَبُ لَا نَهَ لَا خِلَافَ فِي نِفَاقِ الْقَضَاءِ (عَلَيْكَ) لَا يَنْفَلُ
الْقَضَاءُ بِسَبَبِ الْعِجْزِ عَنِ النَّفَقَةِ عِنْدَ مَا حَتَّى يَقْضِيَ قَاضٍ آخَرَ بِتَنْفِيذِ قَضَائِهِ (فَمَج) أَبِ الصَّغِيرِ مَعَ امْرَأَةٍ
الصَّغِيرِ إِذَا ارَادَ الْفُرْقَةَ فَالْجَمِيلَةُ فِيهِ أَنْ يَقْضِيَ بِالْفُرْقَةِ بِسَبَبِ الْعِجْزِ عَنِ النَّفَقَةِ أَوْ لَانِ النِّكَاحُ كَلَامٌ

بلفظ الهبة أو بغيرولي فينقل للقاضي فله الولاية الا ترى ان القاضي يفسح النكاح لغير البلوغ
 وهذا يؤيد جواب (فتح) العجز من الاتفاق لا يوجب حق القراق وقال الشافعي راح لها ان تطلب
 من القاضي ان يفرق بينهما ويكون ذلك فسخا وعلى هذا الخلاف اذا عجز عن ايماء المهر المجل فان ابرق
 وهو شفيعي المد حسا نقل قضاؤه عند الكل وان كان القاضي حقيقيا لا ينبغي له ان يقضي بخلاف مذهب
 الا اذا كان مجتهدا وقع اجتهاده عليه ولن قصي بخلاف رأيه من تغيير الاجتهاد فعن الشيخية رحم
 في نفاذ قضاؤه روايتان وكل الى كل فصل مجتهد وان امر شفيعيا فقصي وهو غير مأمور بالا استخلاف
 او ما مور تكن المأمور والقاضي احد شيئا لا يتقل قضاؤه عند الكل لان قضاء القاضي فيما ارشئ باطل عند
 الكل وان لم ياخل شيئا مفروق المأمور جاز تفريقه وان كان الزوج عاتبا فقامت البيعة ان زوجها
 انعائب عا جز من النفقة وطلبت التفريق منه فان كان القاضي حنфия نقل ذكرناه وان كان شفيعيا
 وفراق بينهما قال اية سر محمد جاز تفريقه لانه قصي في فصلين مجتهد بين العجز والعينة وعندنا لو قصي
 على الغائب ينقل قضاؤه في اطهر الروايتين عن الشيخية رحم (ظمر) لا ينقل لان القضاء على الغائب
 انما يجوز عند الشافعي رح وينقل في احدي الروايتين عن الشيخية رحم اذا ثبت المشهود له وبها
 لم يثبت العجز عند القاضي لان المال غادر ورائع غفسي يصير الغائب غنيا ولا يعلم الشاهد لما بينهما من
 المسافة فكان مجارفا في شهادته فاذا علم القاضي بذلك لا يجوز قضاؤه (فن) عاتب من امرأته
 رهيبة منقطعة ولم يحلب نفقته فرغت امرها الى قاض فكتب الى عالم يري التفريق بالعجز عن النفقة
 ففرق بالعجز من النفقة يقع الفرقة ولو كان له ههنا عقار ومتاع واملاك يتحقق العجز لانه لا يجوز
 بيع هذه الاشياء للنفقة اذا لم يكن من جنس النفقة لانه يضمن القضاء على الغائب فكذلك ذكره
 في (ط) ثم قال وثيقه نظروا الصحيح انه لا يصح قضاؤه فان رفع قضاؤه الى قاض ختفي المذهب فاجاز
 قضاءه قال الصحيح انه لا ينقل (فع عمت) زادوا في وجه الامام عن اوقاف المسجد دارا وحكم حاكم
 بذلك لا ينقل وعن المشايخ ما يدل على خلافه (طفن) قال الرجل والمرأة مازن وشريم بالغ طبعي
 وفيه اورد ميتا عليه اختلاف المشايخ ولو قضى قاض بصحة هذا النكاح ينقل ويصح ثم قال ودلت المسئلة
 على ان قضاء القاضي في مثل هذه المجتهدات التي فيها اختلاف المتأخرين صحيح وان لم يعرف

ثم فيها اختلاف المتقيد مابين (فع عك) القاضي المقلد اذا قضى على خلاف مدعيه لا ينقل (ط) اختلاف
الروايات في قاض محتل اذا قضى على خلاف رأيه (شص) لو قضى قاض يماري عن سعيه
بين المسيب ان دخول المحلل بها ليس بشرط اللحل الاول لا ينقل قضاؤه فان شرطته ثبتت بالآثار
المشهوره * باب القاضي يقضي بعلم نفسه * (بسم) للقاضي ان يقضي بعلم نفسه بالوقف وكذا
ان كان مدعي الوقف منصوباً من جهته له ان يقضي بعلمه * باب ما يكون حكماً من القاضي وما
لا يكون وما يجوز قضاؤه بيمينه قامت عند القاضي الميت * (تج) قامت اليمينه عند القاضي على رجل
ليحقي فقال لمتما اقمه واطلب الذهب منه فهو حكم عليه (فع حم) الحبس بعد اقامة اليمينه بالحق
قضاء منه وفي نفقات هل الكتاب امر القاضي بحبس المدعي عليه قضاء منه بالحق (طظم) في دعوى
العين اذا قال القاضي بعلم سماع اليمينه ادفع هذا المخل ودلك على لا يكون حكماً وينبغي ان يقول
حكمت بهذا المخل ودلك هذا المدعي ثم قال (بم) والصحيح ان قوله حكمت او قضيت ليس بشرط
وقوله ثبت عند ي يكفي وكذا اذا قال ظهر عند ي اوضح او علمت فهذا كله حكم هو المختار (فع
عك) اقام المدعي يمينه على ان هذا الضيعة التي في يد ملكه فطالبه القاضي بالنجواب
فاستمهله المدعي عليه فاسهله القاضي خمسة اشهر وسلم الضيعة الى المدعي ختي ياتي بالدفعة
ثم اتى بدفع غير مسروع ومات القاضي قبل ان يقول حكمت فذلك التسليم حكم منه وليس للمدعي
عليه ان يمنعه من التصرف وان يطالبه باعادة الك عوى وعن (حم) مثله وابلغ منه (عك) ان
ارتاب القاضي الثاني في دين الاول او علمه وفقهه فما احسن ان يطلب الاعادة وقال يوز
امر القاضي بتسليم بعض المدعي او كله بعد اقامة اليمينه العادلة حكم منه بان الضيعة للمدعي
* باب الاستحلاف * (بسم فع) وجب اليمين للمدعي بعد الانكار وعدم اليمينه فقال اسقطت اليمين
او حقي في اليمين او قال ان لم اقم اليمينه الى وقت كذا فقد اسقطت اليمين او حقي في اليمين لا يسقط
وله ان يحلفه (فع) ادعى عليه ضيعة ولا يمينه له فطلب يمين خصمه فقال ان المدعي اقرانه لا حق
له في هذه الضيعة فطلب يمين المدعي له ان يحلف بما يدعى عليه من الاقرار في الجامع الا صغ
قال ابو نصر البوسني فحين ادعى على آخر اقراره بالحق وانكر المدعي ما ادعى به القاضي بالله ما اقر

له بكل ار كذا وقال أبو القاسم الصقار ليس له الا ان يحلفه بالحق الذي ين عليه بالله ماله عليه
 كذا او كذا الان حقه هذا دون غيره واطلق في (حب) فقال ولا يمين في دعوى الاقرار (شمر)
 يستحلف في دعوى الاقرار بالنكاح قال استاذنا ربح ولعل الاختلاف في اليمين في دعوى الانفraz
 بناء على اختلاف المشايخ في صحة دعوى مجرد الاقرار (ط) في صحة دعوى الملك بسبب الاقرار
 اختلاف المشايخ ومساائل الكتب فيها متعارضة قال استاذنا ربح ولكن مع هل الجواب (فتح) انه
 يحلف المدعى بسايد عن عليه من الاقرار صحيح فقد ذكر في محاضر (ط) انه اشار في الجامع ان
 دعوى الاقرار اتمالا يسمح لاثبات الاستحقاق بالاقرار اتمالا بطلان الدعوى في مقام الدفع
 صحيح واذا صح دعواه في مقام الدفع صح استحلاله بخلاف الاستحلاف المدعى عليه في مقام الالبات
 على بعض الاقوال (شمر فتح) حلف المدعى عليه بطلت المدعى بيمينه بين يدى القاضي قبل استحلاف
 القاضي فهل ليس بتحليف لان التحليف حق القاضي سيف الائمة السائل للمدعى بينة عادلة
 خاصة بخير بين الاستحلاف وتبين اقامة البينة الا اذا كان قال للقاضي لي بينة حاضرة فانه لا يجليته
 الى الاستحلاف (شمر) ان علب في طه انه ينكل فله ان يحلفه وان غلبت في طه انه يحلف
 كاذبا لا يغدر في التحليف (سبح) وغيره سمعت المرأة من زوجها الفظة الكفر وهو يحسد فلها ان
 تحلفه (شمر كض) طالبت زوجها بالامهر فاقول لا شيء لي وانها اقوت بك ولا يمين لي على
 اقرارها فله ان يحلفها (بشر) ادعى على آخر انه وطئ خاريته وحملت منه وادعى النقصان فهل
 السبب والامر هو ان دخول فله ان يحلفه ولو حلفت المدعى عليه فله ان يطلب من القاضي تعزير المدعى
 ولو اقام المدعى بينة فله قيمة النقصان (بشر) ادعى القاضي عليه بالمال فقال اقام عسرو المدعى يعلم
 العسار في وهو منكرف فللقاضي ان يحلفه على ذلك قال استاذنا ربح وهذا الخبر رخص (ط) فيه اختلاف
 المشايخ ان القائل قول المالك في العسار او قول رب الدين ولو اشترى خارية من رجل فادعت
 امرأته انها اشترى بها مائة قبل هذا ولا يمين لها فلها ان تحلف المشتري على العايم (فتح) اختلاف
 المتبايعان في صحة العقد وفساده فتبين ان يكون القول قوله لكن مع اليمين قال استاذنا ربح واما
 كنيت هذا الا انه لا يلزم ان يكون القول قول الاثنان مع اليمين وكثير من المواضع يكون القول قوله بدون

الييمين منها (ط) قال الوصي لليتيم انفق عليك كذا من ماله وذلک نفقت مثله او قال ترك ابوك
 رقيقا فانفقت عليه من ماله كذا ثم مات او ابق وقال الصغير ما ترك ابني رقيقا او قال الوصي
 اشتريت لك رقيقا واديت الثمن من ماله وانفقت عليه كذا فهو مضد في ذلك كله مع اليمين
 قال (بم) الا ان مشائخنا كانوا يقولون لا يستحسن ان يحلف الوصي اذا لم يظهر منه خيانة ومنها
 (شط م) عن محمد بن قاض باع مال اليتيم فردوه المشتري عليه بغيب فقال القاضي ابرأ تني منه فالقول
 قوله بلا يمين وكذا لو ادعى رجل قبله اجارة ارض لیتيم واراد تحليفه لم يحلف لان قوله على وجه
 الحكم وكذا في كل شيء يدعى عليه عن ابي يوسف راح ادعى الموهوب له هلاك الموهوب عند ارادة
 الواهب الرجوع فالقول له بدون اليمين ومنها لو قال الواهب شرطت لي عوضا وقال الموهوب
 له لم اشترط فالقول له بدون اليمين ومنها اشترى العبد شيئا فقال البائع انت محجور وقال العبد
 انا ما ذون فالقول له بدون اليمين ومنها اشترى عبد من عبد شيئا فقال احدهما انا محجور وقال
 الآخر انا وانت ما ذون فالقول له بدون اليمين (حسن) ومنها اشترى لابنه الصغير دارا ثم اختلعا مع
 الشفيع في الثمن فالقول للاب بدون اليمين (ن) ومنها اذا اشترى دارا فجاء الشفيع وانكر ما اشترى
 الشراء وقال انها لابني الصغير ولا بينة للشفيع لا يحلف المشتري ومنها في ادب القاضي اقروص
 بالنفقة على اليتيم او القيم على الوقف ومال الضبي والوقف في يده وانحذرك من الامناء بمثل ما يكون
 في ذلك الباب قبل قوله بلا يمين اذا كان ثقة لان في اليمين تنفير الناس عن الوصاية فان اتهم قيل
 يستحلف بالله ما كنت خنت في شيء مما احدثت به وقيل ينبغى للقاضي ان يقدر شيئا فيستحلف عليه
 وكذا اهل ايم من ادعى خيانة مطلقة على مودعه قيل لا يستحلف حتى يقدر وقيل يستحلف بالله ما خان
 فيما ائتمن فان حلف برى وان ثكل يحرم على بيان قد رما ثكل عنه هذا كله بهذه العبارة في (شط فح)
 حلف (ادعى المديون الا يصال فاكثر المدعى ولا بينة له وطلب يمينه فقال المدعى اجعل حقي في
 الحسن ثم استخلفني فله ذلك في زماننا (حسن) قال المدعى عليه للوكيل بالخصومة قد اقررت في
 غير مجلس الحكم ان موالي متعنت لا حق له قبلك فصرمت معزولا فانكر الوكيل ذلك فله ان يستحلفه
 (عمت) قال في حال مرضه ليس لي شيء في دار الدنيا ثم مات عن زوجة وبنت وورثة فللورثة

ان يعلموا روجته وابنته على انه مالا تعلمان شيئا من تركه المتوفى بطريقه وطريقه ان يعينوا به ان
 ما يدعون (بمع) ناع الوصي بعد افا دعى المشتري ميا ولا يبيته له يحلف الوصي على البتات والركيل
 على العلم لان العبد في يد الوصي فيعلم بالعيب طاهر الخلاف الوكيل (بمع) ادعى رجل
 على مشتري العين انه له ورثة من ابيه فقال المدعى عليه انك قد بيعته من بائعي قبل شرائي منه
 ولا يبيته له فله ان يحلف المدعى بالله ما بيعته من بائعي قبل شرائي منه قال استاذ فارج وفي الزيادات
 ما يروى انه لا يستحلف (بمع) في دعوى المداور واقامة السينتر لوان ذالميل طلب من القاضي
 اختلاف المدعى ما تعلم اني بنيت ببناء هذه الدار لا يحجب القاضي وهكذا الجواب (شبه) ادعى
 ارض دار في يد رجل واقام البيعة فقبل القصاص ادعى المدعى عليه على المدعى انك اقررت ببناء هذه
 الدار لي واقرت قبل بيعته عليه ولم ان يحلف على اقراره ان لم يكن له بيعة لان في دعوى ارض الدار
 ورقتها والقضاء بذلك يخل البناء (شرح) ادعى عليه انه سعى الى السلطان واحد منه يسعاه كذا
 وانكر فلما حكم ان يعلمه على ذلك ولو اقام ذلك بيعة فله ان تقبل (بمع) ادعى ارضا را ثا من ابيه
 فقال ذو اليد نعم لكن يصح ابيك فلان باعها مني بعد موته حال منكر فأنكر وصاية فلان من ابيه
 وبيعه او انكر احد هما واقر بالآخر فله ان يحلف على ذلك # باب الحس والافلاس والشهادة على
 الافلاس واليسار # (فتح) سيجان القاصي على رجلا من المشجوزين حبسه القاصي يدس عليه ثوب
 الدين ان يطالب السجان باحضاره (بمع) ادعى على ابنته مالا وامر القاصي بحبسها فطلب الاب
 منه ان يحبسها في موضع آخر غير السجن حتى لا يضيع عوصه بحسبه القاصي الى ذلك وكذا في كل
 مدعى مع المدعى عليه (بمع) ادعى عليه ديون لجماعة لوان احد ثمانية ولا خير احد عشر ولا احو عشر
 فحبسه صاحب الثمانية في المزم خمسة ايام فكل واحد من الباقيين ان يحرقه من المزم ليكتسب
 بقدر نصيبه (بمع) المحبوس بالدين اقام البيعة على افلاسه فان ادرب الدين ان يطلقه قبل
 القضاء بافلاسه والى المحبوس ان يخرج حتى يقضي بافلاسه بحسب ما القاصي لقضاء به حتى لا يعيد
 رب الدين ثانيا قبل ظهور عا (فتح) فقه حقه دين وله كتب على بعضها عن استاذ واصلح
 بعضها بنفسه فهو ميسر في حق قضاء الدين حتى يلقه المحبس وان كان فقير في حق الصدقة

ووجوب الزكوة ولو كان له قوت شهو يباع عليه وهو لموسى واذا انما لانباع عليه قوت يخدم (ط)
 ولو كان له عقار يحبس المبيع وان كان لا يشتري الا بثمن قليل (سطحجت) فان اخبر القاضي ثقة
 بحاجة المحبوس لخلاد لكن المحضرة الحظم ولم يمنع لزومه في الرواية الظاهرة فان غاب وظهر
 اعساره اخل منه كفيلا وخلاه اطلقه ابو يوسف راح في رواية ابن سماعة وفي آداب القاضي فان غاب
 ومضت فيه الا فلاس اقام المحبوس البيعة على الفلاس ولما قال القاضي عنه فوجد مفسدا خلاه بكفيين
 ولا يمتد نظر حضور المحضم ولم ير لي انه اذا لم يغيب هل يشترط حضوره وقال (قبح الظم) لا يشترط
 حضوره (ط) واذا قامت البيعة على افلاس المحبوس لا يشترط لسماعها خضرة رب الدين لكنه ان كان
 حاضرا او وكيله فالقاضي يطلقه بحضوره وان لم يكن حاضرا يطلقه بكفيين (يتمح) اذا لم يجد
 المحبوس كفيلا هل اخلى القاضي سبيله فقال لا بد وان الكفيل (سبح) عن ابي بكر بن حامد اقام
 المحبوس بيعة على اعساره ورب الدين بيعة على اعموس ولم يبينوا مقدار ما يملك قبلت شهادة تهم
 لان المقصود منها اثبات ذوام الحبس عليه قال ولو عينوا مقدار ما يملك لم يمكن قبولها لانها قامت
 للمحبوس وهو متكرر والبيعة متى قامت للمتكبر لا يقبل وقولهم انه موسر ليس كذلك فيقبل بخلاف
 ما اذا اقام الشفيع بيعة على ان الشفيع نصيبا في الدار التي بجانب الدار المبيعة او في الدار المبيعة
 فانها لا تقبل في (ط) وشرح الجامع الصغير للمحبوس اقام المحبوس بيعة باعساره والدائن بيعة عليه
 انه موسر يقبل القاضي الدائن وان لم يبينوا مقدار ملكه يخل في الحبس * باب ما يصير
 مقضيا به ويدخل في القضاء وشهادة والد دعوى من غير ذكر * (فع غلث) ادعى على رجل غيبة
 فاقام بيعة فاقره واليدل انه لا حق له فيها فسامها القاضي الى الدائن ثم ادعى المقر ان ارتفاعها الى
 ويدل رتھا يدل وييسمع منه ان كان غاصبا فان روح والزرع يدخل في الاقرار بالارض من غير ذكر (ط)
 هو العلوي السفلي يدخلان في دعوى الدار والد كروفي دعوى المنزل لا يدخل العلوي الا بدكره
 او بدكر الحقوق وفي دعوى البيت لا يدخل بدكر الحقوق ويشترط ذكره والكميف الشارح يدخل في
 دعوى الدار من غير ذكر والساباط ان في احد جانبيه على هذه الدار والاخر على الطريق لا يدخل
 على ابي حنيفة روح الابن كالحقوق وعندهما يدخل اذا كان مفتحا الى الدار والمربط والمطبخ

بلاخلان في دعوى الدار ذكر الحقوق والمرافق أولم يدكر وفي دعوى المنزل لا يداخل وان ذكر
الحقوق والمرافق (ط) ادعى انما على نهر شر بها منه وشهد الشهود بالارض ولم يتعنضوا بالشرب
فكانه يقضى له بالارض ويحصتها من الشرب (شز) ويدخل البناء في القضاة بالبنار (ط) ولي دخول
البناء والاشجار في القضاة بالارض والد اراختلاف المباحث واذا ادعى نصيبه اهل له ان يدعى
بعد ذلك كلها فيه اختلافي المباحث * باب القضاء على الغائب * (ط) غاب المدعي عليه او مات بعد
اقامة البيعة قبل القضاء لا يقضى حتى يحضر الغائب او نائبه او وارث الميراث (ظهير) وكل بعد ما
قامت البيعة عليه وغاب يقضى على وكيله (ط) ولو كان المدعي عليه اقربا للمدعي عليه ثم غاب يقضى
عليه باقراره في قول الشيخين ومحمد بن حنبل وظهر الروايتان من ابى يوسف رح انه يقضى عليه في
فصل البيعة والاقرار حال غيبته (فع) استعمل المدعي عليه القاضي بعد البيعة العادية من غير معينة
وغاب ومضت تلك المدة فان طهرت عنه فله ان يقضى حال غيبته ومثله من الشيخين في قال امتاذا
رح فاشترطها التبعث للقضاء عليه الاختيار حسن (ط) قامت البيعة على الوكيل فغاب وحضر موكله
او على العكس او قامت البيعة على المورث فمات وحضر وارثه او قامت على وارث فغاب وحضر وارث
آخر في هذه الصور يقضى على اهل بيته حتى حضر بترك البيعة * باب تصرف المدعي والمدي عليه في المدي
بعد المدعى قبل القضاء * (فع عا) باع المدعي عليه المدي به بعد اقامة البيعة للعاد لقر قبل
لقضاء ينفذ لانه قبل القضاء باق على ملك ذي اليد وكل اذ كره ابو بكر والزهدي في الجامع (ط)
في آخر دعوى الجامع انه لا يصح بيعه وتفرق بين الشاهد والشاهد بين (عمت) اقام المدعي بيعة
تهادره وقال سبلتها الي مسجد كذا قبل القبض لا يسقط ذمها * باب منع القاضي المدعي
عليه من التصرف وبعث الامين ليحكم بالباب ولحيط المال وما يتصل به * (فع بمر) ليس للقاضي
ان يمنع المدعي عليه من التصرف في المدي عا قبل الحكم بغد اقامة البيعة ومثل (بهر) هل له المنع
من اقامة البيعة قال لا (فع عت عك) ولا للخبير ان ليس للقاضي ان يمنع ذي اليد من التصرف
في الضيعة بالذم عومي وطلب المدعي ذلك (شط) ماتت من زوج واخوة تيسر لوالد المدعي
ان يبعث امينا لخصم المدي لان زوجه ماتتهم وقال الزوج جميع ما في البيعة ليدل بتمريض

القاضي وكان الوهابي الزويج فقال اولياؤه مثل ذلك فاجل المولات من ما ملأ الاوتار وسائر
 الجيران ختم الباب للصغار وقالوا لاجتماع ما في البيت ان لم يتعرف القاضي لها ولا يملكها
 في اشارة ذلك الا في رجل يموت عن اصغار وليس ايدى من اخذ ثمنه فيلصق في البيت فيبعث في ذلك
 اميناً يحفظ الصغار (فخرج عكس) توابع الملب على ما سمعنا ايام لو ثمانية فلم يجله المداغى فطلب
 من القاضي ان يخرجه من امة ولولا انه من امة او يختصه لا يجبه القاضي الى ذلك ~~بأنه~~ فيلصق
 يقبل البيعة على المقر لو لم يكن مقر بقر فيقتضى بالبيعة الا باقراره ~~في شواحي~~ ادب القاضي على الخصم
 ادعى الوكاية بقبض الكيلين فاقرا المدعى عليه بالوكالة بقبض الكيلين ويخصي مثله ايضا فكن رجلاً
 الدين فاقام الوكيل بينة بالدين لم تقبل ولا يصير وكيلاً بالخصوصة باقرار المدعى عليه حتى يعطى
 البيعة من وكالته بالخصوصة وظاهره انه في غنى فليت ذنباً على بعض الورثة فاقر ذلك الوارث بالدين
 فانه يستوفى ذلك من نصيبه والمطل لبيان يقيم بينة على حقه ليكون حقه في كل التركة وكذا ان
 اقر جميع الورثة تقبل بينته ويقضى له لان الملتزم على محتاج الى اثبات المدعى في حقهم وحق غيرهم
 لو ظهر دلائل وكذا الوصية له انه ادعى الوصية فاقر بعض الورثة او الكل يسمع البيعة من ذلك (في شواحي)
 رجل قال للقاضي ان فلان بن فلان اوصى الي ومات وله على هذا اكل او فدية هذا اكل فاصداقه
 المدين عليه في كله فالباضي لا يثبت وصايته باقراره حتى يقيم البيعة عليه قال صل والشهيد فظاهر
 هذا يدل على ان البيعة تجمع على المقر وهو ابي الخفاف قال في الخلو في او اكثر مثلاً فباعتها على انها
 لا تقبل على المقر في الجامع البرعري لو خرج من الاب لحق على الصبي فاقر لا يخرج عن الخصوصية
 ولكن يقام البيعة عليه مع اقراره بخلاف الوصي او امين القاضي اقر خارج عن الخصوصية
 (عكس) اقام البيعة ان هذا الصيغة يمكن فاقر فروايد انه لا حق في بيعها فالباضي ان يقضى في
 المال بالبيعة * باب التكميم * ركن الائمة الخزان في رج حكم الحكم يتفق في مان الا الصغير وحقوقه ان
 حكم بما هو خير لليتيم (عكس) ليس للحكم ان يحكم بشيء فيه ضرر على الصغير يعني اذا ادعى على وصيه
 (عكس) لا يحكم وقال الخمير الوبي ان كان في حكم الحكم نظار للصبي ينبغي ان يجوز وينقل حكمه
 ويكون بمنزلة مصلح الوصي (فخرج) لا يجوز استخلاف الحكم قوماً بالصبي (فخرجت) مثل مهوره

ملك المدعى ولم يقولوا انه في يد المدعى عليه غير حق يقضى في المنقول ولا يقضى في العقار حتى
يقولوا في يد ولا يحتاج الى قوله بغير حق وقيل لا يقبل حتى يقولوا في يد بغير حق وفي (ط)
هنا كلام طريق القاضي جمال الدين الاسميني شهل الشاهد ان هذا المحدث كان ملكا ابدا
المدعى مات وتركه ميراثا له فسا له القاضي انه لان في يد بحق ام بغير حق فقال لا ادري
تقبل شهادته لانه انما قال لا اعلم اليوم تورعوا واحتياطا لا بعقوبة وكذب الشاهد بالقرينة حين
بأله القاضي انجه من المعلوم استكتم (شز) اقر لا خرف فلم يصب فيه المقر له ولم يكن به وتوفي وادعى
وراثته عليه فشهد له الشهود على الاقرار ولم يشهدوا على تصديق المقر له تقبل ولو شهد المدعى
الشهادة او الاستحجار انه باع منه هذا العين بكذا او هو يملكه او آجره من هذا المدعى سنة بكذا
ولم يقولوا اشتراه منه او قبله تقيل (ببح) ادعى انه ملكه هذا العين وشهد الشهود انه ملكه هذا العين
لم تقبل لانهم لم يبينوا السبب وانه يختلف قال استاذنا راجح وقضية تعليلها توجب ان لا يسمع
هذا المدعى ايضا وعنه فيمن ادعى محلا واداه انه كان ملكا امي ماتت وتركته ميراثا لي فقال ذو
اليمين ان امك بملكته مني وسلمته الي فهو دفع مسموع فاجاب غيره ومن ايمته ما نداه غير مسموع
لما تفرق هو بينهما بفرق حسن فقال اذا ادعى التملك يدون بيان السبب لا يصح لان القاضي
لا يعلم باي ملك يقضى فالملك بالهبة غير الملك بالبيع في احكام كثيرة فاما اذا ادعى التملك في
مقام الدفع فالقاضي لا يحتاج الى القضاء بالملك ليكون اختلاف انواعه ما نعا من القضاء بل يقضى
ببطلان دعوى المدعى والتملك باي نوع كان مبطلان للدعوى فكان المقضى به معلوما ومن عدنان
المرفعين في لو شهدوا انه رضى بهن البيع وهو بالغ فيؤمك لا تقيل ما لم يشهدوا انه اقر انه
بالغ او عرفنا سنه (شز) ادعى محلا واداه انه اشتراه من فلان والآن ملكي وفي يد هذا بغير حق
وشهد الشهود على الشراء والتقابض يجوز القضاء بالملك له قال استاذنا راجح ومعنى المسئلة ان الشهود
اذا شهدوا بسبب الملك له كفي ذلك للقضاء بالملك له وان لم يشهدوا انه ملك المدعى وفي يد
هذا بغير حق ولو شهدوا ان هذا اسجل قاضي بل كن الا يكفي لا ثبات السجل * باب ما يلزم الشاهد
من اداء الشهادة والمؤنة في ذلك * (شح) الشهود في الرستاق واحتيج الى اداء شهادتهم

تقبل اذا لم يكن فيه مناقضة قال استاذنا راجح واطلق في الجامع الصغير والمحيط انه اذا لم يبرح من مكانه
يجوز ذلك اذا كان عدلا ولم يشترط عدم المناقضة وانه شرط حسن (فتح فن) ادعي واقام عليه بشهود
وكان في الدعوى اى الشهادة او فيها خلل فاعاد تلك الدعوى في مجلس آخر والشهود
بدون الخل فالزيادة في الشهادة لا تقبل وان لم يكن دين الثاني والاى تناقض لان الظاهر انهم
زادوه بتلقيان انسان اياهم تزويروا واحتيا لا واليه لما سار محمد راجح بقوله في الجامع الصغير فلا
يبرح حتى يقول او همت جازت شهادته قال استاذنا راجح تغرق بهيئال انه كما لا تقبل الزيادة من
الشاهد وحده بعد ما برح كل الا تقبل منه وان زاد المدعى فى دعواه ما زاد الشهود وسواك كانت
الدعوى الاولى صحيحة او فاسدة لا تقبل زيادة الشاهد (شبر) اقام المشاهدين بلفظ مختلف فلم
يسمع القاضي ثم اعاد في مجلس آخر شهادتهما بلفظ موافق تقبل * باب اى لشاهد يؤخر شهادته هل
تقبل ام لا * اجاب المشايخ في شهود شهدوا بالحرمة والغيلة فجعل اصل اخروا شهادتهم بضمية ايام
من غير عدل وانه لا تقبل ان كانوا عاقلين باثمة يعيشتان عيش الا زواج علاء الجمامي والخطيب
اللاتماطى وكان الائمة الميامنى (فتح شمس كض) شهدوا بعد سنتين يشهدوا قرا والزواج بالطلقات
الثلاث لا تقبل اذا كانوا عاقلين بعيشهم عيش الا زواج وكثير من المشايخ الجلبوا كنك في جنين
معد وان كان تأخيرهم بعد رتقبل (شبر) ما عمن امرأة عورثة فيشهدوا بالشهادة انه اكلن اقر
بجرمتها حال مجنته ولم يشهد وابد لك حال حيوته لا تقبل اى اكانت هذه المرأة مع هذا الرجل وسكتوا
لانهم فسقوا وشهادة القاسم لا تقبل (سبح) اقر بعض الورثة باعتاق المورث بداريته وانكر البعض
ثم شهد شهودهم ان المتوفى ابنتها فتأخير الشهادة لا يكون طعنا ان كان لعن راوتا ويل قال استاذنا
راجح فهدى الشريعة الى ان التأخير لو كان للعن ولا تاويل لا تقبل في عتق الجارية كالطلاق وانه حسن
لكونه شهادة في باب العروج في الموضعين وغنة الا يستقط عدل الله الشاهد في تأخير شهادته الاعتاق
اذا كان وحده ويعلم انه لا يلغى الى قوله وحده وان علم انه لو اخبر القاضي وحده يحول بينهما
يفسق بالتأخير وهكذا في الطلاق ادعى رجل امرأة فقال له خالتي او كيتك فقال عزلت الموكيل قيل
الخلع وعلم به وقيام بينة وقضى القاضي بالحل فتعبد بالعيشة عيش الا زواج فشهد جماعة ان الزوج

هذا اقراره بامسك كل اير وما يابها محرومة عليه بالثلاث وهم عالمون في تلك المدة بما جرى من
 الدعوى والاكتار والخطومة واخر واشهادتهم تكسب برهان الالية الترحماني لا تفعل وتكتب
 تلك القوي بعبته (فتح) نعم تفعل لعدم تعيين شهادتهم لا طهار الجرم لا دكرها الحل قال اسادنا
 روح وهذا حسن (فتح شيخ) اشخص القاضي الى الشاهد باحصاءه ليشهد مشهد قال كان امتناعه
 من صرنا وبل يكون حرجا (فتح) اشترى ارضا وبنى فيها ثم بعد ليلة شهده جماعة ان هذا الموضع مسجل
 وهم عالمون بساكنه تفعل ان لم يوجد المدعى وما وان وجد الدعوى وهم متعينون في الشهادتين او باسرع
 قبول من اخرهم لا تقبل شهادتهم وكذلك الشهادة على المال لا يعشقون لما حصر الشهادة مع روية المشتري
 يستحق الحوزة ببيع المسجد ادا حرق على محمد ورحم * باب الشهادة القاصرة التي يسها قهرهم هل يوصى
 بها ام لا * (ط) شهودا لا ابر لم يشهدوا لانها في يد المدعى عليه تشهد آخر ان الجاهل يد الملك
 عليه يقلها القاضي كالمشهد واما الملك في المحل ود وشهد آخرون بالحل ود يقل حميعا وكالمشهد و
 على الاسم والسبب ولم يعرفوا المرحل بعبته تشهد آخرون انه المسمى بذلك الاسم تقبل ويجعل
 كالمشهد الا بران شهادة حريق واحد ولو قالوا تشهد ان الدار التي في يد المدعى فلا يبرهن كالمشهد
 حيد ودها الاربعة ملك المدعى بهي السبب وكما لا يعرف حد ودها ولا يقف عليها تشهد آخرون
 بعد ودالك ان الملك عانها ميل لا تقبل وفي عالمه الروايات تقبل وهو الاصح * باب الشهادة بالسامع *
 (فتح عملك) تكاح حصره رحلان ثم احصوا حلها جماعة ان فلا ياتر روح بلانة نادى وليها ثم
 الآن يبعد هذا الشاهد يحوز لكسا معي ان يشهد واهل ذلك * باب ما من تقبل شهادته ومن
 لا تقبل * (فتح) شارب حمر مستخين ومن ثلغ اذا حرق فللقاضي ان تقبل شهادته اذا كان دامرة
 وتحرق في معاليه بوجده ضاردا (كلمة عمح) امتدت الحصومة بين وامع المدعى اح وان عم
 يحاصون له مع المدعى عليه ثم شهد اليه هذه الحادثة بعد هذه الحصومة لا تقبل شهادتهما
 (دبر) من اتهم بامرأة رحل حتى احدها الشحنة ما لا يهل السبب ثم شهد بزوج المرأة مع احبه
 على ذلك الرجل لا تقبل (فتح عملك) رحل حاصم رحلا غيرة ثم شهد الصارب على المصراوف لا يتهم
 في شهادته ما لم يطهر منه ما يبرهن متهمانه شرعا (ط) لا يجوز شهادة رجل على رجل يسها على اوق

في شيء من أمور الدنيا واذا كان بسبب شيء من أمور الدين تقبل قال أستاذنا روح وجواب (علك) يشير إلى أن نفس العداوة بسبب الدنيا لا تمنع قبول الشهادة ما لم يفسد بسببها أو يجلب بتلك منفعة أو يلغ عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد وما في (ط) والوقائع اختيار المتأخرين وأما الرواية المنصورة فتختلف فيها وفي كثير الرؤس شهادة العداوة وعلى عداوة تقبل وقال الشافعي لا تقبل لنا إن العداوة إن كانت فادحة في الشهادة وجب أن يكون قاضيا في حق أكل كالفسق والافتقار وهكذا أطلق في حزانة الحق وذكر في شرح السنة ومعالن البسن على مثل هب الشافعي روح لا تقبل شهادة العداوة وعلى عداوة لأنه متهم وقال أبو حنيفة روح تقبل إذا كان الشاهد عد لا قال أستاذنا روح وهو الصحيح وعليه الاعتماد أنه إذا كان عد لا تقبل شهادته وإن كان بينهما عداوة بسبب أمور الدنيا (يتم) كفل بنفس المشتري على أنه إن لم يسلمه إليه فعليه الثمن ثم غاب المشتري وكفلت أمراة المشتري للكفيل بتقسين زوجها إن لم تكن رضى تسليمة تؤدى الثمن ثم بعد غيبة الزوج ادعى الكفيل عليها الكفالة فاتكرت تقبل شهادة البائع بكفالتها كزب اللذين إذا شهد بأن يؤثقه (قبح) لا تقبل للثمة وعنه رجلان شهد الباع ذارة من هذا الماعى بالفاطى انهما كفيلان بالثمن قال محمد روح أن كان ضمنا لهما في أصل البيع لا تقبل لانهما كالبائعين والافتقار (ط) كفيلان بمال شهد احدى رجل انه كفل بهذا المال لا تقبل وقيل تقبل (يتم) امير كمينز ادعى فشهد له بالخ أو خواجه اود اى شريفناه او اى ثائناه او اى عجيجه لا تقبل شهادته وعنه من يتكلم في احاديثا الرعية وقسمه النوايب والضرائب لا تقبل شهادته وعنه تقبل شهادة المزارع لزب الارض ثم رجع وقال لا تقبل لفساد الزمان وعن شرف الائمة الاسفند روى لا تقبل شهادة اهل الرعية لو كفل الرعية أو الشحنة والرئيس والغامل للجهلهم وميلهم خوفا منهم ولكن أشهادة المزارع (قبح) لا تقبل شهادة مكن يور باغ ولا شهادته المزارع لرب الارض إن كان البكر ومن قبل رب الارض لأنه اجير (يتم) رجل فقال لأب المرأة مريضة قل لبنتك فليبرئى لزوجها عن مهورها فماتت البنت وشهد شاهد وهذا الرجل لزوجها أنها ماتت ابتر أنه عن مهورها قبل هذا المرض لا تقبل (قبح علك) أخ واخت ادعى ارضا وشهد لزوجها أن رجل آخر يرد شهادتهما في حق الأخ والأخت فإن الشهادة متى راد بعضها يرد كلها

وفي روضة القضاة اذا شهد من لا يجوز له الشهادة ولا يجوز لمن لا يجوز له الشهادة بالاثبات
واختلف في حق الآخر فقيل تبطل وقيل لا تبطل (علك) اذا رسميلة الى مسجد فائب ادعى اهل
المحلة نميبا منها المسجد هم نشهد بعض اهل المحلة تقبل اذا كان المحلة معين او اكثر (بمرا) ادعى
معد ودافى يد رجل انه وقيل من هذا المسجد نشهد بعض اهل محلة المسجد تقبل شهادة تهم هو
المختار (ظمر) وكره السحر لا يمنع قبول الشهادة وفي شرح ادبي القاض للشهيد حسان الائمة
اسباب الجرح كثيرة منها ركوب بحر الهند لانه محاط بنعسه ودبته من مكلى هازي الحرب وتكثير
موادهم وعددهم لاجل المال ومثله لاجل الشهادة الزور ومنها التجارة في اقرى ثلث من
غانهم يطعمونهم الزبوا وهم يعلمون (شيخ) شهد لمنت امراة او اهل محله تقبل (صيت) وقيل
بعد انقضاء العدة (صح) طلقها ثلاثا وهي في العدة لا يجوز شهادته اهل ولا شهادة تهم له (فصح)
تقبل شهادة اليريب للرابة وعن البري من زده الحاكم في حادثة لا يجوز لحاكم آخر ان تقبله
في تلك العادة وان اعتقه عدلا (نجم قُب) تقبل شهادة المديون لرب الدايين (ط) ولا تقبل
شهادة رب الدين لمد يونه اذا كان مغلسا (شيخ) ووالله صاحب المحيط تقبل شهادة رب الدين
لمد يونه وان كان مغلسا وفي شرح الجامع للعتابي رب الدين اثم العهد لمد يونه بعد موته بمال
لا تقبل لتعلق حقه بالتركة وكذا الامور له يالف من مله او شين بعينه لا تقبل لانه يزداد به محك
وصيته او سلامة عينه (فصح) يجوز شهادة الدائن لمد يونه الجي دون الميت لما مر (شز) شهد قبل
ان يستشهد تسمع شهادته بعد ذكرك (فصح) قال محمد راج القاضى تقبل شهادة ابنيه ولو شهد ان
اباهما قضى للمدعى على المدعى عليه لا تقبل * باب شهادة الرجل على شين حصل بفعله او سعى
فيه * (بمرا) مضوى زوج امرأة بين رجل بحضرة شهود واجازت العقد ثم اختلعا في المهر تقبل شهادة
المضوى لها اذا لم يضيف العقد الى نفسه وعنه قال الوكيل بالشراء اشتريتها لنفسه وقال الموكل
بل اشتريتها لي زاد على اقرار الوكيل بذلك لا تقبل شهادة البائع له (فع علك) مثله (علك) احد
الشاهدين قال هذا الشين ملك المدعى كان لي بيعته منه وقبضت الثمن لا تقبل شهادة تهم (فع)
شهادة القاسم او المتوسط بين الورثة تقبل (ط) خلاف محمد راج * باب فيها يتعلق بحد ود المدعى

والشهادة بالغلط فيها * (بشرا) ادعى وذكر رجل ودالمعاشرة شاهد الشهود فقيض الملك عوفى
ولم يذكر واحد ودالمعاشرة في شهادتهم لم تقبل الا ان قالوا بنشهد على المحن ودالمعاشرة الملك عوفى
جند ود (شمر) وغيره ادعى ضيعة وذكر رجل ودها فشهد بالشهود ولم يذكر واحد
المحن ود وقالوا لا نعزف الضيعة بعينها والمحن ود بل بنشهد على اقرار ذي اليد ان هذه الضيعة
المحن ود كما ذكر الملك عوفى ودها حتى فلان من جهة الميزان تقبل شهادتهم عن الغلائل الجماعي
والتاجر اقر بملكية الملك ارادته ولم يذكر رجل ودها عينك الشهود تقبل شهادتهم على اقراره بملكية
هذه الملك ارادها (شمر) ادعى محمد ود او ذكر رجل ودها الا ربعة فابكر ذواليد وطخن في الخلود
فبأن الحاكم فوجد احد ها بخلافه فقال الملك عوفى كان احد ها ما ذكر كرت وقت الشراء لكنه تغير بتغيير
المالك يسمع منها التوفيق (فجع عك) الشاهد يصف جند ودالمعاشرة ينظر في البصك فاذا
لم ينظر لا يقدر على وجهها لا تقبل شهادته اذا كان ينقله ويحفظه من النظر فاما اذا كان يستعين به
نوع استعانة كقاري القرآن من المصحف فلا بأس به (علاء) احد جند ودالمعاشرة ينتهي الى ارضهم
زيد واراضى عمر وفيل كبر الشهود اراضى زيد ودون عمر و تقبل شهادتهم اذا لم يقع الخلل في بقية
الجند ود وتذكر اركو اذ ليك الخلل بالذكور في مجلس آخر وقال الخجندى الخطا في الحد الواحد
لا يوجب نقصان الشهادة (صبت ن) ان تباركو الغلط في ذلك المجلس يسمع واذا اتفرقوا لا يسمع
(ط) اذا غلط الشاهد في احد الجند ولا تقبل شهادته بخلاف ما ذكر اترك احد الجند * باب البيعة
يقمها المدعى بعد استخلاف المدعى عليه * (فجع) وبدرا لائمة الطاهر قال المدعى شهودى غيب
وطلب يمين المدعى عليه فقال له القاضي ان احضرت شهودا بعد اليمين لا اسمع شهادتهم فقال
فليكن ثم حلف المدعى عليه ثم اقام المدعى بعد ذلك بيعة تسمع شهادتهم * باب الاختلاف الواقع بين
الشهادة والدعوى وفيه اختلاف الشاهد بين * (فجع) ادعى مهر اخته خمسين ديناراً نيسابورية
وشهد الشهود بنسخة خمسين محمودية تقبل لانهم شهدوا بالاعقل وكذا عني السائلى وعلى العكس
الا تقبل (فجع ظمر) ادعى النيسابورية وشهدوا بالمحمودية لا تقبل قال استاذنا رح لعل افه
راعتقل ان المحمودية خير من النيسابورية كما كان في عهد السلطان محمود (فجع) ادعى المايون

ألا يصل إلى أحد من متفرقا وشهد شهوده بالوصول مطلقا وحمله لا تقبل وأدعى على آخر دينا
 لم يره ما قرأ بالدين وقال أحد مورثك من قاموتك من هذا الدين مشهودا أحد الشاهدين على وثق
 بهما وشهد آخر على إثرائك بالدين بالتأويل من الدين تقبل ولولم يقولوا عن الدين لا تقبل (فع)
 والساني شهد أحد الشاهدين أن هذا الحق المدعى والآخرة تزار المدعى عليه من بك تقبل (لمح)
 ورثت دأرا على أبيه ما دام عليه رجل ملكا مطلقا وإقام بيته على إثرائ مورثه ادعى بالدين تقبل (فع)
 ادعت على زوجها أنه وكل وكيله مطلقا وشهد أنه مطلقا بنفسه يقع الطلاق (علمك) ادعى الناشد
 أن المدعى عليه اقترله من قبل ألف ومائة ثقل ادعى وثق وهو أن يقول كان لي عليه ألف إلا أنه اقر
 بما أكثر من ذلك ولو ادعى أنه دفع إليه ثلاثة من الفك بصاعقة قيمته اكل اثنتين على ثلاثة من الفك
 بصاعقه ولكن بالبر لا بد من قيمتها فإن كان عدلين تقبل شهادة تهم وأبصر المدعى عليه في بيان قيمتها
 وإن حاز أحد ما يقال في قيمتها كالتسليم لحوار ظهورها لهم فالتكثير في العاوى العارية ادعت الطلاق
 وشهد وأبطلت تسمع لأن وجه التوقيع ممكن (مهم) ادعى بكاح أمرا لا ولم يكترت بخاؤد كوشه ولا
 تاربعات تقبل (طردم) ادعى على آخر دينا بسب وشهد وأبطلت تقبل ولا يمة بخاؤد ما خضعهم
 الحادوا به (شمر) لا تقبل كما في دعوى العين (ط) في تحريم الخلق المشائخ ولو ادعى المدعى
 قضاء دية وهو الف تشهد والله أنه أمضى لرب الدين الله ولم يقولوا عن الدين في فيه اختلاف
 المشائخ (عمر) ولو ادعى المدعى يصل الدين وشهد وأبطلت لا احتمال حصول الأثر
 والاستيفاء ولو ادعى المدعى الأثر وشهد وإن المدعى صالح المدعى عليه سال معلوم ثل
 شهادة تهم أن كان الصلح بحسن الحق لحصول الأثر عن المعنى بالاستيفاء وعن النقص بالاستقطاع ولو
 ادعى عليه خمسة دنانير مورث ثم قبل تشهد وأمسأهم القاضي عن الوزن فقالوا بورن مكة تقبل
 شهادة تهم أن كان وزن مكة مثل وزن ثم قبل أو اقل والأدلة (فع غنت) ادعت أنها اشترت هذه
 الخار يقص زوجها منه زوجها وشهد وإن زوجها ادعى أنها منه فها من غير أن يجري البيع ليسها
 تقبل ولو اشترىها وحل ثم ادعى عليها فقال المشتري ما فيها قالت يد مع لها المشتري في المشتري حين انهن
 أجازة منها بورن ثياب اختلاف الشاهدين (شمر) شهد المحل يصلح خمسة عشر والآخر على

عشرة وخمسة و المدة على يد عى خمسة عشر ينبغي ان تقبل وعن يوسف البلاءني شهد احد هما
على اقرار رجل بالطلاق والآخر باقراره على الحرمة لا تقبل (فج) ادعى عبد افسه احد هما بملك
مرسل والآخر باقرار ذي اليد بملكيته للمدعى تقبل ولو كانت هذه فى دعوى الامة والضيعة لا تقبل
وفرق بينهما علاء الدين الخياطى فقال لان القضاء بالملك المطلق قضاء بالولاية الملك يظهر
فى الزوائد المنفصلة والقضاء بالاقرار قضاء مقتصر على التحال لا يظهر فى حق الزوائد المنفصلة
فالشاهد بالملك المرسل اوجب قضاء يظهر فى حق الزوائد والشاهد بالاقرار اوجب قضاء لا يظهر فى
حق الزوائد وللامة والضيعة زوائد وهى الاولاد والثمار فلم يتحد بموجب الشهادتين ولا كذا لك
العبد فانه لا زوائد له فالتحد بموجبهما وهذا فرق حسن قال استاذنا راجع والجواب فى مسألة
الامة والضيعة مستقيم نص عليه (شص) وفى مسألة العبد نظر فقد ذكر فى (ط) رواية ابن
سماعة عن محمد بن ادمى دارا فشهد احد هما انها دارا المدعى وشهد الآخر على اقرار رضا حبيب
اليد انها للمدعى فالشهادة مختلفة فقياس هذا ان لا تقبل فى العبد ولعل القاضى كان عنده
رواية انها تقبل (فج) عن ابى ذرارة عن دارا ملكا من الميت وشهد احد هما باقرار الميت ببيعها منه
والآخر باقرار الميت انها دارا واختلفا فى الوقت ينبغي ان تقبل (بمر) ادعى عليه ودعة عشرة
دنانير فشهد احد هما ان المدعى اعطاه عشرة دنانير امانة وشهد الآخر انه اعطاه عشرة دنانير
ولم يقل امانة لا تقبل (فن) ادعى المديون ايفاء القرض ما تئى درهم فشهد احد هما انه قضا الدين
وقبضه وشهد الآخر انه اعطاه ما تئى درهم لا تقبل (ظمرط) تقبل (بمر) ادعى المديون الايصال
فشهد له احد الشاهدين بالايصال والآخر على اقرار رب الدين بالايصال لا تقبل (شط) واصله
انه لو شهد احد هما على معاينة الفعل وشهد الآخر على الاقرار بذلك الفعل لا تقبل لانهما شهدا
بامر بين مختلفين (بمخ) ادعى عليه الفاشهد احد هما انه دفع لهذا المدعى عليه الفاشهد
الاخر على اقرار المدعى عليه بها لا يجمع لان هذا قول وفعل وذكر وانه لا يجمع بين القول
والفعل بخلاف ما اذا شهد احد هما بالف للمدعى على المدعى عليه وشهد الآخر على اقرار
المدعى عليه بالف فانه تقبل لانه ليس يجمع بين القول والفعل (شز) ادعى ارضانى يد رجل

تشهد احد هما انهما وشهد الآخر على اقرار ذي اليد لك لم تقبل (ط) وكل في رواية ابن مسعود
من يدرج في دعوى الدار (بسم) ادعى ما لا يشهد احد هما ان المحتال عليه احتال عن
مزيمة بهل المال وشهد الآخر انه كفل عن عزيمة بهل المال تقبل (قح) شهد احد هما في دعوى
الشم انه قال له يا فاجر وشهد الآخر انه قال له يا فاسق لا تقبل (فح ظم) اختلا فهما في المحلية يمنع
قبول الشهادة اذ لم يمكن التوفيق قال استاذنا راجح ولم يذكر تفسير امكان التوفيق وذكر (شم)
في مسألة انه سرق بقرة واختلاف في لونها قال ابو حنيفة راجح تقبل شهادتهما ولا لا تقبل عن
ابي جعفر ان هذا الخلاف فيما اذا اختلفا في امرين متضادين كالسواد والبياض فاما في المتقاربين
بان شهد احد هما على الصفرة والآخر على الحمرة فانه تقبل لان الصفرة المشبعة تضرب الى الحمرة
والحمرة اذا برقت تضرب الى الصفرة وكثير من العوام لا يميزون بينهما وكل اذا شهد احد هما انها
ضراء والآخر انها بيضاء تقبل بلا خلاف (شص) من الكرخى غيره قد افقال هذا في لو في يتشابهان
كالسواد والحمرة والصفرة فاما اذا لم يتشابه السواد والبياض لا تقبل عندهم جميعا (فع حم)
اقام شاهدان على الصلح فالجاءهما القاضي الى بيان التاخير فقال احد هما اظن انه كان منذ سبعة اشهر
او اقل او اكثر وقال الآخر اظن انه كان منذ ثلث سنين او ازيد لا تقبل لما اختلفا في الاختلاف العاشر
وان كان لا يحتاجان الى بيان التاخير * باب التهاجر في الشهادات * (فع) قامت البيعة على انسان
يقول او فعل في مكان في زمان معين فاقام المدعى عليه بيعة انه لم يكن في ذلك المكان في ذلك الزمان
فهو من التهاجر فلا تقبل عمر النفس روح رجل ادعى على ورثة رجل انه ابن الميت وهو ابن اثنين
وعشرين سنة واقام عليه بيعة واقامت الورثة بيعة ان سن المدعى ثمانية عشر سنة فهل ادفع صحيح
(بسم) ادعى على رجل انه امر صبي الى ضرب حماره وبخرجه عن كرمه فضره الصبي حتى مات واقام
عليه بيعة واقام المدعى عليه بيعة ان ذلك الحمار حي لا تقبل بيعة لانها قامت على النفس مقصودا
* باب البيعتين المتضادتين وترجيح احدتهما على الاخرى * (فع) رجل حرق انسانا ومات فاقام
الولياء القتل بيعة انه مات بسبب الجرح واقام الضارب بيعة انه برأ ومات بعد عشرة ايام فبيعة
الولياء المقبول اولى وعن سيف الائمة الساعلي ومي باع كرم الصغير وبلغ الصغير وادعى غنبا واقام

بَيْتَةٌ وَاَقَامَ الْمُشْتَرِي بَيْتَهُ اَنْ تَجْمَعَ الْكُرْمُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مِثْلَ الْفَنِّ فَبَيْتَةُ الْغُرَى اُولَى (فَع) اَمَّا
 اَقَامَتْ بَيْتَهُ اَنْ مَوْلَاهُ اَدْبَرُهَا فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ وَهُوَ عَقْلٌ وَاَقَامَ الْوَرِثَةُ بَيْتَهُ اِنْ كَانَ مَخْلُوطَ الْعَقْلِ
 فَبَيْتَةُ الْاُمَةِ اُولَى وَكَذَا اِذَا خَالَجَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ اَقَامَ الزَّوْجُ بَيْتَهُ اِنْ كَانَ مَجْنُونًا وَاقْتِ الْخَلْعَ وَاَقَامَتْ
 بَيْتَهُ عَلَى كَوْنِهِ عَاقِلًا حِينَئِذٍ اَوْ كَانَ مَجْنُونًا وَاقْتِ الْخَصُومَةُ فَاَقَامَ وَلِيُّهُ بَيْتَهُ اِنْ كَانَ مَجْنُونًا وَامْرَأَتُهُ عَلَى
 اخيه كَانَ عَاقِلًا فَبَيْتَةُ الْمَرْأَةِ اُولَى فِي الْفَصْلَيْنِ (بَسْمُح) بَاعَ ضَيْعَةً وَلَدَ، فَاَقَامَ الْمُشْتَرِي بَيْتَهُ اِنْ بَاعَهَا
 فِي صَغُرِهِ بِثَمَنِ الْمِثْلِ وَالْاَبْنُ بَيْتَهُ عَلَى اَنْ بَاعَهَا فِي حَالِ الْبُلُوغِ فَبَيْتَةُ الْمُشْتَرِي اُولَى (بِسْمِ) بَيْتَةُ
 الْاَبْنِ اُولَى وَلَوْ اَقَامَ الْبَائِعُ بَيْتَهُ اَنْ يَبْعَثَهَا فِي صَغُرِهِ وَاَقَامَ الْمُشْتَرِي بَيْتَهُ اِنْ كَبَّرَهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ فَبَيْتَةُ
 الْمُشْتَرِي اُولَى لِاَنْ يَثْبُتَ الْعَارِضُ (فَع عَكَ بِسْمِ) اَدْعَى الزَّوْجُ بَعْدَ وِفَاتِهَا اَنْهَا كَانَتْ اَبْرَأَتَهُ
 مِنْ الصَّدَاقِ حَالِ صِحَّتِهَا وَاَقَامَ بَيْتَهُ وَاَقَامَتْ الْوَرِثَةُ بَيْتَهُ اِنْهَا اَبْرَأَتُهُ فِي مَرَضٍ مَوْتِهَا فَبَيْتَةُ الصِّحَّةِ
 اُولَى وَقِيلَ بَيْتَةُ الْوَارِثِ اُولَى وَفِي تَمَتُّةِ الصَّغِيرِ فِي الْمَحِيطِ لَوْ اَقْرَبَتْ ثُمَّ مَاتَتْ فَقَالَ الْمَقْرُلُ اَقْرَبِي الصِّحَّةِ
 وَقَالَتِ الْوَرِثَةُ فِي مَرَضِهِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَرِثَةِ وَالْبَيْتَةُ بَيْتَةُ الْمَقْرُلِ وَاِنْ لَمْ يَقُمْ بَيْتَهُ وَاِذَا اسْتَحْلَفَهُمْ لَهُ ذَلِكَ
 (تَشْمُقُ) اَدْعَى عَلَى رَجُلٍ اَنْهُ اَكْرَهَنِي بِالْخُرُوفِ لِحَبْسِ الْوَالِي وَالضَّرْبِ عَلَى اَنْ يَسْتَأْجِرَ مِنْهُ حَانُوتًا
 وَاَقَامَ بَيْتَهُ وَاَقَامَ لِلدَّعَى عَلَيْهِ بَيْتَهُ بَا اِنْ كَانَ طَائِعًا فَبَيْتَةُ الطَّوَاغِيَةِ اُولَى وَلَوْ قَضَى الْقَاضِي بِبَيْتَةِ الْاَكْرَاهِ
 يَنْفُلُ قَضَاءَهُ اِنْ عَرَفَ الْخِلَافَ وَقَضَى بِنَاءً عَلَى الْفَتْوَى (فَع عَمَتْ عَكَ) اَقَامَ الْمُشْتَرِي بَيْتَهُ اِنْ بَاعَهُ
 بِمَنْعِهِ هَذَا الشَّيْءَ يَبْعَا مَحْصِيًا وَاَقَامَ الْبَائِعُ بَيْتَهُ اِنْ بَاعَهُ مَكْرَهَا فَبَيْتَةُ الصِّحَّةِ اُولَى (حَمَرُ) بَيْتَةُ الْاَكْرَاهِ اُولَى
 (ط) اَدْعَى الْمُشْتَرِي يَبْعَا بِاِتِّبَاعِ الْبَائِعِ بَيْعَ الْوَفَاءِ فَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ وَاِنْ اَقَامَ الْبَيْتَةَ فَالْبَيْتَةُ بَيْتُهُ مَدْعَى الْوَفَاءِ
 وَكَذَا اِذَا دَعَى اَحَدُهُمَا الْبَيْعَ اَوْ الصِّلَحَ عَنْ طَوْعٍ وَاَدْعَى الْآخَرُ عَنْ كَرِهٍ فَبَيْتُهُ مَدْعَى الْكُرْهِ اُولَى
 وَكَذَا اِذَا دَعَى الْاَقْرَبُ عَنْ طَوْعٍ وَالْآخَرُ عَنْ كَرِهٍ فَبَيْتُهُ الْكُرْهِ اُولَى (تَشْمُ) وَاَنْبَهَ بَرَهَانَ الدِّينَ وَبَرَهَانَ
 اِنْكَاثِي وَعِلَاءَ التَّاجِرِ وَغَيْرِهِمْ مَاتَ عَنْ زَوْجَةٍ وَاَوْلَادٍ مِنْ زَوْجَةٍ آخَرَةٍ فَادْعَى الْاَوْلَادُ اَنْهَا كَانَتْ
 حُرَامًا قَبْلَ مَوْتِهِ بِسِتَّةِ اشْهُرٍ وَاَقَامُوا بَيْتَهُ وَاَقَامَتْ بَيْتَهُ اِنْهَا كَانَتْ حَلَالًا وَاقْتِ الْمَوْتَ فَشْهُدُ
 الْمَرْأَةِ اُولَى (بَسْمُح) لَهُ كَنِيْفٌ فِي طَرِيقِ الْعَامَةِ فَزَعَمَ غَيْرُهُ اَنْهُ مَحْدُوثٌ زَعَمَ صَاحِبُهُ اَنْهُ قَدِيمٌ وَاَقَامَا
 الْبَيْتَةَ فَلِلْبَيْتَةِ بَيْتُهُ مَنْ يَدْعَى اَنْهُ مَحْدُوثٌ (بِسْمِ) الْقَوْلُ فِي هَذَا اَقْرَبُ الْمَدْعَى لِكَوْنِهِ مَتَمَسِّكًا بِالْاَصْلِ

(مجمع) ادعى على رجل ان هذا الذي ارادته في يدك وقف عليه مطلقاً ونحو اليل ادعى ان بائعي اشتراها من الواقف وارح واقاماً بينة فبيته الوقف اولى (شمر) ان اثبت ذواليد تاريخاً سابقاً على الوقف فبيته اولى والافينة الوقف اولى (تج) متولى الوقف ادعى على وارث واقفه ان في يده المحدث وانه وقف على كل اوقفاً صحيحاً واقام بينة واقام الوارث بينة على فساد الوقف فان كان الفساد بشرط في الوقف مفصل له فبيته الفساد اولى لانه اكثر اثباتاً وان كان المعنى في المصل او غيره فبيته البينة اولى وعلى هذا التفصيل اذا اختلف البائع والمشتري في صحة البيع وفساده (كص) والعلاآن والدر الطاهر اقام مدعى الملك المطلق بينة على دعواه واقام ذواليد بينة بالشراء من آخر فبيته مدعى الملك المطلق اولى (شمر) اضيعة في يد امرأة اقام رجل بينة على ملكيتها واقامت هي بينة على ان زوجها ملكها منها بسهرها مثل عشرين سنة فليس بدفع ولو اقام الخارج بينة على ان هذا المتبايع سبق من يد شهر ونصف واقام ذواليد بينة انه ملك بلان ورثة من ايده قبل هذا بسنة ثم اشترى منه منه بهذا ادفع هذا ابي حنيفة وابي يوسف رح (جس) في نوادر ابن سماعه اقام احد الحارجين بينة انه اشتراها من فلان وقبضها والآخر بينة انها له فهو بينهما نصفان (كص ظت) والعلاآن ادعى عليه ثروا انه له فتح عنده من بقرته المملوكة له فحكم وسلم اليه واراد ذواليد الرجوع على بائعه بالثمن فاقام بائعه بينة ان هذا الثور نتج عندى من بقرتي المملوكة بمحض منه ومن المستحق فبيته البائع اولى وبه افتى السائل وقال لان ذاليد تلقى الملك من جهة البائع فكان ذاليد اقامها فكان اولى (بج) ولو اقام الراهن بينة اني رهنت الرهن سليماً قيمته عشرة واقامها المرتهن انكر رهنته عندى معيباً قيمته خمسة فبيته الراهن اولى ولو قال لامرأته ان شريته مسكراً بغير اذنك باموك بيدك فاقامت بينة على وجود الشرط واقام الزوج بينة انه كان باذنها فبيته المرأة اولى (ظمر) وصى باع شيئاً فادعى الورثة على المشتري ان الوصى باعه منك بعد العزل فلم يصح البيع واقام المشتري بينة انه كان وصياً وقت الشراء فبيته المشتري اولى لما فيها من اثبات نفاذ الشراء وصح التاريخ (حمت) وبينت العزل اولى من بينة البيع وكل الطلاق والعتاق من الوكيل (بمر) ادعى حملاً انه ملك غائباً عنى منذ ثمانية اشهر وقال ذواليد اشترى به منى سبعة عشر شهراً واقام البينة بينة

المدعى اولى ولو ادعت المرأة البراءة من المهر بشرط وادعاهما الزوج مطلقة واقاما البينة فبينة
 المرأة اولى ان كان الشرط متعلقا بغيره الا براءة معه (فع) بينة الزوج اولى (بم) اقام احد
 الاخرين بينة ان الدار التي في ايدينا كانت لامى تركتها ميراثا بينى وبين ابي واقام الاخر بينة انها
 كانت لا بيننا تركها ميراثا فبينة الاول اولى لاثباته الزيادة (بفتح) وغيره اقامت المرأة بينة على المهر
 على ان زوجها كان مقربا لك الى يومنا هذا واقام الزوج البينة انها ابرأته من هذا المهر الذى تدعى
 فبينة البراءة اولى (ط) وكل احدى الدين لان بينة مدعى الدين بطلت باقرار المدعى عليه لما ادعى
 البراءة ولم تبطل بينة مدعى البراءة وهذا كشهود البيع والاقالة فان بينة الاقالة اولى لبطلان بينة
 البيع باقرار مدعى الاقالة ولا يتبعى ان يحفظ هذا الاصل فانه يخرج به كثير من الوقعات (ط) ادعى
 على رجل ستة دنانير فقال المدعى عليه انه ابرأني عن هذه الدعوى واقام بينة واقام المدعى بينة
 انه كان اقرني بستة دنانير بعد ابرائى اياه فقبل تقبل بينة المدعى في دفع الدفع وقيل لا تقبل
 يعنى قيل يصح دعوى الاقرار ثانيا وقيل لا يصح وقيل ان ذكر الخصم القبول او التصلب في الابراء
 لا يصح والاخص (قلت هناك) ادعى شيئا على رجل فاقام احدهما بينة على الميراث الصحيح منه
 فوالاخر بينة على الشراء فبينة الصحة اولى (حتم) فبينة الفساد اولى اذا ادعى القبض ثم اجاب
 به ردة اخرها اذا ذكر شرط فاسد اذا دخل في العقد فبينة الفساد اولى (تج) ايما ملك البعير وسلم ثم
 ادعى المالك الموقوف حين سمع وادعى المشتري الاجازة واقامها البينة فبينة المشتري اولى لانها ملازمة
 (ط) زوج البكر اقام بينة على شكوته حين يلغها الخبز واقامت بينة على الردة فبينة اولى (فتح)
 ولو اقام الزوج بينة انها اجازت العقد حين اخبرت واقامت بينة على انها ردت فبينة الزوج اولى
 بخلاف الاولى لان بينة الزوج ثمة قامت على العلم وفي الثانية في الاثبات وعن ابي الفضل ادعى
 عليه ثمان مائة باعها منى من ثل خمسة عشرة سنة وادعى آخر انه وقف عليه مسجلا واقام بينة فبينة
 ملك على البيع اولى وان ذكر الواقف بعينه فبينة الوقف اولى لانه يصير مقتضيا عليه فلا بد من التعيين
 فكبينة الملك مع بينة العتق لان الوقف انتهاء للملك كالا عتاق وفي تمة الفتاوى الصغرى ادعى على
 آخر وقفه مائة دوقضى له بالبينة ثم ادعى الآخر الملك المطلق على المقضى له تقبل بمنزلة الملك المطلق

بخلاف العتق لانه تصاء على الناس كافة * باب الشهادة على الشهادة * (شمر) شاهد الاصل
 اشهد غيره على شهادته ولم يتحملها وقال لا اقبل يسعى ان لا يصير شاهدا (ممر) الاصل في الشهادة
 اذا كان امرأه محدرة يجوز اشهادها على شهادتها والمرأة التي تخرج من بيتها لعشاء حاجتها
 ولا حل الحمام ونحوه تكون محدرة بشرط ان لا تحالط الرجال وقال الصد وحسام الدين لا يجوز
 الشهادة على الشهادة من الامير والسلطان اذا كانا في البلد * باب الشهادة على الميت * (شمر)
 ادعى على آخوند بما على مورثه وشهد وانه كان له على المستد من لا تقبل حتى يشهد وانه مات وهو عليه
 * باب ما تعمل فيه الشهادة حسبه من غير الدعوى وما لا تعمل * (ممر) الشهادة على الخلع بدون
 دعوى المرأة مقبولة كافي الطلاق وعشاق الامة ويسقط المهر من دمة الروح ويدخل المال في فله
 الشهادة تنعما قالوا الشهادة على التذبير كالشهادة على العتق لا تقبل عند الشيعة روح بدون الدعوى
 والشهادة على دعوى المولى بسبب عتق تقبل من غير دعوى * باب مسائل متفرقة في الشهادات * (فتح شمس)
 شهد على امرأ رجل تدس فقال المشهود عليه اتشهد ان فلان القدر علي الآن فقال لا ادري اهو عليك
 الآن ام لا لا تقبل شهادته وص السائل ان اقام بيعة على رجل انه ادراى له فلي ثلثة كرايس من الهى
 يسمى بالجماميج تقبل بخلاف البيعة على الكرايس * باب مسائل متفرقة في الرجوع عن الشهادة
 (طمر) شاهد ان شهد ايمان ثم دعاها القاصى الى الصلح فاصطلحا على بعضه ثم رجع احد الشاهد من
 لا يصح لانه لم يقص بشهادتهما (ط) صالحتك عن الالف التى ادعيت على فلان العبد لا يصير مقرا
 بالالف ولو صالحت على ان ناعه بالالف التى ادعى عليه عتق اهو حائر ويصير مقرا بالالف
 * كتاب الدعوى وهو يشتمل على ستة عشر بابا * باب ما يسمع من الدعوى وما لا يسمع وشرائط
 صحة الدعوى * في العتوى التجارية مسلم خصم من مسلم حموا وهى مائة نعيمها يسمع دعوى
 المعصوب منه عليه وتقبل بيئته ويستخلف ان لم يكن له بيعة ويقصى بالكلول عليه ويدل عليه ما ذكره
 (شمس) لو عصب حمرا عليه رد عيها وصما ردها وان لم يكن عليه صما فعتها (ممر) لو مال
 في دعوى كتهيل الرديعة لم يمان وقت الموت لا يصح ولو مال مات محملا او مات من غير يمان يصح
 (سبح) ولا يشترط في دعوى العتق بالتذبير بعد موت سيده ان يبين انه يخرج من الثلث (ممر)

ادعى الى آخر رضى وتعد راحضاً فان القاضى يبعث اميناً فيسمع شهادة الشهود عند حضره الرضى
فاذا سمع يخبر القاضى بذلك فيقبض القاضى باخبار امينه وحده ونحوه في (ط ف ص م) وعنه ادعى
على آخر انى تكفلت بعنكب بانمر ك بمال معلوم ومات ربه الدين واديت ذكربالمال الى ورثته
فادفع الى ماد فحيت اليهم ولم يقلل اديت الى كل وارث حصته يتما بها فهذه الد عوى غير صحيحة
ولو ادعى سرجا وذكرك جميع اوصافه لكنه لم يذكر انه سرجا الرجل ام سرجا الصبيان قال وصف
ذكوبه سرجا الرجل او الصبيان لازم في صحة الد عوى كما في القميص ولو كان المحل ود البوقف في
يد عيشة يغير ناد عاهة على ثلاثة جازين منهم فانما يصح الد عوى وتقبل البينة ويصح القضاء بقدر
بما في يد الجاني من لا في حق الكلد (خيم) وكيل عن جماعة بالد عوى لا شيئاً يدعى الا شياء
عن نسخة يقرها بعض الموكلين يسمع دعواه اذا تلقنهما من لسان الموكل والا فلا (تج) ادعى
على آخر انك وكيل في تسليم المتاع اشتريته من فلان بتوكيله اياك لا تسمع لانه وان ثبت وكالته به
لا يلزمه التسليم وبه افتنى استبدا عى فخر الائمة وسراج الائمة العربيان جازاهما الله تعالى عنا احسن
الجزا (تج) اخضر ابن الميت فادعى ان اباك قد اخذ منى كذا دينار و اشار الى الابن ولم يذكر اسم
الاب ونسبه او شهد الشهود بنحو ما ذكرنا لا يصح ويشير طذير اسمه ونسبه قال والمسئلة في المحيط
قال استاذنا راح قد طلبتها في المحيط فمأوحدتها فيه بعد (شئ) ادعى عليه وذكر ان هذا المحل ود
كان ملكك بعته من فلان بن فلان وسلمته اليه وذلك المشتري باعه منى وسلمه الى فال يوم ملكى بهذا
السبب وفي يدك بغير حق واقام البينة يصح هذه الد عوى والبينة وله ان يحلفه بهذه الد عوى
ان لم يكن له بينة وكذا فى بيع وصى الصغير ويصح د عوى المحل ود اخذ كذا لابل والمحلة والموضع
والمحل (ظم) ادعى كذا امنا من الحناء ولم يبين نوعه وصفته وكذا كذا درهما ودين نوعه وصفته واقام
عليهما البينة فللقاضى ان يقضى بالذى بينه ان لم يقض بالآخر لان فساد الد عوى فى الحناء بسبب
الجهالة فلا يتعدى الى الد اهرم المعلوم (فصح) اذا شهد وانه حر الاصل وماد رش آزاد بوده است تقبل من
غير ذكر اسم امه ونسبها ولو شهد وانه حر الاصل كذا ازماد رش آزاد زاده است يحتاج الى ذكر نسب الام
لانه صار ذكراً له وعنه ادعى شيئاً في يد غيره وي اقرار كرده است لا يصح دعواه ولو قال ملك منسبت

وودي اقرارا كرده است تقبل لانه اذ لم يدكر الواو وما رة للملك كانه قال له وى اقرارا كرده است وهو لا يصح
 هة للملك لانه مطهر لا مثبت قال استاذنا راج وذكرفى (ط) فى موضعين كلاماى انه هل يصح الدعوى
 بسبب الاقرار لكنه استدلال هناك لصحة بمسائل وى استدلاله نظر فالاشبه بالصواب ما اجاب به
 (فتح) انه لا يصح دعواه * باب فيما يتعلق بكون المدعى يد الملك على عليه شرطا لصحة الدعوى
 نوال شهادة وبيان من يكون ذا اليد فى العقار * (فتح خشج) فى يد ضيعة اخراجها القاضى من يده
 موقوفها تقبل الشهادة عليه (حكى حمز) ويزيد فى يد ضيعة متعة القاضى من التصرف واخراجها
 من يده ثم ادعت امرأه تلك الضيعة عليه واثبتت يمينه لا تسمع الد عوق والبينة (نجت) وهذه
 الا جوبة انما تصح اذا عرفت الدعوى الملك وان عرفت دعوى الغصب لا يصح (مخلص) دعوى الغصب
 على غير ذى اليد مسروعة بخلاف دعوى الملك (حكى) اخراج الغاصب ضيعة من يد المتصرفى ثم
 ادعاهما عليه رجل واقام البينة وقضى بذلك ولم يقل انها ليست فى يدى فالتقاء صحيح قال (مت)
 انه لما رأى احتيال الولاء فى نقص القضاء فقامى به حسنا لمادة التحيل (حكى) ولو قال وقت الدعوى
 ليست فى يدى بل هى لى يد الغاصب ومع هذا قضى عليه ثم ادعى المقتضى عليه انها لم يكن فى يده
 فواقام بيته لا تسمع (حكى) هذه حيلة كاذبة فاستدرك فلا تثبت اليه لأن القاضى لا يقضى الا على ذى
 اليد (حكى) اقام المدعى عليه بيته انها كانت فى يد الغاصب وقت الدعوى واقام المدعى بيته
 انها كانت فى يد غيبينة الغصب اولى ومثله عن (حكى حمز) لان شاهد اليد انما يثبت شهادته
 على ظاهر الحال بخلاف شاهد الغصب فكان لولى ومثله عنها (حكى) مرة اخرا فقال القضاء باطل
 جوينقض ولو ادعى المدعى عليه دعواه انها لم يكن فى يده فهو دفع صحيح (ط) اقر المدعى بعد القضاء بالبينة
 انها كانت فى يد المدعى عليه لوى يد رجل آخر بطل القضاء لأن المدعى باقراره اكل بشهوده وفى
 بعض ما شهد وابه بعد القضاء ولكن يسأ المدعى لشهوده فى بعض ما شهد وابه بعد القضاء بوجه
 بطلان القضاء على ما عليه الشارحات الاضلل والجماع ولو ادعى المدعى عليه ذلك لا يسمع دعواه
 ولا يثبت (قريب) اقر المتصرفى ان له فى الارض لظان الغائب فجاء رجل وزرعها وقال الارض
 ارضى ثم جاء المقبل يد عيها فالزراع ذواليد حتى لو اقاما البينة فالمقر لها لوى * باب ما يبطل

دعوى المدعى من قول أو فعل أو التناقض فيه من السائل قال لا دعوى على تركة أخى أو لا حق
 على تركة أخى وهو أخذ التورثة لا يبطال حقه ولا يدفعه التورثة بهذا اللفظ (شمر) اقر على ترك
 المدعى على فلان يسمع دعواه ولو قال لا دعوى على عليه لا يسمع (فتح) لا يسمع في الفصلين (فتب
 بمسئله) اقامت بينة على الخلع وقضى القاضي ثم قال الزوج بالفارسية من خلع كرهه يومه وليكن
 بارتكاج كرهه يومه فهل ادفع مسموع (فتح) قال اشترى هذه الأرض فقال تخزن اذا اشترى بها قنك فقال
 المقاتل الاول بترجى حاجت لزيد مكن يزوج اليه فان لم يبين لا يبطال حقه (فتح) قال المدعى عليه للمدعى
 لا اعرفك فلما ثبت الحق بالبينة ادعى الايضال لا يسمع ولو ادعى اقرار الملك على بالموصي أو الايضال
 يسمع (شمر افع) باع جارية فولدت لاقيل من ستة اشهر من وقت الشراء فادعى البائع وقال
 هل بعد وقت البيع انما جعلت لى لكن بعته بالضرورة او مخالفة يصح دعوته اعتبار الحق الولد (فتح)
 ادعت ضربا قتلها على وارث زوجها فقيل خالجه على عتبه واخذت بدل الصلح فلما اقامت البينة قال ابرأ
 زوجها من الضرب اى حال حيوته يسمع منه هذا المدعى (شمر) ادعى عليه دين راس من جهة ابيه
 وان التركة فى يده ثم ادعى بطريق الاجابة لا يسمع (ظبت) باع جاريته ثم ادعى انه كان اعتقها
 قبل البيع وتزوجها فهى منكوحته لا يسمع دعواه وان اقام البينة على اعتاقها تقبل وهى مذكورة
 (يصح) ولو ادعى المشتري على البائع انك اعتقتها قبل البيع يسمع المدعى والبينة ويقضى بالعتق
 ويسترد الثمن ولو ادعى عليه مهر امرأة فقال ما تزوجتها ثم ادعى الابراء عن المهر فهو دفع مسموع
 ان وفق ولو ادعى الزوج بعد موتها انها زومت له نصف الصداق ثم اقام بينة على انها ابرأتها قبل
 ذلك بسنتين لا يسمع قيل له المبنى يستبد بالابراء فلا يمنع التناقض فيه قال لكن الظاهر علم الرجل
 بترك وبه اجاب (بم) فيما اذا استمهل فى قضاء الدين ثم ادعى الابراء لا يسمع (يصح) وكذا
 الوارث اذا اقرب بالوصية وانها حق للموصى له ثم ادعى رجوع الموصى عن الوصية لا يسمع للتناقض
 قال استاذ نارج الرجوع عن الوصية امر يتفرده الموصى فكان تناقضا فيما جرى فيه الخفاء
 فينبغى ان يسمع دعوى الرجوع كالمختلعة اذا اقامت بينة على الثالث قبل الخلع والمكاتب اذا اقام
 بينة على العتق السابق قبل الكتابة او الوارث اقر بانها زوجة الميت او زوجها ثم وجد شهودا على

البقرة في الصفة يصح (تصح) قيل له هل اوصى بك فلان شيئا فاللام ادمى الوصية فان كان
 قوله لا قبل موت الموصى يصح والاولى قلت والقيام على مسئلة المجتعة والمكاتب اذا ادعى الامتنان
 السابق يقتضى ان يسمع مطلقا (يصح كين) ورثة ايتيموا ارحاموا وروها ثم ادعى احد هم انه كان
 ملك جده لا بيه تملكها شرميا ومات ابوه منه فالآن ملكها لى ولم يكن مالها وقت للقصة به لا يصح
 (ظمر) ادعى على تركه ديننا فقد فيه الوارث ثم ادعى ان مورثه قد نضاه لا يصح بعد ان رآه بوجوب المال
 في التركة قيل وكذا الكميل اذا اقر بوجوب المال بسبب كماله ثم ادعى ان الاصيل نضاه لا يصح
 قال امتاذا نازح ومورثته بناء على ما مر (اكس عتيج) ادعى عليه محمد ود بالسبب الشراء منه ثم
 وآه في يد غيره فناداه عليه ملكا مطلقا لا يصح خيرا الورثي وعمر الحائط ادعى جارية له
 انها له انزلت بها امه قل حسب لياتي بالبينة ثم اجابوا ادعى ملكا مطلقا لا يصح منازعتها (يث عن)
 لا يصح (ظمر) بسمع قال امتاذا نازح وهو الاموت لانه يلى معنى الملك المطلق في الحالين قال
 سمعت شيخ الاسلام القاضي علاء الدين المرزوي يقول يقع عندنا كثير لان الترحل يقول على نفسه
 طالع في مك ويشهد عليه ثم يدعى ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه ونحن نعتى ان اقام
 على ذلك بيينة تقبل وان كان مناقضا لا ناعلم انه مضطرا الى هذا الاقرار (فصح) امر باع محمد ردا
 بوشرة وكسب الصك واشهد على نفسه نقبض الثمن ثم ادعى على المشتري انه اشرا فبقى عليه نصف
 الثمن واقام بيينة تسلم قال امتاذا نازح وان كان ما ذكره شيخ الاسلام يصلح وجهاله لكن الوجه
 لصحيح انه وان كان مناقضا لا ناعلم ادعى اقرار المشتري بذلك فعقد ادعى تصديق الخصم فيه واثبتته
 البيينة والنايت بالبيينة كالثابت مينا فاولو ما لنا اقرار المشتري بمقاء شيء من الثمن بسمع دعوى
 المانع ولا يكون التناقض مانعا وقد نص في (ط) بان التناقض يرفع بيمين الخصم قلت وعلى
 انه لا يلزم ما اذا ادعى بقاء شيء من الثمن حيث لا يسمع لعظم المتصديق وغيره (افصح بك)
 متروا تراها من آحر من ارضه ثم ادعاها لا يسمع (شم رفع) مات عن زوجة واولادها من زوجة اخرى
 انكر الاولاد زوجيتها اخلوا قالوا اما كانت زوجة اينا فقامت بيينة بالنكاح والمهر ثم ادعى
 الاولاد انها كانت بطلقة لا يسمع وكذا ادعى البرادة لا يسمع (ط) ولقد نعر هذا الاختلاف المشايخ

(يُسمع) ادعى عليه ما لا يحكم بكفالة فقال ما تكفلت اطلاقاً ثم انتمت عليه فادعى ان ابناً حليل امرأته
لا يسمع عنه لانه انما يسمع على اعتبار كونه كفلاً والا فهو قضيوي فتضمن دعوى ابناً حليل في مقام
الخصومة الاقرار بالكفالة وانما تذكره في الاقرار فهو منافض (ظن) ادعى على زيد ضيعة ثم
ادعى آخر على زيد تلك الضيعة واقام بينة وقضى له القاضي فقبل الاول قد استحقها فلان يقال
وضيعة يحكم الحياكم يسمع دعواه على المستحق (يبر) ادعى على امرأة نكاحاً فأنكرته وابوها ايضاً
ثم ماتت فادعى عليه الاب نصيبه من المهر الذي اقتربه لا يسمع قال امتد فادعى على مائة ذكر
في (م) في رجل ادعى انه تزوج هذه المرأة فأنكرت ثم ماتت وادعت الميراث والزوجية فلها
الميراث ولكن لا على مكسبه ولو ادعت على زوجها انه طلقها ثلاثاً فأنكر ثم ماتت وطلبت ميراثها منه
لم يوزنها (ط) وعن من ان من قبل ان يموت وارثته والا فلا (فج عمت) ادعى عليه شيئاً فامره
القاتل ضحي بالصلح ليقان لا ارضى بهل هذا الصلح او تركته املا فهو اسقاط لما يدعي عليه (عمت) اذا
قال تركته املا فهو ابر او غنمه لو قال تركت دعواي على فلان وقضيت امره الى الآخر لا يسمع
دعواه بعده (يمنع) لو قال الميراث عن علي بالحق كما شأج في اشاغل عواي عليك يا طلة فلم يسمع في الغد
لا يطل دعواه (فج عمت) امين امته واقربة كذا جها يظهر كذا فيقال له لم اعلم به ثم ادعت الزوج
والا يرضوا والمهر يسمع (يمنع) ان يمان فسماعنة الميراث ما امان احد هما بعد القسمة بالقرار سمية ابن
فلان جيتو يمين يمان من كرهه يودعوا قام بينة تسمع ان ادعى ان ابني وضعة بالمسمى في حال صغر جها
وان ادعاه مطلقاً لا يسمع (فتب) ادعت من مهر المثل ولم يثبت لخصي باذنت المسمى وهو مثله او اقل منه
يسمع (يبر) كتب شهادة في صك بيع فحذفه وادعى حارس متولي مبيع فادعاه للمبيع لا يسمع ان كان
كتب في الصك ان اليافع باع ملكه فلان استأخذ فخرج فعرف بهذا ان اقراره لا يمان بكون العين
ملكاً للمدعى عليه كما يمنع دعواه لنفسه يسمع دعواه له لغيره وعلى هذا اقرار الوكيل بالخصومة
كما يمنع الى دعوى لمركله اذا اقر بعد التوكيل يمنع اذا اقر قبل التوكيل اشارة اليه في (عمت)
في القتاوى البخارية رجل ما عتق فقلت امرأة لابن الميلى كفت امرأة ابيك عند الى يوم موته
وطلعت الميراث والمهر فانكره الابن وقال اسم ابني لم يكن عند او انما كان عمر ثم جاءت فادعته

انها امرأة ابيك عمر الى يوم موته وادعت المهر لمسمع دعواها وليس بتناقض لسؤال ان
 يكون له اسمان (شز) يسمع اذا وفق المدعى (صح) فمضى مال الاجارة لمن المشتاجر ثم ادعى
 هذا الكفيل هذه الدار يسمع (ط) ولو استأجره ارا او عبد الا يسمع دعواه فيه (فتح) فب
 ادعى عليه ان مؤثرتك ابرصى لى بثلك المال وحدة الزينة ثم ادعى كل المال يحكم الوراثة
 منه وعجز من اثبات الوراثة فقال ان كنت عجزت من اثباتها فاعطوني ثلث المال بحكم الروية
 التى صلتموني لحيها يسمع وهذا القدر لا يكون تناقضا (يمر) لا يصح بعد دعوى الوراثة (يبيع) من
 ادعى ربع دار فله ان يدعى بغير ثلثها ومن ادعى نصفها فله ان يدعى بغير ثلثها وهو احتيا (ابصر)
 وقال (شز) لا يسمع (فتح) بوجوب الادعى على الزينة او لا يستحقها وزوجها ساكت لم يدع فيها الامارة
 ثم ادعى مالكا لنفسه يسمع (يبيع) الموصى يبيع ثم ادعى انه يبيع بغيره فسمع وادعى على البيع
 لا يسمع دعوى الصبا ذاك امتولى الوقف اذا اخرج الوقف ثم ادعى انه اجر ما قبل من اجر المثل
 وكل من باع ثم ادعى فساد يسمع وتلقاضه هذا لا يسمع دعوا وقال استاذنا راج فعلى هذا يحتاج الى
 العرق بينه وبين مالى الجوامع الصغير انه اذا باع عبد الغنم ثم زعم البائع او المشتري انه باع
 بغير امر المالك لا يسمع (يبيد) انكر المودع المواد بعتان لجهل اليد (الاصلاح) اقام ابنته على الرد
 لا تقبل وان انكر المودع تقبل (يبيع) الا امرأة صالحا مع ايمان ثمن مهرها لم يبيد ما الصلح
 ابرأت ثم ردت بدل الصلح بحياز الروية ثم ادعت المهر بوجهه لم يسمع قسرها ولا يفيد ما الصلح
 وعدم صحة الابراء الا ولاية لغيره مثل المهر لو طهرت من جنس حقيقته لئلا لا تصاد قبل
 له لو ماتت هل يتسكن لوالدها من المهر طوى بقال لا لا ينعقد مقام مقامها لم يسمع صحة دعواها يسمع
 صحة دعوى الوارث كما قرر ان المورث يسمع دعوى الوارث ثم اجاب (يبيع) امرأة اخرى عند
 الصد بغيره ان الذين المكي وحكى انه حين قدم (يمر) خوارزم سئل عن هذه المسئلة فقال لا يمكن
 من الد دعوى بغيره الى اين يطهر قائده فقال انه اظهرت لجنس يحقها لها ان تأخذ دينا فتر كان لى
 لتسمع بغيره المقتين كالبدن الطاهر وعلاء الحمامى وغيره فلما فقالوا يتمكن من الد دعوى فقال
 يبيع ما وردت عليهم من باع شيئا ثم ادعى انه ملكه وهب له البيع بسبب انه كان يباعه قبل هذا البيع

فمن زيد ثم اشترى ائمنه فهو الاثن ملكه لا يسمع دعواه فقالوا جميعا يسمع الى ان يوجد البرواية فيه
 بخلافه قال (بسم) ثم وحيث الرواية في الجفع العلوي لا يصح اليك دعوى في مسئلة الليمع قال
 استاذنا راج وقد بلغني عن بعض ائمة زماننا خيلة حسنة للسياح دعواها بعد الابراء وهي ان يقول في
 الابراء ان كان لي عليك مهر فقل ابرأتك او قالت حتى في دعواها لا يكون تبا قضا تسمع وفي منتهيات
 (كص) ولو قال لها الزوج بعد الابراء قولي ان ادعيتك في المهر في دعوي باطله عني صلحت
 لباك بمهر فبلغني عنه فقالت ذلك ثم رأت الثوب ورد به يصح دعواها لمهر لانها لما قالت دعوي في
 باطله عن المهر التي خايرتك عنه ولا مهر للخل فلا يصح البزاة فلا يصح قولها دعوي باطله عني ذلك
 المهر وهذا المهر في حكم مهر جدي فلا يمتناوله قولها قال استاذنا راج فصل يدل على انها يمكن من
 دعواها في الابراء مطلقا كما حكيت عن ائمة الجامع وهكذا رايت في الابراء مطلقا جواب الاخوين زين
 الائمة وبرهان الائمة التراجياني (بسم) ولو قال لا تعلق لي على فلان فهو كقول لا حق لي فيه فيتناول
 الذين والاضمان ولو قال لا حق لي عليه يتناول الذين دون الايمان (كص) اقرانه لا دعوى
 له قبل فلان بوجه من الوجوه ثم ادعى عليه ليحكم الموكلة لغيره يسمع وفي منتهيات (كص) برواية
 هشام بن محمد اذا قال لا حق لي في هذه الدار ولا دعوى ولا طلبه ثم زعم انه وكيل رجل في دعواها
 اقبل ذلك منه وهكذا في (شبه) قال استاذنا راج وما حكى (بسم) عن منتهيات (كص) انه ذكر في
 (شبه) انه لا يسمع دعواه لغيره فهو وقرة غاية التقرير (بسم) ادعى على زيد عشرة دنانير
 مطلقة او بسبب ثم اقران لزيد عليه عشرين دنانير الا يسمع دعوى العشرة بعد منه وعنه دفع الى
 غيره امانة لينقلها الى فلان وكان بين الدافع والرسول اخذ واعطاء فدفع الدافع امانة للرسول
 ان لا دعوى له عليه ثم ادعى الامة عليه فقال الرسول في الدافع ايك اقررت بان لا دعوى لك
 علي لا يسمع هذا الدافع وقوله لا دعوى له عليه ينصرف الى سائر التعلقات قال وعلى هذا اذا ادعى
 عليه دعوى معينة ثم صالحه واقران لا دعوى له عليه ثم ادعى دعوى اخرى يسمع وينصرف الاقراوا
 الى ما ادعى او لا لا غير الا اذا اعم فقال اي دعوى كانت فحينئذ لا يسمع اية دعوى كانت واجناسها
 في (نظ شبه) ادعى عينا في يدي فسلان فقال انه في يسأله القاضي البينة فاقام بينة انه ملك فلان

وأنا وكيله بالخصومة يسمع وتقبل بخلاف ما لو قال ملكي ثم قال انه ملك فلان لا يسمع (بفتح) ثلاثة ادعوا
 على زيد دارا فقال قد اشتريتها منكم فطولب بالبينة فقال في الدفوع اشتريتها من وصيكم حال مفتركم
 لا يسمع منه هذا الدفوع ومنه باع ارضا وسلمها الى المشتري وتصرفها مئة زرعاً وبناء وجارها ما كتبه
 ثم الآن يدعى انها ملكه لا يسمع دعواه ان كان حاضرا وقت البيع والتسليم وما كتب وقت تصرف
 المشتري قيل له فلزم بتصرفها المشتري ولكن كان ما كتب وقت البيع والتسليم قال لا يستطاع دعوى
 الجار بهذا القدر بخلاف ما اختاره المتأخرون فيما اذا باع وسلم وولد اوزوجه حاضرة ما كتبه حيث
 يستقطب هذا القدر دعواها (بفتح) ادعى على زيد انه دفع اليه كذا دينار والميدفعها الى غيره فلان
 المحجل زيد وحلف ثم ادعى هذا المدي على ذلك المال على مصر ووقال انما دفعتك لك لتدفعها الى غيره
 وزعم ان دعواه على زيد كان خطاء وظنا لا يسمع دعواه على غيره وللنفاذ (ط) ولو اقر بارض لا ناسان
 وفيها زرع دخل الزرع فيه من غير ذكر وراى الروضة فقال وان اقام المقرينة ان الزرع لي
 قلت قال رضى فلم يكن اقراءه بالزرع ما نعلم قبول بينة عليه لما كان اقراره بذلك تبعا وضما
 لا قوله بالارض وبشرح من هذه المسئلة كثير من المسائل (عكث) لو قال ليس لي معه امر شرعى
 يسأعن دينه وعن دعواه في العين (عكث) اقر بان الدار التي في يد فلان ملك زيد ثم ادعاهما
 لنفسه لا يسمع وقال غيره لا يسمع الا اذا ادعى تلقي الملك من زيد وتقدم عن (عكث) خلاف هذا
 (عكث) اقر انه لا جنى له في عهد وجد فقام اذ منى انها وقف ملي وبنى اولاد يدعيه اختلاف
 المتأخرين ومنه لو مات عن ورثة بقسموا التركة بينهم وابرا كل واحد منهم صاحبه عن جميع
 الدعاوى ثم ادعى احد الورثة ديناً على الميت يسمع دعواه (ط) ادعى بعض الورثة ديناً على التركة
 بعد تمام القسمة صح وله ان ينقض القسمة ولو ادعى مينا من اعيان التركة انه اشترى من الميت او
 رهنه الميت لم يسمع به لا يسمع بعد القسمة (عكث) ادعى بعض اعيان التركة للمفترين ثم قال كان المورث
 اخبرني بذلك العين وما كنت علمت ذلك لا يسمع منه (يق) يتم بلع فادعى ارضاً من تركته اخيه
 الميت مورثة من والد هما ثم ادعاهما ملكا على الخصوص لظهوره له في تلك الاقرار صدر من اخيه المتوفى
 انها له يسمع ولا تتأين بينهما (عكث) سألنا من زوجها الطارق بشرط ان ياتيها باه ثم ادعت انه كان

طلقها ثلثا لا يسمع ولا تقبل بيتهما بذلك ولو قالت ما علمت وقوع المثلث لم يصدق قال استاذنا راجح
 وفيه نظر من حيث المعنى لانه وان كان تناقضا لكن في امور يجري فيه الحفاء ومن حيث الرواية ايضا فقد
 ذكر في (ط) عن ابي يوسف رجل مات فقامت امرأته وذلك الميراث وهم كبار واقربوا انها زوجة
 الميت ثم اقاموا بينة ان زوجها كان طلقها ثلثا في محنته فانهم يرجعون عليها بما اخذت من الميراث
 وكذا لك قال ابو حنيفة وابو يوسف رجا في امرأة اختلعت من زوجها ايمان ثم اقامت بينة انه كان
 طلقها ثلثا قبل الخلع وكذا الامة المكاتب والعبد والزواج والزوجة فانهم يرجعون على الآخذ بناء
 على ما مر من المعنى (فعملك) امرأة ماتت فطلب زوجها من ورثتها براءته من المهر فابوا واعطى
 المهر ثم ظهر له بينة ان امرأته ابرأته في حال الضحوة ولم يعلم الزوج بذلك فله ان يرجع بها اعطى من
 المهر ديانة فهذا يشير الى انه لا يرجع عليهم قضاء وقد مر في جنس هذا الكلام طويل وسئل استاذنا راجح
 عن ادعت المهر على زوجها فقال انك اختلعت مني بالمهر وحجزت من البينة فاقام بينة على انها
 ابرأت من المهر فقال ينبغي ان يقبل لان دعوى الخلع بالمهر ليس اقرا ابقيا المهر وقت الخلع فان الخلع
 بالمهر يصح وان كان المهر مودى (سمع) الامة جاءت ببولك فقال مولاها هو من عيني هذا اوصد قته الامة
 فلما مات المولى ادعت ان هذا الولد من المولى وانها صارت حرة تسمع لان الدعوى فيما فيه حرة
 الفرج ليس بشرط فلا يكون التناقض مانعا وعنه ادعى ان هذا الولد ارزها عندي فلان وهو يملكها
 وسلمها الي وهي في يدك بغير حق فقال نعم هي رهن عنك ك ولكني قد احتاجت لها من ذلك الغلان
 قبل الرهن لا يسمع دعوى الاستيحاء ولو قال رهنها فلان عندك يسمع دعوى الاستيحاء وقبله وعنه
 قال لا خلاف دعوى اني عليك اليوم ليس له ان يدعي على غيره اليوم وهي في جمعه وعنه لو اقررتني
 الزوجان واقربت انه لا دعوى لها عليه قلها ان تدعي عليه بعد ذلك نفقة العلق قال استاذنا راجح
 وقيل ليس لها ذلك وقيل نعم ان لم تبلغ خمسا وخمسين سنة فتكفي له هذا من الجور البين فاشتبهت هما
 وقالوا اقربت بالعدل انه لا دعوى لها عليه قلها ان تطلبني عنه بالعشيق يا نفقة الا انها تجب ساحة
 فساعة وتختص بالكاف والاقرا من المدعى الذي في يدك في المشيئة له على وجه الصالح لا يمتنع
 بين الدعوى الذي يطل الصلح بوجه البرجوة والاقرار من الذي هو في يدك عند الصلح بوجه البرجوة

عليه لذل بطلان الصلح بعني انه اذا اقر المدعي في ضمن الصلح انه لا حق له في هذا الشيء ثم بطل الصلح
 يبطل اقراره الذي كان في ضمنه وله ان يدعي بعد ذلك والمدعي عليه اذا اقر عند الصلح بان هذا
 الشيء للمدعي ثم بطل الصلح فانه لا يرد ذلك الشيء الى المدعي اولى شروحه كما تمشو شة لكن
 (شئ) والقاضي الصدر قرر بان المراد بطلان اقرار عند الصلح الا اقر ارضي ضمنه حتى يبطل بطلانه
 كالوصية بالمجانبات في ضمن البيع وهو احتيازا وتقياضا (شئ) يقتضي بان الاقرار وان لم يكن في صلت
 بطل الصلح لكنه بناء على الصلح لا يسمع المدعي بطل ذلك (شئ) ابرأ بعد الصلح من جميع
 دعاويه وخصوماته صحيح وان لم يحكم بفسخ الصلح شمس الاصل لم يخلو من احملة بل احد ادعى
 عليه محمد ود في مقال اشتره منه من امك او اجزته ما تكره ثم قال احزنت وكني كيت فهو بالغ والقول
 قوله وعنهما ادعى عليه محمد ود اسبب الشراء من دلاية وهي تملكه فقال ذو اليل هو ملكي اربا
 من بي ثم سئل المدعي في مجلس الحكم هل سلمت اليك ملاقة هذا المحمد ود فقال لا لانها كانت
 ماحزة عن التسليم لا يسمع القاضي هذه الداعوى (شئ) ادعى عليه اني دفعت الي بلان دراهم وقضتها
 منه ثم ادعى انك قبضتها مني لا يضيئ مناقض لان يد المدوع يد المدوع وعنه انه ادعى عليه مائة
 غطرية عشرة منها على لية ثم ادعى في مجلس آخر مائة غطرية و شهاد الشهود يدل لك يسمع
 وقبل اذا قال اودت بالدعي في الخطر يقي قال اشتاذنا راح فعلى هذا الوادعي عليه مائة مائة عشرة
 منها ملو من ثم ادعى في المجلس الثاني مائة على لية وشهادة وابانة على لية ولم يكروا عشرة منها
 فلو من يسمع وتقبل وهذا حسن فلا خلاف في عوفنا بين الكلامين (شئ) ادعى مائة درهم وقال
 بالعارسية بعضي سيم دادم وبعضي غطري وكواها ان يرضي غطري كواهي داهي اذ اجاب اكر بر اقر ان
 كواهي داهي داهي غطري في شتورن ولو ادعى قبضا وشهدوا على القبض لا يسمع لانه يكون تكتا ببالشهود
 (شئ) ادعى عليه دار الزها ملكي رهنتم من والدك بلان بن بلان بكن اثم مائة والدك وتركها
 في يدك عليك ان يقض الدين مني وتسلم النذالي فانكروه وشهد الشهود على وفق دعواه ولكن
 زاد فيه واليوم ملك هذا الدين مني وحقه وفي يد المدعي عليه هذا ان غير حق يقبل هذه الشهادة لان
 بانكاره الرهن صارت به غير حق وكذا الوقال المدعي وي يدك يعي لحقه ما امره بان يما

يتعلق بجواب المدعى عليه * (بمضى) ادعى عليه عند الحاكم فلم يجب لكن قال واجد من اهل المجلس
 كه وزير ابل بن دعوى جيزى داذنى نيسبت فاقام المدعى بناء عليه بيعة مجوزة للقاضى ان يحكمهم
 بهذه البيعة ولو كان المدعى عليه ساكتا فاقام بيعة فغيبه روايتان فهذه اكل لك (شهر) براء من مرضه
 معتقل اللسان والناس عليه مضمومات فانه يكتب جوابه وحلقه (ط) ان علم القاضى ان المدعى
 عليه اخر من يأمره بان يجيب بالاشارة ويعمل بالاشارة فان اشار بالاقرار ثم وان اشار بالانكار
 عرض عليه اليمين فان اشار بالاجابة كان يمينا وان اشار بالابانة يكون تكولا فمضى عليه وان عرفه
 القاضى اخر من اصم يكتب له ويأمره بان يجيب بالكتابة وان لم يعرفها وله اشارة معروفة يرضى
 بالاشارة ليحجب ويعامل معه كمعاملة الاخرى وان كان مع كونه اخر من واصم واعضى فالقاضى
 ينصب عنه وصيا ويأمر المدعى بالخضوع معه اذ لم يكن له اب او جد او وصيهما * بلازيد دعوى اولية
 الملك بالنسبة وما فى معناه * (فجع وب) ادعى بقرعة كل واحد منهما انها نتجت فى ملكه لكن قال
 احد هما منى سنتين وقال الآخر منى ثلث سنين وظهر انها بنت ثلث سنين فادعى الاول ملكا مطلقا
 واقام بيعة عليه لا يسمع دعواه بعد ذلك (حك) ادعى عليه عمارة دار ابن ابانة بنىها منى سنتين سنة
 وادعاهاد واليد كذلك واقام بيعة قال هذا القدر لا يكفى فى البدعوى حتى يقول مات ابنى وتركها
 منى انا على ولو قال كذلك واقام بيعة فبيعت ذى اليد اولى قال استاذنا من حقعى بهذا ان بيعة ذى اليد
 كما يكون اولى اذ ادعى اولى الملك بالنتائج ونحوه عند ذلك اذ ادعى ذلك عند موثقه (رض)
 وان اقام الشارحان البيعة احد هما بالنتائج والاخر بالملك المطلق فضاخبة النتائج اولى * باب البدفع
 فى الدعوى * (فجع شهر) ادعى عبد ا عليه ملكا مطلقا فقال ذى اليد دفعا قل ادعى على فى غير مجلس
 الحكم قبله بسلام فليس بدفع وعن (فجع) دفع مسموع (حك) مثله (ط) المدعى عليه ملكا مطلقا
 لو قال للمدعى دفعا انك ادعيت على قبل هذا بسبب يكون دفعا قال استاذنا من حقعى فاعل مسألة المحيط
 فيما ادعى انك ادعيت فى مجلس الحكم ان صح ما اجابه وفى (حك) ما يدل على الاطلاق (فجع)
 باع ضيعة ابنه البالغ بغير اذنه فادعاه الابن على المشتري فقال انك قبضت بعض الثمن فقد اجزته
 فاقام الابن بيعة ان والى قبض جميع الثمن وقت البيع لا يكون هذا دفعا وعنه لو قال المدعى عليه

هو لاء الشهود اذ موافق الشين قبل هذه المدعى لا نفيسهم واقام بيته لا يكون دعاه (ط) انه جرح
وكذا لو اقام بيته ان الشاهد كان يدعى الشركة فيها (شن) مثله (سي) ادعى عليه شري فليز
منه وانكر فاقام بيته فقال اشتريته منه ولكن ودعته عليه يسمع لا مكان التوثيق لان الفسخ يجعله
كالمعدوم (بم قنب) ادعت الخلع فانكر فقصى بالفرقة بالبيته يقال خالعتها ولكن تزوجتها يسمع
وبهذا امرى ان المدعى المسوء قبل القضاة يسمع وبعد القضاء لا يسمع (بم) ادعى عليه شري جارا ومنه
فانكر البيع فاقام المدعى بيته قاضي ذواليد انه فسخ البيع معنى يسمع لان الاكوار فيما بعد الخلع فسخ
لا يكون تناقضا وقيل له وجه توفيق بان يقول ما بعته بل فاع وكيلي وانت فبطل البيع معنى ثم هل
يشترط ذكر التوثيق قيل لا يشترط وقال (ظم) يشترط (ط) ادعى عليه شري قبله فانكر فاقام بيته
فقال المباح دعاه انكره ودعته عليه بالعيب طبع كالمعروف ويسمع بيته (شمره) لو قال المدعى عليه
بالبيعة اشتريتها من فلان فاذن هذا مالك عنى فاني قلت له اننا اشتريتها من فلان فقال اشتريتها منه
فهو دفع (ففع) الا (عشج) بان زوجهما اذعى عليه محدودا واقام بيته فقال ذواليد دعاه ليس له
هل المدعى علي لا فانه كان ايدى عليه فلي ايدى يسحب والآن يدعيه على مطلقا لا يسمع هذا المدعى وفي
(ط) يسمع وقد مل من (عشج) ما خلا له (ط) لو قال عند غير القاضى هذا العين ملكى بسبب الشراء
من فلان او قال بسبب الارث منه ثم اخلد هاهنا الحياكم ملكا مطلقا لا يسمع دعواه اذ ثبت ذلك منه
وهذا اذا كان ادعى الاشياء من رجل معلوم بان ذكر اسمه واسم ابيه وجده ورجا شبهه
ومن اسباب التفرقة املا اذا قال اشتريته من رجل لا يعرفه او من رجل او من محمد ولم يزد عليه
ثم ادعى عند القاضى ملكا مطلقا يسمع وان ثبت ذلك عندك قال استاذ باربع دعوى يهل ان
الصواب خلا في ما اجابوا به والصواب ان ذلك دفع مسوء اذا ذكر سببا معلوما (ففع حم)
ادعى عليه ضيقه لانه لم يثبت ملكا لاه به جهة الشراء فصارت وزوها المدعى فليكر ثم ادعى بعد
ذلك انها كانت ملكا لاه مطلقا وزوها منها يسمع منه بعد بيان الجهة هنا لا يدعى في
البحالين الارث منها (ففع) ادعى على خخته مهر بيته الميث فقال ابرأ بنى من مهرها حال صحتها
يقال الاب ليس لك دعوى الا براه لا يكى اقررت بعد موتها بهذا المهر يسمع منه هذا المدعى

وكنت كثير من الفتيان منهم القاضي علاء الدين المروزي انه دفع الدفع فلا يسمع فانكر (سمع) جوابهم
وقال بل هت ادفع مبتد الان دعوى الالب بلى هو اقرا اريد عواة كما اذا ادعا
الا يصال وكالوا دعى عينا فقال ذواليد قد اشترى بته منك فادعى المدعى اقراوه وجرت هذه المباحثة
بجامع الجرجانية فلم يجيبوه الجواب شاف (بفتح) لواقام الخارج وصاحبها ليك بينة باليتناج فيقضى
القاضي لذى اليد ا ولم يقض حتى قال الخارج لذى اليد انك مبطل في دعوى النتائج لا نيك اقروا
انك بعث هذه الدابة ثم اشترىتها يسمع هذا الدفع وليتته لانه اذا باع ثم اشترى فله المثل كما لو باع
فبطل دعوى النتائج ونحوه في (ط) ادعى الخارج النتائج فقال انك مبطل في هذا الدعى لا نيك
اقروا انك اشترىتها من فلان وهذا دفع لدعوى المدعى (فتح قلب) باع دابة ثم تقابلوا لوردها
بعبيب بغير قضاء ثم ادعى رجل آخر عليه انها ملكه نتجت عنه في ملكه وادعى ذو الميدين النتائج ايضا
لا يسمع منه لان الاقالة بيع جلد يد وتخلل البيع يبطل دعوى النتائج (قلب) اشترى شوار وقبضه فادعى
عليه رجل انه ثوره سرق منه واقام بينة فقال المشتري هذه الثور نتجت منك البائع واقام بينة يسمع (شتر)
ادعى عليه خماسا واقام بينة ثم ذواليد اقام بينة ان هذا الحمار نتجت في ملكك بائع يا ثعي فلان بين فلان
واثم دعواه هذا دفع اذا ذكر الثمن وذكر قبضه (قلب بنس) الوصى ادعى عقار الصغير فقال ذواليد
بالحق ما منى وصى القاضي له قبلك بثمان المثل لحاجته الى قضاء الدين فقال الوصى نعم ولكن وقع
البيع باطلا لانه باع بغير فاحتش او ترك الميت منقول لا يفي بالدليل فلم يكن بيع العقار محتاجا اليه
واقام بينة يسمع (بفتح) ادعى عليه عشرة دنائير فقال دفعا انك اقررت بالفا رسية كه مرار من ملها
عليه جيزي خواستى تبست فهل اليس بدفع لاحتمال انه كان دينامو جلا فلم يكن له المطالبة قبل
المحل (فتح) ادعى عليه دين فقال كنت وقت الاقرار مصروعا وبان تاريخ بيناري وى ظاهر بوده است
يضح هذا الدفع (بفتح) ادعى عليه ارضا فقال دفعا انك مبطل في دعواك لانك ادعيت على فلان ثمن
هذه الارض يسمع (قلب) ادعى عينا واقام بينة فقال ذواليد ان احد شاهديك قد استامها منى واقام
بينه لا تقبل (شتر) استام الشيء ثم شهد لغيره عليه نقبل (شتر) اقام بينة انك غضبت حماري وهلك في
يدك فقال ذواليد ذهبت بحماره لكن باجازه واقام بينة تسمع وتقبل (سمع) ادعى على اخى الميت

فبينما لم يمت فقالت لست نوارثة لأن للميت ابنا يصحبي لا يندفع عنها الخصومة بغير بينة (شرح)
 السنة القائمة لدى اليد على اقرار المدعى على انه لاحق له فيه وانما هي لفلان دفع مسروق (ط) عين في
 يد رجل يقول ليست لي لا يصح فيه شراء كان له حينئذ منازع اولم يكن حتى لو ادعاه ابا خازن وادعاه
 ذواليد بعد ذلك يصح دعواه على رواية كتاب الدعوى وعلى رواية الجامع الصغير اذا كان هناك
 منازع صح فيه وليس له ان يدعيه بعد ذلك لنفسه (على حصر) ادعى عليه ضيعة واقام بينته
 قبل القضاء ادعى ايضا ان المدعى عليه اقرب بنصف هذه الضيعة له واقام بينته ونفى القاضي له
 بالنصف وحلها اليه ثم اقام رجل آخر بينته اني اشتريت جميع هذه الضيعة من المدعى عليه قبل
 اقراره لك بثلاثة اشهر فقبل القضاء له اقام ذواليد دفعا بينته عادية ان المدعى عليه اقر قبل شرائك
 بستة اشهر انه لاحق لي في هذه الضيعة قضى القاضي بطلان دعوى البيع ولا يعطل حكمه في النصف
 الذي حكم به للمدعى ودفعه هذا مسروق قال الباقر جى وخمير الوبرى ليس يدفع لانه يمكن
 ان لا يكون له حق وقت الاقرار ثم يتحد دد له الحق (حصر) ادعى انه اشتري هذه الضيعة من
 فلان منذ خمسين سنة واقام بينة فقال ذواليد ان ذلك الفلان الذي اشتريتها منه اقر قبل شرائك
 لانه لاحق لي في هذه الضيعة واقام بينته فهدد دفع (على) كافر يقولون هو دفع واننا قول في زمان
 ليس بدفع لظهور المفتعلة في الرواب القفاة وعن (موت) اذا كانت في بيعة المدعى انه اشتراها
 من فلان وهو يملكه لوني يد يقبل البيعة ولا يلتفت الى الدفع (على) ادعى عليه ضيعة انها ملكه اشتراها
 من فلان واقام بينته فقال المدعى عليه دفعا ان الذي باعها منك اقر انه لاحق لي فيها وانما هي
 لفلان ولي عليه شهر وباصيها ان هذا ليس بدفع (حصر) ادعى عليه صيعة ارثا من جدته فلانة
 واقام بينة فقال ذواليد ان الجدته ابن غائب ولم يعلم حيوتها ولا موتها ولم تمض مئة بكم بنوتها
 واقام بينة لا يسمع وهو فضولي في اثبات ملك للغير (على) لا يسمع (حصر) ادعى عليه ضيعة انها
 ملكه واقام بينة فقال ذواليد ان المدعى اقر قبل ذلك ان هذه الضيعة كانت ملكا لفلان دفعها الى لازرها
 بجهة جاكين تسمع (على حصر) ليس بدفع لانه ادعى ملكا مطلقا فيجوز ان يملكه بعد ذلك (حصر)
 ادعى عليه صيعة انها ملكه واقام بينته وقضى القاضي ورسالها اليه ثم اقام المدعى عليه بينته ان المدعى

اقر قبل هذه الدعوى انها ملك فلان وفي يد عمن جهة جامكين فهو دفع واجاب بمثله (عك) شق
 خوة) ادعى عليه دار انها ملكة واثبتته بالبيينة ثم اقام المدعى عليه بيينة ان الملك عمن باعها من زوجته
 وباعتها هي متى يسمع (ط) ادعى عليه عبل او اثبتته بالبيينة فاقام المدعى عليه بيينة انك بعته من
 فلان الغائب فعلى ما عليه اشارات الجامع والزيادة ان لا تقبل وذكر الناطقى في اجناسه انها تقبل
 فيمنع الدعوى ثم اذا قبلت وان لم يدعى تلقى الملك من المشتري فاولى ان تقبل اذا ادعا (عك)
 (عك) اقام المدعى بيينة فقال المدعى عليه ان في دفعه شرعا فللقاضي ان يقضى اذا قامت البيينة
 العادلة ولا يلتفت الى مثل هذه المقالة (حمر) يكلفه ان ياتى بالدفع فان ابطال كان له ان يقضى
 ويبقى له حق الدفع قال استاذ نارج ولم يذكر خد الا بقاء ولعله ما في (ط) صغر) ادعى المدعى
 عليه الدفع وطلب من القاضي الامهال يمهله الى المجلس الثاني (عك) اقام المدعى البيينة
 وطلب القاضي من المدعى عليه دقا فعجز عنه يقضى القاضي يعني لا يؤخر (حمر) يقضى والقاضي
 ظالم في تاخير الحكم محذون على الكرا بئس تاخير القضاء بعد ثبوت الحق ظلم (حمر) اتى بدفع صحيح
 وقضى القاضي بطلان الدعوى المدعى ثم اعاد الد دعوى عند قاض آخر لا يحتاج المدعى عليه الى اعادة
 الدفع عنه ولا ينقض الحكم به اذا اثبت ذلك بالبيينة (خو) ادعى عليه شيئا انه اشتراه من ابيه
 منذ عشرين سنة والاب ميت للحال فاقام ذواليك بيينة انه مات منذ عشرين سنة يسمع وقال عمن
 الحافظ لا يسمع قال استاذ نارج والصواب جواب الحافظ فينبغي ان يحفظ فانه كان يحفظ ان زمان الموت
 لا يدخل تحت القضاء وهي (ط) في الشهادات والدعوى (خرج) ادعى عليه كل دينارا واقام بيينة
 انه اقر عندهم في شهور ستة سبع وثمانين واربعمائة فقال المدعى عليه لم اكن بخوارزم وقتيل وكنيت
 غائب ولم يعلم القاضي غيبته وقتيل لا يسمع هذا الدفع (عك) كذلك (عك) انه ادفع عند بعض
 العلماء فللقاضي ان يسمع (ط) كل بيينة لا يكون حجة شرعا فهي من التهاوتر منها ما ذكر ابن سماعة عن
 ابي يوسف راح شاهد ان شهد ا على رجل بقول او فعل يلزمه بذلك اجارة او كتابة او بيع او قضا او مال
 او طلاق او عتاق في موضع وصفه او في يوم سميها فاقام المشهود عليه بيينة انه لم يكن في ذلك الموضع ولا
 في ذلك اليوم في ذلك الموضع لم يقبل منه البيينة في ذلك وكذلك كل بيينة قامت على ان فلا نالم يقل لم

يفعل لم يقدر فهل اكله من التهاقر (حمر) باع ارضه من رجل ثم باعها من رجل آخر فانما الثاني على
 الاول بيعة انها كانت رهنه عند وقت شرائك فكان باطلا فانما الاول بيعة ان لا يكسب كان مقصدا وقت
 الشراء لم يسمع (علك) هو دفع فسمع قال استاذنا راجع وهو الجواب لاي الدين اذا قضى بنقل
 البيع وان بقي رهنه قبل الرد واليه أشار القدوري في مختصره وفي حقه من (شيخ) المدعي عليه انما
 ادعى غلطاني دعوى المدعي قبل اقامة البيعة لا يسمع (يسمى) ادعى عليه منتقلا انه يصيد منه تعليم
 زده ان كان فانما في بيعه اورد قبحه ان كان هاتكا واما بيعة فقال في الدعوى انك ادعيت به فلان وهو
 في بيعه لا يسمع لان الغصبة يتهور بعد الايداع قيل له لو لم يلدع الغصب بل ادعى عليه انه في بيعة
 يعبر حق والمسئلة بحالها لا يسمع الدعوى وليس يصح فيها اثبات بل بالغير (شخص) ادعى عليه حمارا
 انه ملكه سرق منه من شهرين واما بيعة واما ذوالبيد بيعة ان هذا الحمار ملكه وفي يده بيد
 بيعة وحين يزعم انه سرق منه كان في بيعه لا يهدع بها بيعة المدعي (صح) مثله قيل ادعى عليه
 امرأة في بيعه واما بيعة واما ذوالبيد بيعة انك قلت اني طلقها مشيرا اليها لا يندفع الدعوى اذا
 وفق المدعي (ظمر) ادعى عليه مالا معلوما واما بيعة واما المدعي عليه بيعة على اقرار المدعي
 انه استوفى من هذا المال كذا ادعوا لا يبطل دعواه فيما سوي ذلك لانه لم يظهر كذب الشهود
 فانهم قاتنوا بسبب وجوب المالدولم يعرفوا باستيفاء بعضه فجازلهم الشهادة على جميع المال
 كمن ادعى الف درهم فشهد الشهود على الف وخمسائة فقال المدعي كان اصل حقى كذا لك الا
 الى استوفيت خمسمائة لا يبطل البيعة في قدر الف كذا اهل **باب** فيمن يقرب بطلان حقه ثم
 يقضى عليه بحلقة فيصير مكد باشرعا ومالا يصير مكد **باب** (شمر) باع جاريةته واخذ ثمنها واستحق
 ذلك المثلث فقال البائع للمستحق قبل القضاء كانت هذه الدنانير لك لكن دفعتها الى المشتري
 ليقتضى الثمن ولا تفعل الي فانكر المستحق فحلله البائع عليه فيحلف وقضى عليه بالثمن واخذ منه
 للمبايع ان يرجع على مشتر به بالثمن ركن الخزان وعلاء الجامي وغيرهما ادعى عليه ضيعة
 ابكر واما بيعة واما المدعي عليه بيعة اني اشتريتها من فلان وكنت راويا به نقضى عليه بالدفع
 له ان يدعى ذلك الثمن على البائع يحكم ان الباقى جعله راويا بذلك (بمر) شهدوا بها الخلو

بين زوجين وهما يتكران الخلع وقضى بالحرمة يثبت المال ضمن الشيوت الخلع وأن الشترط الذي هو
 في اثبات المال تصدق * باب الخصمين يتنازعان ولا يثبت لواحد منهما كيف يقضى ومن يكون قوله
 أولى * (ن) اثنان لرجلين ولدت لهما جعشا والآخر غلاما وادعيا المغل فهو بينهما
 الجعش لبيت المال نظيره اثنان لرجلين ولدت لهما ذكرا والآخرى اثنى وادعيا الذكور
 وذكره في (ط) في امرأتين فقال الذكور لهما ولا تمنى نربي من بيت الممل لكن (بهر) في كراهية
 اشكالا (ش) رجل كان يتصرف في غلات امرأته ويدفع ذهابها بالمرابحة ثم ماتت فادعى وزوجها
 انك كنت تتصرف في مالها بغير اذنها فعليك الضمان وقال الزوج بل باذنها فاقول اقول الزوج
 قال استاذنا ربح وهل احسن ينبغي ان يحفظ فان السبب الموجب للضمان موجود الا اذا ثبت
 اذنها وضع هذا القول قوله لأن الظاهر شاهد له لأن الظاهر ان الرجل لا يتصرف مثل هذا التصرف
 في مال امرأته الا باذنها والظاهر يكفي للدفع * باب دعوى كون العين في يدك * (ص) اقام البيينة انه
 كان في يدك لم يقض له ولو اقر ذوا اليد انه كان في يد المدعى دفعته اليه * باب دعوى الرق والحرية *
 (بهر) ادعى الرق عليه فقال انا حر الاصل من ابوين خريين و اقام بيينة ثم ادعى الرق مرة
 اخرى على رابعها المدعى عليه يسمع بالا اتفاق وفي الام خلاف (فهم) ادعى عليه انه مملوكه فقال
 انا مملوك فلان الغائب فان اقام بيئته تندفع عنه خضومته والا يقضى لبيئته المدعى ثم ان حضر
 الغائب فلا سبيل له على العبد حتى يقيم البيينة (ظهر) عبد صغير في يد رجل ادعت عليه حرة
 مسلمة انه ولد لها ولد على فراش النكاح حر امسلا فانكروا زعم انه عبد فطلبت منه وكيلها لسماع
 البيينة ودعواها ان تغاب فوكل به وغاب فاقامت البيينة على الوكيل قبلت بيئتها عليه في حق النسب
 والحرية عليه ان كان لا يعبر عن نفسه وان كان يغبر الصغير عن نفسه يرجع الى تصديقه لاحدهما
 * باب الدعوى والخصومات والبيئات في الهبة * (فهم) اقام وارث الوهاب بعد موته بيينة ان
 ابي وهب هذا الشيء له هبة فاستقلى اخذه منه يسمع (بهر) اختلف الموهوب له الوارث مع وارث
 آخر ان الهبة كانت في الصحة او المرض فالقول قول من يدعى الصحة لان تصرفات المريض نافذة
 وانما تنقض بعد الموت وقد اختلفا فيه فالقول لمن ينكر النقص وهكذا في (فس) وقيل القول لمن

يدعى المرضي لانه يتكرر لزوم العقد والملك * باب الدعاوي والاختلاف في الموارث (مس)
 مات من زوجة وراح وابنه مات ايضا فقال الاخ مات اخي بعد موت ابنه وقالت الزوجة بل مات
 اخوك قبل موت ابنه فالقول للمرأة والاصل في هذا الحسن ان الورثة متى اختلفت في تاريخ
 موت الاقارب او اصله فالبينة بينة من يدعي زيادة الارث والقول قول من ينكر (مس) ادعى
 علي واخذ من ورثة ميتة بنا واثبته والتركة في يد احبى فللميتة عليه ان يطالب التركة من
 الاجنبي (مس) مات من زوجة وابن صغير وبنيت فباعته ارضا من تركة زوجها وزعمت انه
 دفعها اليها بمهرها فبلغ الابن وادعى نصيبه من الارض على المشتري فقال كانت ملكا ليك قبل
 موته وانكر ان يكون ملكه الى وقت الموت لانه دفعها الى زوجته بالمهر لا يطالب المشتري بالبينة
 بل يومه بالتسليم لما اقر انها كانت ملكا لاهلها لان ثبت الدفع المصحح بالمهر (شز) ادعى
 دارا ميراثا من ابيه او امه ولم يذكر اسم المورث ونسبه لا يسمع دعواه ولو قال هذا المخذ ودكان
 ملك ابي ماتي وتركه ميراثا لي ولم يسم لي ابيه او امي ولم ينسبه الى جد لا يصح دعواه ولو
 ذكرهما لكن الشهود اكتفوا بالاضافة اليه ولم يذكر واسمها تقبل ولو قال المدعى عليه للمدعى
 اشتريت هذا المخذ ودين ابيك او امك ولم يذكر اسمها صح اقراره قال روح ولا يفرق ان التعريف
 عند ابي حنيفة ربح يحصل بثلاثة اشياء بل كراسمه واسم ابيه واسم جد او مكان اسم جد وعتاقته
 او نسله ونحوه وههنا اضافة المقر الى المعين فاستغنى عن تعريف آخرى (جك) في الباب الثالث
 من كتاب الرجوع عن الشهادات اذا ادعى انه عمه ايج ابيه لايه وامه لا وارث له غيره يصح وان
 لم يذكر اسمه واسم ابيه وجد لانه اضافة الى معين (قص) احصل بن اسد ادعى ان هذه الار
 كانت ملك والدتي ماتت وتركته ميراثا لي او قال هي ملكي ورثتها من والدتي ولم يسمها لا يصح قلت
 وما ذكرت من الفرق لم يضح لي لان المدعى يصف ابا وامه الى نفسه او عما (صبق) اجل الورثة اقام
 للبيته على اقرار صاحبه انه برء من ميراث ابيه والميراث اعيان لا تقبل * باب الاختلاف بين
 المتبايعين فاحصة العقد وسادة * (مس) وقال لا خراشترت منك هذا العبد بهذه المينة وقال
 البائع بل بهذه المينة فالحق للشرع لانه كان ينكر للعقد اجلا (مس) وكل الوقال البائع بعته

فمنك في صغري وقال المشتري بل بعد بلوغك فالقول لمن يدعي الظبي لأنه ينكر أصل العقل والبيئة
 عينية من يدعي البلوغ (فتح) مثله وقد مر في باب البيئتين المتصادمتين ما يشبه خلافا (بئر) ادعى
 عليه ذوا اليد اشتريتها من أبيك بخلاف صغرك بضمن المثل وقال المدعي بل كنت بالغا
 ولم ارض به فالقول للمشتري وان اقاما البيئة فبيئة من يدعي البلوغ اولى قال استاذنا زحواي الاول
 فظري دل عليه ملاذ كره لي (ظ) ان تزجل ادعى على امرأة ان اوليها تزوجها منه فحالف صغرها وادعيت
 هي انه تزوجها منه بعد البلوغ بغير رضاها فالبيئة بيئة المرأة والقول لها ايضا على المخرج المثلوايتين وكذا
 البيوع على هذا القياس والقول للابن على اخيه القولين (بفتح) ادعى عليه ان تصاد اقام بيئته فقال
 في الدخ الى اشترى منها منك فقال المثل على ولكني كنت صغيرا وقال المدعي عليه بل اكنيت بالغا
 واما البيئتين فبيئة من يدعي الصبي اولى وبيئة المختلف الكوطني واليتيم بعد بلوغه فقال القاضي يعقبا
 بقارن الى حاجتي ولكن بغبن فاحش وقال القاضي بل البيعة بمثل القيمة لا يكون القول (فتح) بها
 قال التاجع بعثك هذا الزرع وهو غير مستفيع به وقال المشتري كان مستفيعا به فالقول له لانه ادعى
 الضحكة (فتح) باع الوضي من التركة شيئا فقال التوركة باعه بغبن فاحش وقال المشتري بل بعد ان
 فالقول قوله ادعى عليه فحل وودي اليه ان تامل من جهة ابيه فاقام ذواليد البيئة انه اشترىها من
 وصيه بمثل القيمة واقام المدعي بيئته ان قيمته ازيد على ما مثله ذواليد فقليل البيئة المثبتة للزيادة
 اولى وقال كثير منهم البيئة المثبتة لقله القيمة اولى (لمح) باع ارضا فادعى اخوه على المشتري ان
 البايع معتوه وانا وصيه وقال المشتري بل عاقل واما البيئة فبيئة العثة اولى (فتح) ولو ظهر
 لجنونه وهو مقيم ليحل الا فاقه وقت البيعة فالقول له وبيئة الا فاقه اولى من بيئته الجنون (فتح)
 وعن ابي يوسف زح ادعى على الكاظم فشهد شاهدان ان انة كان حجة فاعند ما باعه واخر ان
 انه كان عاقل فبيئة العقل وصحة البيع اولى (بفتح) اذ اختلف المتبايعان في صحة العقد ونساده
 فانما يجعل القول لمن يدعي الصحة مع الميادين في شترخ الاصل اختلف المولى والمكاتب في صحة
 المكتوبة ونساده فالقول لمن يدعي الصحة والبيئة بيئته من يدعي الفساد ولو حجروا عليه بعد صلاحه
 واختلف هو ومخ المشتري فقال اشترىته متى حال الحجز وقال المشتري لا بل حال صلاحك فالقول

بل يجوز لان الشرائع في افعال الى اقرب الاوقات فالمشترى يدعي السبق وهو ينكر وان انا
 السنة نيسة المشتري الاولى * باب طعنة الولد وما تروى ما روى والا حلف فيما يتعلق بالنسب *
 (عكس) ادعت من رجل انه زوجها وهدى الولد اليها ثمانية اشهر منه فعليه نفقته فاقر بان الزوجية
 الا انه قال طلقتها منذ سنة ومجشدة اشهر واقربت بالنقصاء للعق بعد ثلثة اشهر من التطبيق لهذا
 الولد ليس مني والفكرت جميع ذلك فاقام بينة على ما ادعى لا تقبل لانها لم تكن في النسب ويلزم
 نفقته ونفقة العلق الماضية لا يلزم (فكك فغ) في شوحيه امة وتلك عند المشتري فقال البائع هو الولد
 ولدت له لاهل من امة اشهر من البيع وقال المشتري دعوا ربك باطلة لانها ولدته لاكثر من سنة
 اشهر فالقول للمشتري بخلاف ما ادعى قال المشتري لم يكن العلق عندك والبائع يقول كان عندني
 فالقول له بان اقام احد هما بينة يقضي له وان اقاما البينة فعند ابي يوسف روح بينة المشتري الاولى
 لا يثبتها صحة البيع وعند محمد نوح بينة البائع الاولى لا يثبتها الحرة ولو اقاما بينة في الاختلاف
 في العلق يملك في (ط جك) ادعى انه عم الميت ووارثه لا وارث له غيره وادعى آخرون انه اخو
 لا وارث له غيره وادعى ثالث انه ابنه لا وارث له غيره واقاموا بينة عند الحاكم جميعا يقضي
 بنسب الكل وان كان الميراث للابن لا يغير وعليه بعض المشايخ وطعن فيه الكرخي وعليه بعض
 المشايخ المرجح * (باب مسائل متفرقة في الذعر) (عكس) ادعى ان امراة يصد انها وماتت
 من امة واثبت الورثة البينة على اصالها المهر اليها وصحة وفقدانها بطل حقه في المهر ولو
 تيمم (صخر) اقر لامراة في مرضه بمهر اليها درهم وقد تزوجها بالالف درهم وماتت فقامت بينة انهما
 زوجت مهرها لزوجها في حياته لا تقبل لانه علم كل بها ما قبلها المتأخر عنها (ظمت كس) وغيرهما
 روحان تحاصبا في الدين غير مائة من درهم ثم ادعى الزوج اقرارا له بالدين في اثناء الحصرمة
 بطاعة عند القاضي لا تصنع (رفح) الامراة انفق على زوجها عيشة دنا في حاله الصحة ثم ماتت
 بعلمها ورثة على الزوج وقال الزوج انك قد متت فيه في قوله الله * (باب الحيوان والعلو لرجل
 سبعة لا خير) * (ط) ادعت سبعة لرجل وعلو لا خير انكسر سقف من السقيل او انه لم لا يسمي صاحبه
 اسفل بعيناته الا ان كان فيك يفعل (البيع) جد او مشترك بين اثنين هل فيه اجل صاحبي وجم

عليه بناءه فيناه فهو مشترك بينهما ان بناءه كما كان (بمع) ذهليز مشترك بينهما بنا احد فما نرق
سطحه حجرة باذن شريكه ثم باع الاذن نصيبه من الذهليز ليس للمشتري ان يامر برفع الحجرة عن
سطحه والمسئلة المذكورة اذا استعار من آخر جدارا لوضع جدره عليه ووضعها ثم باع المعين
ليس للمشتري ان يامر المستعير برفع جدره لان المستعير وان لم يثبت له حق لازم لكن المشتري
لم يملك الجدار الا مشغولا بجدره المستعير فكان حقه فيه ناقصا فلا يمكن من رفعه قال الاستاذ لا
روح هذا وان كان خمسا ركني عشرت على مسئلة الاستشهاد في امالي (فمع) وفي فتاوى ابي الليث
على خلافه رجل اذن جاره في وضع الجدر وعلى حائطه او حفر سرداب تحت داره ثم باع داره
او للمشتري رفع الجدر والسرداب الا اذا اشترط في البيع ترك ذلك فحينئذ لا يكون له ذلك ثم
ذكر (فمع) مسأله من جنسه الى ان قال اجدرت بناء او غرفة في سكة غير نافذة برضا اهله
فاشتري رجل من غير اهل السكة دارا منها فله ان يامر برفع الغرفة ولو باع الضيعة فيها اغصان جاره
دبت له لينة فالمشتري ان يامر جاره بتفريغ الضيعة عن اغصان شجرته لان المشتري يقوم مقام البائع فيها
كان لا مانع ان يفعل ذلك الوفاة صاحب الضيعة كان لوارثه ان ياخذ الجار برفع الضيعة عن الاغصان
قال رحمه وما ذكره (فمع) التوفيق للاصول واشبه بالصواب وان كان ههنا مثل قضية الكافي تشهد بصحة
بجواب (بمع) ولعل ما ظنه شيخنا (بمع) ان المسئلة المذكورة هو ما اذا كان الحائط مشترك بينهما
رفع ما ذكره (صديق) في كتاب الحيثان اذ امكن الحائط مشترك بينهما وليس لاحد هجا عليه سقف
رفسقة عليه احد هما باذن صاحبه ثم قال له اذن فيقفك اختلاف المتأخرين فيه فافتى جابوعبد الله الصيمري
انه له ذلك وافتى ابو بكر الخوارزمي ليس له ذلك * كتاب الاقوال وهو يشتمل على احدى عشر بابا *
باب حكم الاقوال * (فلح شرح) الاقرار كاذبا لا يكون قاعدا للملك عند بعض مشائخنا وعند
بعضهم يكون نافلا للملك (ط) حكم الاقرار شرعا ظهور المقر به لا ثبوته ابتداء ولهذه الواقف الغيرة
بمال والمقر له يعلم انه في اقراره كاذب لا يحل له ديانة الا ان يسامحه يطيب من نفسه فيكون هبة
منه ابتداء (عليك) اكره على ان يبيع عقاره فقال خوفا من المكرة ليس للملكي ليس للقاضي ان
يسمعه من التصرف اذ لم يبارزه احد * باب ما يكون اقرار من الالفاظ وغيرها * (فلح شرح) هي

الشاهد على الشهادة فقال المدعى عليه بالحق اتكناوت نعم بئس لا يكون اقرارا (كعب) ولو قال
 المدعى عليه بالحق اي شافنا رايوني فان دعواي كابر الكمالا يكون اقرارا وكذا لو قال شهود حضرة
 عند قول المدعى شهدي غيب ونظيره مناف جميع شيخ الاسلام نظام الدين السمرقندي اذا اطلب
 من القاضي تحليف خصمه بعد الاثكار فقال المنيكر لما كان له بينة فلا تحلفني لا يكون اقرارا (برهان)
 قال في ملحق هذا اكل ادبنا فقال اب المدعى عليه بالحق اجنى كثير دايكنا فقال ابنه ضحك كينا ج نارا الحلال
 ذار يا مني لا يكون اقرارا ولو ادعى عليه محذود فقال للبدعي ما هذا احقك وملكك فقال نعم
 فقال بالحق بنينايت دقاخيت فهذا اقرار قال استاذ نازح ولم يتضح لي وجهه ولو قال زين لعمر وملكك
 ليكر مشرون ذنا نيز فقال عمر وياخون فايوا راي كينا ج فاذا رايتمني او قال اخون رايوا وارجع لهذا
 انكار لا اقرار ولو ادعى لرجل بثلث ماله فقال وارثة له لو حذرنا لك مال مورثنا اليك وحيث
 انما ونحوك احقوك عليه فهذا ليس باقرار وكذا لو قالت لوديعنا اليك الثلث لا يكفي لمحقرك
 عليه لانه يزاد به اظهار المنة (عليك) المتأخر منه اذا فهو اقرار له بالملك (عليك) هو من واجبه
 اقرار واجنا به في الفصل الثالث والعشرين من (ط) ولو قال فلان كان يدفع غلة هذا المثل الى
 فلان لم يكن اقرارا بل ادعى (رفع) شيخ كولو قال المدعى عليه لا اقر ولا انكر فهو من ضرورة الانكار
 وقيل اقرار بقوله لا انكر وفي اختلاف البيهقي وابن ابي ليلى وج لو قال الخصم للقاضي لا اقر ولا انكر
 قال ابو حنيفة وج لا يجوز الباقضي ولكن يدعي المدعى لشهوده وقال ابن ابي ليلى لا ادعه حتى
 يقرأ ويترك قال (اميت) فالجواب انهما اتفاقا انه ليس باقرار لكن ابو حنيفة راج جعله انكارا وابن
 ابي ليلى بمنزلة السكون قال استاذ نازح وهكنا لرايتني في (شيخ) وما وقع في بعض نسخة انه اقرار
 عند البيهقي راج انكار عند صاحبيه فهنا من غير المفتين وهم وطن واهم (نظان) في قول البيهقي بحسن
 ولا يحلف لانه لم يظهر منه الاثكار وعند قضاة متكر حيث قال لا اقر (ظلم) لو قال الخصم من الشاهد
 هذا عدل فيمثل شهد على لم يكن اقرارا (ط) واذا ادعى القاضي للخصم لو قال الخصم هم عدول
 فيما شهد وابه علي يقضي القاضي بما شهد واعليه قال (صديق) لان قوله هم عدول فيما شهد وابه
 على اقرار بالمال فيقضي القاضي باقراره ولا بالشهادة لعرضي بهل لان جوابك (ظلم) مشكك (الفتح)

لو قال فلان زرع هذه الارض أو بنى هذه الدار أو غرس هذه البستان وهو في كل من الموقوف
 وقال القلان بل هو في القبول للمقرع يمينه لان الاقرار بالزرع والبناء ليست باقرار باليد ولهذا
 لو قال هذا الثوب من خياطة فلان لم يكن اقرارا له بالملك (ص) قال لرجل اكفل عني فلان بكل
 فهو اقرار منه بالمال كفل أو لا افتى سراج الدين العربي والصدر برهان الدين محمد بن محمود
 المكي في المديون اذا ادعى ايصال الدين الى الدائن فانكروا لا يمين له فكلف فيكلف الدائن واخذ المال
 ثم قال بالبحر اى سكندى بناحق خربين بان هذا اقرارا بايصال الدين اليه قبل الخلف * باب الجواب
 الذى يكون اقرارا * (يت) قال لا خرى عليك كذا افادفعها الي فقال استهزاء نعم اجسنت
 فهو اقرار عليه ويؤخذ به (يحيى) ولو قال المديون عليه فى خلال دعوى المال عليه بالبحر يا تراك
 او ذنابى فجمي فهذا اقرارا الا ان يكون على وجه الاستهزاء (كتب) هذا اقرارا ان لم يكن على وجه
 الاستهزاء (مت) مثله قال ويعرف ذلك بالنعمة (كص) فهو اقرار (فع خج) وقعت بين رب
 المال والمضارب خصومة بعد رجوعه من سفره فقال رب المال جئت باربعين عددا من الخوخ
 القلان فقال له اخطأت انما كانت مائتين وخمسين عددا فهو اقرار بمائتين وخمسين عددا منه قال
 (مت) هذا اذا اخرج الكلام مخرج الجدل اما اذا اخرج مخرج الاستهزاء لم يكن اقرارا ويعرف هذا
 بالنعمة كما قلنا فى الامان للحرابي (فع خج) ادعى عليه ما لا تعلم ما فقال مستهزأ به الامرا مرك
 انكرك اليوم فهو اقرار بالمديون (مت) لا بل هذا ابلغ فى الانكار كما فى امان الحرابي قال ربح تعرف بهذا
 ان قول المديون عليه الامرا مرك اذا لم يكن مستهزأ باقرارا فلا خلاف (يت) وقول المديون عليه
 المديون المنقول او الحانوت بالبحر اشكاشيات ليس باقرار (فع) ادعى عليه حنطة فقال الحنطة مؤدات
 اليه فهو اقرار (بشرف) ارجلان بينهما اخن واعطا تخاصما فقال احل هما لصاحبه اخذت مني
 كذا ابغير حق فقال بالبحر توشد امكن كفا نا حيل ما سن فهو اقرارا فتى العلان ان يان قول المديون عليه
 بغير الد دعوى اى شعل ناود ايعل ج بل ليس باقرار (شمر) قوله اى شعل فى مكي فى اخل اك اني
 ميت ذ ايعل ك ايت وانا خارج عن عهد ته ليس باقرارا العلان (وكتب) و (كج) وغيرهم ادعى
 اربعة مائة دينار فقال ذفعت من هذا القدر ثلثمائة فهو اقرارا بالقدرا المديون (كص) قال المديون

للجلد في عليه أنا أخذ منك هذا القدر يعني المدي فقالوا وانا ايضا اعطيكه فليس باقرار (سج)
 ادمي عليه مد يمين دار فقال لا ادري اسد من ام ربح فهو اقرار باقلهما (فصح) من قال لا جرد
 مشنوقى كذا وصحت من ابنه دقوبين دق فقال بين مشنوقى وابعثان دادة ام فهل اقرار يكونه
 رهناعنه (ظم) ادمي عليه قيمة فريش معلومة فقال ابرأتني عن الفريش لم يكن اقرارا بقيمة عليه
 (صحت) قوله اقولنا نقولوا اقرن بعد قول المدي لي عليك كذا اليس باقرار (ط) ولو قال انتقلها
 وانتزعتها اقرار (سج) اما ان المديون قبل تمام الاجل يطالب الدائن ائنه فقال اصبر حتى يهل
 الاجل فهو اقرار (سج) قال لا اخرج عليك عشرة دراهم بالغ دجوا نجي فاستوتى فقال بالغ
 كذا انما يكاد ما نجا في حال يا سكام فهو اقرار بها ولو قال لماذا لا تقربها والمسئلة بجالها فليس
 باقرار لان الاول تعليل للحدود وقوله اجمعها اقرار والثاني تعليل بمد م اقراره وانه ليس باقرار
باب الاقرار بالكتابة (صح) كتب من اعطيت اليه البيع في صك البشرا في آخره الا مراكذكو
 لا يسمع دعواه لاني من اولاني بعضه ان كتب ذلك بعد الوقوف على ما فيه (شيج) القصص التي
 ترفع الى القاضي فانه لا ياخذ رافع القصة بما كان فيه من اقراره وتناقض لان رافع القصة يطيل شكايه
 ويكثر الحكاية فلا ياخذها القاضي به عليه اتفاق الفقهاء كلهم باب الاقرار المعام والمطلق ما يدخل
فيه وما لا يدخل ضياء السجيجي ادمي عليه عمار في ارض ومسئلة فاقربها يدخل الزرع وان
 كان يدركه ابو محمودة الا يدخل (فصح) اقر بعجارة ارض فيها زرع لا يدخل الزرع وكلها
 لو اقر باربع (فج وب) اقر لثمنه بقطعون في منزله لا يدخل الى الخيل حتى يقول بطريقه (سج) ا
 قول ائنا من في العادة جميع ما في يدى بحق وملك لفلان فهو في مرفنا مسمول على وجه الكراميه
 قال روح والله حسن (سج) بالغ جي فاقام ما بورني بيت بكسر الياء لا يصدق في اقل من دينارين لان
 اقل درهم يكر بكسر الياء ديناران وما دونه بالقيم او بالسكون قال روح وفيه نظر فانه يقال اذوا
 ان كتب ترزني بكسر الياء قلت نعم لكن لا يكسور وصف للدينارين لا للاستهناء ولا ما وراء (فج وب)
 امرأة اقرت انها اشترت دارا لثمنها خيها بتركة اخيهام ما تبت المشتريه بصدق وارث المشتريه
 فيها لا تمتعي غير ما ذرت في الشراء من انها ميراث منها لانه الاجل حتى يقوم بينه على التوكيل

(فج) وجد بالتجارية المشتراة مما قبل بما يقال له المانع احلف انك ما استقطت حقي في الرض او ما فعلت فعلا يسقط ردك فحلف لا يكون اقرارا من المانع بوجود العيب * باب الاقرار بالنكاح والطلاق * (ظم بسم) ادعى على امرأة نكاحا فانكرت التزوج ثم طالبت بالمهر فهو اقرار به (مت).

الاقرار بالمهر لا يكون اقرارا بالنكاح والاقرار بالولد من الحرية اقرارا بالنكاح * باب الاقرار بالعتق والرق والاستيلاء وتفسير مجهول النسب * (فج وب) مولى اقراره استيازا عنه شهرا لعمله لم يكن اقرارا بعتقه (شخص) لو استيازه منه عبد اثم ادعى انه عبده لم يصدق قلت لان الاستيجار من الاجنبى اقرار بان الملك له واستيجاره من نفسه لا يكون اقرارا بالحرية لجواز ان يكون مكاتباً وقت الاستيجار ثم بالعجز يعود الى الرق (وب) تزوج امته بمهر عند الشهود لا يكون اقرارا بالحرية وكذا الرق قال هي زوجتي (ظم) اقر بعتق عبده فكذلك به العبد لا يرد الاقرار (بسم) بلغ المولى ان عبداً يقول اعتقني مولاي فقال بالغ ابو شقار وازياج اود ياريا بر يوشافار فهل انكار واستيعام (بسم) مجهول النسب الذي يتكر في الكتب هو الذي لا يعرف نسبه في الميلة التي هو فيها * باب فيما يكون اقرارا بالبرأة والقضاء * (شهر) طالب رب الدين الكفيل بالمال فقال له لم لا تطالب الاصيل فقال بالغ فاني فاو رثي شغل في داريا م لا يكون اقرارا بالبراء لانه محتمل (فج سم) بري الاصيل والكفيل جميعا (شهر شبهه) قيل للدائن آدا با جند اي نانا م فقال با جند ام كفا جعل منفسبت فهو اقرار بالقضاء اذا جرى ذكر الدين في كلامهم والافلا (فج) هو تباعد لا اقرار (شهر) يقول الدائن لاحق لي عليه اليوم يمر افي الحال لا في المؤجل (فسم) مثله في امرأة قالت لزوجها من اناجه از تومي بايست يا فتم فان كان المهر مؤجلا كما هو عادة بلادنا لا يكون اقرارا بالاستيعام والا فهو اقرار به * باب الاقرار بمال في يد المالك او الوارثة او ولاية القبض * (شظت) مات المودع فاقتر المودع لرجل انه ابن الميت لا وارث له غيره يوم ردف مال اليه بخلاف ما لو قرانه وكيل بقبض الوديعة لانه يقر بقيام المودع وعن ابي يوسف ومحمد انه يوم رجع محمد (شخص) واختلف في الملتقط لو اقر بالقطعة لرجل هل يوم ردف فاعترفوا بالمليون انه يوم ر (جاء) لو ادعى الوصاية فصلقه المودع الميت او غاصبه او وصيه لا يوم ردف فاعترفوا

تقر به خلاف ولوقال الآخر هذا ابن الميت فكل به المقر له الاول كان المال للاول لان المودع اقر
 للثاني بعد ما احتجقه الاول ولوقال المودع هذا ابن الميت ولم يرد عليه بالقاضي لما في مابرى
 فان لم يظهر وارث آخر امره بدمع المال اليه ويا حل منه كميل لا حتمال وارث آخر قيل هذا
 قولهما ومن ادعى خبيثه وراح لا باحل كميل وقيل الصلابة فيما اذا ما علمت البيعة بوالثمة وفي الامرار
 يا حل كميل لا اتفاق * باب في تكذيب المقر له المعرفى امراره ثم يعود الى تصد يعه اولا * (ص) الوال
 لعلاء علي الفاد وهم يقال فلان مالى عليك شيخ يرى المعرفى امرره لا نه كذبه فيه حتى لو عاد الى
 التصديق لا يستحق عليه شيئا فان عاد الاقرار بعد ذلك فقال بل لك علي الفاد وهم يقال المقر له احل
 هي لى آحل به بالانه اقرار آخر ومنه فيه فيلزمه وكذا لو كان المقر له حارثة او عبد املى هذا
 ولو انكر المقر الامرار للثاني وادعاه المقر له واقام بيعة عليه لا يصح ولو اراد تحليفه لا يلتفت اليه
 للسابق بين هذين الدعوى وليان تكذيبه الاقرار الاول وعدم علم القاضي بما يرفع التساكن وهو
 وخرج المقر الى اقراره وقال استاذي بارح يميني ان تقبل بيعة المقر له على المقر بعد ما رد اقراره
 على اقراره له ثانيا وهو الاشبه بالصواب لانه يلزم اذا كان بين الرخلين احل واعطاه فاد اقصى احدهما
 حتى صاحبه فاقرا به لا حتى له عليه ثم اذ انه صاحب الحق فيكتب اقراره ويشهد عليه بيمينه
 ان لا يعين الا لشهاد فاذن ته لانه حينئذ لا يصح منه دعوى الاقرار بعد اقراره السابق انه لاحق
 له عليه وانه يعين شيع (ط) لو قال لاخر يمينك هذا العبد بالف درهم وقال الآخر لم اشتريه منك
 فسكت البائع حتى قال المشتري في المجلس او بعد بلى قد اشتريته منك بالف درهم فهو حائر
 وكذا في الكاح وفي كل شيء يكون لهما جميعا فيه حق اذ يرجع المنكر الى التصديق قبل ان يصدقه
 الآخر طى انكاره فهو حائر وكشئ يكون الحق فيه لواحد مثل الهبة والصقة والافرار لا يفتنه
 اقراره له بعد ذلك * باب من يقر ثم يدعى العلفاني اقراره * (قع علف) اقرارا له عليه حصة
 من مكرم عنداه ثم قال بعد سالت الفقهاء عنه فقالوا هو فاسك فلا يصح على شيع وهو عروق بالجهل
 لاستطاعته الحق بل عوى الجهل * باب اقرار المريض وشراعه لها مهر معروف فانرى مرض موته
 باريد منه او رادى مهرها واقرارها مهر آخر واقرارها مهر بعد الابرء لا يلزم شيى منها

ولو كان له امرأة فتزوجه أخرى في موضع موته أو امرأتين في عقد يصح وإن كانت غنياً يباح بهما
(صح) قالت المريضة ليس على زوجي صدق ولا يبرأ عندنا وعند الشافعي يبرأ (ط) ولو اقررت
في المرض بالإستيفاء لا يبرأ (فصح) قالت المريضة في مرض الموت ليس لي على زوجي حق ولا عليه
مهر ولا قليل ولا كثير ليس لورثتها أن يطلبوا المهر من الزوج وتصح إقرارها بناء على مسألة ذكرها في
جنايات عصام لو قال المجرؤح لم يجر حتى فلان ثم ماتت ليس لورثة المجرؤح أن تدعوا على الجارح بهذا
السبب فكذلك هذا (ظم) لا يصح (بضم) لا يصح ومسئلة الجرح على التفصيل إن كان الجرح معروفاً عند القاضي
أو الناس لم يقبل إقرار المريض والنكاح هنا معروف فلا تقبل (مض) في مسألة المجرؤح أنه ليس
لورثته أن تدعوا على الجارح مطلقاً لم يفصل (فعظم) اقررت في مرض موته أن هذه البقرة صدق
امرأته لا يصح في حق تعيين البقرة صدقها (جك) لا يبي شجاع إقرار الصحيح بعد في يده لفلان
ثم مات الأب والأب ابن مريض فإنه يعتبر خروج العبد من ثلث المال لأن إقراره موقوف بين
يמות الابن أولاً فيبطل وبين أن يموت الأب أولاً فيصح فصله وإقرار الميت في المرض قال استاذنا
رحم فلهذا كالتنصيص أن المريض إذا اقر بعين في يده لا جنبي فأنما يصح إقراره من جميع المال إذا
لم يكن تملكه إياها في حال مرضه معلوماً حتى أمكن جعل إقراره إظهاراً فاما إذا علم تملكه في حال
مرضه فإقراره به لا يضح إلا من ثلث ماله قال رحمه الله حسن من حيث المعنى (فعضمت) مريض
قال في حال مرضه ليس لي شيء في الدنيا ثم مات فلبعض الورثة أن يخلقوا زوجة المتوفى وابنته
على أن يعاها ليعلمان شيئاً من تركته المتوفى بطريقه * كإبابة الوكالة وهو يشتمل على تسعة عشر باباً
باب الألفاظ التي يثبت بها الوكالة * (بم) قال لا جنبية هل أخالعك من زوجك فقالت تود أني
فأختار أن هذا الثمن وتوكيل بالجمع وكذا في البيع والنكاح (ط) أي كون قوله توبداً أني أنت أعلم
توكيلاً بالنكاح عند قول الإجنبي أزوجك من فلان اختلاف المشائخ (ع) عن أبي جعفر إذا استأذنت
بالخروج فقال لها أنت أعلم لا يكون إذا قال رح فقياس هذا أن لا يكون قوله أنت أعلم تود أني
توبه داني توكيلاً بالتصرف أو بل أولى ويمكن أن يفرق بين الأذن والتوكيل لأن قوله أنت أعلم
قد يستعمل في بالغ خاموسي والظاهر أن الزوج يكره خروجها في فعل الاستيناء فيحصل ما يكره

الخلف التوكيل لانه برادة اظهار الوصله على رعاية الادب فيه (فجع شمس) ولو وكل مجهولاً
 امرأته تقبل الوكالة لغيره فلو لم يوافق فهو ملزم وكالته لان بالامانة يزداد التمكن من التمسك
 ولا يزول ما كان ثابتاً ومثله في (ط) في البيع وفيه رواية اخرى باب التوكيل العام ما يمكن
 وما لا يمكنه (شمر) ولو وكله توكيلاً عاماً في جميع احواله واموره فقال انك وكيل في كل شئ
 المركب ملي في جميع اموري وللموكل جوار وامهاتش اولاد يصير وكيلاً بغير وجهه وله ان يزوج
 احد بنين من نفسه (يحيى) وغيره امرأة قالت لامرأة بالغ حاش صلاحه فيما ذنباوي ذامره
 حقا فذا كما كان حاج دوس اغارس فلها ان يزوجه من رجل (فجع عيسى) قالت لغيرها بالغ حاش
 ويسمى دانا كفي مقام ثم تزوجه بغيره من الشهود يسنى هذا على وحود المقدمة فان لم يرد
 ذكر النكاح لم يضره باب الوكالة في البيع والوكالة في قبض الثمن من مشتريه او مشتريه وكذا
 (شمر) وكالة جميع بئاعه بئاعه فاسد او سلمه وقبض الثمن وسلمه الى الموكل فله ان يبيع
 ويسترد الثمن من الموكل بغير رصاه (فجع) له ذلك لنسحق الشرع (فجع) وكذا يبيع متاعاً ففقال
 ابيعه فقال انت اعلم بذلك وبئامه فباعه بثمن حقيق فله الرد وبه يعنى (ظاهر) لو قال البود
 بالبيع يعتزم من رجل لا اعرفه وسلمته اليه ولم اقدر عليه يضمن (يحيى) لو قال اعطى ثوبك فبا
 لك فذم وعين الثمن فامسكه لنفسه ودفع الثمن من ماله لم يكن بيعاً (فجع) اياه ببيع بالاعطى
 فلم صاحبه الثوب انه لا يخلو لنفسه (فجع عيسى) دفع اليه خمسة دنانير ردية كالمسعود يتروا
 له ببيعها ما هاتئنا نير رائجة بطريقه بان يبيعها فممن ثم يشتري بالعرض الرايحه جاز (يحيى)
 لا ينصرف الى شري العرض بها قال استاذنا راج وهو الصواب في زماننا فانه انما يراد به
 يبيعها بورق او ذهب (يحيى) باعه الوكيل وكل الموكل باستيعاء الثمن يبقى له حق الاستيعاب
 تنمة (صخر) الوكيل بالبيع بملك التوكيل بقبض الثمن (جغت) للوكيل ان يرسل بقبض الثمن
 ويوكل الا ان الوكيل اذا لم يكن في عياله ضمن الوكيل الاول الا ان يصل اليه بالخلال الرس
 ودية المشتري ولا يضمن الثاني خلاهما كما يودع وقيل لا خلاف فيه يضمن * باب الوكالة
 الشراء (شمر) قال لا يجوز اشتري بغيرك هل اعجل ولا يفعل يصير مشترياً للموكل ويصير المور

فمشتق من العبد الوكيل قال وينبغي ان يتم استقراضه بعد العقد والتسليم حتى لو هلك العبد في
 يد الوكيل قبل التسليم لا يضمن الموكل قيمة العبد له (بم) قال لاخر نالغ دارين ودرم رانان خور
 ناياد ودرم ناويكند خير يصح بناء على مسألة الكتاب دفع الى آخر دراهم وقال اشترى بها طعاما فهو على
 الخطة (فبفتح) الخبز في ديارنا متفاوت من حنطة وشعير فكان مجهولا فلا يضحى قال روح لكن
 الخبز الخطة هو الغالب خصوصا بخوارزم فينصرف اليه كافي الكوفة في مسألة الكتاب (شخص)
 التوكيل بالشراء الغالب صحيح كالتوكيل الى الحصاد وغيره ويعتبر صحة شئ التوكيل بكثرة
 الموكل وقبض الوكيل للتوكيل فيصير مضمونا عليه بالقيمة (بفتح) قال لغيرة اشترى العبد
 ودفع المال اليه فهو توكيل بشراؤه له عرفا وان لم يقل لي او بهذا المال وليس للامور ان
 يشتريه لنفسه وان نواه لنفسه فهو للموكل (فيع فاك) امره بان يشتري له حيازية بعينه بعشرة
 دراهم فاشترىها فقال الامر اشترى بها بعشرة وقال الامور اشترى بها لنفسه بخمسة عشر فقال قول
 للوكيل والبيته بينته (بفتح) دفع اليه دينار يشتري به كذا فاشترى به بعد ليات قيمته دينار ودفع اليه
 عند ليات فاشترى به بقلوس مثل قيمة العبد ليات لا يقع الشراء بالامور وليس له ان يمسك مالا دفع اليه
 الامر بل لا يمسك مالا هو الى البائع ولو دفع اليه درهما وقال اشترى بنصفه لهما ونصفه خبز فاشترى
 بنصفه لهما واخذ بالتصف فلو سا فاشترى به الخبز لم يجز وهو للمشتري ويضمن النصف والسبيل فيه
 ان يشتري اللحم والخبز من المقصاب والخباز ويدفع الدرهم اليهما او يشتري الخبز لهما ينصف
 درهم او القصاب خبز ينصف درهم ويبيعهما بجمعا اياه بدرهم كذا ذكره في تنبيهه المجيب انه لا
 سبيل سوا هذا (ففتح) امره بشراء مائة من من الخطة فاشترى مائتي من منهلونوى ان يكون مائة
 منها للامر جاز ويقع له (صح) وشر الوكيل من مشتري موكله الموكل به لغوا (ففتح) وكل رجلا بشراء
 شيى يصح وكالته جائزة وفي ملك الموكل شيى من جنس ما امره بشرائه فيباع الموكل ما كان عنده فاشترى
 الوكيل للخبز لا يلزم الموكل * باب شر الوكيل ويبيعه بعد حجوده الوكالة * (ط) عن ابي يوسف ربح
 مضارب قال لرب المال لم تدفع الى شيئا ثم قال قد دفعت الى الفلانة فربحت فمضاربة فهو مضارب وان اشترى
 مع الجحود فهو مشتري لنفسه وكذا ايعن الاقرار قياسا وفي الاستعسان يكون على المضاربة ويبرأ من

اليصان وكذلك الودع اليه الغالب يشتري بها وكالة ولو امره بشراء عبد بعينه فاشترى مع الشهود
 فالعبد للامر بحل المأزبة قال ابو يوسف روح الوكيل ببيع العبد اذ جعله واذا غاب نفسه
 فباعه فالبيع جائز وبزمن الزمان وكل المأمور بالهبة والامتناع ولو باع العبد او اعتقه اوز
 ثم اقر بعد البيع فعلى تيمم مسئلة الوكيل بشراء عبد بعينه ينهض ان لا يلزم الامر باب تيمماته
 بالدلال والفسان على الوكيل بالبيع والنسار (مصر) رخلان دفع كل واحد منهما الى الدلال
 من الا برسم مثلاً بصفة واحدة فباع احد معاود فبلغ الى الآخر لمسته خطأ وظابط ولا يدريه الد
 ليس للدلال ان يدفع ثمن الغائب اليه لكن لو طهر به الحاضر ياخذ ولو دفعه من صاحب الد
 الاول الدلال فله ان يرجع به على الآخر ان ظفريه (فيع) اخذ الدلال الثمن ليس له الى اميا
 او كان يمسكه ليظفر بصاحبه فيسلمه اليه نضاع منه يضاف بينهما الى النصف (منجج) الوكيل با
 وضع المتاع في مكانه ثم قام منه واستحفظ جاره ووضاع فالفسان على الوكيل ان لم يكن المستحفظان
 ولا ضمان على الجاران لم يقبضه ولم يقصر في الحفظ (فصح) وشيخ الاسلام السغد في روح دفع
 دلال متاعاً فوضعه في مكان من ليس في عياله ولا يريد شراءه ونضاع يضمن وان كان يريد شر
 فتركه عليه ليراه اوليى غيره فابق او هلك المتاع في يده لا يضمن (صغراً) خلاه قال استاذنا
 القياس ان يضمن لانه امين فليس له ان يودع غيره الا ان ما اجاب به (فصح) وشيخ الاسلام
 يحسن لان دفع العين الى المستام ليراه اهله ومن له بضارة به وبقية امومعتاد معه ود كان الد
 مباد وثافيه دالة وكل اذا ذهب به المستام ولم يظفر به الدلال لا يضمن وكذلك النحاس اذا
 العبد في يده لا يضمن لانه اجير مشترك (فصح) يقال اخذ من الدلال مخبسة ليربها ويشتريها وق
 ليلا في حانوته فقرضها القار فلما لك ان يضمن ايهما شاء (منجج) دلال دفع ثوباً الى ظالم لا ي
 امترد اذ منه ولا اخذ الثمن يضمن اذا كان الظالم معروفاً بلك (بمر) دلال دلال كروا
 السلعة ثم استحق المبيع لورد بعيب بقضاء او بغير قضاء لا يسترد ما دفع الى الدلال وهكذا في (صا
 وهكذا في (فصح) جواب (عك) في الرد بالعييب (بمر) فباع الوكيل بالبيع واحاله المشتري
 بالثمن على الصراف وقبل الوكيل التحركة والله وافي بسؤالي في دفعه للام وكل ان يامن الثمن

الحال من الوكيل وقيل بخلافه (بمعنى) التمسار الذي يبعث اليه المجاوزون استعانة لبيعهها اذ اكل له
 ايمان في قبض اثماتها فحاشا وعلم التمسار خيانتة ومع هذا جعله امينا في قبض الاثمان فمات ولم يترك
 شيئا وعليه بقا تلك الاثمان يضمن التمسار رتبا ساعلى ما لو ترك الزوج الزوج ائع عند زوجته وغاب
 وكانت خاتمة غير امينة فرجع وقد هلك الزوج ائع يجب عليه الضمان كذا اهل (الفتح) ذلك المتاع في
 يد الدلال فسد فقال لا ادرى اهلك عن بيتي ام عن كنفى لا يضمن (الفتح) جرت عادة حاكمة الرضا
 انهم يبعثون الكرايسين الى من يبيعها لهم في البلد ويبعث بائعا لها اليهم بيد من شاء ويراها امينا
 فماذا يبعث البائع فيمن الكرايسين بيد شخص فله امينا وابق ذلك الرسول لا يضمن البائع اذا كان
 هذه العادة معروفة عندهم قال استاذ قارج وبه اجبت انا وغيرى (من شئت) دفع المديون الى
 الدائن عبي او قال له يبعه واخذنا حلقك من ثمنه اود قال ليس وقال اخرها وخد حلقك منها وحقه في
 الدائن اهرم فباع او حرق وقبض الدائن اهرم وهلك في يده هلك على المدينون ما لم يجدت الدائن فيها
 قبضا ومثله لو قال يبعه بحقق او قال يبع الدائن بغير بحقق ففعل بطير المقبوض مضمونا عليه بقبضه
 باب فيما يتعلق بالشروط في المتوكيل بالبيع * (الفتح ع) قال وكنتك بان تبيعه يكل او تبيعه
 بالتقيد فبانه بالتسوية جاز له لانه مشورة بخلاف ما لو قال وكنتك بان تبيعه بالتقيد فبانه بالتسوية
 الا يصح وكذا لو قل بعة وبعة من فلان ثمة يبعه من عشرة (اجت) قوله بعه من فلان يمنع البيع من غيره
 ولا تتبع باكثر او من النص الى او من السلطان لا يعتبر لاختلاف قوله من فلان بالنص الى ولا يعتبر
 لا تبعة ببعن اذ لا لم يكن فيه ضرر ولا حمولة فكل ابع كواحل على حقه يجوز منقطة لاختلاف قوله لا تبعتها
 منقطة * باب من الوكيل وما يعزل به من الوكالة المتجدة وغيره * (الفتح) وكلمه ببيع عيه ثم قال
 لا الزم في بيعه لا يعزل (ظهير المعزول) (ظهير المعلن) قال الوكيله اذا جاء عند فالت معزول قال لا يحل
 لا يخفى بصفة تعليق العزل حتى لا يصير معزولا (الفتح) بيع خطار خالفه المامور لبيعه فلم
 يبيعه فمشريا فادخله في المصطلح الموكل لا يعزل حتى يسامحه اعدا الموكل فاذ لم يملكه العزل (الفتح)
 عاكس او كل رجلا وقال له كلمة اخر املك يستبددوك لتك فادع له لم يصر منه يعزل ويقوله كما عازلك
 يستبددوك لا يصيروكيلا حتى يقول فوكما عاكس او فانت وكيلي لان قوله يستبددوك لتك اختلفا

وليس بتعليق (بفتح) يصير وكيلاً عند العزل فيهما جميعاً وما ذكره (بفتح) الجدل المقبولين قال
وكان شعبنا (بفتح) اعتبر العرف * باب ثمن يجوز للوكيل بالبيع والشراء ان يعتد به (من) الوكيل
بيعه العبد بآدمه ومن نفسه لم يجوز لانهم اعتاقوا ولو باعهم من ابن العبد او قرينه جاز (بفتح) شياً او
بأدمه من ابن الأم أو ابنة أو أمه أو مكاتمة أو عبد لم تاجر عليه من جازوا إلا لم يجوز وكذا لو كان الموكل
هو العبد فباعه من مولاه ومن العبد دين اختلفوا فيه وسرد ودعي النظم الوكيل بالبيع يبيع من احد
الا من ثمانية نفر او بعة بالالتحاق عند المذايرون ومكاتمة واولئك الصغين واولد مكاتمة واربعة
او بمسئقة روح خلفه ما وهى ولد الكسيرة ولد الكسيرة ولد الكسيرة واولد مكاتمة واولد مكاتمة واولد مكاتمة
او امرأة وقيل ولد الكسيرة لا يجوز الا ذوات ابوه ولم يتروك وصياً لا لا اتفاق وقيل ولد الكسيرة لا يذو
* باب تراكيل الوكيل (شعر) وكذا بان يشترط له هذا العبد فوكل الوكيل وكذا فاشترى بضعه للوكيل
الا اول ولو قال له اشتره لم يملك يقع للثاني ولا يصح قوا كيله في الحق انفسه ولا يملكه (افيه) وكذا
يسر أغرمه من المدين فوكل الوكيل فامره بخرقة الاول لم يصح (قضب) وكذا بقبض ادبته مؤ
الوكيل به بقبضه وهلك في يد فان كان الوكيل الثاني من جهات الاول لا يرجع اليه ان طرأ
والا يرجع الى المدينين بل ينفذ (فجع) قال الوكيل ما صنعت من شئ فهو جاز من بيع او شر
او عتق عبك او طلاق امرأته فوكل هذا الوكيل فهو يعتق عبك او طلاق امرأته ففعل لا ينفذ
لان هذا مما يختلف به فلا يقرم غيره ومقامه يختلف بالبيع والشراء فانما يختلف بهما بتمامه
* باب الوكالة ما قضاه المدين وقضيه والايواء والتراخييل بغير الوكيل بقضاء التامين صرف مال الموكل
الى دين نفسه ثم قضى دين الموكل من ماله نفسه ومن كان متبرعاً (بفتح) بعض الورثة وكل ائمة
ليس في نصية به من ذلوا من ماله على التام ولا يعلم الموكل والوكيل بقبض من عليهم المدينين
باعتق به بعد التام ولا سيما حيث الكثيرة ولو قال المدين المدين بالبيع كيهما فداي قبلك فغاسيا
دعي اي زني هجرني لو قال من جاءك ببيعك فكن له من اخذ بالبيع او قال لك كن فادفع ما
رغبتك اليه لا يصح هذا التوكيل لانه لا يصح له ان يبيع ما ليس له حتى لو جاءه ايمان بالقبالة او بملك العلامة
المدينين واحداً من الدين لا يشترط بين العهدين ان يكونا من انفسنا بل يعينه بالقبض (فجع) نظير الوكيل

بالتأجيل في الثمن مطلقا اجله شهر او سنة او سنتين يجوز عند ابى حنيفة رح وعندهما ينصرف
 الى المتعارف ولو وكه بقبض دينه على فلان فاخبر به المديون فوكفه ببيع سلعة وايفاء ثمنه الى رب
 الدين فباعها واخذ الثمن وهلك يهلك من مال المديون لا ستمالة ان يكون قاضيا ومقضيا
 (من) والواحد لا يصلح ان يكون للمطلوب والمطالب وكذا في القضاء والاقضاء (يسخ) المديون دفع
 المال الى آخر ليقضى عنه دينه ليس له ان ياخذ منه * باب فيما يتعلق بالتوكيل بالانفاق ونحوه *
 (شمر) زوجان وقعت بينهما قرقة فظالمته بمققة ولده الصغير مخالفة ان يذهب فوكل رجلا انه ان
 لم يحضر الى عشرة ايام ان يستقرض عليه وينفق على ولده فالتوكيل بالاستقرار لا يصح ولكن لو
 انفق على ولد ورجع على الآباء ولو قال لغيره ابن داري او اقض ديني او انفق على اهلي او في بناء
 داري ففعل يزجج على الآمر وان لم يشترط الرجوع وهو اختيار (شص شب) لا يرجع مالم
 يشترط الرجوع (علك) قال لاخر اذ دفع الى هذا الرجل دينار اذ دفع بحضرته لا يرجع على الآمر
 الا اذا كان بين الآمر والمأمور اخذ واعطاه (فصب) قال لجاره اخذت ولدي مع وليك تاهرجه
 خرج كني من حصه خود بنهم ففعل فافعل ضيافة فله ان يرجع على الآمر بحصته ان كان ابنه
 صغيرا وان كان بالغ لا يرجع الا ان يقول الاب على اني ضامن (فع جعم) وكله وكالة عامته
 على ان يقوم بامرته وينفق على اهله من مال الموكل ولم يعين شيئا للانفاق بل اطلق له ثم مات الموكل
 فعلى له الورثة ببيان ما انفق ومصرفه فان كان عد لا يصدق فيما قال وان اتهموا حلفوه وليس
 عليه بيان جهات الانفاق (علك) ان اراد الخروج عن الضمان فالقول قوله وان اراد الرجوع
 فلا بد من البينة (يسخ) له ما دين على خزينة السلطان او اهل بيوتهم ولا يستخلص الا بالرشى
 والهدايا للبيعة فيه فامر اجلهما صاحبه بها على ان يعطى له الحصة يصح ويرجع (فصب) قال لاخر
 ذهب لفلان عني او هما فوهيبا كما امر كانت الهبة من الامر ولا يرجع المأمور على الامر ولا على
 القايض ولا لغيره ان يرجع في الهبة والكنافع متطوع ولو قال ذهب لفلان الف درهم على انني ضامن
 ففعل اخذت الهبة ويضمن الامر للمأمور ويرجع الامر في الهبة دون الكنف ولو قال اقرضه الف
 درهم فاقترضه لا يضمن الامر شيئا سواء كان خليطا له او لم يكن ولو امره المبر هو ب له ان يعرضه

٢- لو اشتمس مال نفسه ففعل لا يرجع على الأمر إلا إذا اشترط الرجوع وكذا لو مال كغيره
 بطعامك أو أدركتة مالي بما لك أو أخرج من رخلما لك أو اعتق عند اعتق من طهارى ومن
 أبى يوسف ربح ان المأمور يرجع على الأمرى هذه المسائل * باب الوكالة في أداء الزكوة والصدقات
 (شمر) دفع اليه تدرايد معه الى ثلث الفقيه من الزكوة مد معه الى آخر مد معه الاخر الى ذلك
 الفقير اخره وخرج الوكيل عن الصمان ولود مع اليه عد ليات وامره بان يتصدق على كل نفس
 أربع مد ليات يتصدق على كل فقير مد ليتين فهو خاص (مع) دفع اليه دينار يتصدق به على فقير
 فقير معين مد معه الى آخر وامره ان يتصدق به على فقير معين فان كان بحسرة الاول او عليه محذور
 (ظمر) ولو امره ان يتصدق به على فقير معين مد فعلا الى فقير آخر لا يقص (مع فتح) في الزكوة
 يضمن ولد التعيين (رفع) البعالي اعطاهم ليضمن بها من ركوة فتصدق المأمور بدراهم
 نفسه بغيره اذا اتصدق بها على ذية الرجوع كالقلم والوصى * باب الوكالة في المطلق والكاح *
 (شمر) قال لا خير روحى قل له وطلقتها فلا تائم ظهر ان الامر قد تولى لها مثل الامر او ولد
 نفسه يسعى ان ينفى وكيله بالطلاق الوكيل لو اقر على موكلة بالكاح لا مثقل على امرى محبته ربح
 (شمر رفع) حاصته امراته فقال له رجل من حها يقال وكنك فآخر حتى من مد لها فهد انوكيل
 عالبائس (شمر) ادن له في ثروى عواريه وامهات اولاده ومن رأى مد له ان ابن روحه من
 نفسه (صحیح) وكله على انه ان ابرأته امرأته مطلقها فان اته مطلقها الوكيل ثم طهر انه لم يبرأ
 بحيلة احالته لا يقع المطلق (فتح) وكله فان يزوج الخائنة الصغيرة فزوجها او مد زوجها الاب
 من صيرة ايصا ولا يعلم اي الكاحان وقع اولادهما فاد ان عند ليموسف وقته وكلته فان يزوجها
 من نفسه بشرط ان يطلق امرأته صحیح وهد هو وكلته مضافة على التولم يولحد الشرط لا يصير وكلا
 مالمكاح (شمر) الوكيل المطلق اذا قال لها انت طالق منى او انت منى طالق لا يقع (بظمر شمر
 رفع) مثله وعن (شمر) في موضع آخر حلاوه اعطى يقع ويلعو قوله منى (ظمر) الوكيل بالطلاق المسمر
 اذا علق لا يصح (صحیح) والحاوي وكله مطلق برحمى محالها على مهرها يجوز مدحل بها اولاد
 والى انهم ادردون بالوكيل المطلق المطلق بالجعل وقال ابو القاسم الصغير وانوكيل يلحق بجور

في غير المدخول بهادون المدخول بها قال رَجَّحَ وَلَا يَعْرِفُ مِنْ عَرَفِ خَوَارِزْمَ مَا ذَكَرَهُ أَبُو جَعْفَرٍ
وَكَانَ الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ (شَصْنُ) الْمَهَارِ وَجَّهْتُ رَجُلًا بَانِيزَ وَجْهًا مِنْ نَفْسِهِ فَلَمَّا طَلَقَهَا وَانْقَضَتْ
عَدَّتْهَا زَوْجَهَا الْوَكِيلُ مِنْ نَفْسِهِ جَارَقَلَتْ فَقَدْ صَحَّحَ تَوَكِيلُهَا بِهِ مَعَ عَمْرِو بْنِ عَدْنَةَ وَفِي التَّوَكِيلِ (فَع)
فَاهِرَ) قَالَتْ لِرَجُلٍ زَوْجِي مِمَّنْ شَبَّهْتُ فِرْزَ وَجْهًا مِنْ نَفْسِهِ لَمْ يَجُزْ قَالَ (شَنْبِ) يَجُزُّ وَذَكَرَ الْجَوَائِزُ
(جَسْ) عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ وَلَعَنَ نَفْتِي بَلَدَهُ لَا يَجُزُّ (كَيْفَ) وَكَلَّتْ رَجُلًا لِي زَوْجَهَا مِنْ نَفْسِهِ
فَقَالَ أَشْهَدُ وَأَنَا تَزَوَّجْتَ فَلَانَةَ بِنْتُ بَنِي تَارُومَ مَهْرَ مِثْلِهَا مَا تَبَادَرَا وَهِيَ لَمْ تَعْلَمْ بِالْمَهْرِ وَدَخَلَ بِهَا
بِجَبِّ الْمُسْمَى بِذِي الْوَكَالَةِ بِالْبَيْعِ * سَمِلَ (بِجَبِّ) عَمِينَ قَالَ لَأَخْبِرَ بِالْعَمَلِ كُلِّ نَارِدٍ بِأَخْفَاتِهِمْ يَأْخُذُ
فَكَتَبَ لَهَا الصَّنْكَ وَلَمْ يَقُلْ كَانْدٍ يَأْخُذُ بِمِثْلِهَا جَمْعُكَ هَلْ يَصِحُّ إِنْ تَابَعَ وَبَايَعْتَ كَثِيرًا فَلَغَمَ بِتَقَرُّرِ رَأْيِهِ
عَلَى شَيْءٍ وَلَوْ قَالَ كَانْدٍ يَأْخُذُ بِمِثْلِهَا فَكَتَبَ لَهَا الصَّنْكَ يَصِحُّ كُلُّهَا رِضَانُهُ إِلَى نَفْسِهِ وَإِنْ أَصَحَّ وَوَكَلَّتْ
بِهِ رَجُلًا بِالْإِخْتِلَاعِ فَاخْتَلَعَهَا وَكَيْلُهَا مِنْهُ وَكَيْلُ الزَّوْجِ فَلَهُ إِنْ يَكْتَسِبُ لَهَا الصَّنْكَ لِأَنَّ غَرَضَ الزَّوْجِ
حَصُولُ الْإِخْتِلَاعِ لَا بِنَفْسِهَا وَقَدْ حَصَلَ * بَابُ الْوَكَالَةِ بِالْخُصُومَةِ وَالتَّوَكِيلِ بِالْإِقْرَارِ وَالرَّأْيِ إِلَى
الْبَقَاظِي فِي التَّوَكِيلِ بِالْخُصُومَةِ مَعَ الْإِنْعَاصِ * (يَمْرُ) الْمَرْأَةُ الَّتِي تَخْرُجُ مِنَ الْبَيْتِ لِقَضَاءِ حَاجَتِهَا
وَلَا جِلَّ الْحَمَامِ وَتَحْوِي الْكُورِ مَخْطُوعَةٌ بِشَرْطِ أَنْ لَا تَخْلُطَ بِالْبُحَالِ (عَلَيْكَ) لَا يَجُوزُ التَّوَكِيلُ
بِالْخُصُومَةِ بِغَيْرِ رِضَا غَايِ الْخُصْمِ وَلَوْ رَضِيَ ثُمَّ مَضَى يَوْمَ فَقَالَ لَا أَرْضَى لَكَ ذَلِكَ لَوَ تَدْعُنِي وَكَيْلُ الْمَدْعَى
رِضَايَهُ عِنْدَ الْقَاضِي ثُمَّ أَقْبَى بِشَهَادَةِ لِقَائِهَا وَلَمْ يَرْضَ الْخُصْمُ فِي الْمَدْعَى عَلَيْهِ بِالتَّوَكِيلِ وَيَزِيدُ أَنَّ الْخُصْمَ مَعَ
الْخُصْمِ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ بَعْدَ مَجَاعَةِ الْمَدْعَى قَالَتْ وَهَذَا كَلِمَةٌ عَلَى أَصْلِ الْبُخْتِيفَةِ رَجَّحَ خِلَافَهُمَا (ظَنُّ) التَّوَكِيلُ
بِالْخُصُومَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ الْمُلْكُ كُلُّهُ عِنْدَ لَا يَصِحُّ عِنْدَ الْبُخْتِيفَةِ رَجَّحَ إِلَّا إِذَا شَرَطَ فِي أَصْلِ الْمَدْعَى رِضَا
الْمَطْلُوبُ بِهِ كُلُّ أَرْوَعٍ عَنِ الْبُخَارِزْمِ (شَيْخُ) لَوْ قَالَ الْوَكِيلُ عَزَلَنِي مُوَكَّلِي وَهُوَ غَائِبٌ وَكَلَّ بِهِ الْمَدْعَى لَا يَقِيلُ
قَوْلُهُ (عَلَيْكَ) التَّوَكِيلُ بِالْإِقْرَارِ أَوْ فِي الْمَعْلُومِ (حُزْمُ) فِيهِ زَوَائِدَانِ فِي زَوَايَةٍ لَا يَكُونُ إِقْرَارُ حَقِّي يَقْرَرُ
الْوَكِيلُ فِي زَوَايَةٍ هُوَ يَقْرَرُ أَنْ لَمْ يَقْرَرِ الْوَكِيلُ وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ التَّوَكِيلُ بِالْإِقْرَارِ يَصِحُّ عِنْدَ الْبُخْتِيفَةِ وَمِنْ رَجَّحَ
حَقِّي يَوْمَ أَخَذَ الْمُلُوكُ بِالْإِقْرَارِ الْوَكِيلُ وَعِنْدَ أَبِي يَوْمَ وَقَرَّرَ لَا يَصِحُّ وَيَخْرُجُ بِالْإِقْرَارِ مِنَ الْوَكَالَةِ
(جَسْتُ) وَيَجُزُّ التَّوَكِيلُ بِالْإِقْرَارِ وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ خِلَافَهُ (شَرْ) فِي الْجَامِعِ الْبَرْقِيُّ لَوْ خُصِمَ

فردا این مال بتو تسلیم کنم فهو كفيل (لمنح) قال للدائن كلما تريد من يوك بالبحر دهن يخي دهنه وشماسكم
فهو وعد لا كفالة كافي (المال) اذا قال مالك عليه فانا ادفعه اليك (لمنح) انا في عهدك ما لك على فلان
وقبل الدائن لم يصير كفيل لانه قد يعنى انه ياخذ من المدينون ويدفعه الى الدائن وعنه لو قال
بالبحر اعي زوني كفاج ذار يجا اعي فانا مدينا نازقون مكيين فليس بكفالة قيل له هو في العرف كفالة فانكر
العرف (تسج) وغيره لو قال الدائن لا اخ المدينون الذهب الذي على اخيک بالغارمية اضمن
قبول كن فقال قبول كردم لا يلزمه شيء * باب اخذ الكفيل * (فجع نسبي) الدائن يطالب المدين
بالكفيل قيل خلو الاجل ليس له ذلك قال زح وهو الظاهر وفي رواية (بهر) له ذلك (فجع عمت)
له ذين مؤجل الى شهر وثبت عند القاضي ان المدينين هبت سنة الى بعيد ويطالب الدائن
كفيلة بالدين يقضيه اذا حل اجل فان عرف المدين بالابطال والتسوية ياخذ منه كفيلة والا فلا
وهكذا في (جفت تسج) ليس له اخذ الكفيل مطلقا (قلت) وليس للمدعي ولا للقاضي طلب الكفيل
بقوله في عليه دعوى قبل بيان الداعوى * باب تعليق الكفالة بالمال بشروط عدم تسليم نفسه وتعليق
الكفالة بساتر الشروط ونحوه * (فجع) قال للطالب ان لم اسلم اليك النفس غدا اتعالي المال فجا
الكفيل بالاصيل وتواري المكفول له لا يبرأ (قلت) قال للدائن اعمل لك شهر ايهن الذي يار
فطلب منه الدائن كفيلة فقال ابو المدين اكرىكم اكرى تو نكن من ضمان كردم اين يكدي يار
وقبل الدائن ضمانه في المجلس اختلفوا فيه والاصح انه يكون كفيلة لا نه شرط متعارف (ط)
تعليق الكفالة بشروط متعارف صحيح وبغيره لا يصح واطلق القدوري في مختصره ويجوز تعليق
الكفالة بالشرط قال الاقطع في شرحه ان كان الشرط لوجوب الحق او لا مكان الاستيفاء جاز تعليقها
به كقوله اذا استحق المبيع او قدم من يد لان الاستحقاق للوجوب وقدوم زيد قبل يسهل به
الاداء بان يكون مكفولا عنه او مضاربة وان كان الشرط بخلاف ذلك لم يجوز كقوله ان هبت الريح
او جاء المطر (شد) انما يجوز تعليق الكفالة بسبب وجوب الحق فاما دخول الدائن وقدوم زيد
ليس من اسباب وجوب الحق فلا يجوز تعليق الضمان به قال راجح الا ان الاصح ما ذكره ابو نصر
انه يصح بقلوم زيد وقد نص به في تحفة الفقهاء (بمر قيب) له على رجل الفاد بن وعنده

رهن فقال رجلي آخر للبرقة من هو وقت كه العين رهن فزديك من آرى ايمن مال و اضا من
 اكر دم لا يصح لانه شرط غير مشاعرفى (فصح) قال لك ائمن من المديون اكر طر وى خوش ايدم
 اين دينار ضمان كردم فتودهم لا يصح (بجمل) يصح (جيب) بهر الله على آخر حشرة فطالهم فقال
 رجلي من ضمان كردم و بديروتم كه بائع و عايقروشم و اين مهال فتودهم او قال لعائيل يرفتم كه اين
 مال از تو كه وى دهم لا يصح الكفالة ولو اضا فيها الى بايع ماله يصح تحتى لو بايع يازمه ذلك القدر
 و يجرى على بيعه (فصح) قال لك ائمن ان لم يود فلان مالك عليه ان مته اشهر فاقاضا من له يصح التعليق
 لانه شرط متعارف و فائض عليه (طوع طمرا) كقول بنفطرو قال ان عجزت عن تسليمه الى ثلثة ايام
 فقلى المائل ثم حسن بحق او غير حق او موعود موصى يتعد راضا به يازمه المائل يعنى بعد الثلث
 (فصح) قال اما عصمك اعلان فانا ضامن ابشر و القبول في الحال و الله استقرضه فامتنع فقال رجلي
 اقترضه فلما اقترضته فانا به ضامن فاقترضه في الحال و لم يقل ضمانه صير بحاصه الفصل (فصح) كقول
 زينة من رجلي على ان يسلمه الى المكفول له متى طال به به اتم سلمه اليه قبل ان يطالبه به و لم يقبله يورا
 لان حكم الكفالة هو جوب التسليم و هو ثابت في الحال و قوله على ان يسلمه اليه متى طال به به يكر
 لنا كيدا لا للتعليق فقد سلمه في الحال كونه كميلا فيسرا * باجر لا يصح من الضمان والكفالة ومن
 ايصح كماله ومن لا يصح * (شظت جمل) على ملكه حاما و قال لجاره ان خربت دارك فعلى
 ائمن ذلك و اجازة الجار و جوبت ذلك و اقول لا يوجع لانه ضمان ما ليس به اجبا فلم يصح
 (فصح) اشترى الركيل بالشراى فطالب بالبيع الموكيل باليمن فكفل به و جعل لم يصح (بجمل) الكفالة
 باليد ية على رواية القل و وى يصح ما شراى بالاصل ان كان لهم عطائه الى ديوان لا تصح و الا فتصح
 او لو تكفل الموكل باليمن من الركيل بالشرى يصح (فصح) كقول عن ميت مقلس ثم ظهر له مال
 يعنى اسعفت الركين تصح الكفالة بقدره (فصح) كقول لا مراءة ابته مادمت حية و دمت حية فنفقتك
 على يصح (بجمل) لا يصح خشي يقول فلانعة البتة تجب على ابنى فعلى (شظت) و كيل باع و بعض
 الثمن الموكلة عن المشتراى لا يصح لانه يلزم المطالبة على نفسه لنفسه و انه باطل و كذلك الموباع المصارف
 و ضمن الثمن الموكلة الى الموكل الى الموكل باليمن على نفسه (جيب) و كذا الموباع الموصى او

الاب فضمن للقاضي او لليتم بعد بلوغه لم يجوز خلاف القاضي وامينه لرباع وضمن لليتم بعد
 بلوغه جاز وكذا الوكيل بقبض الثمن لو كفل عن المشتري للموكل وكذا الوصي لو استد ان في
 نفقة اليتيم فضمن لان حاصل اليد ينطلي اليتيم وكذا وكيل المرأة بالتكاح لو ضمن لها المهر عن
 الزوج او احتال به على نفسه او تزوج ابنته الصغيرة وضمن المهر صح ولو ضمن عن
 الصغير المهر في الصحة وراثة في الصحة منه فليس بمشترع قيا لا استنباحا وان اذى في المرض
 او ضمن فيه ومات يحتسب ذلك من نصيب الايمن بخلاف الباقي يوسف ر. ح. (صح) باع عبد ابنيهما
 من رجل صفقة واحدة لا يضح ضمان احد هما لصاحبه يضمنه ولو كان البيع بطلقتين بان سمي
 كل واحد منهما بالنصيب ثمنا وذكر البطلان البيع صح لا نول يصرفا من نفسه قال (فج) ولو تبرع بالاداء
 في هذه الفصول طمح تبرعه لان التبرع انما يتم بالاداء وعند الاداء يصير مسقطا لجهته في المشاركة
 فيصح (فصح) رجلان لهما على رجل دين او ائتمان وارثان فكفل احدهما لآخر بجهة واحدة من الدين
 لا يصح ولو تبرع بالاداء صح لما مر وكذا لو كفل بالبيع اذا تكفل بالثمن عن المشتري (يصح) الوكيل يامر
 الاصيل اذ ياتي المال الى الدائن بعد ما ادى الاصيل ولم يعلم به الا يرجع على الاصيل لانه شئ حكيم
 فلا يقتصر في العلم والجهل كقول الوكيل ضمنا **باب الكفالة بالنقل** (شهر) سليم الكفيل بالنفس
 المكفول عنه الى الطالب لئلا في مكان لا يمكنه العينة وفروجه فان كان التسليم لطالبه يخرج عن العينة (ومر)
 كفيل بنفسه في البلد وسلمه في الرستاق صح ان كان في تلك القرية باكم وقال للقائه التاجر والبلد
 الطاهر لا يصح قال ر. ح. ونحو ابهما احسن لان اغلب قضاة رستاق خروا زعم طاعة فلا يقدر على محاسنته
 على وجه العدل دون رساتيقهم (رفع حرم) كان المكفول له لاجل ليا مع قوم في مدة سنة فجاء الكفيل
 والمكفول عنه وقال له هو المكفول عنه فلم يجلس بل من وجرح الى باب اخبر بهذا القبر وتسليم منه (فج)
 على السجل اذا غاب المكفول عنه فليلقن ابنه بالاداء الكفيل اجتنى بغيره والبيعة في دفعه ان يدعى
 المكفيل عليه ان خصمك لاجل في موضعين في موضع فان اقام بينة على ذلك لم ينفذ دفعه عنه الخصومة
باب اداء الاصيل الى الكفيل (شهر سني) ادفع المالك يوفى الى الكفيل بالدين قبل ان يوفى الكفيل
 ولم يقل قضاء او لا يجهة الوسانة فانه يقع عن القضاء لانه الغالب ويستحق بانه ايضا وكان وقوعة

عنه اولى **باب ما يقع به البراءة من المكفلة** (يسمى) طالب الدين اثن الكفيل فقال له منبر
 ومن الاصيل فقال ائني لا تعلق الى على الاصيل الماتعاقى عليك فالجواب انه ليس للدين
 بطالبه بعد ذلك ولكن يمين لا يمتنع حقيقة في المطالبة وهو المختار لان الناس لا يريدون به
 التعلق أصلاً وإنما يريدون نفياً تعلق العسي ونحوه لا تعلق به تعلق المطالبة وعنده قول الله
 بالغ نجى داواناً فالكجيين البراءة (فيجب) الصالح الدائن مع الاصيل يبقى للكفيل بالمال طالما
 ان كان الصالح لجنس الدين ولا خلاف (مستخرج) من اية الاصيل انما توجب براءة الكفيل اذا كان
 بالاداء او بالاقراء فان كانت بالحق فلا لان الحلف يمين براءة المالك فحسب (طهر) ما ياتي
 بالمال قليل اثن ان يطالب الدين من من وروى قال زريح ويعقوب عليه اذا كنت الكفالة لمال مؤ
 فمات الكفيل قبل الاجل او الاصيل وهو في (ط) كتاب الخرافة **شعر** احثان عليه ما لا يجهل ولا ياد
 احتلت جميع ما بينك وبينك لم يفتح ولا يصح بها كفالته ايضاً (ويروى) دفع السلسلار ذير اثم
 الى المستأجر اثن ذير اثم او حنطة لياخذ ذلك من المشتري ففقد السلسلار من الخوف هاتين المش
 لا فله يسترد ما علم الاخذ استحقاقه بخير العادة في بلادنا ان السلسلار يترك فعد من مال نفسه
 ورجع على المشتري فصار كما لو اجماله البالغ على المشتري تصاق له **شعر** والسماسرة في اغار اقوم لهم جواز
 معاملة للسمسرة يضع فيها القبل المرتب ليقى ما يريهون بيعها من الجيوب والفقراء كما ويتركون
 فيسحقها البسيط ثم اقل في تعجل المرتبة الى الزوج في دفع اليها البسيط الثمن من ماله ليا
 من المشتري فيكون موزوناً (جاء) في الخيال عليه ماله من من حنطة ولم يكن للتعجيل على المجر
 عليه شيء ولا للبحثان قبل التعجيل فقبل البحثان عليه ذلك لا شين **باب** الصالح وهو يشمل
 اربع ابواب **باب** الصالح الصحيح والعائش (يمن) دفع عن لا لجاك فيسحقه راد يا فاضله رب الغر
 على ان يدفع الحادك اجرة تضارة هذا الثوب يفتح (يسمى) كان يذعن رب المال على المضارب زحواو
 يكره فقيل له ائتم منه بوا من المال فقال بالغ انبرهين منقط ديوه الرابع باسقاطه حتى لا يتوق
 على قبول المضارب (فسمى) الرابع يكتنم **باب** الكفيل ان يذعن من يذعن يذعن ان يذعن يذعن ان يذعن
 كزيم يكون ابراء ان يذعن ان يذعن ان يذعن ان يذعن ان يذعن ان يذعن ان يذعن ان يذعن ان يذعن ان يذعن

منه الخمسة دنانير ان دفعها الى في الحال وقال المتوسطون يدفعها بالتقريب يصح هكذا ان كان
يرضاها لقال ربح فاعلم بهذا ان جهالة الاجل في بدل الصلح لا يمنع صحته اذا كان الصلح ببعض الحق
وانه حسن لان جهالة الاجل انما يمنع الصحة في المعاوضات وهذا اسقاط لما وراء الخمسة للمعاوضة
(بمعنى) اراد المدينون بعشرة دنانير وذات الصلح فقال المدينون له هل بعث هذا والعشرة التي لك
علي الخمسة دنانير فقال الدائن بعث وقال المدينون اشتريت لا يصح وان كان غرضهما الصلح الا ترى
انه لو صالح غن يمينه يجوز او اشترى يمينه لا يجوز (ط) ارض بيمينها ما زرعهما اذن شريكه
وتراضيا على ان يعطيه اذن لم يزرع نصف البند ويكون الزرع بينهما نصفان فان كان بعد نبات
الزراع جازوا الا فلا وقيل من زرع ارض غير يمينه اذ نه ثم قال لربها الارض اذ دفع اليه بدري
والكون اكار البكت فدفع فان كانت الحنطة المبدورة في الارض قائمة بحالها جازا للمبايعة لكن شركة
المزارعة فاسقة على جواز البند ككتاب وان قال ذلك بعد ما فسدت الحنطة المبدورة لا يجوز وعن
ابي يوسف حزرع ارض غير يمينه اذ نه ثم اذا اراد رب الارض ان يخرجها من يمينه فليس له ذلك حتى
تستجيد الزرع فان اعطاه البند والنفقة ليكون ما زرعه له ورعى به المزارع فان كان قبل نبات الزرع
لا يجوز قال (بم) ولم يفصل بين القائمة والمستهلكة فاما ان ياول بالمستهلكة او يكون في القائمة
روايتان (فعظم) اذ عني عليه فساد البيع بعد قبض المبيع فصول من دعوى القضاة على دنانير لم يصح
حتى لو وجد بينة بعد الصلح يسمع (علك) اذ عني عليه ما لا نكر وخلف ثم ادعاه المدين على عند قاض
آخر فانكر فصول يصح (خرج) الصلح بعن الحلف لا يصح وفي الاسرار انه لا يصح وهكذا في نكاح الشيوخ والاي
وقيل يصح وروى يمان عن ابي حنيفة ربح انه يصح ووجه عدم الصحة ان اليمين دليل على المدين فاذا خلفه
فقد استوفى البذل فلا يصح قال ربح ورايت بخط علاء الاثمة الحماصي اخطى على آخر الحق التلغزير
او حل القبل وانكر الآخر وتوجهت اليه اليمين فاقتن يمينه بما قال قال السجستاني فيه اختلاف
المشائخ فقول لا يحل قلت فهذا يدل على انه يستجلف في دعوى حق التلغزير
وحل القبل فلو كان نص عليه انه لا يمين في حل القبل في عندنا فيقضي اذ لا يلاقي حق التلغزير كما نص
عليه في الفتاوى الظهيرية قال ولو ادعى بحق الشرب والمسئلة احلها فالاصح انه يجوز اذ حل للمدين

ويخبر الاعتدال (ط) أن معلن حمزة من المصلح لعين الانكار على دعوى فاسقة لا يصح ولا بد لصحة
 المصلح عن الانكار عن صحة المدعى قال اجتاز نزع وفيما ذلك دعوى على زوجته في المعلن في المدعى
 في المدعى عليه في وجهه لا يسمع منه أصلاً كما لمناقضة فيه ونحوها وأما لترك المدعى في دعواه شيئاً يمكن
 ردّها إليه في وجهه المصلحة كدعوى المنقول قبل لخصمه ودفعه في العقال إذا لم يدل كرحله وده
 فاستلّا لا يصح المصلح إذا كان فساداً على دعوى لمعنى في نفس الأمر لما إذا كان لترك المدعى في المدعى
 شرطاً من شروط صحة المدعى هكذا أشار إليه في (شيب) فمعنى ادعى أمة فقالت أنا حرة فصالحها منه
 فهو حائر فإن أقامت بيته على أنها حرة لا يصلح إزاعتها المصالح عاماً أول وهو يملكها بطل المصلح
 لأنه ظهر فساد المدعى لمعنى في نفس الأمر وهو حرة الأصل أو مناقضة المدعى في دعواه بعد
 ظهور أقدمه على الاضائق ولو أقامت بيته أنها كانت أمة فلان أعتقها عام أول وهو يملكها لا يملك
 المصلح لأنه يمكن تصحيح دعوى المدعى وقت المصلح إبان يقول فلان الذي اعتقك كان غاصباً
 فصحك متى احتى لو أقام بيته على هذه الدعوى يسمع بيته وتلى الغنية ادعى عليه سورة متابع ثم
 صالحه المدعى طر مائة درهم من نعمها الموروث منة إلى السارق على أن يقر له بالسوق فإن كان المتاع
 قائماً صح المصلح لأنه لا يقر أن يملك المتاع بالمائة فصمحة وإن كان المتاع معتهلك لم يجوز لأن تملك
 قيمة المتاع بالمائة باطل ولو كانت السيرة درهم بعينها أو مستهلكة لم يجوز يعني إذا لم يعلم مقل الزها
 وأما إذا علم أنها مائة وقبض على المخلص لئلا يملكها مائة بملكها وإن كان ذهبا عينه أو مستهلكة
 فإن لا اختلاف الجلس قيل هذا إذا كان معلوماً لأن جهالة تصنع صحة المعارضه * باب المصلح في
 الموارث * بولان للكا في صالح الوصي المتولى بين زوجته و بنتيه من مهرها مائة وثمها بخمسين
 ديناراً وأخذت من المدعى ثم ظهر أثره آخرها فالباقي بين الكل على فرض أن الله تعالى ولو قالت
 المزدوجة لغير ما أوصت للميتين أدون غيرهما لا يلتصق إليها (ط) الباقي بعد التخرج يقسم على
 على الباقيين على النصفين التي ظهر في قبل التخرج * باب صالح الأبد والوصي * (فجع) وصي ادعى
 على رجل الفال لليتيم ولا يئنة له فصالح لخمسة مائة من الألف عن الانكار ثم وجد بيته فادله فله أن
 يقيه على الألف (فجع) مثله وإن كان إذا وجد المصطفى بيته بعد البلوغ قيل له فما فائدة قوله في الكتاب

انه اذا لم يكن اللابن او الوصي بينه الى ما كان منى للصبي فصالح الباقل منه يجوز فان فائدته انه يمتنع
 دفنوا بهما وادفوا على الصبي ابيك البلوغ في اخي الا لا يختلف قليل للحم ان يختلفوا واما لهم الفاقعة
 البينة باب منسأكل متفق فقه شيعا الساملي اذ في عليه ان يوعان ذنبا بالامعة ودية وخمسين
 فيسأ بوردية والجناسا اخر جاتكرها فصور الى بينهما بالمشقة ونايوز في الخلاف ما اذا اذ على فيسأ بوردية
 فصور الى بالكم ودية او بلعكس (جيمه) قال احد قاصر تين لا اخر عاخذ في ذين ان يين وفاق في
 وروحي فاحد نهما وفاقته ام سالتهم ليس للابنة ان يرجع عليها يالد ينا وبن (فصح) فالحال ان يرجع
 (بفتح) بمر اظلم ام) الصالح لا ينقص ببقية نهما (فصح) طالع عن العشرة بالخمسة ثم نقص الصالح لا ينقص
 لان الصالح بجنس حقه اسقاط والساقط لا يعود قال استاذنا زح وهو الاشبه بالصواب والصواب
 ان الصالح اذا كان بمعنى المعاوضة يتنقص ببقية نهما ويجوز ان الباقين محمول على هذا او اذا كان
 بمعنى استيفاء البعض واسقاط البعض لا ينقص ببقية نهما كتاب الرهن وهو يشتمل على ستة
 ابواب * باب ما يضح من الرهن وما لا يضح وما يبطل بعد صحته * (فتح) اذ ان مشتركة بين امرئتين كبراة
 ومعتاز فزهدا الواقعي والكبار يخرج شيعا مشتركة بينهما صالح حقيقة واحدة (شما) رهن اذ اذ
 وفيها اجل ان مشتركة لا يضح ولو استثنى الجدل ان لا مشترك صالح الا اذا كان اجدا ان لا مشترك بالجل ان
 المشتركة (بفتح) رهن دبر او الخيطان مشتركة بينه وبين الجير ان يضح في العروضة والسقف
 والخيطان الخاصة واتصال المسقف بالخيطان ان مشتركة الى يمنع الصحة لكونها تابعة (شما) رهن الرهن
 الا ارض المرهونة او غرس فيها اشجار ابا ذل ان الرهن يضح ان يضح في الرهن (فتح) الا ان يضح الرهن
 (شما) فتح (فتح) بعد اقول الرهن والرهن له ايهما فبعضه الرهن والرهن شاكست يضح ان يضح
 رهن (صيت فليسا) الا اجل في الرهن يفسد الرهن لان الحكمة تحبس مستكن لم يوا الى الحد بين لا (صالح)
 خرج (أخيرا) داره وسلمها الى المستأجر ثم رهنها منه انفسحت الاجارة وصار رهنها (أظهم) رهن عشرين
 كروني بان ان فيها واحدة مسجلة واخرى متاعه صالح الرهن في الرهن في باب حكم الرهن تعلق
 هلاكه * (بفتح طلت) رهن ثوبا قيمته خمسة وخمسة وفضلي ذين ان يين ثم قال يكون الرهن رهنها بما
 بقي من الدين فهو رهن بالخمسة يعني لو هلك يرجع عليه الرهن بل يين (بفتح) سأل من

الميزان ولو بالبر به غيره ثم يشتري بالانفال المزار لا يدفعوا اليك الا بوهن غير منعت متاعا فهلك في
 يدك والثوب قائم في يد الراهن والمرتتهن لا يضمن المزار (بفتح) التي المرتتهن الحاتم الرهن في
 كيسه وكان متحرقا ولم يعلم به فباع يصون تمام قيمته (فتح) قال الراهن للمرتتهن اعط الرهن للدلال
 حتى يبيعه وخلد راسك باعطا وهلك في يدك لا يضمن المرتتهن (فتح) حمامي المرتتهن وضع
 المصحف الرهن في صندوقه ووضع عليه قصعة ماء للشرب فانصب الماء على المصحف فهلك يضمن
 ضمان الرهن لا الزيادة والموردع لا يضمن شيئا (فتح) غصبا من المرتتهن الدار المرونة
 فهو كالهلاك الا اذا كان الراهن باباح له الانتفاع فغصب منه في حالة الانتفاع فله ان يطالب
 الراهن بالدين (عك) له ان يطالبه بالدين ولم يقبل (صت) شح (غصب) دار مرونة فالتقيا
 جزء منها او كلها والمرتتهن يسكن معه وهو ما بذون في الانتفاع يهلك من الراهن وان لم يؤذن
 له في الانتفاع او اخرج الغاصب منها فها هلك يضمن المرتتهن (عك) رهن دار احد علوم مشقة
 فارضين وقبطونا مشغولا بمتاع الراهن قيمتها ثلثون بعشرة فبعضها المرتتهن وهلك بالجرق لا يضمن
 المشغول اصلا ولا الزيادة فيما يقابل الفارغ لانه انما يضمن ما هو مقبوض بعقل فاسدا وصحيح
 لا غير المقبوض والمقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار الذي به رهنه وليس فيه دين لا يكون
 مضمونا على اصح الروايتين قال روح في (ط) وقال ابو حنيفة وابو يوسف وعمر بن عبد الله
 ما شاء ومن محمد لا يستحسن اقل من درهم وعن ابي يوسف روح اذا ضاع فعليه قيمته (فتح) حمدا دفع
 اليه رهنا ليدفع له ثمان مائة دينار فدفع له ثلثمائة وامتنع من دفع الباقي فهو رهن بهذا القدر
 (شخص بفتح) المرتتهن يتفرق بفسخ الرهن دون الراهن حتى لو رد وقال فسخت الرهن ولم يرص الراهن
 وهلك لا يسقط شيء من الدين * باب في تصرف الراهن والمرتتهن في الرهن * (جفت) عن ابي يوسف
 روح المرتتهن سكن الدار باذن الراهن بكرة واطلق في الصرف انه لا يكره (خج) الاحتياط في الاحتساب
 منه قلت لما فيه من شبهة الردوا (ظم) رهن في الشتاء ضيقة يشتمل على اشجار مثمرة واباح له اكل
 الثمار فلما امتنع الثمار في الصيف (كها) بناء على تلك الاباحة لا شيء عليه ولا يسقط من دينه شيء
 فبب) يجوز ان يسافر بالرهن وان كان له رجل وموثة اذا كان الجار يثق انما عند ابي حنيفة روح

كالوديعة وعند محمد بن حنفية ليس له أن يسافر بالرهن وبالوديعة أيضا إذا كان له حمل وموثة وقال
محمد بن زكريا إذا ذكركم يوقعه إلى القاضى حتى يكون هو الذى يأمره بذلك (بفتح) رهنه عند آخر
بعد ما سلمه إلى المرتهن الأول وأخذ به بغير إذن الأول وسلمه إلى الثانى لا يكون رهنا فيما بينهما
حتى لو قضى الأول دينه لا يكون للثانى حبسه بخلاف بيع الرهن لأن البيع يتم بالعقد دون الرهن
* باب رهن المستعار ومالك الغير * (بفتح) لا يستعار شيئا لرهنه فـ رهن جازوا له أن يأمره بقضاء الدين
واستيرد إياه وكل إذا رهن شيئا ثم أقر بالرهن الغير لا يصدق في حق المرتهن ويومر بقضاء الدين
ورده إلى المقر له ولو رهن ذا زعيرة فاجاز صاحبها جاز لو أعارها أبتداء * باب الدعاوى
والبيئات في الرهن (فتح) ردة معينة قيمته خمسية وقال كذلك قبضته وقال الراهن بل قبضته سليما
قيمه عشرة وأقاما البيئة فبيئة الراهن أولى (بفتح) ولو قال شاهد الراهن لا أدري يكمره لا تقبل
شهادته (ظمر) تقبل (بفتح) اختلاف في الرهن فقال الراهن الرهن غير هذا أو قال المرتهن بل هذا
هو الذى رهنته عندي فالقول للمرتهن * باب مسائل متفرقة * (شمر) استحق الرهن فليس للمرتهن
أن يطالب الراهن بأقامة غيره مقامه (بفتح) باع منك الغير وأرتهن بالثمن شيئا وأجازهم المالك
لا يصح الرهن ورهن المريض يصح وإن كانت قيمته أكثر من الدين كإلأعه ولكن لا يظهر حكمه في
حق سائر الغرماء (جث) عن ابن سلام ترك متاعه عند رجل له عليه دين فغاب فقتل ولا يعرف
له وارث إذا ايس باع المتاع فأخذ الدين وتصدق بالباقي ثم قال في (جث) وكل الرهن (بفتح)
أبقى الراهن من شئ ولا يعرف أحي هوام ميت والرهن قلسوة بالغ دخريجا ولا يمكن حفظها
فللمرتهن أن يبيعهما باذن القاضى ويأخذ ثمنهما بالدين قال روح وهذا حسن صحيح لأن القاضى يبيع
ما يخاف عليه الفساد من متاع المفقود وثلثه مال الراهن من جنس حق المرتهن فله أخذه
(حج) فأوله طازجة ليل للرهن فأبى الارتهان بعد ما أخذ الطازجة وأراد ردها فسقطت منه
وضاعت فليس له دعوى الطازجة عليه (فتح) المرتهن يتفرد بفسخ الرهن والراهن لا يتفرد
وقد مر * كتاب المداينات * (فتح) أرب الدين أخذ من المدين المتعة فضلت قيمتها على قدر
دينه ثم قال للمدين أن يجعلني في حل ففعل لا يبرأ رب الدين عنها إن كانت قائمة وإن كانت هائلة

(سبي) له عليه نصف دينار فدفع المديون ديناراً وقال نصفه بحقك وبالنصف أخذ منك كل
فأكل مقصود عليه النصف بالمقامة والنصف بحكم القرض لأنه مقصود بعقد مائة (فج) أجل
ديه ديناراً فوجهه إرفاقاً فيجعله في الروث لسرور ليس له الرد (بسم) طلبة في العشرة من الدين
فأعطاه ألفاً من من الخبطة ولم يجعل معه شيء لم يقل أنها من حصة الدين فهو عيغ، بل للدين
كانت قيمتها أقل من الدين فإن كان السعير بينهما ما يكون يعا بقدر قيمته من الدين أو لا فلا بد
فيها (شمر) له عليه ثلثة دنانير فأعطاه المولى وزن ثلثمائة من من الخبطة وقال تألج حتى رقت ميا
ولم يزيد عليه واحد ما يقع الخبطة عن جميع الدين ولو كانت قيمتها دينارين وقال المديون ارد
بقولي جي زري من جميع الدين قال (فج) يصرف الى جميع الدين وقال (شمر) يصير
هذا اللعيا الى الكن عايد فقال استاذ تارخ وقد كر هشام عن عبد سلاه فقال لو قال الزوج بعثك هذا
الدار من مهرك بما طن ولو قال بمهرك حار وكذا الوقال بعثك هذه الدنانير بحقك فهو نكاح ولو قال
حقك فعلى بعضنا فله بالمهرم قال فهذا يدل على أن الجواب في الخبطة كحل لك الالاد اصح
ادعيان العرفي لكس اطن ان العرفي مشترك (بسم) ادم فادين الصبي او المملوك الذي لا يغة
اليه فاستهلكه فعليه الدين ولا تسمع بيمينه ولا قوله اني اديت الى صاحب الحق وقمن بمدا اقر
في مرضه يبرال لا يعرفه المقر له ومات فله المقر له ان باخذ له واخلف عليه ما لم يعلم انه اقر بما
وعلى عبد من شجاع شهد شاهد ان ابن صاحب الحق امر افرمه هذا ليس لادان بحقه الحق الا
شهد واعني الحاكم فيما من الحاكم به (ح) من ابن يوسف قال لك على القضاة انهم لم يعلم المقر له
ولا الخبطة ولا ما ماله بينهما لا ريبه احثا لا اذ اعلم ذمها له عليه والالاد لا اقر بصبر لبرال
فلما نيا حله وان لم يعرف اصله وقال محمد ربح يجوز احدث في التلحين لاحتقال ارفع من بقو
او وجب له سلب التلاف شيع لا يعلم المقر له به (بسم) المارسل الدائس الى صاحبه قيد رسول الا
على الله ولا ريبه يعلم به ان غلب على طبه الوصول اليه (فج) بسم) للمديون طلب المقاملة
وبالدليل بعد القضاء ان كالمردع هو ارق الكاتب (تج) ولو مات الدائن بعد الاشتي
وبقيت المقاملة بي بد وزائته فللمديون طلبها منهم ان كاتب الكملقة مملوكة له وان كانت مملو

للثان فله طلبا وثيقة القضاء منه أو من ورثتها في المدة التي في حصة دروي القباله
 من بيان قدر الكافله وصفتها وإيمان مقل ان المال المكتوم فيه (تصح) ما يات عليه ديون لا يفي
 بالتركة بها وادعت امرأته مهرها فالقول قولها الحمد مقل ان مهر مثلها من غير قيمة فتخاص الغرماء
 به كما اذا وقع الاختلاف في نيتها وبين الورثة ولم يثبت الي ما يتخايل من الفرق وعنه قضى في ملك فون
 الملكين المؤجل قبل الحلول او مات فالحق لمن تركته فبحواب المتأخرين ان لا يداخل من المراجعة
 التي اجريت ابدا ببيعة بينهما الا بقدر ما مضى من الايام قيل له اتعني به ايضا قال نعم قال ولواخذ
 المقرضين القرض والمراجعة قبل مضى الاجل فلم يذون ان يرجع منها حصه ما بقي من الايام (بصح)
 كان يطالبه الكفيل بالدين بعد اخذ من الاصيل وبيعة بالمراجعة شيئا من حتى اجتمع عليه سبعون
 دينار ثم تبين انه قد اخذ فلا شيء له لان المراجعة بناء على قيام الدين ولم يكن (فصح) تبرع
 بقضاء الدين على انسان ثم ابرأ المطالب المظلوب على وجه الاستقاطف للمبرع ان يرجع عليه بما
 تبرع به (بط) من قضى دين غيره به سبب فعند ارتفاع السبب يعود المقضى به الى ملك القاضى
 ان قضا به غير امره وان قضا به امره يعود الى ملك المقضى عنه بخلاف ما اذا تبرع بالمهر عن الزوج
 ثم طلقها قبل الدخول او جاءت الفرقة من قبلها يعود تصيف المهر في الفضل الاول وكذا في الفصل
 الثاني الى ملك الزوج (صغر) يعود ذلك الى المتبرع وكذلك اذا تبرع بالثمن ثم انفسخ البيع يرجع
 بالثمن (فصح) المد يودن دفع المال الى آخر لم يقضى منه دينه ليس له ان يرجع عليه (م) له ان يرجع
 (بم) استقرض منه دينارين فدفع اليه ثلثه ليزن منها الدينارين فصاعت قبل الوزن لا شيء
 عليه ولو تبرع بقضاء الدين عن الميت المفلس لا يسقط به يته بسقوطه بهلاك ذمته ولكن لا يرجع
 على الدين لان حق المطالبة لم ينط في الدين الاخر (شط) للمد يودن السفر قبل حلول اجل
 الدين قرب حله ام بعد وليس للدين منعه ولكن يسافر معه الى ان يخل الا جلا فيمنعه من
 السفر حينئذ الى ان يوفيه حقه (حضت) قضى دين غيره ليكون له ما على المد يودن فرضي جازوقه
 (حلت ط) بخلافه وقال ولواخذ الوكيل بالبيع الا من الثمن من ماله قضا عن المشتري على
 ان يكون الثمن له كان القضاء على هذا فاسد او يرجع البائع على الامر بما اعطاه وكان الثمن مضافا

المشتري على حاله (جس) من يردني الدار ان انتقاده على المستوفي واجرة النقاد عليه وزله
على المولى واجرة الزمان عليه ادعى عليه القاضيا هاشم اذ المدة لم يكن عليه بالمقبوض
ملك القابض ملكا فاسد المحجب عليه ردها بعينها ان كانت قائمة ومثلها ان كان وفيها او قضى بها
يدينا (جس) رب الدار اذ اظهر ليجتين حقه من مال المديون على صفته فله اجله بغير رضاء
ولا يداخل الجيد بالردى وله اخله الردى باليجيد ولا يداخل بخلاف جنسه كالدرهم والدنانير وعند
الشافعي روح له اخله بقدر قيمته ومن ابن بكر الزرع له اخل الدنانير بالدرهم وكذا اخل
الدرهم بالدرهم فانما يستعاضا لا لقياسا ولو اخل من الغريم غيرة مودعة الى الدائن قال ابن
سلامة هو غاصب والغريم غاصب الغاصبين فان ضمن الاخل لم يضرب قصاصا بل ينه وان ضمن الغريم
ضار قصاصا وقال نصير بن يحيى ضار قصاصا بل ينه ولو اخل مدعي له وبه يفتى ولو غصب اجنس
الدائن من المديون فغصبه منه الغريم فاختار هنا قول ابن ابي شيبة والمديون اذ افضى الجزء
مما عليه لم يجبر الدائن على القبول (شخص) الجوز خلا فالزفر (صغير) اعطى المستقرض المقرض
مالا ليميز الجيد من الردى واخذ منه حقه فهلك في يده هلك من مال القاضى في قولهم جميعا
لان الاخل للتجويد لا للقضاء (فتح) دفع المديون الى الدائن حقه ثم دفع الدائن اليه ليتقبله فهلك
فحق مال الدائن ولو دفع المظالم الى الطالب حقه ثم انفق فان لم يرتفع فرد فاعلى نفعل
ولم يرجع فله الردى استحسانا لا لقياسا كل اقله ابو يوسف (فتح) والظاهر انه قول الكل يحلف
بالرباع عيب او حارة فوجن المشتري بها متبعا فقال البائع اعرضها على البائع فان انفقت
والا فردها فعرضها ليس له ان يرد ما يد لك العيب (ن) له على كل واحد منهما خمسة دراهم فاخذ
بهما منهما ثم وجد بعضها تبهرجة ولا يدري ان هو فليس زاد شيئا على واحد منهما حتى يزيد
على خمسة فان كانت التبهرجة ستة فلم ان يرد على كل واحد منهما درهما وان كانت سبعة فدرهمين
وان كانت ثمانية فثلثه وان كانت تسعة فاربعة وفي العشرة يرد على كل واحد منهما خمسة للتيقن قال
فيم الايمة الحكيم قلت لا سم في معنى القاضى الحان او يتبقي ان يمتنع الرد على قول الجعفي فخرج
لان خلط الدارهم فخلط يتبع التمييزها لسهلاك عنها نقال لكن حق الرد ثابت بيقين وانما يبطل

ان لو كان المارء وادغير ما اخل به سنة وخلف شك فلا يبطل به التايت يمينين * باب ما يتعلق بالاجل في
القرض وسائر الديون * في شرح مختصر المغنوي لركن الائمة الصيافي وكل دين حال اذا اخل به صاحبه
من ازمه جلا الا القرض فان تأجيله لا يصح وقال مالك وابن ابي ليلى ربح يصح الاجل في القرض حتى
لا يكون للمقرض مطالبة قبل مقضيه واجمعوا ان الاجل في بدل الصرف ورأس مال السلم لا يصح
والاجل في قيم المتلفات يطع عند فاعلا فالمرور والمواعيد المستقرض فاجل المقرض وارثه فالظاهر انه
لا يصح (كتب فعمد طمت) قضى القاضي بلزوم الاجل في القرض بعد ما ثبت عنه تأجيل المقرض
معمتل على قول مالك وابن ابي ليلى يصح ويلزم الاجل (ط) الخيلة في لزوم الاجل في القرض
ان يحيل المستقرض صاحب المال على رجل الى سنة او سنتين فيصح ويكون المال على الاحتمال عليه الى
ذلك الوقت ولا سبيل للمقرض ولا لورثته عليه فان مات المحتال عليه دخل ويخرج من تركته (من)
التأجيل في القرض باطل الا ان يوصى ان يؤجل في قرضه على الناس بعد وفاته فيجوز من
الثلاث (شظ) وكل اذا اوصى بان يقرض من ماله بعد موته فلا نافي درهم الى سنة صح في ثلثة
وليس للورثة ان يطالبوه قبل السنة والتأجيل على ثلثة اضرى تأجيل بايام او شهرا او سنة
معلومة وانه صحيح اذا قيل المطلوب والا فلا والمال حال وتأجيل الى اجل مجهول جهالة متعارفة
كالخضاد والد يأس والجزاز والنير ورو المهرجان ونحوها فيصح التأجيل وان كان البيع بهذه الاحوال
فاسد لكن التأجيل في الثمن الى هذه الاحوال جائز وتأجيل مجهول جهالة متعارفة كالاجل الى
نهيبت الريح او مطر السماء او قدوم الحاج او قدوم شريكه من سفره ونحوها فالاجل باطل والمال
حال (ط) اجل المشتري البائع سنة عند الاقالة صحت الاقالة وبطل الاجل وان تقابلت الخيلة ينبغي
ان لا يصح الاجل عند ابني حنيقة ربح فان الشرط اللاحق بعن العقل يلتحق باصل العقل عنه (شخص
فمن) ولو اخل به بعد الرد بيعت صح سواء رد به بقضاء او غيره الا في الرد بدل الصرف فانه انما يصح
الاجل اذا كان الرد بقضاء لانه اذا كان بغير قضاء فانما يصح الرد اذا قبضه في المجلس لانه بيع في حق
المشروع وكان لك الرد بغير الروية (بيع) اقران عليه ثلثين دينار ثمن المتاع يؤد بها بالتفريق الى
عبد الاضحي فللمقرض ان يطالبه بالكل في الحال (شظ) مات وعليه دين آخره وجعل صارحالا

وموت من عليه الدين بطل الاجال لانه حقه وموت من له الدين لا يطله ولو قال لزوجته
 طلقك بالبح اني شرط كاست شي ما وخرتني في الدين الذي ملك علي فقلت بالبح فاج فهو اومد
 وايس بتاجيل وانما يقع الطلاق بعد مضي ثلثة اشهر ولم يطل به (اولس) قال ابن ابي عمير
 بعد المطالبة اذ هي واعطى كل شهر عشرة فليس بيننا طيل لانه امير بالاعطاء (مط) ما يدل على انه
 لرباعه بما تاتي سنة على ان يزوي عليه كل شهر كالمصالح البيع فما شرط وطى الحظف عليه مال مؤجل
 وقال جعلت حالا او قال ابطلت الاجل او قال تركت هذا الاجل فهذا كله يطل الاجل ويصير
 المال حالا ولو قال لا حاجة لي في الاجل او قال برئت من الاجل فالمال مؤجل على حاله (من
 ضمن) قصا قبل اجله ثم رجع وليس للمطالب ان ياتي بالمقبر (فمخ) ولو رده بالزينة فله من حلا ولو
 اشترى منه شيئا بالدين للمؤجل ثم رده بعينه بقبضه عاد الاجل ولو تقابلا لا يعود ولو كان بهذا
 الدين كفيلا لا يعود الكفالة في الوحيين باب فيما يقع به البراءة من الدين وما يتعلق بالبراءة
 (شمر) قال الدين عشرة لك اثن اعطى القالة وخذ مني خمسة فاحد هاتين ودفع المقالة
 من غيرهما تجري بينهما لا يسقط حقه في الباقي (ركب ظنت) الحما د والاضيان القائمة لا بد حل
 ت الابراء عن جميع الدعاوي (ركب ظنت) قال الدائن لمدينونه بالبح اي فادك ويا محاسين
 واد هين باريين اودمي يامد اك هفر فقال فليكن ودفع ليس له المطالبة بالربح قال ورج وان كان
 ذلك التعليق الا براءة براءة وليس المال معنى لكهما اعتبار امورة التمييز (فمخ) كك لك ولو قال
 بالبح كاسم يا ماد اك هفر فمخ وفاجي فادك سرار مكن اودعه اليه لا يسر (فمخ) قالت لزوجها
 يمتد بيلمان تروا ما ندك جوامع اميكني مراميتن ببراءة اذا ارادت به ترك المطالبة (فمخ)
 ببراءة فانه ذكرى الشوا د (ط) اذا قال تركت الدين لو تركت لك دينك كان براءة (فمخ) قال
 بن يونس خذ القالة بالبح اودمتي اى زواني دينار كنت هفر فبراءة من الد ينار شرط اداء الباقي
 من المخلين ولو خلى الد يرون بين الد اثن وبين د يته في المقارة اذا اخذ هما للصوم فابي
 قال لئن ان يقبله قال ابراهيم بن يوسف ليس له ان لا يقبله وقال ابو الليث له ان لا يقبل لان
 قال فيك المخصوص معنى كالكعيل بالنفس سلم المكفول به في المعارة (بمر) قال للدائن خذ دراهمك

فقال ادفعها الى فلان وعينه قد فع ومات المذئوع اليه فلرب الدين ان يطالب المذئوع بلينه
ولو كان له عليه عشرة حالة وعشرة مؤجلة فوهب له خمسة منها ينصرف اليهما (فع) تعليق البراءة
بامركائين تنجيز (حك) تعليق البيع بامركائين انما يكون تنجيزا وبيعا اذا كان يعلم البائع به والا
فلا قال استاذنا راح فيحتمل ان يكون البراءة على هذا التفصيل (م) قيل له دع دينك له لوجه الله تعالى
فقال هو لوجه الله تعالى يبرأ استحسننا ولو قال الاجنبي للدائن هب دينه لي او حله لي او قال
اجعل ذك لي فقال قد فعلت يبرأ استحسننا ولو وهبه له ايتدأ لا يبرأ قال استاذنا راح وقعت
واقعة في زماننا ان رجلا كان يشتري الذهب الردي زمانا الدينار وخمسة دنانيق ثم تنبه فاستحل
منهم فابروا له عما بقي لهم عليه حال كون ذلك مستهلكا فكتبت انا وغيري انه يبرأ وكتب ركن
الدین البونجاني البراءة لا يعمل في الربو لان رده لحق الشرع وقال به اجاب نجم الائمة الحكمي
معللا بهن التعليل وقال هكذا سمعته من ظهير الدين المرغيناني قال راح فقرب من ظني ان الجواب
كذلك مع تردد فكنت اطلب الفتوى لا محو جوابي عنه فعرضت هذه المسئلة على علاء الاية
الخياطي فاجاب منه انه يبرأ اذا كان البراءة بعد الهلاك وغضب من جواب غيره انه لا يبرأ
فازد اد ظني بصحة جوابي ولم امحه ويدل على صحة ما ذكره البزدوي في غناء الفقهاء من جملة من
اليبيع الفاسد جملة العقود الربوية تملك العرض فيها بالقبض قلت فاذا كان فضل الربو مملوكا للقباض
بالقبض فاذا استهلكه على ملكه ضمن مثله فلو لم يصح البراءة او رد مثله يكون ذلك رد ضمان ما استهلكه
لا رد عين ما استهلكه وبرد ضمان ما استهلكه لا يرتفع العطف السابق بل يتقرر مفيد المملك في
فضل الربو فلم يكن في رده فائدة نقض عطف الربو فكيف يجب عليه ذلك حقا للشرع وانما الذي
يجب حقا للشرع رد عين الربو اذا كان قائما لا رد ضمانه * باب في البراءة من المهر * (جمع)
وبري قالت لزوجها ان كان يتمكن المهر فقد ابرأتك يبرأ في التارك وليس بتعليق ولو استحل
زوجته فاتهيمته انه يزيد البراءة من المهر فسكت فقال نسوي المهر فايرأته ثم عاد ثانيا لا يبرأ وقال
صاحب جمع العلوم يبرأ (شمر) قالت لزوجها ايرأتك ولم يقل الزوج قبلت او كان غائبا فقالت
ايرأت زوجي يبرأ الا اذا رده (فع حك) طلق امرأته ثلثا ولم تعلم به ثم قال لها ان لم تبرأني فمن المهر

فأنت عاتق لثالثا فإنه وقبل يبرأ قال يبرأ أحد يبرأ قلنا ولم يقبل (يسخ) قال لزوجه أبرأني من المهر
فأنت عاتق بالحق في حيل فإمكن من جميع الحقوق يبرأ من المهر ولو قال لها اجعلي لي حل وثوابه للمرأة
من مهرها فجعلته في حل لا يبرأ حتى يقترون بقرينة تدل عليه (نسخ) وقال في السعد يبرأ
(ن) جعلت غرامتي في حل لا يبرأ عند علمائنا وعند ابن مقبل يبرأ ولو قال جعلت غرامتي
فلان في حل يبرأ لأنه معلوم دون الأول (م) عن أحمد من كان لث عليه شيء فهو في حل لا يبرأ
ولو خص فقال في حل مما لي عليه يبرأ ومثله من أبي يوسف ولو قال رجل كان معه ألف درهم أو
متاع فقال الألف التي كانت معي أمس لم اقضها الخ لا ولم يقبضها معي أحد ثم ادعى بعه فمضها
على رجل وأقام بينة لا تقبل لأنه أكد بهم فلان هذا شيء معين ولو قال ليس لي على أحد شيء
أو لم اقض أحد شيئا أقام البينة على رجل تقبل لأنه ما عين ولو قال مالي بالكوفة دار وأما
في دهرها دار وقال مالي في الدنيا دار أو قال مالي على أحد شيء أو قال أخذت من جميع من كان
لي عليه شيء فله أن يدعي لأنه لم يبرأ أحد يعرف (فك) قالت الصدوق الذي على زوجي
ملك فلان بن فلان لاحق لي فيه وصدها المقر له ثم أبرأت زوجها عنه يبرأ (حمر) لا يبرأ (ظمر)
المهر الذي على زوجي لو ادعى لا يصح إقرارها به (صغر) إذا حالت العسا فمضى الزوج على أن يؤدى
من المهر ثم وهبت المهر من الزوج قبل الدفع لا يصح الهبة قال استاذ فارجح له ثلث حيل أحدها
شروع شيئا معلوف من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح إنسان معها من المهر شيئا معلوف
قبل الهبة والثالثة هبة المرأة المهر لا يبرأ من الزوج قبل الهبة * كتاب المزارعة وهي
أربعة أبواب * باب المزارعة الجائزة والقاسية * (يسخ) شرط على المزارع الحصاد والدبا من
وتحذرك من الأعمال بعد أدراك الزرع جازت المزارعة لما تعارف الناس ذلك ولو قال له اكرب
أرضي هذه بالشركة لا تصح إلا إذا كان فيه عرف ظاهر في مقدار النصيب في مثل هذه الشركة
فيلصرف إليه ولو كان الأرض والبذر وثروا واحد من أحدهما وثمر واحد والعمل من آخر جاز
لأنه لو شرط كلا الثورين على أي واحد منهما جاز كذلك (حيث) ولو أخذ البراهن الأرض
مزارعة بطل الرهن ولو كان البذر من الراهن لم يبطل وكانت كالعارية للراهن في سقوط الزمان

* باب الشرط في المزارعة * وأبو بريد عدا فع أرضه مزارعة أو كرمه مزارعة وشرط عليه تسليمها
 يكن لك فسدت ولو شرطت في المصفاة أدفن الزراعتين على العامل لا تقس قال مجيد الأيمة الأول
 بخواب المتقد أمين والأخر جواب المتأخرين (خسج) شرط على المزارع بأن ينسرقها فسدت وقال
 عزير بن أبي سجيل هذا جواب المتقدمين والقنوي لم يأت باختبار المتأخرين أنها لا تقس (ظن)
 مثله (نسخ) امتن جزار أرضاً وأدفعها مزارعة فكن بها المزارع ثم المستأجر جزارها من آخر قبل أن
 يبن رها المزارع صح أن كان البند لمن المستأجر ولو لمزارع أن يطالب المستأجر بأجر مثل عمله
 (تلك عاك) لو لم يشترط في الحوات حفرة التهر فاستعمله في الحقولا يجب عليه أجراً ما حفر * باب فيها
 يتعلق بالمعاملة في الكروم والآشجار وغيرها * (فسخ) دفع كرم ما معاملة فائمه وأصحاب صاحب
 الكرم يدخلون فيه ويأكلون الثمار لم يضمن صاحب الكرم أن أكلوا منه بغير إذنه وكل الأيضمن
 أن إذا فيه لمن لا يجب عليه نفقته ويضمن نصيب العامل إذا ذن لمن يجب نفقته عليه وصار كأنه
 قبض ودفعه اليهم قال راجح وملي هذا إذا كان الكرم مشتركاً بينهما شركة ملك أو كان الزرع بين
 الأكار وصاحب الأرض أو بين شركيين وأصحاب أخذ هذين قون السناد قبل الروس وينفقونها
 وأما إذا باع ثمار كرمه ثم أصحابه كانوا يأكلون الثمار ينبغي أن لا يضمن صاحب الكرم ما أكلوا
 يأذنه وإن كان يجب نفقته عليه لأنه ليس له أن يأخذ من هذه الثمار بنفسه فلا يصح أنه بخلاف
 الأول * باب مسائل متفرقة * (شم) مزارع جمع سرقين وكان التراب من رب الأرض
 والبقر من المزارع فهو مشترك بينهما لأن الخلط بالاذن (بسخ) السرقين كله للمزارع
 وعليه قيمته التراب أن كان له قيمته والأفلاوان كان أخذ التراب بأذنه فلا شيء عليه (فعم)
 السرقين كله لرب الأرض قال راجح وهو الأصوب فإن المزارع لا يجمع السرقين لنفسه بل ليلقي
 في أرض رب الأرض عادة (عمس) قال لا خرا عرنى اصطبلك لدا بتي ففعل للسرقين لها احتيا
 الدابة ولو قال صاحب الاصطبل ادفع لي ذابتك لتبيت في اصطبلي فالسرقين له (عمس) السرقين
 لمن القى الحشيش في الوجوه كلها من الغصب والامارة وإن كان عين صاحب الاصطبل موضعاً
 مغروفاً لجمع السرقين فهو له (بسخ) الحر اثون الذي بين عليهم قرض لأرباب الأراضي

لسواه البلك يعرجون السوقيين منه بهولهم قتل الآدحال في الارض الا اذا قال له راع
الارض خذ السوقيين من مكان كل ابعيته فيحسد يكون له لصحته الامر ولو اخرج المستأجر
ملرب الارض ان قصت الاجارة (بوا) دفع المستأجر الارض مراعاة إلى المربح بعد التسليم ان كان
المثل من قبل المستأجر حار والاملا (بصح) الذي يصم بترك الحفظ كدسه ليلا اذا كان الحفظ
عليه متعارفا والمرارع بالربع لا يستحق من التمس شيئا والمرارع بالثلث يستحق بالصف لمكان
التعارف (فمع عليك) التمس والنقل بين المرارع وبين صاحبه انما هو في شروط الحاكم التمس لصاحبها
الارض في ظاهر الرواية الا اذا شرط الشركة فيه قال ابياد يارح والمختار في ما با حواب (بصح)
انه لا شيء للمرارع بالربع من التمس لمكان العرف وطاهر الرواية * كتاب المصارفة * باب ما يصح
من المصارفة وما لا يصح وما يتعلق به * (فصح) دفع اليه عشرة دنانير ليشتري بها الاورا لحام ويدفها
ويبيعها والربح بينهما نصفان صححت الشركة ولا يصح المصارف شيئا من النقصان وان شرط عليه
(بصح) دفع المضارب أو شريك العنان المباح من مال الشركة لا يصح ولو اعطاه من ماله يسعى
ان يكون له الرجوع لانه مادون فيه دلالة واحدة المضاربين يملك المبيع دون صاحبه بخلاف
لو كيلين (تصح) المصارف اذا كان يدفع الوائس في سوق المتاع فهو من راس المال (مع) ولو ادهى
لمصارف الوصيعة وقال رب المال دل ربحت بصولي بينهما من المال لم يصح (شخص) اعطاه دنانير
مصارفة ثم اراد القسمة له ان يستوي دنانيره ان ياحدا من المال بقيمتها ويعتبر قيمتها يوم القسمة
يوم الدفع * كتاب الشرب * (بصح) له حائط فيه حوض فيه ماء يحتاج الخبير ان يبالعدهم من الماء
لو ترك ياله مفتوحا يخاف من المسقين على الثمار فيه فله ان يعلق باب الحائط (بصر) يجوز دفع
مخل من الحياص التي في بلادنا للشعة كالماء ولو سقى ارضه ما يحمي الماء فيه فكل احد راع ذلك
يحمي الا اذا عد ارضه ليجعل الماء فيه (يت) المحتطب يملك الحطب بنفس الاحتطاب ولا يحتاج
ان يشبهه ويحميه حتى يثبت له الملك والساقى من النيل لا يملك يحمي ماله الذي لو حتى يحميه
ن راس النيل بخلاف المخلد روح يما على ممثلة البير في الطهارة * باب المصارف في سقى الاراضي
نحوه * وروى سقى ارضه ولم يستوثق من صد البثق حتى انقل الماء البثق واصو بحاره يصح اذا

كان النهر مشتركاً وقصوى السد * (شبر) له نهران لم يحفظ شطه وازداد الماء وغرقت ارض تجاره لم يضمن
 (ربح) فتح الماء الى كروته واشتغل بعمل آخر فلم يشعبه حتى امتلأت فتجاوز الماء الجحادم وافسد زراعه
 جاره يضمن (جفت) ولو ملأها حتى يخرج الماء يضمن وان كان غائباً (ط) هذا اذا كان ارض الساقى
 بحال لا يستقر فيها الماء فاما اذا استقر فيها الماء ثم جلع لم يضمن (ربح) جلع وحل مشترك بين الجيران
 على السبيل فيقدر بفتح كذا واحد من الشرع ويسقى ارضه ويشك عقيب السقي به جرت عادتهم فتركه
 اخذهم مفتوحاً بعن السقي حتى غرقت ارض بعضهم لا يضمن لما كان له حق الفتح والسقي
 * باب احياء الموات (قلم) وكل زحلاء باحياء الموات له فاحياء فهو للمزكك اذا اذن له الا امام في الاحياء
 (فتح عت) ارض غرقت وصارت بحراً ثم نضب الماء عنه او خربت من وجه آخر ثم جاء انسان وعمرها
 فقيه اختلاف المقتد مين قيل هي للمالك القويم وقيل لمن احيها وفي زكوة روضة الناطقى عقيب
 مسائل الارض الموات فان كان لها ارباب ولها اثار عمارة من مسنبات وغيرها ولكن لا يعرفون ذلك
 ذكر هشام عن محمد لا يسمع لا احد ان يحييها ولا يأخذ منها طيناً وفي رسالة ابي يوسف الى هارون
 هي لمن احيها قال روح ورايت في هذه البر رسالة وايضا قوم من اهل السواد وغيرهم من اهل
 المنينة ومكة والحجاز والجبال بلادنا فلم يبق منهم احد وبقيت اراضيهم معطلة ولم يكن في يد
 احد وارث ولا غيره ولا احد ايدع فيها ادعوى فاخذها رجل فغمرها وبني فيها وغرس فيها النخل
 والشجر والكرم وكري فيها اثمار وادي خراجها فهي له وهذا هو الطوائف وليس للامام ان يخرج
 شياء من يد الاخذ الا بحق ثابت معروف قال راج فهذا يشير الى ان يكون لمن احيها لكن للامام
 ان يدل نفعها الى من اثبت انها كانت ارضه او ارض مورثه وعلى هذا لا يتحقق الخلاف بين
 ابي يوسف ومحمد الا قبل اثبات اجد حقه فيها فاما اذا اثبت فهو اولى بالخلاف كافي النعمان الماسور ويجد
 المالك القليم وقد اطلق القن وراي في مختصره ان الاراضي المملوكة اذا انقطع اهلها موات
 وقد كثر الاقطاع والنضروى في شرخها للمختصر الموات اذا كان مملوكاً في الاسلام وعليه اثر العمارة
 ولا يعرف له مستحق بعينه يجوز احياءه وقال الشافعي راج ان كان من املاك المسلمين لا يملك
 بالاحياء * باب تسهيل ماء الكول * (شط) اذا كان لجارين سطح احد بهما اعلى ومسيل مائه على الاخرى

فلما حنبا الا مغفل ان يرفع يده عن سلعته على الا انه يخلصه من ملكه وليس له ان يبيع ولا يملك
 يطالبه بوجه محيله فان انهدم الا مغفل لا يجوز ما جعة على المتبوء ولما حنبا المسيل ان يبيعه ويسنع
 صاحبه عن الانتفاع الى ان يملكه ما انفق فيه باب الحكم التراب الذي يلقى على حافتي النهر
 (شعر) التراب المستخرج بالكرى الذي يوضع على حافتي النهر لخص به من وضع بجانبه اذ لم يصر بالنهر
 اذن وقال شهاب الامام هو مشترك بين اهل النهر المشترك قال روح ومالت (فعمد) ولمعه (يبيع)
 حاضري الانهار التي الى القرى يحفرها اهلها من الربيع ويرمون بالتراب الى حافتي النهر هل
 لاخذ ان ياكلها فقال (يبيع) نعم اذ لم يضر ذلك بالنهر فقلت له في ذلك يقال لانه سباح فقلت ليس
 الجاهلون باستولوا له بالحق فليكره فقال الاستيلاء انما يكون بسبب الملك اذ كان على قصد التملك
 والحفرة لا ينفصلون به التملك من الحشيش الحشيش النهر ليزول الماء من جري الماء فكل احد
 ان ياكله فيكون الحشيش وكان شيخ الاسلام يقول به في ذلك قال الراعي وهذا انشئت لجل لونهما
 ان احوال (شعر) هو ولا رعا الى الصلحة واللا نوجه للصلحة جوا اب (شعر) لان النهر وان كان مشتركا
 فهل التراب الذي يرفعه الحفرة ليس من اهل النهر بل جمعه الماء عليه بكان مما خا لم يقبل احد
 تملكه فمقي ما خا (عنت) يجوز اخذ التراب من القرى القليلة باذن الحاكم باب ما يلقى من التراب
 (فعمد) اذ لم يصر الى القرى من القرى الى حقرا وهو ليس يرفعه اليها بل يلقى بها فليس له ان يرفعه
 اقرىاء لا يفرقون فيه الا صلاحهم فليكره اهلهم سقي ما ارضهم الى الم يمكن سقيها الا بالحقير (يضا)
 نهر مشترك وان قوم معلوم انهم فاستمع بعضهم من الحقير ثم سقى ارضه منه لا يمكن شبهة التمس في
 روعهم ولو كان يضيعة خرق الشرب من نهرين فباعها ليق شرب احد النهرين فليس له ان
 يبيع من ماء النهر الاخر التي ضيعة اخرى (فعمد) له فليعه من تعة الا تسقى بها الا وقت المديح
 ان يصل النهر يرو ما اودونه بغير رجا الا ما قل لم يسقيها ولا يكلف نفسا الى الية لان فيها حرجا
 عظيما والضرر والعيام يسير ومثله عن ابو برة كتاب الاشربة (فعمد) حمر طيحت اوزي المت مرارتها
 بالطبخ فبخل شربها كتاب الاكره (فعمد) متغلب قال الرجل لهما ان يبيع لي هذه الدار وكل اولادها
 لي حصصك فباعها منه فهو بيع مكره لان غلب في طلبه تحقيق اما اوعده قال روح نهد اشارة الى ان

الاكره: بالجر المألوف شرعاً وفي (شط) القاطم متعارضة الدلالة ولم اجد فيه رواية الا هذا
 النقل (بفتح) تزوج امرأة سر او اراد ان تبزأ من المهر فدخل عليها اصل قائم وقالوا لها ما
 ان تبزأ من المهر والاقلنا للشحنة بالخوارزمية كبا خفا منان فيسود وجهك فايزأته خوفاً من ذلك
 فهو اكره ولا يبيز أو لم يقولوا فيسود وجهك والمسئلة بحالها فليكن باكره (بفتح) ولو قال ادفع
 للخفج عشرين مائة دينار فيضربونك ويفعلون في حقك كذا او كذا من انواع المضار والافاق في مال
 او قال فبيع لي كذا اخاف ذلك الغير منه لا متعلوا بالخفج عشرين مائة او كذا في زماننا فليع او اقربه نقل
 لان اهل التخويف ممن توعد ذلك والظاهر انه لا يهدى المائة لهم (فتح) قال المديون لئلا يهدى
 ادفع الي القباله واقر انه لا شيء لك عايلي والا اقول ان في يدك ذهب شمس الملك فادفع القباله
 واقر انه لا شيء له عليه فهذه في معنى الاكره ولفظ ان يدعى دينه عليه وكان جوابه عقيب اخذ شمس
 الملك ومضاد ربه وقتله وكان خبياً اموا المعتمد الناس وكل من يشبهه وغنه الغمازان عنده ماله يوحى
 ويؤذى ويعلم من ذلك بمجرد اخباره بغير حجة معتبرة وكان ذلك الزمان زمان المشوف الشدي
 من هذه المقول قلت فعلى هل اخو يفهم بالغمزة انه وجد مال الغائب عند التثرة وعما لهم
 بعد الغتة العامة في معنى الاكره وايضا الى ان يسكن هذه الفتنة ويعود الاض في الاموال
 والازواج (فتح عنك) خاسم زوجته واذا بها بالضرب والشم حتى وهبت الصداق منه ولم يعرضها
 فالبزاة باطله (حمر) هن درجلا بضرب حتى باع ماله او ابزأه مما عليه فهذه يختلف باختلاف
 ذوى المروءات قرب اتساع يكون القول الشدي في حقه اكرهها ورب انسان لا يكون الضرب
 في حقه اكرهها (فتح) قيل لزجل اما ان تشرب هذا الشراب او تبيع بكر مك فباع فهو اكره
 ان كان شرا بالايحل والا فلا قال رج فعلى هذا اذا قيل له اما ان تزني به هذه المرأة او تبيع
 كذا فباع لم ينقل وكذا في نحوها من المحرمات (شطح) اكره على المبيع او الشراء فتيار الفلح
 للمكره لا للطائع بخلاف بيع الفضولي وتكاحه فان لكل واحد من المالك والعاق الاصيل خيار القسح
 قيل الاجازة (فتح ظم) اكرهه يقتل غيره فقتله المظول عليه دفعا عن نفسه لا يجب ذبة المكره
 على المكره (بفتح) ضربها امرأته ضربا شديدا حتى اختلفت نفسها منه بهزها وثقلته عندها

واثبات بينهما ان كان الضرب لاجل الاختلاع فلها ان تلتزم ذلك في البطلان واقع (فيع) اكره على
 قبول الرديعة فنلت في بن فلم يستحقها تضمن المودع المكره كتاب المافون (بمير) اذ
 اذن القاضي الصغير في التجارة وله اب واحد ما ذونا (يخرج) ومن عند الماذون المديون في
 التجارة وابق من الميرتهن فلفر ما ان يضمن الميرتهن لان بالا ياق صا ومستوى باليد به وكانه باه
 من الميرتهن ولو باعه للمعمر ما ان يضمنوا المشتري كذا هذا (خرج) قال لعبدك اشتر نفسك مني فاستبدل
 من انسان ومات العبد قبل ان يشتري نفسه متبرع بقى العين في يد المولى فلصاحب العين ان
 يسترد هاهنا من الاستودع صبيها العا فاستهلكها لم يضمن عند همار قال ابو يوسف هو باه
 له في ماله وان استرد هاهنا عند المحجور فاستهلكها ضمنها بعد العتيق عند همار قال ابو يوسف
 يباع فيها وان ملكك الالف عند الصبي والمحجور فلا ضمان عليهما وان كانت المودعة عند ائمتنا
 الصبي او العبد المحجور فهو كقتلهما عبد اليقين يودعة عند همار والفرق بين العبد وقيرة ان المولى
 لا يملك روحه فلا يصح تسليطه بخلاف المتاع والدابة وان كان ما ذونا له في قبض المودعة او التجار
 او مكاتب فاستهلكها فعليه ضمانها قال روح وزايت في نسخة متيقة من شيوخ المتقنين لو اودع
 عند الاب مالا فاستهلكه ابنه الصغير وهو في عياله ضمن الصبي ولو اودع عند الصبي هاهنا فجرد
 فانه يضمن كالوقته ولو القى ماله في الطريق فجا صبي واستهلكه ضمن الصبي لان التسليط حص
 للجهول فلم يصح والمودعة لو كانت دابة فركبها الصبي المودع حتى عطش فعلى الخلاف و
 استودع ام ولد الرجل او ميرة المحجورين فعلى الخلاف ولو اعرض صبي محجور او عبد ارضه
 محجور الف فاستهلكها قيل لا ضمان عليه لاي الحال ولا في الثاني بخلاف وقيل بان القرض
 هذا الاختلاف وهكذا اطلق الكرمي في طريقته ولم يقيمه بالعبد الصغير ولو باع متهما طعما فاستهنا
 فعلى الخلاف ولو اودع سكران فادعه عند آخر يضمن وعن عبد الرحمن الكرمي ان السكران
 كان لا يعقل الارض من السماء لا يضمن بالاستهلاك (نجس) اودع صبيات عقل طعما فاه
 لا ضمان عليه وان اودعه غلاما فقتله فهو ضامن لقيمته على العاقلة عند همار قال ابن زودع الخلا
 في الصبي العاقل فاما الذي لا يعقل يضمن بالا جماع لان تسليطه همار وقال اخوة القاضي الضد

على عكسه وكله (ففتح) الخلف ثابت في العبد المحجور وهو ابن سبعين سنة ايقضا والخلاف
 في الايداع والاعارة والقراض والبيع وكل نوع من وجوه التسليم اليه واحد (فتح) فالتحصيل ان
 هذا ضمان عقد هما فلا يوجبان على الصبي شيئا لانه ليس من اهل التزام الضمان وعند ابن يوسف
 ضمان فعل وانته من اهل التزام ضمان الفعل * كتاب الجنائيات * ما يجنب فيه القصاص * (بمزا)
 فميد غيره وهو نائم فسال منه الدم حتى مات فعليه القصاص (فتح) ذكرنا في القضاة في كتاب التوبة
 ان الامام شرط في استيفاء القصاص وبه بعض اهل الاصول ونسبوا بينه وبين الحد ودفع عند المقتطاع
 لا يشترط نص عليه في (جص) وفي الكافي لا يستعمل بالمتكلم وكتاب التوبة انه لا يصح توبة لقاتل
 حتى يسلم نفسه للقتل ويعرف اولياء الدم انه لا يخاصم بذلك صموا على طلبه منه (بمع) امرأة
 قطعت ذواتي امرأة اخرى عند الراس ومضت ستة فلم تبلغ الذواتان النهاية القليلة بل بقيت
 كما قيلت ففيها حكومة عدل (فب) قطع ذواته امرأته يستأتي جولا فان ثبتت فلا شيء عليه وان
 لم تثبت فعليه حكومة عدل وهو اختيار الطحاوي (بمز) كسر رجلان من رجل خطأ بالمدينة في مال لهما
 لان ما يجنب على كل واحد منهم دون الارش الموضحة ولو ركز اربعة رجل خلسة طعن بهم من المتضررين
 وانكسر من آخر منه فلو عرف آخرهم ضربا يجنب عليه الدية والاشيين عليهم ولو كسر من انسان
 فاسودت اوا حمرت او اخضررت يجب تمام الارش في ماله وفي (جص) حكومة عدل وجواب (بمز)
 هو الضواب ولو امر جلا بنزع سنه لوجع اصابعه واعين السن والماء موزع سنا آخر ثم اختلفا فيه
 فالقول بالامر فاذا جلت فالدية في ماله لانه عام وسقط القصاص للشبهة (فتح) في (ب) قال لا خير
 ارم بهما لا يخله فرماه ولم يمكنه اخذ فاصاب عينه فذهبت لا يجنب على الرامي شيء (بمز)
 لا شك في وجوب الدية انما الكلام في وجوب القصاص لانه قال في الكتاب اذا تضارب ايقال
 بالفارسية مشيت زدين فلن يهب عين احد هما يجب القصاص اذا امكن لانه عمدا وان قال كل واحد منهما
 لا خير ده قال راج ذكر مسئلة المتضارب في (نظ) في موضعين لكن لم يذكر قوله ده ده (بمع) ضرب
 رجلا فصمت احد يادنيه يجب تصف الدية وان لم تزل هب اذنية كما اذا ذهب بالضرب ضرو
 احد عينيه ولو ضرب انثى رجل فالتفتحت احد بهما وكلاهما ففيه حكومة عدل ولو ضرب بها فارتفع

هيضها بحكومة مدل وبقيل الدية ولو ضربها انصارت مستحاجة بحكومة مدل ولو ركز ونسقط سنده المتحرك
 قبل ذلك فحكومة مدل ولو سقطت بعد ثلثة ايام ولا يدعى اياها بالركزة ام من التحرك السابق
 يضاهى الى الركزة وان تأخر السقوط لانه آخر السنين بحسب حكومتها عدل وذكر الطحاوي في اختلاف
 النجاشية انه لا تعلم فيمن اطلع على بيتا فيروى عنه شيئا منصوصا من اصحابنا او مله فيهم انه قد قال
 ابو بكر الزاري قد ليس بشيء ويلزمه حكم الجنائز وقال الشافعي رحمه الله هو هذا ركنا ليعضد في اذا انتزع
 يد المعضضة بانكسر عن العاض ويقول النبي صلى الله عليه وسلم من اطالع د ارقوم بغير اذ نهم فقتلوا
 ميتة فلا دية ولا قصاص وقلنا لا لاحاذيك بسقطت على ما اذا لم يمكن دفعه الا بقتل العين ومعه
 هذا بالايجاع وحي كنز الروي من اذا انظر في باب د ارا انسان فقامت عليه صاحب الدية الا ينصن بالايجاع
 لانه شغل ملكه كالوقصد اخذ ثنائه فذا فعل حتى قتله لم يضمن وانما الخلاف فيما لو نظر من خارجها
 باب التسبب الى اطلاق النفس الى العضو او الدواب او غيرهما * (شمس) حوض احمام وقتل
 في طريق المسلمين انكشف فوقع فيه صغير فهلك فالدية على ما قلنا للموقوف عليهم (بسم) فلو عند صبي
 ليضربه فخاف فذهب عقله يضمن الدية ولو خاف منه من غير ان يجره فان يقب اللص البيت
 فخاف من في البيت وحصل به تلف لم يضمن السارق وكل الوتسور من سور الخباز فخاف منه دابة
 او انسان (ط) وضع شيئا في الطريق فنمرت فيه ذابة وقتلت انسانا لم يضمن (بسم) ولو غير صورته فخوف حرا
 او عبد افيين يضمن (بسم) وثبت من جاني الطريق فنمرت منه دابة والقتل جردة دابة عليها
 وهلك لا يضمن وكل الوصاح على دابة فنقرت والقتل حمارا وهلك وقال بهاء الدين الاشعري
 يضمن الرائب والصائح قيمة الهالك (صح) اخذ الجمد من طريق اليها ثم الى شرب الماء فتلفت
 فيها بهيمة لا يضمن (بسم) نقب موضعا من حوض لسقي الماء فوقع فيه اعمى فتلف فعليه الضمان
 (فتح) مثله كمن وضع فنطرة على نهر العامة وهلك بها شيء يضمن (ق) لا يضمن لانه ما دون
 لالة برفع الماء ولا يتهيأ له الا بالنقب (بسم) انفلت فاس من يد قصاب كان يكسر العظم فالتف عضو
 انسان يضمن وهو خطاه والدية في ماله لانه لا عاقلة للعجم (بسم) امرأة غطت قدر اخرى تغلي فانصب
 منه شيء من شد غليانه وا حرق رجل صبي تضمن المغطية (ط) عتل الى السلطان رجلا وادعى

عليه سرقة وطلب منه ان يقر به حتى يقر فصر به مرة او مرتين ثم اعيد الى السجن فخاف المحبوس فصعد
السطح ليقر فسقط منه ومات وقد لحقه غرامة بهذا الحادث وظهور السرقة في يد غيره فلورثته عليه
الدية والغرامة قيل هو مستقيم في الغرامة دون الدية وقيل مستقيم فيهما (بفتح) قال التلميد وفي
تسوية عمل المسجد خذ العمد فاخله والاستاذ حرك الحشية المغروزة بالخوارزمية فادبر فسقط
النصف وفر الى الخارج وهلك التلميد يضمن ان كان ذلك بفعله ولم يقدر على الانتقال والفرار
وكذا الورفعوا اسفينة لاصلا جهوا قالوا للتلميذ ضع العمد تحتها فوضعه فخر كرها قال برأها فني فسقط
عليه يضمنون * باب امر الغير بالجناية * (بمرا) امر ابنه البالغ لينزل في ارضه ففعل وتعدت
الى ارض جاره فالتفت شيئا يضمن الاب لان الامر صريح فانقل فعل الابن اليه كالمو باشره الاب ولو
استجار نجار ليسقط خبره على قارعة الطريق ففعل وتلف به انسان فالضمان على النجار لغرم
حصاة الامر (ففتح) امر صبيا لياتي اليه بالبار من باغ فلان فجاء بها وسقطت منه على حشيش وتعدت
الى الكس فاحترق يضمن الصبي ويرجع به على الامر (تفتح) غلب محجور جنى على مال فباعه
المولى بعد علمه بالجناية فهو في رقبة العبد يباع فيها على من اشتراه بخلاف الجناية على النفس (فتح)
هذا الولي عن نصف القصاص يسقط الكل ولا يتقلب الباقي مالا * باب جناية الصبيان والمجانين وعليهم *
(شمر) صبي ابن ثلاث سنين وحق الخضاعة للام فخر جيت وتركك الصبي فوقع في النار يضمن
الام (ط) لا تضمن في بنت ست سنين (س) امرأة تصرع احيا فاحتاج الى حفظها لانها تقع في
ماء وانار وهي في منزل الزوج فعليه حفظها فان لم يحفظها حتى القت نفسها في نار عند الصرع فعلى
الزوج ضمانها وكذلك الصغيرة التي تحتاج الى الحفظ وهي مسلمة الى الزوج ان لم يحفظها وضيعها ضمن
(شمر) معلم بعث صبية لتجسس بنار بغير اذن ابيها فاحترقت يضمن ان كان صغرها بحيث لا يمكنه احفظ
النفس والا فلا (بفتح) امرأة تركت ولدها عند امرأة وقالت بالبحر مبيك هيج ذاري حتى ارجع فذهبت
وتركتها فوق الصغرة في النار فعليه الدية للام وسائر الورثة ان كان ممن لا يحفظ نفسه (ط) اودعت صبية
فوقعت في الماء فماتت فان غابت عن بصرها ضمنتم والا فلا ابو الفضل في صغيرين يلعبان فضرع احدهما
صاحبه فانكسر فخذه ولم ينجب رحتي لا يمكنه المشي فعلى اقرباء الصبي من جهة ابيه خمسمائة دينار (ن)

ابو بكر رح صبيان يرمون لهما فاصاب بهم احد ثم بين امرؤ او هو ابن تسع سنين ونحوه فالديته
 في مال الصبي ولا شيء على الاب وان لم يكن له مال فنظرة الى مسيرة قال ابو الليث وانما اوصى
 الديته في مال الصبي لانه لا يورث للعجم ما قلة قال واما اذا كان للصبي ما قلة وثبت بالبيعة فيبلى
 ما قلته ولو شهد الصبيان او ائمه المصنف لم يجبه لمن لحد شيعة (جمع) نزع من امرأة فنجس بربها
 وتفتق بوم الحكومة على * يا بئس مثل الفسقوط والعشور * (نصب) وضع شيئا على طريق العامة
 فعثر به انسان فسقط وملك ذلك الشيء من غير قصد منه يضمن هو الصحيح (فجع عمت) وضع زناني
 الطريق فعثر به انسان فشقه فهلك يضمن ان كان وضعه ليد زوالا (ط) ان كان ابصره وعثر عليه يضمن
 والا فلا * باب بناء القنطرة وحفر البير ونحوه في المطرق * (بم) جعل قنطرة على نهر عام باذن
 رجل من عرض الناس دون اذن الامام فهلك به اذى لا اذن يضمن الباني ولا يعمل اذنه في
 حقه ولا يحق غيره (ط) احتفر بيراني طريق مكة او غيره من الفيا في غير ممر الناس فوقع فيها
 انسان لم يضمن وذكره في الاصل ولم يقيد بغير ممر الناس فقال اذا احتفر بيراني طريق مكة
 او غيره من الفيا في فلاحسان عليه في ذلك بخلاف الا مصار الا ترى انه لو ضرب هناك فسببا لا
 اتخذ تنورا للبخير او رطاد ابة لم يضمن ما اصاب ذلك قال رح وتعليل القاضي الصدر في شرحه
 ان الطرق التي في الفيا لها حكم الفيا لان لهم ان يمزوا في موضع آخر كما يمزون فيها فلم يمتنع
 للمرو بخلاف طرق الامصار وفيما بين الارض لانه لا يباح الانتفاع له الا بالمرو وروى عن علي بن
 حنبل البير في طرق المفاوز وغيرها لا يضمن قال رح والتقيد في (ط) بغير الممر صحيح فانه نص في
 شخص (فقال هذا اذا كان في غير مسجدة فاما اذا احتفر في مسجدة الطريق فهو ضامن لما يقع فيه قال
 متأذ نارح وهكذا فصل الجواب في (ط) في نصب الفسقاط في طريق مكة او في طريق آخر والاحتفر
 للماء والصيد سواء (ينسخ) امد الخفاف في رحله فخرجت من الدكان الى المرو وعزز في خلفه الاشعة
 لمقتل فتعلق بملأ امرأة فمدتها فتشرفت بيدها لا يضمن الخفاف * باب الجناية على الدابة * (شمر
 مع شد) قطع لسان الثور او الحمار يلزمه كمال القيمة لفوت الاعتراف (فجع ظم شمر) في قطع لسان
 لثور او الحمار يلزمه النقصان (مست) هذا الجواب لما يستقيم في السمار ذر ان الثور (فجع شد)

مثله (بم) ولو نقأ عيني حمار فلصاحب الحمار الحمار لا نهال ينتفع به للاستفعال وفي قول ابني حنيفة راجح
 لا يداخل النقصان (فج ظم) نقأ عين حمار فعليه ربع قيمة ثم اذا نقأ الاخرى او نقأهما معا فجميع
 القيمة ان سلم الجنة وقال فخر القضاة يجب نصف القيمة بخلاف الآدمي (بم) جاء باثانه الى
 حمار غيره مشدود بالطول بالغ جكانيك وانزى عليها هذا الحمار فحصل نقصان بسببه لا يضمن
 لان الحمار نزل عليها باختياره والانزاع ليس بسبب للنقصان غالبا فلا يضمن بخلاف اشلاء المالك
 وغيره (بم) ضرب ثور غيره فكسر ثلثة من اضلاعه فان هلك قبل ان يقبضه المالك يضمن كل القيمة
 بما لا يتفق وان قبضه ولم يهلك يضمن النقصان وان هلك في يده نكل عندهما وعند ابني حنيفة راجح يضمن
 كل القيمة ولو خلى حماره الفحل القوي فاهلك حمارا آخران خلاه في موضع له حق التخلية فيه
 لا يضمن (فتح فج بم) استهلك عجول غيره فيبس لبس امه يضمن نقصان البقرة وكل الوساق
 اثنان الغير من موضع قد هب معها الجحش ثم اتى بها الى ذلك الموضع فجاء معها الجحش والكله الذئب
 يضمن ويثبت به ان قد يصير غاضبا ضمنا وان لم يوجد منه فعل في المغموص (بم) ولو رمى
 بقلنسوته الى رجل بعير فضر برجله بسببه الى جدار وانكسر يضمن (حج) ادخل زوجه جمل
 فغيره مواز ولا يطيق منعه فحبسه حتى يجي صاحبه ثم غاب الجمل من الاضطراب فوجد مكسور الرجل
 فان لم ينكسر في حبسه فقد قيل لا يضمن وقيل يضمن ما لم يسلمه الى صاحبه فالرأي فيه الى القاضي
 ولو سلم حماره الى المزارع ليشده في اكل الية ففعل ونام وانقطع حبله ووقع في المقراة ومات
 لا يضمن * باب ما يستهلكه البهائم من الزرع وغيره * (بم) زارع سال الغنم من الراعي
 الخاض او المشترك لبيتهما في ضيعته كما هو العادة تفعل وبيتهما فيه ونام ونقشت الغنم في زرع جاره
 لا ضمان لمن احد لان حرج العجماء جبار (شمر فع) ثور يعتاد اكل الثياب وساقه صبي صاحب
 الثور الى ثناء في اشجاره ثياب فقيل للصبي احفظ الثور ونحوه فلم يفعل حتى اكل ثوبا منه يضمن الصبي
 وان لم يكن متمكنا من دفعه لا يضمن الا اذا اقرب به دمه (بم) له كلب ياكل عنب الكروم فاشهد
 عليه فيه فلم يحفظ حتى اكل العنب لم يضمن وانما يضمن اذا شهد عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالسائط
 المائل ونطح الثور وعقر الكلب العقور فيضمن اذا لم يحفظ ولم يهزم الا النفس والاموال تبعا لها

(يت) إذا دخل ثور في السوق خائفا فهرب منه واستهلك صبيلا لا يضمن (بم) ربطا فحشاء
طريق العامة فاشهد عليه فلم ينقله حتى نطع صبيلا وكسر شنيته يضمن (بم ثب) حل ثور
اصطبل غير له لمبا حبه ونطع ثوره الآخر لا يضمن (فج حم) مرج ثوره المذكورة جاره ليعتد
غنتاخ اثانة صاحب الكردة لم يضمن الا اذا ارسله عليها فمطعها في ثوره ولو امرها صاحب الكرد
باخراجها منها فلم يخرج حتى نطعه لم يضمن (شم) جاء راعي احمره بها ليعبرها جاء من جاز
آحر صبي غير بالغ مع العجلة فقال له الراعي امسك الثور مع العجلة حتى تمر الاحمره فلم يمكن
امساكه فمضى ووقع الحمار في النهر لم يضمن وهكذا الراعي ان لم يمكنه امساك الحمار والابيض
(بم) اصابته العجلة صبيلا فكسرت رجله ومبا حبه ركب عليه وقال كست نا ثما فعليه ارش اذا
ولو وضع البياع خايته من الصقراط على الشارع ورجع الثا واذق بالعجلة الى السكة فاكسر
بلك الحايية وكانت في غير جانبها فمراها يضمن (فج) ولو وضع خايية على بابها كأنه نجاء ربه
فوقر حمار يشوك فصاد مها بعتة وهو يقول كوست كوست يعنى اليك اليك فكسرها يضمن (ط) به
ولم يضمن اذا لم يعلم ذلك والابيض (ن) قصارا قام حمارا على الطريق عليه ثياب فصل
راكب فمروا ثياب يضمن ان كان يبصر الحمار والثوب والا فلا قال روح الا ان ما ائتمى به
(فج) من الضمان مطلقا حسن لانه حكى في (ط) بعد هذا عن ابي الليث عن اصحابنا خلاف ذ
ثم قال ولكن لو ائتمى بما ذكرنا او لا مفت فلا بأس (ص) جفت قمار ثوبا على حبل فمرت به حم
فمزقتم لم يضمن والصمان على سائق الحمولة ولم يفصل بينهما اذا ابصر ولم يتصر لان سوق الدا
في الطريق مباح مقيد بشرط السلامة (فج) دخلت دابة زرع غيره ففسد ثوبه فدخله ليعرجها يش
ايضا لكن اقل من الدابة يجب عليه اخراجها ويضمن ما ا تلف ولو كانت دابة غيره لا يج
ولو اخرجها فهلك لا يضمن لانه ما ذون في ذلك دلالة من الجانين (بم) رأى حماره يا
حنطة غيره فلم يمنع حتى اكها فغيبه اختلاف المشائخ والصحيح انه يضمن (فج فلك) مسمى عا
اشلى كلبا على غنم آخر فنقرت وذبحت ولا يدري اين ذبحت يضمن (شم) ان مشى عند الاش
معه خطوات يضمن والا فلا (بم) وضع يده على ظهر فرس من عادته نحية بذنيه اربرجله ف

وأتلف لم يضمن بخلاف الخمس لان الاضرار بالآزم للنخس دون وضع اليد * باب التلف بالنار *
 (بم) او قد نار افئاضه في يوم ريح لا حراق الحشيش فتعدت الى كبد من جاره فاحترقته
 يضمن ان كانت الريح تهبت الى جانب الكبد من والا فلا (فج) دارين شريكين لا حد هما فيها
 انعام باذن شريكه واذن الآخر لرجل بالنسكن فيها فسكن واوقد نار فيها فاحترقت الدار
 والانعام فعليه قيمة الانعام والدار في الإيقاد المعتاد قلت هكذا وجدته مكتوبا لكن تقييده بالايقاد
 المعتاد اوقع لي شبهة فيه (فج ب) حمل قطنا الى الندي في فلقيته في السكة امرأة تحمل قيسا من النار
 فاحترقت النار والقطن فاحترقته لم يضمن ان كان ذلك من حركة الريح والا نظر ان كانت المرأة
 هي التي مشيت الى القطن وضمنت وان مشى صاحب القطن الى النار لم تضمن رجلان كانا يدبغان
 جلودا في حانوت واحد فاذا بواحد هما شحما في مرجل فحاش فصب فيه ماء ليسكن فالتهب الشحم
 واصاب السقف فاحترق متاع صاحبه وامتعة الجيران لم يضمن * باب ضمان المداوي * (جمع)
 يدعى علم الطب ضمن بخطائه وزيادته لاني سر ايتيه وبه البري (جبت) فان اخطأ فقطع الذكر
 في الختان ضمن وكذلك قلع السن ويصدق الآمر انه لم ياذن في هذه (بسم) مثل عن صبيبة
 سقطت من السطح فانتفخ رأسها فقال كثير من الجراحين ان شققتم راسها تموت وقال واحد منهم
 ان لم تشقه اليوم تموت وانما اشقه وابرأها فشقه ثم ماتت بعد يوم او يومين هل يضمن فتأمل
 مليا ثم قال لا اذا كان الشق باذن وكان معتادا ولم يكن فاحشا خارج الرسم فقل له انما اذنوا بتمام
 على انه علاج مثلها فقال ذلك لا يوقف عليه فاعتبر نفس الاذن قيل له فلو كان قال هذا الجراح ان ماتت
 فانما من هل يضمن قال لا * كتاب الوصايا * باب الالفاظ التي يصح بها الوصية ويكون ايضاء *
 (فج) قال المعروف بالنسب ائت ولد ي لا وارث لي غيرك فاذا مت فجميع تركتي لك لا يستحق
 الثلث بطريق الوصية (فج ج) امرأة قالت لصبي معروف النسب هذا الصبي ابني فاذا مت
 فجميع ما هو لي فهو له صح في الثلث وصية (مت) ينبغي ان يصح في الكل اذا لم يكن لها وارث قال رح
 جواب (فج) اشبه بالصواب لان الميت لم يخرج الكلام مخرج الوصية قال رح سألت (فج) له خادم
 اوقد بيا سمه محم وهو معهود فيما بينه وبين اهله وجيرانه بهذا الاسم ومتى ذكر ذكر بهذا الاسم

في جميع الامور من غير نسبة الى ابيه او قبيلة او حرفة يعرفونه بعينه فلو قال هل الرجل اوصيت
 بلحمد بكل اولم ينكر اسم ابيه وحقه وفهم الجيران وعيناه وقلب على ظنهم ذلك هل قيل
 للسامع ان يشهد بالوصية له وهل يعدل وهو ان ياخذ فقال لا يحل لهما ذلك فالزم بمسئلة الشهادة
 لمن يراه يتصرف المالك فلم ينزع عن قوله وقال (بمع) بل يحل له ان ياخذ الوصية ويحل للشاهد
 ان يشهد له اذا اطمان قلبهما انه المراد قال رح وهو الا شبه بالصواب ووافق بغيرها من المسائل
 وادفع للحرج فقال ابتلى الحامة والعامية به يقولون اوصيت للامام كذا اوله وذن كذا وللد راب
 كذا بالعربية وغيرها من اللغات ويريدون به امام المحلة وموذنها ودا رابها ويفهم الناس اولئك
 (مت) ولو قيل له هل بقي من ثلث عليك شيء فقال بالبح جاسا ج د نى رشنا وند فان ادعى
 شيء بعيها فهو له والا فلا شيء له * باب ما يستحب من الوصايا وما يجب * (شم) رحل لا مال له
 وعليه حقوق العباد وحقوق الله يستحب له الا يضاء ولا يجب (بمع) وغيره عليه تبعات كثيرة ولا
 مال له لا يجب الا يضاء (فع عن ظم فك) الملتقطا عرفها سنة ثم تصدق بها على فقير لا يجب عليه
 الا يضاء عند الوفاة ولا يائم بتركه (فك) قال القاضي ابو زيد لا يجب على المشتري اداء الثمن
 قبل ان يطالبه الثانع حتى لو حضره الوفاة لا يجب عليه الا يضاء به وغيره من المشايخ فالرئيس
 عليه اداء الثمن قبل المطالبة * باب ما يجوز من الوصايا وما لا يجوز * (فعمر بمع) يجوز الوصية
 بالبحج من ماله عن ابيه الميت (بمع) اوصى بعشرين عددا من احواد اشباهه الثمان يجوز ويخرج
 من الثلث (بمع) ولو اوصى بثلث ماله الى تبعاته بالبحج في شكوكه سارا لا يصح لان التبعات يتناول حقوق
 العباد والموصى له والموصى به مجهول فلو اوصى بثلث ماله الى صلواته وتبعاته فنصف الثلث يصرف
 الى الصلوة وتنطل في حصة التبعات ولو قال لغيره بالبحج اي شكوكه ما يورثي يكون ايصاء وان لم يصح الوصية
 فيصير وصيا في اصلاح امروا ولاد الصغار (فع عم) الوصية لمن يقره عند قمره كل سنة بشيء مقل
 باطلة ومثله في (ن ط) وقيل ان عين احد يجوز والا فلا (فمع) قال المد بونه اذا امت فانت برة
 من ديني عليك قال ابو القاسم الصغار صح وصيته ولو قال ان امت لا يبره للمخاطبة قال رح
 وبلى هل الوفاة لمن بونه بالبحج حتى لغاغنم اتك بيزار فهو وصية ولو قال بالبحج كما يادك بيزار لا يبر

(ذخ) تغلبت الوصية بالشرط جائز ولو أوصى من مال الغير بالقبول والقبول يعينها ثم مات فجاز ذلك الغير بعد الموت فهو كالهبة إن شاء سلم وإن شاء منع وكذا بك الوصية بعد جارية ولا يجوز في المشاع الذي تحتصل القسمة بخلاف الوصية على الزيادة على الثلث حيث لا يجوز له المنع بعد الإجازة إن كانت بعد الموت * باب الوصية التي تحتاج إلى الإجازة * (شهر) أوصى لولاد بنته بنصف ماله ومات وترك ابنها فقال ابنه بالغ إنكاره في نكاح أوصيته لا يكون إجازة فيما زاد على الثلث (بهر) بلغه إن مورثه اعتق عبده عند موته وأوصى له يكبله أو ذلك يزيد على الثلث فقال بالغ في خوب أو قال بالغ برسم خوب أو قال أجد خوب نيش وكان الوارث را ضيابه بقلبه حينئذ غير ممكن فهو جازة فيما بينه وبين الله تعالى سواء علم وقت الإجازة أنه لا يخرج من الثلث أو لم يعلم وسواء غلب على ظنه غير الأخبار بذلك وجود هذا التصرف أو لم يغلب * باب الوصية للعقب والورثة والعصبة * (شك) وعقب فلان وله الذكور والأناث ثم أولاد الإبن ولكن بعد موت فلان وكل ورثته بعد موته وعصبة قبل موته ويعد حتى أوصى بعقب زيد أو الورثته ثم مات زيد قبل الموصي صححت الوصية وإن مات بعد بطلت ولو أوصى لعصبة تصح في الحالين وفي العقب وبني فلان يستوي فيه الذكور والأناث بخلاف الورثة * باب الوصية بالصلقات وتنفيذ الوصى من مال نفسه وبغيره ما أوصى به الموصى * (بسخ) قال لو وصيه تصدق بهذه الضيعة على من شئت فمات الموصى ثم الوصي قبل أن يشاء فلو وصى الوصي أن يتصدق بها على من يشاء (فعم) مثله قال ويكون مشيئته كمشيئته (بسخ) لو كان الوصي حيا لكنه أبى أن يتصدق فباعها الورثة لم ينفذ ومثله (بسخ) وهل يجبر الوصي على التصديق إن أبى بالتصدق فلم يكتب فيه جوابا (ن) تصدق الوصي من مال نفسه فدية صلوات الموصى لم يجوز ذلك عن الميت وكان متطوعا ومالا راء ما جاز (ن) نفذ الوصي الوصية من مال نفسه قال خلف بن أيوب له إن يرجع على مال الميت إن كان وارثا وإلا فلا وقال محمد بن الأزهري إن كانت الوصية للعباد يرجع وإلا فلا وقال محمد بن سلمة ونصير يرجع بكل حال (بظمر) وصى إلى وارثه إن يصرف ثلث ماله إلى المساكين وماله عقال فله أن يدفع القيمة من مال نفسه ويستبقى الأعيان لنفسه (ط) ولو أوصى بمائة لرجل بعينه فباع منه الوصي شيئا من مال اليتيم بمائة أو صالحه على ثوب قليل القيمة أو متلها جاز ولو حط الموصى له البعض

واخذ الدعوى حار ولو كانت الوصية للمساكين مائة فصالح الوصى ثلثة منهم بعشرة لم يحرق ثمانا
وله ان يسترد العشرة وفي الاستحسان يجوز لهم العشرة ويؤدى الوصى تسعتي الى المياكين ولو
صالحهم على ثوب قليل العمة لم يحرق وله ان يأخذ الثوب منهم * باب كيفية تنفذ الوصايا اذا اجمعت *
(سمع) اوصى لزيد عشرة دنانير والماقي من الثلث للفلان وعلان وصات وتوكتا هيا ثلثين دينار
ودنونا على الناس تلموصى له عشرة دنانير ان يطلب العشرة قبل خروج الدنانير ولو اوصى لزيد
عشرة واوصى ايضا لصلوات معلومة لم يعن * مصر او دفع الوصى عشرة اليه بنية ندية الصلوة فله
العشرة العاقبة * باب الوصية لخمسة من الناس * (طمر فجع) يد حل المحبون في الوصية للموصى (بمصر)
وفي الوصية للعلماء يد حل المكلمون في بلاد حار ررم دون بلادنا (وعت) اوصى بان يصرف ثلث
مالى الى العلماء يد حل المكلمون واصحاب الحديث ولو اوصى بثلث ماله الى الفقهاء يد حل
تحت الوصية من يد قى المطرف مسائل الشرع وان كان يعلم ثلث مسائل مع ادلتها حتى قال
بعضهم من حفظ الروايس المماثل دون ادلتها لا يد حل تحت الوصية ونص مالك في كتابه ان
من اوصى للعقلاء يصرف الى العلماء الراغبين لانهم هم العقلاء في الحقيقة * باب ايما يتعلق
بالوصى والا يصاب والعزل واليتيم * (شمر) عرض متاعا من التركة على المسع بعد العلم بالا نصابه
يشتمى ان يكون قولاً للوصاية اذ اوصى اليه وهو غائب (سمع) اوصيت بثلث ماله الى مصارف
معية ونصت وصيا وما تب ووارثها غائب فليس للوصى ان يشرح الثلث الى مصارفه الا الى المكمل
وبالمورون (فعم) اوصى اليه ثم قال لا اريد وصايتك فليس لعزل او بدر نص القاصى وصنا امينا
كايما تم مرله لا يعزل لانه اشتغال بما لا يفيد (صغر) اوصى ان لم يكن مد لا يعزله القاصى ونص
صيره وان كان مد لا يعزله كاف ضم اليه كايما ولو عزله يعزل وكل الوعزل العبدان الكافي يعزل في (شب)
واستعمله (طمر) وقال انه مقدم على القاصى لانه ممتار الميت قال اساد نارج نادا كان يعزل وصى
الميت وان كان مد لا كايما فكيف وصى القاصى (قع) اوصى الى الله ثم قال لا تحرق بالغ اح وصيت اى
برار اكك داريا ميس دنا توارر انا نجير بها وصيان (سمع) لوصى الميت ان يواجر الصغير
لحيطة الذهب وسائر الاعمال دون وصى القاصى وصى اليتيم امتنع عن القيام باموره الا باجر

فللقاضي ان يفرض له اجزا (بئر) قال لا خرا صرف ثلث مالى الى فقراء المسلمين ثم مات فعصر الورثة
الثلث الى فقراء المسلمين فثلث الوصى ان يخرج الثلث مرة اخرى ويصرفه اليهم والوصى اذا خلط مال
اليتيم بماله لا يضمن (بئر) اعتار الوصى ثورا ليكرب ارض اليتيم فكريها ولم يردده بالليل حتى ملك
قضاؤه في مال الصغير لان المنفعة تعود اليه وصنى الميت اوصى الى غيره بذلك او وصى القاضي بفعل
ذلك جاز وصار وصى الميت والقاضي * باب تصرف الاب والام والوصى في مال الصغير * (فعمى)
ان كان في مال اليتيم ما يتسارع اليه الفساد ولا يبيد الوصى من يشتريه فليس له ان يشتريه لنفسه
بل يبيعه من غيره بمثل القيمة ثم يشتريه منه (شبر) يبيعني ان يجوز شراءه لنفسه (عمت) مات عن
زوجة واولاد صغار فله ابيع شيئا من منقولات التركة لحاجتهم الى النفقة دون غيرها وجنسه في نفقات
(صغير بسخ) ليس لوصى الا يتم ان يخلط مالا وثوبا من مورث واحد واكثر ولا يملك الوصى بيع
جزء شائع من دار اليتيم لينفقه اذا اوجبت ان يشتري جزء معين منها لانها تعين ببالاقي (فعمى)
باع الوصى مال اليتيم بغنم فاحش فهو باطل لا يملكه بالقبض (فسخ) بل هو فاسد (فعمى) لا يضمن
الوصى ما انفق في المضاهرات بين اليتيمة او اليتيم واخرى في ثياب الخطاطب او الخطابة والضيافات
المعتادة والهدايا الموهودة في الاغنياء وغيرهم من مال اليتيم او اليتيمة مما هو متعارف وان كان
له منها يد (فعمى) اتخذ خبيثة من مال الصغير لختنه للافاربه والنجوان والاحتجام فالكراه من ذلك
لم يضمن اذا لم يسوف (حرم) امثلة كذا الوارث اتخذ خبيثة لمؤنة الصبي ومن عنده من الصبيان وكل
العبدى (يتى) وخمير الوارثية يضمن فيهما (ط) جاز ان ينفق الوصى على اليتيم في تعليم القرآن
والادب من ماله ان كان يصلح كذلك وهو ناجور والا فيكلف تعليم ما يقرر في صلوته بها والدين
الا تبين باني دفعت ام الصبي ثوره الى رجل ليروضه مجانا فهلك في يده لم يضمن والام هذه الولاية
لان رياضة ثوره نفق محض له (بئر) لليتيم دازوامه مع زوجها يسكنان فيها ليس لهما ذلك (فعمى)
مثله ولا اجر عليهما (فعمى) حبس الوصى غريبا بين الصبيان ليس له ان يطلقه قبل قضاؤه اذا كان
موسرا وان رأى ان ياخذ منه كفيلا ويطلقه فله ذلك (بئر) ان كان معسرا انجاز اطلاقه (بشر)
اختلف السلف في اكل الوصى من مال اليتيم فقبل يباح اكله بالمعروف وقبل ياكله قرضه ثم يردده وقبل

لا يأكل من اعيان ماله لتمام الابان الموشى ونحوه الا بشجار مباح مالم يضر باليتيم وقيل يأكل منه
 ولا يكتسى وقيل يكتسى ايضا وقال ابو حنيفة في كتاب الاكل لا يأكل ولا يأخذ قرضا غنيا كان او فقيرا
 ولا يقرض غيره وقال الطحاوي انه ان يأخذ قرضا ثم يقضيه وقال ابو يوسف لا يأكل منه اذ كان مقيما
 وان خرج في تقاضى دين له او لمراجعات اسائه وجميعا منه فله ان ينفق ويركب دابته ويلبس ثوبه
 واذا رجع رد الدابة والثياب قال ابو ذر والصحیح قول النبی جنيمة لان الوصي شرع فيها مستبرعا
 فلا يوجب ضمانا ولو فصل القاضى وصيا ومن له اجرة لعمله جاز في ادب القاضى للخصم
 وللوصى ان يوكل ببيع مل الميتم ويوكل في تقاضى دين الميتم وامواله ويخبر الميتم بماله ويبيع
 له ويودع ماله وقال ابو حنيفة يودع في غطائه ويصلى له من ماله ان كان له مال * ياب فيما يتعلق
 بامعان الاب والوصى والورثة على الصغير (الشيخ) الموطأ الوصى النعقة المفروضة للصبي في ماله
 يجوز ان كان خيرا لليتيم اذن القاضى فيه ارم ياذن ولو وصى باليتام ان تحل نفقتهم ببيعها عليهم
 جملة اذا كان ذلك انفع لهم اتحد مورث اليتام او اختلف (الشيخ) وصى ينفق على الصبي من
 مرقه وخزنه حتى بلغ فوضع ذلك عليه ليس له ذلك الا اذا كان انفعه عليه ليرجع عليه (بسم) وصى
 اتفق من مال نفسه على الصغير ولم يشهد بالرجوع وقت الانفراق فله ان يرجع عليه ولو كان المنفق
 ابالم يرجع (الشيخ) امتد ان الوصى على الصبي ياذن الحاكم ولم يكن له مال فله ان يرجع عليه اذا
 صار له مال والدائن يرجع على الوصى وكل الا يستقرض له وان لم يكن ياذن الحاكم (شيط)
 وللوصى ان يسقرض للصغير (الشيخ) ابى يد الاب تركته ام الصغير اذعى الاب بعد بلوغ الصغير انه
 انفق عليه نصيبه في صغيره لا يصدان الا اذا كان اشهد (جمع) اب او وصى قال بعد بلوغ الصغير
 بعث ارضه وانعت ثمنه عليه قال (دو) يصدق في الهالك منه ابو ذر والشيخ البقال يصدق في قوله
 بعث داره القاضى اذ لا اول له (فتح هوسا) انفق مهر زوجته على اولاده الصغير بعد موتها لا يصدق
 الا نسيئة قال استاذنا ربح بالاول يخالف جواب (الشيخ) والثاني يوافق (فتح ملك) انفق الوارث
 الكثير على الصغير نصيبه من التركة بغير اذن القاضى لا يصدق (رحيم) يصدق في نفقة مثله
 ولا يحتاج في الانفاق الى اذن القاضى قال روح والمختار ما في (ط) ابن سميعة عن محمد بن

عَنْ ابْنِ أَبِي كَبِيرٍ وَبَعْضِ عَشِيرَةِ الْكَبِيرِ عَلَى الصَّغِيرِ وَنَحْوِهَا مِنْهَا نَفَقَةٌ مِثْلُهُ فَهُوَ مُتَطَوِّعٌ
 فِي ذَلِكَ لَوْ كَانَ يَكُنْ وَضِيًّا وَلَوْ كَانَ الْمَشْتَرِكُ طَعَامًا وَثَرًا فَاطْعَمَهُ الْكَبِيرُ الصَّغِيرُ أَوْ الْبَسَهُ فَاسْتَبَسَّه
 أَنْ لَا يَكُونَ عَلَى الْكَبِيرِ ضَمَانٌ وَعَنْ أَبِي دَوْسَقٍ مَاتَ وَتَرَكَ طَعَامًا أَوْ دَقِيقًا وَشَمْنًا وَثَرَةً صَغِيرًا وَفِيهِمْ
 امْرَأَةٌ اسْتَحْسَنَتْ أَنْ يَأْكُلُوا ذَلِكَ بَيْتَهُمْ وَيَأْخُذَ الْكَبِيرُ مِنْهُمْ حَصَّتَهُ (ط) مَا فَتَقَ الْكَبِيرُ عَلَى انْفُسِهِمْ
 وَعَلَى الصَّغِيرِ بَعْضُ امْرِئٍ الْقَاضِي وَالرَّوْصِي ضَمْنُوا حَصَّةَ الصَّغَارِ قَالَ رَحُومَةُ الْمُخْتَارِ لِلْفَتْوَى مَا مَرَّ عَنْ مُحَمَّدٍ
 (بَيْح) وَلَا يَنْفَعُ حَكْمُ الْحَكَمِ عَلَى الْيَتِيمِ (عَلَيْكَ) وَلَا يَسْمَعُ دَعْوَى الرَّوْصِي لِبَعْضِ الْإِيْتَامِ عَلَى الْبَعْضِ
 * بَابُ مَا يَدْفَعُ الرَّوْصِي إِلَى الظُّلْمَةِ وَنَحْوِهِمْ * (جَمْعُ) صَرَفَ الرَّوْصِي مَنْ مَالِ الْيَتَامَى إِلَى ظَالِمٍ يَسْأَلُ
 مِنْهُمْ فَلَيْسَ لَهُمُ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ (بَيْح) تَحْكُمُ الدِّيَّانُ بِقَدَرِ مَعِينٍ مِنَ التَّرَكَةِ فَلِغَيْهِ الرَّوْصِي مَنْ مَالِ
 نَفْسِهِ لِيَرْجِعَ فَإِنْ كَانَتْ الْوَرِثَةُ كَبِيرًا فَلَا رَجُوعَ لَهُ عَلَيْهِمْ وَإِنْ كَانُوا صَغَارًا فَلَهُ الرَّجُوعُ لِأَنَّهُ دَفَعَ
 الْحَكْمَ صَارَ مِنْ حَوَائِجِ الصَّغَارِ فَلَهُ الرَّجُوعُ كَالْمَصْرُوفِ إِلَى سَائِرِ الْحَوَائِجِ عَلَى قَضَاءِ الرَّجُوعِ وَهَكَذَا
 الْجَوَابُ إِذَا دَفَعَ الرِّشْوَةَ مِنْ مَالِهِ لَدَفَعَ ظُلْمَ أَكْثَرِهَا مِنَ التَّرَكَةِ * بَابُ الرُّصَايَا إِلَى الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا *
 (شَمْر) الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُ إِلَّا بِصَاءِ لِسِيحَاتِ التَّلَاوُتِ (شَمْر) أَوْصَى بِثَلَاثِ مَالِهِ لِرَجُلٍ وَأَوْصَى بِعَقْدِ
 ذَلِكَ بِالزَّكَاةِ وَالصَّلَاةِ فَمَاتَ يَتَقَسَّمُ الثَّلَاثُ بَيْنَهُمْ أَثْلَاثًا (شَمْر) شَهْ قَالَ تَالِجُ ابْنُ أَبِي حَكِيمٍ
 وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ فَمَاتَ فَهَذَا عَلَى ثَلَاثِ صَلَوَاتٍ قُلْتُ وَهَذَا إِذَا قَالَتْ ذَلِكَ بِالْعَرَبِيَّةِ أَمَا إِذَا قَالَتْ بِالْأَخْوَازِ زِمِيَّةً
 فَعَلَى صَلَوَتَيْنِ لِأَنَّ لَفْظَ الْجَمْعِ بِهَا مَوْضُوعٌ لِلْإِثْنَيْنِ نَصَاعِدُ الْأَثْنَيْنِ بِهَذِهِ اللَّغَةِ فَالْجَمْعُ الصَّحِيحُ فِيهِ
 الْإِثْنَانُ نَصَاعِدُ (بَيْح) فِيمَنْ كَانَ عَلَيْهِ فَوَائِدُ فَتَحَرَّاهَا وَقَضَاهَا نَمَّ كَانَ يَحْتَمِلُ فِي الْحَافِظَةِ عَلَى الْمَكْنُوبَاتِ
 وَالصِّيَامِ لَكِنَّهُ يَخَافُ أَنَّهُ عَيْسِي تَرَكِبَ تَعْدِيلَ الْأَرْكَانِ أَوْ مَدَاهِنَةَ فِي الْوُضُوءِ وَالصُّومِ وَعَلَيْهِ تَبَعَاتُ آخَرِ
 فَإِنَّهُ يَقْدَرُ عَلَى التَّبَعَاتِ ثُمَّ إِنْ كَانَتْ الْوَرِثَةُ غَنِيَاءَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُوصِيَ الصَّلَاةَ وَالصِّيَامَ (ظَلَّتْ) أَوْصَى
 بِثَلَاثِ مَالِهِ إِلَى الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ مَاتَ وَثَلَاثُ مَالِهِ قَبْلَ أَنْ تَقْرَأَ الْوَرِثَةُ عَلَيْهِمْ عَنْ فَنَاءِ الصَّلَاةِ
 وَالصِّيَامِ مَاتَ لَا يَجْزِيهِ وَلَا بَدَلٌ مِنَ الْقَبْضِ ثُمَّ التَّصَدُّقُ عَلَيْهِمْ (ط) وَلَوْ أَمَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِثَلَاثِ مَالٍ وَمَاتَ ثُمَّ
 فَصَبَّ الْعَاصِبُ ثَلَاثَ التَّرَكَةِ مِثْلًا وَسَتَهْلِكُ فَإِذَا دَفَعَ الرَّوْصِي أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ صَدَقَةً عَلَى الْغَاصِبِ وَهُوَ مَعْسُورٌ
 يَجْزِيهِ وَالْفَرَقُ بَيْنَهُمَا أَنْ قَبْضَ الْغَاصِبِ يَحْصِلُ بِعِلْمِهِ مَوْتُ الرَّوْصِي فَيَنْبَغِي عَنْ قَبْضِ الْغَاصِبِ الْخِلَافُ

الذيون (بمع) اوصت بصلوات وصايا مات كل استثنى وثلاث مالهاديون على المعصين فلو جعل
الوصي لهم ما عليهم من الصلوات يجوز قال استاذنا زوج وحواء (ظمت) احب الي عتي توجب
الرواية (بمع) اوصت الى صلواتها وصايا ماتها ربة دنانير وثلاث مالهاعشرة قال تروى نقدر
ما عليها من المتروكات فان زادت على الثلث تروى بالثلث وينوب الله تعالى وهي لا يفي للصلوات
والصيامات معذورة (بمع) لا يجوز للوصي ان يعطي من كفارة الصلوات ابن الوصي ولا
ابن نفسه البعير (بمع) اوصي من ماله شيئا معييا الى صلواته وصياماته وماتت الورثة محتاجون الى
يجوز صرفه اليهم (مع) انه ذكر الخياطى عن عيين الائمة مثله وعن ابى بكر محمد بن الفضل اوصى
مثلث ماله للصلوات والصيامات يجوز للوصي ان يصرفه الى الورثة اذا كانوا محتاجين (ط) هشام
بن محمد اوصى بثلث ماله للمساكين فاحتاج الورثة وهم اكلوا خضورا فان اجتمعوا ان يجعلوه لانفسهم
او احتاج بعضهم فاجمعوا الى ان يعطوه له فخرجوا تزوا ان كان في الورثة صغيرا وفايت او خاصر
غير راض لا يجوز (ن) ابو القاسم اوصى ان يعطي من كفارة صلواته لولد ولد له وهو غير وارث
فانه يعطى كما امر ولا يجزىه عن الكفارة قال روح ثعلبي هكذا ينبغي ان يكون ما احاب به (بمع) انه
يجوز الصرف اليهم اذا كانت الورثة غير الوالد بن والمولود بن ممن يجوز صرف الكفارة اليهم
بجلا فماد كره هشام من محمد ذلك في مطلق الوصية للمساكين فلا يشترط فيه ما ذكرنا (م) اوصى
بكالفة صلواته لرحل معين يجوز للوصي ان يصرفها الى غيره (م) مثله (فمع) شرح صحيح
انه يتعين وليس للوصي والقاضي صرفه الى غيره قال روح وهو الصحيح ولا يقتضى الابهت العساد الزمان
وطمع القصة وغيرهم فيها (بمع) اوصى بالحق وكفارة صلوات عشرين وثلث يسعهما فادى الوصي
كفارتها من النقد وعين الدين للحج ثم مات المديون مقلعا يضمن الوصي (بمع) اوصى بصلوات
عمرة وعمرة معلوم صح فان فاتته صلوات تبعد ذلك في مرضه هل او مات قبل ان يتطول مرضه
لا يلزمه استيثاق الوصية وان يؤم فانتة صلوات فلا بد من الايصاء بها قال روح الوصية بجميع الحقوق
الله تعالى كالصلوات والزكاة والحج والتزاور والكفارات تغفل من ثلث المال عند اصحابنا وعند
اهل البلد من كل المال (م) اوصى صلوات عمرة وعمرة لا تدري فالوصية باطللة (كص)

أن كانت الثلث لا يفي بالصلوات جاز وأبى كان أكثر منهما يجوز (فب فب) ولو أعطى فقير أو أحدا
 ككفارة الصلوات جملة جاز بخلاف كفارة اليمين ولو أعطى عن خمس صلوات تسعة أمناه فقير أو منا فقير أو
 آخر قال الإسكافي يجوز ذلك كله وقال أبو القاسم أبو الليث يجوز عن أربع صلوات دون الخامسة
 ولا يجوز أن يعطى كل مسكين أقل من نصف ماع في كفارة اليمين فكذا هذا (ن) امرأة أو صبي
 بشيء من الحنطة ليتصدق بها على الفقراء عن كفارة أيمانها وغوات صلواتها وصياماتها ونذور وواجب
 (عليه) تعالى عليها قال أبو القاسم يقسم ما ذكرت من ثمن ثمن أو الحنطة خمسة أقسام سهمان من ذلك
 حصه النذر والواجب يعطى كيف شاءواكم شيء لفقير واحد أو أكثر وسهم الكفارة يعطى لكل انسان
 منوين وسهما الصلوة والصوم يعطى كيف شاء بعد أن يشفع الامناء وقال الباقي يجوز تغريق خدية
 صلوة واحدة أو صوم واحد على مسكينين أو يجوز جمع الكل على مسكين واحد في (ن) فاتها صلوات
 فشرة أشهر وماتت ولم يترك مالا قال أبو القاسم روح يستقرض ورثتها فقير حنطة فيدفعونها مسكينا
 ثم إن المسكين وهبها لورثتها لم يتصدق به على المسكين فلم يزك يفعل ذلك حتى يتم لكل يوم فقير حنطة
 أجرى ذلك منه (ركن من) أوصى بثلاث ماله إلى صلوات عشرة وعليه ذين جاز والغريم وضينه
 لا يجوز لأن الوصية متأخرة عن الدين ولم يسقط الدين بأجازه * بأبافيتا يتعلق بالدين
 في الوصية وفيما يتعلق بالوصي في ذلك (نفع) أوصى الوصي إن يدفع هذا الشئ المعين إلى الدين
 لأجل دينه وقيمته أقل من الدين فليس للورث منعه (شهر) ولو احتال الوصي ذينا لليتيم جاز إذا
 كان فيه نفع ظاهر وفي الألب مطلقا (نفع) أثبت وصني الصغار ذينا للميت على رجل ثبت أيضا في حق
 الكبار كأخذ الورثة (نفع عيب) تركه غير مستعرفة بالدين باعها الوصي وأخل ثمنها وانفقها فللمرء
 أن ينقضوا البيع ويأخذوا الثلث كله لا يمتنع فيهم (نفع) باع الوصي عهد أمي التوكلف قبضه ويرث
 والميت وأجال الغرماء على المشتري وقبضوا ثمنه ثم استحق العبد يرجع المشتري على الوصي لأن أخا للميت عليه
 القبضه (فسخ) قال أعطوا ابن فلان خمسة دراهم فاني أكلت من ماله شيئا فإن لم يجدوه فأعطوا الورثة فإن
 لم تجزوا أحد اتضل قوا عنه فوجدوا امرأة الابن لا غير قال أبو القاسم إن ادعت هي قبيل المتوفى مهرها
 ولم يعرف له وارثا شواها بذفع إليها مهرها وإن لم يدفع مهرها قالت لزوجها ولدي دفع إليها الثمنين

ثوان فيا لثما كان له ولد فالربع * يات تصرف الوارث في التركة * (الفتح تملك) مات من اولا
 صغار وكبار قاسم على الكبير الصغير وثلاثة والبذر مشترك من مالى الميراث فللصغير نصيب
 من الميراث (عنه) الحول الورثة اذا اتفق في تجهيز الميت من التركة بغير اذن الباقين فيحسب ما
 بولا يكون متبرعا * باب لموت الملك للوارث في التركة وتصرفه فيها * (الفتح) الوارث يستغفر
 وتركه المستغفر بالدين بقيمتها لا بالدين (ط) استغفر ان التركة بين الوارث لا يمنع حريه
 والارث ان لم يكن له وارث غيره (شعب) بخلافه فقال مات وقمر كسلا بنو قتل او عليه دين مستغفر
 وما ذن الا بن للعب في التجارة لم يضح لانه لم يملكه وكل الوارث عرض الابن وادعاه لن ابيه ثم اذا
 لم يصح لانه لم يملكه وانما يملكه اذا اراد الغريم الميت تولد في الوارث الدين من مال نفسه يتبر
 اما اذا اداه من مال نفسه مطلقا فلا يفيده يستوجب على التركة في بيعه مملكه (ن) جعل الورث
 قضاء الدين وتيقظ الوصية من مالهم كان لهم استجلاء في التركة وليس للورث من منعهم من ذلك
 وان عرفتوا ببيع الورث التركة وينفذ الدين والوصية (بفتح) قال لا جعل الوارثين للآخر في المستغفر
 ما قبض الدين وحل التركة فقيها لا يملك التركة وللأمر ان ياخذ نصيبه منها ويبيع حصته من الدين
 والمأمور في الاخيرة قالت الورثة في التركة المستغفرة لا تعرض لها ولا تبيعها ولا تقضى الدين
 والها قائل يبيعها القاضى الزو صيده عن الميت وقيل يجوزون على البيع اذا طلب الغرماء ذلك ف
 لا يمنعوا ببيعها القاضى ويقضى الدين (شظ) الدين المستغفر في بيع الملك للوارث حتى لا يملك
 ويبيعها ولا يبيعها والرويه ثم سقط الدين لا ينقل ولو اعتق ثم سقط نقل (ن) قال لا امرأته ان دخل
 دارا وتلان فانث طالق فدخلها بعد موته وعليه دين مستغرفا قال محمد بن مسلمة طلقت لان البلد
 ملك الميت وقال ابو الليث لا يحتك لانه وان كان عليه دين فقتل آل من ملكه بالموت ولهذا يتوق
 ختمت للوارث على قضاء الدين ولو كان ملك الميت لطلب (شظ) ذكر الوارثين ان الدين وان
 يمنع الوارث والموصى له عن التصرف في التركة ومن ابن تحفيقه ربح لا يقسم القاضى التركة
 فيقضى الدين وقيل يقف قدر الدين ويقسم ما بقى (شظ) ان البار يبيع الدين وان قل يمنع الم
 ويقف ربه كالكفن (ط) التركة مستغفرة بالدين وجاء غريم يلومى دينه على الميت فانما تقبل بيته

الوارث لا على غريم آخر ولكن لا يخلف الوارث لان فائده النكول الذي هو اقراره والوارث
 لو اقر بالدين والتركه مستغرقة بالدين لا يصح اقراره ولا يظهر الدين في حق غريم (بم) وينبغي
 ان يظهر في حق نفسه ولكن مع هذا لا يخلف لامر موهوم * باب من الوصايا * (بم) اوصى بثلاث ماله
 لا يدخل الدين (من) بين خل (فتح) اوصى بداره على مصالح مسجد معين فهو وصية بقربتها يباع
 بها (بم) هي وصية بغلتها فلا تباع فيها * باب تصرفات المريض * (بم) في (ر) باع المريض
 واشترى من وارثه بمثل قيمته لا يصح احلا قبل اجازة الورثة عند ابي حنيفة ربح وعندهما يصح
 وان حاجي لا يصح المحاباة عند الكل اجازته الورثة اولا ويقال للمشتري اما ان يبلغ الثمن الى
 تمام القيمة والاتفيس وفي الزيادات نفس البيع من الوارث لا يصح من غير اجازة الورثة
 وعندهما يصح والمحاباة من الوارث لا يصح الا باجازة بقية الورثة بالاجماع قال (بم) وهو الصحيح
 (شعب) لو اشترى مريض شيئا من وارثه بمثل قيمته بمعاينة الشهود واعطاه الثمن جاز والوارث
 انما يخالف الاجنبي في الاقرار فاما فيما ثبت معاينته فلهما سواء (فتح) مريض اشترى من وارثه
 بمثل القيمة بدلين للمريض على الوارث لا ينقل لجواز ان لا يجد الوارث مشتر يا خبيعه منه
 (شمر كص) باع عينا من التركة لبعض ورثته بمثل الثمن واقر باستيفاء الثمن منه فاجاز الورثة وصدقوا
 في استيفاء الثمن ثم مات ورجعوا عن الاجازة يبقى ثمن المبيع دينا على المشتري تركه للميت (فتح)
 (بم) محمول محمي غيب يصير في نوبته صاحب فراش لا يطبق القيام وفي غير نوبته يقوم بحوائجه في
 السوق وغيره اذا تبرع في يوم نوبته ومات بعد ايام يعتبر من كل المال (بصت) سبعة اشياء من ثلث
 مال الميت وصاياه كلها وهباته في مرضه وصدقاته ومحاباته في البيع والشراء والاجارة والاستيجار
 والمهور وعق مكايبه وعق مدبريه وحقوق الله تعالى كلها مثل الصلوة والصيام والحج والزكاة والكفارات
 والنذور اذا اوصى بها في قول ابي حنيفة ربح واصحابه وعند اهل الحديث هي كلها من كل المال (فتح)
 (حم) ابن وام مرض وللام عليه دين فمات الابن ثم ابرأته من الدين بعد موته يصح من الثلث
 لانه وصية الاجنبي لانه لما مات خرج عن كونه وارثا * باب مسائل متفرقة * (شمر) القاضي يامر الوصي
 بالايجار والشركة في مال اليتيم دون المعاملة لاجل الربح (بم) اوصى لابن بنته اليتيم وترك

ابن بن نافع الرصية على اليثيم بل ون اذن القاضي يجوز ان كان في هيا له ما وهو صغير لا يعقل القبض
 كتاب العرائض * (بم) صلب برجله فقطع وارثه الحمل فوقع منكوسا ومات لا يحرم الميراث ولم مات
 عن اختا المعتق وبنت آتته فالتزكة بينهما نصفان وهذه رواية عن ابي يوسف واختيا والمشايع
 روح (بم) بنات المعتق وذوارخا مه يزفون في زماننا اذ لم يكن للمعتق وارث واكن ايرد
 على الزوج والزوج في زماننا (بم) ماتت عن روح فصرف الزوج النصف الباقي الى مسلم مطلقا
 عالم محتاج بعد عند الله تعالى (خج) ام ولد زوجت وولدت منه ومات ابوها لا يرثون منه (جبت)
 وللم ولد من ميا على يعى بعد فوت مولاهما بلحقه وقميص ومقنعة استحسانا وكذا الرومات وعق عبد
 فله خفاه وقلنسوته وقميصه وازاره ومراويله ودرن السيف والمنطقة الا ان يقول له متاعه وهم
 وصية عبد الله بن المبارك لغلامه قال روح ومسئلة ام الولد كذا في (ص) برواية ابن ساعدة عن
 محمد وفي مسئلة ثياب العبد نظر فقد ذكر (صت فجع م) وام الملك بر فليش له شيمي من الثياب وغيره
 لا نه يخرج من الثلث وام الولد لمن جميع المال قال استاذنا روح سئل عن ماتت عن زوج وبنتين
 واح لاب وام ولا مل لها سوا مهر فلى زوجها مائة دينار ثم مات الزوج ولم يترك الا خمسين دينار
 فقلت يقسم بين البننتين والاخ اتساما بقدر سهامهم لانه ذكر في كتاب العين والدين اذا كان
 على بعض الورثة دين من جنس غير التركة بحسب ما عليه من الدين كانه عين ويترك حصته عليها
 ويترك العين لانصبا غير من المورثة فحسبنا على الزوج من المهر خمسة وعشرين دينار كما ذ
 عين وبقي الخمسون دينار اى نصيب البننتين والاخ فيكون بينهم على سهامهم من اصل الميسل
 وقد انتى به كثير من مفتي زماننا انه يقسم الخمسون بينهم اثلاثا وانه غلط فاحش * باب الشروط
 (بم) باع دار ابنه الصغير ولم يكتب في الصك انه باع بحكم الولاية يصح الصك قال استاذنا روح وفيه
 نطو (بم) وثيقة الصلح مع المرأة عن مهرها بشيى ملفوف لا بد وان يكتب انه صالحها على ثوب ملفوف
 بيعته لانه اذ لم يكتب بيعته يكون صالحا على ثوب منكر وقال في صك حانوث بيع باذن القاضي من
 التركة الى قضاء دين الميت في آخره وضمان الدرك على البائع هذا الصك فاسد من وجهين
 احدهما انه لا ضمان في البيع على امين القاضي والثاني انه ليس فيه ان الغريم يطلب دينه لانه

ثم يطلبه لا يباع في ذلك شيء ممن التركة وقال في ذلك محمد وقد كتبني في أحد حلوقه ارض فيهما عمارا
فلان بن فلان هو فاسلما وينبغي ان يقول ارض في يد فلان بن فلان لجزا بعد العماراة من الجدل
فيلجل ارض الخالي في المبيع وقال يكتب في ذلك الدار المبيعة اذا كان الجدل ارض مشتركا والجدل الجلائي
ينتهي الى دار فلان وقد دخل نصف الجدل ارضي بين هذه الدار وبين الدار المبيعة هذه في
هذا المبيع وانما يكتب والجدل ارض مشترك بين الراعي وبين صاحب هذه الدار لانه تنصيص على انه
بقي نصف هذا الجدل ارضي ملك البائع ولو كتب وكان هذا الجدل ارض مشتركا بينهما او الجدل ارض مشترك
بين المشتري وصاحب هذه الدار لا يكون فيه ذكر ذلك خوله في المبيع وقال في ذلك وقف دار كتب فيه
وقفها بجميع حقوقها وسبلها واجزها ولبنها وطينها وترا بها لا لانه
منقول ويلحق باجزها ولبنها المرعبة فيها حتى يخرج عن كونها منقولة قال رح وهذا احسن

* كتاب الحيل في الشفاء * قال المطلقة الرجعية اذا اراد جعك فانت طالق فالخيلة ان تعانق الزوج

* باب المسجلات والخلل فيها عرض على * (مبيع) سجيل دعوى وكيل المدعى ارض على وكيل المدعى

عليه قد كتب فيه انه ادعى ارضا وكيل المدعى هذا المدعى وكيل المدعى عليه هذا ان هذا المدعى

باع من هذا المدعى عليه ارضا بكذا دينار او وكل المدعى عليه هذا افلا تائه اذا حضر هذا البائع

الثلث فاقبضه وافسخ البيع معه وان هذا المدعى اوفى الثمن الى هذا الوكيل بالفسخ وفسخ هذا

الوكيل بالفسخ هذا البيع مع هذا المدعى فبقيت هذه الارض في يد المدعى عليه هذا بغير حق فانكر

وكيل المدعى عليه هذا فاقام وكيل المدعى عليه مدعى في ذلك فحكمت بمحض المتخاصمين يكون

هذا الارض ملكا للمدعى بهذا السبب وبكونها في يد المدعى عليه بغير حق فقال فيه لخلل من

وجوه احد ها انه لم يقل في الدعوى وكيل المشتري فلان تائه اذا حضر البائع الثمن فاقبضه ثم

افسخ البيع معه وكل لم يقل اوفى الثمن الى هذا الوكيل بالفسخ ثم فسخ الوكيل البيع معه بل قال

وفسخ والواو للجمع المطلق فلا يعلم من هذا ان الفسخ كان بعد قبض الثمن وكل التوكيل بالفسخ

وان اريد بالعرف ههنا الترتيبا لكن يجيب من المسجلات عن مثله والثاني انه قال وفسخ هذا

الوكيل البيع فبقيت الارض في يد المدعى عليه بغير حق وليس كذلك لانه ان كان يباع هذا الفسخ

اورهما من الامتداء نفع لا يكون الا ارض في يد غير حق ما لم يطالبه المانع بتسليمها الا ان اصل
 القبض كان بحق والثالث انه قال فحكمت بكون هذه الاوص من كمال المدعى بهذا التسليم الفسخ
 ليس بسبب الملك بل هو اعادة الى قديم ملكه او تقوير للملك في الرهن والرائع انه قال فحكمت
 بمحصر من المتحاصمين ولم يذكر على من حكم ولو قال حكمت على وكيل المدعى عليه لا يصح او انما
 يصح الحكم على المدعى عليه لمحصر من الوكيل * باب مسائل لم توجد فيها رواية منصوصة ولا جواب
 من المجاهرين شاف * ١ * اشترى الوكيل ولم يره وسلمه الى الموكل ثم غاب الوكيل او مات او فو
 حاضر لكن لم يحاصم المانع هل للموكل ان يرد على المانع * ٢ * وصى القاصي اذا قبل رثه القاصي
 نفقة ينعها على الصغار فابق عليهم اكثر من ذلك لعدم كفاية المعروض لهم او لعلاء السعر هل له
 ذلك وهل يصح * ٣ * ولو ابقى الزيادة من مال نعمة فترجع هل له الرجوع * ٤ * ادى
 الصي رحلان معانم ما قام الى المعاقب ثم مات الصي اكرث اقرناؤه ومهما ام اقرباؤه من الآخر
 لاخير * ٥ * شرط الواقف في وقف الصيغة لو دل ان يقسمها من يكون له السوية ان شاء او يحتص
 كل واحد منهم نصيبه استعلا لا وانما عا جاد ام حيا ثم من بعد من ينقل السوية اليه كل لك هل يصح
 هذا الشرط حتى يحرق قيمته ويحتص كل واحد بنصيبه لك وان ابي الماتون بعد * ٦ * الفضولي باع ملكه
 شيئا بغير اذنه وقفا صا ثم اراد الفضولي او المشتري منه مسح العقد هل يكون كل واحد من العوضين
 محسوبا بالآخر بعد كافي البيع القاسم ام يلزم على كليهما رد ما تمضى ابتداء * ٧ * ابقى المدعى برده
 انسان وقيمته من ثلث الا يملح اربعين وقيمته مما تريد يبيعها بالمعنى قيمته من ثلث او قيمته قما * ٨ * قل
 ميتا غير الرثي بان قال كان فاسقا او سارقا او سحرة هل لاحد من ولده او قريبه ان يحاصم القاديه
 في العريه وكان (سبح) يميل الى ان لهم ذلك لا لهم يتعيزون به لكن لم يحرم الجواب فيه * ٩ *
 قال لزوجها انك من المهر بشرط الطلاق الرجعي فقال لها انت طالق او انت طالق طلاد
 رجعي ايقع نائبا للمقابلة بالمال كمسئلة الريايات انت طالق اليوم رجعي واعل الحري نالغ
 الا لف مقابل بهما وهما نائبان ام رجعيان وهل يبرأ الزوج لوجود المشرط مبررة ام لا يبرأ
 * ١٠ * اذا قال المردع للودع من جاءك بعلامة كذا بان احد من اصبيك او قال لك كذا ما دمع